

المبهم

# في القراءات السبع

المتمة بابن محيصة والأعمش ويعقوب وخلف

تأليف

سبط الخياط البغدادي

عبدالله بن علي بن احمد بن عبد الله

المتوفى ٥٤١ هـ

تحقيق

سيد كسروي حسن

المجلد الثاني



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بغروت - لبنان

**Title:** Al-Mubhij Fil-Qirā'āt as-sabʿ  
( A book about the seven recitations  
of the holy Qurʿān )

**Author:** Sibṭ Al-Hayyāt Al-Baḡdādi

**Editor:** Sayyid Kisrawi Ḥasan

**Publisher:** Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

**Pages:** 1280

**Printed in:** Lebanon

**Edition:** 1<sup>st</sup>

الكتاب: المبهج في القراءات السبع

المؤلف: سبط الخياط العجمي

المحقق: سيد كسروي حسن

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 1280

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

مستورات لمت رقاوت بيروت



دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved

Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو

جزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر

أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ

مستورات لمت رقاوت بيروت

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت

Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٨ - ٣٦٦١٣ (٩٦١)

فرع عرمون، القبية، مبنى دار الكتب العلمية

Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

هاتف: ٤٨١٣ / ١١ - ٤٤٢٤ - ٩٦١

ص.ب: ٤٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

فاكس: ٤٨١٣ - ٩٦١

رياض الصلح - بيروت ١١٠٧٢٢٠

http://www.al-ilmiyah.com

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun-ilmiyah.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## فاتحة الكتاب

قرأ عاصم، والكسائي، وخلف، ويعقوب، والوليد بن عتبة من طريق ابن

شاكر: ﴿مَالِكٌ﴾ [٤] بألف وكسر اللام<sup>(١)</sup> وقرأ الأعمش من طريق المطوعي [١٣١/١]

(١) قال أبو البركات بن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن [٣٥/١] في قوله: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾: في علة الجر والرفع والنصب ومن قرأ ﴿مَالِكٌ﴾ لم يجز فيه أن يكون مجروراً على الصفة كما ذكر النحاس بل على البديل لأن ﴿مَالِكٌ﴾ اسم فاعلٍ من المَلِكِ، جارٍ على الفعل، واسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال فإنه لا يكتب التعريف من المضاف إليه، وإذا لم يكتب التعريف كان نكرة، والنكرة لا تكون صفة للمعرفة فوجب أن يكون مجروراً على البديل لا على الصفة... وقد روي عن أبي عمرو أنه قرأ ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بسكون اللام وأصله ﴿مَلِكٌ﴾ بكسر اللام على فِعْلٍ إلا أنه حذفت كسرة العين كما قالوا: في كَتَفٍ وكَتَفٍ، وفي فَعَدٍ، وفَعَدٍ.

وفي ﴿مَالِكٌ﴾ خمس قراءات وهي: ﴿مَالِكٌ﴾ و﴿مَلِكٌ﴾ و﴿مَلِكٌ﴾ و﴿مَلِكٌ﴾ و﴿مَلِكٌ﴾ و﴿مَلِكٌ﴾. وفيها في العربية أحد وثلاثون وجهاً: يقال: ﴿مَالِكٌ﴾ بالجر على البديل والرفع تقدير مبتدأ والنصب على المدح، وعلى النداء وعلى الحال، وعلى البديل على قراءة من قرأ ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بالنصب: فهذه ستة أوجه في ﴿مَلِكٌ﴾ مثلها وفي ﴿مَلِكٌ﴾ مثلها وفي ﴿مَلِكٌ﴾ مثلها وفي ﴿مَلِكٌ﴾ مثلها.

فهذه خمس قراءات في كل قراءة ستة أوجه، وخمسة في ستة وثلاثون والأحد والثلاثون قرأه أبو حنيفة ﴿مَلِكٌ﴾. وقال أبو علي الفارسي في الحجة في علل القراءات السبع في فاتحة الكتاب [٥/١]: اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾، فقرأ عاصم، والكسائي ﴿مَالِكٌ﴾ بألف. وقرأ الباقر: ﴿مَلِكٌ﴾ بغير ألف. ولم يُمل أحد الألف من ﴿مَالِكٌ﴾.

قال أبو بكر محمد بن السري: قال أبو عمرو فيما أخذته عن يزيد بن إن ﴿مَلِكٌ﴾ يجمع مالكا، أي ملك ذلك اليوم بما فيه ﴿مَالِكٌ﴾ إنما يكون للشيء وحده تقول: هو ملك ذلك الشيء وقال الله سبحانه ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ﴾ للشيء بعينه فملك يجمع مالكا.

وقال الله سبحانه: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ و﴿الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ﴾. قال وحكى أن عاصم الجحدري قرأها: ﴿مَلِكٌ﴾ بغير ألف فقال محتجاً من قرأها ﴿مَالِكٌ﴾ بألف، يلزمه أن يقرأ ﴿قُلِ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ﴾ فذكرت ذلك لأبي عمرو فقال: نعم أفلا يقرءون فتعالى الله الملك الحق.

= قال هارون قال ابن السراج- وقال بعضهم: إن اختار القراءة بملك إن الله قد وصف نفسه بأنه مالك كل شيء لقوله ﴿رب العالمين﴾ فلا فائدة في تكريره ذكر ما قد مضى ذكره من غير فصل بينهما بذكر معنى غيره.

قال: وقال إن الخير عن النبي ﷺ بقراءته ﴿مالك﴾ وإن وصفه بالملك أبلغ في المدح قال: وهي قراءة أبي جعفر الأعرج وشيبة بن ناصح.

قال أحمد بن يحيى من حجة الكسائي أنه يقال: «ملك الناس» مثل سيد الناس ورب الناس ومالك يوم الدين ولا يقال سيد يوم الدين، فإذا كان مع الناس وما يفضل عليهم كان ملك، وإذا كان مع غير الناس كان مالك.

قال: وقال من احتج لمالك وكره ﴿ملك﴾ إن أول من قرأ: ﴿ملك﴾ مروان بن الحكم، وإنه قد يدخل في الملك ما لا يجوز ولا يصح دخوله في الملك.

قالوا: وذلك أنه صحيح في الكلام أن يقال: فلان مالك الدراهم والطيور، وغير صحيح أن يقال: فلان ملك الدراهم والدنانير. قالوا: فالوصف بالملك أعم من الوصف بالملك، والله سبحانه مالك كل شيء. قالوا: والمعنى أنه يملك الحكم يوم الدين بين خلقه دون سائر الخلق الذين كانوا يحكمون بينهم في الدنيا. قالوا: وقد وصف الله سبحانه نفسه بأنه مالك الملك فقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ ولا يقال هو ملك الملك. قالوا: فوصفه بالملك أبلغ في الثناء وأعم في المدح من وصفه بالملك. وقرأها ﴿مالك﴾ من متقدمي القراء قتادة والأعمش.

قال أبو عبيد في قوله: ﴿ملك يوم الدين﴾ معناه الملك يومئذ ليس ملك غيره ومن قرأ مالك أراد أنه يملك الدين والحساب لا يليه سواه.

قال: وكذلك يروى عن عمر.

قال أبو بكر محمد بن السري الاختيار عندي ﴿ملك يوم الدين﴾ والحجة في ذلك أن الملك والملك يجمعها معنى واحد ويرجعان إلى أصل وهو الربط والشد كما قالوا: ملكت العجين أي شدته، وقال الشاعر:

يرى قائم من دونها ما وراءها ملكت بما كفي فاتتهزت فتقها

يصف طعنة يقول: شددت بما كفي الإملاك من هذا إنما هو رباط الرجل بالمرأة، وكلام العرب بعضه مأخوذ من بعض، فقد يكون الأصل واحداً ثم يخالف بالأبنية فيلزم كل بناء ضرباً من ذلك الجنس مثال ذلك العدل، يشق منه: العدل، العديل، فالعدل ما كان متاعاً والعديل: الإنسان، والأصل إنما هو العدل.

وكذلك ملك ومالك فالملك الذي يملك الكثير من الأشياء ويشارك غيره من الناس =



= بأنه يشاركه في ملكه بالحكم عليه فيه، وأنه لا يتصرف فيه إلا بما يطلقه له المَلِك ويسوسه به.

ويجتمع مع ذلك أن المَلِك يملك على الناس أمورهم في أنفسهم وجميع متصرفاتهم فلا يستحق اسم الملك حتى يجتمع له ملك هذا كله، فكل ملك مالك، وليس كل مالك ملكاً.

وأما قوله تعالى: ﴿مَالِكِ الْمُلْكِ﴾ فإن الله سبحانه يملك ملوك الدنيا وما ملكوا وإنما تأويل ذلك أنه يملك ملك الدنيا فيؤتي الملك من يشاء أما يوم الدين فليس إلا ملكه وهو ملك الملوك جلّ وعز يملكهم كلهم، وقد استعمل هذا في الناس فيقال فلان ملك الملوك، وأمير الأمراء يراد بذلك أن من دونه ملوكاً وأمراء فيقال: ملك الملوك، وأمير الأمراء، ولا يقال ملك الملوك، ولا أمير الإمارة لأن أميراً وملكاً صفة غير جارية على فعل، فلا معنى لإضافتها إلى المصدر، فما إضافة ملك إلى الزمان فكما يقال: ملك عام كذا، وملوك سني كذا، وملوك الدهر الأول. وملك زمانه، وسيد زمانه، وهو في المدح أبلغ. والآية إنما نزلت في الثناء والمدح لله سبحانه والصفة له متشابهان.

قال: وللمختار ملك أن يقول: قرأت ﴿مالك﴾ لأن المعنى يملك يوم الدين وهو يوم الدين وهو يوم الجزاء، ولا يملك ذلك اليوم أن يأتي به ولا سائر الأيام غير الله سبحانه وهذا ما يشاركه مخلوق في لفظ ولا معنى.

فيقال: هذا الذي قلت حسن ولولا هذا المعنى وما يؤيده ما جازت القراءة به ولا بد للمعاني من أن تتقارب والمَلِك في ذلك اليوم أيضاً لا يكون إلا الله تعالى، فهو منفرد بهذا الوصف.

ويقوي ذلك قوله ﴿لمن الملك اليوم﴾ وقوله: ﴿والأمر يومئذ لله﴾.

وقوله: ﴿والأمر يومئذ لله﴾.

فإن احتج المختار لمالك بما روى من أن أول من قرأ ﴿ملك﴾ مروان بن الحكم احتج عليه من الأخبار بما يبطل ذلك، ولعل القائل بذلك أراد أول من قرأ في ذلك العصر، أو من حزه، لأن القراءة بذلك أعرض، وأوسع من ذلك بحسب ما انتهت إلينا وانتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ؓ قال أبو الحسن الأخفش فيما روى محمد بن العباس عن عمه عنه قال:

﴿مَلِك﴾ بين المَلِك الميم مضمومة وتقول مالك بين المَلِك والمَلِك بفتح الميم وكسرهما وزعموا أن ضم الميم لغة في هذا المعنى.

فاتحة الكتاب .....

كذلك إلا أنه فتح الكاف وروى عبد الوارث، والوليد بن عتبة عن ابن مسلم إسكان اللام. والباقون: «مَلِكٍ» بكسر اللام وحذف الألف، وجر الكاف.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي: «نَسْتَعِينُ»<sup>(١)</sup> بكسر النون الأولى، وكذلك بكسر التاء من «تعلم»، «وتعشوا»، «تركنوا»، «فتمسكم النار» ونحو ذلك.

وروى ابن مجاهد عن قنبل، ورويس عن يعقوب: «السرّاط»، و«سراط الذين»<sup>(٢)</sup> بالسین في جميع القرآن معرفة ونكرة.

= وروى بعض رواة البغداديين يقال: طالّت مملكتهم الناس، ومملكتهم، وطال مُلكه وملكه إذا طال رقه، وأعطاني من مُلكه، ومُلكه، وهو ما يقدر عليه ولي في هذا الوادي مُلك ومُلك ومُلك ويقال: نحن عبيد مملكة ولسنا بعبيد قن أي سينا لم نملك في الأصل.

وقال: أبو عثمان: شهدنا إملاك فلان ومُلكه، ولا يقال: مَلاكه. وقال غيره: ملكت بما كفي، أي شددت وملكيت العجين، وإملاك المرأة إنما هو العقد عليها. وقيل: إملاك كما قيل: عُقدة النكاح الملك للشيء: اختصاص من المالك به وخروجه عن أن يكون مباحاً لغيره.

(١) قال ابن الأنباري في البيان (٣٨/١) في قوله: "وإياك نستعين".

أصل نستعين: نَسْتَعُونُ: نَسْتَفْعَلُ من العون، فنقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها فسكنت الواو، وانكسر ما قبلها فقلبت ياء نحو، ميعاد وميزان وميقات وأصلهما: موعادٌ، وموَزَانٌ، وموقات لأنها من الرعد والوزن والوقت.

ويجوز أن تكسر النون والتاء والألف في هذا الفعل ونظيره في لغة بعض العرب، ولا يجوز ذلك في الياء؛ لأن الكسرة من جنس الياء، فلو فعلوا ذلك لأدى إلى الاستفقال بخلاف غيرها.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٦/١): اختلفوا في قوله تعالى: «الصراط المستقيم»

فروى عن ابن كثير السين والصاد وروي عن أبي عمرو السين والصاد، والمضارعة بين الزاي والصاد، رواه عنه العريان بن أبي سفيان. وروى عنه الأصمعي «الزراط» بالزاي، والباقون بالصاد غير أن حمزة يلفظ بها بين الصاد والزاي.

قال أبو بكر: للقارئ بالسين أن يقول هو أصل الكلمة، ولو لزم لغة من يجعلها صاداً مع الطاء لم يعلم ما أصلهما؟ ويقول من يقرأ بالصاد: إنها أخف على اللسان؛ لأن الصاد =

= حرف مطبق كالطاء فيتقاربان وتحسنان في السمع والسين حرف مهموس فهو أبعد من الطاء، وهي قراءة أبي جعفر، والأعرج، وشيبة، وقتادة.

ويقول: من قرأ بالزاي أبدلت منها حرفاً مجهوراً حتى يشبه الطاء في الجهر، ورمت الخفة، ويحتج بقول العرب: صقر، وسقر، وزقر. ويقول: من قرأ بالمضارعة التي بين الزاي والصاد: رمت الخفة ولم يجعلها زايًا خالصة، ولا صادًا خالصة فيلتبس بأحدهما. قال أبو بكر: والاختيار عندي الصاد للخفة والحسن في السمع وهو غير ملبس لأن من لغته هذا إذا كان يتجنب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس، لأن السين كأها مهملة في الاستعمال عنده مع الطاء وإنما يقع الإلباس لو التبست كلمة بالسين بكلمة الصاد في معينين مختلفين، ومع ذلك فهي قراءة الأكثر ألا ترى أن من رويت عنه القراءة بالسين منهم قد رويت عنه بالصاد؟ وقال: وأما الزاي فأحسب الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو لأن الأصمعي كان غير نحوي، ولست أحب أن تحمل القراءة على هذه اللغة وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاي فتوهمها زايًا.

وأما القراءة بالمضارعة التي بين الزاي والصاد فعدلت عن القراءة بها؛ لأنه تكلف حرف بين حرفين، وذاك أصعب على اللسان؛ لأنه إنما استعمل في هذه الحال فقط، وليس هو بحرف يبني عليه الكلم ولا هو من حروف المعجم، ولست أدفع أنه من كلام الفصحاء من العرب إلا أن الصاد أفصح وأوسع وأكثر على ألسنتهم.

والسين والصاد، والزاي أخوات، والصاد أشبههن بالطاء لأما مطبقة مثلها، والزاي أقرب أيضاً إلى الطاء من السين لأن الزاي حرف مجهور. قال أبو حاتم: ليست الزاي الخالصة بمعروفة انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: الحجة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضارعة لما أجمعوا على رفضه من كلامهم ألا ترى أنهم أمالوا إمالة واقد ونحوه كراهة أن يصعدوا بالمستعلي بعد التسفل بالإمالة؟ فكذلك يكره على هذا أن يتسفل ثم يتصعد بالطاء في سراط، وإذا كانوا قد أبدلوا من السين الصاد مع القاف في صقت، وصويق، ليجعلوها في استعلاء القاف مع بعد القاف من السين وقرب الطاء منها فإن يبدلوا منها الصاد مع الطاء أقرب ألا ترى أنهما جميعاً من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، وأن الطاء تدغم في الصاد؟ ويدلك على أن حسن إبدال الصاد من السين في سراط لما ذكرت لك من كراهة التصعد بعد التسفل أن من يقول: صديق وصقت، إذا قال: قست وقسوت لم يبدل الصاد منها؛ لأنه الآن ينحدر بعد الإصعاد وهذا يستخف ولا يستثقل كما استثقل عكسه، ألا ترى أنهم =

وافقه الأعمش من طريق الشنبوذي في النكرة وأشم الصاد زياً حمزة إلا أن لاحق، والدوري، والأعمش من طريق المطوعي في الجميع.

وروى الضبي من طريق الشذائي إشمها زياً في المعرفة خاصة. والباقون بالصاد الخاصة فيها وكل ما شامهما في القرآن. قرأ الأعمش من طريق المطوعي وحمزة ويعقوب ﴿عليهم﴾<sup>(١)</sup> و﴿لديهم﴾، ﴿إيهم﴾

= لم يميلوا نائق، وأمالوا نحو قارب وقادر؟ فإن قلت: إن السين الأصل بدلالة قولهم: سرطم، وسرطاط، والأخذ سريط قيل: الألف أيضاً أصلها ألام، ولكن لما وقعت مع الكسرة والياء فأريد مجانسة الصوتين وملاءمتها أميلت، وترك الأصل الذي هو التفخيم والتحقيق لها.

وقال ابن جني في المحتسب (٤١/١) في قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ ومن ذلك قراءة الحسن رضي الله عنه: ﴿اهدنا صراطاً مستقيماً﴾.

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون أراد — والله أعلم — التذلل لله سبحانه وإظهار الطاعة له، أي قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له: صراط مستقيم، ولسنا نريد المبالغة في قوله من قرأ: ﴿الصراط المستقيم﴾.

أي الصراط الذي قد شاعت استقامته وتعولت في ذلك حالته وطريقته، فإن قليل هذا من منك لنا ذاك عندنا وكثير من نعمتك علينا ونحن له مطيعون، وإلى ما تأمر به وتنهى فيه حائرون.

وزاد في حسن التنكير هنا ما دخله من المعنى وذلك أن تقديره: أدم هدايتك لنا، فإنك إذا فعلت ذلك بنا فقد هديتنا إلى صراط مستقيم، فجرى حينئذ مجرى قولك: لئن لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لتلقين منه رجلاً متناًياً في الخير، ورسولاً جامعاً لسبل الفضل، فقد آلت به الحال إلى معنى التجريد... فقد ترى كيف آل الكلام من لفظ التنكير إلى معنى التعريف وفيه مع ذلك لفظ الرضا باليسير وعليه قول الله عز اسمه: ﴿ولهديناهم صراطاً مستقيماً﴾ أي هديناهم من نعمتنا عليهم ونظرنا لهم صراطاً مستقيماً.

(١) قال ابن جني في الحجة (٤٣/١) في قوله تعالى: ﴿أنعمت عليهم﴾.

ذكر أبو بكر أحمد بن موسى: أن فيها سبع قراءات ﴿عليهمو﴾ و﴿عليهم﴾ بضم الميم غير إشباع إلى الواو و﴿عليهم﴾ بسكون الميم مع ضمة الهاء. و﴿عليهمي﴾ بكسر الهاء وسكون الميم، و﴿عليهمو﴾ بكسر الهاء وواو بعد الميم، و﴿عليهم﴾ مكسورة الهاء مضمومة الميم من غير واو.

وزاد أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفض على ما قال أبو بكر ثلاثة أوجه فصار =

= الجميع عشرة أوجه والثلاثة: ﴿عليهمي﴾ بضم الهاء وميم مكسورة بعدها الياء، ﴿وعليهم﴾ بضم الهاء وكسر الميم من غير إشباع إلى الياء، و﴿عليهم﴾ بكسر الهاء وكسر الميم أيضاً من بلوغ ياء. فتلك عشرة أوجه خمسة مع ضم الهاء وخمسة مع كسرها.

قرأ ﴿عليهمو﴾ ابن إسحاق، ومسلم بن جندب، والأعرج، وعيسى الثقفي، وعبد الله بن يزيد.

وقرأ ﴿عليهمي﴾: الحسن، وعمرو بن فائد، وروى عن الأعرج: ﴿عليهم﴾ مكسورة الهاء مضمومة الميم من غير بلوغ واو. وقرأ ﴿عليهم﴾: مضمومة الهاء من غير بلوغ الواو، رويت عن الأعرج أيضاً.

وقال أبو الفتح: أما ﴿عليهمو﴾ فهي الأصل؛ لأنها رسيلة عليهما في التثنية، أعني ثبات الواو وكثبات الألف، وينبغي أن تعلم أن أصل هذا الاسم المضمرة الهاء، ثم زيدت عليها الميم علامة لتجاوز الواحد من غير اختصاص بالجمع ألا ترى الميم موجودة في التثنية عليهما؟ وأما الواو فلا خلاص الجمعية.

وأما ﴿عليهمي﴾ فطريقة: أنه كسرت الهاء لوقوع الياء قبلها ساكنة وضعف الهاء فأشبهت لذلك الألف لا سيما وهي تجاورها في المخرج. لا بل إن أبا الحسن يدعي أن مخرج الألف هو مخرج الهاء البتة.

فكما أن الياء الساكنة إذا وقعت قبل الألف قلبتها ياء نحو قولك في تحقير كتاب: كتيب كذلك كسرة الهاء فكان انكسار الهاء للياء قبلها تغييراً لحقهما لهما، كما أن انقلاب الألف ياء لمكانها تغيير لحقها من أجلها، فصار اللفظ بها من بعد ﴿عليهمو﴾ فكرهوا الخروج من كسر الهاء إلى ضم الميم ثم الواو من بعدها، فكسروا الميم لذلك فصارت ﴿عليهمو﴾ فانقلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها فصارت ﴿عليهمي﴾.

ومن كسر الهاء وضم الميم وحذف الواو فقال: ﴿عليهم﴾ فإنه لما انتهت به الصنعة إلى كسر الهاء احتمل الضمة بعد الكسرة؛ لأنها ليست لازمة إذ كانت ألف التثنية تفتحها لكنه حذف الواو تفادياً من ثقلها مع ثقل الضمة التي تجشمها.

ومن قرأ: ﴿عليهم﴾ بضم الهاء والميم فإنه حذف الواو استخفافاً واحتمل الضمة قبلها دليلاً عليها.

لكن من قال: ﴿عليهمي﴾ بهاء مضمومة وياء بعد الميم ففيه نظر، وذلك أنه كره ضمة الهاء وضمة الميم، ووقوع الواو من بعد ذلك كما كره في الاسم المظهر ووقوع الواو طرفاً بعد ضمة وذلك نحو قولهم في دلو وحقو: أدل وأحق وأصلها أفعَل أدلُو =

١٠ ..... فاتحة الكتاب

بضم الهاء حيث وقعت هذه الثلاث.

وافقه الأعمش من طرق الشيبودي في ﴿عليهم﴾ فقط.

وزاد يعقوب إذا كان قبلها ياء ساكنة في تثنية وجميع تذكير وجمع تأنيث

[١٣١/ب] نحو: ﴿عليهما﴾ و﴿فيهما﴾ (١٣١/ب) و﴿عليهن﴾، و﴿إيهن﴾، و﴿فيهن﴾،

و﴿أيديهم﴾، و﴿تزيهم﴾ ونحو ذلك.

وزاد رويس ضم الهاء من كل فعل سقطت منه الياء لعله نحو: ﴿ألم يأتهم﴾، و

﴿يخزهم﴾ ونحو ذلك.

إلا أنه كسر في الأنفال ﴿نولهم﴾، وقد ذكرت ذلك في باب الإضمار.

وافقه الشيبودي عن الأعمش ليعقوب في ضم الهاء من عليهما في هذه اللفظة

خاصة قرأ ابن محيصن ﴿غير﴾ بفتح الراء وجرها الباقون.

\*\*\*\*

= وأحقو، ككلب وأكلب، فأبدلوا من الضمة كسرة تطرقا إلى قلب الواو فصارت في  
التقدير أدلو وأحقو، فقلبت الواو ياء بعذر قاطع وهو وقوع الكسرة قبلها فصارت  
أدلي وأحقى، وكذلك أبدلت ضمة الميم من ﴿عليهمو﴾ كسرة فصارت ﴿عليهمو﴾  
فأبدلت الواو ياء للكسرة قبلها فصارت ﴿عليهمي﴾.

وأما ﴿عليهم﴾ بكسرة الميم من غير ياء: فإنه لما كانت الصنعة فيه إنما طريقها  
الاستخفاف اكتفى بالكسرة من الياء. وكذلك من قال: ﴿عليهم﴾ بكسر الهاء مع ضم  
الميم اكتفى بالضمة من الواو، وقد ذكرناه. ومن قال: ﴿عليهم﴾ بكسر الهاء والميم من  
غير ياء، فإنه اكتفى بالكسرة أيضاً من الياء استخفافاً.

## سورة البقرة

روى خلف عن سليمان: «لا ريب» و«لا جرم» و«لا شية» و«لا خير» بالمد إذا لم يكن بعد «لا» ساكن<sup>(١)</sup>.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن: «فيه هدى» بوصل الهاء بياء في اللفظ<sup>(٢)</sup>،

(١) قال الأنباري في البيان (٤٤/١) في قوله تعالى: «لا ريب فيه» «لا» حرف نفي يراد بنفيه نفي الجنس. وبنى «ريب» مع «لا» لأنه معه بمنزلة «خمسة عشر» وبنى على حركة تفضيلاً له على ما بني وليس له حالة إعراب، وكانت الفتحة أولى لأنها أخف الحركات.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٠/١) في قوله تعالى: «فيه هدى». قال أحمد بن موسى: قرأ نافع: «فِيهِ هُدًى» و«عليه إنه» و«وَمَا أُسَانِيَهُ» وما أشبه ذلك إذا كان قبل الهاء ياء ساكنة حركها حركة مختلصة من غير أن يبلغ بها الياء.

واختلف عن نافع: فروى المسيبي عن نافع أنه أثبت الياء بعد الهاء قوله: «عليهي» فيقول: «من كتب عليهي أنه من تولاه» وروى الكسائي عن إسماعيل عن نافع أنه قرأ «عليهي» يثبت الياء من كل القرآن. فإذا كان قبلها واو ساكنة مثل: «ندعوه إنه» أو ألف مثل «اجتبه وهداه» ضم الهاء ضمّاً من غير أن يبلغ بالضمة الواو.

فإذا كان قبل الهاء حرف غير الواو، والياء، والألف وهو ساكن حرك الهاء أيضاً حركة خفيفة من غير بلوغ واو مثل: «منه» و«عنه» إلا في قوله: «أشركهو في أمري» فإن المسيبي روى عنه الصلة بالواو في هذا الحرف وحده.

فإذا كان ما قبل الهاء متحركاً وكانت الحركة كسرة كسر الهاء ووصلها بياء في اللفظ كقوله: «وأمهي» و«صاحتيهي» و«كتبيهي» و«رسلهي» وما أشبه ذلك. فإذا كانت الحركة قبل الهاء ضمة أو فتحة الهاء ووصل الهاء بواو.

فمثل ما تحرك ما قبل الهاء فيه بالضمة قوله تعالى: «فإن الله يعلمهو» و«فهو يخلفهو» ومثل ما تحرك ما قبل الهاء فيه بالفتحة كقوله تعالى: «خلقهو فقدرهو» و«يسرهو» و«فأقبرهو» وما أشبه ذلك يصل ذلك كله بواو، ويقف بغير واو.

وكذلك مذهب أبي عمرو، وعاصم إلا في قوله: «وَمَا أُسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ»، فإن أبا بكر بن عياش وحفصاً اختلفا فيه عن عاصم. فروى أبو بكر عن عاصم: «وَمَا أُسَانِيَهُ» بكسر الهاء من غير بلوغ ياء، ومثله «بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ» و«وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا». وروى عنه حفص: «وَمَا أُسَانِيَهُ» بضم الهاء من غير واو.

وكذلك اختلفا في قوله: «بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ» فضم حفص الهاء وكسرها أبو بكر =

= في سائر القرآن. ومثله: «وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا» فَإِنْ حَفْصًا رَوَى عَنْ عَاصِمٍ أَنَّهُ يَصِلُ الهاء يباء وحذفها أبو بكر عن عاصم وهو مذهب حمزة والكسائي، وابن عامر إلا ما روى حفص عن عاصم في «أنسانيه» و «عليه الله» و «فيهي مهانًا» يشبع الكسرة. فأما ابن كثير: فإنه كان يصل الهاء يباء في كل ذلك إذا كان قبلها ياء، أو واو، أو ألف، أو حرف ساكن أو متحرك، فيقول: «فيهي هدى»، «إلهي» و «لديهي» و «عليهي» و «اجتباهو» و «هداهو» و «ما أنسانيه إلا» و «منهمو» و «عنهمو» وكل ما كان مثله في القرآن. قال أبو بكر محمد بن السري: الاختيار في «فيه»: القصر بغير ياء ولا إدغام. وحكى عن أبي حاتم: أن ذلك قراءة العامة. قال أبو بكر: وهو الأخف وخط المصحف بغير ياء. قال: وأكره الإدغام؛ لأن من كسر فالياء يريد، ومن أثبت الياء لم يجز له أن يدغم؛ لأنه لم يلتق حرفان، ومع ذلك فهي من الحروف التي يكره إدغام بعضها في بعض لثقل ذلك.

قال: وقال أبو حاتم: يروى عن نافع أنه كان يدغم «فيه هدى» ويشمها شيئاً من الضم. قال: وإدغامه وإدغام أبي عمرو يدل على أنهما لم يكونا يزيدان على ضمة الهاء بلا واو، وعلى كسرها بلا ياء كقراءة العوام.

قال أبو حاتم: والضم لغة مشهورة وليس بعد الضم واو في اللفظ.

قال: ومن كان من لغته إدخال الواو مع المضموم، والياء مع المكسور فقال «فيهو» و «فيهي» لم يجز له الإدغام لأن بين الهاءين في اللفظ حرفاً حاجزاً.

قال أبو بكر: قال بعض أصحابنا: قراءة من قرأ «فيه هدى» بإدغام الهاء في الهاء هو ثقيل في اللفظ وجائز في القياس؛ لأن الحرفين من مخرج واحد، إلا أنه يتقل في اللفظ لأن حروف الحلق، ليست بأصل في الإدغام والحرفان من كلمتين. وحكى الأخفش أنها قراءة. قال أبو بكر في رواية من روى عن أبي عمرو وغيره: أنه كان يشم ويدغم هذا محال — لا يمكن الإدغام مع شيء من هذا، لأنه لا فصل بين الحرفين إذا أدغما بحال من الأحوال لا يقطع ولا حركة ولا ضرب من الضروب وإنما يصيران كالحرف الواحد للزوم اللسان لموضع واحد، وإنما كان أبو عمر يختلس ويخفي فيظن به الإدغام.

وكيف يكون متحركاً مدغماً؟ فيجب أن يكون متحركاً ساكناً.

قال: وقال أبو حاتم: أراد أبو عمرو، ونافع الإخفاء فلذلك أشما الضم والقصر، ولو أدغما إدغاماً صحيحاً أسكنا الهاء الأولى.

قال: وكان من شأن أبي عمرو الإخفاء لكراهية كثرة الحركات والإشباع انتهت الحكاية عن أبي بكر.



سورة البقرة ..... ١٣

وكذلك كل كناية قبلهما ياء ساكنة نحو: ﴿عليه﴾ و﴿إليه﴾ و﴿أخيه﴾ و﴿أبيه﴾.

فإن كان الساكن غير ياء، وهل الهاء بواو في اللفظ في الوصل نحو ﴿وما فعلوه﴾ و﴿أيدينا﴾ و﴿اجتباها﴾ و﴿خذوه﴾ و﴿فاعتلوه﴾ وما تكرر من ذلك. وافقهما حفص في قوله: ﴿فيهي مهاناً﴾ في سورة الفرقان. ووافقهما قتيبة في قوله: ﴿سأصليهي سقر﴾ فمبلاً ﴿فيهي﴾.

وقرأ الباقون بحذف الياء والواو من / الصلة في الجميع وقرأ ابن محيصن [١٣٢/١] ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> بهمزة واحدة على الخبر، ومثله في يس. وقد تقدم الخلاف في

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١/١٨٣): تحت عنوان اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة مطولة، وكذلك ما أشبه ذلك في كل القرآن مثل: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ و﴿أَلَيْلَةٌ مَّعَ اللّهِ﴾ و﴿إِنْكُمْ﴾ وما كان مثله.

وكذلك كانت قراءة الكسائي إذا خفف غير أن مد أبي عمرو في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ أطول من مد ابن كثير؛ لأن من قوله أنه يدخل بين الهمزتين ألفاً، وابن كثير لا يفعل ذلك. واختلف عن نافع في إدخال الألف بين الهمزتين وأما عاصم وحمة، والكسائي - إذا حقق - وابن عامر فبالهمزتين: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ وما كان مثله في القرآن من الهمزتين في الكلمة الواحدة فهو بتحقيق الهمزتين وتخفيف إحداها وإدخال الألف بينهما. وقال ابن جني في المحتسب (١/٥٠): من ذلك قراءة ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة واحدة من غير مد.

قال أبو الفتح: هذا مما لا بد فيه أن يكون تقديره: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفاً لكره الهمزتين، ولأن قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ لا بد أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولجيء أم من بعد ذلك أيضاً، وقد حذفت هذه الهمزة في غير موضع من هذا الضرب.

وأخبر أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس، وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله.

ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد فقد نابت "ما" عن "أنفي" كما نابت حروف العطف عن أعطف ونحو ذلك، فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصار المختصر إجحاف به إلا أنه إذا صح التوجيه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه.

فإن قيل: فلعله حذف همزة ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ لجيء همزة الاستفهام، فكان الحكم الطارئ =

الهمزتين من التحقيق والتلين والفصل والحركة في باهما.

روى الباهلي والحلواني جميعاً عن الدوري وقتيبة وأبو حمدون عن اليزيدي بإسقاط فتحة النون، حيث وقع هذا الاسم مجروراً.

وزاد قتيبة الإمالة في المرفوع والمنصوب نحو: «يا أيها الناس» و«إن الناس» وما تكرر منه من نقول ذكر.

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والوليد بن مسلم عن أبيه عن ابن عامر «وما يخادعون»<sup>(١)</sup> بضم الياء، وفتح الخاء وألف بعدها وكسر الدال. وقرأه

= على ما يشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه. قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما رأينا في غير هذا، فيجب أن يحمل هذا عليه أيضاً. وقال ابن الأنباري في البيان (٤٩/١): في قوله: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ».

«سَوَاءٌ» مرفوع لوجهين. أحدهما: أن يكون مبتدأ و «أنذرتهم أم لم تنذرهم» خبره، كقولهم سواء علي أقمت أم قعدت. فإن قيل: الجملة إذا وقعت خيراً للمبتدأ وجب منها ضمير إلى المبتدأ، وليس في الجملة الواقعة خيراً للمبتدأ ها هنا ضمير يعود إلى مبتدأ قلنا هذا الكلام محمول على المعنى والتقدير، سواء عليهم الإنذار وتركه وسواء علي القيام والقعود ونظير تنزيل الفعل هنا منزلة المصدر.

قولهم: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" فإنه منزل منزلة سماعك، وإذا تنزل الفعل في هذا الكلام منزلة المصدر كان «سواء» خيراً مقدماً في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللفظ. ألا ترى أن معنى الخبر متصور فيه وهو الاستواء، ومعنى المخبر عنه متصور في الإنذار وتركه، والقيام والقعود كقولك: الإنذار وتركه مستويان عليهم والقيام والقعود مستويان علي، والجملة من المبتدأ وخبره في موضع رفع لأنه خير "إن"، والهمزة في: «أنذرتهم» لفظها لفظ الاستفهام، ومعناها الخبر، فإن الاستفهام يرد في كلامهم والمراد به الخير كما يرد الخبر والمراد به الاستفهام.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٣٣/١): اختلفوا في فتح الياء وضمها وإدخال الألف في قوله عز وجل: «يخادعون».

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: «يخادعون وما يخادعون» بالألف فيهما. وقرأ =

الباقون: ﴿يُخَدَعُونَ﴾ بفتح الياء وسكون الخاء، وفتح الدال، وحذف الألف. قرأ أهل الكوفة: ﴿يَكْذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup> بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الدال.

= عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿يُخَدَعُونَ﴾، ﴿وما يُخَدَعُونَ﴾ بفتح الياء بغير ألف.

قال أبو علي: قال أبو زيد: خدعت الرجل أخدعه خدعا الخاء كسر وخديعة، قال: وقالوا: إنك لأخدع من ضب حرشته.

... وحجة من قرأ ﴿يُخَدَعُونَ﴾ أن فاعل هنا بمعنى فعل فيما فسره أهل اللغة، فإذا كانا جميعاً بمعنى وكان فعل أولى بفعل الواحد من فاعل من حيث كان أحص به كان الأول أليق بالموضع من فاعل الذي هو في أكثر الأمر أن يكون لفاعلين، إذ كانوا قد استعملوها جميعاً ولم يكن خادعا بمنزلة عاقبت اللص الذي لم يستعمل فيه إلا فاعل ورفض معه فعل.

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه قوله تعالى في الآية الأخرى في صفة المنافقين أيضاً: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ فكما وقع الاتفاق هنا على فاعل الجاري على فعل كذلك يكون في قوله تعالى: ﴿وما يُخَدَعُونَ إلا أنفسهم﴾.

ولمن قرأ وجه آخر وهو: أن ينزل ما يخطر بباله ويهجس في نفسه من الخدع منزلة آخر يجازيه ذلك ويفاوضه إياه، فعلى هذا يكون الفعل كأنه من اثنين، فيلزم أن يقول: فاعل، وهذا في كلامهم غير ضيق.

وقال ابن الأنباري في البيان (٥٤/١) في هذه الآية: قوله تعالى: ﴿وما يُخَادِعُونَ إلا أنفسهم﴾ وقرئ: ﴿وما يُخَدَعُونَ﴾. فمن قرأ: ﴿يُخَادِعُونَ﴾ بالألف أراد به ازدواج الكلام والمطابقة؛ لأن قبله ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ ليطابق لفظ المنفي المثبت لأنه نفي بقوله: ﴿وما يُخَادِعُونَ﴾ ما أثبت لهم بقوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾. ومعنى ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ أي يفعلون فعل المخادع، وإن كان الحق تعالى لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء. وقيل: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ أي يخادعون نبي الله فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

(١) قال ابن الأنباري في البيان (٥٥/١) في ﴿يَكْذِبُونَ﴾ قراءتان التخفيف والتشديد، فالتخفيف من كذب، والتشديد من كذب، وكذب أبلغ من كذب لأن من كذب الرسل فقد كذب أيضاً.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٥٢/١): حجة من قال: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بفتح الياء وتخفيف الدال أن يقول: إن ذلك أشبه بما قبل الكلمة وبما بعدها، فالذى قبلها مما يدل على الكذب يكذبون قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم

وقرأه الباقون بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال، وهم أهل الحجاز، وابن عامر، وأهل البصرة. قرأ الكسائي وهشام والوليد بن مسلم جميعاً عن ابن عامر، والشنوبدي عن الأعمش، ورويس عن يعقوب: «قيل»<sup>(١)</sup> بإشمام الضم للقاف

= بمؤمنين.

فقولهم: «آمنا بالله» كذب منهم فلهم عذاب أليم يكذبهم، هذا الذي تقدم قولهم له حكايته عنهم.

وما بعدها قوله تعالى: «وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون» فقولهم: «إذا خلوا إلى شياطينهم إنا معكم» دلالة على كذبهم فيما ادعوه من إيمانهم، وإذا كان أشبه بما قبله وما بعده كان أولى.

ومما يدل على ترجيح ذلك أن يقال إن قوله: «ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون» لا يخلو من أن يراد به المنافقون أو المشركون أو الفريقان جميعاً، فإن كان المعينون بذلك المنافقين، فقد قال الله فيهم: «والله يشهد إن المنافقين لكاذبون».

وإن كان المشركين فقد قال: «وإنهم لكاذبون ما اتخذ الله من ولد». وقال: «وإنهم لكاذبون أصطفى البنات على البنين». وإن كان الذين عنوا به الفريقين فقد أحرع عنهم جميعاً بالكذب الذي يلزم أن يكون فعله يكذبون دون يكذبون.

وحجة من قال: «يكذبون» أن يقول: يدل على التثقيل، قوله: «ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا». وقوله تعالى: «بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه»، «وإن كذبوك فقل لي عملي ولكم عملكم»، «وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك»، «والذين كفروا وكذبوا» ونحو ذلك من الآي.

فإن قلت: فكيف جاء: «فإنهم لا يكذبونك» والمعنى لا يجدونك كاذباً؛ لأنهم قد عرفوا أمانتك، وصدقك، وعرفت بذلك فيهم.

... والتكذيب أكبر من الكذب؛ لأن كل من كذب صادقاً فقد كذب وليس كل من كذب كان مكذباً لغيره.

(١) قال الأنباري في البيان (١/٥٦): «قيل» أصله: قوله، فنقلت الكسرة من الواو إلى القاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. وقرئ بإشمام القاف الضمة تنبيهاً بالإشمام على أصل الكلمة.

وحكى عن بعض العرب إخلاص ضمة القاف وحذف كسرة الواو وإبقاء الواو على حالها، وقال أبو علي الفارسي في الحجة (١/٢٥٩) حجة من قال: «وإذا قيل لهم» فأشتم الضمة الكسرة وأمال بما نحوها: أن ذلك أدل على فعل ألا ترى أنهم قد قالوا: كيد =

= زيد يفعل، وما زِيلَ يَفْعَلُ؛ وهم يريدون فَعَلَ؛ فإذا حركوا الفاء هذه لتحريكه أمن بها التباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول؛ وانفصل بها فدلّت عليه، وكان أشدّ إبانة للمعنى المراد.

ومن الحجّة في ذلك: أنهم قد أشموا نحو رُدّ، وعُدّ، وما أشبه ذلك من التضعيف المبني على فعل مع أن الضمة الصحيحة إلى هذه في الموضع الذي تصح فيه الضمة فإنّ إلزامها حيث الكسر فيه في أكثر اللغات أجدر.

ودل استعمالهم هذه الحركة في رد ونحوه من التضعيف على تمكّنها في قيل، وبيع وكونها إمارة للفعل المبني للمفعول به، ولولا ذلك لم ترك الضمة المحصنة إليها في قولهم: رد ونحوه.

... ومما يقوي قول من قال: ﴿قيل﴾ إن هذه الضمة المنحو بها نحو الكسرة قد جاءت في نحو قولهم شرّبت من المنقر، وهذا ابن عور، وابن بور، فأمالوا هذه الضمات نحو الكسرة لتكون أشدّ مشاكلة لما بعدها وأشبه به وهو كسر الراء، فإذا أخذوا بها للتشاكل اللفظ، وحيث لا يميز معنى من معنى آخر فإن يلزموا ذلك حيث يزِيلُ اللبس ويخلص معنى من معنى أجدر وأولى.

قال ابن الفاصح في سراج القارئ (١٨٩): عند شرحه لقول الناظم:

وقيل وغيض ثم جيء يشمها      لدى كسرهما ضمّاً رجال لتكملا  
وحيل بإشمام وسيق كما رسا      وسيء وسيئت كأن رواية أنبلا  
أخبر أن المشار إليهما بالراء واللام في قوله رجالاً لتكملا وهما والكسائي وهشام، وأن نافعاً يوافق في ﴿سيء﴾ و﴿سيئت﴾ فتعين للباقيين الكسر الخالص في الجميع.

وأطلق الناظم هذه الأفعال ولم يبين مواضع القراءة وفيها ما قد تكرر، والعادة المستمر منه فيما يطلق أنه يختص بالسورة التي هو فيها كما في ﴿يكذبون﴾ السابقة، ولكن لما أدرج مع قيل هذه الأفعال الخارجة من هذه السورة كان ذلك قرينة واضحة في طرد الحكم حيث وقعت ﴿قيل﴾ وغيرها من هذه الأفعال، وأراد ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض﴾، ﴿وإذا قيل لهم آمنوا﴾ وما جاء من لفظ ﴿قيل﴾ وهو فعل ماض ﴿وغيض الماء﴾، ﴿وجيء بالنبيين﴾، ﴿وجيء يومئذ بجهنم﴾، ﴿وحيل بينهم﴾، ﴿وسيق الذين موضعان بالزمر﴾، ﴿وسيء بهم﴾ في هود والعنكبوت ﴿وسيئت وجوه الذين كفروا﴾.

وكيفية الإشمام في هذه الأفعال أن تنحو بكسر أوائلها نحو الضمة لأنها فعال لم يسم فاعله، فأشمت الضم دلالة على أنه أصل ما تستحقه وهي لغة فاشية للعرب وأبقوا شيئاً من الكسر تنبيهاً على ما تستحقه من الإعلال، ولهذا قال الناظم: "لتكملا" أي =

[١٣٢ب] حيث جاء / هذا الفعل وكذلك عين ﴿غيض﴾ وسنين ﴿سيئت﴾ و﴿سيء﴾ وحاء ﴿حيل﴾ وجيم ﴿جيء﴾ وكل ما تكرر من هذه الأفعال. ووافقهم الوليد ابن عتبة عن ابن شاعر عنه في: ﴿وقيل يا أرض﴾ في سورة هود، وعنه في ﴿غيض﴾ وجهان. ووافقهم ابن ذكوان في السين والحاء. ووافقهم ابن محيصن في أحد الوجهين ونافع إلا أبا سليمان في ﴿سيئت﴾، و﴿وسيء﴾ وأخلص الكسرة فيهن الباقون.

وروى الوليد بن مسلم: ﴿مستهزئون﴾<sup>(١)</sup> [١٤] بضم الزاي، وحذف الهمزة

= لتكامل الدلالة على الأمرين، ولم يقتصر على ذكر الإشمام بل قال: يشمها لدى كسرها ضمّاً لأنه لو سكت على الإشمام لحل على ضم الشفتين المذكور في باب الوقف، وهذا يخالف المذكور في باب الوقف، لأنه في الأول ويعم الوصل والوقف ويسمع وحره متحرك وذاك في الأخير، والوقف ولا يسمع وحره ساكن ويخالف المذكور في الصاد، أعني النوع الثالث في اصطلاحه وهو إشمام الصاد الزاي، وقوله: ﴿وقيل﴾ مقيد بالفعل كما نطق به ليخرج غير الفعل نحو ﴿من الله﴾ ﴿قيل﴾ و﴿قيله يا رب﴾ ﴿إلا قياً سلاماً﴾ و﴿أقوم قياً﴾ جميع هذا الأصل له في الضم، فلا يدخل في هذا الباب بل يقرأ بكسر أوائله للجميع، وقوله: ﴿وحيل﴾ الواو فيه فاصلة فقط؛ لأنه استأنف الحكم فلو لم يستأنفه لجعلناها عاطفة فاصلة، والواو في قوله: ﴿وسيء﴾ عاطفة فاصلة، ومعنى رسا أي استقر في النقل، و أنبلا أي نبيلاً عظيماً أو زائد النيل.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١/٢٦٤) قال: حمزة يقف ﴿مستهزئون﴾ وكأنه يريد

الهمز، ويشير إلى الزاي بالكسر كما كان يفعل في الوصل، وهذا لا يضيئه الكتاب. وكذلك كان يفعل بقوله: ﴿ليواطوا﴾ و﴿يستنبئونك﴾، و﴿متكون﴾ و﴿مالتون﴾، و﴿الخاطفون﴾ و﴿الصابئين﴾ و﴿الصابئون﴾. والباقون يصلون بالهمز ويقفون أيضاً كما يصلون.

... واختلف السنجويون في تخفيف الهمزة في ﴿يستهبزون﴾ فقال سيبويه: تجعلها إذا خففتها بين بين، فتقول: يستهبزون. وزعم أن جعلها بين بين قول العرب والخليل.

وكذلك قال في الهمزة المكسورة إذا كان ما قبلها مضموماً نحو: مرتع إبلك تجعلها بين بين. ويذهب أبو الحسن في يستهبزون إلى أن يقلب الهمزة ياء قلباً صحيحاً ولا يجعلها بين بين كما ذهب إليه سيبويه والخليل.

فأما إذا كانت مكسورة وقبلها ضمة فإنه لا يخلو من أن يكون في كلام متصل =

= أو منفصل فإن كان متصلًا قلبها واوًا مثل أكموك وإن منفصلًا قلبها ياء مثل: عبد يخسوانك... قال أبو عثمان: سألت مروان بن سعيد المهلي أبا عمر الجرمي في مجلس أبي الحسن الأخفش فقال: كيف تخفف همزة جؤن؟ فقال: جؤن. فجعلها واوًا خالصة. فقال له مروان: لم لا جعلتها بين بين فنحوت بها نحو الألف؟ قال: فقال: من قبل أن الألف لا تقع بعد ضمة، فكذلك ما قرب منها. فقال: فكيف تخفف همزة مئر؟ فقال: مئر، فجعلها ياء خالصة مثل الأولى في العلة.

فقال له مروان: فكيف تخفف همزة يستهزئون؟ فقال أبو عمر: يستهزئون، فجعلها بين بين، ونحًا بها لانضمامها نحو الواو. قال أبو عثمان: وهو قول سيبويه. فقال له مروان: لم لا صيرتها ياء لأن الواو المضمومة لا تقع بعد كسرة... قال أبو عثمان: فقال أبو عمرو وأجاد عندي هي وإن لم يكن مثلها في الكلام فأنا أقدر أن ألفظ بها، وتلك الأولى لا أقدر على أن ألفظ بها إذا نحوت بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة.

فقال أبو عثمان: وهذا قولي، وحجتي فيه هذه. وأما الأخفش فكان يقول: يستهزئون، إذا خفف فجعلها ياء خالصة من أجل الكسرة التي قبلها انتهت حكاية أبي عثمان... وقال أبو الحسن في كتابه في القرآن: من زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبع الكسرة إذا خففت دخل عليه أن يقول: هذا قارو، وهؤلاء قارؤو، ويستهزئون. قال: وليس هذا من الكلام من خفف من العرب.

... فأما ما حكاه محمد بن السري في كتابه في القراءات عن أبي الحسن من أنه قال: من زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبع الكسرة إذا خففت دخل عليه أن يقول: هذا قاريٌّ وهؤلاء قاريون، ويستهزئون.

وقال: قال — يعني أبا الحسن — وليس هذا من كلام من خفف من العرب وإنما يقولون: يستهزيون، فخطأ في النقل أتراه يلزم الخليل وسيبويه أن يقولوا هذا في المتصل، وقد رأهم قالوا ذلك في المنفصل نحو: من عند أحتك، ويسمعهم يقولون: إنه قول العرب، فيلزمهم قولهم، وما يقولون إنه قول العرب هذا ما لا يظن.

وأبو الحسن قد فصل بين المتصل والمنفصل في أكموك، وغلّام يخوانك، فقلب المتصل واوًا، والمنفصل ياء. هذا الذي حكاه عنه غلط في النقل، وإنما هو دخل عليه أن يقول: هذا قارو، بالواو كما حكيناه عنه.

وكذلك رواه أبو عبد الله اليزيدي عنه كتابه في المعاني.

ثم ما حكاه عن أبي الحسن من قولهم: وإنما يقولون: يستهزيون على ماذا، تحمله على =

وقالوا في الواقعة خاصة «والخاطئون» في الواقعة أيضاً.

والحاقبة بحذف الهمز فيهن وضم الحرف قبلهن هذه المواضع حسب.  
وروى المطوعي عن الأخصش: «يُخطف»<sup>(١)</sup> بفتح الخاء وكسر الطاء

= التحقيق.

أما على جعلها بين بين، فإن حمله على التحقيق لم يجز، لأن الكلام ليس فيه، إنما الكلام على التخفيف فإن جملته على جعلها بين بين فقد أثبت إذا ما أنكره، وما لم يقله أحد من أهل التخفيف عنه هذا خطأ عليه فاحش في النقل.

وأما ما ذكره محمد بن يزيد في هذه المسألة في كتابه المترجم "بالشرح" من قوله: والأخصش لا يقول إلا كما يقول النحويون: "هذا عبد يملك". ولكن يخالف في: «يستهنون».

فهذا الإطلاق يوهم أنه لا يفصل بين المتصل والمنفصل. وقد فصل أبو الحسن بين أكموك، وعبد يخوانك.

(١) قال ابن جني في المحتسب (٥٩/١): من ذلك ما حكاه الفراء عن بعض القراء فيما ذكر ابن

بجاهد: «يُخطف» بنصب الياء والحاء والتشديد قال ابن مجاهد: ولم يرو لنا عن أحد. قال أبو الفتح: أصله يُخطف، فآثر إدغام التاء في الطاء؛ لأنها من مخرج واحد ولأن التاء مهموسة، والطاء مجهورة والمجهور أقوى صوتاً من المهموس، ومتى كان الإدغام يقوى الحرف المدغم حسن ذلك.

وعلته أن الحرف إذا أدغم خفي فضعف فإذا في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه فقوي لقوته فكان في ذلك تدارك وتلاف لما جني على الحرف المدغم فأسكن التاء لإدغامها والحاء قبلها ساكنة فنقلت الحركة إليها وقلت التاء طاءً وأدغمت في الطاء فصارت: «تُخطف».

ومنهم من إذا أسكن التاء ليدغمها كسر الخاء لالتقاء الساكنين، فاستغنى بحركتها عن نقل الحركة إليها فيقول: «يُخطف». ومنهم من يكسر حرف المضارعة اتباعاً لكسرة فاء الفعل ما بعده فيقول: «يُخطف» وأنا أخطف...

وعلى هذا قالوا في ماضيه: حَطَف، وأصلها اختطف، فأسكن التاء للإدغام فانكسرت الخاء لسكونها وسكون التاء فحذف همزة الوصل لتحرك الخاء بعدها وأدغمت التاء في الطاء فصار: حَطَف.

ومنهم من يتبع الطاء كسرة فيقول: حَطَف... قيل: إن أردت الأصل فيفتعل أي =



وتشديدها.

وأمال أيضاً من هذا الطريق «أضاء لهم». والباقون: «يَخْطَفُ» سكون الخاء وفتح الطاء وتخفيفها، وتفخيم «أضاء لهم».

قرأ أبو عمرو، والكسائي إلا أبا الحارث، والشيرازي، وروين بإمالة الألف الحالة بين الكاف والفاء من «الكافرين»<sup>(١)</sup> في حالة النصب والجر.

= يَخْطَفُ، وإن أردت اللفظ ففيه الصنعة وعليه المسألة، فوزنه: يفتعل وذلك أن التاء في يفتعل زائدة، فكما أنها لو ظهرت لكانت زائدة، فكذلك إذا أبدلت فالبديل منها زائد، لأن البديل من الزائد زائد، ألا ترى أن الطاء من اصطر بدل من التاء في اصتبر الذي هو افتعل، فكما أن التاء زائدة فكذلك ما هو بدل منها وهو الطاء زائدة فوزن اصطر على أصله افتعل، وعلى لفظه افتعل، فكذلك وزن يخطف من الفعل على لفظه يفتعل فإذا ثبت ذلك فقد ثبت بحمد الله، فوزن حَطَفَ، ووزن تَقَتَّلَ تَفَعَّلَ، ووزن مُرَدِّفِينَ مَفْدَعَلِيَّينَ لأن الدال فيه بدل من التاء الزائدة، فهي زائدة من هذا الوجه كما كانت الطاء في حَطَفَ زائدة من هذا الوجه.

... وقال ابن مجاهد: ولا نعلم أن هذه القراءة رويت عن أهل المدينة. قال أبو الفتح: هذا الذي يميزه القراء من اجتماع ساكنين في نحو هذا لا يثبت أصحابنا، وإنما هو اختلاس وإخفاء، فيلطف عليهم فيرون أنه إدغام، وإنما هو إخفاء للحركة، وإضعاف للصوت.

... وقال ابن مجاهد: وقد روي عن مجاهد والحسن: «يَخْطَفُ» ولم يبلغنا أن أحداً قرأ: حَطَفَ بفتح الطاء فيقرأ هذا الحرف يخطف، وأحسب أن هذا غلط ممن رواه.  
(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٨٦/١) أبو عمرو يميل الكاف من «الكافرين» بموضع الخفض والنصب إذا كان جمعاً، وإذا كان واحداً كقوله تعالى: «أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ» أو جمعاً في موضع رفع مثل قوله: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ».

وكذلك أبو عمرو الدوري، ونصير بن يوسف النحوي جميعاً عن الكسائي، ولم يرو ذلك عن الكسائي إلا أبو عمر، ونصير والباقون لا يميلون. وقال في صـ ٢٩٤ من نفس المصدر: قال أبو علي: إمالة «الكافرين» في موضع الخفض والنصب إنما هو للزوم الكسرة الراء بعد الفاء المكسورة والراء لما فيها من التكرير تجرى بحرى الحرفين المكسورين وكلما كثرت الكسرات غلبت الإمالة وحسنت.

فلما كانت الراء في «الكافرين» قد لزمها الكسرة، والفاء قبلها مكسورة أيضاً =

[١٣٣/٧] ولا خلاف عن يعقوب في إمالة: «إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ» / في سورة النمل وأماله بين أبو سليمان عن قالون، والباقون بالتفخيم.

وقرأ ابن محيصن، والأعمش من طريق المطوعي، ويعقوب: «تَرْجِعُونَ»<sup>(١)</sup> بفتح التاء، وكسر الجيم، وكذلك جميع ما أشبهه مما هو رجوع إلى الله سبحانه وتعالى في الآخرة، سواء كان بالتاء أو الياء نحو: «يَوْمًا تَرْجِعُونَ فِيهِ» و «إِنِّي لَا يَرْجِعُونَ» و «يوم ترجعون إليه» و «ثُمَّ إِنِّي رَبِّكُمْ تَرْجِعُونَ» ونحوه، وقد أحصيت عدده في كتاب الاختيار على ترتيب سورة.

ووافقهم حمزة والكسائي، وخلف في موضعين: المؤمنين: «وَأَنْتُمْ إِنِّي لَا تَرْجِعُونَ»، وفي القصص: «أَنْتُمْ إِنِّي لَا يَرْجِعُونَ».

ووافقهم نافع، وعبد الوارث في القصص ووافقهم أبو عمرو إلا البيهقي في

= حسنت الإمالة. فأما الواحد المجرور نحو «أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ» فإنما لم يمله كما أما للجميع لأن كسرة الإعراب غير لازمة فيه للزوم الكسرة للراء في الكافرين، فلم يلزم أن يميل الذي فيها. ولم يمل قوم «كافراً» في الرفع والنصب كما لم يميلوا ناقلاً وشاحطاً، لم يميلوها في الجر أيضاً، واتبعوا الجر الرفع والنصب فتركوا الإمالة فيه كما تركوها. وأما تركه إمالة الألف في الرفع نحو: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» فللزوم الراء فيه الضمة والراء تمنع الإمالة إذا انضمت أو انفتحت كما تجلبها إذا انكسرت.

(١) قال الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله في القراءات العشر (١٥٨: ١٥٩) اختلف في «تَرْجِعُونَ» وبابه وهو كل فعل وله ياء أو تاء مضارعة إذا كان من الرجوع والآخرة. فيعقوب فتح أوله وكسر الجيم في جميع القرآن، ووافقه أبو عمرو «في يوم ترجعون فيه» آخر السورة، ووافقه حمزة، والكسائي، وخلف، في: «وإنكم إلينا لا ترجعون» في المؤمنين.

ووافقه هؤلاء، ونافع في الحرف الأول من القصص: «وَوَظَّنُوا أَنَّهُمْ إِنِّي لَا يَرْجِعُونَ». ووافقه ابن عامر، وحمزة والكسائي، وخلف في ترجع الأمور حيث وقع، وهو في ستة مواضع: في البقرة، وآل عمران، والأنفال، والحج، وفاطر، والحديد. ووافقه في «يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ» غير نافع، وحفص، فإنهما بضم الأول وفتح الجيم. وكذلك في غيره الباقيون.

اختياره في قوله: ﴿يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ هذه السورة، وآل عمران، والأنفال، والحج، وفاطر، والحديد.

وأما المسند إلى الأمر المفرد فهو: ﴿يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ فضم ياءه وفتح جيمه نافع، وحفص. وفتح الياء وكسر الجيم الباقون.

/ ولا خلاف في فتح الياء مما هو رجوع إلى الدنيا عن أمر أو عن رجوع جواب [١٣٣/ب] نحو: ﴿أَهْلِكُنَاهُمْ﴾ و ﴿أَنْتُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ و ﴿أَنْتُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ و ﴿وَلَا إِلَى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ و ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ و ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ و ﴿فَالظَّرُ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾.

ولكن ابن محيصن ضم الياء وفتح الجيم في موضع من هذا الباب وهو في سورة يس ﴿وَلَا إِلَى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ وفتح ما أشبهه مع الباقيين.

قرأ ابن المحيصن: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ بكسر الحاء وياء واحدة ساكنة والباقيون بإسكان الحاء وياءين أولاهما مكسورة والثانية ساكنة.

وقرأ: ابن عمرو، والكسائي، ونافع إلا ورشاً: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup>،

(١) قال ابن الأنباري في البيان (٦٩/١): قرئ ﴿هو﴾ بضم الهاء وسكونها فمن ضمها على الأصل ومن أسكنها جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تنفصل عنها، وهو بمنزلة عضد، فكما جاز أن يقال في عضد عضدٌ بالإسكان فكذلك هاهنا بحكم الفاء مع ﴿هو﴾ حكم الواو في جواز الضم والسكون بخلاف ﴿ثم﴾ ولم يجز السكون معها إلا الكسائي فإنه قرأ: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بسكون الهاء حملاً على الواو والفاء لأنها من أحواقهما.

وفرق الأكثرون بينهما لأن ﴿ثم﴾ منفصلة منها، وتقوم بنفسها بخلاف الواو والفاء. وقال ابن القاصح في سراج الفارئ (١٩٠: ١٩١) في شرحه لحز الأمامي عند قول الناظم:

وها هو بعد الواو وألفاً ولا مها      وها هي أسكن رضية بارداً حلا  
وتم هو رفقا بأن والضم غيرهم      وكسر وتمن كل يعيل هو أنجلا

أمر بإسكان الهاء من لفظ ﴿هو﴾ والهاء من لفظ ﴿هي﴾ بعد واو أو وفاء أو لام زائدة نحو: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ و ﴿فَهُوَ وَلِيَّهُمْ يَوْمَ﴾ و ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ﴾ و ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ﴾ و ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ و ﴿لَهُنَّ الْحَيَاةُ﴾ للمشار إليهم بالراء والياء والحاء في قوله: راضياً بارد حلا وهم: الكسائي وقالون وأبو عمرو، وقرولنا زائدة أخرج =

= «هَوُّوٌ وَلَعِبٌ» و «لَهُوُ الْحَدِيثِ» عن المختلف فيه، إذ الهاء ساكنة باتفاق لأنها ليست هاء «هُو» الذي هو ضمير مرفوع منفصل. ثم أمر بإسكان الهاء، «ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِّينَ» المشار إليهما بالراء، وبالياء في قوله: رفقا بأن وهما الكسائي، وقالون. ثم أخبر أن غير المذكورين يضمون الهاء من «هُو» ويكسرونها من «هُم»، فقال: "والضم غيرهم وكسر".

ثم أخبر أن كلهم قرعوا «أَنْ يُمِلَّ هُوُ» بضم الهاء على ما لفظ به، وإنما ذكر ذلك احترازاً من أن يدخل فيما سكن بعد اللام المذكور في "ولامها" فبين «أَنْ يَمِلَ» ليس منه لأن «يَمِلَ» كلمة مستقلة فليست حرفاً لتحمل على أحوالها.

ونبه أيضاً على أن الرواية التي جاءت عن قالون من طريق الحلواني في إسكانه متروكة فإنها مخالفة لما رواه جميع أصحاب قالون، فلهذا قال: انجلى أي انكشف.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٠٨/١): اختلفوا في الهاء في قوله: «فَهُو» و «هِيَ» إذا كان قبلها لام أو واو، أو «ثُمَّ» أو وفاء. فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحزمة: «هُو» و «فَهُو» و «لَهُو» و «ثُمَّ هُو»، «فَهُي» و «هِيَ» بتقل ذلك كله في جميع القرآن.

وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كله وتسكين الهاء. وكان أبو عمرو يضم الهاء في قوله: «ثُمَّ هُوُ» في سورة القصص ويسكنها في كل القرآن. واختلف عن نافع فروى عنه التثقيب وروى عنه التخفيف.

قال أبو علي: من قال: «وَهُوُ» و «فَهُوُ» و «لَهُوُ» و «ثُمَّ هُوُ» فوجهه ظاهر، وذلك أن الهاء كانت متحركة قبل دخول هذه الحروف عليها فدخلت هذه الحروف، ولم تتغير عما كانت عليه من قبل كما لم تتغير سائر الحروف سوى ألف الوصل عما كان عليه في الابتداء به والاستئناف له.

ومثل الهاء في: «هُو» و «هِيَ» في تغييره في الوصل عما كان عليه في الابتداء به — ولام الأمر في نحو «وَلْيَطُوفُوا». وأما تسكين أبي عمرو هذه الهاء مع الواو والفاء واللام، فلأن هذه الكلم لما كن على حرف واحد أشبهت في حال دخولها الكلمة ما كان من نفسها، وذلك لأنها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد كما لم تنفصل الباء من سبع وغيره منه خفف الهاء منها كما خففت العينات من سبع وعضد ونحوهما.

ولم يستقم عنده أن يجعل «ثُمَّ» بمنزلة الفاء وما كان على حرف؛ لأنه قد يجوز أن تنفصل منها وتنفرد عنها وليست الواو، والفاء، ونحوهما كذلك فمن ثم قال: «ثُمَّ هُوُ». وقد جعلوا في غير هذا ما كان من الحروف على حرف واحد إذا اتصل بكلمة بمنزلة =

﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ بإسكان الهاء من ضمير المذكر والمؤنث جميعاً إذا تقدمها واو، أو فاء، أو لام في جميع القرآن نحو ﴿هو﴾ و ﴿هي﴾ و ﴿فهي﴾ و ﴿وهي ظالمة﴾ ﴿فهو يُنفقُ منه﴾ و ﴿فهي كالحجارة﴾ و ﴿لهو القصص﴾ و ﴿لهي الحيوان﴾ وما أشبه ذلك. أما ﴿أن يمل هو﴾ فأسكن الهاء منه أبو نشيط من طريق ابن بويان. وضمها الباقون. وأما ﴿ثم هو يوم القيامة﴾ في سورة / [١٣٤/]

القصص فأسكن الهاء منه الكسائي إلا الشيرازي، وأبو نشيط عن قالون. وضمها الباقون.

ولا خلاف بينهم فيما لم يتقدمه شيء من الذي ذكرناه نحو ﴿قل هو بئب﴾ و ﴿إن هي إلا حياتنا﴾ وما أشبه ذلك.

روى الزينبي عن صاحبيه، وأبو ربيعة من روايته من طريق الشذائي والوليد ابن مسلم ﴿أنبئهم﴾<sup>(١)</sup> بكسر الهاء هنا وفي الحجر، والقمر.

= ما هو منها فاستجازوا في ذلك ما استجازوا في الحرف الذي هو منها، وذلك قولهم: لعمرى، ورعطي فقلوبه كما قلبوا: مسائيه، وقسياً ونحو ذلك. وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كله، ولم يفصل كما فصل أبو عمرو، كأنه جعل الميم المتحركة من ﴿ثم﴾ هو بمنزلة الواو فخفف الهاء معها كما خففها مع الواو ومثل تخفيف ﴿فهو﴾ و ﴿لهو﴾ لتزليلهم ذلك منزلة ما ذكرناه. ... وقوله: ﴿هو﴾ و ﴿فهو﴾ و ﴿لهو﴾ في حكمها، وليس كذلك: ﴿ثم هو﴾. ألا ترى أن ﴿ثم﴾ منفصل من ﴿هو﴾ لإمكان الوقوف عليها، وإفراها بما يعدها وليست الكلمة التي على حرف واحد كذلك.

وقد يستخف في المنفصلة أشياء لا تستخف في المتصلة وما في حكمها، فكذلك يحتمل ﴿ثم هو﴾ للانفصال، ولا يكون ﴿وهو﴾ و ﴿فهو﴾ ونحو ذلك مثلها لكونها في حكم الاتصال.

وللكسائي أن يقول إن ﴿ثم﴾ مثل: الفاء والواو، واللام في آهن لسن من الكلمة، كما أن ﴿ثم﴾ ليس منها.

وقد جعلوا المنفصل بمنزلة المتصل في أشياء، ألا ترى أنهم أدغموا نحو ﴿يدأ﴾ و ﴿ودأ﴾ واجعل ذلك كما أدغموا ﴿رد﴾ و ﴿غل﴾.

(١) قال ابن جني في المحتسب (٦٦/١): ومن ذلك قراءة الحسن رحمه الله ﴿أنبئهم﴾ بوزن =

= أعطهم، وروي عنه «أنبيهم» بلا همز. وروى عن ابن عامر: «أنبيهم» بهمز وكسر الهاء. قال ابن مجاهد: وهذا لا يجوز.

قال أبو الفتح: أما قراءة الحسن «أنبيهم» كأعطهم، فعلى إبدال الهمزة ياء على أنه يكون أنبيت كأعطيت، وهذا ضعيف في اللغة؛ لأنه بدل لا تخفيف والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

... وأما قراءته على الرواية الأخرى «أنبيهم» فهو على قياس التخفيف الصريح وذلك في هذه الهاء على هذه القراءة الضم والكسر.

أما الضم فمن وجهين: أحدهما وهو الأظهر: إخراجها على الأصل فيه والآخر وفيه الصنعة: وهو أن هذه الياء ليست بلازمة، وإنما اجتلبها تخفيف الهمزة، وذلك أن الهمزة إذا سكنت مكسوراً ما قبلها فتخفيفها القياسي أن تخلصها في اللفظ ياء، وذلك قولك في ذئب ذيب، وفي بئر بير، فقوله: «أنبيهم» ياء ساكنة ينبغي أن يكون على التخفيف القياسي لا على أنه أبدل الهمزة ياء إبدالاً مستكرها على حد قولهم في البدل: قريب كأعطيت، فإنما كان ذلك كذلك من قبل أنه لو أبدل فكان قد أخرج الهمزة على أصلها إلى ذوات الياء، ولو كان فعل ذلك لوجب حذفه كما تحذف لام أعطيت وأغزيت للوقف والجزم، كما حذفها في القراءة الأخرى لما أبدل فقال: «أنبيهم».

ولو اعتقد أنه قد أبدل البتة لما جاز إثبات الياء في موضع الوقف كما لا يجوز أعطيتهم ولا أغزيتهم، إلا أن يحمل ذلك على الضرورة وإثبات الياء في موضع الجزم والوقف.

... وإذا كان «أنبيهم» إنما هو على التخفيف القياسي، فكان الهمزة حاضرة لأنها هي الأصل إذا كان التخفيف له أحكام التخفيف، ألا ترى إلى صحة الواو والياء في تخفيف: ضوء، وفيء، وذلك كقولك: هذا ضوء، وفيء وشيء بضم الواو والياء مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما، وترك قلبهما ألفين لذلك يدل على أن الواو والياء لما تحركتا بحركة الهمزة المحذوفة للتخفيف كانتا لذلك في حكم الساكنين، فكما تصحان هنا ساكنتين في ضوء، ونوء، وفيء، وشيء، وكذلك صحتا متحركتين في: ضوء، ونوء، شيء، وعلى ذلك صحة الواو والياء أيضاً في تخفف نحو: جيتل، وحوءب، إذا خفت فقلت: جيل وحووب، فكما تكون الياء مضمومة مع التخفيف في قوله: «أنبيهم» فكذلك تكون مضمومة مع التخفيف في قولك: «أنبيهم» لما بيناه من أن حكم الهمزة المخففة حكم المحققة.

... وأما الرواية عن ابن عامر «أنبيهم» بالهمز وكسر الهاء فطريقة أن هذه الهمزة ساكنة ليس بجازر حصين عندهم فكانه لا همزة هناك أصلاً، وكأن كسرة الباء على هذا =

ولين ﴿نبئهم﴾ الوليد بن مسلم الهمز فيهن، وروى عنه فيهن التحقيق.  
الباقون بضم الهاء، وتحقيق الهمز فيهن.

= مجاورة للهاء فلذلك كسرت فكأنه على هذا قال: ﴿أنبيهم﴾.  
وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٢): كلهم قرأ ﴿أنبيهم﴾ بالهمز وضم الهاء إلا ما رواه عن ابن عامر بكسر الهاء مع الهمز، وكذلك روى بعض رواة المكيين عن ابن كثير: ﴿أنبيهم﴾ بكسر الهاء والهمز.  
قال أحمد: وهذا خطأ لا يجوز...

قال أبو علي: فأما قوله: ﴿أنبيهم﴾ فحجة من قرأ بضم الهاء ظاهرة، وذلك أن أصل هذا الضمير أن تكون الهاء مضمومة فيه ألا ترى أنك تقول: ضربهم، وأنبأهم، وهذا لهم. وإنما تكسر الهاء إذا وليتها كسرة أو ياء نحو بهم وعليهم، وهذا أيضاً يضمه قوم فلا يجانسون بكسرتها الكسرة التي قبلها، ولا الياء، ولكن يضمونها على الأصل نحو: بهم، وبهو، وبدار هو، وعليهم.

فأما وجه قراءة من قرأ: ﴿أنبيهم﴾ فكسر الهاء والذي قبلها همزة محققة، فإن لكسرة الهاء وجهين من القياس على ما سمع منهم.

أحدهما أنه اتبع كسر الهاء الكسر الذي قبله، والحركة للإتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين والوجه الآخر: أنه لم يعتد بالحاجز بين الكسرة والهاء لسكونها، فكان الكسرة وليت الهاء، والكسرة إذا وليتها الهاء كسرت نحو: به.

ويكون تركهم الاعتداد في ﴿أنبيهم﴾ بالسكون كتركهم الاعتداد به في قولهم: هو ابن عمي دنيا وقبيه، ألا ترى أنه من الدنو، وقالوا: قنوه.

... ولو ترك تارك الهمز في ﴿أنبيهم﴾ فقال: ﴿أنبيهم﴾ لكان لكسر الهاء وجهان:  
أحدهما: أنه لما خفف الهمزة لسكونها وانكسارها ما قبلها فقبلها ياء كذيب وميزة، أشبعت الياء التي هي غير منقلبة عن الهمزة، فكسر الهاء بعدها كما تكسر ﴿هم﴾ بعد ﴿يرميه﴾ و ﴿يهديه﴾.

... والوجه الآخر: أن تقلب الهمزة إلى ياء قلباً، وهذا وإن كان سبويه لا يبيحه إلا في الشعر، فإن أبا زيد يرويه عن قوم من العرب.

وإذا اتجهت له هذه الوجه لم ينبغ أنه يخطأ، وإن أمكن أن يقال: إن غيره أبين وجهاً منه وأظهر.

سورة البقرة .....

روى الشنوبدي عن الأعمش «لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا»<sup>(١)</sup> بضم التاء في الوصل حيث حل وهو خمسة أمكنة وقد عددها في الاختيار. وكسرهما الباقون.

قرأ ابن محيصن: «وَلَا تَقْرَبَا هَذِي الشَّجَرَةَ» بالياء الساكنة بدل الهاء حيث

(١) قال ابن جني في المحتسب (٧٠/١): من ذلك قراءة أبي جعفر يزيد «لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا».

قال أبو الفتح: هذا ضعيف عندنا جداً، وذلك أن «الملائكة» في موضع جر، فالتاء إذا مكسورة ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من «اسجدوا» لسقوط الهمزة أصلاً إذا كانت وصلاً.

وهذا إنما يجوز ونحو إذا كان ما قبل الهمزة حرف ساكن صحيح نحو قوله عز وجل: «وَقَالَتْ اُخْرُجْ» وادخل، فضم لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمة إلى ضمة، كما كنت تخرج منها إليها في قولك: اخرج.

فأما ما قبل همزته هذه متحرك — ولا سيما حركة إعراب — فلا وجه لأن تحذف حركته ويجرك بالضم، ألا تراك لا تقول قل للرجل ادخل، ولا: قل للمرأة ادخلي، لأن حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتياع إلا على لغية ضعيفة، وهي قراءة بعض البادية: «الحمد لله» بكسر الدال.

ونحو منه ما حكاه لي أبو علي: أن أبا عبيدة حكاه من قول بعضهم: دعه في حرّمه، فحذف كسرة راء حر، وألقى عليها ضمة همزة أمه.

وهذا عندنا على شذوذه أعذر من قوله: «لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا» وذلك أنه خفف همزة تثبت في الوصل وهو قولك: في هن أمه، فإذا كانت تثبت في الوصل جاز تخفيفها فيه بل لا يكون التخفيف بإلقاء الهمزة ونقل الحركة إلا في الوصل، وليس فيه إلا شيء واحد وهو حذفه حركة الإعراب لحركة غير ملازمة وإنما هي للهمزة.

وأما قوله: «لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا» فإن همزة «اسجدوا» بحذفها في البتة، وإذا كانت محذوفة البتة لم يكن إلى تخفيفها سبيل؛ لأن الوصل يستهلكها أصلاً.

وقال الشيخ محمود خليل الحصري في كتابه القراءات العشر (ص ١٥٩) واختلف في «لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا» هنا وفي الأعراف، والإسراء، والكهف، وطه. فأبو جعفر بضم التاء حالة الوصل في الخمسة إتباعاً لضم الجيم ولم يعتدوا بالساكن فاصلاً. والباقون بالكسرة الخالصة في الخمسة.



وقع وقرأ الباقون بالهاء المكسورة. قرأ الأعمش وحمزة: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾<sup>(١)</sup> بألف بعد

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠/٢) اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ فقرأ حمزة وحده، ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بألف خفيفة.

وقرأ الباقون ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ مشدداً بغير ألف. قال أبو بكر أحمد: وروى أبو عبيد أن حمزة قرأ ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بالإمالة، وهذا غلط. حجة حمزة في قراءته: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ أن قوله: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا﴾ تأويله: اثبتا فثبتا، فأزالهما الشيطان فقابل الثبات بالزوال الذي هو خلافه. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ فتأويله فضرب فانفلق.

ومثله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ أي مخلوق فعليه فدية ونسب الفعل إلى الشيطان؛ لأن زوالهما عنها إنما كان بتزيينه ووسوسته وتسويله فلما كان ذلك منه سبب زوالهما عنها أسند الفعل إليه.

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ فالرمي كان للنبي ﷺ حيث رمى فقال: "شاهت الوجوه" إلا أنه لما كان بقوة الله وإرادته نسب إليه. ومما يقوي قراءته قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ فقوله: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ في المعنى قريب من أزالهما، ألا ترى أن إخراجهما إياهما منها إزالة منه لهما عما كانا فيه.

فإن قال قائل: ما ننكر أن يكون فاعل أخرجهما لا يكون ضمير الشيطان، ولكن المصدر الذي ذكر فعله كقولهم من كذب كان شراً لهما. فالدلالة على أن فاعله ضمير الشيطان قوله في الأخرى: ﴿يا بني لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة﴾ ففاعل أخرجهما الشيطان كما بين ذلك في هذه الآية.

ويقوي قراءته أيضاً تأويل من تأول أن أزلهما من زل الذي هو عثر، ألا ترى أن ذلك قريب من الإزالة في المعنى؟ فإن قال قائل: فإنه إذا قرأ: ﴿فَأَزَالَهُمَا﴾ كان قوله بعد: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ تكراراً، فالقراءة الأخرى أرجح لأنها لا تكون على التكرير.

قيل: إن قوله أخرجهما ليس بتكرير لا فائدة فيه، ألا ترى أنه قد يجوز أن يزيلهما عن موضعهما ولا يخرجهما مما كانا فيه من الدعة والرفاهية؟ وإذا كان كذلك لم يكون تكريراً غير مفيد.

وعلى أن التكرير في مثل هذا الموضع لتفخيم القصة وتعظيمها بألفاظ مختلفة ليس بمكرر مجتنب بل هو مستحب مستعمل كقول القائل: أزلت نعمته وأخرجته من ملكه، وغلطت عقوبته.

الزاي وتخفيف اللام.

وقرأه الباقون: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بتشديد اللام من غير ألف قبلها.

=وقالوا: زال عن موقعه وأزالته. وفي التنزيل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ وفيه: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾.... حجة من قرأ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ أن أزلهما يحتمل تأويلين: أحدهما: أكسبهما الزلّة. الآخر: أن يكون أزل من زل الذي يراد به عثر.

فالدلالة على الوجه الأول ما جاء في التنزيل من تزيينه لهما تناول ما حظر عليهما جنسه بقوله: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ﴾ إلى قوله: ﴿لَمَنِ النَّاصِحِينَ﴾ وقوله: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا﴾ وقد نسب كسب الإنسان الزلّة إلى الشيطان في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ واستزل وأزل كقولهم: استجاب وأجاب واستخلف لأهله وأخلف فكما أن ﴿اسْتَزَلَّهُمُ﴾ من الزلّة، والمعنى فيه كسبهم الشيطان الزلّة كذلك قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ من زل عن المكان إذا عثر فلم يثبت عليه.

ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ فكما أن خروجه عن الموضع الذي هو فيه انتقال منه إلى غيره كذلك عثارة فيه وزليلة. فأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ زَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا﴾ فيحتمل وجهين: أحدهما: زلتم من الزلّة كأن المعنى فإن صرتم ذوي الزلّة.

ويجوز: أن يراد به العثار فشبّه المعنى بالعين والمراد به الخطأ وخلاف الصواب. وقال ابن القاصح في سراج القارئ (١٩١) في شرح قول الناظم:

وفي فأزل اللام خفف لحمزة وزد ألفا من قبله فتكملا

أمر بتخفيف اللام من ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ حمزة وبزيادة ألف بعد اللام لأنه لا يكمل مع تخفيف اللام إلا بزيادة ألف، ولذلك قال: فتكملا.

وتعين للباقيين تنقيح اللام من غير ألف. والضمير في قبله يعود على اللام وليست الفاء في "فتكملا" برمز، فإنه صرح باسم القارئ لما سمع له النظم. قال محققه: والذي أذهب إليه بعد سرد أدلة حمزة وأدلة القائلين بتشديد اللام أن القول ما قال حمزة لأنه أشبه وأقرب إلى المراد والمتبادر إلى الذهن وأوضح أثناء السماع مباشر للمعنى، والله تعالى أعلى وأعلم بأيهما الصواب.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن: ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ﴾ بالنصب ﴿كَلِمَاتٍ﴾<sup>(١)</sup> بالرفع.

(١) قال ابن الأنباري في البيان (١/٧٥): قرئ برفع «آدم» ونصب كلمات ونصب «آدم» ورفع كلمات فأيهما رفعته كان فاعلاً لتلقى، وأيهما نصبته كان مفعوله، وإسناد هذا الفعل إلى كل واحد منهما جائز كإسناده إلى الآخر، ألا ترى أنك تقول: تلقيت الحديث وتلقيت الحديث.

فيكون جائزاً؛ لأن كل ما تلقيته فقد تلقاك. وقال ابن القاصح في سراج القارئ (١٩١) في قول الناظم:

وآدم فارفع ناصباً كلماته  
بكسر وللمكي عكس تحولا  
أمر أن يقرأ لكل القراء غير ابن كثير ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ برفع «آدم» ونصب «كلمات» بالكسر على قاعدة الجمع المؤنث السالم لأن علامة النصب فيه الكسر، ثم أخبر أن المكّي هو عبد الله بن كثير عكس ذلك وعكسه نصب «آدم» ورفع «كلمات» ومعنى "التحول" الانتقال.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٨): اختلفوا في قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ بنصب الاسم ورفع الكلمات. وقرأ الباقون: ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ برفع الاسم ونصب الكلمات. قال أبو علي: قالوا: لقي زيد خيراً، فتعدى الفعل إلى مفعول واحد.

وفي التنزيل: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ و ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ و ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾.

فإذا ضعفت العين منه تعدى إلى مفعولين فقلت: لقيت زيدا خيراً، فيصير الاسم الذي كان الفاعل للمفعول الأول.

قال: ﴿وَلَقَاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ وليس تضعيف العين هنا على حد فرح وأفرحته، وخرج وأخرجته، ألا ترى أنك إذا قلت: ألقىت كذا فليس بمنقول من لقيته، كأشربته من شربته؟ يدل على أنه ليس بمنقول منه، أنه لو كان كذلك لتعدى إلى مفعولين كما تعدى لقيت، فلما لم يتعد إلى الثاني إلا بحرف الجر نحو: ألقىت متاعك بعضه على بعض علماً أنه استئناف بناء على حدة، وليست لهزمة همزة نقل كالتي في قولك: ضربت زيدا أو أضربته إياه، وشرب الماء وأشربه الماء، فجعلوا لقيته بمنزلة طرحته في تعديه إلى مفعول واحد.

... ومن حجة من رفع أن عليه الأكثر، ومما يشهد للرفع قوله: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ فأسند الفعل إلى المخاطبين، والمفعول به كلام يتلقى كما أن الذي تلقاه آدم كلام =

[١٣٤/ب] الباقون ﴿آدم﴾ بالرفع. / ﴿كلمات﴾ بكسر التاء نصباً. قال الكسائي: إلا أبا الحارث، وقتيبة وأبو معمر عن عبد الوارث: ﴿هُدًى﴾<sup>(١)</sup> بالإمالة، ومثله في

= متلقى فكما أسند الفعل إلى المخاطبين فجعل التلقي لهم، كذلك يلزم أن يسند الفعل إلى آدم، فيجعل التلقي له دون الكلمات.

من ذلك قول القائل في آيات: تلقيتها عن عمي تلقاها عن أبي هريرة، فجعل الكلام مفعولاً به وأسند الفعل إلى الآخذ له دون الكلام، فكذلك ينبغي أن يكون في الآية، ومما الرفع في ﴿آدم﴾ أن أبا عبيدة قال في تأويل قوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ أي قبلها فإذا كان ﴿آدم﴾ القابل للكلمات مقبولة.

وفي مثل هذه الآية في إسناد الفعل فيها مرة إلى الكلمات ومرة إلى آدم قوله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ وفي حرف عبد الله — فيما — قيل: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ﴾ فلمن رفع أن يقول: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا﴾ فأسند الفعل إليهم، ولم يقل: ولا ينالهم من عدو نيل، والنيل يكون مصدرأ كالبيع، ويكون الشيء الذي ينال مثل الخلق والصيد، وضرب الأمير وقوله: نَفْرَجَةُ الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ.

يجوز أن يكون المعنى قليل ما ينال كما يقال: قليل الكسب، ويكون قليل النيل قليل ما ينيل وكلاهما ذم وقال: ﴿لَنْ يَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾.

وحجة من قرأ بالنصب قوله: ﴿لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ ولم يقل: لا ينالون الله برحمة، كما قال: ﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ﴾ فكما أسند الفعل إلى التقوى دون اسم الله سبحانه كذلك كان يمكن لا ينالون الله برحمة، أي مرحوماً به يرحمون عبادة به كأن المعنى في ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾ لن ينال قربة الله أو ثواب الله وطاعته، دون ما كان من المعاصي التي قد كرهها ونهى عنها.

وكان المراد بينال معنى القبول كما قال: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾.

فمعنى قبوله التوبة أن يبطل به ما كان يستحق من العقوبات التي تكفرها التوبة وأخذ الصدقات هو الجزاء عليها والإثابة من أجلها.

(١) قال ابن الأنباري في البيان (٧٦/١): ﴿وهدي﴾ مفعوله، وقرئ ﴿هدى﴾ وذكر أنها

قراءة النبي ﷺ ووجه هذه القراءة أنه قلب الألف ياء وأدغمها في ياء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم لا يكون قبلها إلا مكسوراً، فجعل قلبها إلى الياء؛ لأنها من جنس الكسرة.

وقال ابن جني في المحتسب (٧٦/١) ومن ذلك قراءة النبي ﷺ وأبي الطفيل، وعبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر الثقفي ﴿هُدًى﴾.

=

سورة البقرة ..... ٣٣

طه، ووافق أبو معمر من أمال «هُدَايَ»، فأمال: «وهداناً»، و«لهادي الذين». هذه المواضع فقط، الباقيون بالتفخيم.

قرأ ابن محيصن: «فَلَا خَوْفٌ»<sup>(١)</sup> بضم الفاء من غير تنوين. وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه فتح الفاء.

الباقيون بالتنوين مع الرفع، وقد عدت ما جاء من ذلك في القرآن في كتاب الاختيار.

= قال أبو الفتح: هذه لغة فاشية من هذيل وغيرهم أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم، قال الهذلي:

سبقوي هويّ واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع  
... وقال لي أبو علي: وجه قلب هذه الألف لوقوع ياء ضمير المتكلم بعدها أنه موضع ينكسر فيه الصحيح نحو: هذا غلامي، ورأيت صاحبي، فلما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها ياء، فقالوا هذه عصي وهذه فيّ، أي عصاي وفتاي.

وشبهوا ذلك بقولك مررت بالزيدين، لما لم يتمكنوا من كسر الألف للجر قلبوها ياء، ولا يجوز على هذا أن تقلب ألف التنثية لهذه الياء فتقول هذان غلامي لما فيه من زوال علم الرفع ولو كانت ألف عصاً ونحوها علماً للرفع لم يجر فيها عَصِيّ.

ومنهم من يبدل هذه الألفات في الوقف ياءات فقول: هذه عصي، ورأيت حبلي، وهذه رجي أي الناحية يريد رجاً. ومنهم من يبدلها في الوقف أيضاً واواً فيقول: هذه عصو، وأفعو، وحبلو.

ومنهم من يبدلها في الوصل واواً أيضاً فيقول: هذه حبلو يا فتى.

(١) قال الشيخ محمود خليل الحصري في كتابه القراءات العشر (١٥٩) واختلفوا في «فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ» حيث وقع.

وفي المستنير في تخريج القراءات المتواترة للشيخ محمد سالم محيسن ص ١٨: في تعليقه على هذه الآية قال في القراءات والتوجيه: قرأ يعقوب: «خَوْفٌ» بفتح الفاء، وحذف التنوين على أن «لا» نافية للجنس تعمل عمل "إن".

وقرأ الباقيون بالرفع والتنوين على أن «لا» ملغاة لا عمل لها، ومثلها في الحكم ككل ما مائلها في جميع القرآن.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي: ﴿إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(١)</sup> بتلين الهمزة من هذا الاسم وحققتها الباقون.

وروى أبو سليمان عن قالون، وأبو عثمان الضرير، وابن فرج جميعاً عن الدوري عن الكسائي: «أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ»<sup>(٢)</sup> بالإمالة. زاد أبو سليمان: كل ما كان مثله. وفخمه الباقون.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٧٩/١): ومن ذلك قراءة الحسن، والزهري، وابن أبي إسحاق، وعيسى الثقفي، والأعمش: ﴿إِسْرَائِيلَ﴾. قال أبو الفتح: إن لم يكن ذلك همزاً مخففاً فخفي بتخفيفه، فعبر عنه بترك الهمز، فذلك من تخليط العرب في الاسم الأعجمي. قال أبو علي: العرب إذا نطقت بالأعجمي خلطت فيه، أنشدنا:

هل تعرف الدار لأم الخزرجي منها فظلت اليوم كالمرزج  
قال وقياسه: كالمرزجن لأنه من الزرجون وهو الخمر، والنون في زرجون ينبغي أن يكون أصلاً بمنزلة السين من قربوس وأنشدنا لرؤية:

في حذر مِيَّاسِ الدُّمِيِّ المَعْرَجِنِ  
فهذا من العرجون، وكذا كان قياسه أن يقول: المرزجن.

وإذا جاز للعرب أن تخلط في العربي وهو من لغتها فكيف يكون — ليت شعري — فيما ليس من لغتها. ومما خلطت فيه من لغتها قول لبيد:

درس المنا مع فآبان

يريد المنازل.

وقال علقمة: مقدم بسيا الكتان ملثوم

أراد بسبائب وهو كثير ونكره الاستكثار من الشواهد، والنظائر تماشياً لطول الكتاب. (٢) قال ابن الأنباري في البيان (٧٨/١) ﴿أَوَّلَ﴾ وزنه أفعال، فاؤه واو، وعينه واو، ولم تنطق العرب منه بفعل.

وذهب الكوفيون إلى أنه أفعال من وأل، أي نجا، وأصله أول، فخففت الهمزة الثانية وأبدل منها واو، وأدغمت الأولى فيها كما قالوا في مقروءة: مقروءة، وفي مخبوءة مخبوءة، ولو كان مخففاً على القياس لكان القياس أن يقال: أول: بإلقاء حركة الهمزة على الواو كما قالوا: في تخفيف صوأة صوة.

ولا يجب قلب الواو لأن الحركة عارضة فلا يعتد بها. ﴿كَافِرٍ﴾ وصف لموصوف محذوف وتقديره أول فريق كافر، ولهذا جاء بلفظ الواحد والخطاب لجماعة.

قرأ ابن كثير وابن محيصن وأهل البصرة: ﴿وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا﴾<sup>(١)</sup> بالتاء. الباقون بالياء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٥/٢): واختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ﴿ولا تقبل﴾ بالتاء وقرأ نافع، وابن عامر، وحمزة والكسائي ﴿ولا يقبل﴾ بالياء. وروى يحيى بن آدم وابن أبي أمية، والكسائي، وغيرهم عن أبي بكر، وحفص عن عاصم بالياء. وروى الحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم بالتاء.

... فأما حجة من قال: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ فألحق علامة التأنيث فهي أن الاسم الذي أسند إليه هذا الفعل مؤنث فيلزم أن يلحق المسند أيضاً علامة التأنيث ليؤذن لحاق العلامة بتأنيث الاسم كما ألحق الفصل، حيث ألحق ليؤذن بأن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة. ومما يقوي ذلك أن كثيراً من العرب إذا أسندوا الفعل إلى المثنى أو المجموع ألحقوها علامة التثنية أو الجمع كقوله: ألفتنا عينك. وقوله: يعصرن السليط أقاربه.

فكما أن ألحقوا هاتين العلامتين لتؤدنا بالتثنية والجمع، كذلك ألحقت علامة التأنيث الفعل ليؤذن بما في الاسم منه، وكانت هذه العلامة أولى من لحاق علامتي التثنية والجمع للزوم علامة التأنيث الاسم، انتفاء لزوم هاتين العلامتين الاسم وبحسب لزوم المعنى تلزم علامته، ألا ترى أن ما لا يلزم في كلامهم قد لا يعتد به اعتداد اللام كالواو الثانية في: "ووري" فبحسب لزوم علامة التأنيث الاسم يحسن إلحاقه الفعل.

وقد قال: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ مُشْرِقِينَ﴾، ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ﴾.

فكما تثبت العلامة في هذا النحو، كذلك ينبغي أن تثبت في نحو قوله: ﴿تُقْبَلُ﴾.

ومن حجة من لم يلحق أن التأنيث في الاسم ليس بحقيقي، وإذا كان ذلك كذلك حمل على المعنى، فذكر ألا ترى أن الشفاعة والشفع بمنزلة، كما أن الوعظ والموعظة، والصيحة والصوت كذلك؟ قد قال: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾، ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ فكما لم تلحق العلامة هنا كذلك يحسن أن لا تلحق في قوله: ﴿ولا يُقْبَلُ﴾ لاتفاق الجميع في أن ذلك تأنيث غير حقيقي. وكلا الأمرين قد جاء به التزليل كما رأيت. ومما يقوى التذكير فإنه قد فصل بين الفعل والفاعل بقوله: ﴿منها﴾ والتذكير يحسن مع الفصل كما حكى من قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة، فإذا جاء التذكير في الحقيقي مع الفصل فغيره أجدر بذلك. فأما ما قاله أحمد بن يحيى من أن التذكير أجود لقول ابن مسعود: "ذكروا القرآن". فإن قول ابن مسعود لا يخلو من أن يريد به التذكير الذي هو خلاف التأنيث، أو يريد به معنى غير ذلك.

قرأ ابن محيصن: ﴿يَذُبُّحُونَ﴾<sup>(١)</sup> بفتح الياء وسكون الذال وفتح الباء وتخفيفها، وكذلك في سورة إبراهيم والقصص.

والباقون ﴿يُذَبُّحُونَ﴾ بضم الياء وفتح / الذال وكسر الباء وتشديدها فيهن. [١/١٣٥]  
قرأ ابن محيصن، وأهل البصرة: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾<sup>(٢)</sup> بغير ألف قبل العين من الوعد.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٨١/١) ومن ذلك قراءة ابن محيصن ﴿يَذُبُّحُونَ أُبْتَاءَكُمْ﴾.

قال أبو الفتح: وجه ذلك أن فعلت بالتخفيف قد يكون فيه معنى التكثير، وذلك لدلالة الفعل على مصدره، والمصدر اسم الجنس وحسب بالجنس سعة وعموماً، ألا ترى إلى قول عبد الرحمن بن حسان:

وكنت أذلّ من وتدٍ بقاعٍ يشججُ الرأس بالفهرِ واجي  
ولم يقل موجي، فكأنه قال: يشجج رأسه بالفهر شاج لأن واجي فاعل كشاج.  
وأنشد أبو الحسن:

أنت الفداء لقبلة هدمتها ونقرتها بيدك كل منقر  
كأنه قال: نقرتها، لأن قوله: كل منقر عليه جاء، وبعده قوله:

فطار كل مطير

فهذا على أنه كأنه قال: فطير كل مطير ولما في المعنى من معنى المصدر الدال على الجنس ما لم يجر تننيته والجمع في الجنس. فأما التننية والجمع فنحو قولك: قمت قيامين، وانطلقت انطلقين، وعند القوم أفهام، وعليهم أشغال.

فلم يثن شيئاً ولا يجمع ولم يرد وهو مراد به الجنس، لكن المراد به النوع. وقد شرحنا ذلك في غير موضع من كتبنا وما خرج من التعليق عنا.

(٢) قال ابن الأنباري في البيان (٨١/١): ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾.

وقرئ ﴿وَعَدْنَا﴾ وهو بمعنى وعدنا لأن الأصل في فاعلنا أن يكون من اثنين، ولا يحسن هاهنا؛ لأن الله تعالى وعد موسى، ولم يكن من موسى وعد الله، تعالى إلا أنه جاء فاعلنا ولا يكون من اثنين كقولهم: سافرت، وطارت النعل وعافاه الله، وقاتله الله.

وقيل: لما كان الوعد من الله تعالى والوفاء من موسى قال: واعدنا. قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٦/٢): واختلفوا في إلحاق الألف وإخراجها من قوله تعالى ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾ و ﴿وَعَدْنَاكُمْ﴾.

فقرأ أبو عمرو وحده ذلك كله بغير ألف. وقرأ الباقون ذلك كله بالألف.



وكذلك ﴿وَعَدْنَا مُوسَى﴾ في الأعراف.

﴿ووعدناكم﴾ في طه.

وقرأهن الباقون بألف قبل العين من المواعدة.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا وأوقية عن اليزيدي، وشجاع من طريق الشذائي ﴿موسى﴾ [٥١] و ﴿عيسى﴾ و ﴿يحيى﴾ بالإمالة فيهن. وفخمهن الباقون.

قرأ ابن محيصن: ﴿يا قوم إنكم﴾ [٥٤] بضم الميم في جميع القرآن. وكسرهما الباقون. وهو يتكرر في سبعة وأربعين موضعًا هذا أولها. وفي المائة اثنان: ﴿يا قوم اذكروا﴾ و ﴿يا قوم ادخلوا﴾. وفي الأنعام اثنان: ﴿يا قوم إني بريء﴾ و ﴿يا

= ... الحجة لمن قرأ ﴿واعدنا﴾ أن يقول قد ثبت أن الله تعالى قد كان منه وعد لموسى، ولا يخلو موسى من أن يكون قد كان منه وعد أو لم يكن، فإن كان منه وعد فلا إشكال في وجوب القراءة بـ ﴿واعدنا﴾.

وإن لم يكن منه وعد فإن ما كان منه من قبول الوعد والتحري لإنجازه والوفاء به يقوم مقام الوعد، ويجري مجراه فإذا كان مثله وفي حكمه حسن القراءة بـ ﴿واعدنا﴾ لثبات التواعد من الفاعلين كما قال: ﴿وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ﴾ لما كان الوعد من الخاطب والمخطوبة.

ومما يؤكد حسن القراءة بـ ﴿واعدنا﴾ أن فاعل قد يجيء من فعل الواحد نحو: عافاه الله، وطارقت النعل، وعاقبت اللص. فإن كان الوعد من الله سبحانه ولم يكن من موسى كان من هذا الباب.

وإن كان من موسى موعداً كان الفعل من الفاعلين فإذا كان منهما لم يكن نظر في حسن ﴿واعدنا﴾.

وحجة من قرأ ﴿واعدنا﴾ بلا ألف قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ و ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ وقال: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ و ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾ و ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ﴾ و ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَعَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾.

فكل هذا وعد من الله عباده، وهو على فعل دون فاعل فكذلك الموضع المختلف فيه ينبغي أن يحمل على المتفق عليه، وعلى ما كثر في التنزيل من لفظ وعد دون أو وعد في هذا الموضع.

قوم اعملوا. وفي الأعراف ثمانية: في قصة نوح: ﴿يا قوم اعبدوا﴾ وفيها ﴿يا قوم ليس بي﴾ وفي قصة عاد: ﴿يا قوم اعبدوا﴾، وفيها: ﴿يا قوم ليس بي﴾. وفي قصة صالح: ﴿يا قوم اعبدوا﴾ وفيها: ﴿يا قوم لقد أبلغتكم﴾. وفي قصة مدين: [١٣٥/ب] ﴿يا قوم اعبدوا﴾ و ﴿يا قوم لقد أبلغتكم﴾. وفي يونس اثنان: ﴿يا قوم إن كان كبر﴾ و ﴿يا قوم إن كنتم آمنتم﴾. وفي هود ستة عشر: ﴿يا قوم إن كنت﴾. في قصة نوح وفيها: ﴿يا قوم لا أسألكم عليه مالا﴾ وفيها: ﴿يا قوم من ينصرني﴾. وفي قصة عاد: ﴿يا قوم اعبدوا﴾ وفيها: ﴿يا قوم لا أسألكم عليه أجراً﴾ وفيها: ﴿يا قوم استغفروا﴾. وفي قصة صالح: ﴿يا قوم اعبدوا﴾ وفيها: ﴿يا قوم أرايتم﴾ وفيها: ﴿يا قوم هذه﴾. وفي قصة لوط: ﴿يا قوم هؤلاء بناتي﴾. وفي قصة شعيب: ﴿يا قوم اعبدوا﴾ وفيها: ﴿يا قوم أوفوا﴾ وفيها: ﴿يا قوم أرايتم﴾ وفيها: ﴿يا قوم لا يجرمنكم﴾ وفيها: ﴿يا قوم أرهطي أعز﴾، وفيها: ﴿يا قوم اعملوا﴾. وفي طه اثنان: ﴿يا قوم ألم يعدكم﴾، وفيها: ﴿يا قوم إنما فتنتم﴾. وفي المؤمنين واحد: ﴿يا قوم اعبدوا﴾. وفي النمل واحد: ﴿يا قوم لم تستعجلون﴾. وفي العنكبوت: ﴿يا قوم اعبدوا﴾. وفي يس واحد: ﴿يا قوم اتبعوا﴾. وفي الزمر: ﴿يا قوم اعملوا﴾. وفي المؤمن ستة: ﴿يا قوم لكم الملك﴾ [١٣٦/أ] ﴿يا قوم إني أخاف﴾، ﴿يا قوم إني أخاف﴾، ﴿يا قوم اتبعوني﴾ / ﴿يا قوم إنما هذه﴾، ﴿يا قوم ما لي﴾ وفي الزخرف واحد: ﴿يا قوم أليس لي ملك﴾. وفي الصف واحد: ﴿يا قوم لم تؤذوني﴾. وفي نوح واحد: ﴿يا قوم إني لكم نذير﴾.

قرأ أبو عمرو إلا اليزيدي في اختياره والنصبي عن الوارث، وابن مجاهد ﴿بارئكم﴾<sup>(١)</sup> [٥٤] بإسكان الهمزة فيهما.

(١) قال ابن الأنباري (٨٣/١) في البيان: روى عن أبي عمرو اختلاس الكسرة في الهمزة من ﴿بارئكم﴾ لكثرة الحركات طلباً للتخفيف وقال: ﴿ذلكم﴾ ولم يقل: "ذانكم" وإن كان قد أشار إلى القتل والتوبة؛ لأنه أراد ما ذكرناه والمذكور يشتمل عليهما وهو مفرد. وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٢/٢): واختلفوا في ﴿بارئكم﴾ في كسر الهمزة =

= واختلاس حركتها.

فكان عبد الله بن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحزمة، والكسائي يكسرون العين من غير اختلاس ولا تخفيف.

واختلف عن أبي عمرو: فقال العباس بن الفضل الأنصاري: سألت أبا عمرو: كيف تقرأ: ﴿إلى بارئكم﴾ مهموزة مثقلة أو ﴿إلى بارئكم﴾ مخففة؟ فقال: قراءتي مهموزة غير مثقلة ﴿بارئكم﴾.

وروى اليزيدي، وعبد الوارث عنه: ﴿إلى بارئكم﴾ قالوا يجزم الهمزة. قال أحمد وقال سيبويه كان أبو عمرو يختلس الحركة من ﴿بارئكم﴾ و ﴿يأمركم﴾ وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات فيرى من يسمعه أنه قد أسكن، ولم يكن يسكن.

وهذا مثل رواية عباس بن الفضل عنه التي ذكرتها أنه لا يثقلها. اعلم أن الحركات التي تكون للبناء والإعراب يستعملون في الضمة والكسرة منهما ضريين. إحداهما: الإشباع والتمطيط. والآخر: الاختلاس والتخفيف. وهذا الاختلاس والتخفيف إنما يكون في الضمة والكسرة. فأما الفتحة: فليس فيها إلا الإشباع، ولم تخفف الفتحة بالاختلاس كما لم تخفف بالحذف في نحو: حمل وجبل، كما خفف نحو: سبع، وكتف. وكما لم يحذفوا الألف في الفواصل والقوافي من حيث حذفت الياء والواو فيهما نحو: ﴿والليل إذا يسر﴾. وكما لم يبدل الأكثر من التنوين ولا الواو في الجر والرفع كما أبدلوا منه الألف في النصب، وهذا الاختلاس وإن كان الصوت فيه أضعف من التمطيط وأخفى فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك.

وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قول أبي عمرو ﴿بارئكم﴾. فذهب إلى أنه اختلس الحركة ولم يشبعها فهو بزنة حرف متحرك.

فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو فلعله سمعه يختلس فحسبه لضعف الصوت به والخفاء إسكانا. ومن روى الإسكان في حروف الإعراب فقال: تسكن لام الفعل فعلى تجويز ما جاء في الشعر وفي الكلام.

فإن قال قائل: فهلا لم تسكن ﴿أرنا﴾؛ لأن الراء متحركة بحركة الهمزة فإذا حذفتها لم تدل على الهمزة كما تدل إذا أثبتتها عليها. قيل: ليس هذا بشيء، ألا ترى أن الناس أدغموا: ﴿لكننا هو الله ربي﴾ فذهاب الحركة في ﴿أرنا﴾ في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام.

وقال ابن القاصح في سراج القارئ (١٩٢) في شرحه لقول الناظم:

= وإسكان بارئكم ويأمركم له ويأمرهم أيضاً وتأمروهم تلا

٤٠ ..... سورة البقرة

واحتلس كسرهما ابن محيصن والسوسي عن اليزيدي. الباوقن بإشباع كسرتهما. وأمالها الكسائي في رواية قتيبة ونصير والدوري.

قال الكارزيني: وأقرأت لأبي عمر الدوري من جميع طرقه بالإمالة من طريق محمد بن علي الضرير بن يسار، والحسن بن عبد الوهاب، وأحمد بن فرح، وعبد الله بن بكار فإنهم روه بالفتح.

قال: وكذلك قرأت على أبي الفرج الشنبوذي من هذه الطرق. وفخمها الباوقن.

قرأ ابن محيصن: ﴿فَأَخَذْتُمْ الصَّعْقَةَ﴾ [٥٥] بحذف الألف التي قبل العين وتسكين العين. وكذلك ما جاء منه من المعرفة والنكرة في ستة مواضع هنا وفي

= وينصركم أيضاً ويشعركم وكم جليل عن الدوري مختلساً جلا يعني أن إسكان الكلم الست المذكورة في البيتين لأبي عمرو، ويريد بإسكان الهمزة من ﴿بارئكم﴾ في الموضعين، كان الراء فيما بقي حيث وقع وجملته اثنا عشر موضعاً وهو: ﴿ينصركم﴾ بآل عمران، والملك. و﴿يأمركم﴾ و﴿يأمرهم﴾ و﴿تأمرهم﴾ تسعة مواضع أربعة مواضع بالبقرة، وموضعان بآل عمران، وموضع بالنساء، وموضع بالأعراف، وموضع بالطور و﴿يشعركم﴾ بالأنعام. ثم أخير أن كثيراً ممن وصف بالجلالة من العراقيين.

روي عن الدوري الاختلاس وهي الرواية الجيدة المختارة وكيفية الاختلاس: أن تأتي بثلاثي الحركة فحصل الدوري وجهان: الاختلاس والإسكان. وللسوسي الإسكان فقط. وللباوقن إتمام الحركة.

فإن قيل: يقتضي أن تكون قراءة الباوقن بالفتح لأن ضد السكون إذا أطلق الحركة الفتح. قيل: أما: ﴿بارئكم﴾ فإنه في الآية في الموضعين مجرور ولا يتصور فيه الفتح، وإذا كان كذلك لم يبق فيه إلا الإسكان أو الإشباع أو الاختلاس. وأما الألفاظ التي بعد ﴿بارئكم﴾: فرويت في النظم بالإسكان كلها مع صلة الميم ورويت برفعها مع عدم الصلة.

والوزن في الروایتين مستقيم، لكن الأولى أن يقرأ بإشباع الحركة في الجميع ليكون قد نطق بقراءة أبي عمرو بالإسكان وليست همزة أيضاً برمز؛ لأنها ترجمة، وكذا تاء وجيم جلا للصريح ومعنى جلا كشف أي كشف الاختلاس بالرواية والتلاوة.

النساء وفي سجدة / الحواميم ثلاثة مواضع: ﴿صعقة مثل صعقة﴾ و﴿صعقة﴾ [١٣٦/ب] العذاب. وفي الذاريات موضع. وافقه في الذاريات: الكسائي. الباقون: بإثبات: الألف، وكسر العين فيهن.

قرأ نافع: ﴿يغفر لكم﴾<sup>(١)</sup> [٥٨] بالياء وضمها وفتح الفاء. وقراه ابن عامر

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٩/٢): اختلفوا في ﴿نغفر لكم خطاياكم﴾ في النون والساء والياء. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿نغفر لكم﴾ بالنون. وقرأ نافع: ﴿يغفر لكم﴾ بالياء مضمومة على ما لم يسم فاعله. وقرأ ابن عامر: ﴿تغفر لكم﴾ مضمومة التاء. ولم يختلفوا في ﴿خطاياكم﴾ في هذه السورة. غير أن الكسائي كان يميلها وحده، والباقون لا يميلون.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿نغفر لكم﴾ بالنون، أنه أشكل بما قبله ألا ترى أن قبله: ﴿وإذ قلنا ادخلوا هذه﴾ فكأنه قال: قلنا ادخلوا نغفر.

وحجة من قال: ﴿يغفر﴾ أنه يؤول إلى هذا المعنى فيعلم من الفحوى أن ذنوب المكلفين وخطاياهم لا يغفرها إلا الله.

وكذلك القول فيمن قرأ: ﴿تغفر﴾ إلا أن من قال: ﴿يغفر﴾ لم يثبت علامة التأنيث في الفعل لتقدمه كما لم يثبت لذلك في نحو قوله: ﴿وقال نسوة في المدينة﴾. ومن قال: ﴿تغفر﴾ فلأن علامة التأنيث قد ثبتت في هذا النحو نحو قوله: ﴿قالت الأعراب﴾. وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل قال: ﴿وأخذ الذين ظلموا الصيحة﴾ وفي موضع ﴿فأخذتهم الصيحة﴾. والأمران جميعاً كثيران.

فأما إمالة الكسائي الألف في ﴿خطاياكم﴾ فجوازها حسن وحسنها أن الألف إذا كانت رابعة فصاعداً اطردت فيها الإمالة للألف في خطايا خامسة.

ومما يبين جواز الإمالة في ذلك أنك لو سميت بخطايا، ثم ثبتته لأبدلت الياء من الألف كما تبدل من ألف قرقرى وجحجي وألف مرامي، ونحو ذلك. ويقوي ذلك أن غزا ونحوها قد جازت إمالة ألفها وإن كانت الواو تثبت فيها وهي على هذه العدة، فإذا جاز في غزا مع ما ذكرناه، فجوازها في ﴿خطايا﴾ أولى لأنها بمنزلة ما أصله الياء.

ألا ترى أن الهمزة لا تستعمل هنا في قول الجمهور، والأمر الكثير الشائع؟ ومما يبين ذلك أن الألف قد أبدلت من الهمزة في العدة التي يجوز معها تحقيق الهمزة، وذلك إذا كانت ردفاً في نحو: "ولم أوراهما" ونحو: "على رال" فلو لم تنزل منزلة الألف التي تناسب الهمزة لم يجز وقوعها في هذا الموضع، فإذا جاز ذلك فيها مع أن الهمزة قد يجوز أن تخفف في نحو: "أورا" إذا لم يكن رد فإن تجوز الإمالة في ﴿خطايا﴾ أولى.

كذلك إلا أنه بالتاء.

الباقون بالنون، وفتحها، وكسر الفاء، وقد تقدم إظهار الراء وإدغامها.

قرأ ابن محيصن: ﴿رَجْزًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [٥٩] بضم الراء، حيث وقع. الباقون

بكسرها.

قراء الأعمش: ﴿يَفْسُقُونَ﴾ [٥٩] بكسر السين حيث وقع. روى المطوعي

عن الأعمش: ﴿اِثْنَا عَشْرَةَ﴾<sup>(١)</sup> [٦٠] بكسر الشين. وأسكنها الباقون. قرأ

= وقال ابن الأنباري في البيان (٨٣/١): ﴿نَغْفِرُ لَكُمْ﴾ روي عن أبي عمرو: إدغام الراء في اللام، وهو على خلاف القياس؛ لأن الراء حرف تكرير وهي أزيد صوتًا منها وأوفى واللام أنقص صوتًا، فلو أدغمت فيها لأدى ذلك إلى أن يدغم ما هو أزيد صوتًا في الأنقص وما هو الأقوى في الأضعف فتكون كأنك قد أدغمت حرفين في حرف وذلك لا يجوز. وزعم بعض البصريين أن أبا عمرو أخفّ الراء فتوهم السامع أنه أدغم فالغلط في ذلك ينسب إلى الراوي لا إلى أبي عمرو.

(١) قال ابن جني في المحتسب (٨٥/١): ومن ذلك قراءة الأعمش: ﴿اِثْنَا عَشْرَةَ﴾ بفتح الشين. قال أبو الفتح: القراءة في ذلك: ﴿عَشْرَةَ﴾ و ﴿عَشْرَةَ﴾ فشاذ وهي قراءة الأعمش. وعلى الجملة فينبغي أن يعلم أن ألفاظ العدد قد كثر فيها الانحرافات والتخليطات، ونقضت في كثير منها العادات. وذلك أن لغة أهل الحجاز في غير العدد نظير عشرة: عشرة، وأهل الحجاز يكسرون الثاني، وبنو تميم يسكنونه. فيقول الحجازيون: نبقة، وفخذ. وبنو تميم تقول: نبقة، وفخذ. فلما ركب الاسمان استحال الوضع فقال: بنو تميم: إحدى عشرة وثنتا عشرة إلى تسع عشرة، بكسر الشين.

وقال أهل الحجاز: عشرة بسكوها، ومنه قولهم في الواحد: واحد وأحد، فلما صاروا إلى العدد قالوا: إحدى عشرة، فبنوه على فعلى، ومنه قولهم: عشر وعشرة، فلما صاغوا منه اسمًا للعدد بمنزلة ثلاثون وأربعون قالوا: عشرون فكسروا أوله. ومنه قولهم: ثلاثون وأربعون إلى التسعون، فجمعوا فيه بين لفظين ضدّين أحدهما: يختص بالتذكير والآخر: بالتأنيث. فأما المختص بالتذكير فهو: الواو، والنون. وأما المختص بالتأنيث فهو قولهم: ثلاث، وأربع وتسع في صدر ثلاثون، وأربعون، وتسعون. وكل واحد من: ثلاث، وأربع، وخمس، وست إلى تسع هكذا بغير هاء مختص بالتأنيث صلحت لهما جميعًا. فقسيل: ثلاثون رجلًا، وثلاثون امرأة، وخمسون جارية وخمسون غلامًا، وكذلك إلى التسعين.

الأعمش: ﴿اهبطوا مصر﴾<sup>(١)</sup> [٦١] بغير تنوين، ويقف بغير ألف، يريد مصر بعينها.

الباقون: ﴿مصرًا﴾ منوئًا يريدون مصرًا من الأمصار.  
﴿عليهم الذلة﴾ [٦١].

مذكر في باب الإضمار مع نظائره.

قرأ نافع: ﴿النبئين﴾<sup>(٢)</sup> [٦١] بالهمزة على أصل الكلمة، وكذلك جميع

(١) قال ابن الأنباري في البيان (٧٨/١): في قوله تعالى: ﴿اهبطوا مصرًا﴾. صرف ﴿مصرًا﴾ لثلاثة أوجه: الأول: إنما صرفه لأنه أراد به مصرًا من الأمصار لا مصر بعينها. والثاني: صرفه لأنه اسم البلد وهو مذكر. والثالث: صرف مصر وإن كانت مؤنثة معرفة لأنها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، فصار خفة الوزن بمنزلة أحد الشيعين، فجاز أن تصرف كهند، ودعد، وجمل.  
ويجوز أن لا يصرف للتعريف، والتأنيث، وقد قرئ به.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧١ / ٢): اختلفوا في قوله: ﴿النبين﴾ و ﴿النبون﴾ و ﴿النبوة﴾ و ﴿الأنبياء﴾ و ﴿النبى﴾ في الهمز وتركه. فكان نافع يهزم ذلك كله في كل القرآن إلا في موضعين قوله: ﴿وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد﴾ بلا مد ولا همز.

وقوله: ﴿لا تدخلوا بيوت النبي إلا﴾. وإنما ترك همز هذين لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد، هذا قول المسيبي، وقالون. وقال ورش عن نافع: إنه كان يهزمهما جميعًا إلا أنه كان يروي عن نافع أنه كان يترك الهمزة الثانية في المتفقين والمختلفين، وتختلف الأولى الثانية، فيقول: ﴿النبي إن أراد﴾ مثل النبيين أراد، و﴿بيوت النبي إلا﴾. وكان الباقون لا يهزمون من ذلك شيئًا قال أبو زيد: نبات من أرض إلى أخرى، فأنا أنبأ نبأ ونبوءًا إذا خرجت منها إلى أخرى، وليس اشتقاق النبي من هذا وإن كان من لفظه، ولكن من النبأ الذي هو الخبر كأنه المخبر عن الله سبحانه. فإن قلت: قد قال سيبويه: بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيًا بريئة.

قال: وذلك رديء، وإنما استردها لأن الغالب في استعماله التخفيف على وجه البدل من همز، وذلك الأصل كالمفروض، فردو عنده ذلك لاستعمالهم فيه الأصل الذي قد تركه سائرهم، لا لأن النبي الهمز فيه غير الأصل، ولا لأنه يحتمل وجهين كما احتمل عضة وسنة.

ومن زعم أن البرية من البري الذي هو التراب كان غلطاً، ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يحقق همزة من أهل الحجاز؟ فتحقيقهم لها يدل على أنها من برأ الله الخلق كما أن تحقيق النبيء يدل على أنه من النبأ وكما كان اتفاهم على تنبأ يدل على أن اللام في الأصل همزة.

فالحجة لمن همز النبيء حيث همز أن يقول: هو أصل الكلمة، وليس مثلك عبد الذي قد ألزم البدل، ألا ترى أن ناساً من أهل الحجاز قد حققوا الهمزة في الكلام، ولم يبدلوا كما فعل أكثرهم؟ فإذا كان الهمز أصل الكلمة، وأتى به قوم في كلامهم على أصله لم يكن كماضي يدع ونحوه مما رفض استعماله وأطرح.

ولمن أبدل ولم يحقق أن يقول: جيء الجمع في التزليل على أنبياء يدل على أن الواحد قد ألزم فيه البدل، وإذا ألزم فيه البدل ضعف التحقيق.

وقال القراء في قراءة عبد الله «النبية» ال ن ب ي ي هـ. قال القراء: لا يخلو من أن يكون: «النبية» مصدرًا للنبأ أو يكون «النبية» مصدرًا نسبة إلى النبي عليه السلام.

قال أبو علي: والقول في ذلك أنه لا يخلو من أن يكون من النباوة التي في قول ابن همام أو يكون من النبأ وقلت الهمزة أو يكون نسبًا فلا يكون من النباوة فيكون مثل مطية لأن فيما حكاها سيبويه من أنهم كلهم يقولون: تنبأ مسيلمة دلالة على أنه من الهمزة. فإذا لم يجز ذلك ثبت أنه من الهمز، وجاز أن تكون ياء ألزمت البدل من الهمزة وعلى ذلك قالوا: أنبياء. وجاز أن يكون من قول من حقق إلا أنه خفف، فوافق لفظ التخفيف عن التحقيق لفظ من يرى القلب.

وحكى سيبويه — كما رأيت — أن بعضهم يحقق النبيء، فإذا كان نسبًا أمكن أن يكون إلى قول من حقق وإلى قول من خفف، وأمكن أن يكون إلى قول أبدل، فلا يجوز أن يكون على من حقق ثم خفف لأنه لو كان كذلك لكان النبيئة مثل النبية نسب إلى فعلية فرددت الهمزة لما حذف الياء التي قلبت الهمزة في التخفيف من أجلها. فلما لم يرد وقال: «النبية» علمت أن النسب إليه على قول من قلب الهمزة ياء، وهم الذين قالوا: أنبياء، فحذفت الياءين لياي النسب فبقيت الكلمة على فعية، هذا على قياس قولهم عبد بين العبدية، وقد حكاها الفراء.

وأما تخفيف نافع النبي في الموضعين اللذين خفف فيهما في رواية المسيبي، وقالون، فالقول في ذلك: إنه لا يخلو من أن يكون ممن يحقق الهمزتين أو يخفف إحداهما. فإن حقق الهمزتين جاز أن يجعل الثانية بين بين لأن الهمزة إذا كانت بين بين كانت في =



= حكم التحقيق فيقول «لنبيء إن». وإن لم يحقق الهمزتين قلب الثانية منهما ياء قلبًا فقال: «لنبيء ين» كما قلبوا في «أئمة»، وكما قلبوا في جاء، وشاء، ويجعل المنفصل بمنزلة المتصل في: أئمة، وجاء.

ووجه رواية قالون والمسيبي: أنه إذا خفف الهمزة من «النبي» لم يجتمع همزتان فإن شاء حقق الهمزة المكسورة من إلا ومن إن.

وإن أثار التحقيق جعلهما بين الياء والهمزة وقال ابن الأنباري في البيان (٨٧/١): «النبيين» جمع نبيء وقرئ بالهمز وغير الهمز فمن قرأه بالهمز جعله من النبأ، وهو الخبر لأنه يخبر عن الله تعالى، والدليل عليه أنه قيل في جمعه نبأء.

ونبأء في جمع نبيء كشرريف وشرفاء وظريف وظرفاء. ومن قرأه بغير الهمز فيحتمل أن يكون مأخوذًا من النبوة التي بمعنى الارتفاع، لارتفاع أمر النبي عليه السلام وعلو شأنه. ويحتمل أن يكون من النبأ وهو الخبر، فأبدل من همزته ياء، وأدغم الياء في الياء.

وقال ابن القاصح في سراج القارئ (١٩٣) في شرح قول الناظم:

وجمعًا وفردًا في النبيء وفي النبوة الهمزة كل غير نافع أبدلا

وقالون في الأحزاب في للنبيء مع بيوت النبيء الياء شدد مبدلا

أي قرأ القراء كلهم إلا نافعًا في النبي الواحد حيث وقع وكذا جمع السلامة ياء مشددة تابعة وجمع التكتير ياء مخففة بعد الياء المصدر بواو مشددة مفتوحة، وهمز نافع جميع ذلك فظهر المدغم إلا قالون فإنه قرأ: «إن وهبت نفسها للنبي» و«لا تدخلوا بيوت النبي» ياء مشددة في الوصل، وبالهمز في الوقف وذلك نحو: «يا أيها النبي» و«نبيا من الصالحين» و«ما كان للنبي» و«يقتلون النبيين» و«يحكم بها النبيون» و«يقتلون الأنبياء» و«أنبياء الله» و«الحكم والنبوة» وهذه في البيت منصوبة بالتاء على حكاية لفظ القرآن.

واتفقوا كلهم على إثبات الهمزة المتطرفة التي بعد الألف من لفظ أنبياء، والأنبياء في الوصل والوقف إلا حمزة، وهشامًا فإنهما يقفان بتركها. وعلمت قراءة نافع من الضد لأن ضد التخفيف التحقيق، والإظهار ضد الإدغام.

وفائدة قوله: "مبدلاً" لينص على أن قالون فعل ذلك لما عرض من اجتماع الهمزتين لأن كل واحد من هذين الموضعين بعده همزة مكسورة.

ومذهبه في باب الهمزتين المكسورتين أن يسهل الأولى إلا أن يقع قبلها حرف مد فتبدل. فلزمه أن يفعل هنا ما فعل في «بالسوء إلا» أبدل، ثم أدغم. غير أن هذا الوجه =

= متعين هنا لم يرو غيره.

قال ابن الأنباري في البيان (٨٨/١): قرئ بالهمز وتركه، فمن قرأه بالهمز أتى به على الأصل لأنه مأخوذ من قولهم: صبأ ناب البعير، إذا خرج. و «الصابئون» جمع صابئ، وهو: الخارج من دين إلى دين.

ومن ترك الهمز حذفه لاستثقاله طلباً للتخفيف وهذا الحذف على خلاف القياس.

وقال ابن القاصح في سراج القارئ (١٩٤) في قول الناظم:

وفي الصابئين الهمز وفي الصابئون خذ وهزواً وكفوواً السواكن فصلا

وضم لباقيهم حمزة وقصفه بواو وحفص واقفاً ثم موصلاً

أمر بالأخذ بالهمزة للمشار إليهم بالخاء في قوله: "خذ" وهم القراء كلهم إلا نافعاً قرءوا «والصابئين» بالبقرة، والحج بزيادة همزة مكسورة. «والصابئون» بالمائدة بزيادة همزة مضمومة بعد كسرة.

وقرأ نافع جميع ذلك بلا همز وضم ما قبل الواو، وهو مفهوم من قوله: «مستهزون» الحذف فيه ونحوه، وضم وأخمل الكسرة ثم. وأما قراءة نافع: «الصابين» و «الصابون» بوزن الغازين، والغازون، فجيدهن وقوله: "هزواً" و "كفوواً" يعني أن المشار إليه بالفاء في قوله: "فصلاً" وهو حمزة قرأ: «هزوا» كيف حصل نحو:

«أتخذنا هزواً» و «هزواً ولعباً» بإسكان الزاي، و «كفوواً أحد» بإسكان الفاء والباقون بضمها. وأبدل حمزة همزها واو في الوقف وحققهما في الوصل، وأبدلها حفص واواً في الوقف والوصل. والباقون بتحقيقهما في الحالين.

ومعنى في "السواكن فصلاً" أي انتقل في قراءة من نوع الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها إلى المتحرك الساكن ما قبلها.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٦/٢):

اختلفوا في «الصابئين» و «الصابئون» في الهمز وتركه. فقرأ نافع «الصابين» و «الصابون» في كل القرآن بغير همز ولا خلف للهمز، وهمز ذلك كله الباقون. قال أبو علي: قال أبو زيد: صبأ الرجل في دينه يصبأ صبوءاً، إذا كان صابئاً، إذا طلع. وقال أبو زيد: صبأت عليهم تصبأ، وصبئوا، إذا طلعت عليهم وطرأت على القوم أطرأ طرءاً، وطرءاً مثله.

فكان معنى الصابئ التارك لدينه الذي شرع له إلى دين غيره، كما أن الصابئ على القوم تارك لأرضه ومنتقل إلى سواها، والدين الذي فارقه هو تركهم التوحيد إلى عبادة النجوم وتعظيمها.

بابه نحو: ﴿النبية﴾ و ﴿النبئون﴾، و ﴿النبوءة﴾، و ﴿نبئهم﴾، و من ﴿نبي﴾ و ﴿نبئاً﴾ و ما كان منه، واستثنى موضعين: ﴿لنبي إن أراد﴾ و ﴿بيوت النبي / إلا﴾ [١٣٧/أ] موافقاً فيهما الجماعة من غير رواية ورش، لأن ورشاً يلزمه تحقيق هزهما إجراءً على أصله في تحقيق الأولى، وتلين الثانية من الهمزتين المكسورتين نحوها، ولا إن كنتم، و من غير رواية أبي سليمان عن قالون فإنه يلزمه تحقيق هزهما ماراً على أصله في تحقيق الهمزتين المكسورتين.

و مر عن نافع سوى من ذكرت عنه على تخفيف الهمز منه بلا استثناء النصارى، و بابه ذكر في باب الإمالة. ﴿الصابين﴾ [٦٢] بحذف الهمزة، ومثله في الحج. و ﴿الصابون﴾ في المائدة، و ضم الباء. الباقون بإثبات الهمز فيهن.

وروى المطوعي عن الأعمش: ﴿واذكروا ما فيه﴾ [٦٣] بتشديد الذال، و الكاف وفتحها حيث وقع. الباقون: ﴿واذكروا ما فيه﴾ بإسكان الذال و ضم الكاف و تخفيفهما.

قرأ ابن محيصن وأبو عمرو إلا النصيبي عن عبد الوارث، واليزيدي في اختياره، وابن مجاهد: ﴿باريكم﴾ [٥٤] كليهما. ﴿ويحذرکم﴾ و ﴿يصورکم﴾ و ﴿يشعركم﴾ و ﴿يأمرکم﴾ و ﴿ينصركم﴾ بسكون الراء. زاد ابن محيصن والعباس: ﴿يحشرهم﴾ ونحوه.

/ وفعلاً ذلك في كل كلمة فيها ثلاث حركات أو حركتان. الباقون بالضم [١٣٧/ب] في جميع ذلك و ﴿باريكم﴾ قد شرحت ما فيها<sup>(١)</sup>.

روى العباس بن الفضل عن أبي عمرو، وأبي معمر عن عبد الوارث عنه ﴿نرى الله جهرة﴾<sup>(٢)</sup> [٥٥] و ﴿ترى الملائكة﴾ و ﴿ترى الأرض﴾ و ﴿النصارى

(١) سبق التعليق على ما فيها فراجع قوله وتعليقنا عند الآية [٥٤] من السورة.

(٢) قال ابن جني في المحتسب (٨٤/١): ومن ذلك قراءة سهل بن شعيب النهمي: ﴿جهرة﴾ وكل شيء في القرآن محرّكاً.

المسيح) بإمالة ألفهما وصلًا ووقفًا.

ووافقهما في الوقت البيزدي، وشجاع جميعًا عن أبي عمرو، وأهل الكوفة إلا عاصمًا، والدادوني عن ابن ذكوان، والوليدان جميعًا عن ابن عامر. الباقون بالتفخيم فيهما في الحالين.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي وحمزة وخلف: ﴿هزءًا﴾<sup>(١)</sup> [٦٧] و﴿كفؤًا﴾

قال أبو الفتح: مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح: أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه، كالزهره والزهره، والنهر والنهر، والشعر والشعر، فهذه لغات عندهم كـ: النشز، والنشز، والحلب والحلب، والطررد والطررد.

ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني لكونه حرفًا حلقيًا، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعه كالبحر والبحر والصخرة والصخرة. وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحق فيه إلا في أيديهم، وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذاك ولا تقف فيه سائغًا غير مستكره حتى لسمعت الشجري يقول: أنا محموم بفتح الحاء. وليس أحد يدعي أن في الكلام مفعول بفتح الفاء. وسمعت مرة أخرى يقول: وقد قال له الطيب:

مص التفاح وارم بئفله والله لقد كنت أبغي مصه وعليته

تغذو بفتح الغين ولا أحد يدعي أن في الكلام يفعل بفتح الفاء.

وسمعت جماعة منهم — وقد قيل لهم: قد أقيمت لكم أنزالكم من الخبز — قالوا: فاللحم يريدون اللحم بفتح الحاء. وسمعت بعضهم وهو يقول في كلامه: ساروا نحوه بفتح الحاء. ولو كانت الحاء مبنية على الفتح أصلًا لما صحت اللام لتحركها وانفتاح ما قبلها ألا تراك لا تقول هذه عصو ولا فتو؟ ولعمري إنه هو الأصل لكن أصل مرفوض للعلة التي ذكرنا، فعلى هذا يكون جهرة، وزهرة — إن شئت — مبنيا في الأصل على فعلة، وإن شئت كان إتباعًا على ما شرحنا الآن.

(١) قال الشيخ محمود خليل الحصري في كتابه القراءات العشر (ص ١٦١) واختلف في تسكين عين ﴿هزؤًا﴾ و﴿كفؤًا﴾ و﴿القدس﴾ و﴿خطوات﴾ و﴿العسر﴾ و﴿اليسر﴾ و﴿جزء﴾ و﴿الأكل﴾ و﴿الرعب﴾ و﴿رسلنا﴾ و﴿السحت﴾ و﴿الأذن﴾ و﴿قربه﴾ و﴿جرف﴾ و﴿سبلنا﴾ و﴿عقبا﴾ و﴿نكرا﴾ و﴿رحما﴾ و﴿شغل﴾ و﴿نكر﴾ و﴿عربا﴾ و﴿حشب﴾ و﴿فسحقا﴾ و﴿ثلثي الليل﴾ و﴿عذرا﴾ و﴿نذرا﴾. فسكن الزاي من ﴿هزؤًا﴾ حمزة، وخلف. وسكن الفاء من

= ﴿كفوا﴾ في الإخلاص حمزة ويعقوب، وخلف.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٨١/٢): اختلفوا في قوله: ﴿أنتخذنا هزوا﴾ في الهمز وتركه، والتخفيف والتثقيب، وكذلك: ﴿جزوا﴾ و ﴿كفوا﴾.

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي: ﴿هزوا﴾ و ﴿كفوا﴾ بضم الكاف والزاي والهمز و ﴿جزأ﴾ بإسكان الزاي والهمز.

وروى القسبي عن عبد الوارث عن أبي عمرو، واليزيدي أيضاً عن أبي عمرو: أنه خفف ﴿جزأ﴾ وثقل: ﴿هزوا﴾ و ﴿كفوا﴾. وروى عن علي بن نصر، وعباس بن الفضل عنه أنه خفف ﴿جزأ﴾ و ﴿كفوا﴾. وروى محبوب عنه ﴿كفوا﴾ خفيفاً.

وروى أبو زيد وعبد الوارث في رواية أبي معمر: أنه خير بين التثقيب والتخفيف. وروى الأصمعي: أنه خفف ﴿هزأ﴾ و ﴿جزأ﴾.

وقرأهن حمزة ثلاثهن بالهمز أيضاً غير أنه كان يسكن الزاي من قوله: ﴿هزأ﴾ والفاء من قوله: ﴿كفوا﴾، الزاي من: ﴿جزأ﴾ وإذا وقف قال: ﴿هزوا﴾ بلا همز ويسكن الزاي والفاء، ويثب الواو بعد الزاي وبعد الفاء، ولا يهمز، ووقف على قوله: ﴿جزأ﴾ بفتح الزاي من غيرهم. حكى ذلك أبو هشام عن سليم عن حمزة يرجع في الوقف إلى الكتاب. واختلف عن عاصم، فروى يحيى عن أبي بكر عنه: ﴿جزوا﴾ و ﴿هزوا﴾ و ﴿كفوا﴾ مثقلات مهموزات.

وروى حفص: أنه لم يهمز ﴿هزوا﴾ ولا ﴿كفوا﴾ ويتقلهما، وأثبت الواو، وهمز ﴿جزأ﴾ وخففها.

حدثنا أبو بكر بن مجاهد قال: حدثني وهيب بن عبد الله عن الحسن بن المبارك عن عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿هزوا﴾ و ﴿كفوا﴾ يثقل ولا يهمز، ويقرأ: ﴿جزأ﴾ مقطوعاً بلا واو يهمز ويخفف.

وكذلك قال هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿جزأ﴾ خفف مهموز. وحدثني وهيب بن عبد الله المروزي قال: حدثنا الحسين بن المبارك قال: قال أبو حفص وحدثني سهل أبو عمرو عن أبي عمر عن عاصم أنه كان يقرأ: ﴿هزوا﴾ ﴿كفوا﴾ يثقل فرما همز، وربما لم يهمز، قال: وكان أكثر قراءته ترك الهمز.

حدثنا محمد بن سعد الصوفي عن أبيه عن حفص عن عاصم أنه لا ينقص نحو ﴿هزوا﴾ و ﴿كفوا﴾ ويقول: أكره أن تذهب عني عشرة حسنات بحرف أدعه إذا همزته.

وذكر عاصم أن أبا عبد الرحمن السلمي كان يقول ذلك. وروى حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿هزوا﴾ و ﴿كفوا﴾ بواو، ولم يذكر الهمز. وروى الفضل عن عاصم =

سورة البقرة .....

بسكون الزاي والفاء. وافقهم أبو العباس في «هزأ» خاصة وقلب الهمزة فيهما واوًا حفص والشبوذي عن الأعمش.

الساقون بضم الزاي والفاء مع تحقيق الهمزة حيث وقعا. وروى المطوعي عن

«هزأ» مهموزًا ساكن الزاي في كل القرآن. واختلفوا عن نافع في ذلك، فروى ابن جهماز وورش، وخلف بن هشام عن المسيبي، وأحمد بن صالح البقري عن قالون: «أنه ثقل «هزؤًا» و«كفؤًا»، وهمزهما وخفف «جزأ» وهمزها، وكذلك قال يعقوب بن حفص عنه.

وقال إسماعيل بن جعفر عن نافع، وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع «هزأ» و«جزأ» و«كفأ» مخففات مهموزات.

وأحسبني محمد بن الفرج عن محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع، وحدثنا القاضي عن قالون عن نافع: أنه ثقل «هزؤًا» وهمزها وخفف «جزأ» و«كفأ» وهمزها. وقال الحلواني عن قالون: إنه ثقل «كفؤًا» أيضًا. حدثني أبو سعيد البصري الحارثي عن الأصمعي عن نافع: أنه قرأ: «هزؤًا» مثقلة مهموزة. وروى أبو قره عن نافع «هزأ» خفيفة مهموزة، ولم يذكر غير هذا الحرف.

قال أبو زيد: هزأت هزؤًا ومهزأة. قال أبو الحسن: زعم عيسى أن كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم، فمن العرب من يثقله، ومنهم من يخففه نحو: العسر، واليسر، والحكم، والرحم.

فأما قراءة حمزة للحروف الثلاثة بالإسكان والهمز فعلى قول من قال: اليسر والرحم. فأما اختياره في الوقف هزؤًا بإسكان الزاي وإثبات الواو بعدها الفاء من كفو ورفضه الهمز في الوقت فإنه ترك الهمز في الوقف هنا كما تركه في غير هذا الموضع. فأما وقفه على قوله «جزأ» بفتح الزاي من غيرهم فعلى قياس قوله: «كفؤًا» و«هزؤًا» ألا تسرى أن الجزء من أسكن العين منه فقياسه في الوقت في النصب «جزأ» إذا وقف على قوله: «وجعلوا له من عباده جزأ»؟ فإن وقف في الجر والرفع أسكن الزاي في اللغة الشائعة فقال: هذا جز ومررت بجز.

وإن كان ممن يقول: هذا فرج فتثقل لزمه أن يثقل الحرف الذي ألقى عليه حركة الهمزة. فإذا عضد هذا القياس أن يكون الكتاب عليه جمع إليه موافقة الكتاب وإنما جاء الكتاب فيما — نرى — على هذا القياس. وكذلك قراءة عاصم، وما روي عنه في ذلك ليس يخرج من حكم التحقيق والتخفيف والتخيير فيهما.

وكذلك قول نافع ليس يخرج عما ذكرنا من حكم التحقيق والتخفيف.

سورة البقرة ..... ٥١

الأعمش «يشابه علينا» [٧٠] بالياء وتشديد، وضم الهاء الباقون: «تشابه علينا» بالتاء، وتخفيف الشين، وفتح الهاء.

روى ورش: «الآن» [٧١] بحذف همزة «الآن» بعد إلقاء حركتها على اللام فيصل اللام المضمومة باللام المفتوحة كما كانت تتصل بها / وهي ساكنة وهي [١٣٨/١] ثمانية مواضع منها موضعاً في أولهما همزة الاستفهام وهما في يونس: «الآن وقد كنتم»، و «الآن وقد عصيت». وهذا هو أصل مذهبه — يعني ورشاً —. وافقه في سورة يونس في الموضوعين قالون. الباقون: بإثبات<sup>(١)</sup> الهمز فيهن.

روى المطوعي عن الأعمش: «لما يتفجر» [٧٤] بتشديد الميم.

هذا رأيته خاصة في حروف الأعمش. وسألت الشريف عن «لما يشقق» [٧٤] و «لما يهبط» [٧٤] فقال لي: أقرأهما بالوجهين — يعني التشديد والتخفيف في الميم وخففهن وجهاً واحداً الباقون. روى المطوعي عن الأعمش أيضاً: «يهبط» [٧٤] بضم الباء، وكسرهما الباقون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن: «عما يعملون»<sup>(٢)</sup> [٧٤] بالياء، رأس رابع

(١) في المخطوط: "بتثيت" وهو تحريف ظاهر فاحش حيث لا معنى للعبارة هكذا.

(٢) قال الشيخ محمود خليل الحصري في القراءات العشر (ص ١٦٣): اختلف في «عما

تعملون» فالحرميان وشعبة ويعقوب، وخلف بالغيب، والباقون بالخطاب.

وقال ابن القاصح في سراج القارئ (١٩٤) في قول الناظم:

وبالغيب عما تعملون هنا دنا وغيبك في الثاني إلى صفوه دلا

أخبر أن المشار إليه بالدال في قوله: "دنا" وهو ابن كثير قرأ: «وما الله بغافل عما يعملون» بالغيب أي بالياء المثناة فوق للخطاب أشار بقوله هنا للمكان الذي فيه هزوا وقوله "دنا" أي أقرب مما انقضى الكلام فيه ثم أخبر أن المشار إليهم بالهمزة، والصاد، والدال في قوله: "صفوه دلا" وهم نافع، وشعبة، وابن كثير قرءوا بالغيب في الثاني وهو «عما يعملون أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا». فتعين للباقيين القراءة بالخطاب، ومعنى "دلا" أرسل دلوه.

قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢ / ٩٠): اختلفوا في التاء في قوله: «وما الله بغافل عما يعملون»: فقرأ ابن كثير كل ما في القرآن من قوله: «وما الله بغافل عما تعملون» =

بالتاء إلا ثلاثة أحرف قوله: ﴿لما يهبط من خشية الله وما الله بغافل عما يعملون﴾ =  
وقوله: ﴿يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما يعملون﴾ بالياء، وقوله: ﴿ليعلمون  
أنه الحق من ربه وما الله بغافل عما يعملون﴾ بالياء.  
وقرأ ما كان من قوله: ﴿وما ربك بغافل عما يعملون﴾ بالياء. وقرأ نافع من هذه الثلاثة  
الأحرف حرفين بالياء قوله: ﴿إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما يعملون﴾ بالياء، وكذلك  
﴿ليعلمون أنه الحق من ربه وما الله بغافل عما يعملون﴾ بالياء وسائر القرآن بالتاء.  
وكذلك قرأ ما كان من قوله: ﴿وما ربك بغافل عما تعملون﴾ بالتاء وهما حرفان في  
آخر سورة هود، وآخر سورة النمل فهما عنده بالتاء.  
وقرأ في سورة الأنعام: ﴿وما ربك بغافل عما يعملون﴾ بالياء. وقرأ ابن عامر كل ما  
جاء في القرآن من قوله: ﴿وما الله بغافل عما تعملون﴾ بالتاء، وقرأ في سورة الأنعام  
وآخر سورة هود: ﴿وما ربك بغافل عما تعملون﴾ بالتاء.  
وقرأ في آخر سورة النمل: ﴿وما ربك بغافل عما يعملون﴾ بالياء. فهذه حروف كذلك  
في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان، ورأيت في كتاب موسى بن موسى  
الختلي عن ابن ذكوان بالتاء. وفي آخر النمل بالتاء أيضاً. وقال الحلواني عن هشام بن  
عمار بإسناده عن ابن عامر ذلك كله بالتاء: ﴿وما ربك بغافل﴾، ﴿وما الله بغافل﴾.  
وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وما الله بغافل عما يعملون﴾ بالياء في موضعين قوله:  
﴿يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما يعملون﴾، بالياء وقوله: ﴿ليعلمون أنه الحق  
من ربه وما الله بغافل عما يعملون﴾ بالياء، وسائر القرآن بالتاء. وكل ما في القرآن من  
قوله: ﴿وما ربك بغافل عما يعملون﴾ فهو بالياء، وهذا قول أبي بكر بن عياش عن  
عاصم. وقال حفص عن عاصم في رأس الأربع والأربعين والمائة: ﴿ليعلمون أنه الحق من  
ربه وما الله بغافل عما يعملون﴾ بالياء، هذه وحدها، وسائر القرآن بالتاء. وقال  
حفص: قرأ عاصم في سورة الأنعام: ﴿ولكل درجات مما عملوا وما ربك بغافل عما  
يعملون﴾ بالياء، وقرأ في آخر هود: ﴿وما ربك بغافل عما تعملون﴾ بالتاء مثل قراءة  
نافع.  
وقرأ أبو عمرو رأس الأربع والأربعين والمائة والتسع والأربعين والمائة: ﴿وما الله بغافل  
عما يعملون﴾ بالياء، وسائر القرآن من قوله: ﴿وما الله بغافل عما تعملون﴾ بالتاء، وما  
كان من قوله: ﴿وما ربك بغافل عما يعملون﴾ فهو بالياء. وقرأ حمزة والكسائي كل ما  
كان من قوله: ﴿وما ربك بغافل عما يعملون﴾ بالياء ﴿وما الله بغافل عما تعملون﴾ بالتاء،  
وكل ما في القرآن من قوله: ﴿وما الله بغافل﴾ فهو ستة مواضع: خمسة منها في سورة =



وسبعين آية. والباقون بالتاء.

وروى المطوعي عن الأعمش: «كلم» [٧٥] بكسر اللام، وحذف الألف. قرأ ابن محيصن: «أو لا تعلمون أن الله» [٧٧] بالتاء. الباقون: بالياء لها ذكر في باب الإمالة ومعها حتى. قرأ نافع والوليد بن مسلم: «خطيباته»<sup>(١)</sup> [٨١] بألف

= البقرة، وحرف في آل عمران عند المائة. «وما ربك بغافل» ثلاث مواضع: في الأنعام، وفي آخر هود، وآخر النمل.

قال أبو علي: القول في جملة ذلك: أن ما كان قبله خطاب جعل بالتاء ليكون الخطاب معطوفاً على خطاب مثله كقوله: «ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة وما الله بغافل عما تعملون»، فالتاء هنا حسن لأن المتقدم خطاب ولو كان: «وما الله بغافل عما يعملون» على لفظ الغيبة أي: وما الله بغافل عما يفعل هؤلاء الذين اقتصصنا عليكم قصصهم أيها المسلمون لكان حسناً.

وإن كان الذي قبله غيبة حسن أن يجعل على لفظ الغيبة، ليعطف ما للغيبة على مثله، كما عطف ما للخطاب على مثله، ويجوز فيما كان قبله لفظ غيبة الخطاب. ووجه ذلك أن تجمع بين الغيبة والخطاب فتغلب الخطاب على الغيبة لأن الغيبة يغلب عليها الخطاب، فيصير كتغليب المذكر على المؤنث.

ألا ترى أنهم قد بدءوا بالخطاب على الغيبة في باب الضمير، وهو موضع يرد فيه كثير من الأشياء إلى أصولها نحو: لك.

فلما قدموا المخاطب على الغائب فقالوا: أعطاكه ولم يقولوا: أعطاهوك علمت أنه أقدم في الرتبة كما أن المذكور مع المؤنث كذلك، فإذا كان الأمر على هذا أمكن في الخطاب في هذا النحو أن يعني به الغيب والمخاطبين، فيغلب الخطاب على الغيبة، ويكون المعنى: ما الله بغافل عما تعملون، فيجازي المحسن على إحسانه، والمسيء على إساءته.

ويجوز في الخطاب بعد الغيبة وجه، وهو أن يراد به قل لهم أيها النبي: «وما الله بغافل عما تعملون» فعلى هذا النحو، تحمل هذه الفصول.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٣/٢): اختلفوا في الجمع والواحد في قوله عز وجل: «وأحاطت به خطيبته». فقرأ نافع وحده: «خطيباته»، وقرأ الباقون: «خطيبته» واحدة. قال أبو علي: قوله: «فأحاطت به خطيبته» لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون المعنى أحاطت بحسنته خطيبته، أي أحبطتها من حيث كان المحيط أكبر من المحيط به فيكون بمنزلة قوله: «وإن جهنم محيطة بالكافرين» وقوله: «أحاط بهم سرادقها» =

أو يكون المعنى في ﴿أحاطت به خطيئته﴾ أهلكته من قوله: ﴿لتأتني به إلا أن يحاط بكم﴾، وقوله: ﴿وظنوا أنهم أحيط بهم﴾، ﴿أحيط بثمره﴾. فهذا كله في معنى البوار والهلكة. ويكون للإحاطة معنى ثالث وهو العلم كقوله: ﴿كذلك وقد أحطنا بما لديه خبراً﴾ و ﴿ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم وأحاط بما لديهم﴾ وقال: ﴿إن الله بما يعملون محيط﴾ أي عالم. وأما الخطيئة: فقال أبو زيد: خطئت من الخطيئة، أخطأ خطأً، والاسم: الخطء، وأخطأت إخطاء والاسم الخطأ. وقال أبو الحسن: الإثم: وهو ما أصابه متعمداً، والخطأ غير التعمد.

ويقال من هذا: أخطأ بخطي، وقال: ﴿ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم﴾ واسم الفاعل من هذا مخطئ. فأما خطئت فاسم الفاعل فيه خاطئ، وهو المأخوذ به فاعله، وفي التنزيل: ﴿لا يأكله إلا الخاطفون﴾.

وقد قالوا: خطئ في معنى أخطأ. وأما الخطيئة: فتقع على الصغير وعلى الكبير فمن وقوعها على الصغير قوله: ﴿والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين﴾ ومن وقوعها على الكبير قوله: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ فالمعنى أن يكون ﴿أخطأنا﴾ في معنى خطئنا ﴿ونسينا﴾ في معنى تركنا؛ لأن الخطأ والنسيان موضوعان عن الإنسان وغير مؤاخذ بهما، فيكون ﴿أخطأنا﴾ بمنزلة خطئنا كما جاء خطئنا في معنى أخطأنا.

ويجوز أن يكون ﴿أخطأنا﴾ في قوله: ﴿أو أخطأنا﴾ على غير التعمد والنسيان خلاف الذكر وليس الترك، ولكن تعيذنا بأن ندعو لذلك كما جاء في الدعاء: ﴿قل رب احكم بالحق﴾ والله سبحانه لا يحكم إلا بالحق، وكما قال: ﴿ربنا وآتانا ما وعدتنا على رسلك﴾ وما وعدوا به على السنة الرسل يأتونه، وكذلك قول الملائكة في دعائهم للمسلمين: ﴿ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم﴾، وكذلك قوله: ﴿ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به﴾ يكون على ما يكرههم ويثقل على طبائعهم، وتكون الطاقة الاستطاعة، وقد يكون ﴿أخطأنا﴾ أتينا بخطئ كقولك: أبدعت، أتيت ببدعة، ونحو هذا مما يراد به هذا النحو.

كذلك تكون خطيئته مفردة وإنما حسن أن تنفرد لأنه مضاف إلى ضمير مفرد، وإن كان يراد به الكثرة كما قال: ﴿من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه﴾ فأفرد الوجه والأجر، وإن كان في المعنى جمعاً في الموضوعين، فكذلك المضاف إليه الخطيئة لما لم يكن جمعاً لم تجمع كما جمعت في قوله: ﴿نغفر لكم خطاياكم﴾ لأنه مضاف إلى جماعة لكل واحد منهم خطيئة، وكذلك قوله: ﴿وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم﴾ لأن كل لفظة من ذلك مضافة إلى جمع فجمعت كجمع ما أضيف إليه.

بعد الهمزة على الجمع. ووحده الباقون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، والأعمش، وحمزة، والكسائي: ﴿لا يعبدون﴾ [١٣٨/ب] (١)  
[٨٣] بالياء. الباقون بالتاء.

= فأما قوله: ﴿فأحاطت به خطيئته﴾ فمضاف إلى مفرد فكما أفردت السيئة ولم تجمع وإن كانت في المعنى جمعاً، فكذلك ينبغي أن تفرد الخطيئة، وأنت إذا أفردته لم يمتنع وقوعه على الكثرة، وإن كان مضافاً ألا ترى أن في التنزيل: ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ فالإحصاء إنما يقع على الجموع والكثرة، وكذلك ما أثر في الحديث من قوله: "منعت العراق درهمها وقفيزها، ومصر إردبها". فهذه أسماء مفردة مضافة والمراد بها الكثرة فكذلك الخطيئة.

ومما يرجح به قول من أفرد ولم يجمع؛ لأنه مضاف إلى مفرد، فأفرد لذلك، وكان الوجه قفوله: ﴿بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه﴾ فأفرد الأجر لما كان مضافاً إلى مفرد ولم يجمع كما جمع قوله: ﴿وآتوهن أجورهن بالمعروف﴾ فكما لم يجمع الأمر في الإضافة إلى الضمير المفرد كما جمع لما أضيف إلى الضمير المجموع كذلك ينبغي أن تكون الخطيئة مفردة إذا أضيفت إلى الضمير المفرد، وإن كان المراد به الجميع. ومن قال: ﴿خطيئته﴾ فجمع حمله على المعنى، والمعنى الجمع والكثرة، فكما جمع ما كان مضافاً إلى جمع، كذلك جمع ما كان مضافاً إلى مفرد يراد به الجمع من حيث اجتمع في أنهما كثرة، وبذلك على أن المراد به الكثرة فيجوز من أجل ذلك أن تجمع ﴿خطيئته﴾ على المعنى؛ لأن الضمير المضاف إليه جمع في المعنى.

قوله: ﴿فأولئك أصحاب النار﴾ ﴿فأولئك﴾ خير المبتدأ الذي هو ﴿من﴾ في قول من جعله جزاء غير مجزوم كقوله: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾ أو مبتدأ في قول من جعله جزاء مجزوماً في كلا الوجهين يراد به من في قوله: ﴿بلى من كسب سيئة﴾. ومما يدل على أن من يراد به الكثرة فيجوز لذلك أن يجمع ﴿خطيئة﴾ لأنها مضافة إلى جمع في المعنى قوله بعد هذه: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون﴾ ألا ترى أن ﴿الذين﴾ جمع وهو معادل به ﴿من﴾ فكذلك المعادل به يكون جمعاً مثل ما عودل به.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٨٩/٢): اختلفوا في التاء والياء من قوله تعالى: ﴿لا تعبدون إلا الله﴾.

فقرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي ﴿لا يعبدون﴾ بالياء. وقرأ أبو عمرو، ونافع، وعاصم، وابن عامر: ﴿لا تعبدون﴾ بالتاء. قال أبو علي: الألفاظ التي جرت في كلامهم مجرى القسم حتى أجيبت بجوابه تستعمل على ضربين: أحدهما =

= أن يكون كسائر الأخبار التي ليست بقسم، فلا تجاب كما لا يجاب. والآخر: أن يجري مجرى القسم فيجاب كما يجاب القسم.

فمما لم يجب بأجوبة القسم قوله: ﴿وقد أخذ ميثاقكم إن كنتم مؤمنين﴾، ومنه قوله: ﴿وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذا ما آتيناكم بقوة﴾ وقال: ﴿فيحلفوا له كما يحلفون لكم ويحسبون﴾.

فما جاء بع من ذلك فيه ذكر الأول مما يجوز أن يكون حالاً احتمال ضربين: أحدهما: أن يكون حالاً، والآخر أن يكون قسمًا، وإنما جاز أن تحمله على الحال دون جواب القسم لأنه قد جاز أن يكون معرى من الجواب، وإذا جعلت ما يجوز أن يكون حالاً، فقد عريتها من الجواب.

فمما يجوز أن يكون حالاً قوله تعالى: ﴿وإذا أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا﴾، فقوله: ﴿ورفعنا﴾ يجوز أن يكون حالاً، وتريد فيه قد، وإن شئت لم تقدر فيه الحال.

ومما يجوز أن يكون ما بعده فيه حالاً غير جواب قوله: ﴿وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله﴾، فهذا يكون حالاً كأنه أخذ ميثاقهم موجدين وكذلك: ﴿وإذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم﴾ أي غير سافكين، فيكون حالاً من المخاطبين المضاف إليهم، وإنما جاز كونهما حالاً لما ذكرنا من أجل أن هذا النحو قد تعرى من أن يجاب بجواب القسم.

ألا ترى أن قوله: ﴿خذوا﴾ في الآية ليس بجواب قسم، ولا يجوز أن يكون جواباً له؟ وكذلك من قرأ: ﴿لا تعبدوا﴾ فجعل للنهي كما كان: ﴿وإذا أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لتبيننه﴾ قسمًا وكذلك: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم﴾ ﴿لا تعبدون﴾ و ﴿لا تسفكون﴾ ويجوز أن يكون جواباً للقسم، ويجوز أن يكون ﴿لا تسفكون﴾ ونحوه في تقدير: ألا تسفكوا كأن تقديره: أخذنا ميثاقهم بألا تسفكوا ويكون ذلك جواب قسم كما كان فيمن قدره حالاً غير جواب قسم إلا أنه لما حذف ﴿أن﴾ ارتفع الفعل.

وأعلم أن ما يتصل بهذه الأشياء الجارية مجرى القسم في أنها أجيبت بما يجاب به القسم لا يخلو من أن يكون لمخاطب أو لتكلم أو لغائب جاز أن يكون على لفظ الغيبة من حيث كان اللفظ لها، وجاز أن يكون على لفظ المخاطب وإنما جاز كونه على لفظه؛ لأنك تحكي حال الخطاب وقت ما يخاطب به.

ألا ترى أنهم قد قرءوا: ﴿قل للذين كفروا سيعذبون ويحشرون إلى جهنم﴾ على لفظ =

الغيبة، وبالتالي على لفظ الخطاب على حكاية حال الخطاب في وقت الخطاب، فإذا كان هذا النحو جائزاً جاز أن تجيء القراءة بالوجهين جميعاً وجاز أن تجيء بأحدهما كما جاء قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ بالوجهين كما جاء ﴿سَيُغْلِبُونَ وَيَحْشُرُونَ﴾ بالوجهين.

ويجوز في قياس العربية في قوله: ﴿إِنْ يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ على الوجهين اللذين قرئ بهما في ﴿سَيُغْلِبُونَ﴾ و﴿سَيُغْلِبُونَ﴾ وإن كان الكلام على الخطاب لم يجز فيما يكون في تقدير ما يتلقى به القسم إلا الخطاب كقوله ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ فهذا لا يجوز أن يكون إلا على الخطاب؛ لأن المأخوذ ميثاقهم مخاطبون ولأنك إن حكيت الحال التي يكون الخطاب فيها فيما يأتي لم يجز أن تجعل المخاطبون كالغيب كما جاز في الغيب الخطاب من حيث قدرت الحال التي يكون فيها الخطاب فيما تستقبل.

ألا ترى أنه يجوز أن تجعل المخاطبين غيباً فتقول: ميثاقكم لا يسفكون؟ لأنك إذا قدرت الحكاية كان التقدير: أخذنا ميثاقكم، فقلنا لكم: لا تسفكون كان بالتاء ولم يجز بالياء كما لا يجوز أن تقول للمخاطبين: هم يفعلون وأنت تخاطبهم وإن لم تقدر الحكاية فهو بالتاء فلا مذهب إذن في ذلك غير الخطاب فقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ لا يخلو قوله: ﴿تَعْبُدُونَ﴾ من أن يكون حالاً أو يكون تلقي قسم، أو يكون على لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر، أو تقدر الجار في ﴿أَنْ﴾ فتحذفه ثم تحذف ﴿أَنْ﴾ فإن جعلته حالاً جعلته على قول من قرأ بالياء، فقال: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ ليكون في الحال ذكر من ذي الحال.

فإن قلت: وإن قرئ بالتاء، فالمراد به هو بنو إسرائيل، والحال مثل الصفة وقد حملت الصفة في هذا النحو على المعنى، فإن هذا قول والأول البين، وإن جعلته تلقي قسم فإن هذا اللفظ الذي هو: أخذنا ميثاقكم مجاز ما يقع بعده على ثلاثة أضرب.

أحدها ألا يتبع شيئاً مما جرى مجرى الجواب كقوله: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾. والآخر أن يتلقى بما يتلقى به القسم نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾. والثالث: أن يكون أمراً نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ خُذُوا﴾ ولم يجز شيء من هذا النحو — فيما علمنا — تلقي بجواب قسم ووقع بعده أمر. فإن جعلتك ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ جواب قسم وعطفت عليه الأمر جمعت بين أمرين لم يجمع بينهما.

فإن قلت: لا أحمل الأمر على القسم ولكن أضمر القول كأنه قال: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ

قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا ويعقوب: ﴿لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾<sup>(١)</sup> [٨٣] بفتح الحاء

= بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله﴾ وقلنا لهم: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا فالقول أن إضمار القول في هذا النحو لا يضيّق، وقلنا على هذا معطوف على: ﴿أخذنا﴾ وأخذ الميثاق قول وكأنه قلنا لهم كذا، وقلنا لهم كذا، فإن جعلته على أن اللفظ في ﴿لا تعبدون﴾ لفظ خبر، والمعنى معنى الأمر فإن ذلك يقويه ما زعموا من أن في إحدى القراءتين ﴿ولا تعبدوا﴾ ومثل ذلك قوله: ﴿تؤمنون بالله ورسوله﴾ يدل على ذلك قوله ﴿يغفر لكم﴾ وزعموا أن في بعض المصاحف ﴿آمنوا﴾. ويؤكد ذلك أنه قد عطف عليه الأمر وهو قوله: ﴿وبالوالدين إحسانًا وأقيموا الصلاة﴾. وإن حملته على أن المعنى: أخذنا ميثاقهم بالأ تعبدوا فإن هذا قول إن حملته عليه كان فيه حذف بعد حذف.

وزعم سيبويه أن حذف ﴿أن﴾ من هذا النحو قليل. وحجة من قرأ: ﴿لا تعبدون﴾ بالخطاب قوله: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم﴾ فجاء على الخطاب وقولوا، وقال: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه﴾ ومما يقويه قوله: ﴿ثم توليتم إلا قليلًا منكم وأنتم معرضون﴾.

فإذا كان هذا خطابًا لا يحتمل غيره وهو عطف على ما تقدم وجب أن يكون المعطوف عليه في حكمه.

ومن قرأ: ﴿لا يعبدون﴾ بالياء فإنه يدل عليه قوله: ﴿قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾ فحمله على لفظ الغيبة فكل واحد من المذهبين قد جاء التنزيل به.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٢/٢): اختلفوا في ضم الحاء والتخفيف وفتحها والتثقيب من قوله: ﴿وقولوا للناس حسنًا﴾. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، ونافع، وعاصم، وابن عامر: ﴿حسنًا﴾ بضم الحاء والتخفيف، وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿حسنًا﴾ بفتح الحاء والتثقيب. وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة، والكسائي في سورة الأحقاف: ﴿إحسانًا﴾ بألف.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿حسن﴾ خفيفة بغير ألف. قال أبو علي: من قرأ: ﴿حسنًا﴾ احتمل قوله وجهين: يجوز أن يكون الحسن لغة في الحسن كالْبُخْل، والبَخْل، والرشد والرشد، والثكل والثكل، وجاء ذلك في الصفة كما جاء في الاسم ألا تراهم قالوا: العرب والعرب، وهو صفة؟ يدل على ذلك: مررت بقوم عرب أجمعون فيكون الحسن على هذا صفة كالحلو والمر، ويجوز أن يكون الحسن مصدرًا كالكفر والشكر والشغل وحذف المضاف معه كأنه: قولًا ذا حسن. ويجوز أن تجعل =

= القول نفسه الحسن في الاتساع.

وعلى هذا قالوا: زورة وعدله فأنثوا، كما يؤنثون الصفة التي تكون إياها نحو: ظريفة، وشريفة وحسنة.

والدليل على أن زورا مصدر وليس كراكب وركب ما أنشده أحمد بن يحيى:  
ومشيهم بالخبيب مور كأهمن الفتيات الزور

والغور منهن بعيد حور

ومن قرأ: ﴿حسناً﴾ جعل صفة، وكان التقدير عنده وقولا للناس قولاً حسناً، فحذف الموصوف وحسن ذلك في حسن لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء نحو: الأبرق، والأبطح، وعبد. ألا تراهم يقولون: هذا حسن، ومررت بحسن، ولا يكادون يذكرون معه الموصوف.

ومثل ذلك في حذف الموصوف قوله: ﴿قال ومن كفر فأتعته قليلاً﴾ أي متاعاً قليلاً، يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿قل متاع الدنيا قليل﴾ وقوله: ﴿لا يغرنك تقلب الذين كفروا في السبلاد متاع قليل﴾ فحسن هذا، وإن كان قد جرى على الموصوف في قوله: ﴿إن هؤلاء لشردمة قليلون﴾ كذلك يحسن في قوله: ﴿وقولوا للناس حسناً﴾ فأما قوله: ﴿ثم بدل حسناً بعد سوء﴾ فينبغي أن يكون اسماً لأنه قد عودل به ما لا يكون إلا اسماً وهو السوء. وأما قوله: ﴿وإما أن تتخذ فيهم حسناً﴾. فيمكن أن يكون أمراً ذا حسن ويمكن أن يكون الحسن مثل الحلو.

وأما قراءة الكوفيين في الأحقاف ﴿إحساناً﴾ وهو قوله: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً﴾ فيدل عليه قوله: ﴿وبالوالدين إحساناً﴾ وبالتقدير وأحسنوا بالوالدين إحساناً كأنه لما قال: ﴿أخذنا ميثاقهم﴾ قال: وقلنا لهم أحسنوا بالوالدين إحساناً كما قال: ﴿وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ما آتيناكم بقوة﴾ فالجار متعلق بالفعل المضمر، ولا يجوز أن يتعلق بالمصدر؛ لأن ما يتعلق بالمصدر لا يتقدم عليه وأحسن يصل بالباء كما يصل بإلى، يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن﴾ كما تعدى بإلى في قوله: ﴿وأحسن كما أحسن الله إليك﴾.

والتقدير أنه لما قال: ﴿ووصينا الإنسان بالوالدين إحساناً﴾ فكان هذا الكلام قولاً، صار كأنه قال لك وقلنا أحسن أيها الإنسان بالوالدين إحساناً.

ومما يؤكد ذلك ويحسنه قوله في الآخر: ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً﴾. ووجه من قرأ في الأحقاف: ﴿بوالديه حسناً﴾ أن يكون أراد بالحسن الإحسان فحذف المصدر وردده إلى الأصل كما قال الشاعر:

=

والسين. الباقون: بضم الحاء وسكون السين.

قرأ أهل الكوفة:

﴿تظاهرون عليهم﴾<sup>(١)</sup> [٨٥] بتخفيف الظاء. وفي التحريم ﴿وإن تظاهرا﴾.

= فإن يراً فلم أنفث عليه . وإن يهلك فذلك كان قدرتي أي تقديري.

ويجوز أن يكون وضع الاسم موضع المصدر كما قال:

وبعد عطائك المائة الرتاعا

والباء في هذين الوجهين متعلق بالفعل المضمر كما تعلق به في قول الكوفيين في قراءتهم «إحساناً» وبذلك على ذلك قولهم: عمرك الله، فنصب المصدر محذوفاً كما ينصبه غير محذوف.

ويجوز أن تكون الباء متعلقة بـ: «وصينا»، ويكون «حسناً» محمولاً على فعل كأنه وصيناه فقلنا: اتخذ فيهم حسناً، واصطنع حسناً كما قال: «وإما أن تتخذ فيهم حسناً». وحكى أبو الحسن: «حسنى» ولا أدري أهي قراءة أم لغة غير قراءة؟ إلا أنه يحتمل ضربين: أحدهما: أن يكون فعلى مؤنث الأفعال إلا أنه استعمل استعمال الأسماء فأخرج منها لام المعرفة، حيث صارت بمنزلة الأسماء نحو قوله: في سعي دنيا طالما قد مدت والآخر: أن يكون بمنزلة الرجعي، والشورى، والبشرى.

(١) قال أبو علي في الحجة (١٠٦/٢): اختلفوا في تشديد الظاء وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿تظاهرون عليهم﴾.

فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿تظاهرون عليهم﴾ مشددة الظاء بألف وكذلك في سورة الأحزاب والتحريم. وروى علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿تظاهرون﴾ بفتح التاء والظاء الخفيفة.

وقرأ عاصم وحزمة، والكسائي ﴿تظاهرون﴾ خفيفة، وفي التحريم: ﴿تظاهرا عليه﴾ خفيفة أيضاً. وفارقهما عاصم في التي في سورة الأحزاب فقرأ: ﴿تظاهرون منهن﴾ بضم التاء مع التخفيف. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تظاهرون﴾ بفتح التاء مع التخفيف مثل سورة البقرة. قال أبو علي: تظاهرون، تعاونون، و﴿إن تظاهرا عليه﴾ إن تعاونوا عليه. وقسال الأصمعي: اتخذ معك بغيراً أو بعيرين ظهريين يقول: عدة. وقال: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهري﴾ أي معين والتقدير فيه الجمع، واللفظ على الأفراد، وفي التزليل: ﴿وحسن أولئك رفيقاً﴾. وقال: ﴿ساحران تظاهرا﴾ أي تعاونوا على سحرهما و﴿سحران تظاهرا﴾ =



= أي تعاونا أصحابها؛ لأنه إنما يتعاون الساحران لا السحران.  
وأما قوله: «وكان الكافر على ربه ظهيراً» فإنه يحتمل تأويلين: أحدهما: وكان الكافر على أولياء ربه معيناً أي يعاونهم. ولا يوالوهم كما قال: «تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر يكادون يستطون بالذين يتلون عليهم آياتنا» وقال: «وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لما سمعوا الذكر». والآخر: أن يكون المعنى كان هيناً عليه لا وزن له ولا منزلة، وكأنه من قولهم: ظهرت بحاجتي إذا لم تعني بها.  
والكافر في قوله: «وكان الكافر على ربه ظهيراً» كقولهم: كثر الشاة والبعير في أنه يراد به الكثرة، وقد جاء ذلك في اسم الفاعل كما جاء في سائر أسماء الأجناس. وقال: «فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين» أي غالبين لهم قاهرين. ومنه: ظهر المسلمون على دور الحرب. ومنه قولهم: ظاهرين درعين، إذا لبس إحدهما فوق الأخرى.

وكذلك مظهرة، أي: كأنها قد لبست الحديد على العتيق. فقراءة الفريقين من ابن كثير، ونافع وأبي عمرو وابن عامر، ومن عاصم، حمزة، والكسائي في البقرة وفي التحريم في المعنى سواء، ألا ترى أن الكلمة: تتفاعلون، في المعنى فأما في حذف التاء التي أدغمها الآخرون من اللفظ، فكل واحد من الفريقين كره اجتماع الأمثال والمقاربة.  
فمن قال: «تظاهرون» خفف بالإدغام ومن قال تظاهرون خفف بالحذف. فالتاء التي أدغمها ابن كثير ومن قرأ قراءته حذفها عاصم وصاحبه، والدليل على أنها محذوفة أنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذف. قال سيبويه: الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هي التي تسكن وتدغم في نحو: «إدارأتم»، «وازينت». ومما يقوي ذلك أن الأولى للمعنى فإذا حذف لم يبق شيء يدل على المعنى والثانية من جملة كلمة إذا حذف دل ما بقي من الكلمة عليها.

وتفاعل مطاوع فاعل كما أن تفعل مطاوع فعلى، فتفاعل نحو تضارب، وتمازى، وتفعل نحو: قطعته فنتقطع وملاؤه فتملاً. وقد جاء: ظاهر متعدياً قال: «وأُنزل الذين ظاهروهم» والتي في البقرة والتحريم في المعنى واحد، وإنما هما من المعاونة، فأما التي في الأحزاب فليس من المعاونة، فأما التي في الأحزاب فليس من المعاونة لكنها من الظهار. قال أبو الحسن: قالوا: ظاهر من امرأته، ومعنى الظهار أن يقول لامرأته: أنت علي كظهر أمي أو يشبهها بعضو منها غير الظهر مما يحرم على الرجل من أمة. وخالف عاصم الفريقين فيما معناه الظهار، فقرأ الذي معناه الظهار على فاعل، وزعموا أنه قراءة الحسن، وكذلك قرأ هذا المعنى في المجادلة على فاعل فقال: «الذين يظاهرون» بضم الياء =

وبالألف. وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو في المحادلة: ﴿الذين يظهرون﴾ بغير ألف. وقرأ ابن عامر، وحزمة، والكسائي: ﴿يظاهرون﴾ بفتح الياء بألف مشددة الظاء. فمن قرأ: ﴿يظهرون﴾ جعله مطاوع ظهر. ومن قال: ﴿يظاهرون﴾ جعله مطاوع ظاهر. فإن قلت: فإن ظهر لم يتعد فكيف يكون له مطاوع؟ فإنه قد يجيء على لفظ المطاوع ما لا يكون منه فعل متعد نحو: انطلق وفعل وفاعل قد يستعملان بمعنى كقولهم، ضاعف وضعف، فكذلك ظاهر وظهر.

فأما من ذهب من المتأخرين إلى أن الظهار لا يقع في أول مرة حتى يعيد لفظ الظهار مرة أخرى فيقول: أنت علي كظهر أمي؛ لأن ذلك عنده هو الظاهر لقوله: ﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير ربة﴾ فليس في ذلك ظاهر كما ادعاه، وذلك أن قوله: ﴿يعودون﴾ العود على ضربين: أحدهما: أن يصير إلى شيء قد كان عليه قبل فتركه، ثم صار إليه. والآخر: أن يصير إلى شيء وإن لم يكن على ذلك قبل. وكأن هذا الوجه غمض على هذا القائل، وهذا عند من خوطب بالقرآن مثل الوجه الأول في الظهور، وفي أنهم يعرفونه كما يعرفون ذلك. وقد قيل في الآية قولان يجوز أن يكون في كل واحد منهما على غير ما قاله هذا القائل قال أبو الحسن: تقديرها: والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير ربة بما قالوا، ثم يعودون إلى نسائهم.

وقال عبيد الله بن الحسين: تأويل الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا المعنى: ثم يعودون إلى المقول فيه، والمقول فيه هو النساء ﴿فتحرير ربة﴾ أي فتحرير ربة لكفارة التحريم الواقع من الزوج فتقدير قول أبي الحسن الأخفش والذين يظاهرون من نسائهم فعليهم تحرير ربة ﴿لما قالوا﴾ أي لما نطقوا به من لفظ التحريم الموجب الامتناع من الوطء إلى بعد التكفير فيكون قوله: ﴿لما قالوا﴾ الجار فيه متعلق بالخذوف الذي هو حبر المبتدأ، والجار قد يتعلق بالمعنى، وإن تقدم عليه لكونه بذلك مثل الظرف في نحو: أكل يوم لك ثوب؟ ومعنى ﴿يعودون إلى نسائهم﴾ أي إلى وطئهن الذي كانوا حرموه على أنفسهم بالظهار منهن. فأما التقديم والتأخير الذي قدره في الآية فهو كثير جداً. فمثل الآية قوله: ﴿أذهب بكتابي هذه فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون﴾ فالمعنى أذهب بكتابي هذا فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم، فكما قدم قوله: ﴿ثم تول عنهم﴾ والتقدير به التأخير.

كذلك في آية الظهار التقدير بتم وما تعلق به التأخير. وقال أبو الحسن عبيد الله بن الحسين: التأويل: والذين يظاهرون ﴿ثم يعودون لما قالوا﴾ أي يعودون إلى المقول فيه، والمقول فيه هو القول، فما قالوا والمقالة والقول بمعنى المراد بقوله ﴿لما قالوا﴾ هو المقول =

الباقون: بتشديد الظاء فيهما.

= فيه، كما أن قولهم: هذا الدرهم ضرب الأمير، يراد به مضروبه، وهذا الثوب نسيج اليمن، يراد به منسوج اليمن، وهذا النحو كثير في كلامهم، كأنهم وصفوا المفعول في هذا النحو بالمصدر كما وصفوا الفاعل به في قولهم: رجل عدل، يراد به عادل وماء غور أي غائر فسوا بين الفاعل والمفعول في هذا كما سوا بينهما في إضافة المصدر إليهما وفي بناء الفعل لكل واحد منهما. وكان أبو الحسن يقول: إن ذلك بمتزلة قوله: "العائد في هبته كالعائد في قيئه". أي العائد في موهوبه.

قال: ألا ترى أن العود لا يكون إلى الهبة التي هي نطق باللفظ يوجب التملك مع القبض. فإذا لم يجوز ذلك، كان المراد الموهوب. قال: ومن ثم لم يوجب أبو حنيفة الكفارة على من حلف بعلم الله ثم حنث، لأن العلم صار في تعارف الناس المعلوم، ألا تراهم يقولون: غفر الله لك علمه فيك؟ وإنما يراد معلومه، فكذلك قوله: ﴿لما قالوا﴾ يراد به المقول فيه، ومن ذلك قوله: ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده﴾ فالخلق هنا مخلوق، فهذا في المعنى كقوله: ﴿كما بدأكم تعودون﴾ ألا ترى أن الذي يعاد هو الأجسام المنشرة.

فاللام في قوله: ﴿ثم يعودون لما قالوا﴾ على قول أبي الحسن عبيد الله بن الحسين. بمعنى إلى، والسلام يتعاقبان في هذا النحو، ويقع كل واحد منهما موقع الآخر، قال: ﴿الحمد لله الذي هدانا لهذا﴾ وقال: ﴿فاهدوهم إلى صراط الجحيم﴾ وقال: ﴿قل الله يهدي للحق أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع﴾ فوصل الفعل مرة باللام، ومرة بلى كما قال: ﴿بأن ربك أوحى لها﴾ وقال: ﴿وأوحى إلى نوح﴾. فأما قوله: ﴿يعودون﴾ في الآية فهو في القولين يجوز على كل واحد من المذهبين اللذين ذكرناهما في العود من أنه يكون للحال التي يكون عليها الشيء، ثم ينتقل ثم يصير إليها، ويكون للمصير إلى الشيء وإن لم يكن فيه قبل.

فقول أبي الحسن الأحفش تقديره فعليهم تحرير رقبة من أجل ما قالوه من لفظ الظهار الموجب للتحريم ثم يعودون إلى نسائهم على ما كانوا عليه من قبل من وطئهن. ويجوز أن يكون ﴿فتحرير رقبة﴾ لما قالوا، ثم يصيرون إلى استباحة وطئهن الذي كان قد حرم عليهم. وكذلك قول أبي الحسن: أي يصيرون إلى الحالة التي كانوا عليها من فعل الوطء كما كانوا من قبل أن يحدثوا التحريم للظهار، ويجوز أن يكون المعنى: ثم يصيرون إلى استباحة الوطء برفع كفارة التحريم الحادث، ويخرجون عنه. فإذا أمكن في الآية كل واحد من التأويلين اللذين تحتلهما الكلمة لم يجوز أن يدعي أن أحدهما هو الظاهر دون الآخر.

سورة البقرة .....

قرأ الأعمش وحمزة: ﴿أسرى﴾<sup>(١)</sup> [٨٥] على وزن فعلى. الباقون: ﴿أسارى﴾

(١) قال ابن القاصح في سراج القارئ (١٩٦) في قول الشاطبي:

وحمزة أسرى في أسارى وضمهم تفادوهم والمد إذ راق نفلا

أخبر أن حمزة قرأ: ﴿وإن يأتوكم أسرى﴾ بفتح الهمزة على وزن فعل في موضع ﴿أسارى﴾ بضم الهمزة على وزن فعالي في قراءة الباقيين. ولفظ بالقراءتين من غير تقييد على ما قرره في قوله: "وباللفظ استغنى عن التقييد إن جلا".

ثم إنه أخبر أن المشار إليهم بالهمزة، والراء، والنون في قوله: "إذ راق نفلا" وهم: نافع والكسائي، وعاصم قرءوا: ﴿تفادوهم﴾ بضم التاء والمد، وأراد به إثبات الألف ومن ضرورة إثباتها فتح الفاء قبلها فتعين للباقيين فتح التاء، وحذف الألف، ومن ضرورة حذف الألف سكون الفاء.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٤/٢) اختلفوا في: ﴿أسارى تفدوهم﴾ في إثبات الألف في الحرفين، وإسقاطها وفي فتح الراء وإمالتها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿أسارى تفدوهم﴾. وقرأ نافع وعاصم، والكسائي: ﴿أسارى تفادوهم﴾ بألف فيهما. وقرأ حمزة: ﴿أسرى تفدوهم﴾ بغير ألف فيهما. وكان أبو عمرو، وحمزة، والكسائي يكسرون الراء، وكان ابن كثير، وعاصم يفتحون الراء وكان نافع يقرأ بين الفتح والكسر.

قال أبو علي: أسير ففعل بمعنى مفعول، ألا ترى أنك تقول: أسرته كما تقول: قتلته، وفعل إذا كان بمعنى مفعول لم يجمع بالواو والنون كما لم يجمع فعول هما ولكن يكسر على فعلى نحو: لدبغ ولدغى، وقتيل وقتلى، وجريح وجرحى، وعقير وعقرى، فإذا كان كذلك فالأقيس الأسرى وهو أقيس من ﴿أسارى﴾ كما كان أقيس من قولهم: أسراء.

ألا ترى أنهم قد قالوا: أسراء فشبوه بظرفاء كما قالوا في الجمع قتيل قتلاء، فكما أن أسراء وقتلاء في جمع قتيل وأسير ليس بالقياس كذلك ﴿أسارى﴾ ليس بالقياس. ووجه قول من قال: ﴿أسارى﴾ أنه شبهه بكسالى، وذلك أن الأسير لما كان محبوساً عن كثير من تصرفه بالأسر كما أن الكسلان محتبس عن ذلك لعادته السيئة شبه به فقيل في

جمعه: ﴿أسارى﴾ كما قيل: كسالى، وأجرى عليه هذا الجمع للحمل على المعنى كما قيل: مرضى، وموتى، وهلكى ووجياً لما كانوا مبتلين بهذه الأشياء ومدخلين فيها مكرهين عليها مصابين بما فأشبهه في المعنى فعيل الذي بمعنى مفعول فلما أشبهه في المعنى أجرى عليه في الجمع اللفظ الذي لفعل بمعنى مفعول كما قالوا: امرأة حميدة، فألحقوها الهاء، وإن كان بمعنى مفعول لما كان بمعنى رشيدة ورشيد، فهذه الأشياء مما تحمل على =

في وزن فعالي. قرأ نافع وعاصم والكسائي، ويعقوب، والمطوعي عن الأعمش:  
﴿تفادوهم﴾<sup>(١)</sup> [٨٥] بضم التاء، وفتح الفاء، وألف بعدها.

= المعنى وإن لم يكن حملها على المعنى الأصل عن سيبويه قال: ولو كان أصلاً قبح  
هالكون ومزمنون.

وكذلك ﴿أسارى﴾ ليس بالأصل في هذا الباب ولكنه قد استعمل كثيراً في هذا النحو  
وإن لم يكن مستمراً كاستمرار فعل في جمع فاعيل الذي بمعنى مفعول. قال سيبويه:  
وقالوا: كسلى فشبوه بأسرى، كما قالوا: ﴿أسارى﴾ فشبوه بكسالى. فهذا يعلم منه  
أن الأصل في فاعيل الذي يراد به مفعول أن يجمع على فعلى، وأن فعلان نحو: سكران،  
وكسلان يجمع على فعلى أو فعالة، وقالوا: كسالى وكسالة فكأنهم جمعوهم على فعلى،  
وإن كانت من أبنية الآحاد نحو: حبارى، ورخامى، لما كان فعال قد جاء في بعض أبنية  
الجموع نحو رخال وظوار وثناء، وقد لحقته تاء التأنيث فقالوا في جمع نقوة نقاوة كما  
قالوا: الحجارة، والذكار، فكما لحق التاء في هذا النحو الذي يراد به الجمع كذلك  
لحق علامة التأنيث في سكارى وكسالى فجعلت ألف بمنزلة التاء كما جعلت بمنزلتها في  
نحو قولهم:

قاصعاء وقواصع ودأماء ودوام، فصار بمنزلة حاوية حوايا، وجايية وجواي، كما صارت  
الدين والقصا بمنزلة الظلم والثقب.

وقلّ فعلى في الجمع، كما قل فعالة فيه.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٨/٢) الفداء يجوز أن يكون مثل الكتاب، ويجوز  
أن يكون مصدر فاعل، وقد قالوا: فديته وافتديته، وأنشد أبو زيد:

ولو أن ميّتا يفتدى لفتديته بما اقتال من حكم على طيب

فافتدى يجوز أن يكون بمعنى تفاعل على مثل ازدوجوا، وتزوجوا، واعتنونا وتعاونوا،  
ودل على ذلك تصحيح العين في افتعلوا. ويجوز أن يكون فدى وافتدى مثل: حفر  
واحتفر، وقلع واقتلع.

والأخلق في البيت أن يكون بمنزلة فعلت على تقدير: ولو أن ميّتا يفدى لفتديته.

فمن قرأ ﴿تفادوهم﴾ فإن من كل واحد من الفريقين فعل فمن الأسر دفع الأسير، ومن  
المأسور منع دفع لفتدائه، فإذا كان كذلك فوجه ﴿تفادوهم﴾ ظاهر، والمفعول الثاني  
الذي يصل إليه الفعل بالحرف محذوف كما كان المفعول الأول الذي يصل إليه الفعل  
بلا حرف محذوفاً في قوله: فاد بالمال.

ومن قرأ: ﴿تفادوهم﴾ فالعنى فيه مثل معنى من قرأ: ﴿تفادوهم﴾ إلا أنه جاء بالفعل على =

سورة البقرة .....

وقرأه الباقون: ﴿تفدوهم﴾ بفتح التاء وسكون الفاء من غير ألف.

روى عبد الوارث: ﴿ويوم القيامة تردون﴾ [٨٥].

بفتح التاء. وقرأه الباقون بالياء.

قرأ الأعمش، وحمزة والكسائي، وابن عامر: ﴿بغافل عما يعملون﴾<sup>(١)</sup> [٨٥]

رأس خمس وثمانين بالياء.

وكذلك ﴿بغافل عما يعملون﴾ [١٤٠] ولين رأس أربع وأربعين ومائة.

وافقه ها هنا: أبو عمرو، وحفص. ووافقهم هناك: روح. فقد بان أن على الياء هنا: ابن كثير، وابن محيصن، ونافعًا، وأبا بكر، وخلف، ويعقوب. / ونذكر من

قرأ بالياء هناك إذا صرنا إليه.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي، وأبو معمر عن عبد الوارث: ﴿بالرسل﴾

[٨٧] ساكنة السين.

ورسل ونحوهما. زاد القصي على أبي معمر إسكانها مع الإضافة إلى الهاء

والكاف نحو: ﴿رسله﴾ ﴿ورسلك﴾. وسأذكره في موضعه إن شاء الله.

قرأ ابن محيصن: ﴿وآيدناه﴾ [٨٧] بمد الهمزة وتخفيف الياء. وفي المائة: ﴿إذ

آيدتك﴾ وفي الأنفال موضعان: ﴿وآيدكم بنصره﴾، ﴿وآيدك بنصره﴾. وفي التوبة:

= يفعل، ألا ترى أن في هذا الوجه أيضًا دفعا من كل واحد من الأسرين والمأسور

منهم على وجه الفدية للأسير، والاستنقاذ له من الأسر؟

(١) قال الشيخ محمد سالم محيسن في المستنير في تخريج القراءات المتواترة (ص ٢٨):

﴿بغافل﴾: الغفلة سهو يعتري الإنسان من قلة التحفظ واليقظ، يقال: غفل فهو غافل.

﴿وما﴾ ما نافية ﴿الله﴾ مبتدأ ﴿بغافل﴾ جار ومجرور خير المبتدأ ﴿عما﴾ عن حرف جر

﴿ما﴾ اسم موصول بمعنى الذي ﴿تعملون﴾ فعل وفاعل، والعائد محذوف أي عن الذي

تعملونه أو ﴿ما﴾ مصدرية ظرفية. وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بعن، أي عن

عملكم، والجار والمجرور متعلق ﴿بغافل﴾. قرأ نافع، وابن كثير، وشعبة، ويعقوب،

وخلف العاشر: ﴿يعملون﴾ بياء الغيب، قوله: ﴿ويوم يردون﴾. وقرأ الباقون:

﴿تعملون﴾ بئاء الخطاب لمناسبة قوله تعالى: ﴿أخذنا ميثاقكم﴾.

﴿وأيده بجنود﴾ وفي المجادلة: ﴿وأيدينا الذين آمنوا﴾. الباقون: بقصر الهمزة وتشديد الياء.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن: ﴿بروح القدس﴾<sup>(١)</sup> [٨٧] ساكنة الدال حيث

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٩/٢): اختلفوا في تحريك الدال وتسكينها من قوله تعالى: ﴿بروح القدس﴾.

فقرأ ابن كثير: ﴿وأيديناه بروح القدس﴾ مسكنة الدال، وكذلك في جميع القرآن. وقرأ الباقون: ﴿القدس﴾ مضمومة القاف والدال. قال أبو علي: قوله: ﴿وأيديناه بروح القدس﴾ ﴿أيديناه﴾ فعلناه من الأيد وهو القوة، ومثل الأيد والآد في بنائها على فعل وفعل: العيب والعباب والذمم والذام، وجاء في أكثر الاستعمال على فعلناه لتصح العين الثانية لسكون الأولى، وعلى هذا قوله: ﴿إذ أيديتك بروح القدس﴾. ومن قال: ﴿أيديناه﴾ صحح العين لأنه إذا صححت في مثل: أجود، وأطيب، لزم تصحيحها في: ﴿أيديناه﴾ لما كان يلزم من توالي الإعلالين، فمن التصحيح قوله:

ثاو كراس الفدن المؤيد

ونظير هذا في كراهيتهم توالي الإعلالين ورفضهم ما يؤدي إليه قولهم: يود ﴿وتودون أن غير ذات الشوكة﴾ فبنوا الماضي على فعل ليلزمه في المضارعة يفعل، ولو كان الماضي فعل لكان المضارع مثل: يعد فيلزم اجتماع إعلالين. فأما: ﴿روح القدس﴾ فقال قتادة، والسدي والربيع والضحاك في ﴿روح القدس﴾ إنه جبريل. وقال بعض المفسرين ﴿روح القدس﴾: الإنجيل، أيد الله عيسى به روحًا كما جعل القرآن روحًا في قوله: ﴿وكذلك أوحينا إليك روحًا من أمرنا﴾ والقدُّس والتخفيف والتثقيب فيه حسنان، وكذلك ما كان مثله نحو: العنق والعنق، الطنب والطنب، والحلم والحلم.

وحكى أبو الحسن عن عيسى اطراد الأمرين فيهما. ومما يدل على حسن التثقيب جمعهم ما كان على فعلة على فعلات نحو: غرفة وغرفات، وركبة وركبات، وهذا الأكثر في الاستعمال.

ومنهم من كره الضميتين فأسكن العين أو أبدل منها الفتحة نحو: ركبات، وكذلك من أسكن أبو عمرو: خطوات: وحرك ﴿القدس﴾؛ لأن الحركات واجتماع الأمثال، ولا يلزمه على هذا الإسكان في الظلمات.

وأما القدس في اللغة: فإن أبا عبيدة وغيره قالوا في قوله: ﴿نقدس لك﴾ التقديس التطهير. وقال غيره: إن ابن عباس كان يقول: المقدس: الطاهر. قال: وقالوا: قدس عليه الأنبياء، أي: برکوا. قال: والمقدس: المعظم. وقال: قدس عليه. أي برك. =

كان. وضمها الباقون.

قرأ ابن محيصن: ﴿وقالوا قلوبنا غلف﴾<sup>(١)</sup> [٨٨] بضم اللام. وسكنها الباقون.

= فأما ما حكاه قطرب من أنهم يقولون: قدس عليه الأنبياء. أي: بركوا، فليس يخلو هذا المقدس عليه من أن يكون موضع منسك، أو يكون إنساناً، فإن كان موضع نسك فهو كدعاء إبراهيم عليه السلام للحرم: ﴿رب اجعل هذا البلد آمناً﴾ فكذلك يجوز أن يكون تبريك الأنبياء دعاء منهم له بالتطهير وإن كان إنسياً فهو كقوله: ﴿واجعله رب رضياً﴾ وكما روي عن النبي ﷺ من دعائه للحسن والحسين، وهذا يؤول إلى ذلك المعنى.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٢٣/٢): قال أحمد [بن موسى]: وكلهم قرأ: ﴿غلف﴾ مخففة. وروى أحمد بن موسى اللؤلؤي عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿غلف﴾ بضم اللام، والمعروف عنه التخفيف.

قال أبو علي: ما يدرك به المعلومات من الحواس وغيرها من الأعضاء إذا ذكر بأنه لا يعلم به وصف بأن عليه مانعاً من ذلك ودونه حائلاً. فمن ذلك قوله: ﴿أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾. كأن القفل لما كان حاجزاً من المقفل عليه وحائلاً من أن يدخله ما يدخل إذا لم يكن مقفلاً جعل مثلاً للقلوب في أنها لا تعي ولا تفقه.

وكذلك قوله: ﴿لقالوا إنما سكرت أبصارنا﴾ أي: قد حارت وحسرت فلا تدرك ما تدركه على حقيقته، فكأن شدة عنادهم يحملهم على الشك في المشاهدات.

وكذلك قوله: ﴿الذين كانت أعينهم في غطاء عن ذكرى﴾ فهذا كقوله: ﴿بل هم منها عمون﴾ وكقوله: ﴿صم بكم عمي﴾؛ لأن العين إذا كانت في غطاء لم ينفذ شعاعها فلم يقع بها إدراك كما أن الثقل إذا كان في الأذن لم يسمع بها.

فقوله: ﴿وفي آذاننا وقر﴾ المعنى فيه: أنها لا تسمع للوقر فيها، كما لا تبصر العين في الغطاء.

فقوله: ﴿وقالوا قلوبنا غلف﴾ فيمن أسكن اللام التي هي عين جمع أغلف، كما أن حمراً جمع أحمر فإذا كان جمع أفعال لم يجز تثقيله إلا في الشعر.

قال أبو عبيدة: كل شيء في غلاف فهو أغلف، قالوا: سيف أغلف وقوس غلفاء، ورجل أغلف: لم يختن، فقوله: أغلف إذا كان في غلاف في المعنى كقوله: ﴿وقالوا قلوبنا في أكنة﴾ كأنها إذا كانت في أكنة لم ينتفع بها فيما ينتفع فيه بالقلب كما أن العين إذا كانت عليها غشاوة أو كانت في غطاء لم تبصر فإذا كان كذلك كان الوجه الإسكان في اللام التي هي عين كما اتفقوا عليه إلا ما رواه اللؤلؤي عن أبي عمرو من تحريك =



قرأ ابن كثير وابن محيصن، وأهل البصرة: ﴿أن ينزل الله من فضله﴾<sup>(١)</sup> [٩٠]

= العين، ومجازه على وجهين: أحدهما: أن يكون قوله: ﴿قلوبنا غلف﴾ أي ذوات غلف فيكون في المعنى كقوله ﴿غلف﴾، وأنت تريد به جمع أغلف لأنها إذا كانت ذوات غلف فهي في المعنى: غلف فتكون كلتا القراءتين تقول إلى معنى واحد إلا أن الإسكان أولى لأن الكلام يحمل على ظاهره من غير حذف مضاف إليه فيه.

والوجه الآخر: ما روي عن ابن عباس أنهم قالوا: للنبي ﷺ: قلوبنا أوعية للعلم فما بالها تفهم ما أتيت به مما تدعوننا إليه؟ أو نحو ذلك، فغلف في المعنى مثل الأوعية. ألا ترى أن وعاء الشيء غلاف له؟

(١) قال ابن القاصح في سراج القارئ (١٩٦) عند شرحه لقول صاحب منظومة حرز الأمان:

وينزل خففه وتنزل ومثله وتنزل حق وهو في الحجر ثقلا

أخبر أن المشار إليهما بـ: "حق" وهما: ابن كثير، وأبو عمرو، وقرأ جميع ما جاء من لفظ ﴿ينزل﴾ و ﴿تنزل﴾ و ﴿نزل﴾ بتخفيف الزاي، ويلزم من ذلك إسكان النون فتعين للباقيين القراءة بتثقيف الزاي، ويلزم من ذلك فتح النون، وإنما ذكر هذه الألفاظ الثلاثة لأن مواضع الخلاف في القراءتين لا تخرج عنها من جهة أن أوائلها لا تخلو من ياء أو باء أو نون وقد لفظ بها مضمومة الأوائل في البيت فلا يرد عليه ما كان مفتوح الأول نحو: ﴿وما ينزل من السماء وما يعرج فيها﴾ فكأنه قال مثلي هذا اللفظ مضموم إن كان ياء أو تاء أو نوناً ومواضع الخلاف منقسمة إلى فعل مسند للفاعل كالأمثلة التي ذكرها وإلى أمثلة مسندة للمفعول نحو: ﴿أن ينزل عليكم من خير من ربكم﴾ و ﴿من قبل أن تنزل التوراة﴾ ولم يذكر شيئاً منها كما فعل صاحب التيسير والخلاف عام في كل فعل مضارع من هذا اللفظ ضم أوله سواء كان مبنياً للفاعل أو المفعول وقوله: "وهو ثقلاً" الضمير في قوله: وهو عائد إلى آخر الأمثلة الثلاثة المذكورة وهو: ﴿نزل﴾ مثل الذي في الحجر لأن فيها موضعين: أحدهما: ﴿ما نزل الملائكة﴾ وإن اختلف القراء في قراءته فزايه مشددة للجميع على ما سيأتي بيانه في سورته.

والثاني: ﴿وما نزله إلا بقدر معلوم﴾ أخبر أنه مثقل لجميع القراء، ولهذا قال: "ثقلاً" بضم التاء.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (١٢٤/٢): واختلفوا في تشديد الزاي من: ﴿ينزل﴾ وتخفيفها. فقرأ نافع: ﴿ينزل﴾ مشددة الزاي إذا كان فعلاً في أوله: ياء، أو تاء أو نون. فإذا كان في أول الفعل ميم لم يستمر فيه على وجه واحد، فكان يشدد حرفاً واحداً =

= في المائة: ﴿إني منزلها عليكم﴾.

ويخفف ما سواه فإذا كان ماضيًا ليس في أوله ألف وكان فعل ذكر خفف الزاي مثل قوله: ﴿نزل به الروح الأمين﴾ ومثل قوله: ﴿وما نزل من الحق﴾ ويشدد سائر القرآن. وكان ابن كثير يخفف الفعل الذي في أوله: ياء أو تاء أو نون في كل القرآن إلا في ثلاثة مواضع في الحجر ﴿وما تنزله إلا بقدر معلوم﴾.

وفي بني إسرائيل: ﴿ونزل من القرآن﴾. وفيها أيضًا: ﴿حتى تنزل علينا كتابًا نقرؤه﴾. ولا يخفف: ﴿وما نزل من الحق﴾. ويخفف: ﴿منزلها﴾ و ﴿ينزل﴾ و ﴿منزلون﴾ و ﴿منزّلين﴾. ويخفف: ﴿نزل به الروح الأمين﴾.

قرأ أبو عمرو: ﴿ينزل﴾ و ﴿منزل﴾ وما أشبهه بالتخفيف في جميع القرآن إلا حرفان: أحدهما في سورة الأنعام: ﴿قل إن الله قادر على أن ينزل آية﴾. وفي الحجر: ﴿وما تنزله إلا بقدر معلوم﴾ ويخفف: ﴿منزل﴾ و ﴿منزلها﴾ و ﴿منزلون﴾. ويشدد: ﴿نزل﴾ في كل القرآن إلا في قوله: ﴿نزل به الروح الأمين﴾، فإنه يخفّفه.

وكان عاصم في رواية أبي بكر يشدد: ﴿ينزل﴾ و ﴿نزل﴾ و ﴿منزلها﴾ في المائة، و﴿نزل من الحق﴾ و ﴿نزل به الروح الأمين﴾ في كل القرآن.

وقال حفص عن عاصم: ﴿نزل به الروح الأمين﴾ خفيفة، وكذلك ﴿وما نزل من الحق﴾ أيضًا خفيفة. وقال أبو بكر بن عياش: هما مشددان. وروى حفص عن عاصم أنه يشدد: ﴿أنه منزل من ربك بالحق﴾ في سورة الأنعام، ولا يشدد ﴿منزلها﴾. وقرأ ابن عامر بتشديد ذلك كله في جميع القرآن من ﴿منزل﴾ و ﴿ينزل﴾ و ﴿ينزلون﴾ و ﴿منزّلين﴾. وفي الأنعام: ﴿أنه منزل من ربك بالحق﴾، وفي سورة الشعراء: ﴿نزل به الروح الأمين﴾، ﴿وما نزل من الحق﴾ في سورة الحديد يشدد ذلك كله.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ينزل﴾ ﴿نزل به الروح الأمين﴾ و ﴿وما نزل من الحق﴾ مشدداً في كل القرآن إلا حرفين من سورة لقمان و ﴿ينزل الغيث﴾ وفي سورة عسق: ﴿وهو الذي ينزل الغيث﴾ ويخففان: ﴿منزل﴾ و ﴿منزلون﴾ و ﴿منزّلين﴾ حيث وقع. فإذا كان كل واحد من: ﴿نزل﴾ و ﴿أنزل﴾ يستعمل كما يستعمل الآخر، ويعني به ما يعنى بالآخر لم ينكر أن يوقع كل واحد منهما موضع الآخر، وكذلك ما تصرف من ذلك كأسماء الفاعلين، فيقرأ: ﴿منزلون﴾ و ﴿منزّلون﴾؛ لأن كل واحد منهما بمنزلة الآخر كما أن الفعل الذي جريا عليه كذلك، وهذا مما يعلم منه أن فعل بمنزلة أفعال، وأن تضعيف العين للتعدي وليس يراد به الكثرة كما أريد في نحو: ﴿وغلقت الأبواب﴾ ولكن فعل بمنزلة أفعال.

فأما تخفيف حمزة والكسائي في لقمان: ﴿وينزل الغيث﴾ وفي عسق: ﴿وهو الذي ينزل =

بسكون النون، وتخفيف الزاي.

وكذلك ما أتى من الأفعال المستقبلية / في معناه، وفي أولها ياء، أو تاء، أو [ب/١٣٩] نون. والباقون بالتشديد. وقد خالف كل منهم أصله.

فشدد ابن كثير، وابن محيصن: «ونزل من القرآن» و «حتى تنزل علينا» في سورة بني إسرائيل، وانفرد بتخفيفها أهل البصرة وخفف ابن كثير وابن محيصن في سورة الأنعام: «أن يُنزل آية». وشدد يعقوب في سورة النحل: «أعلم بما يُنزل». وخففه ابن كثير وابن محيصن وأبو عمرو. وخفف الأعمش وحزمة والكسائي «ويُنزل الغيث» في لقمان والشورى. ولا خلاف عنهم في تشديد موضع في سورة الحجر: «وما نُنزلُه إلا بقدر معلوم».

وأما ما في أوله ميم فأتى في أربعة مواضع: في آل عمران: «من الملائكة مُنزّلين». وفي المائدة: «مُنزّلها». وفي الأنعام: «مُنزل من ربك». وفي العنكبوت: «مُنزّلون». فشدهن ابن عامر. وافقه نافع، وعاصم في المائدة، وخفف في الأنعام، وعبد الوارث من طريق أبي معمر في آل عمران وعبد الوارث بكماله في العنكبوت. وخففهن الباقر.

قرأ يعقوب: «والله بصير بما تعملون» [٩٦] بالياء. / الباقر: بالياء. [ب/١٤٠]

قرأ ابن محيصن في أحد الوجهين: «جَبْرَيْل»<sup>(١)</sup> [٩٧] بفتح الجيم، والراء،

= الغيث» فلو شددا ذلك كما شددا غيره كان حسناً، ولو خففا بعض ما شددا كان كذلك ويشبه أن يكون اعتباراً في تخفيف ذلك كثرة ما جاء في التنزيل من ذكر الغيث فحملاً اسم الفاعل على ذلك، فمن قوله: «وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكناه في الأرض»، «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض» فيشبهه أن يكونا لما رأياه بهذه الكثرة حملاً اسم الفاعل عليه.

فأما قوله: «وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج» وقوله: «وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد» فكان المعنى فيه: ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى «ثمانية أزواج» وذلك محمول على أنشأ، كأنه أنشأ ثمانية أزواج.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٢٩): اختلفوا في قوله: «جبريل وميكال» =

= في كسر الجيم وفتحها، والهمز وتركه، والهمز في: ﴿ميكائيل﴾ والياء بعد الهمز من: ﴿جبرئيل وميكائيل﴾.

فقراً ابن كثير: ﴿جبريل﴾ بفتح الجيم وكسر الراء من غيرهم و ﴿ميكائيل﴾ مهموز في وزن ميكائيل، بعد الألف همزة، وياء بعد الهمزة. وروى محمد بن صالح البزي عن شبيل ابن عباد عن عبد الله بن كثير ﴿جبريل﴾ بلا همز، و ﴿ميكائيل﴾ مهموز مقصور. وكذلك روى محمد بن سعدان عن عبيد بن عقيل عن شبيل بن عباد عن عبد الله بن كثير ﴿ميكائيل﴾ مهموز مقصور بزنة ميكاعل مثل نافع.

وحدثني الحسين بن بشر الصوفي عن روح بن عبد المؤمن عن محمد بن صالح عن شبيل عن ابن كثير قال: رأيت النبي ﷺ في المنام وهو يقرأ ﴿جبريل﴾ و ﴿ميكال﴾ فلا أقرؤهما أبداً إلا هكذا.

وقرأ نافع ﴿جبريل﴾ بكسر الجيم، والراء من غير همز وميكائيل بهمزة بعد ألف، وقيل: اللام ليس بعدها ياء في وزن ميكاعل. وقرأ أبو عمرو: ﴿جبريل وميكال﴾ بغير همز، وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ ابن عامر: ﴿جبريل﴾ مثل أبي عمرو، و ﴿ميكائيل﴾ بهمز بين الألف والياء ممدودة. وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وحماد بن سلمة عن عاصم ﴿جبرئيل﴾ بفتح الجيم، والراء، وهمزة بين اللام والراء غير ممدودة، في وزن جبرعل حقيقة اللام، و ﴿ميكائيل﴾ في رواية يحيى بهمزة بعدها ياء.

وقال الكسائي، وحسين الجعفي عن أبي بكر عنه، وأبان عن عاصم: ﴿جبرئيل وميكائيل﴾ مثل حمزة.

وكذلك روى أبان بن يزيد العطار عن عاصم وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم، وروى ﴿ميكائيل﴾ مهموزة مقصورة في وزن ميكائيل مثل نافع. وروى محمد بن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عنه مثل حمزة. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿جبرئيل وميكائيل﴾ ممدودتين مهموزتين.

قال أبو علي: روينا عن أبي الحسن من طريق أبي عبد الله الزبيدي عن عمه عنه أنه قال: في ﴿جبريل﴾ ست لغات: جبرائيل. وجبريل. وجبرال. وجبريل. وجبرئيل. وهذه الأسماء معربة، فإذا أتى بها على ما في أبنية العرب مثله كان أذهب في باب التعريب. وأما ما روي عن أبي عمرو من أنه كان يخفف ﴿جبريل وميكال﴾ ويهمز ﴿إسرائيل﴾ فما أراه إلا لقلة مجيء جبريل وميكال في كلامهم والقياس فيهما واحد، وقد جاء في شعر إسرائيل قال:

سورة البقرة ..... ٧٣

وكسر الهمزة، وتشديد اللام بوزن جبرعل. وقرأ في الوجه الثاني ومعه ابن كثير: بفتح الجيم، وكسر الراء، وبياء ساكنة بين الراء واللام. وقرأ نافع وأهل البصرة، وابن عامر وحفص كذلك إلا أنهم بكسر الجيم. وقرأ أهل الكوفة إلا حفصاً، ويحيى ابن آدم: ﴿جَبْرَيْلُ﴾ [٩٧] بفتح الجيم، والراء وبهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة بين الراء واللام. ورواه يحيى كذلك اختلافهم في الذي بعده، في سورة التحريم.

وروي عن ابن محيصن أنه قرأ: ﴿مَيْكَيْلُ﴾<sup>(١)</sup> [٩٨] بهمزة مكسورة، ولام مشددة في وزن ميكيل. وقرأ ابن كثير إلا ابن الصلت عن قنبل، وابن عامر، وأهل الكوفة إلا حفصاً: ﴿وَمَيْكَايِلُ﴾ بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة بين الألف واللام.

وقرأه نافع وابن شيبوذ عن قنبل كذلك إلا أنهما حذفوا الياء.

وقرأ أهل البصرة، وحفص: / ﴿مَيْكَالُ﴾ [٨٤] بحذف الهمزة والياء معاً [١٤٠/ب] مثال: مثقال.

روى ورش: ﴿كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [١٠١] بتلحين الهمزة من ﴿كَأَنَّ﴾ في جميع القرآن مشددة كانت أو مخففة نحو: ﴿كَأَنَّهُ﴾ و ﴿كَأَنَّمَا﴾ و ﴿كَأَنَّهُمْ﴾. ومثله: ﴿وَيَكُنُّهُ﴾ و ﴿وَيَكُنُّنَ اللَّهُ﴾، و ﴿كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾ وبابه. وخففها الباقون.

قرأ ابن عامر، والأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿وَلَكِنْ﴾ [١٠٢]

= لا أرى من يعيشني في حياتي غير نفسي إلا بني إسرائيل  
وليس قول من قال: إن إيل وإل اسم الله، وأضيف ما قبلها إليها كما يقال عبد الله. يستقيم من وجهين: أحدهما: أن ﴿إِيل، وإِل﴾ لا يعرفان في أسماء الله سبحانه في اللغة العبرية. والآخر: أنه لو كان كذلك لم يتصرف آخر الاسم في وجوه العبرية، وكان الآخر مجروراً، كما أن آخر عبد الله كذلك، ولو كان مضافاً لوقع التغريب عليه على حد ما وقع في غيره من الأسماء المضاف إليها.  
(١) سبق الكلام عنها في الذي قبلها فراجعها فيه.

سورة البقرة .....

بتخفيف النون وكسرها ورفع: ﴿الشياطين﴾<sup>(١)</sup> [١٠٢] وكذلك: ﴿ولكن الله قتلهم﴾ و﴿ولكن الله رمى﴾. وزاد الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف و﴿ولكن الناس أنفسهم﴾ في سورة يونس. الباقون بتشديد النون وفتحها، وبنصب الأسماء بعدها.

روى قتيبة: ﴿وما أنزل على الملكين﴾ [١٠٢] بكسر اللام على أنهما من الملوك. وفتحها الباقون على أنهما من الملائكة.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿بضارين﴾ [١٠٢] بإمالة الضاد لتمال الألف. وفتحها الباقون.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٣٤): اختلفوا في كسر النون مع التخفيف والتشديد من قوله: ﴿ولكن الشياطين كفروا﴾، و﴿ولكن الله قتلهم﴾ و﴿ولكن الله رمى﴾ و﴿ولكن الناس أنفسهم يظلمون﴾. فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿ولكن الشياطين كفروا﴾ و﴿ولكن الله قتلهم﴾ و﴿ولكن الله رمى﴾ و﴿ولكن الناس أنفسهم يظلمون﴾ مشدداً في ذلك كله. وقرأ نافع، وابن عامر ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾ و﴿ولكن البر من اتقى﴾. وشدد النون في هذين الموضوعين ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي. وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿ولكن الشياطين كفروا﴾ و﴿ولكن الله قتلهم﴾ و﴿ولكن الله رمى﴾ و﴿لكن الناس أنفسهم يظلمون﴾ خفيفات كلهن. وقرأ ابن عامر وحده: ﴿ولكن الشياطين﴾ بالتخفيف، وشدد النون من ﴿ولكن الله قتلهم﴾ و﴿ولكن الله رمى﴾ و﴿ولكن الناس أنفسهم يظلمون﴾، ولم يختلفوا إلا في هذه الستة أحرف.

قال أبو علي: اعلم أن لكن حرف لا نعلم شيئاً على مثاله في الأسماء والأفعال فلو كانت أسماء لم يخل من أن يكون فاعلاً أو فعلاً، ولا نعلم أحداً ممن يؤخذ بقوله يذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدة، فكذلك ينبغي أن تكون الألف في هذا الحرف وهو مثل: إن في إلهما مثقلة ثم يخفف إلا أن إن، وأن إذا خففتها فقد ينصب بهما كما كان ينصب بهما مثقلين، وإن كان غير الإعمال أكثر، ولم نعلم أحداً حكى النصب في لكن إذا خففت فيشبه أن النصب لم يجرى في هذا الحرف محققاً ليكون ذلك دلالة على أن الأصل في هذه الحروف ألا تعمل إذا خففت لزوال اللفظ الذي به شابه الفعل في التخفيف، وأن من خفف ذلك فالوجه ألا يعمل.

قرأ ابن محيصن: ﴿راعنًا﴾ [١٠٤] بإثبات التنوين. وحذفه الباقون.

قرأ ابن عامر إلا الداجوني عن هشام: ﴿ما نُنسخ﴾<sup>(١)</sup> [١٠٦] بضم النون وكسر السين من أنسخ. وقرأ الباقون ومعهم الداجوني عن هشام بفتحهما من نسخ.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو: ﴿أو نُنسأها﴾<sup>(٢)</sup> [١٠٦] بفتح النون

(١) قال ابن الأنباري (١١٦/١) في البيان: ﴿ما﴾ شرطية في موضع نصب بـ: ﴿نسخ﴾ و ﴿نسخ﴾ مجزوم بها. وقرئ: ﴿نسخ﴾ بفتح النون و ﴿نسخ﴾ بضمها. قال أبو علي في الحجة (١٤١/٢) اختلفوا في فتح النون الأولى وضمها وفتح السين وكسرها من قوله جل وعز: ﴿ما ننسخ من آية﴾.

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿ما ننسخ﴾ بضم النون الأولى وكسر السين. وقرأ الباقون: ﴿ما ننسخ﴾ بفتح النون الأولى والسين مفتوحة. فأما قراءة ابن عامر: ﴿ما ننسخ من آية﴾ بضم النون فالقول فيها: إنها لا تخلو من ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون أفعل لغة في هذا الحرف كقولهم: حل من إحرامه، وأحل، وقولهم:

بدأ الخلق وأبدأهم. أو تكون الهمزة للنقل كقولك: قام وأقمته، وضرب وأضربته، ونسخ الكتاب وأنسخته الكتاب. أو يكون المعنى في أنسخت الآية وجدتها منسوخة، كقولهم: أحمدت زيدًا، وأجبتته، وأمجلته، أي أصبته على بعض هذه الأحوال. وإنما هو على القسم الثالث وهو أن قوله: ﴿ننسخ﴾ نجد منسوخًا وإنما نجد كذلك لنسخه إياه، فإذا كان كذلك كان قوله: ﴿ننسخ﴾ بضم النون يتفقان في المعنى وإن اختلفا في اللفظ، وقول من فتح النون فقرأ: ﴿ما ننسخ من آية﴾ أبين وأوضح.

(٢) قال أبو علي الفارسي (١٤٦/٢): اختلفوا في ضم النون الأولى وترك الهمزة وفتح النون مع الهمز في قوله: ﴿ننسأها﴾ فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿ننسأها﴾ بفتح النون الأولى مع الهمز.

وقرأ الباقون: ﴿ننسها﴾ بضم النون الأولى وترك الهمز. قال أبو علي: أما قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: ﴿ننسأها﴾ بفتح النون وبهمز لام الفعل، ففسر على التأخير أي: يؤخرها. وقال بعض من لا ينبغي أن يعبا بقوله: إن التأخير هنا لا معنى له، وقد قرأ بذلك من السلف فيما ذكر عمر، وابن عباس.

ومن التابعين: إبراهيم وعطاء وقرأ به عبيد بن عمير. قال أبو اسحاق: قال أهل اللغة في معنى: ﴿أو ننسها﴾ قولين: قال بعضهم: أو ننسها من النسيان. قال: وقالوا: ودليلنا =

سورة البقرة .....

والسين وهمزة ساكنة بعد السين. وقرأه الباقون: ﴿أَوْ تُنْسِهَا﴾ بضم النون وكسر السين وغير همز.

روى عبد الوارث: ﴿سِيلٌ﴾ [١٠٨] بكسر السين، وياء ساكنة بدل الهمزة على وزن قيل.

روى الوليد بن مسلم: ﴿سُئِلٌ﴾ [١٠٨] بضم السين، واختلاس كسرة

على ذلك قوله: ﴿سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله﴾ فقد أعلم أنه شاء أن ينسى. قال: وهذا القول عندي ليس بجائز؛ لأن الله قد أنبأ النبي — صلى الله عليه وسلم — في قوله: ﴿ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك﴾ أنه لا يشاء أن يذهب بما أوحى إلى النبي ﷺ. يدل ذلك على أن ﴿ننساها﴾ من النسيان الذي هو خلاف الذكر من قولك: نسيت الشيء، وأنسانيه غيري قراءة من قرأ: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها﴾، وقراءة من قرأ: ﴿أَوْ تُنْسِكُهَا﴾.

فأما قوله: ﴿تُنْسِهَا﴾ فقراءة سعد بن أبي وقاص. روى هشيم قال: أخبرنا يعلى بن عطاء عن القاسم بن ربيعة بن قائف الثقفي قال: سمعت سعد بن أبي وقاص يقرؤها: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها﴾.

قال: فقلت له: إن سعيد بن المسيب يقرأ: ﴿أَوْ نُنْسِهَا﴾ (أو ننسأها). قال: إن القرآن لم ينزل على آل المسيب قال الله لنبيه: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾، ﴿وذكر ربك إذا نسيت﴾. قرأ أيضاً: ﴿ننساها﴾ أولها تاء مفتوحة من النسيان سعد بن مالك حكاه أبو حاتم. وأما ﴿ننساها﴾ فإن الكسائي قال: رأيت في مصاحف على قراءة سالم مولى أبي حذيفة: ﴿ما ننسخ من آية أو ننساها﴾ النون الأولى مضمومة، والثانية ساكنة. قال أبو علي: فالمفعول المراد المحذوف في قراءة من قرأ: ﴿أَوْ نُنْسِهَا﴾ مظهر في قراءة من قرأ: ﴿ننساها﴾ ويؤكد ذلك وبينه قراءة من قرأ: ﴿أَوْ نُنْسِكُهَا﴾.

قال أبو عبيد حدثنا محمد بن الحسن عن قره بن خالد عن الضحاک بن مزاحم أنه قرأها: ﴿ننساها﴾ ألا ترى أن الفعل يتعدى إلى مفعولين، فلما بني الفعل للمفعول قام أحدهما مقام الفاعل فبقي الفعل متعدياً إلى مفعول واحد؟ ويؤكد ذلك أيضاً ما روي من قراءة ابن مسعود ﴿ما تُنْسِكُ من آية أو تُنْسَخُهَا﴾ وبقراءة ابن مسعود قرأ الأعمش.

وروى عبد الله بن كثير عن مجاهد قال: قراءة أبي: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسك﴾ فهذا كله يثبت قول من جعل ﴿ننساها﴾ على أنه من النسيان، وليس ذلك مما أريد بقوله: ﴿ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك﴾؛ لأن ذلك إنما هو فيما لا يجوز عليه النسخ.



الهمزة. الباقون: بضم السين أيضاً، وكسر الهمزة من غير اختلاس.

روى ابن فليح: «إلا خائفين» [١١٤] بتلين الهمزة، وكذلك ما جاء على فاعل وفاعلة وتثنيتهما وجمعهما وفعال نحو: «قائماً» و «ولا طائر» و «طائفة» و «قائمة» و «دائمين» و «الطائفتان»، «والصائمين والصائمات» و «شعائر»، و «بصائر» وما كان مثله. وحققتها الباقون.

قرأ ابن عامر: «قالوا اتخذ»<sup>(١)</sup> [١١٦] بغير واو العطف على ما كان في مصحف أهل الشام.

وقرأه الباقون: بالواو، وأجمع الكل على رفع: «فيكون»<sup>(٢)</sup> [١١٧] من قوله:

(١) قال أبو علي في الحجة (١٥٨/٢): قرأ ابن عامر وحده: «قالوا اتخذ الله ولدًا سبحانه» بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون بواو.

قال أبو علي: حذف الواو في ذلك يجوز من وجهين: أحدهما أن الجملة التي هي: «قالوا اتخذ الله ولدًا» ملابسة بما قبلها من قوله: «ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه» جميع المتظاهرين على الإسلام من صنوف الكفار؛ لأنهم يقاتلهم المسلمون وإرادتهم غلبتهم والظهور عليهم ما يفون لهم من مواضع متعبدهم، والمساجد: هي جميع المواضع التي يتعبد فيها.

وقد روي عن النبي ﷺ: "جُعِلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا" وإذا كان التأويل على هذا، فالذين قالوا: اتخذ الله من جملة هؤلاء الذين تقدم ذكرهم، فيستغني عن الواو لالتباس الجملة بما قبلها.

كما استغني عنها في نحو قوله: «والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون» ولو كان: «وهم فيها خالدون» لكان حسنًا إلا أن التباس إحداهما بالآخرى وارتباطها بها أغنى عن الواو. ومثل ذلك قوله: «سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم» ولم يقل: ورابعهم، كما جاء: «ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم» ولو حذف الواو منها كما حذف من التي قبلها، واستغني عن الواو بالملابسة التي بينهما كان حسنًا. والوجه الآخر أن تستأنف الجملة فلا تعطفها على ما تقدم.

(٢) قال أبو علي في الحجة (١٥٩/٢): اختلفوا في قوله ﷻ: «كن فيكون» في فتح النون وضمها. فقرأ ابن عامر وحده: «كن فيكون» بنصب النون، وقرأ الباقون: «فيكون» رفعًا. قال أبو علي: لا يخلو قوله: «يقول» من أن يكون المراد به القول الذي هو =

«يقول له كن فيكون» في ستة مواضع هذا أولها. وفي آل عمران: «فيكون ويعلمه». وفي النحل: «فيكون والذين». وفي يس: «فيكون فسبحان». وفي [١٤١/ب] المؤمن: «فيكون ألم تر» إلا ابن عامر نصبها في الجميع، وإلا الكسائي / فإنها نصب منها موضعين: أحدهما في [١٤١/ب] النحل، والثاني في ياسين. ووافقه في ياسين ابن محيصن، ورفع ما بقي مع الجماعة.

واتفقت الجماعة على رفع ما لم يكن قبله: يقول له، وهو: «فيكون الحق من

= الكلام والنطق، أو يكون الذي يتسع فيه فلا يراد به النطق، ولا الكلام، ولا الظن، ولا الرأي، ولا الاعتقاد، ولكن نحو قول الشاعر:

قد قالت الأنساع للبطن الحق

ونحو قول العجاج في صفة ثور:

فكر ثم قال في التفكير إن الحياة اليوم في الكرور

وقول الآخر:

امتألاً الحوض وقال قطني

فلا يكون على القول الذي هو خطاب ونطق؛ لأن المنتقى الذي ليس بكائن لا يخاطب كما لا يؤمر، إذا لم يميز ذلك عليه حملته على نحو ما جاء في الآيات التي قدمت ونحوها.

وأما قوله «كن» فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر كأن التقدير يكون فيكون. وقد قالوا: أكرم يزيد، فاللفظ لفظ الأمر والمعنى بالفعل. وإذا لم يكن قوله: «كن» أمراً في المعنى وإن كان على لفظه لم يجز أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه كما لم يجز النصب في الفعل الذي تدخله الفاء بعد الإيجاب. وقد يمكن أن تقول ابن عامر: إن اللفظ لما كان على لفظ الأمر، وإن لم يكن المعنى عليه حملته على صورة اللفظ، فقد حمل أبو الحسن نحو قوله: «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة» ونحو ذلك من الآي، على أنه أجري مجرى جواب الأمر، نحو: اتني فأحدثك.

ما كان على لفظه، وقد يكون اللفظ على شيء المعنى على غيره، ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيداً، والمعنى لم تؤذيه؟ وليس ذلك في اللفظ. ومثل قوله: «كن فيكون» في أن المعطوف ليس محمولاً على لفظ الأمر وإن كان قد وليه وليس قوله: «كن» من قوله: «كن فيكون» أمراً؛ ومن ثم أجمع الناس على رفع «فيكون»، ورفضوا فيه النصب إلا ما روي عن ابن عامر وهو من الضعف بحيث رأيت، فالوجه في «يكون» الرفع.

ربك) و «فيكون قوله الحق».

قرأ نافع ويعقوب: «ولا يُسأل»<sup>(١)</sup> [١١٩] بفتح الياء، وسكون اللام على النهي.

(١) قال ابن الأنباري في البيان (١٢٠/١): و «لا تسأل» قرئ بالرفع والجزم على النهي. فمن قرأ «تسأل» بالرفع كانت «لا» نافية، وكانت الجملة بعدها خبرية في موضع نصب على الحال، والتقدير: أرسلناك بالحق بشيراً غير مسئول عن أصحاب الجحيم. ومن قرأ: «تسأل» بالجزم كانت «لا» ناهية وكان الفعل مجزوماً بها. وقال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦٣/٢): اختلفوا في ضم التاء ورفع اللام وفتحها، وجزم اللام من قوله ﷻ: «ولا تُسألُ عن أصحاب الجحيم». فقرأ نافع وحده: «ولا تُسألُ» مفتوحة التاء مجزومة اللام. وقرأ الباقر: «ولا تُسألُ» مضمومة التاء مرفوعة اللام. فالحجة لمن قرأ «ولا تُسألُ» بالرفع أن الرفع يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون حالاً فيكون مثل ما عطف عليه من قوله: «بشيراً ونذيراً» وغير مسئول، ويكون ذكر «تسأل» وهو فعل بعد المفرد الذي هو قوله: «بشيراً» كذكر الفعل في قوله: «ويكلم الناس في المهدي» بعد ما تقدم من المفرد، وكذلك قوله: «ومن المقربين» وهو قد يجري مجرى الجمل. والآخر: أن يكون منقطعاً من الأول مستأنفاً به، ويقوي هذا الوجه ما روي من أن عبد الله أو أيما قرأ أحدهما: «وما تُسألُ» والآخر: «ولن تُسألُ» فكل واحد من هاتين القراءتين يؤكد حملة على الاستئناف.

ويؤكد وجهي الرفع قوله: «ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء» وقوله: «ما على الرسول إلا البلاغ»، ومما يجعل للفظ الخير مزية على النهي: أن الكلام الذي قبله وبعده خبر، فإذا كان أشكل بما قبله وما بعده كان أولى.

ووجه قراءة نافع بالجزم للنهي: ما روي من أن النبي ﷺ سأل: أي أبويه كان أحدث موتاً وأراد أن يستغفر له، فأنزل الله: «ولا تسأل عن أصحاب الجحيم». وهذا إذا ثبت معنى صحيح، ويذكر أن في إسناده الحديث شيئاً. فأما قول من قال: لو كان نهيًا لكانت الفاء في قوله: «فلا تسأل» أسهل من الواو.

فالقول فيه: إن هذا النحو إنما يكون بالفاء إذا كانت الرسالة بالبشارة، والنذارة علة لثلا يسأل عن أصحاب الجحيم كما يقول الرجل: قد حملتك على فرسي فلا تسألني غيره فيكون جملة: "على الفرس" على لثلا يسأل غيره، وليس بالبشارة والنذارة علة لثلا يسأل. وقد جوز أبو الحسن في قراءة من جزم أن يكون على تعظيم الأمر، كما نقول: لا تسألني عن كذا، إذا أردت تعظيم الأمر فيه. فالمعنى أنهم في أمر عظيم، وإن كان اللفظ لفظ الأمر.

وقرأه الباقون: بضم التاء، ورفع اللام. وقد ذكرت اختلافهم في «إبراهيم» في باب مفرد في الأصول.

روى المطوعي عن الأعمش: «قال ومن ذريتي» [١٢٤] بكسر الذال حيث وقع هذا الاسم مفردًا أو مجموعًا أو مضافًا. وهو في القرآن في اثنين وثلاثين موضعًا هذا أولها. وفي البقرة أيضًا: «ومن ذريتي قال» وفيها: «ذريتنا أمة» وفيها: «وله ذرية ضعفاء». وفي آل عمران: «ذرية بعضها من بعض»، وفيها: «ذريتها من» وفيها: «ذرية طيبة» وفي النساء: «ذرية ضعفاء»، وفي الأنعام: «من ذرية داود» وفيها: «ومن آبائهم وذرياتهم» وفيها: «من ذرية قوم»، وفي الأعراف: «ومن ظهورهم وذريتهم» / وفيها: «وكنا ذرية»، وفي يونس: «إلا ذرية»، وفي الرعد: «وأزواجهم وذرياتهم» وفيها: «أزواجًا وذرية»، وفي سورة إبراهيم: «من ذريتي» وفيها: «مقيم الصلاة ومن ذريتي»، وفي بني إسرائيل: «ذرية من حملنا» وفيها: «ذريته إلا قليلاً»، وفي الكهف: «ذريته أولياء»، وفي مريم: «من ذرية آدم» وفيها: «من ذرية إبراهيم»، وفي الفرقان: «وذرياتنا»، وفي العنكبوت: «في ذريته النبوة»، وفي ياسين: «حملنا ذريتهم»، وفي الصافات: «ذريته هم الباقين» وفيها: «ومن ذريتهما»، وفي حم المؤمن: «وذرياتهم إنك». وفي الأحقاف: «ذريتي إني تبت». وفي الطور: «ذرياتهم بإيمان»، وفيها: «أحفنهم ذرياتهم»، وفي الحديد: «في ذريتهما النبوة»، وضم الذال من جميع ذلك الباقون.

روى المطوعي عن الأعمش: «مثابات» [١٢٥] بألف بعد الباء على الجمع. وقرأ الباقون: «مثابة» بحذف الألف على الأفراد.

[ب/١٤٢] قرأ نافع، وابن عامر: «واتخذوا من مقام»<sup>(١)</sup> [١٢٥] / بفتح الخاء. وقرأ

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٠/٢): اختلفوا في فتح الخاء وكسرها من قوله ﷻ: «واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى». فقرأ نافع وابن عامر: «واتخذوا» مفتوحة الخاء على الخبر. وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحزمة، والكسائي: «واتخذوا» مكسورة الخاء. قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ «واتخذوا» أنه معطوف على ما أضيف إليه «إذ» كأنه: وإذ اتخذوا. ومما يؤكد الفتح في الخاء أن الذي بعده خبر وهو قوله: «وعهدنا إلى»

الباقون بكسرها.

قرأ ابن محيصن: ﴿رَبُّ اجْعَلْ هَذَا﴾ [١٢٦] بضم الباء. وكسرها الباقون. وجملة ما في القرآن من ذلك سبعة وستون موضعًا هذا أولها. والثاني: ﴿قال ربُّ﴾، ﴿ربُّ كيف﴾، وستة في آل عمران: ﴿ربُّ إني نذرت﴾، ﴿ربُّ إني وضعتها﴾ و ﴿ربُّ هب لي﴾، ﴿ربُّ إني يكون﴾ و ﴿ربُّ اجعل لي آية﴾، ﴿قالت ربُّ أئى يكون﴾. وفي المائدة موضع: ﴿ربُّ إني لا أملك﴾، وفي الأعراف ثلاثة: ﴿ربُّ أرني أنظر﴾، ﴿ربُّ اغفر لي ولأخي﴾ و ﴿ربُّ لو شئت﴾.

وفي هود موضعان: ﴿ربُّ إن ابني من﴾، ﴿ربُّ إني أعود بك﴾. وفي يوسف موضعان: ﴿ربُّ السجن﴾، ﴿ربُّ قد آتيتني﴾، وفي إبراهيم ثلاثة: ﴿ربُّ اجعل هذا البلد﴾، ﴿ربُّ إنهن﴾، ﴿ربُّ اجعلني﴾. والحجر اثنان: ﴿ربُّ فأنظري﴾، ﴿ربُّ بما أغويتني﴾. وفي بني إسرائيل اثنان: ﴿ربُّ ارحمهما﴾، ﴿ربُّ أدخلني﴾. وفي مريم خمسة: ﴿ربُّ إني وهن﴾، ﴿ربُّ شقيًّا﴾ ﴿ربُّ رضا﴾، ﴿ربُّ أئى يكون﴾ / ﴿ربُّ [١٤٣] اجعل لي آية﴾. وفي طه أربعة: ﴿ربُّ أشرح لي صدري﴾، ﴿ربُّ لترضى﴾، ﴿ربُّ

= إبراهيم وإسماعيل). ومن قرأ: ﴿واتخذوا﴾ بالكسر فلأنهم ذهبوا إلى أثر جاء فيه: روي أن رسول الله ﷺ أخذ بيد عمر رحمه الله، فلما أتى على المقام قال عمر: أهدا مقام أبينا إبراهيم؟ قال: "نعم". قال عمر: أفلا تتخذة مصلى؟ فأنزل الله - عز وجل - : ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾.

فهذا تقديره: افعلوا. والأمر إذا ثبت هذا الخبر أكد؛ لأنه يتحقق به اللزوم، وإذا أخرج ولم يقع الأمر فقد يجوز ألا يلزم المخاطبين بذلك الفرض؛ لأنه قد يجوز أن يكون ناس اتخذوا فلا يلزم غيرهم.

قلت: في إسناد الخبر الذي أورده المؤلف عبد الوهاب بن عطاء، وجعفر بن محمد بن علي وفيهما كلام بين أهل الجرح والتعديل. والذي أذهب إليه هو ترجيح القراءة الأولى التي ذهب إليها ابن عامر، ونافع بالفتح على الخبر، والله أعلم. وأما من ذهب إلى قراءتها بالكسر فإني أذهب إلى ما ذهب إليه أهل التفسير بأن المقام هو الحج كله أي اتخذوا من قيامه في عرفات ومعنى، والمشعر الحرام، ورمي الجمرات وغيره من مناسك الحج قدوة لكم ومنهaja ومقام دعاء.

«زديني»، «ربُّ لم حشرتني». وفي الأنبياء اثنان: «ربُّ لا تذرني فرداً»، «ربُّ احكم بالحق». وفي المؤمنين تسعة: «ربُّ انصربي بما»، «ربُّ أنزلني» و «ربُّ انصربي» و «ربُّ إما تريبي»، «ربُّ فلا تجعلني»، و «ربُّ أعود بك» و «ربُّ ارجعوني» و «ربُّ اغفر وارحم». وفي الفرقان: «يا ربُّ إن قومي»، وفي الشعراء أربعة: «ربُّ إني أخاف»، «ربُّ هب لي»، «ربُّ إن قومي»، «ربُّ نجني وأهلي»، وفي النمل اثنان: «ربُّ أوزعني أن»، «ربُّ إني ظلمت نفسي»، وفي القصص خمسة: «ربُّ إني ظلمت» «ربُّ بما أنعمت»، «ربُّ نجني من القوم»، «ربُّ إني لما أنزلت»، «ربُّ إني قتلت».

وفي العنكبوت واحدة: «ربُّ انصربي على القوم»، وفي الصافات واحدة: «ربُّ هب لي من الصالحين»، وفي صاد اثنان: «ربُّ اغفر لي وهي لي ملكاً»، «ربُّ فأنظري»، وفي الزخرف واحدة: «يا ربُّ إن هؤلاء قوم»، وفي الأحقاف [١٤٣ب] واحدة: / «ربُّ أوزعني أن»، وفي المنافقين واحدة: «فيقول ربُّ لولا»، وفي التحريم واحدة: «ربُّ ابن لي عندك»، وفي نوح أربعة: «ربُّ إني دعوت»، «ربُّ إنهم عصوني»، «ربُّ لا تذر»، «ربُّ اغفر لي ولوالدي».

قرأ ابن عامر، والمطوعي عن الأعمش: «فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا»<sup>(١)</sup> [١٢٦] بإسكان الميم، وتخفيف التاء من أمتع. الباقر: بفتح الميم وتشديد التاء.

قرأ ابن محيصن: «ثم أضطره» [١٢٦] بإدغام الضاد في الطاء. وكذلك:

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧١/٢): اختلفوا في تسكين الميم وكسر التاء، وتحريك الميم، وتشديد التاء في قوله تعالى: «فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا». فقرأ ابن عامر وحده: «فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا» خفيفة من أمتعت.

وقرأ الباقر: «فَأَمْتَعُهُ» مشددة التاء، من: امتعت. قال أبو علي التشديد أولى لأن التنزيل عليه قال تعالى: «تمتعوا في داركم» فتمتع مطاوع متع، وعامة ما في التنزيل على التثنية قال جل اسمه: «يمتعكم متاعاً حسناً»، «كمن متعناه متاع الحياة الدنيا»، «ومتعناهم إلى حين»، فكما أن هذه الألفاظ على متع دون أمتع، فكذلك الأولى بالمختلف فيه أن يكون على متع دون أمتع. ووجه قراءة ابن عامر: أن أمتع لغة، وأن فعل قد يجري في هذا النحو مجرى أفعال نحو: فرحته وأفرحته، ونزلته وأنزلته. وزعموا أن في حرف عبد الله: «وأنزل الملائكة تنزيلاً».

﴿فمن اضطر﴾ و ﴿إلا ما اضطررتم﴾ وكل ما أشبهه.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿ثم اضطره﴾ [١٢٦] بوصل الألف، وفتح الراء على لفظ الدعاء. الباقون: بقطع الألف والإظهار في ذا وفي كل المواضع المشبهة له.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، ويعقوب، وشجاع في طريق الحضيبي، والسوسي من طريق الشذائي عن اليزيدي:

﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾<sup>(١)</sup> [١٢٨] بسكون الراء حيثما تكرر، وهو خمسة هذا أولها:

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٣/٢): اختلفوا في كسر الراء، وإسكانها، وإشمامها الكسر في قوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾. فقرأ ابن كثير: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾، و ﴿رَبِّ أَرْنِي﴾ و ﴿أَرْنَا لِلَّذِينَ﴾ ساكنة الراء. وقال خلف عن عبيد بن شبل عن ابن كثير: ﴿وَأَرْنَا﴾ بين الكسر والإسكان. وقرأ نافع، وحمره، والكسائي: ﴿أَرْنَا﴾ بكسر الراء في كل ذلك. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر بكسر الراء ﴿أَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾ و ﴿رَبِّ أَرْنِي﴾ و ﴿أَرْنَا اللَّهُ جَهْرَةً﴾ بكسر الراء، وأسكننا الراء في قوله: ﴿أَرْنَا لِلَّذِينَ﴾ هذه وحدها. وروى حفص عنه: ﴿أَرْنَا﴾ مكسورة الراء، واختلف عن أبي عمرو في ذلك.

فقال عباس بن الفضل: سألت أبا عمرو فقرأ مدغمة كذا قال. وسألته عن ﴿وَأَرْنَا﴾ مثقلة، فقال: لا. فقلت: ﴿أَرْنِي﴾ فقال: لا، كل شيء في القرآن بينهما، ليست ﴿أَرْنَا﴾ ولا ﴿أَرْنَا﴾. وقال عبد الوارث واليزيدي، وهارون الأعمور، وعبيد بن عقيل، وعلي بن نصر: ﴿أَرْنِي﴾ و ﴿أَرْنَا﴾ بين الكسر والإسكان.

قال أبو زيد، والخفاف عن أبي عمرو: ﴿وَأَرْنَا﴾ بإسكان الراء. قال أبو علي: قوله ﴿عَلَى﴾: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾ يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون منقولاً من رأيت الذي يراد به إدراك البصر، ونقلت بالهمزة فتعدت إلى مفعولين، والتقدير حذف المضاف كأنه أَرْنَا مواضع مناسكنا، والمناسك: جمع منسك وهو مصدر جمع لاختلاف ضروبه.

والمعنى: عرفنا هذه المواضع التي يتعلق النسك بها لنفعله ونقضي نسكنا فيها على حد ما يقتضيه توقيفنا عليها، وذلك نحو المواقيت التي يحرم منها نحو المواضع الذي يوقف به من عرفات وموضع الطواف، وموضع رمي الجمار، فهذا من: رأيت الموضع وأرئته زياداً. والآخر: أن يكون ﴿أَرْنَا﴾ منقولاً من رأيت التي لا يراد بها رؤية العين ولكن التوقيف على الأمر وضرب من العلم، وأنت تقول: فلان يرى رأي الخوارج فتقتصر على مفعول واحد وليس هناك شيء يبصر، وإلى هذا ذهب أبو عبيدة في تأويل الآية فقال: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾ أي علمنا. وقال: أراد دلنا ولم يرد رؤية العين. وأما قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرْنِي﴾ =

و «أرني كيف تحيي» و «أرنا الله جهرة» و «أرني أنظر» و «أرنا للدين». وافقهم ابن عامر إلى / الداجوني والأخفش جميعاً عن هشام، وأبو بكر، والعباس عن أبي عمرو في سورة السجدة، وكسر الراء فيما عدا ذلك.

وروى شجاع واليزيدي فيما رواه الشذائي عنهما، وابن مجاهد بين والكسر والإسكان. وخير أبو الفرج إلا أوقية بين الاختلاس والإسكان. وأشبع الباقون كسر الراء في كل الباب. قرأ نافع، وابن عامر: «وأوصى بها»<sup>(١)</sup> [١٣٢] بألف

= أنظر إليك» فهو من رأيت الذي يتعدى مفعول واحد يراد به إدراك البصر، والمفعول الثاني حذف من اللفظ؛ لأن ما يتعلق بالفعل الثاني يدل عليه، معنى الكلام يقتضيه. وقوله تعالى: «أرنا للذين أضلانا من الجن والإنس» فهو من رأيت المتعدية إلى مفعول واحد، فلما نقل بالهمزة تعدى إلى اثنين.

فأما من اعتل بأن الوجه الإشباع أو الإخفاء دون الإسكان؛ لأن الحذف إذا وجب بقياس وعلى باب مضطرب كان هو والإثبات سواء في المساغ، ألا ترى أنهم قالوا: رأيك وش ثوبك، وف بوعدك، فبقي في ذلك كله الكلمة على حرف واحد وكذلك إذا أوجب ضرب من القياس فيه الإسكان فهو بمنزلة ما يوجب حذف الهمزة من التخفيف وأوجب حذف اللام من الأمر. ويقوي ذلك اتفاقهم أو اتفاق أكثرهم في قوله: «لكننا هو الله ربي» فلزم فيه حذف بعد حذف.

(١) قال أبو علي في الحجة (١٧٦/٢): اختلفوا في زيادة الألف ونقصانها من قوله تعالى: «وَوَصَّى بِهَا». فقرأ نافع، وابن عامر: «وَأَوْصَى بِهَا» على أفعال. وقرأ الباقون: «ووصى» بغير ألف على فَعَّل. قال أبو علي: حجة من قرأ: «وصى» بغير ألف قوله ﷻ: «فلا يستطيعون توصية» فتوصية مصدر وصى مثل قطع تقطعه، ولا يكون فيه تفعيل نحو التقطيع؛ لأنك لو جئت به على تفعيل لزم فيه في حييت، ونحوه إذا أثبت به على فعل أن يكون مصدر على تفعيل أيضاً فيجتمع ثلاث آيات.

وإذا كانوا قد رفضوا في نحو عطاء التحقير على الإتمام؛ لأنه كان يجتمع ثلاث آيات الوسطى منهن متحركة بالكسر. فكذلك رفض هذا في تفعيل؛ لأنه على تلك العدة، وفيهن الكسرة، وإن كانت الكسرة في تفعيل أولاً وفي عطاء إذا حقرت ثانية. وحجة من قرأ: «وَأَوْصَى» قوله تعالى: «يوصيكم الله في أولادكم» و «من بعد وصية توصون بها» وقد قالوا: قصى النبت إذا واتصل بعضه ببعض، فالوصية كأن الموصي بالوصية وصل جل أمره إلى الموصى إليه.



على أفعل، وشدّد الصاد وحذف الألف الباقون على وزن فَعَّل.

قرأ أهل الحجاز وأبو عمرو، وأبو بكر وروح: «أم يقولون»<sup>(١)</sup> [١٤٠] بالياء.

وقرأ الباقون بالتاء وهم: ابن عامر، وأهل العراق إلا أبا عمرو، وأبا بكر، وروحاً.

روى نبطويه عن شعيب عن يحيى: «ما ولاهم» [١٤٢] بالإمالة مع من أماله. وفتح الباقون.

قرأ العراقيون إلا حفصاً، والشنبوذي عن الأعمش: «لرؤف»<sup>(٢)</sup> [١٤٣]

(١) قال أبو علي في الحجة (١٧٦/٢): اختلفوا في الياء، والتاء من قوله تعالى: «أم يقولون» فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو بالياء «يقولون».

وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي وحفص عن عاصم: «تقولون» بالتاء. قال أبو علي: حجة قراءة من قرأ بالتاء: أن ما قبلها وبعدها على المخاطبة، فالمخاطبة المتقدمة قوله ﷺ: «أتأجونا في الله». والمتأخرة قوله تعالى: «أأنتم أعلم أم الله». ومن قرأ بالياء، فلأن المعنى لليهود والنصارى، وهم عبيد.

(٢) قال أبو علي في الحجة (١٧٧/٢): اختلفوا في قوله ﷺ «لرؤف». فقرأ ابن كثير، ونافع، وحفص عن عاصم «لرؤف» على وزن: لرعوف في كل القرآن، وكذلك ابن عامر. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: «لرؤف» على وزن: لرعف. قال أبو زيد: رأفت بالرجل أرأف به رأفة ورأفة ورؤفت به أرؤف به كل من كلام العرب. قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ «رؤف» أن فعولاً بناء أكثر من كلامهم من فعل ألا ترى أن باب ضروب وشكور أكثر من باب حذر، وحدث، ويقظ؟ وإذا كان أكثر على ألسنتهم كان أولى مما هو بغير هذه الصفة.

ويؤكد ذلك أن هذا البناء قد جاء عليه من صفات غير هذا الحرف نحو: غفور، وشكور، ولا نعلم فعلاً فيها. ومن قرأ: «رؤف» فقد زعموا أن ذلك الغالب على أهل الحجاز، قالوا: ومنه قول الوليد بن عقبة بن أبي معيط لمعاوية بن أبي سفيان:

وشر الطالين فلا تكنه: بقاتل عمه الرؤف الرحيم

وقد اتسع ذلك حتى قاله غيرهم.

بغير واو بعد الهمز حيث حل على وزن رءف.

وقرأه الباقون بواو بعد الهمز على وزن: فعمل.

قرأ ابن عامر، والأعمش، وحمزة، والكسائي، وروح: ﴿بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾

(١) [١٤٤] ﴿وَلَمَّا أَتَيْتَ﴾ [١٤٥] بالتاء رأس أربع وأربعين ومائة. / وقرأه الباقون

[١٤٤/ب] بالياء وهم ابن كثير، وابن محيصن، ونافع، وعاصم، وخلف، وأبو عمرو،

ورويس.

قرأ ابن عامر: ﴿مَوْلَاهَا﴾ (٢) [١٤٨] بفتح اللام، وبألف بدل الياء اسم المفعول.

(١) قال ابن القاصح في سراج القارئ (٢٠٣) في قوله:

وخاطب عما يعملون كما شفا ولام مولاها على الفتح كلا

أخبر أن المشار إليهم بالكاف والشين في قوله: "كما شفا" وهم ابن عامر، وحمزة، والكسائي قرءوا: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ وَلَمَّا أَتَيْتَ﴾ بتاء الخطاب، فتعين للباقين القراءة بياء الغيب، وعلم أنه الذي بعده ﴿وَلَمَّا أَتَيْتَ﴾ لوقوعه بعد ترجمة رؤوف لأنه في الآية التي بعدها. ثم أخبر: أن المشار إليه بالكاف في قوله: "كلا" وهو ابن عامر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٨/٢): اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله: ﴿هُوَ

مُؤَلِّهَا﴾. فقرأ ابن عامر وحده: ﴿هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ بفتح اللام. وقرأ الباقون: بكسر اللام.

قوله ﴿لِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ موضع الجملة رفع لكونها وصفاً للوجهة فمن قرأ: ﴿هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ فالضمير الذي هو: ﴿هُوَ﴾ لاسم الله تعالى تقدير ولكل وجهة الله موليها، ومعنى توليته لهم إياها إنما هو أمرهم بالتوجه نحوها في صلاتهم إليها، يدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَنُؤَلِّينَكَ قَبْلَةَ تَرْضَاهَا﴾، فكما أن الفاعل ﴿نُؤَلِّينَكَ﴾ الله ﴿لِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ في قوله: ﴿هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ ضمير اسم الله تعالى والتقدير: الله موليها إياه، فإياه المراد المحذوف ضمير المولى، وحذف المفعول الثاني لجرى ذكره المظهر، وهو كل في قوله ﴿لِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُؤَلِّهَا﴾. فإذا قرئ: ﴿لِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ فالضمير ﴿لِكُلِّ﴾ وقد جرى ذكره في قوله ﴿لِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُؤَلِّهَا﴾: وفي القراءة الأخرى لم يجر الذكر، ولكن عليه دلالة وقد استوفى الاسم الجار على فعل المني للمفعول مفعولية اللذين يقتضيهما. أحدهما: الضمير المرفوع في مولى. والآخر: ضمير المؤنث وهو الذي هو ضمير ﴿كُلِّ﴾ ابتداء وخيره ﴿مولاها﴾. ولو قرأ قارئ: ﴿لِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ فجعل ﴿هُوَ﴾ ضمير ناس أو قبيل أو فريق أو نحو ذلك، وأضمر للعلم به، كما أضمر اسم الله سبحانه فيمن قرأ ﴿هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ لكان ذلك على ضربين: إن جعل الهاء لكل فأنت كلا على المعنى؛ لأنه في =

وقرأ الباقون: ﴿موليها﴾ بكسر اللام وياء على اسم الفاعل.

قرأ الأعمش، وعبد الوارث: ﴿ليلا﴾<sup>(١)</sup> [١٥٠] بقلب الهمزة ياء، ومثله في النساء، والحديد. وأثبت الباقون فيها الهمزة.

روى قتيبة، ونصير: ﴿إنا لله﴾ [١٥٦] بإمالة فتحة النون من ﴿إنا﴾ هنا

المعنى للوجهة، كما قال: ﴿وكل أتوه داخرين﴾ فجمع على المعنى فإن ذلك لا يجوز؛ لأن اسم المفعول قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما فلا يكون حينئذ ﴿لكل وجهة﴾ متعلق بفتحة اللام لا عامل فيها، وإن جعل الهاء في ﴿مولاها﴾ كناية عن المصدر الذي هو التولية جاز لأن الجار حينئذ يتعلق باسم المفعول الذي هو «مولى» كأنه قال: الفريق أو القبيل مولى لكل وجهة تولية واللام على هذا زيادة كزيادة كزيادتها في ﴿ردف لكم﴾، ونحوه.

قوله جل وعز: ﴿ولكل وجهة هو موليها﴾ هو ضمير اسم الله سبحانه، فإذا كان كذلك فقد حذف من الكلام أحد مفعولي الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين في قوله عز وجل: ﴿فلنولينك قبلة ترضاها﴾ التقدير: الله موليه إياه، وإياه ضمير كل الموجه المولى، وتولية الله إياه إنما هو بأمره له بالتوجيه إليها.

وقراءة ابن عامر ﴿مولاها﴾ يدل على ما ذكرنا من إرادة مفعول محذوف من الكلام ألا ترى أنه لما بني الفعل للمفعول به فحذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد المفعولين، وأضاف اسم الفاعل إلى المفعول الآخر، وهو ضمير المؤنث العائد إلى الوجهة؟ فقوله: ﴿هو﴾ على قراءته ضمير ﴿كل﴾، أي: كل ولي جهة، وهذه التولية بأمر الله سبحانه إياهم بتوجههم إليها، وقراءته في المعنى تقول إلى قراءة من قرأ: ﴿هو موليها﴾.

وقال بعضهم: اخترت ﴿موليها﴾ على ﴿مولاها﴾ لأنه قراءة الأكثر، ولأنه إذا قرئ ﴿مولاها﴾ ظن أن جميع ذلك شرعه الله سبحانه لهم، وقوله: ﴿مولاها﴾ اسم جار على فعل مبني للمفعول، ولم يسند إلى فاعل بعينه فيجوز أن يكون فاعل التولية الله ﷻ، ويجوز أن يكون بدعة حملهم عليها بعض رؤسائهم ومفتيهم، فليس صرفه إلى أحد الوجهين بأولى من صرفه إلى الآخر.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٨٨): اختلفوا في همز ﴿للا﴾. فروي عن نافع: أنه لم يهمزها، والباقون يهمزون. قال أبو علي: تخفيف الهمزة في ﴿للا﴾ أن يخلص ياء، ولا يجوز أن تجعل بين ألا ترى أنه بمنزلة متر، جمع مرة من قولك: مارت بين القوم إذا أفسدت. وقد تقدم طرف من ذلك في قوله ﷻ: ﴿كما سئل موسى من قبل﴾.

خاصة. وفحمة الباقون.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: «ومن يَطْوَعُ خَيْرًا»<sup>(١)</sup> [١٥٨] بالياء، وتشديد الطاء، وسكون العين وكذلك: «فمن يَطْوَعُ خَيْرًا فهو». وافقهم يعقوب في الأول، وقرأ الثاني بالتاء وتخفيف الطاء، وفتح العين كقراءة الباقيين في الموضعين.

واختلفوا في: إفراد: «الرَّيْحِ»<sup>(٢)</sup> [١٦٤] وجمعها في ثمانية عشر موضعاً منها

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٨٨/٢): اختلفوا في التاء ونصب العين والياء والجزم من قوله **رَبِّكَ**: «فمن تطوع خيراً». فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو: «فمن تطوع خيراً» بالتاء، ونصب العين في الحرفين جميعاً. وقرأ حمزة والكسائي: «يطوع خيراً» بالياء وجزم العين، وكذلك التي بعد. قال أبو علي: من قرأ: «ومن تطوع خيراً». احتمل قوله: «تطوع» أمرين: أحدهما: أن يكون موضعه جزماً. والآخر: ألا يكون له موضع.

وأما من قرأ: «ومن يطوع» فتقديره: يتطوع، إلا أنه أدغم التاء في الطاء لتقارهما وجزم العين التي هي لام بمعنى إن التي للجزاء، وهذا حسن، لأن المعنى على الاستقبال وإن كان يجوز: من أتاني أعطيته، فتوقع الماضي موضع المستقبل في الجزاء، إلا أن اللفظ إذا كان وفق المعنى كان أحسن.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٩١/٢): اختلفوا في قوله عز وجل «الرياح» في الجمع والتوحيد. فقرأ ابن كثير: «الرياح» على الجمع في خمسة مواضع في البقرة هاهنا، وفي الحجر: «وأرسلنا الرياح لواقح»، وفي الكهف: «تذروه الرياح»، وفي سورة الروم: الحرف الأول: «الرياح مبشرات»، وفي الجاثية: «وتصريف الرياح»، والباقي «الريح»، وقرأ نافع: «الرياح» في اثني عشر موضعاً ها هنا وفي الأعراف: «يرسل الرياح». وفي إبراهيم: «كرماد اشتدت به الرياح». وفي الحجر: «وأرسلنا الرياح لواقح». وفي الكهف: «تذروه الرياح». وفي الفرقان: «أرسلنا الرياح». وفي السمل: «يرسل الرياح». وفي الروم موضعين: «الرياح». وفي فاطر: «الرياح» وفي عسق: «يسكن الرياح». وفي الجاثية: «الرياح».

وقرأ أبو عمرو من هذه الاثني عشر حرفاً حرفين «الريح» في إبراهيم، وفي عسق: «الريح»، والباقي «الرياح» على الجمع.

وقرأ عاصم، وابن عامر مثل قراءة أبي عمرو. وقرأ حمزة: «الرياح» على الجمع في =

ثلاثة لا خلاف فيها. الأول من الذي في الروم: «الرياح مبشرات» فاتفقوا على جمعه. والآخران في الحج: «أو تهوي به الرياح». وفي الذاريات: «الريح العقيم» لم يختلفوا في أفرادها / في هذا المختصر. فأما بقية المواضع فهي في البقرة: [١٤٥/١] «وتصريف الريح». وفي الأعراف: «وهو الذي يرسل الريح». وفي إبراهيم: «اشتدت به الريح». وفي الحجر: «أرسلنا الرياح لواقح». وفي بني إسرائيل: «قاصفاً من الريح»، وفي الكهف: «تذروه الريح». وفي الأنبياء: «ولسليمان الريح». وفي الفرقان: «وهو الذي أرسل الريح». وفي النمل: «ومن يرسل

= موضعين: في الفرقان: «أرسل الرياح» وفي الروم الحرف الأول: «الرياح مبشرات» وسائرهن على التوحيد وقرأ الكسائي قراءة حمزة وزاد عليه في الحجز: «الرياح لواقح». ولم يختلفوا في توحيد ما ليست فيه ألف ولام. قال أبو علي: قال أبو زيد: قال القيسيون: الرياح أربع: الشمال، والجنوب، والصبا، والدبور. فأما الشمال: فمن عن يمين القبلة. والجنوب: من عن شمالها. والصبا والدبور متقابلتان من قبل المشرق.

والدبور من قبل المغرب. قال أبو علي: الأين في قوله: «وتصريف الرياح» الجمع، وذلك أن كل واحدة من هذه الرياح مثل الأخرى في دلالتها على الوحدانية، وتسخيرها لينتفع الناس بها بتصريفها وإذا كان كذلك فالوجه أن يجمع لمساواة كل واحد منها الآخر فيما ذكرنا. وقد يجوز في قول من وحد أن يريد به الجنس كما قالوا: أهلك الناس الدينار والدرهم.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل التوحيد للريح؛ لأن كل واحدة منها مثل الأخرى في وضع الاعتبار لها والاستدلال بها. فأما قوله تعالى: «ولسليمان الريح عاصفة»، فإن كانت الرياح كلها سخرت له فالمراد بها الكثرة، وإن سخرت له ريح بعينها كانت كقولك: الرجل، وأنت تريد به العهد.

وأما قوله تعالى: «وفي عاد إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم» فهي واحدة بذلك على ذلك قوله تعالى: «فأرسلنا عليهم ريحاً صرصراً». وفي الحديث: "نصرت بالصبا، وأهلكت عاد بالدبور".

فهذا يدل أنها واحدة، وكذلك الريح التي أرسلت على الأحزاب يوم الخندق قال تعالى: «فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها».

الريح). وفي الروم: ﴿الله الذي يرسل الريح﴾. وفي سبأ: ﴿ولسليمان الريح﴾. وفي فاطر: ﴿والله الذي أرسل الريح﴾<sup>(١)</sup>. وفي صاد: ﴿فسخرنا له الريح﴾. وفي الشورى: ﴿إن يشأ يسكن الريح﴾. وفي الجاثية: ﴿وتصريف الريح﴾. فقراً الأعمش، وحمزة، وخلف بالإفراد فيهن إلا موضعاً وهو في الفرقان فإنهم جمعوه. وافقهم الكسائي لكنه جمع الذي في الحجر.

وقرأ ابن كثير، وابن محيصن أربعة على الجمع، وأفرد ما سواها وهي في: البقرة، والحج، والكهف، والجاثية، وقرأ عاصم، وابن عامر، وأهل البصرة بالجمع في تسعة مواضع في: البقرة، والحجر، والكهف، والفرقان، والنمل، والروم، وفاطر، والجاثية، [١٤٥/ب] وافقهم نافع وزاد فجمع الذي / في إبراهيم، والشورى، وما بقي من المواضع فلا خلاف فيها، في هذا المختصر. فيكون ابن كثير، وابن محيصن قد انفرد بالإفراد في الفرقان. ويكون نافع قد انفرد بالجمع في إبراهيم والشورى. ويكون الأعمش، وحمزة وخلف قد انفردوا بالإفراد في سورة الحجر، فتأمل ذلك تجده كافياً إن شاء الله.

قرأ نافع، وابن عامر، ويعقوب: ﴿ولو ترى﴾<sup>(٢)</sup> [١٦٥] بالتاء. وقرأه الباقون

(١) تكررت العبارة كلها في المخطوط.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٩٨): اختلفوا في الياء والتاء من قوله ﷻ: ﴿ولو يرى الذين ظلموا﴾. فقراً ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿ولو يرى الذين ظلموا﴾ بالياء. وقرأ نافع، وابن عامر ﴿ولو ترى﴾ بالتاء. وكلهم قرأ: ﴿إذ يرون العذاب﴾ بفتح الياء إلا ابن عامر فإنه قرأ ﴿إذ يرون العذاب﴾ بالضم. وحجة من قرأ: ﴿ولو يرى الذين ظلموا﴾ بالياء: أن المتوعدين لم يعلموا قدر ما يشاهدون ويعانون من العذاب كما علمه النبي ﷺ والمسلمون، فالفعل ينبغي أن يكون مسنداً إليهم في قوله تعالى: ﴿ولو يرى الذين ظلموا﴾.

ومن حجتهم: أن المتقدم لقوله: ﴿ولو يرى﴾ غيبة، فينبغي أن يكون المعطوف عليه مثله وهو قوله جل وعز: ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً﴾ بعد قوله: ﴿إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار﴾ والذين ظلموا هم الذين كفروا، ألا ترى قوله: ﴿والكافرون هم الظالمون﴾ والذين كفروا هم المتخذون من الله أنداداً؟ فلفظ الغيبة أولى من لفظ الخطاب من حيث كان أشبه بما قبله، وهو أيضاً أشبه بما بعده وهو قوله: ﴿كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات﴾.

بالياء. قرأ ابن عامر: «إذ يُرون العذاب»<sup>(١)</sup> [١٦٥] بضم الياء. وفتحها الباقون. قرأ يعقوب: «إن القوة» [١٦٥] و«إن الله» [١٦٥] بكسر الهمزة فيهما. وفتحها الباقون. قرأ ابن كثير في رواية أبي ربيعة، والخزاعي جميعاً عن البري وفي رواية الزيني عن قبل، وابن محيصن ونافع، وأبو عمرو إلا العباس، والأعمش، وحمزة، وأبو بكر، وخلف:

«خُطُوات»<sup>(٢)</sup> [١٦٨] بإسكان الطاء في خمسة مواضع. وضمها الباقون

= وحجة من قال: «ولو ترى» فجعل الخطاب للنبي ﷺ، كثرة ما جاء في التنزيل من قوله جل وعز: «ولو ترى» من الآي التي تلونها ولم يقصد عليه السلام بالمخاطبة لأنه لم يعلم، ولكن في قصده بالمخاطبة تنبيه لغيره، ألا ترى أنه قد يخاطب فيكون خطابه خطاباً للكافة كقوله تعالى: «يا أيها النبي قل لمن في أيديكم من الأسرى» و«يا أيها النبي إذا طلقتم» وعلى هذا جاء: «ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير» و«ألم تعلم أن الله له ملك السماوات والأرض»، فجاء الخطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم - والمراد به الكافة، فكذلك قوله: «ولترى الذين ظلموا».

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٠٢): فأما قوله عز وجل: «إذ يرون العذاب» وهي قراءتهم إلا ابن عامر. فحجتهم في ذلك قوله: «وإذا رأى الذين ظلموا العذاب فلا يخفف عنهم»، وقال تعالى: «ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب». فكما بني الفعل للفاعل الرائي دون المفعول به في هذا الباب كذلك ينبغي أن يكون في قوله «يرون العذاب» ولا يكون «يرون» كما لم يكن ورأوا العذاب.

وحجة ابن عامر: أنه قد جاء «كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم» فإذا كانوا مفعولاً بهم في الفعل المنقول بالهمزة المتعدي إلى مفعولين كذلك يحسن أن يبنى الفعل لهم إذا كان متعدياً إلى مفعولين واحد، فتقول: يرون، كما جاء ضميرهم مفعولاً في قوله: «يريهم».

ألا ترى أنك إذا قلت يريهم بنيت الفعل للمفعول به قلت: يرون أعمالهم حسرات، وقوله: «يريهم الله أعمالهم حسرات» منقول من رأى عمله حسرة؟ فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعول آخر، وصار الفاعل قبل المفعول الأول.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/١١٧) ومن ذلك قراءة علي رضي الله عنه، والأعرج ورويت عن عمرو بن عبيد «خطوات» بضمين وهمزة، وهي مرفوضة =

وهم: ابن عامر، وابن كثير، إلا أبا ربيعة من طريق النقاش، والخزاعي عن البيزي، والزيني عن قنبل، وحفص، والعباس بن الفضل عن أبي عمرو، ويعقوب؟

[١٤٦/١]

اقرأ أهل الحجاز إلا الشذائي والشنبوذي جميعاً عن ابن شنبوذ عن قنبل.

وعن قراءته على الخزاعي على البيزي، والكسائي، وخلف وهشام، والأعمش

= وغلط. وقرأ أبو السمال: «خطوات» بفتح الخاء والطاء.

قال أبو الفتح: أما الهمز في هذا الموضع فمردود لأنه من خطوات لا من أخطأت، والذي يصرف هذا إليه أن يكون كما همزه العرب ولا حظ له في الهمز نحو: حلات السويق، ورتأت روعي بأبيات، والذئب يستنشئ ريح الغنم، والحمل على هذا فيه ضعف إلا أن الذي فيه طريق العذر أنه لما كان من فعل الشيطان غلب عليه معنى الخطأ، فلما تصور ذلك المعنى أطلعت الهمزة رأسها، وقيل: «خطوات».

وأما الخطوات فجمع خطوة، وهي الفعلة، والخطوة ما بين القدمين، والخطوات كقولك: طرائق الشيطان، والخطوات كقولك: أفعال الشيطان.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٠٢): اختلفوا في ضم الطاء وإسكانها من قوله تعالى: «خطوات». فقرأ ابن كثير، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم: «خطوات» مثقلة.

وروى ابن فليح بإسناده عن أصحابه عن ابن كثير: «خطوات» ساكنة الطاء خفيفة. وقرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة: «خطوات» ساكنة الطاء خفيفة. وحجة من حرك العين من «خطوات» أن الواحدة خطوة، فإذا جمعت حركت العين للجمع كما فعلت بالأسماء التي على هذا الوزن نحو: غرفة وغرفات، قال تعالى: «وهم في الغرفات آمنون».

وشيء آخر لمن ثقل العين وهو أنه يجوز أن يكون لما حذف التاء التي للتأنيث فبقي الاسم على فعل حرك العين مثل: عئق وعئق، وطنب وطنب، فلما ثقل العين بني الاسم على تاء التأنيث وألفه، كما بني الاسم على التاء المفردة في غيابها، وشقاؤه وعلى التثنية في مذروران وثنايان.

قال أبو الحسن: التحريك قول أهل الحجاز، وحجة من أسكن فقال: «خطوات»: أنهم نسوا الضمة وأسكنوا الكلمة عنها. ولمن أسكن العين من «خطوات» وجه آخر من الحجاج: وهو أن يكون أجرى الواو في إسكانه إياها مجرى الياء.



من طريق الشنبوذى: «فمن اضطر»<sup>(١)</sup> [١٧٣] بضم النون. والتنوين واللام،

(١) قال ابن القاصح في سراج المبتدئ (٢٠٥) في شرحه لمنظومة حرز الأمانى للشاطبي عند قول الناظم:

وضمك أولى الساكنين لثالث ويضم لزوما كسوره في ند حـ  
قل ادعوا أو انقص قالب اخرج أن اعبدوا ومحظوراً انظر مع قد استهزئ اعتلا  
سوى أو وقل لابن العلا وبكسره لتنوينه قال ابن ذكوان مقـولا  
بخلف له في رحمة وحيثـة ورفعك ليس البر بنصب في عـلا

قال: يعني إذا كان آخر الكلمة ساكناً ولقي ساكناً من كلمة أخرى، وهو فاء فعلى، وكان الحرف الثالث من الكلمة الثانية مضموماً ضمّاً لازماً فإن ذلك الساكن الأول يضم لمن لم يذكر الكسر له سواء كان تنويناً أو غيره، ويكسر للمشار إليهم بالفاء، والنون، والحاء، في قوله: "في ند حلا" وهم: حمزة، وعاصم، وأبو عمرو.

والساكن الأول في القرآن من أحد حروف: "لتنود" وهي اللام، والتاء، والنون، والواو، والـدال. وقوله: «قل ادعوا» مثال اللام فاللام من «قل» ساكنة التقت بالـدال من «ادعوا» وهي ساكنة أيضاً، فوجب تحريك اللام لاجتماع الساكنين، فمن حركها بالكسر، فعلى الأصل من حكم التقاء الساكنين، ومن ضمها اتبعها ضمة العين اللازمة. والدليل على لزوم ضمة العين أنك تقول: تدعو ويدعو، أفنجد العين مضمومة في الفعل المستقبل؟ وفعل الأمر على أصل البناء ولا يتغير. والعين في قولك ادعوا تالفة باعتبار وجود ألف الوصل في حال الابتداء، وكذلك باقي الأمثلة. وأراد: «قل ادعوا» حيث كان، وهو بالأعراف: «قل ادعوا شركاءكم». وبالإسراء موضعان: «قل ادعوا الذين زعمتم» و«قل ادعوا الله».

وبسبب: «قل ادعوا الذين زعمتم». ويونس: «قل انظروا». ثم أتى بمثال الواو فقال: «أو انقص» يعني أو انقص منه بالزمل. «أو اخرجوا من دياركم» بالنساء. «أو ادعوا الرحمن» بالإسراء ولا رابع لها. والتاء: «قالت اخرج عليهن» ييوسف، وليس غيره. وإنما ذكر هذا الأصل هنا لأن أوله: «فمن اضطر» ولم يتق التمثيل به وأغنى عنه، قوله: «أن اعبدوا الله» وهو مثال النون، ومثله: «أن اقتلوا أنفسكم» و«أن احكم» و«ولكن انظر» و«أن اشكر» و«أن اغدوا على حرثكم». مثال التنوين: «محظوراً انظر».

وأول وقوع التنوين بالنساء: «فتيلاً انظر». وبالأنعام: «متشابه انظر». وبالأعراف: «برحمة ادخلوا الجنة». ويوسف: «مبين اقتلوا». وبإبراهيم: «حيثة اجتثت» وفي الحجر: «وعيون ادخلوها». وبالإسراء: «محظوراً انظر» وهو مثال وفيها: «مسحوراً انظر» كيف =

والواو، والذال، والتاء السواكن إذا اتصلت وهو فافعل بعده ضمة قد سقطت قبله ألف الوصل... بالضم. ويجمع هذه الحروف: لتتود؛ لأن التنوين أيضاً نون، وذلك: «أن اقتلوا» و «أن ادعوا» و «أن احكم» و «لكن انظر» و «أن اشكر» و «فتيلا انظر» و «محظوراً انظر» و «برحمة ادخلوا» و «عيون ادخلوها» و «مبين اقتلوا» وما أشبه ذلك. و «قل ادعوا» وهي في الأعراف، وبني إسرائيل

= ضربوا. وفي الفرقان «مسحوراً انظر». وبقي: «وعذاب اركض». وبق: «منيب ادخلوها». وأما «عزيز ابن»: فإن ضمة النون فيه عارضة. والذي تونه اثنان عاصم والكسائي وكلاهما بكسر التنوين.

فأما عاصم فعلى أصله، وأما الكسائي فالأجل عروض الضمة في «ابن». ومثال الدال: «ولقد استهزئ» وهو بالأنعام، والرعد والأنبياء. ووصف الضم بالزوم احتراز أمن العارض فإن الساكن الأول لم يكن فيه إلا القصر نحو: «أن امشوا» وأصله أن امشوا فاضربوا لأنك إذا أمرت الواحد أو الاثنين قلت: امش، وامشياً، فتجد الشين مكسورة فتعلم أن الضمة عارضة. وكذلك «أن اتقوا الله» و «إن امرؤ» ونحوه الضمة فيه عارضة، وضابط اللازم أن تكون الألف التي تدخل على الساكن الثاني إذا ابتدئ بالضم نحوك «ادعوا» و «انقص» و «اخرج» و «استهزئ».

بخلاف «اتقوا الله» ونحوه فإنه يبتدئ بالكسر، وفي نحو: «قل الروح» يبتدأ بالفتح، وقوله: «سوى» أو أقل لابن العلاء: أخبر أن أبا عمرو، وابن العلاء استثنى الواو من «أو» واللام من «قل» حيث وقعا نحو: «أو ادعوا الرحمن» و «قل انظروا» فقرأ فيها بالضم.

وأخبر أن ابن ذكوان كسر التنوين، وأن عنه في: «برحمته ادخلوا الجنة» و «حيث اجتثت» الكسر والضم. وقرأ عاصم وحزمة بكسر الساكن الأول في جميعه سواء أكان تنويناً أو غيره.

وقرأ أبو عمرو وبكسر ذلك كـ: «سوى» أو «وقل» فإنه يضم فيهما. وقرأ ابن ذكوان بكسر التنوين لا غير. وعنه خلاف في: «برحمة» و «حيث». وقرأ الباقون بالضم في الجميع. وقوله "رفعك" «ليس البر أن تولوا وجوهكم».

يرفع راؤه لكل القراء إلا حمزة وحفصاً فإنهما قرآه بنصب الرء، وأشار إليها بالفاء والعين في قوله: "في علا" ولا خلاف في: «وليس البر بأن تأتوا البيوت» أنه بالرفع. ولا يرد على الناظم لأنه قال: ليس البر بلا واو، وهذا بالواو.

سورة البقرة ..... ٩٥

موضعان. وفي سبأ: «وقل انظروا». وفي يونس «أو انقص». و «لقد استهزئ» وهو في الأنعام، والسرعد، والأنبياء. و «قالت اخرج» ولا نظير له. وافقهم الوليد بن مسلم والأحفش عن ابن ذكوان على الضم في جميع ذلك إلا في النون فإفهما كسراه.

وافقهما الإسكندراني على كسر التنوين في سورة النساء «فتيلا انظر» وفي بني إسرائيل: «مظهوراً انظر» وفيها «مسحوراً انظر». وفي الفرقان أيضاً: [٤٦/ب] «مسحوراً انظر». وفي صاد: «عذاب اركض». وفي قاف: «شهيد ادخلوها» وضم ما عدا ذلك.

ووافقها على كسر التنوين: الوليد بن عتبة إلا في ثلاث مواضع في سورة الأنعام: «متشابه انظروا» وفي صاد: «عذاب اركض» وفي قاف: «منيب ادخلوها» فإنه ضمنه.

وروى ابن شنبوذ عن قنبل فيما رواه الشذائي والشنبوذي جميعاً عنه. والخزاعي عن اليزيدي من طريق المطوعي ضم جميع الباب إلا التنوين المحرور ما قبله نحو: «خبیثة اجتثت» و «منيب ادخلوها» ونحوهما فإنهم كسروه. وضم أبو عمرو عند اللام والواو، وكسر ما عداهما. وضم يعقوب عند الواو وكسر ما بقي من الباب. وكسر عاصم، والأعمش من طريق المطوعي وحمزة الكل بلا استثناء.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي وحمزة وحفص: «ليس البر»<sup>(١)</sup> [١٧٧]

(١) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٠٦): اختلفوا في قوله تعالى: «ليس البر». فقرا عاصم في رواية حفص، وحمزة في «ليس البر» بنصب الراء. وروى هبيرة عن حفص عن عاصم أنه كان يقرأ بالنصب والرفع، وقرأ الباقون «البر» رفع. قال أبو علي: كلا المذهبين حسن لأن كل واحد من الاسمين اسم ليس وخبيرها معرفة، فإذا اجتمعا في التعريف تكافأ في كون أحدهما اسماً والآخر خبيراً كما تكافأ النكرتان. ومن حجة من رفع: «البر» أنه أن يكون البر الفاعل أولى لأن «ليس» تشبه الفعل، وكون الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده، ألا ترى أنك تقول: قام زيد: فيلي الاسم الفعل، وتقول: ضرب علامة زيد، فيكون التقدير بالغلام التأخير؟ ولولا أن الفاعل أخص بهذا الموضع لم يجز هذا كما لم يجز في الفعل: ضرب علامة زيداً، حيث لم يجز في الفاعل تقدير التأخير، كما جاز في المفعول به لوقوع الفاعل في الموضع الذي هو أخص به. =

بنصب الراء. ورفع الباقون.

قرأ نافع ابن عامر: ﴿ولكن﴾ [١٧٧] بتخفيف نون ﴿ولكن﴾ وكسرهما ورفع: ﴿البر﴾<sup>(١)</sup> [١٧٧] وكذلك: ﴿ولكن البر من اتقى﴾. وقرأ الباقون بفتح النون وتشديدها ونصب: ﴿البر﴾ فيهما.

وقرأ أهل الكوفة /إلا حصصاً ويعقوب: ﴿من موص﴾<sup>(٢)</sup> [١٨٢] بفتح الواو، [١٤٧/١]

= ومن حجة من نصب: ﴿البر﴾ أنه حكى لي عن بعض شيوخنا أنه قال في هذا النحو: أن يكون الاسم ﴿أن﴾ وصلتها أولى وأحسن، لشبهها بالمضمر في أنها لا توصف، كما لا يوصف المضمر، فكأنه اجتمع مضمر ومظهر، والأولى إذا اجتمع مضمر ومظهر أن يكون المضمر الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر فكذلك إذا اجتمع أن مع مظهر غيره كان أن يكون أن الاسم والمظهر الخبر أولى.

(١) وقال ابن القاصح في سراج القارئ (٢٠٧) في قول الشاطبي في منظومته:

ولكن خفيف ورافع البر عم في هما وموص ثقلة صح شلشلا  
أخبر أن المشار إليهما بقوله عم وهما نافع، وابن عامر قرأ: ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾  
و ﴿ولكن البر من اتقى﴾ بتخفيف نون ﴿ولكن﴾ وكسرهما ورفع ﴿البر﴾ في الموضعين.  
فستعين للباقيين القراءة بتشديد النون وفتحها ونصب الراء فيهما. وقال ابن الأنباري في  
البيان (١/١٣٨): في إعرابه لآية ﴿ليس البر﴾.

قرئ ﴿البر﴾ بالرفع والنصب، فالرفع على أنه اسم ﴿ليس﴾، و ﴿أن تولوا﴾ خبرها، أي ليس البر توليتكم، والنصب على أن يكون ﴿البر﴾ خبر ليس و ﴿أن تولوا﴾ اسمها، ورجحه بعض النحويين؛ لأن أن المصدرية مع صلته أعرف من البر لأنها لا توصف كما لا يوصف المضمر والمضمر أعرف المعارف، فلما أشبهت أعرف المعارف، كان جعلها الاسم أولى ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾ قرئ بكسر وفتحها. فمن قرأ بكسر الباء كان في تقديره وجهان: أحدهما: أن يكون التقدير ولكن البرّ من آمن بالله فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. والثاني: أن يكون التقدير: ولكن ذا البر من آمن بالله، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. ومن قرأ بفتح الباء من البر أراد به البار كأنه قال: ولكن البار من آمن أي، المؤمن.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٠٧): اختلفوا في فتح الواو وتشديد الصاد وتخفيفها من قوله ﴿فمن خاف من موص جنفا﴾ فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿موص﴾ ساكنة الواو، وحفص عن عاصم مثله، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر =

وتشديد الصاد. وقرأه الباقون بسكون الواو وتخفيف الصاد.

قرأ نافع، وابن ذكوان، والأعمش: ﴿فدية﴾ [١٨٤] بغير تنوين ﴿طعام﴾<sup>(١)</sup> [١٨٤] بالجر بالإضافة وقرأه الباقون بالتنوين ﴿طعام﴾ بالرفع.

= وحمة والكسائي: ﴿موص﴾، مفتوحة الواو، مشددة الصاد. قال أبو علي: حجة من قال: ﴿موص﴾ قوله تعالى: ﴿فلا يستطيعون توصية﴾. وحجة من قال: ﴿موص﴾: ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾، و ﴿من بعد وصية يوصون بها أو دين﴾. فأما قوله تعالى: ﴿ووصى بها إبراهيم بنيه﴾ فلا أرى من شدد ذهب فيه إلى التكثير، وإنما وصى مثل أوصى. ألا ترى أنه قد جاء: ﴿من بعد وصية يوصون بها أو دين﴾ ولم يشدد. فإن كان للكثرة فليس هو من باب: ﴿وغلقت الأبواب﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٠٨): اختلفوا في الإضافة، والتنوين، والجمع، والتوحيد: ﴿فدية﴾ منون ﴿طعام مسكين﴾ موحد. وقرأ نافع، وابن عامر: ﴿فدية طعام مساكين﴾ مضاف و ﴿مساكين﴾ جمع. قال أبو علي: ﴿طعام مسكين﴾ على قول ابن كثير، ومن قرأ كما قرأ عطف بين الفدية. فإن قلت: كيف أفرد والمسكين، والمعنى على الكثرة؟ ألا ترى أن يطبقونه جمع وكل واحد منهم يلزمه طعام مسكين؟ فإذا كان كذلك وجب أن يكون مجموعاً كما جمعه الآخرون.

فالقول: أن الأفراد جاز وحسن لأن المعنى على كل واحد طعام مسكين، فلهذا أفرد، ومثل هذا في المعنى قوله تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ وليس جمع القاذفين يفرق فيهم جلد ثمانين، إنما على كل واحد منهم جلد ثمانين، فكذلك على كل واحد منهم مسكين، فأفرد هذا كما جمع قوله: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾. وقال أبو زيد: أتينا الأمير فكسانا كلنا حلة، وأعطانا كلنا مائة. قال أبو زيد معناه: كسا كل واحد منا حلة، وأعطى كل واحد منا مائة. وأما من أضاف الفدية إلى الطعام فكإضافة البعض إلى ما هو بعض له، وذلك أنه سمي الطعام الذي يفدي به فدية، ثم أضاف الفدية إلى الطعام الذي يعم الفدية وغيرها وهو على هذا من باب خاتم حديد.

وقال ابن الأنباري في البيان (١/١٤٣): ﴿فدية﴾: مبتدأ، ﴿وعلى الذين يطبقونه﴾ خبره مقدم عليه ﴿طعام مسكين﴾: بدل من فدية على قراءة من قرأها بالتنوين ومن قرأها بغير تنوين أضافها إلى طعام، وما جمع المسكين لأنه كان على كل واحد منهم في ابتداء الإسلام إطعام مسكين، ثم نسخ ذلك بقوله: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ والطعام بمعنى الإطعام كما جاء العطاء بمعنى الإعطاء قال الشاعر:

وبعد عطائك المائة الرتاعا

سورة البقرة .....

قرأ نافع، وابن عامر، والأعمش من طريق المطوعي: ﴿مساكين﴾ [١٨٤] بالجمع.

وقراه الباقون ومعهم الأعمش من طريق الشنبوذي على الأفراد في القرآن وبابه ذكر في باب الهمز.

قرأ أبو بكر، ويعقوب، وعبد الوارث ﴿ولتكمّلوا العدة﴾<sup>(١)</sup> [١٨٥] بفتح الكاف، وتشديد الميم. وقرأ الباقون بسكون الكاف وتخفيف الميم.

قرأ الأعمش: ﴿عاكفون في المسجد﴾ [١٨٧] بإسكان السين، وحذف الألف على الأفراد. وقرأ الباقون بفتح السين والألف بعدها على الجمع.

قرأ ابن محيصن: ﴿عن الأهلة﴾ [١٨٩] بإدغام النون في اللام فيصير: عنلهلة وكذلك: ﴿عن الأنفال﴾ وما أشبه ذلك، وسنذكر أصله فيما بعده في سورة المائدة نحو: ﴿من الآمين﴾ إن شاء الله. الباقون بالإظهار.

[ب/١٤٧] قرأ أهل البصرة، وورش، وحفص، والوليد بن مسلم، والوليد بن عتبة / من ابن شاكر: ﴿البيوت﴾<sup>(٢)</sup> [١٨٩] بضم الباء. وكذلك العين من ﴿العيون﴾،

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٠٩): اختلفوا في تشديد الميم وتخفيفها من قوله ﷻ: ﴿ولتكمّلوا العدة﴾. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿ولتكمّلوا العدة﴾ مشددة الميم. وروى حفص عن عاصم: ﴿ولتكمّلوا﴾ خفيفة. وروى علي بن نصر، وهارون الأعور، وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو: ﴿ولتكمّلوا﴾ مشددة. وقال أبو زيد عن أبي عمرو: كلاهما مشددة، ومخففة.

وقال اليزيدي، وعبد الوارث عنه: إنه كان يثقلها ثم رجع إلى التخفيف. وقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحزرة، والكسائي: ﴿ولتكمّلوا﴾ بإسكان الكاف خفيفة. قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿ولتكمّلوا﴾ قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ وقد قال أوس: عن امرئ سوقه ممن سمعت به أئدى وأكمل منه أي إكمال ومن قال: ﴿ولتكمّلوا﴾ فلا أن فعل وأفعل كثيراً ما يستعمل أحدهما موضع الآخر فمن ذلك ما تقدم من وصى وأوصى.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢١٤): واختلفوا في: ﴿البيوت﴾ و﴿العيون﴾ و﴿شيوخاً﴾ و﴿الغيوب﴾ و﴿الجيوب﴾ في ضم الحرف الأول من هذه كلها وكسره. =

والغين من «الغيوب»، والجيم من «جيوهن»، والشين من «شيوخا». وافقهم في باء «البيوت» و «بيوت» ابن محيصن وكسر ما عدا ذلك. ووافقهم على ضم أوائلهن أجمع إلا في الباء قالون، وهشام، وخلف في اختياره. وكسرهن أجمع ابن

= فقرأ ابن كثير، وابن عامر، والكسائي «الغيوب» بضم الغين، وكسر الباء من «البيوت» والعين من «العيون». وقرأ أبو عمرو وبضم ذلك كله: الباء، والعين والغين، والجيم، والشين. واختلف عن نافع فروى وقالون: «البيوت» بكسر الباء، وهذه وحدها، وضم الغين، والعين، والجيم، والشين.

وقال ورش عن نافع: إنه ضم ذلك كله، والباء من البيوت، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر، وابن جهماز عنه: إنه ضمها كلها. قال أبو بكر بن أبي أويس: «البيوت»، و«الغيوب» و «العيون» و «الجيوب»، و «جيوهن» و «شيوخا» بكسر أول ذلك كله. وقال الواقدي عن نافع «البيوت» بضم الباء.

واختلف عن عاصم أيضًا، فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر عنه: أنه كسر الباء من «البيوت» والعين من «العيون» والغين من «الغيوب» والشين من «شيوخا» وضم الجيم من «الجيوب» وحدها وقال يبدأ بالكسر ثم يشمها الضم. وروى هبيرة عن حفص عن عاصم أنه يكسر الشين من «شيوخا» وحدها ويضم الباقي، وهذا غلط. وقال عمرو بن الصباح عن أبي عمر عن عاصم: «شيوخا» بضم الشين وضم سائر الحروف وكان حمزة يكسر الأول من هذه الحروف كلها.

وقال خلف وأبو هشام عن سليم عن حمزة إنه كان يشم الجيم الضم، ثم يشير إلى الكسر ويرفع الباء من قوله: «جيوهن». وهذا الشيء لا يضبط، وقال غير سليم بكسر الجيم.

قال أبو علي: أما من ضم الفاء من «شيوخا» و «عيون» و «جيوب» فبين لا نظر فيه، بمنزلة فعول إذا كان جمعًا ولم تكن عينه ياء. وأما من قال: «شيوخا» و «جيوب» فكسر الفاء، وإنما فعل ذلك مما قدمت أنهم قد رفضوه في كلامهم، فهلا رفض أيضًا القارئ للجيوب ذلك. قيل: إن الحركة إذا كانت للتقريب من الحرف لم تكسر ولم تكن بمنزلة ما لا تقرب فيه. واستعملوا في إرادة التقريب ما ليس في كلامهم على بنائه وذلك نحو: شعير، ورغيف وشهيد.

وليس في الكلام شيء على فعيل على غير هذا الوجه، فكذلك نحو: «شيوخا» و «جيوب» يستجاز فيه ما ذكرنا للتقريب والتوفيق بين الجمعين. ومما يدل على جواز ذلك أنك تقول في تحقير فلس، فليس، ولا يكسر أحد الفاء في هذا النحو.

سورة البقرة ..... ١٠٠

فليح، وابن محيصن، والأعمش، وحمزة والوليد بن عتبة عن أيوب. وافقهم أبو بكر إلا في الجيم فإنه ضمها وكسرهن جميعاً الباقرن إلا في غين «الغيوب» فإنهم ضموها وهم: ابن كثير إلا ابن فليح، والكسائي، وابن ذكوان.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف «ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه فإن قتلوكم»<sup>(١)</sup> [١٩١] الثلاثة بغير ألف من القتل. وقرأها الباقرن بضم التاء وفتح القاف وألف من القتال.

قرأ ابن محيصن، وابن كثير، وأهل البصرة: «فلا رفتٌ ولا فسوق»<sup>(٢)</sup>

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢١٧): اختلفوا في إثبات الألف وطردها من قوله ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ﴾.

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: «ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم» كلها بالألف. وقرأ حمزة، والكسائي «ولا تقتلوهم» بغير ألف فيهن كلهن.

ولم يختلفوا في قوله: «فاقتلوهم» أنها بغير ألف. قال أبو علي: حجة من قرأ «ولا تقاتلوهم» في هذه المواضع اتفاهم في قوله تعالى: «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة»، والفتنة يراد بها الكفر، أي قاتلوهم حتى لا يكون كفر لمكان قتالكم إياهم. وحجة من قرأ: «ولا تقتلوهم»، «حتى يقتلوكم» أنهم لم يختلفوا في قوله: «فاقتلوهم» فكل واحد من الفريقين يستدل على ما اختار بالوضع المتفق عليه.

ويقوي قول من قال: «فاقتلوهم» قوله تعالى: «والفتنة أشد من القتل»، والقتل مصدر قتله دون قاتلته، أي الكفر أشد من القتل فاقتلوهم، فأمر بالقتل ليزاح به الكفر. ويمكن أن يرجح من قرأ: «ولا تقاتلوهم» قراءته على قراءة من قرأ: «فاقتلوهم» بأن قوله: «فاقتلوهم» و «قاتلوهم حتى لا تكون فتنة» نص على الأمر بالقتال. وقوله: «والفتنة أشد من القتل» في فحواه دلالة على الفعل، فيقول: الأخذ مما علم بالنص أولى مما علم من الفحوى إذا كانا في أمر واحد.

وقوله: «حتى يقاتلوكم فيه» أي: حتى يقتلوا بعضكم، فإن قتلوكم فاقتلوهم، أي: إن قتلوا بعضكم في الحرم فاقتلوا في الحرم القاتل في الحرم. ومثل ذلك قوله تعالى: «فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله» أي: ما وهن الباقرن منهم لما أصابهم في سبيل الله.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢١٨): اختلفوا في ضم التاء، والقاف، والتنوين ونصبيهما بغير تنوين في قوله تعالى: «فلا رفتٌ ولا فسوق». فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: =



سورة البقرة ..... ١٠١

[١٩٧] الرفع والتنوين فيهما وقرأ الباقون: بفتح الباء والقاف من غير تنوين فيهما.

قرأ ابن محيصن: ﴿وَيَشْهَدُ﴾ [٢٠٤] بفتح الياء، وسكون الشين، وفتح الهاء. ﴿اللَّهُ﴾ [٢٠٤] بالرفع. وقرأه الباقون: بضم الياء وكسر الهاء ﴿اللَّهُ﴾ بالنصب.

قرأ ابن محيصن: /﴿وَيَهْلِكُ﴾ [٢٠٥] بفتح الياء. ﴿الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾ [٢٠٥] [١/٤٨] بالرفع فيهما.

قرأ الكسائي: ﴿مَرَضَاهُ﴾<sup>(١)</sup> [٢٠٧] بالإمالة حيث وقع في خمسة أمكنة،

= ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ بالضم فيهما والتنوين. وقرأ نافع وعاصم، وابن عامر، وحزمة، والكسائي: ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ فيهما بغير تنوين. ولم يختلفوا في نصب اللام من ﴿جدال﴾. حجة من فتح فقال: ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ﴾ أن يقول: إنه أشد مطابقة للمعنى المقصود، ألا ترى أنه إذا فتح نفي جميع الرفث والفسوق، كما أنه إذا قال ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ فقد نفي جميع هذا الجنس، فإذا رفع ونون فكأن النفي لواحد منه ألا ترى أن سيويه يرى أنه إذا قال: لا غلام عندك ولا جارية فهو جواب من سأل فقال: أغلام "عندك أم جارية؟ والفتح أولى لأن النفي قد عم والمعنى عليه، ألا ترى أنه لم يرخص في ضرب من الرفث والفسوق كما ذلك يرخص في ضرب من الجدال؟ وقد اتفق الجميع على فتح اللام من الجدال سيتناول النفي جميع جنسه، فيجب أن يكون ما قبله من الاسمين على لفظه إذ كان في حكمه.

وحجة من رفع أنه يعلم من الفحوى أنه ليس المنفي رفثاً واحداً ولكنه جميع ضروبه، وقد يكون اللفظ واحداً والمعنى المراد به جميع. ومن حجته أن هذا الكلام نفي، والنفي قد يقع فيه الواحد موقع الجميع وإن لم يبين فيه الاسم مع "لا" النافية نحو: ما رجل في الدار.

قرأ ابن محيصن: ﴿وَيَشْهَدُ﴾ [٢٠٤] بفتح الياء، وسكون الشين، وفتح. ﴿اللَّهُ﴾ [٢٠٤] بالرفع.

وقرأه الباقون: بضم الياء وكسر الهاء ﴿اللَّهُ﴾ بالنصب.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٢٧): اختلفوا في إمالة الألف وتفخيمها من قوله تعالى: ﴿مَرَضَاهُ اللَّهُ﴾. فقرأ الكسائي وحده: ﴿ابْتِغَاءَ مَرَضَاةِ اللَّهِ﴾ ممالاة وقرأ الباقون: ﴿مَرَضَاةِ اللَّهِ﴾ بغير إمالة.

ووقف هو وخلف بالهاء. الباقون بالتفخيم، ويقفون بالتاء.

قرأ أهل الحجاز، والكسائي: **(في السُّلم)**<sup>(١)</sup> [٢٠٨] بفتح السين، وكذلك

= وكان حمزة يقف في **(مرضاة الله)** بالتاء والباقون يقفون بالهاء. قال أبو علي: حجة الكسائي في إمالة الألف في **(مرضاة الله)** أن الواو إذا وقعت رابعة كانت كالياء في انقلابها ياء، تقول: مغزيان، كما تقول: مرميان، فأمال ليدل على أن الياء تنقلب عن الألف في التثنية ولم يمنعها المستعلي من الإمالة كما لم يمنح المستعلي من إمالة نحو: صار، وخاف، وطاب. فكذلك الألف في: **(مرضاة الله)** وغير الإمالة أحسن كما قرأ الأكثر. فأما وقف حمزة على **(مرضات)** فإنه يحتمل أمرين: أحدهما: على قول من قال: طلحت حكاها سيبويه عن أبي الخطاب. ويجوز: أن يكون لما كان المضاف إليه في التقدير أثبت التاء كما يثبت في الوصل ليعلم أن المضاف إليه مراد، كما أشم من أشم الحرف المضموم ليعلم أنه في الوصل مضموم، وكما حرك من قال: "إِذْ جَدَّ النَّقْرُ". ليعلم أنه في الوصل مضموم.

فإن قال قائل في وقفه على التاء من **(مرضات)**: ما تنكر أن يكون هذا خلاف قول سيبويه؟ لأنه قد قال: لو سميت بخمسة عشر فرختمه لقلت: يا خمسة، فوقفت بالهاء. ولو كان على قياس وقف حمزة في **(مرضات)** لقلت: يا خمسة، ألا ترى أن الاسم الثاني المحذوف للترخيم مراد كما كان المضاف إليه مراداً؟ قيل له: لا يدل ما قاله سيبويه في "خمسة" في الترخيم على أن وقف حمزة في المضاف بالتاء خلاف ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن الترخيم بناء آخر وصيغة أخرى، وليس حذف المضاف إليه من المضاف كذلك.

ألا ترى أنه يراد ضمه إلى المضاف إذا ذكر أو حذف، والترخيم ليس كذلك لأنه على ضربين: أحدهما: أنه يقدر فيه المحذوف والآخر: أنه يكون ارتجال اسم على حدة. فالقدر فيه إثبات ما حذف منه: يجري مجرى ما هو اسم على حياله كما جرى حرف اللين في قولهم في الإنكار إذا قلت: ضربت زيداً: أزيدنيه؟ فأثبت التنوين قبل حرف اللين ولم تحذفه من الندبة في قول من قال: وازيداد، لأن أزيدنيه في الإنكار يجري مجرى أزيدنا إنيه فكما يثبت مع "إن" يثبت بغير "إن" ولم يحذف كما حذف من الندبة. فكذلك الترخيم يجري ما أريد فيه الحذف للمحذوف للترخيم مجرى ما ارتجل، لأن النداء موضع ترتجل في الأسماء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٢٢): اختلفوا في فتح السين وكسرها من قوله عز وجل: **(السلم)**. قرأ حمزة بكسر السين في سورة البقرة وحدها وفي سورة محمد عليه السلام، وفتح السين في الأنفال. وقرأ أبو عمرو، وابن عامر بكسر السين في سورة =

في الأنفال: ﴿وإن جنحوا للسلم﴾ و ﴿يدعو إلى السلم﴾ في القتال. وكسرهن في

= البقرة، وفتح السين في سورة الأنفال، وفي سورة محمد ﷺ.

وروى حفص عن عاصم الثلاثة مثل أبي عمرو قال أبو علي: قول ابن كثير، ونافع، والكسائي: ﴿ادخلوا في السلم﴾ يحتمل أمرين: يجوز أن يكون لغة في "السلم" الذي يعني به الإسلام، قال أبو عبيدة وأبو الحسن: السلم: الإسلام. وإنما كون السلم مصدرًا في معنى الإسلام إذ كسرت الحرف الأول منه فهو كالعطاء: من أعطيت، ونبات من أنبت. ويجوز: أن يريدوا بتفخيم الأول من قوله: ﴿ادخلوا في السلم﴾ في الصلح، وهو يريد الإسلام، لأن الإسلام صلح، ألا ترى أن القتال والحرب بين أهله موضوع؟ وأهم أهل اعتقاد واحد، ويد واحدة في نصره بعضهم لبعض. فإذا كان ذلك موضوعًا بينهم وفي دينهم وغلظ على المسلمين في المسابقة بينهم كان صلحًا في المعنى، فكأنه قيل: ادخلوا في الصلح والمراد به الإسلام فسماه صلحًا لما ذكرناه. فأما قراءة عاصم في رواية أبي بكر بكسر السين فيهن كلهن، فالقول في ذلك: أن المراد بكسر السين في قوله: ﴿ادخلوا في السلم﴾ الإسلام كما فسره أبو عبيدة وأبو الحسن، والمعنى عليه.

وأما كسره السين في قوله تعالى: ﴿وإن جنحوا للسلم﴾ فلأن السلم الصلح وفيه ثلاث لغات فيما رواه التنزي عن أبي عبيدة في قوله: ﴿وإن جنحوا للسلم﴾ فقال: السلم، والسلم، والسلم. وأما كسر عاصم السين في قوله: ﴿فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم﴾ فإن المراد هنا بالسلم الصلح فكسر الأول منه كما كسر في قوله: ﴿وإن جنحوا للسلم﴾. والصلح الذي أمر به ولم ينه عنه في قوله جل وعز: ﴿فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون﴾ أي: لا تدعوا إلى الصلح مع علو أيديكم وظهور كلمتكم إلى الصلح والمواذعة، وهذا إنما هو على حسب المصلحة في الأوقات.

وأما قراءة حمزة بكسر السين في سورة البقرة وفي سورة محمد -صلى الله عليه وسلم- فإن السلم في سورة البقرة يراد به الإسلام كما تقدم، وفي سورة محمد عليه السلام في قوله: ﴿وتدعوا إلى السلم﴾ فإن السلم الصلح، وكذلك في الأنفال المراد به الصلح في قوله: ﴿وإن جنحوا للسلم﴾ وفي ﴿السلم﴾ إذا أريد به الصلح لغتان الفتح والكسر فأخذ حمزة باللغتين جميعًا فكسر في موضع، وفتح في آخر.

وأما قراءة أبي عمرو، وابن عامر ﴿السلم﴾ بكسر السين في سورة البقرة فالسلم يعني به الإسلام، وأما فتحهما السين في سورة الأنفال، وسورة محمد عليه السلام، فإن السلم فيهما يراد به الصلح، وفيه الكسر والفتح فأخذ بالفتح في الموضعين جميعًا، ولم يفصلا كما فصل

حمزة وأخذ باللغتين. وكذلك القول في رواية حفص عن عاصم وكل حسن.  
المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

الثلاث أبو بكر.

وقرأ الأعمش، وحمزة، وخلف بكسر السين في الطرفين هذا وفي القتال، وفتحوها في الأنفال. وقرأ أهل البصرة، وابن عامر، وحفص بكسر السين هنا وفتحها في الآخرين.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: «والملائكة» [٢١٠] بالخفض. ورفع الباقون.

قرأ ابن محيصن: «زَيْن» [١١٢] بفتح الزاي والياء. «الحياة» [٢١٢] بالنصب، ومثله في آل عمران: «زين» بفتح الزاي والياء حيث ينص الياء. الباقون بضم الزاي، وكسر الياء، «الحياة» و «حب» بالرفع فيهما.

قرأ نافع والوليد بن مسلم: «حتى يقول الرسول»<sup>(١)</sup> [٢١٤] بالرفع. وقرأ الباقون «يقول» بالنصب.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي: «قل فيهما إثم كثير»<sup>(٢)</sup> [٢١٩] بالثاء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٣٢): اختلفوا في نصب اللام ورفعها من قوله جل وعز: «حتى يقول الرسول». فقرأ نافع وحده: «حتى يقول الرسول» برفع اللام، وقرأ الباقون: «حتى يقول الرسول» نصبًا، وقد كان الكسائي يقرأها دهرًا رفعا ثم رجع إلى النصب، وروى، ذلك عنه الفراء قال حدثني به عنه محمد بن الجهم عن الكسائي. وأما قراءة من قرأ: «حتى يقول الرسول» بالرفع فالفعل الواقع بعد حتى إذا كان مضارعًا لا يكون إلا فعل حال ويجيء أيضًا على ضربين: أحدهما: أن يكون السبب الذي أدى الفعل الذي بعد حتى قد مضى، والفعل المسبب لم يمض مثال ذلك قولهم: مرض حتى لا يرجونه، وشربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه، وتجه على هذا الوجه الآية، والوجه الآخر من وجهي الرفع: أن يكون الفعلان جميعًا قد مضيا نحو: سرت حتى أدخلها، فالدخول متصل بالسير بلا فصل بينهما كما كان في الوجه الأول بينهما فصل. والحال في هذا الوجه أيضًا محكية كما كانت محكية في الوجه الآخر. ألا ترى أن ما مضى لا يكون حالًا؟ "وحتى" إذا رفع الفعل بعدها حرف يصرف الكلام بعدها إلى الابتداء.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٣٣): اختلفوا في الباء، والثاء من قوله تعالى:

«إثم كثير».

= فقرأ الكسائي، وحمزة: ﴿إثم كثير﴾ بالثاء وقرأ الباقون: ﴿كبير﴾ بالياء. قال أبو علي: حجة من قرأ بالياء ﴿إثم كبير﴾ أن يقول: الباء أولى؛ لأن الكبير مثل العظم ومقابل الكبير الصغر، قال تعالى: ﴿وكل صغير وكبير مستطر﴾ وقد استعملوا في الذئب إذا كان موبقاً الكبير، يدل على ذلك قوله: ﴿والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش﴾ وقال تعالى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه﴾ فكما جاء ﴿كبائر الإثم والفواحش﴾ و﴿كبائر ما تنهون عنه﴾ بالياء كذلك ينبغي أن يكون قوله ﴿قل فيهما إثم كبير﴾ بالياء. ومما يدل على حسن ﴿قل فيهما إثم كبير﴾ قوله تعالى: ﴿وإثمهما أكبر من نفعهما﴾ واتفاقهم على أكبر، ورفضهم لأكثر، ومما يقوي ذلك أنه قد وصف بالعظم في قوله سبحانه: ﴿قد افترى إثماً عظيماً﴾ فكما وصف بالعظم كذلك ينبغي أن يوصف بالكبر. ووجه قراءة من قرأ بالثاء أنه قد جاء فيهما: ﴿إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكما العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون﴾. فهذا يقوي قراءة من قرأ كثير.

ومما يقوي قراءة من قرأ: ﴿كثير﴾ قوله تعالى: ﴿ومنافع للناس﴾ فكأن الإثم عودل به المنافع، فلما عودل به المنافع حسن أن يوصف بالكثرة؛ لأنه كأنه قال فيه مضار كثيرة ومنافع، فلما صار الإثم كالمعادل للمنافع والمنافع يحسن أن توصف بالكثرة كما جاء: ﴿ولكم فيها منافع كثيرة﴾ كذلك حسن أن يوصف الذي عودل به بالكثرة، وليس الخمر بالنبيذ في اللغة. والأسماء الأولى لا توضع بالمقاييس.

قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٣٩): اختلفوا في فتح الواو وضمها من قوله جل وعزك: ﴿قل العفو﴾. فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قل العفو﴾. وقرأ الباقون ﴿العفو﴾ نصباً. وروي عن ابن عامر نصب الواو أيضاً، حدثني عبد الله بن عمرو بن أبي سعد الوراق قال: حدثنا أبو زيد عمر بن شبة عن محبوب بن الحسن عن إسماعيل المكي عن عبد الله ابن كثير أنه قرأ: ﴿قل العفو﴾ رفعا، والذي عليه أهل مكة الآن النصب. قال أبو علي: اعلم أن قولهم ﴿ماذا﴾ تستعمل على وجهين أن يكون ﴿ما﴾ مع ﴿ذا﴾ اسماً واحداً.

والآخر: أن يكون (ذا) بمنزلة الذي. والدليل على جعلهما جميعاً بمنزلة اسم واحد قول العرب: عما ذا تسأل؟ فأثبتوا الألف في ﴿ما﴾ فلولا أن ﴿ما﴾ مع ﴿ذا﴾ بمنزلة اسم واحد لقالوا: عم ذا تسأل؟ فحذفوا الألف من آخر ﴿ما﴾ كما حذف قولهم: ﴿عم يتساءلون﴾، ﴿فيم أنت من ذكراها﴾.

فلما لم يحذفوا الألف من آخر ﴿ما﴾ علمت أنه مع ﴿ذا﴾ بمنزلة اسم واحد فلم تحذف =

وقرأ الباقون: بالباء.

[١٤٨/ب] قرأ /أبو عمرو: ﴿العفو﴾ [٢١٩] بالرفع.

روى أبو ربيعة عن النبي: ﴿لاعتكم﴾ [٢٢٠] بتلين الهمزة. ورواه ابن فليح بالتخيير بين التلين والتحقيق. الباقون بالتحقيق.

روى المطوعي عن الأعمش، وعبد الوارث عن أبي عمرو: ﴿والمغفرة ياذنه﴾ [٢٢١] بالرفع. الباقون: ﴿المغفرة﴾ بالجر.

قرأ ابن محيصن وأهل الكوفة إلا حفصاً: ﴿حتى يطهرن﴾<sup>(١)</sup> [٢٢٢] بفتح

= الألف منه لما لم يكن آخر الاسم، والحذف إنما يقع إذا كانت الألف آخرًا إلا أن يكون في شعر. فإذا ما تبين بما ذكرنا أن ﴿ما﴾ مع ﴿ذا﴾ بمنزلة اسم واحد كأن قوله تعالى: ﴿ماذا ينفقون﴾ بمنزلة قوله: ما ينفقون؟ وقوله: ﴿ماذا﴾ في موضع نصب كما أن ﴿ما﴾ في قولك: ما ينفقون و ﴿أيًا﴾ في قولك: أيًا ينفقون كذلك فجواب هذا ﴿العفو﴾ بالنصب كما تقول في جواب: ما أنفقت؟ درهمًا، أي: أنفقت درهمًا، فهذا وجه قول من نصب ﴿العفو﴾ في الآية.

وأما وجه قول من رفع فقال: ﴿قل العفو﴾ فإن ﴿ذا﴾ يجعل بمنزلة الذي بعد ﴿ما﴾ ولا يجعل معها بمنزلة اسم واحد، فإذا قال: ﴿ماذا أنزل ربكم﴾ فكأنه قال: ما الذي أنزله ربكم؟ فجوابه: هذا قرآن وموعظة حسنة فتضمر المبتدأ الذي كان خيرًا في سؤال السائل كما تقول في جواب: ما الذي أنفقت؟ مال زيد أي: الذي أنفقت مال زيد. فقول من رفع فقال: ﴿العفو﴾ على هذا كأنه لما قال: ﴿ماذا ينفقون﴾ فكان المعنى: ما الذي ينفقون؟ قال: ﴿العفو﴾ أي: الذي ينفقون العفو، فهذا وجه الرفع.

ويحتجون أيضًا بقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾، فيتأولونه على أن المعنى: ما التي بيمينك، ولا دلالة على ما ذهبوا إليه من حمل الحكم على ذا بأنه بمنزلة الذي وذلك أن قوله: ﴿يمينك﴾ يجوز أن يكون ظرفًا في موضع الحال، فلا يكون صلة. والعامل في موضع الحال ﴿ما﴾ في الاسم المهم من معنى الفعل. وإذا أمكن أن يكون على غير ما قالوا لم يكن على قولهم دلالة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٤٣): اختلفوا في تخفيف الطاء وضم الهاء، وتشديد الطاء وفتح الهاء من قوله ﷻ: ﴿حتى يطهرن﴾. فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿يطهرن﴾ خفيفة. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، والمفضل، وحمزة =

الطاء والهاء وتشديدهما. الباقون بإسكان الطاء وضم الهمزة وتخفيفهما.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿أني شئتم﴾ [٢٢٣] بالإمالة حيث حلت مستفهما بها نحو: ﴿أني يكون لي﴾ و ﴿أني يحيي هذه الله﴾ وما كان مثله. وفخمه الباقون.

= والكسائي: ﴿يطهرن﴾ مشددة. حفص عن عاصم: ﴿يطهرن﴾ خفيفة. قال أبو علي: قال أبو الحسن: طهرت المرأة. قال: وقال بعضهم: طهرت.

قال: وقالوا: طهرت طهراً وطهارة. والقول في ذلك: أن طهرت بفتح العين أفيد لأنها خلاف طمئت فينبغي أن يكون على بناء ما خالفه مثل عطش، وروى، ونحو ذلك.

ويقوي طهرت أيضاً قولهم: طاهر، فهذا يدل على أنه مثل قعد يقعد فهو قاعد. ويحتمل أن يكون: طهرت ويطهرن: انقطع الدم الذي كان به طمئت كما روي عن الحسن في تفسير قوله تعالى: ﴿حتى يطهرن﴾: حتى ينقطع الدم. ويحتمل أن يكون: ﴿حتى يطهرن﴾ حتى يفعلن الطهارة التي هي الغسل لأنها ما لم تفعل ذلك كانت في حكم الحيض لكونها ممنوعة من الصلاة والتلاوة، وأن لزوجها أن يراجعها إذا كانت مطلقه فانقطع الدم ولم تغتسل كما كان له أن يراجعها قبل انقطاع الدم. وهذا قول عمر، وعبد الله، وعبادة ابن الصامت، وأبي الدرداء. وروي لنا عن ثلاثة عشر من الصحابة منهم: أبو بكر، وعمر، وابن مسعود، وابن عباس ذلك.

فإذا كان حكم انقطاع الدم قبل الاغتسال حكم اتصاله، وجب ألا تقرب حتى تغتسل، وإذا كان كذلك كان قراءة من قرأ: ﴿حتى يطهرن﴾ أرجح، لأنها ما لم تتطهر في حكم الحيض فيجب أن لا تقرب كما لا تقرب إذا كانت حائضاً.

ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ فكما أن الجنب يتطهر بالماء إذا وجده كذلك الحائض لا اجتماعهما في وجوب الغسل عليهما، وأن لفظ المتطهر يختص بالتطهر بالماء أو ما قام مقامه.

وقراءة من قرأ: ﴿حتى يطهرن﴾ على هذا التأويل يحتمل أن يكون المراد بها حتى يفعلن الطهارة، ولكونهن إذا لم يفعلن في حكم الحيض وحال من لم ينقطع الدم منهن. ويؤكد قراءة من قرأ: ﴿حتى يطهرن﴾ إجماعهم في قوله: ﴿فإذا تطهرن فأتوهن﴾ فكما أن هذا لا يكون إلا على الطهارة فكذلك في قوله: ﴿حتى يطهرن﴾ يجب أن يكون على هذا اللفظ ألا ترى شرط إتيانهم بعد التطهر في قوله: ﴿فإذا تطهرن فأتوهن﴾.

قرأ الأعمش، وحمزة، ويعقوب: ﴿إلا أن يخافا﴾<sup>(١)</sup> [٢٢٩] بضم الياء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٤٨): فقرأ حمزة وحده ﴿يخافا﴾ بضم الياء، وقرأ الباقون: ﴿يخافا﴾ بفتح الياء. قال أبو علي: خاف فعل يتعدى إلى مفعول واحد، وذلك المفعول يكون ﴿أن﴾ وصلتها، ويكون غيرها، فأما تعديه إلى غير ﴿أن﴾ فنحو قوله عز وجل: ﴿تخافونهم كخيفتكم أنفسكم﴾.

وتعديته إلى ﴿أن﴾ كقوله: ﴿أم يخافون أن يحيف الله عليهم﴾. فإن عديته إلى مفعول ثانٍ ضعفت العين أو اجتلبت حرف الجر كقولك: خوفت الناس ضعيفهم قويهم، وحرف جر كقوله: "لو خافك الله عليه حرمه" ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه﴾ فيخوف قد حذف معه مفعول يقتضيه تقديره: يخوف المؤمنين بأوليائه.

فحذف المفعول والجار فوصل الفعل إلى المفعول الثاني. وإذا كان تعدي هذا الفعل على ما وصفنا فقول حمزة: ﴿إلا أن يخافا﴾ مستقيم لأنه لما بنى الفعل للمفعول به أسند الفعل إليه، فلم يبق شيء يتعدى إليه. فأما: ﴿أن﴾ في قوله تعالى: ﴿ألا يقيما﴾ فإن الفعل يتعدى إليه بالجار كما تعدي بالجار في قوله:

لو خافك الله عليه حرمه وموضع ﴿أن﴾ في قوله: ﴿إلا أن يخافا﴾ جر بالجار المقدر في قول الخليل والكسائي.

ونصب على قول غيرهما لأنها لما حذف الجار وصل الفعل إلى المفعول الثاني مثل: استغفر الله ذنباً.

أما ترك الخير فقوله مستقيم على ما رأيت. فأما من قرأ: ﴿يخافا﴾ بفتح الياء فالمعنى: أنه إذا خاف كل واحد من الزوج والمرأة ألا يقيما حدود الله تعالى حل الافتداء، ولا يحتاج في قولهم إلى تقدير الجار، وذلك أن الفعل يقتضي مفعولاً يتعدى إليه كما يقتضيه في نحو قوله تعالى: ﴿فلا تخافوهم وخافوني﴾، ولا بد من تقدير الجار في قراءة من ضم الياء؛ لأن الفعل قد أسند إلى المفعول فلا يتعدى إلى المفعول الآخر إلا بالجار.

فأما ما قال الفراء في قراءة حمزة: ﴿إلا أن يخافا﴾ من أنه اعتبر قراءة عبد الله واقع ﴿إلا أن تخافوا﴾ فلم يصبه لأن الخوف في قراءة عبد الله: واقع على ﴿أن﴾. وفي قول حمزة: على الرجل والمرأة.

فإن بلغت ذلك في رواية عنه فذاك، وإلا فإذا اتجه قراءته على وجه صحيح لم يجوز أن تنسب إليه الخطأ. وقد قال عمر - رحمه الله -: لا تحمل فعل أحبك على القبيح ما وجدت له في الحسن مذهباً.



سورة البقرة ..... ١٠٩

وفتحها الباقون.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي:

«نينها لقوم» [٢٣٠] بالنون. وقرأه الباقون بالياء.

قرأ ابن محيصن:

«أن تتم» [٢٣٣] بتاءين أو لاهما مفتوحة والثانية مكسورة «الرضاعة»

[٢٣٣] بالنصب.

قرأ أهل مكة، والبصرة، وقتيبة، والوليد بن مسلم: «لا تضار والدة»<sup>(١)</sup>

[٢٣٣] برفع الراء. ونصبها الباقون.

[١/٤٩]

قرأ /ابن كثير:

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٥١): اختلفوا في نصب الراء ورفعها من

قوله **﴿لا تضار والدة﴾**. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبان عن عاصم: «لا تضار

والدة» رفعاً. وقرأ نافع، وعاصم وحزمة والكسائي: «لا تضار» نصباً.

وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء من رواية ابن ذكوان، ولكن المعروف عن أهل

الشام النصب.

قال أبو علي: وجه قول من رفع: أن قبله مرفوعاً وهو قوله: «لا تكلف نفس إلا

وسعها»، فإذا أتبعته ما قبله كان أحسن لتشابه اللفظ. فإن قلت: إن ذلك خير، وهذا

أمر. قيل: فالأمر قد يجيء على لفظ الخير في التنزيل. ألا ترى أن الله يقول: «والمطلقات

يتربصن بأنفسهن» وقوله: «تجاهدون في سبيل الله»، وهذا النحو مثل ذلك.

ويؤكد ذلك أن ما بعده على لفظ الخير وهو قوله: «وعلى الوارث مثل ذلك»، والمعنى

ينبغي ذلك فلما وقع موقعه صار في لفظه. ومن فتح جعله أمراً، وفتح الراء لتكون

حركته موافقة لما قبلها وهو الألف، وعلى هذا قال سيبويه: لو سميت رجلاً بإسحار

فرخمته على قول من قال: يا حار لقلت: يا إسحار ففتحت من أجل الألف التي قبلها.

فأما قوله: «ولا يضار كاتب ولا شهيد» فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون الفعل

مسنداً إلى فاعل كأنه لا يضار كاتب ولا شهيد بتقاعده عن الكتاب والشهادة.

والآخر: لا يضارر، أي: لا يشغل عن ضيعته ومعاشه باستدعاء شهادته وكتابته.

وهو مفتوح لأن قبله أمراً، وليس قبله خيراً، كما أن قبل الآية الأخرى خيراً، فالفتح

للجزم بالنهي أحسن.

سورة البقرة ..... ١١٠

﴿سلمتم ما آتيتم﴾<sup>(١)</sup> [٢٣٣] بغير ألف بعد الهمزة من أتى يأتي من المحييء. ومثله: ﴿ما آتيتم من ربي﴾ في الروم. وقرأ الباقون بألف بعد الهمزة من الإعطاء فيهما.

قرأ الأعمش وحمزة والكسائي وخلف: ﴿تأسوهن﴾<sup>(٢)</sup> [٢٣٦] بضم التاء

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٥٢):

اختلفوا في المد والقصر من قوله جل وعز: ﴿إذا سلمتم ما آتيتم﴾.

فقرأ ابن كثير وحده: ﴿إذا سلمتم ما آتيتم﴾ قصراً، كذا قرأته على قبل.

وقرأ الباقون: ﴿ما آتيتم﴾ بالمد، أن المعنى على الإعطاء.

قال أبو علي: قد جاء: ﴿فآتوهن أجورهن بالمعروف﴾ وقال تعالى: ﴿وآتيتم إحداهن

قنطاراً﴾ والمراد هنا إعطاء المهر، وقال تعالى: ﴿ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا

آتيتموهن أجورهن﴾، فكما جاء في هذا الموضع في المهر أتى فكذلك ينبغي أن تكون

في الموضع الذي اختلف فيه.

ووجه قول ابن كثير أن يقدر: ﴿إذا سلمتم ما آتيتم﴾ نقده، أو آتيتم سوقه، فحذف

المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وحذف الهاء من الصلة، وكأنه قال: آتيت نقد ألف:

أي بذلته، كما تقول: آتيت جميلاً: أي فعلته.

وآتيت موقع لآتيت.

ويجوز أن يكون ما في الآية مصدرًا فيكون تقديره: إذا سلمتم الإتيان، والإتيان المأتي مما

يبدل بسوق أو نقد، كقولك: ضرب الأمير تريد مضروبه.

فأما قوله: ﴿بالمعروف﴾ فيجوز أن يتعلق بـ ﴿سلمتم﴾ كأنه إذا سلمتم بالمعروف ما

آتيتم. يجوز: أن يتعلق بـ ﴿آتيتم﴾ على حد قولك: آتيته يزيد.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٥٣):

اختلفوا في ضم التاء ودخول الألف وفتحها وسقوط الألف من قوله جل وعز:

﴿تَسُوهُنَّ﴾.

فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿تَسُوهُنَّ﴾ بغير ألف حيث كان

وفتح التاء.

وقرأ حمزة، والكسائي ﴿تَأسُوهُنَّ﴾ بألف وضم التاء.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تَسُوهُنَّ﴾.

قوله ﴿لَمْ يَطْمِئُنْ﴾: ﴿لَمْ يَمَسِّنِي بَشْرًا﴾ ألا ترى أنه جاء على فعل دون فاعل؟ وكذلك قوله عز

اسمه: ﴿لَمْ يَطْمِئُنْ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾، وقوله تعالى: ﴿فانكحوهن بإذن أهلهن﴾ فهذا =

سورة البقرة ..... ١١١

وَأَلْفَ بَعْدَ الْمِيمِ، وَكَذَلِكَ الَّذِي بَعْدَهُ، وَفِي الْأَحْزَابِ مِنْ فَاعِلٍ. وَقَرَأَهُ الْبَاقُونَ:  
بِفَتْحِ التَّاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ عَلَى فِعْلٍ.

قَرَأَ أَهْلَ الْكُوفَةِ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ، وَابْنَ ذَكْوَانَ، وَالْوَلِيدَ بْنَ مَسْلَمٍ: ﴿قَدْرَهُ﴾،  
﴿قَدْرَهُ﴾<sup>(١)</sup> [٢٣٦] بِفَتْحِ الدَّالِ فِيهِمَا.

= كَلِمَةٌ عَلَى فِعْلٍ، وَالنِّكَاحُ عِبَارَةٌ عَنِ الْوَطْءِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَقَعَ عَلَى الْعَقْدِ. وَعَلَى الْوَطْءِ  
يَحْمَلُهُ سَبِيوِيهِ وَيُرْوَاهُ.

قَالَ سَبِيوِيهِ قَالُوا: ضَرْبُهَا الْفِعْلُ ضَرْبًا النَّكَاحَ، وَالْقِيَاسُ ضَرْبًا، وَلَا يَقُولُونَهُ كَمَا يَقُولُونَ  
نَكَحًا وَهُوَ الْقِيَاسُ. فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي الظَّهَارِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ فَلَا  
دَلِيلَ فِيهِ عَلَى مَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، لِأَنَّ الْمَمَاسَةَ فِي الظَّهَارِ مُحْرَمَةٌ، وَقَدْ أَخَذَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا أَلَا يَمْسُ فَمَنْ تَمَّ جَاءَ: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسَا﴾. وَحُجَّةٌ مِنْ قَرَأَ: ﴿وَلَا تَمَاسُوهِنَّ﴾ أَنْ  
فَاعِلٌ وَقَفْعَلٌ قَدْ يَرَادُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَرَادُ بِالْآخِرِ، وَكَذَلِكَ نَحْوُ: طَارَقَتِ النَّعْلُ،  
وَعَاقِبَتِ اللَّصَّ.

كَمَا أَنَّ فِعْلًا، وَاسْتَفْعَلَ يَرَادُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَرَادُ بِالْآخِرِ، نَحْوُ: قَرَّ وَاسْتَقَرَّ، وَعَلَا  
قَرْنَهُ وَاسْتَعْلَاهُ.

وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾، وَكَذَلِكَ عَجَبٌ وَاسْتَعْجَبَ.

(١) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي الْحُجَّةِ (٢/ ٢٥٥): اِخْتَلَفُوا فِي تَحْرِيكِ الدَّالِ وَتَسْكِينِهَا مِنْ  
قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾. فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ، وَأَبُو  
عَمْرٍو وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: ﴿قَدْرُهُ﴾ وَ﴿قَدْرُهُ﴾ بِاسْكَانِ الدَّالِ. وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ  
وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿قَدْرُهُ﴾ وَ﴿قَدْرُهُ﴾ مُتَحَرِّكَيْنِ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: قَدْ  
ذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ فِيمَا حَكَيْنَاهُ عَنْهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ: أَنَّ الْقَدْرَ وَالْقَدْرَ بِمَعْنَى. وَكَذَلِكَ فِيمَا  
حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: اِحْتَمَلْتُ عَلَى دَابَّتِكَ قَدْرًا مَا تَطْبِيقُ؟ وَهَذَا قَدْرٌ هَذَا: إِذَا  
كَانَ مِثْلَهُ.

قَالَ: وَقَالَ أَبُو الصَّقَرِ: هَذَا قَدْرٌ هَذَا، وَاحْتَمَلْتُ عَلَى رَأْسِكَ قَدْرًا مَا تَطْبِيقُ، فَحَكَى الْإِسْكَانَ  
وَالْفَتْحَ بِمَعْنَى.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَأَلْتُ أَوْدِيَةً﴾ وَاتِّسَاعٌ، وَالْمُرَادُ فِي: سَأَلَ الْوَادِيَّ وَجَرَى النَّهْرُ: جَرَى  
مِيَاهُهَا، فَحَذَفَ الْمُضَافَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَقَدَرِهَا﴾ أَيُّ: بِقَدْرِ مِيَاهِهَا، أَلَا تَرَى  
أَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى أُمَّهَا سَأَلَتْ بِقَدْرِ أَنْفُسِهَا؟ لِأَنَّ أَنْفُسَهَا عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّمَا تَكُونُ  
كَثْرَةُ الْمِيَاهِ وَقِلَّتُهَا وَشِدَّةُ جَرِيهَا وَلِينُهُ عَلَى قَدْرِ قَلَّةِ الْمِيَاهِ الْمُتَزَلَّةِ وَكَثْرَتِهَا.

روى رويس: «بيده عقدة النكاح» [٢٣٧] بحذف ياء العلة، وكذلك «بيده ملكوت» في المؤمنين وفي ياسين: «بيده ملكوت». وأثبت العلة الباقون<sup>(١)</sup>.

قرأ ابن محيصن: «فرجالاً» [٢٣٩] بضم الراء، وتشديد الجيم. وقرأه الباقون «فرجالاً» بكسر الراء، وتخفيف الجيم.

قرأ أبو عمرو، وابن عامر إلا الوليد بن عتبة، والأعمش من طريق الشنوبدي وحمزة، وحفص: «وصية»<sup>(٢)</sup> [٢٤٠] بالنصب. ورفع الباقون.

(١) في القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم فكرة علوي بن محمد بن أحمد بلفقيه إعداد الشيخ محمد كريم راجح عند هذه الآية: «بيده» رويس بقصر الهاء أي: اختلاس حركتها، وبالإشباع الباقون.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٥٧): اختلفوا في قوله عز وجل: «وصية لأزواجهم» في رفع الهاء ونصبها. فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: «وصية لأزواجهم» برفع الهاء. وقرأ أبو عمرو، وحمزة وابن عامر وحفص عن عاصم: «وصية» نصباً. قال أبو علي: حجة من قال: «وصية لأزواجهم» فرغ أنه يجوز أن يرتفع من وجهتين: أحدهما: أن يجعل الوصية مبتدأ، والظرف خبره، وحسن الابتداء بالنكرة لأنه موضع تخصيص كما حسن أن يرتفع سلام عليك، وخير بين يديك، وأمت في حجر لا فيك؛ لأنها مواضع دعاء، فجاز فيها الابتداء بالنكرة لما كان معناها كمعنى المنصوب. والآخر: أن تضم له خبراً فيكون قوله: «لأزواجهم» صفة وتقدير الخبر المضمرة، فعليهم وصية لأزواجهم. ولو حمل حامل قوله تعالى: «فصبر جميل» على هذا؛ لأنه موضع يحض نفسه فيه على الصبر كان وجهاً. ويؤكد قول من رفع أن نحوه قد جاء في التزليل مرفوعاً نحو قوله: «فصيام ثلاثة أيام في الحج» فقوله: «في الحج» متعلق بالمصدر وليس في موضع خبر، وقوله: «فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم» وقوله: «فتحرير رقبة» فهذا النحو قد جاء مرفوعاً على تقدير إضمار خبر فكذلك الآية. ومن قرأ: «وصية» حملة على الفعل ليوصوا وصية، ويكون قوله: «لأزواجهم» وصفاً كما كان في قول من أضمر الخبر كذلك. ومن حجتهم أن الظرف إذا تأخر عن النكرة كان استعماله صفة أكثر، وإذا كان خبراً تقدم على النكرة إذا لم يكن في معنى المنصوب كقوله: «ولهم أعمال من دون ذلك»، «ولدينا مزيد» فإذا تأخرت فالأكثر فيها أن تكون صفات، والمعنى في قوله: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم». والذين يقاربون الوفاة فينبغي أن يفعلوا هذا ألا ترى أن المتوفى لا يأمر ولا ينهى؟ ومثل ذلك في المعتدة «فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف» المعنى في ذلك: إذا قاربن انقضاء أجلهن من العدة؛ لأن العدة إذا انقضت وقعت الفرقة ولا خيار بعد وقوع الفرض.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن وابن عامر، ويعقوب: ﴿فيضعفه له﴾<sup>(١)</sup> [٢٤٥]

(١) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٥٨): اختلفوا في تشديد العين وتخفيفها ورفع الفاء ونصبها وإسقاط الألف وإثباتها من قوله ﴿يَضَعُ﴾: ﴿فيضاعفه﴾. فقرأ ابن كثير: ﴿فيضعفه﴾ برفع الفاء من غير ألف في جميع القرآن، وفي الحديث مثله رفعاً، وكذلك ﴿يضعف﴾ و ﴿يضعفه﴾، و ﴿نضعفه﴾ و ﴿يضعف﴾ و ﴿يضعف لمن يشاء﴾. وما أشبه ذلك كله بغير ألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿فيضعفه﴾ بغير ألف مشدداً في جميع القرآن، ووافقه عاصم على النصب في الفاء في ﴿فيضاعفه﴾ إلا أنه أثبت الألف في كل القرآن. وكان أبو عمرو لا يسقط الألف من ذلك كله في جميع القرآن إلا في سورة الأحزاب قوله: ﴿يضعف لها العذاب﴾ فإنه بغير ألف. وقرأ نافع وحزمة والكسائي ذلك كله بالألف ورفع الفاء. قال أبو علي: للرفع في قوله ﴿فيضاعفه﴾ وجهان: أحدهما: أن تعطفه على ما في الصلة. والآخر: أن تستأنفه.

فأما النصب في ﴿فيضاعفه﴾ فإن الرفع أحسن منه ألا ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل الإقراض ليس عن الإقراض؟ فإذا كان ذلك كذلك لم يكن مثل قولك: أتقرضني فأشكرك؟ لأن الاستفهام هنا عن الإقراض، ولهذا أجاز سيبويه الرفع في الفعل بعد حتى في قولهم: أيهم سار حتى يدخلها؛ لأن المسير متيقن غير مستفهم عنه، وإنما الاستفهام هنا عن الفاعل، ولم يجعله بمنزلة قولك: أسرت حتى تدخلها، في أن الرفع لا يجوز في الفعل بعد حتى لأنك لم تثبت سيراً في قولك: أسرت حتى تدخلها. فصار بمنزلة قولك: ما سرت حتى أدخلها، وقد أثبت السير في قولك: أيهم سار حتى يدخلها.

ووجه قول ابن عامر وعاصم في النصب من فاء ﴿يضاعفه﴾ أنه حمل الكلام على المعنى كأنه لما كان المعنى يقولون: قرض حمل قوله ﴿فيضاعفه﴾ على ذلك كما أن من قرأ قوله: ﴿من يضل الله فلا هادي له ويذرهم﴾ جزم قوله: ﴿ويذرهم﴾ لما كان معنى قوله: ﴿فلا هادي له﴾ لا يهده، ونحو ذلك مما يحمل فيه الكلام على المعنى دون اللفظ، ألا ترى أن يقرض بمستفهم عنه، وإذا لم يكن مستفهما عنه بالدلالة التي ذكرنا لم يجوز أن ينزل الفعل إذا ذكرته منزلة ذكر المصدر كما لا يجوز ذلك في الإيجاب في حال السعة كما جاز في غير الإيجاب لم يكن للنصب مساع، وإذا كان كذلك حملت النصب في قوله تعالى: ﴿فيضاعفه﴾ في قول من نصب على المعنى كما تقدم ذكره.

فأما القول في: فيضاعف، ويضعف، فكل واحد منهما في معنى الآخر كما قال سيبويه ومثل ذلك في أن الفعلين بمعنى وإن اختلف بناؤهما "قر واستقر" ومثل هذا النحو كثير.

[١٤٩/ب] بتشديد العين من غير ألف، وكذلك كل ما في القرآن من ضَعْف /يضعف وجملة ذلك عشرة مواضع: موضعان في البقرة، وموضع في آل عمران، وموضع في النساء، وكذلك في هود والفرقان، والأحزاب وموضعان في الحديد، وموضع في التغابن. والأحزاب وموضعان في الحديد، وموضع في التغابن. وافقهم أبو عمرو إلا عبد الوارث في الأحزاب فقط.

قرأ عاصم، وابن عامر، ويعقوب والأعمش من طريق الشنبوذي: ﴿فِيضَاعِفَهُ﴾ [٢٤٥] بنصب الفاء ها هنا وفي الحديد. إلا أن عاصمًا، والأعمش من طريق الشنبوذي يقرأهما بألف كما قدمنا. وقراءهما الباؤون بالرفع. وخفف العين وأثبت ألفًا في العشرة المذكورة الباؤون.

قرأ الأعمش، وحمزة، وحفص وخلف وأبو عمرو إلا شجاعًا من غير رواية الشنبوذي من طريق الشذائي عن ابن غالب، وابن مجاهد، وابن شنبوذ جميعًا عن قبل، وأبو سليمان عن قالون، وهشام والداخوني عن ابن ذكوان، ورويس عن يعقوب: ﴿بِيسَطٍ﴾<sup>(١)</sup> [٢٤٥] و ﴿بِسَطَةٍ﴾ في الأعراف بالسین فيهما. وافقهم ابن

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/ ٢٦٠): اختلفوا في السين والصاد من ﴿بِيسَطٍ﴾ و ﴿بِسَطَةٍ﴾ و ﴿المَصِيطْرُونَ﴾ و ﴿مَمَصِيطْرٍ﴾. فقرأ ابن كثير: ﴿يقبض وبيسط﴾ و ﴿بسطة﴾ وفي الأعراف: ﴿بسطة﴾ و ﴿المصيطرون﴾ كل ذلك بالسین، و ﴿ممصيطر﴾ بالصاد، وكذلك أخبرني قبل.

وقرأ نافع: ﴿يقبض وبيسط﴾ و ﴿بسطة﴾ في سورة الأعراف و ﴿المصيطرون﴾ و ﴿ممصيطر﴾ أربعة أحرف بالصاد، وسائر القرآن بالسین. وقال الحلواني عن قالون عن نافع لا تبال كيف قرأت ﴿بسطة﴾ و ﴿بيسط﴾ بالصاد أو بالسین. وقال حفص عن عاصم في الأعراف: ﴿بسطة﴾ و ﴿بيسط﴾ في البقرة بالسین.

وقرأ أبو عمرو، وحمزة والكسائي: ﴿يقبض وبيسط﴾ وفي الأعراف ﴿بسطة﴾ بالسین. وقرأوا: ﴿المصيطرون﴾ و ﴿ممصيطر﴾ بالصاد، وأشم حمزة الصاد الزاي فيهما. وذكر الفراء عن الكسائي أنه قرأ ذلك كله بالسین ﴿بسطة﴾ و ﴿ممصيطر﴾ و ﴿المصيطرون﴾ و ﴿بيسط﴾. وقال أصحاب أبي الحارث، وأبي عمر وغيرهما عن الكسائي بالصاد إلا: ﴿بسطة﴾ في البقرة فإنها بالسین.

وكذلك قال نصير بن يوسف عن الكسائي فيما زعم محمد بن إدريس الداندي عنه. =

سورة البقرة ..... ١١٥

محيصن، والبلخي عن ابن ربيعة عن البزي، والوليد بن مسلم في سورة الأعراف  
وقرأوا هنا بالصاد. وروى ابن فليح، والسوسي عن اليزيدي بالسين هاهنا  
وبالصاد في الأعراف.

/وقرأ الباقون بالصاد هنا وهناك وهم ابن كثير إلا ابن مجاهد، وابن شنبوذ [١٥٠/]

= وقال أصحاب عاصم بالصاد والسين في كتابي ذلك عن يحيى عن أبي بكر، ولم يختلفوا  
في التي في سورة البقرة إنما بالسين. قال أبو علي: وجه قول من أبدل من السين الصاد  
في هذه المواضع أن الطاء حرف مستقل يتصعد من مخرجها إلى الحنك ولم تتصعد السين  
تصعدها فكره التصعد من التسفل فأبدل من السين حرفاً من مخرجها في تصعد الطاء  
فتلاءم الحرفان، وصار كل واحد منهما وفق صاحبه في التصعد، فزال بالإبدال ما كان  
يكراه من التصعد عن التسفل، ولو كان اجتماع الحرفين على عكس ما ذكرنا وهو أن  
يكون التصعد قبل التسفل لم يكره ذلك ولم يبدلوا، ألا ترى أنهم قالوا: طمس الطريق  
وطسم، وقسوت وقست؟ فلم يكرهوا التسفل عن التصعد كما كرهوا: بسط حتى  
قالوا: بصط، فأبدلوا.

ومثل ذلك قولهم: هذا مارقٌ وحاذقٌ، فلم يميلوا؛ لأنهم كرهوا أن يتسافلوا بالإمالة ثم  
يتصعدوا بالحرف المستعلي.

كما كرهوا أن يتسافلوا بالسين، ثم يتصعدوا إلى الطاء، ولو قالوا: مررت بطارد ﴿وما  
أنا بطارد المؤمنين﴾ وهذا صاحب قادر لم يكرهوا الإمالة؛ لأنه يتسفل بعد تصعد،  
والتسفل بعد التصعد أسهل من التصعد بعد التسفل، فكذلك القول في: ﴿بسطة﴾  
وطسم.

فأما إشمام حمزة في الصاد والزاي فلأنه أثر أن يوفق بين الحرفين من وجه آخر غير ما  
ذكرنا وهو أن السين مهموسة والطاء مجهورة، فضارع بالسين حرفاً مجهوراً في موضع  
السين وهو الزاي ليوافق الطاء أيضاً في الجهر، كما وافقتها الصاد في الإطباق، فوفق بين  
الحرفين من موضعين كما فعل ذلك في قوله: ﴿الصراط﴾، وقد تقدم ذكر ذلك حيث  
ذكرنا الصراط.

فأما من لم يبدل السين في ﴿بسطة﴾ وترك السين فلأنه أصل الكلمتين ولأن ما بين  
الحرفين من الخلاف يسير فاحتمل الخلاف لقلته، ولأن هذا النحو من الخلاف لقلته غير  
معتمد به، ألا ترى أن الحرفين المتقاربان قد يقعان في روى فيستجيزون ذلك كما  
يستجيزونه في المثليين.

كليهما عن قبل. والبلخي عن أبي ربيعة عن البزي عن ابن فليح على ما بينته عنده. ونافع إلا سليمان، وشجاع من رواية ابن غالب من طريق الشنبوذي من طريق الشذائي. والسوسي على ما أريتك. والكسائي وروح عن يعقوب، وأبو بكر عن الأخفش والإسكندراني جميعاً عن ابن ذكوان، ونذكر: «المصيطرون» و«مصيطر» فيما يأتي إن شاء الله.

قرأ نافع ورويس، ويعقوب: «عسيتم»<sup>(١)</sup> [٢٤٦] بكسر السين وفي "القتال". وفتحهما الباقون.

روى ابن شنبوذ عن قبل: «بصطة في العلم»<sup>(٢)</sup> [٢٤٧] بالصاد. وقرأه الباقون بالسين. وروى ابن فليح وجهين.

قرأ أهل الحجاز، وأبو عمرو، والشنبوي عن الأعمش «غرفة»<sup>(٣)</sup> [٢٤٩]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (٢/٢٦٢): اختلفوا في كسر السين وفتحها من «عسيتم». فقرأ نافع «هل عسيتم» بكسر السين في الموضعين. وفتح الباقون السين «عسيتم». قال أبو علي: عسيت الأكثر فيه فتح السين، وهي مشهورة. وجه قول نافع: أنهم قد قالوا: هو عَسِ بذاك. وما أعساه وأعس به. حكاه ابن الأعرابي. فقوله: عَسِ يقوي قراءته: «هل عسيتم».

ألا ترى أن عس مثل: حَرٍ وشَحٍ؟ وحر وحرى مثل: مذل ومذيل، طب وطبيب. وقد جاء فعل وفعل في نحو: نَقَمْتِ ونَقَمْتِ. وقالوا: وَرَيَ الزند، وقالوا: وريت بك زنادي. فاستعملوا فعل في هذا الحرف فيما قاله أبو عثمان، فكذلك عسيت وعسيت، فإن أسند الفعل إلى ظاهر فقياس عسيتم أن تقول: عسى زيد مثل رضي، فإن قاله فهو قياس قوله: وإن لم يقله فسائغ له أن يأخذ باللغتين فيستعمل أحدهما في موضع، والأخرى في موضع آخر، كما فعل ذلك غيره.

(٢) سبق الكلام عنه في قبل الذي قبله.

(٣) قال ابن الأنباري في البيان (١/٢٦٦): قرئ: «غرفة» بفتح الغين وضمها. فالغرفة بالفتح المرة الواحدة وهي قراءة أبي عمرو. ويقال: غرف غرفة، كما يقال: ضرب ضربة، وقتل قتلة.

ومن قرأ: «غرفة» بالضم فمعناه ملء الكف. وقيل: هما لغتان كُتِبَ وتُغِبَ أي الجرعة، وحسوة وحسوة، وفرجة وفرجة.



بفتح الغين. وضمها الباقون. قرأ نافع ويعقوب: ﴿ولولا دفاع الله﴾<sup>(١)</sup> [٢٥١] بكسر

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٦٣): اختلفوا في ضم الغين وفتحها من قوله تعالى ﴿غرفة﴾. فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو: ﴿غرفة﴾ بفتح الغين. وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة والكسائي: ﴿غرفة﴾ بضم الغين. قال أبو علي: ومن فتح الفاء التي هي غين من ﴿غرفة﴾ عدى الفعل إلى المصدر، والمفعول في قوله محذوف والمعنى: إلا من اغترف ما غرفة. ومن قال: ﴿غرفة﴾ عدى الفعل إلى المفعول به ولم يعده إلى المصدر كما عداه الآخرون إليه، ولم يعدوه إلى المفعول به. وإنما جعلت هذا مفعولا به لأن الغرفة العين المغترفة، فهو بمنزلة: إلا من اغترف ماء.

والبغداديون يجعلون هذه الأسماء المشتقة من المصادر فيقولون: عجبت من دهنتك لحيتك، وقد جاء عن العرب ما يدل على صحة ما ذهبوا إليه قال:

وبعد عطائك المائة الرتاعا

وأشياء غير هذا، فعلى هذا يجوز أن تنصب الغرفة، وقد قال سيويه في نحو الجلسة، والركية أنه قد يستغني بها عن المصدر أو قال: تقع موقعها، فهذا كالمقارب لقولهم. ولو قيل: إن الضم هنا أوجه لقوله: ﴿فشربوا منه﴾ والمشروب الغرفة، لكان قولاً. فأما الباء في قوله ﴿بيده﴾ فمن فتح فاء ﴿غرفة﴾ جاز أن يتعلق بالمصدر عنده، وجاز أن يعلقه بالفعل.

ومن أعمل الغرفة إعمال المصدر جاز أن يعلق الباء بها في قوله. وكلا الأمرين مذهب. (١) قال أبو البركات بن الأنباري في البيان (١/١٦٧): قرئ: ﴿دفعُ الله﴾ و ﴿دفاع الله﴾، وهما مصدران لدفع، ويقال: دفع دفعًا ودفاعًا كما يقال: كتب كتبًا وكتابًا. ويجوز أن يكون: دفاعا مصدر: دافع دفاعًا كما يقال: ضارب ضرابًا، وكل واحد من المصدرين مضاف إلى الفاعل، والناس منتصب؛ لأنه مفعول المصدر المضاف، و ﴿بعضهم﴾ بدل من الناس.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٦٤): اختلفوا في كسر الدال وفتحها، وإدخال الألف وإسقاطها من قوله عز وجل ﴿ولولا دفع الله الناس﴾ بغير ألف ها هنا، وفي الحج: ﴿إن الله يَدْفَعُ﴾.

وقرأ نافع: ﴿ولولا دفاع الله﴾ و ﴿إن الله يُدافع﴾ بألف فيهما جميعًا. وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿ولولا دفعُ الله﴾ بغير ألف، و ﴿إن الله يدافع﴾ بألف. وروى عبد الوهاب عن أبان عن عاصم: ﴿ولولا دفاع الله﴾ بألف. قال أبو علي: ﴿دفاع﴾ يحتمل أمرين: يجوز أن يكون مصدرًا لفعل كالكتاب، واللقاء ونحو ذلك من المصادر التي تجميء =

السدال وفتح الفاء، وألف، وكذلك في الحج مصدران من دافع. وقرأ الباقون بفتح الدال وسكون الفاء من غير ألف فيهما.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل البصرة: ﴿لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾<sup>(١)</sup> [٢٥٤]

= على فَعَالٍ كما تجيء على فَعَالٍ نحو: الجمال والذهاب. ويجوز أن يكون: مصدرًا لفاعل، يدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إن الله يدافع عن الذين آمنوا﴾، فالدفاع يجوز أن يكون مصدرًا لهذا كالقتال، ونظيره الكتاب في أنه جاء مصدرًا لفاعل وفعل، فقوله تعالى: ﴿والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم﴾ الكتاب فيه مصدر كاتب كما أن المكاتبه كذلك. وقال تعالى: ﴿كتاب الله عليكم﴾ فالكتاب مصدر لكتب الذي دل عليه قوله تعالى: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾؛ لأن المعنى: كتب هذا التحريم عليكم كتابًا، وكذلك قوله: ﴿كتابًا مؤجلًا﴾ وكأن معنى دفع ودافع سواء، ألا ترى أن قوله: ولقد حرصت بأن أدافع عنهم فإذا المنية أقبلت لا تدفع فوضع تدافع موضع تدفع، كأن المعنى: حرصت بأن أدفع عنهم المنية، فإذا المنية لا تدفع.

وإذا كان كذا فقوله: ﴿إن الله يدافع﴾ و ﴿يدافع﴾ يتقاربان، وليس يدافع كيضارب ومما يقوي ذلك قوله: ﴿قاتلهم الله أني يؤفكون﴾ وليس للمفاعلة التي تكون من اثنين هنا وجه. (١) قال أبو البركات بن الأنباري في البيان (١/١٦٨): قرئ بالرفع والبناء على الفتح. فالرفع بالابتداء أو على أن يجعل ﴿لا﴾ بمعنى ليس و ﴿فيه﴾ الخبر والبناء على الفتح لما بينا من قبل. ويجوز فيه في العربية عدة أوجه، والقراءة سنة متبعة، وكل هذه الجمل في موضع الوصف المكرر ﴿ليوم﴾، والعائد من الصفة إلى الموصوف الهاء في ﴿فيه﴾. وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٦٦): واختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى: ﴿لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾ فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو ﴿لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾ بالنصب في كل ذلك بلا تنوين. وفي سورة إبراهيم: ﴿لا بيع فيه ولا خلال﴾ مثله أيضًا. وفي الطور: ﴿لا لغو فيها ولا تأثيم﴾ مثله. وقرأ نافع، وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي كل ذلك بالرفع والتنوين.

فأما قوله: ﴿لا بيع فيه ولا خلال﴾ فإن قوله ﴿خلال﴾ يحتمل أمرين: يجوز أن يكون جعل الخلة كالأسماء كما جعل غيرها من المصادر كذلك فكسر تكسيرها وجعل كقولهم برمة وبرام، وجفرة وجفار، وعلبة وعلاب. ويجوز أن يكون مصدر خالته وخاللاً.

بالنصب من غير تنوين في الثلاثة، ومثلها في إبراهيم / ﴿لا بيع ولا خلال﴾. [١٥٠/ب] وفي الطور: ﴿لا لغو فيها ولا تأثيم﴾. وقرأ الباقون جميعاً بالرفع والتنوين. روى المطوعي عن الأعمش: ﴿الحي القيام﴾ [٢٥٥] بفتح الياء وألف مكان الواو. وروى عنه ﴿القيوم﴾ بضم الياء، وحذف الألف كالباقين. وكذلك في أول آل عمران.

روى الإسكندراني عن ابن ذكوان: ﴿لا إكراه في الدين﴾ [٢٥٦] بإمالة لطيفة. وفتح الباقون. واختلفوا في إثبات الألف، وحذفها عند لقاء الهمزة المضمومة والمفتوحة، والمكسورة في خمسة عشر موضعاً عند المضمومة موضعان لا ثالث لهما وهما: ﴿أنا أحيي﴾<sup>(١)</sup> [٢٥٨] في هذه السورة، و ﴿أنا آتيكم﴾ في سورة يوسف.

فأثبت الألف عندهما نافع إلا أبا سليمان. وحذفها الباقون. وأما المفتوحة فأثت في عشرة مواضع أولها في الأنعام: ﴿أنا أول المسلمين﴾.

(١) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٦٩): قال أحمد بن موسى: كلهم قرأ ﴿أنا أحيي﴾ يطرحون الألف التي بعد النون من ﴿أنا﴾ إذا وصلوا في كل القرآن غير نافع. فإن ورشاً وأبا بكر بن أبي أويس. وقالون رروا إثباتها في الوصل إذا لقيتها همزة في كل القرآن مثل: ﴿أنا أحيي﴾ و ﴿أنا أخوك﴾ إلا في قوله: ﴿إن أنا إلا نذير مبين﴾ فإنه طرحها في هذا الموضع مثل سائر القراء، وتابع أصحابه في حذفها عند غير همزة، ولم يختلفوا في حذفها إذا لم تلقها همزة إلا في قوله تعالى: ﴿لكننا هو ربّي﴾. قال أبو علي: القول في ﴿أنا﴾ إنه ضمير المتكلم، والاسم الهمزة والنون.

فأما الألف فإنها تلحقها في الوقف كما تلحق الهاء له في نحو: مسلمونه، فكما أن الهاء تلحق للوقف إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء سقطت، كذلك هذه الألف تسقط في الوصل، والألف في قولهم: أنا، مثل التي في: حيها، في أنها للوقف. فإذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء سقطت لأن ما يتصل به يقوم مقامه مثل همزة الوصل في الابتداء في نحو: ابن واسم وانطلاق، واستخرج فكما أن هذه الهمزة إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء سقطت ولم تثبت؛ لأن ما يتصل به يتوصل به إلى النطق بما بعد الهمزة، فلا تثبت الهمزة لذلك، كذلك الألف في ﴿أنا﴾ والهاء إذا اتصلت الكلمة التي هما فيها بشيء سقطتا ولم يجز إثباتهما كما لم تثبت همزة الوصل؛ لأن الهمزة في هذا الطرف مثل الألف والهاء في هذا الطرف.

وفي الأعراف: ﴿أنا أول المؤمنين﴾. وفي يوسف: ﴿أنا أخوك﴾. وفي الكهف: ﴿أنا أكثر﴾، وفيها: ﴿أنا أقل﴾. وفي النمل: ﴿أنا آتيك﴾ موضعان. وفي المؤمن: ﴿أنا أدعوكم﴾. وفي الزخرف: ﴿فأنا أول العابدين﴾ وفي المتحنة: ﴿أنا أعلم﴾ [١/٥١] فأثبتها نافع. وأما المكسورة فأولها في الأعراف: ﴿إن إنا إلا نذير﴾ ومثلها في سورة الشعراء والأحقاف فأثبتها أبو نشيط عن قالون من طريق ابن بويان. وحذفها الباقون، ولا خلاف في إثباتها وقفًا. قرأ ابن محيصن، والأعمش وحمزة والكسائي وخلف واليزيدي في اختياره ﴿لم يتسن وانظر﴾<sup>(١)</sup> [٢٥٩] بحذف الهاء

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٧٩): اختلفوا في إثبات الهاء في الوصل من قوله تعالى: ﴿لم يتسنه﴾ و ﴿اقتده﴾ و ﴿ما أغنى عني ماليه﴾ و ﴿سلطانية﴾ و ﴿ما أدراك ماهية﴾ وإسقاطها في الوصل، ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف. فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وعاصم وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات الهاء في الوصل من قوله: ﴿لم يتسنه﴾ و ﴿اقتده﴾ ويثبتها في الوصل في الباقي. وكلهم يقف على الهاء ولم يختلفوا في ﴿كتابه﴾ و ﴿حسابه﴾ أنهما بالهاء في الوقف.

قال أبو علي: السنة تستعمل على ضربين: أحدهما يراد به الحول والعام. والآخر: يراد به الجذب وخلاف الخصب. وإذا ثبت أن: السنة والسنين الجدوب، فيجوز أن يكون: ﴿لم يتسنه﴾ لم تذهب طراءته، فيكون قد غيره الجذب فشعته وأذهب غضارته. ولما كانت السنة يعنى بها الجذب اشتقوا منها كما يشتق من الجذب فقيل: أسننوا إذا أصابهم السنة فأجدبوا.

فأما قوله تعالى: ﴿لم يتسنه﴾ فيحتمل ضربين: أحدهما: أن تكون الهاء لاما فيمن قال: سنهاء فأسكنت للجزم. والآخر: أن يكون من السنة، فيمن قال أسننوا وسنوت، أو يكون من المسنون الذي يسراد به التغيير، كأنه كان لم يتسنن ثم قلب على حد القلب في لم يتظن. ويحكى أن أبا عمرو الشيباني إلى هذا كان يذهب في هذا الحرف فاهاء في ﴿يتسنه﴾ على هذين القولين تكون للوقف، فينبغي أن تلحق في الوقف وتسقط في الدرج. فأما قراءة ابن كثير ونافع، وأبي عمرو، وعاصم، وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات الهاء في الوصل فإن ذلك مستقيم في قياس العربية في ﴿يتسنه﴾ وذلك أنهم يجعلون اللام في السنة الهاء فإذا أوقفوا على اللام، وإذا وصلوا كان بمنزلة: لم ينفه زيد، ولم يحبه عمرو.

والكسائي قد وافق حمزة في حذف الهاء من قوله: ﴿يتسنه﴾ و ﴿اقتده﴾: وأثبت الهاء في الوصل في الباقي. وحثه في إثباته الهاء فيما أثبت مما حذف فيه حمزة الهاء أنه أخذ=

في الوصل فقط. وأثبتها الباقون.

قرأ ابن عامر، وأهل الكوفة: «نشزها»<sup>(١)</sup> [٢٥٩] بالزاي. وقراه

= بالأمرين فشبه البعض بالقوافي، فأثبت الهاء فيه في الوصل كما تثبت في القوافي، لم يشبه البعض وكلا الأمرين سائغ.

ولإثبات الهاءات في الوصل وجه في القياس وذلك أن سيبويه حكى في العدد أنهم يقولون: ثلاثة، أربعة. فقد أجروا الوصل في هذا مجرى الوقف، ألا ترى أنه أجرى الوصل مجرى الوقف في إلقائه حركة الهمزة على التاء التي للتأنيث، وإبقائها هاء كما تكون في الوقف ولم يقلبها تاءً كما تقول في الوصل: هذه ثلاثك فيجيء بالتاء فكذلك قوله: «كتابه» وعلى هذا المسلك يحمل تبيين أبي عمرو والنون في «يس والقرآن» لما كانت هذه الحروف التي للتهجي موضوعة على الوقف كما أن أسماء العدد كذلك وصلها وهو ينوي الوقف عليها، ولولا أن ينتهي الوقف لم يجز تبيين النون.

(١) قال ابن القاصح في سراج القارئ (٢١٣): عند قول الناظم:

ونشزها ذاك وبالراء غيرهم وصل يتسنه دون هاء شمردلا

أحير أن المشار إليهم بالذال المعجمة في قوله ذاك وهم الكوفيون، وابن عامر قرعوا كيف نشزها بالزاي المعجمة كلفظه ولما يكن في ذلك دلالة على القراءة الأخرى. قال: "وبالراء وغيرهم" يعني أن غير الكوفيين وابن عامر قرعوا بالراء المهمله، ثم أمر أن يقرأ: «لم يتسنه وانظر» بغير هاء في الوصل للمشار إليهما بالشين من "شمردلا" وهما حمزة والكسائي فتعين لغيرهما القراءة بإثبات الهاء، واتفق السبعة على إثباتها في الوقف وشمردلا خفيف أو كريم.

وقال أبو علي في الحجة (٢/٢٨٥): اختلفوا في الراء والزاي من قوله تعالى «كيف نشزها». فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو: «نشزها» بضم النون الأولى، وبالراء. وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة والكسائي «نشزها» بالزاي. وروى أبان عن عاصم: «كيف نشزها» بفتح النون الأولى وضم الشين حدثني عبيد الله بن علي عن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم مثله. وروى عبد الوهاب عن أبان عن عاصم «كيف نشزها» بفتح النون الأولى وضم الشين وبالراء مثل قراءة الحسن. أما ما روي عن عاصم من قوله: «كيف نشزها» بفتح النون الأولى، وضم الشين، وبالراء مثل قراءة الحسن، فإنه يكون من نشر الميت ونشرته أنا مثل حسرت الدابة، وحسرتها أنا، وغاض الماء وغضته قال: كم قد حسرنا من علاة عنس

أو يكون جعل فيها طياً لها. والإحياء نشرًا، فهو على هذا مثل: نشرت الثوب. وأما =

الباقون بالراء.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي: ﴿قِيلَ﴾<sup>(١)</sup> [٢٥٩] بكسر القاف وإثبات ياء ساكنة بعدها بدل الألف. الباقون ﴿قال﴾ بألف بعد القاف وفتحها.

قرأ الأعمش والكسائي: ﴿اعلم إن الله﴾<sup>(٢)</sup> [٢٥٩] بوصل الألف، وإسكان الميم على الأمر والابتداء بكسر الهمزة.

وقرأه الباقون بقطع الألف وضم الميم على الخبر والابتداء كالوصل بهمزة مفتوحة.

قرأ الأعمش وحمزة وخلف ورويس عن يعقوب: ﴿فصِرْهِن

= من قرأ: ﴿نشزها﴾ بالزاي فالنشز الارتفاع، وقالوا: لما ارتفع من الأرض نشز قال:

ترى الثعلب الحولي فيها كأنه إذا ما علا نشزا حصان مجلل  
يسريد شرفاً من الأرض ومكاناً مرتفعاً فتقدير نشزها: نرفع بعضها إلى بعض للإحياء  
ومن هذا النشوز من المرأة، إنما هو أن تنبو عن الزوج في العشرة فلا تلائم، وفي  
الستزيل: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً﴾. وقال أبو الحسن: نشز،  
وأنشزته. ويدلك على ما قال قوله عز وجل: ﴿وإذا قيل انشزوا فانشزوا﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٨٨): اختلفوا في قطع الألف ووصلها وضم الميم وإسكانها من قوله ﷻ: ﴿قال أعلم أن الله على كل شيء قدير﴾. فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وعاصم وابن عامر: ﴿قال أعلم أن الله﴾ مقطوعة الألف مضمومة الميم. وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿قال أعلم إن الله﴾ موصولة الألف ساكنة الميم.

قال أبو علي: أما من قرأه على لفظ الخير، فإنه لما شاهد ما شاهد من إحياء الله وبعثه إياه بعد وفاته أخبر عما تبينه وتيقنه مما لم يكن تبينه هذا التبين الذي لا يجوز أن يعترض عليه فيه إشكال، ولا تخطر على باله شبهة ولا ارتياب، فقال: ﴿أعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ أي: أعلم هذا الضرب من العلم الذي لم أكن علمته قبل. ومن قال: ﴿اعلم﴾ على لفظ الأمر فالمعنى يؤول إلى الخير، وذاك أنه لما تبين له ما تبين من الوجه الذي ليس لشبهة عليه منه طريق نزل نفسه منزلة غيره، فخاطبها كما يخاطب سواها، فقال: ﴿أعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ وهذا مما تفعله العرب، ينزل أحدهم نفسه منزلة الأجنبي فيخاطبها كما يخاطبه. قال أبو الحسن وهو أجود في المعنى.

(٢) سبق الكلام عنه في الذي قبله.

إليك<sup>(١)</sup> [٢٦٠] بكسر الصاد. وقرأ الباقون بضمها.

روى أبو بكر: «جزءاً»<sup>(٢)</sup> [٢٦٠] بضم الزاي هنا وفي الحجر «جزء

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٩٢): اختلفوا في ضم الصاد وكسرها من قوله ﴿فَصْرَهْنَ إِلَيْكَ﴾. فقرأ حمزة وحده: «فصرهن» بكسر الصاد، وقرأ الباقون «فصرهن» بضم الصاد، وقرأ الباقون «فصرهن» بضم الصاد. قال أبو علي: صرت يقع على إمالة الشيء يقال: أصوره: إذا أملته إليك وعلى قطعه يقال: صرته، أي قطعته. فقد ثبت أن الميل والقطع يقال في كل واحد منهما: صار يصير. فقول حمزة: «فصرهن» إليك يكون من القطع، ويكون من الميل كما أن قول من ضم يحتمل الأمرين: فمن قال: «فصرهن إليك» فأراد بقوله: «صرهن» أملهن حذف من الكلام المعنى: أملهن فقطعهن: «ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً» فحذف الجملة لدلالة الكلام عليها، كما حذف من قوله تعالى: «فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر فانفلق» المعنى فضرب فانفلق.

ومن قدر «فصرهن» أو «فصرهن» أنه بمعنى: قطعهن، لم يحتج إلى إضمار. ومن جعل: «صُرهن» أو «صُرهن» بمعنى: أملهن احتمل «إليك» ضربين: أحدهما: أن يكون متعلقاً بخذ، وأن يكون بصُرهن أو بصرهن، وقياس قول سيبويه أن يكون متعلقاً بقطعهن؛ لأن إليه أقرب، واستغيت بذكر «إليك» عن تعدية الفعل الأول كما تقول: ضربت وقتلت زيداً، وإن علقته بالأول وحذفت المفعول من الفعل الثاني.

(٢) قال ابن القاصح في سراج القارئ (٢١٤): عند قول الناظم:

وجزءاً ضم الإسكان صف وحيثما أكلها ذكراً في الغير ذو حلاً

أمر بوصف ضم الإسكان أي ضم الزاي الساكنة جزءاً المنصوب وجزءاً المرفوع حيث جاء للمشار إليه بالصاد من قوله: "صف" وهو شعبة وقرأ الباقون بإسكانها، وهو منصوبان ومرفوع «على كل جبل منهن جزءاً»، «وجعلوا له من عباده جزءاً» بالزخرف، و«لكل باب منهم جزء مقسوم» بالحجر.

ومعنى: "صف" أي اذكروا، إنما قدم ذكر المنصوب لأجل الذي في البقرة. وقوله: "وحيثما أكلها ذكراً" أي وصف ضم الإسكان في أكلها حيثما وقع بمعنى أن المشار إليهم بالذال من قوله: "ذكراً" وهم الكوفيون، وابن عامر، قرءوا بضم الكاف في «أكل» المضاف إلى ضمير المؤنث حيثما جاء نحو: «فأتت أكلها ضعفين» و«أكلها دائم» و«توتى أكلها كل حين».

وقوله: "وفي الغير ذو حلاً" أخصر أن المشار إليهم بالذال والحاء في قوله: "ذو حلاً" وهم: =

مقسوم) وفي الزخرف «من عباده جزءاً» وقرأهن الباقون بسكون الزاي.

[١٥١/ب] روى ابن فليح: «رياء الناس» [٢٦٤] / بقلب الهمزة الأولى، وكذلك في النساء، والأنفال. وخففها الباقون.

قرأ عاصم، وابن عامر إلا الوليد بن مسلم: «بربوة»<sup>(١)</sup> [٢٦٥] بفتح الراء، وكذلك في المؤمنين. ورواه الوليد بن مسلم بالتحخير بين الضم والفتح فيهما. ورأيت عنه في التعليق التحخير في سورة البقرة خاصة. وروى المطوعي عن الأعمش الكسر فيهما. والباقون بالضم.  
قرأ نافع، وابن كثير، وابن محيصن:

«فآتت أكلها»<sup>(٢)</sup> [٢٦٥] و «مختلفاً أكله» و «في الأكل» و «ذوات

= الكوفيون، وابن عامر، وأبو عمر وضمو الإسكان في غير ما أضيف إلى ضمير المؤنث أي في غير «أكلها» يعني ضموا الكاف فيما أضيف إلى المذكر وإلى الظاهر أو لم يضيف إلى شيء نحو قوله: «مختلفاً أكله»، «أكل خمط» و «نفضل بعضها على بعض في الأكل» فتعين لمن لم يذكره الإسكان في الجميع فصار نافع، وابن كثير بالإسكان في الجميع.

وأبو عمرو بإسكان كلها فقط وضم باقي الباب. والباقون بالضم في الجميع. وعلم عموم جزءاً المنصوب من ضم المرفوع إليه لا من لفظ به.

(١) قال ابن القاصح في سراج القارئ (٢١٥/١): في شرحه عند قول الناظم:

وفي ربوة في المؤمنين وهاهنا على فتح ضم الراء نهت كفلا

أحبر أن المشار إليهما بالنون والكاف في قوله: "نهت كفلا" وهما: عاصم، وابن عامر قرأ "في المؤمنين" أي في سورة قد أفلح المؤمنون: «وآويناها إلى ربوة ذات» "وها هنا" أي في هذه السورة: «كمثل جنة بربرة» بفتح ضم الراء. فتعين للباقيين القراءة بضم الراء فيهما على ما عينه لهم. وكفل: جمع كافل وهو الضامن الذي يعول غيره.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٩٥/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع «أكلها» خفيفة ساكنة الكاف، وكذلك كل مضاف إلى مؤنث. وفارقهما أبو عمرو في ما أضيف إلى مذكر مثل: «أكله»، أو غير مضاف إلى مكني مثل: «أكل خمط»، و «الأكل» فثقله أبو عمرو، وخففاه. وقرأ عاصم، وابن عامر، وحزمة والكسائي: «أكلها» و «الأكل» و «أكله» مثقلاً كله. قال أبو علي: الأكل مصدر أكلت أكلا وأكلته، =



﴿أكل﴾ بسكون الكاف من جميعه حيث وقع.

وفعل ذلك أبو عمرو فيما أضيف إلى ضمير المؤنث وهو: ﴿أكلها﴾ حيث جاء وروى العباس عن أبي عمرو وتخفيف ﴿الأكل﴾ و ﴿ذواتي أكل﴾ مع ابن كثير وذويه. ووافق الوليد بن مسلم لأبي عمرو في ﴿أكلها﴾ في هذه السورة خاصة. وسكنها الباقون بضم الكاف في جميع الباب.

قرأ ابن كثير إلا قبلاً، وابن محيصن إلا ابن الصلت: ﴿ولا تيمموا﴾<sup>(١)</sup> [٢٦٧]

= فأما الأكل فهو المأكول، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿تَوَتَّى أكلها كل حين﴾ إنما هو ما يؤكل منها. كأن الأكل في المعنى مثل الطعمة تقول: جعلته أكلاً له، كما تقول: جعلته طعمة له، والطعمة ما يطعم وقوله: ﴿فآتت أكلها ضعفين﴾ فيه دلالة على أن الأكل المأكول.

وقال أبو الحسن: الأكل: ما يؤكل، والأكل: الفعل الذي يكون منك تقول: أكلته أكلاً، وأكلت أكلة واحدة.

(١) قال أبو البركات ابن الأنباري في البيان (١٧٦/١): بتشديد التاء وتخفيفها، فالتشديد لأن أصله تيمموا، فكرهوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد وهما التاءان فسكنوا التاء الأولى وأدغموها في الثانية، والتخفيف على حذف إحدى التاءين. فمن شدد لم يمكن أن يتبدئ تيمموا دون ﴿لا﴾؛ لأنه يؤدي إلى أن يتبدئ بالساكن والابتداء بالساكن محال، ولا يستحيل ذلك فيمن خفف. وقال ابن جني في المحتسب (١٣٨/١) في هذه الآية من قراءة بوجه آخر: ومن ذلك قراءة الزهري ومسلم بن جندب ﴿ولا تيمموا الخبيث﴾ بضم التاء وكسر الميم.

قال أبو الفتح: فيها لغات: أمت الشيء ويممته، وكله قصدته. والأم: القصد، ومثله الأمت.

ومنه الإمام؛ لأنه المقصود المعتمد، والإمام أيضاً: خيط البناء لأنه يمدد ويعتمد بالبناء عليه.

والأمة: الطريقة لأنها معتمدة، قال الله سبحانه: ﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة﴾ أي على طريقه مقصودة.

وقال ابن القاصح في شرحه لمنظومة الشاطبي في سراج المبتدي (٢١٥) عند قوله:

وفي الوصل للزبي شدد تيمموا      وتاء توتى في النساء عنه بحملا

في آل عمران له لا تفرقوا      والأنعام فيها ففرق مثلها =

بتشديد التاء في الوصل. وقد ذكر أصله في باب مفرد في الأصول.

قرأ يعقوب:

﴿ومن يؤت الحكمة﴾<sup>(١)</sup> [٢٦٨] بكسر التاء في الوصل، ووقف بالياء أيضاً.

= وعند العقود التاء في لا تعاونوا ويروي ثلاثاً فـي تلقف مثلاً أمر بتشديد التاء في الوصل للبي في أحد وثلاثين موضعاً باتفاق وبخلاف في موضعين، وأول المتفق عليه: ﴿ولا تيمموا الخبيث﴾ بالبقرة، و«اعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ بآل عمران، و﴿إن الذين تتوفاهم الملائكة﴾ بالنساء، و﴿ولا تعاونوا على الإثم﴾ بالمائدة، و﴿السبل فتفرق بكم﴾ في الأنعام ﴿فإذا هي تلقف﴾ بالأعراف، و﴿تلقف ما صنعوا﴾ بطة، ﴿فإذا هي تلقف﴾ بالشعراء.

وقوله: "في الوصل" احترازاً من الوقف على ما قبل هذه الكلمة التي فيها التاء في حال الوقف لا تشدد لأحد من القراء؛ لأن الحرف المشدد بحرفين أولهما ساكن والساكن لا يستدأ به فخص التشديد بحالة الوصل ليتصل الساكن المدغم بما قبله، والذي قبله على ثلاثة أقسام: قسم قبله ساكن صحيح نحو: ﴿هل تربصون بنا﴾. وقسم متحرك نحو: ﴿الذين توفاهم الملائكة﴾. وقسم قبله حرف مد نحو: ﴿ولا تيمموا﴾ و﴿عنه تلهى﴾ فيحتاج القارئ إلى مد حرف المد قبله لوقوع التشديد بعده، وأراد: ﴿تيمموا﴾ على هذه الصيغة فخرج عنه ﴿تيمموا صعيداً طيباً﴾. وخص ﴿توفى﴾ بالنساء ليخرج نحو: ﴿تتوفاهم الملائكة طيبين﴾ وقيدهم ﴿فتفرق﴾ بالسورتين فخرج عنه: ﴿ولا تفرقوا فيه كبر﴾. وعلم ﴿تعاونوا﴾ بلا فخرج عنه: ﴿وتعاونوا على البر﴾. وقوله: "عنه مجملاً" أي عن البي في جهلاً. وقوله: "فتفرق مثلاً" أي أحصر التشديد في تأنها. وقرأ الباقون بتخفيف التاء في الجميع. والتخفيف حذف إحدى التائين فتصير تاء واحدة خفيفة. ولا خلاف في الابتداء أنه بالتخفيف. وقوله: "ويروي ثلاثاً في تلقف" أي البي ومثلاً: جمع ماثل من قولهم تمثل بين يديه، إذا قام.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/١٤٣): ومن ذلك قراءة الزهري ويعقوب: ﴿ومن يؤت الحكمة﴾ بكسر التاء قال أبو الفتح: وجهه على أن الفاعل فيه اسم الله تعالى.

أي: ومن يؤت الله الحكمة ﴿من﴾ منصوبة على أنها المفعول الأول، و﴿الحكمة﴾ المفعول الثاني. كقولك: أيهم تعط درهماً يشكرك. وقال الشيخ محمد سالم محيسن في المستنير في تخريج القراءات المتواترة (٨٣) في هذه الآية في الإعراب: ﴿من﴾ اسم شرط جازم =

أو قرأه بفتح التاء في الوصل الباقون ووقفوا على تاء ساكنة. [١٥٢/]

قرأ ابن عامر، والأعمش، وحمزة والكسائي وخلف: ﴿فَنَعْمَا هِيَ﴾<sup>(١)</sup> [٢٧١]

= يجرم فعلين، وهي في محل رفع مبتدأ. ﴿يُوت﴾ فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ﴿من﴾. ﴿الحكمة﴾ مفعول به، والجملة في محل جزم فعل الشرط. وقال في القراءات والتوجيه: قرأ يعقوب: ﴿يُوت﴾ بكسر التاء مبنياً للفاعل، والفاعل ضمير يعود على الله تعالى.

و ﴿من﴾ مفعول مقدم. ﴿والحكمة﴾ مفعول ثان. وإذا وقف على: ﴿يُوت﴾ أثبت الياء. وقرأ الباقون بفتح التاء مبنياً للمفعول، ونائب الفاعل ضمير يعود على ﴿من﴾ الشرطية وهو المفعول الأول. و ﴿الحكمة﴾ مفعول ثان، ويقفون عليها بالتاء الساكنة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٩٦): اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله ﴿فَنَعْمَا هِيَ﴾، وإسكان العين وكسرها. فقرأ نافع في غير رواية ورش، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، والمفضل: ﴿فَنَعْمَا﴾ بكسر النون والعين ساكنة. وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص، ونافع في رواية ورش ﴿فَنَعْمَا هِيَ﴾ بكسر النون والعين. وقرأ ابن عامر، وحمزة والكسائي: ﴿فَنَعْمَا﴾ بفتح النون وكسر العين. وكلهم شدد الميم. قال أبو علي: من قرأ ﴿فَنَعْمَا﴾ بسكون العين من نعما، لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين الأول منهما ليس بحرف مد ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين، نحو: دابة، وشابة... لأن ما في الحروف من المد يصير عوضاً من الحركة.

وأما من قرأ: ﴿فَنَعْمَا﴾ فحجته أن أصل الكلمة: نعم. ثم كسر الفاء من أجل حرف الخلق، ولا يجوز أن يكون ممن قال نعم، فلما حرك كما يقول: ﴿يَهْدِي﴾ ألا ترى أن من قال: هذا قدم مالك، فأدغم لم يدغم نحو: هذا أقرم مالك وجسم ماجد لأن المنفصل لا يجوز فيه ذلك كما جاز في المتصل.

قال سيبويه: أما قول بعضهم في القراءة: ﴿فَنَعْمَا﴾ فحرك العين فليس على لغة من قال: نعم ما، فأسكن العين، ولكن على لغة من قال: نعم، فحرك العين. وحدثنا أبو طالب: أنها لغة هذيل وكسر كما قال: لعب. ولو كان الذي يقول: نَعْمَا ممن يقول في الانفصال: نعم. لم يجز الإدغام على قوله، لما يلزم من تحريك. وأما من قال: نَعْمَا، فإنما جاء بالكلمة على أصلها وهو: نعم كما قال:

ما أقلت قدماي أنهم نَعَمَ الساعون في الأمر المير

ولا يجوز أن يكون ممن يقول قبل الإدغام: نَعَمَ كما أن من قال: نَعْمَا، لا يكون ممن =

بفتح النون، وكسر العين، وكذلك: ﴿نعما يعظكم به﴾ في النساء.

وقرأ ابن كثير، وابن محيصن وورش وأبو سليمان وحفص ويعقوب بكسر النون والعين فيهما.

وقرأ أبو عمرو ونافع إلا وورشاً، وأبا سليمان وأبو بكر بكسر النون وسكون العين فيهما.

قرأ ابن عامر، وحفص:

﴿ويكفر﴾<sup>(١)</sup> [٢٧١] بالياء، وضم الراء. وقرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل

= قال قبل الإدغام: نعم، ولكن ممن يقول: نعم، فجاء بالكلمة على أصلها وكل حسن.

والمعنى في قوله تعالى: ﴿إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي﴾ أن في "نعم" ضمير الفاعل و "ما" في موضع نصب وهي تفسر الفاعل المضمر قبل الذكر، فالتقدير نعم شيئاً إبدؤها، فالإبداء هو المحصوص بالمدح إلا أن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير الصدقات مقامه، فالمحصوص بالمدح هو الإبداء بالصدقات لا الصدقات يدل ذلك قوله تعالى: ﴿وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم﴾ أي: الإخفاء خير لكم فكما أن هو ضمير الإخفاء وليس بالصدقات كذلك ينبغي أن يكون ضمير الإبداء مراداً. وإنما كان الإخفاء — والله أعلم — خيراً لأنه أبعد من أن تشوب الصدقة مراءاة للناس وتصنع لهم فتخلص لله سبحانه ولم يكن المسلمون إذ ذاك تسبق إليهم ظنة في منع واجب.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٩٨): اختلفوا في الياء، والنون، والرفع والجزم من قوله: ﴿وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَيُكْفِّرْ﴾ بالنون بالرفع. وقرأ نافع، وحزمة، والكسائي: ﴿وَيُكْفِّرْ﴾ بالنون وجزم الراء. وروى أبو جعفر عن نافع: ﴿وَيُكْفِّرْ﴾ بالنون والرفع.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿وَيُكْفِّرْ﴾ جزم النون. وقرأ ابن عامر: ﴿وَيُكْفِّرْ﴾ بالياء والرفع، وكذلك حفص عن عاصم. قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَيُكْفِّرْ﴾ عنكم من سيئاتكم﴾ فرفع كان رفعه من وجهين: أحدهما: أن يجعله خبر مبتدأ محذوف تقديره: ونحن نكفر عنكم سيئاتكم. والآخر: أن يستأنف الكلام ويقطعه مما قبله فلا يجعل الحرف العاطف للإشراك، ولكن لعطف جملة على جملة.

البصرة وأبو بكر بالنون، وضم الراء أيضًا.

وروى المطوعي عن الأعمش: «وتكفر» بالتاء، وفتح الفاء، وسكون الراء.  
وعنه أيضًا: «ويكفر» بالياء، ورفع الراء. الباقون بالنون وجزم الراء مع كسر  
الفاء، وهم: نافع والأعمش إلا المطوعي، وحمزة والكسائي وخلف.  
قرأ ابن عامر وعاصم والأعمش إلا الشنبوذي وحمزة: «يحبسهم الجاهل»<sup>(١)</sup>

= وأما من جزم فقال: «ونكفر عنكم» فإنه حمل الكلام على موضع قوله: «فهو خير  
لكم»؛ لأن قوله: «فهو خير لكم» في موضع جزم ألا ترى أنه لو قال: «وإن تخفوها»  
يكن أعظم لأجركم لجزم؟ فقد علمت أن قوله: «فهو خير لكم» في موضع جزم،  
فحمل قوله: «ونكفر» على الموضع.

ومثل هذا في الحمل على الموضع أن سيبويه زعم أن بعض القراء قرأ: «من يضل الله  
فلا هادي له ويذرهم»؛ لأن قوله: «فلا هادي له» في أنه في موضع جزم مثل قوله:  
«فهو خير لكم». ومثله في الحمل على الموضع قوله تعالى: «لولا أحرنتي إلى أجل  
قريب فأصدق وأكن» حمل قوله: «وأكن» على موضع قوله: «فأصدق» لأن هذا  
موضع فعل مجزوم لو قال: أحرني إلى أجل قريب أصدق لجزم فإذا ثبت أن قوله:  
«فأصدق» في موضع فعل مجزوم حمل قوله: «أكن» عليه، ومثل قول الشاعر:

أني سلكت فإنني لك كاشح وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد

فحمل قوله: وأزدد على موضع قوله: فإنني لك كاشح. فأما النون، والياء في قوله:  
«نكفر» و «يكفر» فمن قال: «ويكفر» فلأن ما بعده على لفظ الإفراد فيكفر أشبه  
بما بعده من الإفراد منه بالجمع.

وأما من قال: «نكفر» على لفظ الجمع فإنه أتى بلفظ الجمع ثم أفرد، كما أتى بلفظ  
الإفراد في قوله تعالى: «سبحان الذي أسرى بعبده»، ثم قال: «وأتينا موسى الكتاب». (١)  
قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٠٠/٢): اختلفوا في كسر السين وفتحها من  
قوله جل وعز: «يحبسهم» و«تحسين». فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، والكسائي:  
«يحبسهم» و«تحسين» بكسر السين في كل القرآن. وقرأ ابن عامر، وعاصم وحمزة:  
«يحبسهم» و«تحسين» بفتح السين في كل القرآن. وقال هبيرة عن حفص: إنه كان  
يفتح ثم رجع إلى الكسر. قال أبو علي: قال أبو زيد: يقال: حسبت الشيء أحسبه  
وأحسبه حسبانًا. وحكى سيبويه أيضًا: حسب يحسب ويحسب. وقال أبو زيد:  
حسبت ذلك الحق حسابًا وحسابًا من الحساب، فأنا أحسبه.

١٣٠ ..... سورة البقرة

[٢٧٣] بفتح السين، وكذلك جميع ما في القرآن من مضارع حسب نحو: ﴿تحسبوه﴾ [١٥٢/ب] ﴿وتحسين﴾، ﴿فلا تحسبنهم﴾، ﴿يحسبه الظمان﴾ و ﴿يحسبون أنهم﴾ / ونحو ذلك.

وقرأ الباقون: بكسر السين ولا خلاف في كسر السين في الماضي نحو: ﴿وحسبوا أن لا تكون﴾ و ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾ ونحو ذلك.  
قرأ الأعمش، وحمزة وأبو بكر:

﴿فأذنوا بحرب﴾<sup>(١)</sup> [٢٧٩] بفتح الهمزة وإثبات ألف بعدها وكسر الذال على فاعلوا. وقرأه الباقون ﴿فأذنوا﴾ بسكون الهمزة من غير ألف بعدها،

= قال أبو زيد: وقال رجل من بني نمير: حسابك. أي: حسابك على الله. قال الشاعر:  
على الله حسابي إذا النفس أشرفت  
على طمع أو خاف شيئاً ضميرها  
وأحسب الرجل إحساباً إذا أطعمته وسقيته حتى يشبع ويروى وتعطيه حتى يرضى.  
وقال أبو علي: القراءة بتحسب بفتح السين أقيس؛ لأن الماضي إذا كان على فعل نحو:  
حسب كان المضارع على يفعل مثل: فرق يفرق، وشرب يشرب.  
وشذ يحسب فجاء على يفعل في حروف أخرى، والكسر حسن لمجيء السمع به، وإن  
كان شاذاً عن القياس.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/ ٣٠١): اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فأذنوا﴾ في مد الألف وقصرها، وكسر الذال وفتحها. فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿فأذنوا﴾ مقصورة مفتوحة الذال. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة: ﴿فأذنوا﴾ ممدودة مكسورة الذال.

وروى حفص عن عاصم، والمفضل: ﴿فأذنوا﴾ مقصورة.  
أما قوله سبحانه: ﴿فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله﴾ المعنى: إن لم تضعوا الربا عن الناس الذي قد أمركم الله بوضعه عنهم فأذنوا بحرب. قال أبو عبيدة: آذنتك بحرب: آذنت به فمن قال: ﴿فأذنوا بحرب من الله﴾ فقصر فمعناه: اعلموا بحرب من الله، والمعنى: أنكم في امتناعكم من وضع ذلك حرب لله ورسوله. ومن قال: ﴿فأذنوا بحرب﴾ فتقديره: فأعلموا من لم ينته عن ذلك بحرب.

والمفعول محذوف على قوله، وقد أثبت هذا المفعول المحذوف هنا في قوله: ﴿فقل آذنتكم على سواء﴾، وإذا أمروا بإعلام غيرهم علموا هم أيضاً لا محالة. ففي أمرهم بالإعلام ما يعلمون هم أيضاً أنهم حرب إن لم يمتنعوا عما نهوا عنه من وضع الربا عن من كان عليه وليس في علمهم دلالة على إعلام غيرهم، فهذا في الإبلاغ أكد.

وفتح الذال.

قرأ الوليد بن مسلم:

﴿فَنظِرَةٌ إِلَى﴾<sup>(١)</sup> [٢٨٠] بسكون الظاء. وكسره الباقون.

قرأ نافع، وابن محيصن: ﴿مَيْسِرَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> [٢٨٠] بضم السين. وفتحها الباقون.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (١/١٤٣٩): ومن ذلك قراءة الحسن بخلاف، وأبي رجاء ومجاهد فيما روي عنه: ﴿فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسِرَةٌ﴾. وقراءة عطاء بن أبي رباح: ﴿فَنَظِرَةٌ﴾ بالألف والهاء كناية.

وروي أيضًا عن عطاء ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسِرَةٌ﴾ أمره.

قال أبو الفتح: أما ﴿فَنظِرَةٌ﴾ بسكون الظاء فمسكنة للتخفيف من ﴿نظرة﴾ كقولهم في كلمة: كلمة، وفي كَيْدٍ كَيْدٌ، لغة تميمية. وهم الذين يقولون في كَرْمٍ: كَرْمٌ، وفي كُتْبٍ: كُتْبٌ.

وأما فَنَظِرَةٌ فكقولك: فياسره فساحمه، وليس أمرا من المناظرة، أي المجادلة والمجادلة لكنها من المساناة والمساحة، فيقول، على هذا: قد تناظر القوم بينهم الحقوق، وكذلك قد تسامحوا فيها ولم يضايق بعضهم بعضًا. ويقول عليه: لله متبايعان رأيتهما، فقد تناظرا، أي: تسامحا ولم يتحاجا.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (١/١٤٤): وأما ﴿إِلَى مَيْسِرَةٌ﴾ فغريب، وذلك أنه ليس في الأسماء شيء على مفعول بغير تاء لكنه بالهاء نحو: المَقْدَرَةُ، والمَقْبُرَةُ، والمَشْرُوقَةُ، والمَقْنُورَةُ.

كذلك أراد هنا: إلى ميسرته، فحذف الهاء، وحسن ذلك شيئا أن الضمير المضاف إليه كاد يكون عوضًا من علم التأنيث. وإليه ذهب الكوفيون في قوله تعالى: ﴿وإِقام الصلاة﴾ أنه أراد إقامة، وصار المضاف إليه كأنه عوض من التاء. ويشهد لذلك قراءة من قرأ: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسِرَةٌ﴾ قرأ بها نافع في جماعة من الصحابة فأعرف. وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٣٠٨): واختلفوا في ضم السين وفتحها من قوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسِرَةٌ﴾. فقرأ نافع وحده: ﴿إِلَى مَيْسِرَةٌ﴾ بضم السين، وقرأ الباقون ﴿مَيْسِرَةٌ﴾ بفتح السين، وكلهم قلب الهاء تاءً ونونها. قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿إِلَى مَيْسِرَةٌ﴾ أن مَفْعَلَةٌ قد جاء في كلامهم كثيرا.

وأما من قرأ: ﴿إِلَى مَيْسِرَةٌ﴾ بضم السين فلأن مفعلة قد جاء أيضًا في كلامهم. قالوا: المَشْرُوقَةُ، وقالوا: المَشْرُوقَةُ، وليس بكثرة مَفْعَلَةٌ.

قرأ عاصم وعبد الوارث: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾<sup>(١)</sup> [٢٨٠] بتخفيف الصاد. وشددها الباقر.

قرأ أهل البصرة إلا اليزيدي في اختياره وابن محيصن، والمطوعي عن الأعمش: ﴿تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> [٢٨١] بفتح التاء، وكسر الجيم.

= فالقراءة الأولى أولى؛ لأن الكلمة بفتح العين منها أكثر من الضم، ومفعلة بناء مبني على التانيث ألا ترى أن مفعلاً بغير هاء بناء لم يجيء في الآحاد؟ قال سيبويه: وأما ما كان يفعل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مَفْعَلٌ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما. قال أبو علي: كلامه هذا في الآحاد. ومراد سيبويه فيما ذكر المفرد دون الجمع.

قال أحمد بن موسى: وكلهم قلب الهاء تاءً ونونها يعني في الوصل يريد أنه لم يقرأ أحد منهم: ﴿إِلَى مَيْسِرَةٍ﴾ لأن مَفْعَلٌ لا يجيء في الآحاد إلا بالتاء وقد جاء في الجمع، قال جميل:

بئس الزمي لا، إن لا إن لزمته على كثرة الواشين أي مَعُونِ

وروي:

أبلغ النعمان عني مألِكاً أنه قد طال حبسي وانتظار

فالأول جمع معونة، ومألِكاً جمع مألِكة، وهي الرسالة. ومثل هذا الذي يقل قد لا يعتد به سيبويه، وربما أطلق القول، فقال: ليس في الكلام كذا، وإن كان قد جاء عليه حرف أو حرفان كأنه لا يعتد بالقليل، ولا يجعل له حكماً.

(١) قال ابن محيسن في المستنير (٨٩: ٩٠): ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ مصدرية، و﴿تصدقوا﴾ منصوب بها وعلامة نصبه حذف النون، والواو فاعل، و﴿وَأَنْ﴾ وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ و﴿خير لكم﴾ الخبر والتقدير: تصدقكم خير لكم. وقرأ عاصم ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ بتخفيف الصاد على حذف إحدى التاءين.

وقرأ الباقر بتشديدها، على إبدال التاء صاداً، وإدغامها في الصاد؛ لأن أصلها تتصدقوا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٠٩/٢): اختلفوا في قوله ﴿تَرْجِعُونَ﴾: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ بفتح التاء من ﴿تَرْجِعُونَ﴾ وضمها. فقرأ أبو عمرو وحده ﴿تَرْجِعُونَ﴾ بفتح التاء وكسر الجيم، واختلف عنه في آخر سورة النور، فروى علي بن نصر، وهارون =



روى قتيبة وأبو نشيط من طريق ابن بويان: ﴿أَنْ يَمْلُ هُو﴾<sup>(١)</sup> [٢٨٢] بإسكان الهاء.

قرأ الأعمش، وحمزة: ﴿إِنْ تَضَل﴾<sup>(٢)</sup> [٢٨٢] بكسر الهمزة من ﴿إِنْ﴾. وفتحها

= الأعمش وعبيد بن عقيل، وعباس بن الفضل، وخارجة بن مصعب ﴿ويوم يرجعون إليه﴾ بضم الياء.

وقرأ الباقر: ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾، ﴿ويوم يُرْجَعُونَ﴾ بضم التاء والياء فيهما، وكذلك في النور. قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿يُرْجَعُونَ﴾، ﴿ثُمَّ رَدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾، ﴿وَلَمَّا رَدَّدَتْ إِلَى رَبِّي﴾. وحجة أبي عمرو: ﴿إِنْ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ فأضيف المصدر إلى الفعل، فهذا بمزلة: ﴿يُرْجَعُونَ﴾، وآبوا مثل رجعوا.

ومن حجته: ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾، وقال: ﴿فَالِئِنَّا مَرْجِعُهُمْ﴾ فأضاف المصدر إلى الفاعل كما أضيف في الآية الأخرى وقال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾. فأما انتصاب يوم من قوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ فانصب المفعول به لا انتصاب الظرف وليس المعنى: اتقوا في هذا اليوم، ولكن المعنى تأهبوا للقاتلة بما تقدمون من العمل الصالح، ومثل ذلك: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾ أي: كيف تتقون هذا اليوم الذي وصفه مع الكفر بالله أي: لا يكون الكافر مستعدًا لقاتله لكفره، ومثل ذلك قوله: ﴿وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ أي: خافوه.

(١) في القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم فكرة علوي بن محمد بن أحمد بلفقيه إعداد الشيخ محمد كريم راجح شيخ القراء بالديار الشامية: ﴿أَنْ يَمْلُ هُو﴾ أبو جعفر، ﴿أَنْ يَمْلُ هُو﴾ الباقر.

(٢) قال ابن القاصح في سراج القارئ (٢١٩) عند شرحه لقول الناظم:

وفي أن تضل الكسر فاز وخففوا فتذكر حقًا وارتفع الارتفاع  
أخبر أن المشار إليه بالفاء من فاز وهو حمزة ﴿إِنْ تَضَل﴾ بكسر الهمزة، فتعين للباقيين القراءة بفتحها وأن المشار إليهما بحق وهما ابن كثير، وأبو عمرو خففا فتذكر.  
فتعين للباقيين القراءة بتشديده وأن المشار إليه بالفاء من "فتعدلا" وهو حمزة ورفع الراء فتعين للباقيين القراءة بنصبها.

فصار حمزة بالكسر والتشديد ورفع وأبو عمرو وابن كثير بالفتح، والتخفيف، والنصب، ونافع وابن عامر، وعاصم والكسائي بالفتح، والتشديد والنصب وإنما قال فتعدلا لأنه لا يستقيم مع كسر الهمزة ووجود الفاء إلا الرفع.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٣١٠/٢):

الباقون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل البصرة، وقتيبة: ﴿فتذكر﴾<sup>(١)</sup> [٢٨٢] [١/١٥٣] بسكون الذال، وتخفيف الكاف من أذكرت. وقرأ الباقون بفتح الذال/ وتشديد الكاف من ذكرت.

وأفرد الأعمش، وحمزة برفع الراء. وضمها الباقون.

قرأ عاصم: ﴿تجارة حاضرة﴾<sup>(٢)</sup> [٢٨٢] بالنصب فيهما. فأما ﴿تجارة عن

= واختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله تعالى: ﴿أن تضل إحداهما﴾، ورفع الراء ونصبها من ﴿فتذكر إحداهما الأخرى﴾ فقرأ حمزة وحده ﴿إن تضل﴾ بكسر الألف ﴿فتذكر﴾ نصباً غير أن ابن كثير، وأبا عمرو خففا الكاف وشددها الباقون.

وأما وجه قراءة حمزة ﴿إن تضل إحداهما﴾ بكسر الألف فإنه جعل ﴿إن﴾ للجزاء.

(١) سبق ذكر ذلك في الذي قبله من قول ابن القاصح في شرحه لمنظومة الشاطبي. وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٣١٨/٢): فمن قال: ﴿فتذكر إحداهما الأخرى﴾ كان ممن جعل التعدية بالتضعيف.

ومن قال: ﴿فتذكر إحداهما﴾ كان فيمن نقل بالهمزة، وكلاهما سائغ.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٢٠/٢): اختلفوا في قوله تعالى: ﴿تجارة حاضرة﴾ في

رفعها ونصبها. فقرأ عاصم وحده ﴿تجارة﴾ نصباً. وقرأ الباقون بالرفع، وأشك في ابن عامر.

فأما حجة من رفع فإنه جعل كان بمعنى وقع وحدث كأنه إلا أن تقع تجارة حاضرة،

ومثل ذلك في الرفع قوله: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة﴾ المعنى فيه على الرفع، وذلك أنه

لو نصب فقيل: وإن كان ذا عسرة فنظرة، فتكون النظرة مقصورة عليه، وليس الأمر

كذلك، لأن المستربي وغيره إذا كان ذا عسرة فله النظرة... فكذلك المعنى في قوله

تعالى: ﴿إلا أن تكون تجارة حاضرة﴾ إلا أن تقع تجارة حاضرة في هذه الأشياء التي

اقتضت. وأمر فيها بالثوثة بالشهادة والارتهان فلا جناح في ترك ذلك فيه، لأن ما

يخاف في بيع النساء والتأجيل يؤمن في البيع يداً بيد.

وأما وجه من نصب فقال: ﴿إلا أن تكون تجارة حاضرة﴾ فالذي في الكلام الذي تقدمه

مما يظن أنه يكون اسم كان ما دل عليه ﴿تداينتم﴾ من قوله: ﴿إذا تداينتم بدين﴾ والحق

من قوله: ﴿فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً﴾ فلا يجوز أن يكون التداين اسم

كان لأن حكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى، والتداين حق في ذمة المستدين للمدين

المطالبة به فإذا كان ذلك لم يكن اسم كان لأن التداين معنى، والمنتصب يراد به =

تراض﴾ فعلى نصبها أهل الكوفة بأسرهم في سورة النساء. ورفعهن الباقون.

قرأ ابن محيصن: ﴿ولا يضار كاتب﴾<sup>(١)</sup> [٢٨٢] برفع الراء. ونصبها الباقون، فاتفقت الجماعة على تشديد الراء.

= العين، ومن حيث لم يجوز أن يكون التداين اسم كان لم يجوز أن يكون الحق اسمها لأن الحق يراد به الدين في قوله: ﴿فإذا كان الذي عليه الحق﴾ فإذا لم يجوز أن يكون التداين اسمها، كذلك لا يجوز هذا في الحق، فإذا لم يجوز ذلك لم يخل اسم كان من أحد شيئين: أحدهما: أن هذه الأشياء التي اقتضت من الإشهاد والارتقان قد علم في فحواها التبابع فأضمر التبابع لدلالة الحال عليه كما أضمر لدلالة الحال فيما حكاه من قوله: إذا كان غداً فأت.

أو يكون: أضمر التجارة كأنه إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/١٤٨): ومن ذلك قراءة عمرو بن عبيد، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع: ﴿ولا يضار﴾ بتشديد الراء وتسكينها. قال أبو الفتح أما تشديد الراء فلا سؤال فيه؛ لأنه يريد يضار بفتح الراء الأولى أو بكسرها، وكلاهما قد قرئ به أعني الفتح في الراء الأولى والكسر.

والإدغام لغة تميم، والإظهار لغة الحجازيين على ما مضى، لكن تسكين الراء مع التشديد ففيه نظر.

وطريقه أنه أجرى الوصل مجرى الوقف كقوله: سببًا، وقوله: كلكلا. وقد رنا هذا الوصل على نية الوقف فيما مضى.

وقد كنا ذكرنا فيما قبل ما يروى عن الأعرج عن أبي جعفر من تسكين الراء على أنها مخففة، وأيا كان ففيه ما مضى. وقرأ ابن محيصن: ﴿ولا يضار﴾ رفع. قال ابن مجاهد: لا أدري ما هي؟ هذا الذي أنكره ابن مجاهد معروف، وذلك على أن تجعل ﴿لا﴾ نغياً أي: وليس ينبغي أن يضار، كقوله:

على الحكم المأتي يوماً إذا قضى قضيته ألا يجور ويقصد

فرغ: "ويقصد" على أنه أراد: وينبغي له أن يقصد فرغ "يقصد" كما يرتفع ينبغي، فكذا هذا، أي وينبغي أن لا يضار. وإن شئت كان لفظ الخير على معنى النهي حتى كأنه قال: ولا يضار كقولهم في الدعاء: يرحمه الله، أي ليرحمه الله، ويغفر الله لك أي ليغفر الله لك، ولا يرحم الله قاتلك. فرغ على لفظ الخير، وأنت تريد: لا يرحمه الله جزماً فتأتي بلفظ الخير، وأنت تريد معنى الأمر والنهي على ما ذكرنا.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن وأبو عمرو إلا عبد الوارث:

﴿فرهن﴾<sup>(١)</sup> [٢٨٣] بضم الراء، والهاء في وزن طنب. وأسكن الهاء عبد الوارث على وزن جرب. وقرأه الباقون بكسر الراء، وفتح الهاء وألف على وزن حبال.

قرأ عاصم، وابن عامر إلا الوليد ابن مسلم وابن محيصن ويعقوب: ﴿فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾<sup>(٢)</sup> [٢٨٤] بالرفع فيهما. وأسكنها الباقون جرماً.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٣٢٤): اختلفوا في ضم الراء وكسرها، وإدخال الألف وإخراجها، وضم الهاء وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿فَرُهْنٌ﴾ واختلف عنهما. فروى عبد الوارث، وعبيد بن عجيل عن أبي عمرو: ﴿فَرُهْنٌ﴾ ساكنة الهاء.

وروى اليزيدي عنه: ﴿فَرُهْنٌ﴾ بضم الهاء. وروى عبيد بن عجيل عن شبيل ومطرف الشقري عن ابن كثير: ﴿فَرُهْنٌ﴾ ساكنة الهاء. وروى قبل عن النبال والبيزي عن أصحابها ومحمد بن صالح المري عن شبيل عن ابن كثير ﴿فَرُهْنٌ﴾ مضمومة الهاء. وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر وحزرة، والكسائي: ﴿فَرِهَانٌ﴾ بألف مكسورة الراء. وقال ابن الأباري في البيان (١/١٨٤): قرئ ﴿فرهان مقبوضة﴾ وكلاهما جمع رهن، وزعم قوم أن ﴿رهن﴾ جمع رهان جمع الجمع، والأكثر على الأول لأن جمع الجمع إنما يسمع سماعاً ولا يقاس عليه لقلته.

ورهان في جمع رهن ككلام في جمع كلم، وكعاب في جمع كعب، وهو كثير في كلامهم. ورهن في جمع رهن كسقف في جمع سقف. وقد يجوز أن يقال في رهن رهن، وفي سقف سقف بسكون العين طلباً للتخفيف كما قالوا في رسل رسل، وفي كتب كتب، وكذلك في كل جمع جاء على فعل بضم العين فإنه يجوز فيه فعل بسكونها حتى جعله بعضهم قياساً مطرداً في كل ما جاء على فعل، وإن كان مفرداً نحو عُتِقَ وَعُنُقَ، وَأُكِّلَ وَأُكِّلَ طلباً للتخفيف، إلا أن التخفيف في الجمع أقيس من المفرد لثقل الجمع وخفة المفرد. ورهن مقبوضة، مبتدأ وخبره مقدر وتقديره ورهن مقبوضة تكفي من ذلك.

(٢) قال ابن القاصح في سراج القارئ (٢٢٠) عند شرحه لقول الناظم في الشاطبية:

وقصر ويغفر مع يعذب سما العلا

ثم أخبر أن المشار إليهم بـ"سما" وبالشين من "شد الجزم" وهم: نافع، وابن كثير وأبو=

وزعم أبو عمر إلا شجاعاً في حال إظهاره والقصيبي عن عبد الوارث الراء في اللام. وأظهرها الباقون وأظهر الباء من «يعذب من يشاء» من الجازمين ابن كثير إلا ربيعة عن البري فيما ذكره الشنبوذي، وابن محيصن، ونافع إلا ابن بويان عن أبي نسيط. وأدغمها الباقون.

/قرأ الأعمش، وحمة والكسائي وخلف: «وكتابه ورسله»<sup>(١)</sup> [٢٨٥] [ب/١٥٣]

= عمرو وحمة والكسائي قرءوا: «فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء» بجزمهما، فتعين للباقيين القراءة برفعهما، وألف "العلا" ليس برمز لاندرج نافع في "سما". وقال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/١٤٩): ومن ذلك ما رواه الأعمش قال: في قراءة ابن مسعود: «يحاسبكم به الله يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء» جزم بغير فاء.

قال أبو الفتح: جزم هذا على البدل من «يحاسبكم» على وجه التفصيل لجملة الحساب ولا محالة أن التفصيل أوضح من المفصل، فجرى مجرى بدل البعض أو الاشتمال، والبعض: كضربت زيداً رأسه، والاشتمال: كأحب زيداً عقله، وهذا البدل ونحوه واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان. فمن ذلك قوله سبحانه: «ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً» لأن مضاعفة العذاب هو لقي الأثام.

وإذا حصلت فائدة البيان لم تيل أمن نفس المبدل كانت أم مما اتصل به فضلة عليه، أم من معطوف مضموم إليه فإن أكثر الفوائد إنما تحتج من الإلحاق والفضلات، نعم وما أكثر ما تصلح الجمل وتممها، ولولا مكاتها لوصلت فلم تستمسك.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٣٣١): اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: «وكتبه» ها هنا وفي سورة التحريم. فقرأ ابن كثير، ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: «وكتبه» ها هنا جمع. وفي التحريم «وكتابه» على التوحيد. وقرأ أبو عمرو وها هنا وفي التحريم «وكتبه» على الجمع. وقرأ حمزة الكسائي «وكتابه» على التوحيد فيهما.

وروى حفص عن عاصم ها هنا وفي التحريم «وكتبه» مثلي أبي عمرو، وخارجة عن نافع في التحريم مثل أبي عمرو. فأما قوله تعالى: «وملائكته وكتبه» فإن الكتب جمع كتاب وهو مصدر كتب فنقل وسمي به فصار مجرى الأعيان وما لا معنى فعل فيه، وعلى ذلك كسر فقيل: كتب، كما قالوا: إزارٌ وأزرٌ، ولجأٌ ولجأٌ، ولولا أنه صار منقولاً لكان خليقاً ألا يكسر كما أن عامة المصادر لا تجمع فأما الجمع فيه فللكثرة. =

على الإفراد.

وقرأه الباقون: ﴿وكتبه﴾ على الجمع.<sup>(١)</sup>

قرأ يعقوب: ﴿لا يُفرق بين أحد﴾<sup>(٢)</sup> [٢٨٥] بالياء. وقرأه الباقون بالنون.

## تفصيل ما أجهلناه من الياءات

### المتحركات والمحذوفات

أما المتحركات: فقوله: ﴿إني أعلم﴾ موضعان فتحهما أهل الحجاز، وأبو

= وأما الإفراد في قول من قرأ: ﴿وكتبه﴾ فليس كما تفرد المصادر، وإن أريد بها الكثير كقوله تعالى: ﴿وادعوا ثبوراً كثيراً﴾ ونحو ذلك، ولكن كما تفرد الأسماء التي يراد بها الكثرة نحو قولهم: كثر الدينار والدرهم، ونحو ذلك ولكن كما تفرد الأسماء ونحو ذلك مما يفرد لهذا المعنى، وهي تكسر وكذلك: أهلك الناس الشاة والبعير.

فإن قلت: إن هذه الأسماء التي يراد بها الكثرة مفردة، وهذه مضافة. قيل: قد جاء المضاف من الأسماء يعني به الكثرة. وفي التنزيل ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ فهذا يراد به الكثرة كما يراد بما في لام التعريف...

(١) وقال ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾ وهذا الإحلال شائع في جميع ليالي الصيام.

والتكثير أوجه لأن الموضع يراد به الكثرة، وليس مجيء الأسماء المضافة التي يراد بها الجنس والشياخ بكثرة ما جاء فيها وفيه لام المعرفة، والاسمان اللذان أحدهما قبله والآخر بعده مجموعان، فهذا يقوي الجمع ليكون مشاكلاً لما قبله وما بعده.

ويجوز فيمن أفرد فقال: ﴿وكتبه﴾ أن يعني به الشياخ ويكون الاسم مصدرًا غير منقول فيسمى الذي يكتب كتابًا كما قيل: نَسَجُ اليمن. أو على تقدير ذي، أي: ذي الذي يكتب.

(٢) قال محمد سالم محيسن في كتابه تخريج القراءات العشر المسمى بالمستنير (٩٥): في توجيه القراءات: قرأ يعقوب: ﴿لا يفرق﴾ بالياء التحتية على أن الفاعل ضمير يعود على الرسول والمؤمنون وقرأ الباقون: ﴿لا نفرق﴾ بالنون على المتكلم، أي كل من الرسول والمؤمنون يقول: لا نفرق.

سورة البقرة ..... ١٣٩

عمرو. «نعمتي التي» ثلاثة مواضع أسكنهن ابن محيصن، وفتحهن الباقر. «عهدي الظالمين» أسكنها وحذفها من الوصل ابن محيصن والمطوعي عن الأعمش، حمزة وحفص «بيتي» فتحها نافع، وحفص وهشام. «بي لعلم» فتحها ورش، وأبو مروان عن قالون.

«بيتي إلا» فتحها نافع، وأبو عمرو. «فاذكروني أذكركم» فتحها ابن كثير، وابن محيصن. «ربي الذي يحيي» أسكنها وحذفها من الوصل ابن محيصن، والمطوعي عن الأعمش وحمزة.

وأما المحذوفات: «فارهبوني»، «فاتقوني» و «لا تكفروني»، أثبتهن في الحاليين يعقوب.

«الداعي إذا دعاني» أثبتهما في الوصل أبو عمرو، ونافع إلا الحلواني. وروى أبو نشيط من طريق ابن بويان بياء في «الداعي» دون «دعاني».

وروى/ ابن شنبوذ من طريق الشذائي عن قنبل ويعقوب إثباتها في الحاليين [١٥٤/أ] الباقر بالحذف. «واتقوني» بقاء في الوصل، أهل البصرة، وابن شنبوذ من طريق الشذائي ويعقوب، وابن شنبوذ من طريقه يقفان بياء. «يؤتي الحكمة» بياء في الوقف يعقوب، وحذفها الباقر.

\*\*\*

## سورة آل عمران

روى المطوعي عن الأعمش: «الحيُّ القيَّام»<sup>(١)</sup> [٢] بألف مكان الواو، وروى عنه «القيوم» وجهاً آخر موافقاً للباقيين.

روى المطوعي عن الأعمش: «نزل» [٣] بتخفيف الزاي «الكتاب» [٣] بالرفع. وقرأه الباكون بالتشديد في الزاي «الكتاب» نصباً.

قرأ أبو عمرو والأعمش وحمزة إلا الدوري، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان وورش. «التوراة»<sup>(٢)</sup> [٣] بالإمالة حيث وقع. وفخمه الباكون.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١ / ١٥١): من ذلك قراءة عمر بن الخطاب، وعثمان ابن عفان رضي الله عنهما وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، والأعمش وأصحاب عبد الله وزيد بن علي وجعفر بن محمد وأبي رجاء بخلاف. ورويت عن النبي ﷺ: «الحيُّ القيَّام». وقرأ علقمة: «الحي القيِّم». قال أبو الفتح: أما «القيَّام» ففعال من قام يقوم، لأن الله تعالى هو القيم على كل نفس، ومثله في الصفة على فيعال الغيداق، والبيطار.

وأصله: القيوم، فلما التقت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء فصارت القيام، ومثله قوهم: ما بالدار ديَّار، وهو فيعال من دار يدور، وأصلها ديَّوار، وأهل الحجاز يقولون للصوص: الصيَّاغ. فعلى هذا ينبغي أن يحمل لا على فعال؛ لأنه كان يجب أن يكون صواغاً، هذا هو الباب، وأما الفيَّاد لذكر اليوم، فحملة أبو علي أنه فعال من الأسماء، وذلك أنه من فاد يفيد إذا تبختر.

وأما الجيَّار للسهال فكذا يجب أن يكون أيضاً وهو فعَّال من لفظ جير بمعنى نعم ومعناها، وذلك أن السلعة تجيب أختها، كما أن جير جواب... وأما «القيِّم» ففعال من قام يقوم بأمره وهو من لفظ قيام ومعناه... و«القيوم» قراءة الجماعة، فيعول من هذا أيضاً، ومثله الديُّور في معنى الديار.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢ / ٣٤١): اختلفوا في إمالة الراء وفتحها من «التوراة».

فقرأ ابن كثير، وعاصم وابن عامر: «التوراة» ففخم. وكان نافع، وحمزة يلفظان بالراء بين الفتح والكسر، وكذلك كانا يفعلان بقوله تعالى: «مع الأبرار» و «من الأشرار» و «من قرار» و «ذات قرار» إذا كان الحرف مخفوضاً. وقال ابن سعدان عن المسيبي عن =



سورة آل عمران ..... ١٤١

قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا: ﴿سِغْلِبُونَ وَيَحْشُرُونَ﴾<sup>(١)</sup> [١٢] بالياء فيهما.

= نافع: الراء مفتوحة، وكذلك قال ابن المسيبي عن نافع: وقال: ورش عن نافع: «التوراة» بكسر الراء. وكان أبو عمرو، والكسائي يقرآن: «التوراة» مكسورة الراء، ويميلان هذه الحروف أشد من إمالة حمزة ونافع أعني: «الأبرار» و «من قرار» وما أشبه ذلك. ابن عامر يشم الراء الأولى من «الأبرار» الكسر.

.... ومن لم يميل «التوراة» فلأن الراء حرف يمنع الإمالة لما فيه من التكرير كما يمنعها المستعلي فكما أن الراء لو كان مكانها مستعملا مفتوحا لم تحسن الإمالة كذلك إذا كانت الراء مفتوحة وأيضا فإن ما بعد الواو من التوراة لو كان منفصلاً لم تكن فيه الإمالة كذلك إذا كان متصلاً.

وقول من أمال: إن الألف لما كانت رابعة لم تخل من أن تشبه ألف التانيث أو الألف المنقلبة عن الياء أو عن الواو، وألف التانيث تمال وإن كان قبلها مستعملا كقولهم فَوْضَى وَجَرَحَى، فكما أمالوا المستعلي معها كذلك يميلون الراء.

وإذا أمالوا نحو: صغا، وضغا، وسقى مع أن الواو تَصِحُّ في هذا البناء الذي على ثلاثة أحرف، فإن يميلوا فما تصح الواو معه أجدر... ومما يقوي الإمالة في الراء من تورا، أنهم قد قالوا: رأيت علقا وعرقا وضيقا فأمالوه للتشبيه بألف حلي إلا أن الأول من هذه الحروف مكسور وليس من التوراة كذلك، والإمالة في فتحة الراء نحو الكسرة في نحو: مع «الأبرار» وبالقرار أقوى منها في التوراة، وذلك أن الراء المكسورة قد غلبت المستعلي في نحو: قارب، وغارم، وطارد، فلما غلبت المستعلي مع قوته على الإمالة كان أن تغلب الراء المفتوحة فتميل فتحها إلى الكسرة أولى لأن الراء وإن كان فيها تكرير صارت به كألف حرفان مفتوحان فهي بزنة حرف واحد، فلما قويت على المستعلي كانت الراء المفتوحة أقوى.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٤٥/٢): اختلفوا في الياء والتاء من قوله ﷻ

﴿سِغْلِبُونَ وَيَحْشُرُونَ﴾ و﴿يُرَوِّهُم مِّثْلِهِمْ﴾. قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر: «ستغلبون وتحشرون» بالتاء «يروهم» بالياء. وحكى أبان عن عاصم: «تروهم» بالتاء. وفي رواية أبي بكر بالياء. وقرأ نافع: «ستغلبون وتحشرون»، «تروهم» بالتاء ثلاثين. وقرأ حمزة، والكسائي بالياء ثلاثين.

... حجة من قرأ بالياء قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يُغْفَرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾.

والدليل على حسن مجازهما جميعاً أنهم زعموا أن في حرف عبد الله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ

وقرأ الباقون بالتاء.

قرأ ابن كثير، ويعقوب: ﴿يُرْوَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> [١٣] بالياء. الباقون بالتاء.

= كفروا إن ينتهوا يغفر لهم. فأما قوله: ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم﴾ فظاهره يقوي قول من قرأ بالياء.

ألا ترى أنه قال: ﴿يغضوا﴾ ولم يقل غضوا فيكون للخطاب، كقراءة من قرأ: ﴿ستغلبون﴾ وكذلك ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن﴾. إلا أن من الناس من يحمل هذا على إضمار لام الأمر، وإضمار الجازم لم تعلمه جاء في حال السعة. وقد قيل: إن الذين كفروا اليهود، والضمير في ﴿سيغلبون﴾ للمشركين، فعلى هذا القول لا يكون سيغلبون إلا بالياء، لأن المشركين غيب، والخطاب لهم وما تقدم ذكره أوجه لما ذكرناه من جواز وقوع الذين كفروا على الفريقين ولأنهما جميعاً مغلوبان، فاليهود وأهل الكتاب غلبوا بوضع الجزية عليهم وحشرهم لأدائها والمشركون غلبوا بالسيف فالقول الأول أبين.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة في الموضوع السابق في تتمته: ومن قرأ ﴿يُرْوَهُمْ﴾ بالياءين فلأن بعد الخطاب غيبة وهو قوله: ﴿فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يروهم﴾ أي ترى الفئة المقاتلة في سبيل الله الفئة الكافرة مثلهم.

ومما يؤكد الياء قوله: ﴿مثلهم﴾ ولو كان على التاء لكان: مثليكم، وإن كان قد جاء ﴿وما آتيتم من زكاة﴾، ثم قال: ﴿فأولئك هم المضعفون﴾، ورأيت هنا المتعدية إلى مفعول واحد، يدلك على ذلك تقييده برأي العين، وإذا كان كذلك كان انتصاب ﴿مثلهم﴾ على الحال لأعلى أنه مفعول ثان... وأما قوله: ﴿تروهم مثلهم﴾ و﴿يروهم﴾ فمن قرأ بالتاء فللخطاب الذي قبله وهو قوله: ﴿قد كان لكم آية﴾، تروهم مثلهم، فالضمير المرفوع في ﴿تروهم﴾ للمسلمين، والضمير المنصوب للمشركين، المعنى: ترون أيها المسلمون المشركين مثلي المسلمين، وكان المشركون تسعمائة وخمسين رجلاً، رآهم المسلمون ستمائة وكسراً، وأرى الله المشركين أن المسلمين أقل من ثلاثمائة، وذلك أن المسلمين قد قيل لهم: ﴿فإن تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين﴾، فأراهم الله عددهم حسب ما حد لهم من العدد الذي يلزمهم أن يقدموا عليه ولا يحجموا عنه.

ومثل هذا في المعنى قوله: ﴿وإذ يريكموهم إذا التقيتم في أعينكم قليلاً ويقللكم في أعينهم﴾. وقال قتادة: كان المشركون تسعمائة وخمسين رجلاً، وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً.

سورة آل عمران ..... ١٤٣

روى ورش: ﴿يُؤِيد﴾ [١٣] بقلب الهمزة واوًا ﴿أُنْبِيَكُمْ﴾ [١٥] [بقلب الواو همزة، والهمزة ياء]<sup>(١)</sup>.

روى أبو بكر: ﴿رُضْوَانٌ﴾<sup>(٢)</sup> [١٥] و﴿رُضْوَانُهُ﴾ وما تكرر من ذلك بالراء واستثناء / ﴿إِلَّا مَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾ في سورة المائدة فكسر الراء إلا ما رواه أبو [١٥٤/ب] عون عن شعيب عن يحيى عنه الضم فيه. وكسر الباب الباقون.

قرأ الكسائي، والأعمش إلا المطوعي ﴿أَنْ الدِّينِ﴾<sup>(٣)</sup> [١٩] بفتح الهمزة.

(١) ما بين المعقوفين جاء موضعه كلمة "ذكر"، ولا محل لها هنا فوضعت ما يمكن أن يكون قد سقط من المخطوط، والله أعلم.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٤٨/٢): اختلفوا في كسر الراء وضمها من قوله تعالى: ﴿رِضْوَانٌ﴾: فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿رُضْوَانٌ﴾ بضم الراء في كل القرآن إلا في قوله المائدة ﴿مَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾ فإنه كسر الراء فيه. وقال شيبان عن عاصم، وابن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم والأعمش عن أبي بكر عن عاصم بضم الراء في كل ذلك. وقال محمد بن المنذر: عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه ضمه كله. حدثنا ابن مجاهد قال حدثني محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: ﴿رُضْوَانٌ﴾ و﴿رُضْوَانًا﴾ بضم الراء في كل القرآن. وكذلك حدثني ابن صدقة عن أبي الأسباط عن ابن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم. وقال حفص عن عاصم: مكسور كله. وقرأ الباقون: ﴿رِضْوَانٌ﴾ كسرًا. قال أبو علي: ﴿رِضْوَانٌ﴾ مصدر فمن كسر جعله كالرئمان، والحرماني، ومن ضم فقد قال سيبويه رجح رجحانًا، كما قالوا: الشُّكْرَانُ والرُّضْوَانُ.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٤٩/٢): قال أحمد: كلهم قرأ ﴿إِنْ الدِّينِ﴾ عند الله الإسلام﴾ بكسر الألف إلا الكسائي فإنه فتح الألف من ﴿أَنْ الدِّينِ﴾ عند الله الإسلام﴾. قال أبو علي: الوجه القصر في ﴿إِنْ﴾ لأن الكلام الذي قبله قد تم، وهذا النحو من الكلام الذي يراد به التنزيه والتقرب أن يكون بجمل متباينة أحسن، من حيث كان أبلغ في الثناء وأذهب في باب المدح، ومن ثم جاء ﴿والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء﴾. ومن فتح ﴿أَنْ﴾ جعله بدلاً، والبدل وإن كان في تقدير جملتين فإن العامل لما لم يظهر أشبه الصفة، فإذا جعلته بدلاً جاز أن تبدله من شيئين: أحدهما من قوله: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فكان التقدير: شهد الله أن الدين عنده الإسلام.

فيكون البدل من الضرب الذي الشيء فيه هو هو، ألا ترى أن الدين الذي هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل، وهو هو في المعنى، وإن شئت جعلته من بدل الاشتمال؛ لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل، وإن شئت جعلته من القصد لأن الدين الذي هو الإسلام قسط وعدل، فيكون من البدل الذي الشيء فيه هو هو.

وكسرها الباقون.

قرأ حمزة، ونصير من طريق ابن أبي نصر فيما رواه الشذائي عن الحماليين: **﴿وَيُقَاتِلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾**<sup>(١)</sup> [٢١] بضم الياء، وفتح القاف، وألف بعدها وكسر التاء، من القتال.

وقرأه الباقون: **﴿ويقتلون﴾** بفتح التاء وسكون القاف، وحذف الألف، وضم التاء من القتل.

قرأ نافع، وأهل الكوفة إلا أبا بكر: **﴿الحي من الميت والميت من الحي﴾**<sup>(٢)</sup>

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٤٩/٢): قال أحمد: كلهم قرأ: **﴿ويقتلون الذين يأمرُونَ بالقسط﴾** بغير ألف إلا حمزة فإنه قرأ: **﴿وَيُقَاتِلُونَ﴾** بالألف.

قال أبو علي: حجة من قرأها: **﴿ويقتلون الذين يأمرُونَ﴾** أنه معطوف على قوله: **﴿يقتلون النبيين﴾** وقد جاء في أخرى: **﴿فلم يقتلون أنبياء الله من قبل﴾** جاء الفعل على يفعل بدون فاعل، فكذلك **﴿ويقتلون الذين يأمرُونَ بالقسط﴾**؛ لأن الأمرين بالقسط من الناس قد وافقوا الأنبياء في الأمر بالقسط، فكبر عليهم مقامهم وموضعهم فقتلهم كما قتلوا الأنبياء.

وحجة من قرأها: **﴿ويقاتلون الذين يأمرُونَ﴾** أن في حرف عبد الله فيما زعموا: **﴿وقاتلوا الذين يأمرُونَ بالقسط﴾** فاعتبرها، وكأن معنى يقاتلونها أنهم لا يوالونها ليقبل فهمهم وإياهم عن العدوان عليهم فيكونون مباينين لهم مشاقين لأمرهم بالقسط، وإن لم يقتلهم كما قتلوا الأنبياء، ولكن يقاتلونها قتال المباين المشاق لهم.

فإن قال قائل: إنه قرأ قراءته **﴿ويقاتلون﴾** لم يقرأ بحرف عبد الله وترك قراءة الناس. قيل: ليس بتارك حرف عبد الله الذي هو **﴿قاتلوا﴾** في قراءته **﴿يقاتلون﴾** لأن قوله **﴿يقاتلون﴾** يجوز أن يريد به قاتلوا، ألا ترى أنه قد جاء: **﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾** وقال في أخرى: **﴿الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله﴾** فإذا جاء المعنى لم يكن تاركاً لقراءة عبد الله، وذلك أن قوله: **﴿يصدون﴾** يجوز أن يكون في المعنى صدوا، إلا أنه جاء على لفظ المضارع حكاية للحال. وكذلك حمزة في قراءته **﴿يقاتلون﴾** يجوز أن يكون مراده به: قاتلوا، إلا أنه جاء على لفظ المضارع حكاية للحال.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٥٠/٢): اختلفوا في قوله جل اسمه **﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾** في التشديد والتخفيف.

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر: **﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ =**

سورة آل عمران ..... ١٤٥

[٢٧] وما كان مثله بتشديد الياء وكسرها وذلك في الأنعام ويونس والروم،  
«وإنك ميّت» و «إلى بلد ميّت». وزاد نافع بتشديد الياء في «أومن كان ميّتا»  
و«لحم أخيه ميّتا». وافقهم يعقوب على تشديد الياء في جميع ذلك إلا المنونين  
المجرورين. وزاد روح النحاس عن رويس تخفيف المنصوب المنون في الحجرات.  
وافقهم الوليد بن مسلم عن ابن عامر في يونس، والروم وفاطر وخفف ما سوى  
ذلك. وقرأ ابن كثير / وابن محيصن وأبو عمرو، وابن عامر إلا الوليد بن مسلم [١/١٥٥]  
على ما ذكر عنه. وأبو بكر بتخفيف الياء، وسكوها في جميع ذلك. واتفقوا على  
تشديد الياء مما لم يمت نحو: «إنك ميت وإنهم ميتون» و«وبعد ذلك لميتون» و«ما  
هو بميت» و«أفما نحن بميتين» وما أشبه ذلك.

قرأ يعقوب: «تتقوا منهم تقيّة»<sup>(١)</sup> [٢٨، ١٠٢] بفتح التاء وكسر القاف،

= ويخرج الميت من الحي» و «لبلد ميت» و «أومن كان ميّتا» و «الأرض الميّنة»  
و «إن يكن ميّنة» كل ذلك بالتخفيف.  
وروى حفص عن عاصم: «من الميت» مثل حمزة.

وقراءة نافع وحمزة الكسائي: «الحي من الميت» و «الميت من الحي» و «لبلد ميت»  
و «إلى بلد ميت» مشدداً. وخفف حمزة والكسائي غير هذه الحروف. وقرأ نافع:  
«أومن كان ميّتا» و «الأرض الميّنة» و «لحم أخيه ميّتا» وخفف في سائر القرآن ما لم  
يتم. قال أبو علي: قال أبو زيد: وقع في المال: الموتان، والموات في قول بعض بني أسد:  
إذا وقع فيه الموت. قال أبو علي: مات يموت، مثل قال يقول.

وقالوا: مت تموت، ودمت تدوم، ومت وشاذان. ونظيرهما في الصحيح: فضّل  
يفضّل. فأما الميت فهو الأصل، والواو التي هي عين، انقلبت ياء لإدغام الياء فيها،  
والأصل التثقيب، وميّت محذوف منه، والمحذوف العين أعلنت عينه بالحذف كما أعلنت  
بالقلب، فالحذف حسن والإتمام حسن. وما كان من هذا النحو العين فيه واو فالحذف  
فيه أحسن لاعتلال العين بالقلب.

(١) قال أبو الفارسي في الحجة (٢/٣٥١): اختلفوا في إمالة القاف من قوله ﷻ: «تقاة»  
فأمال الكسائي القاف في الموضعين جميعاً، وأمال حمزة «منهم تقاة» إشماماً من غير  
مبالغة، ولم يمل حمزة «حق ثقاته». وفتح الباقون القاف في الموضعين غير أن نافعاً  
كانت قراءته بين الفتح والكسر.

سورة آل عمران.....

وتشديد الياء من غير ألف في وزن حية. وقرأه الباقون: ﴿ثِقَاةٌ﴾ بضم التاء، وفتح القاف وألف، وأماهل أهل الكوفة إلا عاصمًا. وفتحها الباقون.

روى الإسكندراني عن ابن ذكوان: ﴿آل عمران﴾ [٣٣] و ﴿امرأة عمران﴾<sup>(١)</sup> [٣٥] بالإمالة حيث وقع. وفتحمه الباقون.

قرأ ابن عامر، وأبو بكر، ويعقوب: ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾<sup>(٢)</sup> [٣٦] بسكون العين،

= ... فأما من لم يعمل الألف من ثِقَاة فحجته أن ثِقَاة من ثِقَاة بمنزلة قادم فكما لم يعمل هذا كذلك ينبغي ألا يمال قاف ثِقَاة لاستعلاء القاف، كما لم يعمل ما ذكرنا. وحجة من أمال أن سيويه زعم أن قومًا قد أمالوا من هذا مع المستعلي ما لا ينبغي أن يمال في القياس. قال: وهو قليل، وذلك قول بعضهم: رأيت عرقًا وضييقًا. قال أبو علي: ولو قلت: إن الإمالة فيما ذكره أمثل منها في: ﴿ثِقَاةٌ﴾ لأن قبلها كسرة، والكسرة تجلبها والإمالة في: ﴿حق ثِقَاتِهِ﴾ تحسن لمكان الكسرة، وهو في الأولى نحو: عرقًا — للزوم الكسرة — أقوى وكسرة التاء في: ﴿ثِقَاتِهِ﴾ كسرة إعراب لا تلزم على أن الأحسن الأكثر ألا يميل لأن "قاة" من ﴿ثِقَاتِهِ﴾ بمنزلة: قادم وقافل، فكما لا يمال هذا كذلك ينبغي ألا يميل الألف من ﴿ثِقَاتِهِ﴾.

ومن وجه إمالة القاف في: ﴿ثِقَاتِهِ﴾ و ﴿ثِقَاةٌ﴾ أنهم قد أمالوا: سقى وصغا وضغا، ومعطًا طلبًا للياء التي الألف في موضعها، فكما أميلت هذه الألف مع المستعلي، كذلك أميلت التي في: ﴿ثِقَاةٌ﴾ و ﴿ثِقَاتِهِ﴾.

(١) قال ابن الأنباري في البيان (١/٢٠٠): ﴿إذ قالت امرأة عمران﴾. إذ: منصوب وبما يتعلق به وجهان: أحدهما: أن يكون متعلقًا بفعل مقدر وتقديره، اذكر يا محمد إذ قالت: والثاني: أن يكون متعلقًا بقوله: ﴿سميع عليم﴾ وتقديره، والله سميع عليم حين قالت.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٣٥٤): اختلفوا في ضم التاء وتسكين العين، وفتح العين، وتسكين التاء في قوله تعالى: ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾ بضم التاء وإسكان العين. وروى حفص عن عاصم والمفضل عن عاصم ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾ بالإسكان. وقرأ الباقون: ﴿وَضَعْتُ﴾ بالإسكان مثل حفص.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿والله أعلم بما وَضَعْتُ﴾ جعله من كلام أم مريم، وإسكان التاء أجود في قوله: ﴿والله أعلم بما وَضَعْتُ﴾؛ لأنها قد قالت: ﴿رب إني وضعتها أنثى﴾ فليست تحتاج بعد هذا أن تقول: ﴿والله أعلم بما وَضَعْتُ﴾ ووجهه أنه كقول القائل في الشيء: رَبِّ قَدْ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَأَنْتَ أَعْلَمُ، لَيْسَ يَرِيدُ إِعْلَامَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ =

وضم التاء. وقرأه الباقون بفتح العين وسكون التاء.

قرأ أهل الكوفة: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾<sup>(١)</sup> [٣٧] بتشديد الفاء. وخففها الباقون.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿زَكْرِيَّا﴾<sup>(٢)</sup> [٣٧] بألف. لا همزة بعدها

= كالتسيح والخضوع والاستسلام له وليس يريد بذلك إخباراً.

ومن قرأ: ﴿والله أعلم بما وَضَعْتُ﴾ جعل ذلك من قول الله تعالى والمعنى: أن الله سبحانه قد علم ما قالته هي أو لم تقله. ومما يقوي قول من أسكن التاء قوله: ﴿والله أعلم بما وضعت﴾ ولو كان من قول أم مريم لكان: وأنت أعلم بما وضعت؛ لأنها تخاطب الله سبحانه. وقال بعض المتأولين: كانوا لا يحرون الإناث ﴿والله أعلم بما وضعت﴾ على جهة الندم، وأما فعلت ما لا يجوز فلذلك قال: ﴿وليس الذكر كالأُنثى﴾؛ لأن الذكر يتصرف في الخدمة والأُنثى خلافه، وكانت الأحبار يكفلون المحررين، فاقترعوا على مريم بأقلامهم، فغلب عليها زكريا.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/ ٣٥٥): اختلفوا في تشديد الفاء وتخفيفها من قوله ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ ومدّ ﴿زَكْرِيَّا﴾ وقصره ورفع ونصبه. فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مفتوحة الفاء خفيفة و ﴿زَكْرِيَّا﴾ رفع ممدود. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مشدداً، و ﴿زَكْرِيَّا﴾ نصب، وكان يمدّ ﴿زَكْرِيَّا﴾ في كل القرآن، وكذلك كل من تقدم ذكره، هذه رواية أبي بكر. وروى حفص عن عاصم: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مشدداً و ﴿زَكْرِيَّا﴾ قصراً في كل القرآن.

وكان حمزة، والكسائي يشددان: ﴿كَفَّلَهَا﴾ ويقصران ﴿زَكْرِيَّا﴾ في كل القرآن. قال أبو علي: حجة من خفف: ﴿كَفَّلَهَا﴾ قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ وزكرياء مرتفع لأن الكفالة مسندة إليه.

فأما من قال: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَّا﴾ فشدد الفاء، فإن كفلت يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا ضاعفت العين تعدى إلى مفعولين نحو: غرم زيد مالا، وغرمت زيداً مالا وفاعل كفلها - فيمن شدّد - الضمير العائد إلى رها من قوله: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولِ حَسَنٍ﴾ وزكرياء الذي كان فاعلاً قبل تضعيف العين صار مفعولاً ثانياً بعد تضعيف العين.

(٢) سبق بعض التعليق عليه فيما قبله وفي نفس المصدر والموضع يقول أبو علي الفارسي: وأما زكرياء فالقول في همزته: إنها لا تخلو أن تكون للتأنيث، أو للإلحاق أو منقلبة، فلا يجوز أن تكون للإلحاق لأنه ليس شيء في الأصول على وزنه فيكون هذا ملحقاً به، ولا يجوز أن تكون منقلبة؛ لأن الانقلاب لا يخلو من أن يكون من نفس الحرف أو =

مقصوداً في كل القرآن لا يظهر فيه إعراب مثل: موسى وعيسى. وقرأه الباقون [ب/١٥٥] بهمزة بعد الألف ممدوداً في كل القرآن يظهر فيه الإعراب، وهو في هذا /الموضع على قراءة الكوفيين في موضع نصب إلا أن النصب لا يبين فيه الإعراب إلا على قراءة أبي بكر وحده منهم إذا كان ممدوداً فيها. وهو على قراءة الباقين في موضع رفع يظهر فيه الإعراب وهو الضم.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا: ﴿فَنَادَاهُ﴾<sup>(١)</sup> [٣٩] بألف ممال بعد الدال على التذكير.

= حرف للإلحاق، فلا يجوز أن يكون من نفس الحرف لأن الياء، والواو لا يكونان أصلاً فيما كان على أربعة أحرف. ولا يجوز أن يكون منقلباً من حرف الإلحاق لأنه ليس في الأصول شيء يكون هذا ملحقاً به، فإذا بطل هذان ثبت أنه للتأنيث وكذلك القول فيمن قصر، فقال: ﴿زكريا﴾ ونظير القصر والمد في هذا الاسم قولهم: الهيجا والهيجاء.....

ولما أعربت الكلمة ﴿زكريا﴾ وافقت العربية وقد حذفوا ألف التأنيث من الكلمة فقالوا: هو يمشي الجَيْضُ والجَيْضِيُّ، فعلى هذا قالوا: زكرياء، وزكري، فمن قال: زكري صرّف. والقول فيه: إنه حذف الياءين اللتين كانتا في زكرياء وزكريا، وألحق الكلمة ياء النسب، يدل ذلك على ذلك صرف الاسم، ولو كانت الياءان في زكري الياءين اللتين كانتا في زكرياء وزكريا لوجب ألا ينصرف الاسم للعجمة والتعريف كما أن إبراهيم ونحوه من الأعجمية لا ينصرف، فانصرف الاسم يدل على أن الياءين للنسب فانصرف الاسم وإن كان لو لم تلحق الياءان لم ينصرف للعجمة والتعريف.

يدل ذلك على ذلك أن ما كان على وزن مفاعل لا ينصرف فإذا ألحقته ياء النسب انصرف كقوله: مدائني، ومعافري، وقد جرت تاء التأنيث هذا المجرى فقالوا: صياقل فلم يصرفوا وألحقوا التاء فقالوا: صياقلة فاتفق تاء التأنيث وياء لم يكن فيه معنى نسب إلى شيء كما لم يكن في كرسى وقمرى وثمان معنى نسب إلى شيء. وهذا نظير لحاق تاء التأنيث ما لم يكن فيه معنى تأنيث كغرفة وظلمة، ونحو ذلك. ويدل على أن الياءين في زكري ليستا اللتين كانتا في زكرياء أن ياء النسب لا تلحقان قبل ألف التأنيث، وإن كانتا قد لحقتا قبل التاء من بصرية لأن التاء بمنزلة اسم مضموم إلى اسم، والألف ليست كذلك. ألا ترى أنك تكسر عليها الاسم، والتاء ليست كذلك.

(١) قال ابن الأنباري في البيان (١/٢٠٢): قريء: ﴿فناداه الملائكة﴾. فمن قرأ: ﴿فنادته﴾ بالتأنيث أراد جماعة الملائكة. ومن قرأ: ﴿فناداه﴾ بالتذكير أراد جمع الملائكة. وكذلك =



وقراه الباقر: ﴿فنادته﴾ بحذف الألف وبتاء على التأنيث.

روى قتيبة والإسكندراني عن ابن ذكوان إمالة: ﴿في المحراب﴾<sup>(١)</sup> [٣٩] هنا

= في فعل جماعة التذكير والتأنيث سواء كانت الجماعة المذكر أو المؤنث نحو: قال الرجال. وقالت الرجال. وقال النساء، وقالت النساء. فالتذكير بالحمل على معنى الجمع والتأنيث بالحمل على معنى الجماعة. ﴿وهو قائم﴾ جملة اسمية في موضع نصب على الحال من الهاء في ﴿فنادته﴾. وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٥٧/٢): اختلفوا في الألف والتاء من قوله تعالى: ﴿فنادته الملائكة﴾.

فقرأ ابن كثير، ونافع وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿فنادته﴾ بالتاء. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فناداه﴾ بإمالة الدال. قال أبو علي: فمن قرأ: ﴿فنادته﴾ بالتاء فلموضع الجماعة والجماعة ممن يعقل في جمع التكسير تجري مجرى ما لا يعقل، ألا ترى أنك تقول: هي الرجال، كما تقول: هي الجذوع، وهي الجمال؟ فعلى هذا أنت كما جاء: ﴿قالت الأعراب﴾. ومن ذهب أن التأنيث يكره هاهنا لأن فيه كالتحقيق لما كانوا يدعونه في الملائكة لم يكن هذا بحجة على من قرأ بالتاء، ألا ترى أنه قد جاء: ﴿إذ قالت الملائكة﴾ فلو كان في تأنيث هذا حجة لما كانوا يدعونه في الملائكة لكان في تذكير ﴿والملائكة باسطو أيديهم﴾ و﴿والملائكة يدخلون عليهم﴾ حجة عليهم، ولكان في نحو قوله: ﴿إذ قالت الملائكة﴾ حجة لهم فليس هذا بشيء.

ومن قرأ: ﴿فناداه الملائكة﴾ فهو كقوله: ﴿وقالت نسوة في المدينة﴾. وأما إمالة الألف في ناداه فحسنة؛ لأنها تصير إلى الياء من الواو كانت أو من الياء فتحسن الإمالة للاتمء نحو ما الألف منقلبة عنه، وهو الياء.

وحجة التفضيم في ناداه: أنه في قلبه الياء إلى الألف فر من الياء، فإذا أمال بعد فقد قلب الحرف مما كان كرهه وفر منه. قال سيويه: ولا تقول ذلك في حبلتي؛ لأنه لم يفر فيها من ياء يريد أن ألف حبلتي لم تكن ياء قلبت ألف، إنما هي في أصلها ألف مزيدة للتأنيث.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٥٩/٢): كلهم قرأ: ﴿مِنَ الْمِحْرَابِ﴾ بفتح الراء إلا ابن عامر فإنه أمالها. قال أبو علي: قد أطلق أبو بكر القول في إمالة ابن عامر الألف من "محراب"، ولم يخص به الجر من غيره. وقال غيره: إنما يميله في الجر. وحجة من لم يمل: أن "راب" من "محراب" بمنزلة راء وراءة، ونحو ذلك، فكما لا تمال الراء من هذا النحو كذلك ينبغي أن لا تمال من محراب في الجر ولا في الرفع، ألا ترى أنه لا تمال رادة =

١٥٠ .....سورة آل عمران

وفي مريم ﴿من الحراب﴾. وزاد الإسكندراني إمالة ما كان منصوباً نحو: ﴿دخل عليها زكريا الحراب﴾ و ﴿إذ تسوروا الحراب﴾. وافقهما في هذا المكان المجرور هنا في مريم الأخفش والداجوني جميعاً عن ابن ذكوان والوليد بن عتبة. الباقون بالتفخيم فيهن.

قرأ الأعمش وحمزة وابن عامر: ﴿إن الله يبشرك﴾<sup>(١)</sup> [٣٩] بكسر الهمزة. وفتحها الباقون.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا: ﴿يُبَشِّرُك بيجي﴾<sup>(٢)</sup> [٣٩] بفتح الياء، وسكون

= من قولهم: ريحٌ رادةٌ وراشد؟ والراء من راب بمنزلة الراء من راشد. فإن قلت: فهلا جازت إمالتها للكسرة التي في الميم كما جازت الإمالة في مقالات للكسرة؟ قيل: إن من أمال مقالات إنما أماله؛ لأنه قدر الكسرة كأنها على القاف لأنها تليها والقاف إذا حركت بالكسر حسنت إمالة الألف بعدها نحو: قفاف وغلاب، ولو قدرت الكسرة على الحاء من محراب كما قدرتها على القاف من مقالات لم تحسن الإمالة. ألا ترى أن "حراب" بمنزلة فراش، وفراس؟ وقد قال: إنهم لا يميلون فراشًا فكذلك الحراب، يريد سبويه بقوله: لا يميلون، لا يميله الأكثر. وحجة من أمال الألف من محراب: أن سبويه قد زعم أنهم قالوا: عمران ولم يميلوا برقان، يعني: أنهم لم يجعلوا الراء كالمستعلي في منع الإمالة. فعلى هذا يجوز أن تمال الألف في "حراب" مع الرفع. وزعم أيضًا أنهم قالوا: ذا فراش، وهذا جراب، لما كانت الكسرة أولاً والألف زائدة. قال: والنصب فيه كله أحسن.

(١) قال ابن الأنباري في البيان (٢٠٢/١): قرئ ﴿أن﴾ بفتح الهمزة وكسرها. فمن فتح جعله مفعولاً ثانياً لنادته. ومن كسر فعلى الابتداء على تقدير: قال إن الله يبشرك.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٦٠/٢): اختلفوا في ضم الياء وفتحها وسكوها، والتثقيب من قوله ﴿يُبَشِّرُك﴾. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يُبَشِّرُك﴾ بضم الياء وفتح الباء، والتشديد في كل القرآن إلا في: ﴿عَسَق﴾ فإنهما قرءا: ﴿ذلك الذي يُبَشِّرُ الله عباده﴾ مفتوح الياء مضموم الشين مخففاً.

وقر نافع، وابن عامر، وعاصم: ﴿يُبَشِّرُك﴾ مشدداً في كل القرآن. وقرأ حمزة: ﴿يُبَشِّرُ﴾ خفيفاً مما لم يقع في كل القرآن إلا قوله تعالى: ﴿بِمَ بُشِّرُونَ﴾. وقرأ الكسائي: ﴿يُبَشِّرُ﴾ مُخَفَّفَةً في خمسة مواضع: في آل عمران في قصة زكريا وقصة مريم. وفي سورة بني إسرائيل. وفي الكهف: ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾. وفي عسق: ﴿يُبَشِّرُ الله عباده﴾ قال أبو علي: =

سورة آل عمران ..... ١٥١

الباء، وتخفيف الشين وضماها. وكذلك الذي بعده: ﴿وَيَبْشُرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في سبحان والكهف، وفي الشورى خمسة مواضع. وافقهم ابن كثير وابن محيصن وأبو عمرو في الشورى/: ﴿يَبْشُرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾. وزاد حمزة والمطوعي عن الأعمش على الخمسة [١/١٥٦] أربعة مواضع فحذفها في التوبة: ﴿يَبْشُرُهُمْ رَحْمًا﴾. وفي الحجر: ﴿إِنَّا نَبْشُرُكَ بَغْلَامًا﴾ ومثله في مريم: ﴿لَتَبْشُرَنَّ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ تفرّدًا بها. وقرأهن الباوقن في التسعة ما عدا ابن كثير، وابن محيصن وأبا عمرو فيما خلا الشورى بضم حرف المضارعة، وفتح الباء وتشديد الشين من بَشْرٍ يَبْشُرُ وذاك من بشر يبشر، وما عدا ما ذكرناه فلا خلاف بينهم فيه.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿إِلَّا رُمُزًا﴾<sup>(١)</sup> [٤١] بفتح الميم. وأسكنها الباوقن.

قرأ نافع، وعاصم ويعقوب: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ﴾<sup>(٢)</sup> [٤٨] بالياء. وقرأه الباوقن بالنون.

= قال أبو عبيدة: يُبْشِرُكُ وَيَبْشِرُكُ وَيُبْشِرُكُ واحد. قال أبو الحسن: في بَشْرٍ ثلاث لغات: بَشْرٌ وَبَشْرٌ وَأَبْشَرُ يُبْشِرُ بكسر الشين إِبْشَارًا، وَبَشْرٌ يَبْشُرُ بَشْرًا وَبُشُورًا، يقال: أَتَاكَ أَمْرٌ بَشْرَتَ بِهِ، ومنه: ﴿أَبْشُرُوا بِالْجَنَّةِ﴾... وقال أبو زيد: بَشْرَتُ الْقَوْمِ بِالْخَيْرِ تَبْشِيرًا، وَالاسْمُ الْبُشْرَى، وَأَبْشَرُ بِالْخَيْرِ إِبْشَارًا، وَبَشْرَتُ النَّاقَةِ بِاللَّقَاحِ. حِينَ يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهَا أَوَّلَ مَا تَلْقَحُ. قال أبو علي: إذا كانت هذه اللغات في الكلمة شائعة فأخذ القارئ بإحداها وجمعه بينها مستقيم سائغ.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/١٦١): ومن ذلك قراءة الأعمش: ﴿إِلَّا رُمُزًا﴾ بضميتين. قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون هذا على قول من جعل واحدها رُمُزَةً، كما جاء عنهم ظُلْمَةٌ وَظُلْمَةٌ، وَجُمُوعَةٌ وَجُمُوعَةٌ. ويجوز أن يكون جمع رُمُزَةٍ على رُمُزٍ، ثم أتبع الضم الضم، كما حكى أبو الحسن عن يونس أنه قال: ما سمع في شيء فُجِّلَ إِلَّا سَمِعَ فِيهِ فُجِّلَ، وَعَلِيهِ قَوْلُ طَرَفَةٍ: "وَرَادَا وَشُقْرًا". يريد شُقْرًا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٣٦): اختلفوا في النون والياء من قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ﴾. فقرأ نافع وعاصم: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ﴾ بالياء. وقرأ الباوقن: ﴿وَنَعْلَمُهُ﴾ بالنون. فحجة من قرأ: ﴿يَعْلَمُهُ﴾ أنه عطفه على قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ﴾، ﴿وَيَعْلَمُهُ﴾ على العطف على: ﴿يَبْشُرُكَ﴾. ومن قال: ﴿نَعْلَمُهُ﴾ فهو على هذا المعنى إلا أنه جعله على نحو: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾.

قرأ نافع: ﴿إني أخلق لكم﴾<sup>(١)</sup> [٤٩] بكسر الهمزة. وفتحها الباقون.

قرأ نافع ويعقوب: ﴿فيكون طائراً﴾<sup>(٢)</sup> [٤٩] بألف بعد الطاء، وبعدها همزة على الإفراد ومثله في المائة. وقرأهما الباقون ﴿طيراً﴾ بحذف الألف على الجمع.

قرأ الكسائي إلا أبا الحارث وإلا عدي عن الدوري عن أبي عمرو: ﴿من أنصاري﴾ [٥٢] بالإمالة هنا وفي الصف. وفتحها الباقون.

روى حفص ورويس: ﴿فيوفيهم أجورهم﴾<sup>(٣)</sup> [٥٧] بالياء. الباقون بالنون.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/ ٣٦١): كلهم قرأ: ﴿إني أخلق لكم﴾ وقرأ نافع: ﴿إني﴾. قال أبو علي: قول من فتح ﴿أن﴾ أنه جعلها بدلاً من ﴿آية﴾ كأنه قال: وجئتكم بأني أخلق لكم.

ومن كسر إن احتمل وجهين: أحدهما أنه استأنف وقطع الكلام مما قبله. والآخر: أنه فسر الآية: ﴿إني أخلق لكم من الطين﴾ كما فسر الوعد في قوله: ﴿وعد الله الذين آمنوا﴾ بقوله: ﴿خلقه من تراب﴾ وهذا أحسن ليكون في المعنى كمن فتح وأبدل من آية.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/ ٣٦٢): كلهم قرأ: ﴿فيكون طيراً﴾ بغير ألف غير نافع فإنه قرأ: ﴿طائراً﴾ بألف هاهنا وفي المائة. قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿فيكون طيراً﴾ قوله تعالى: ﴿إني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير﴾ ولم يقل كهيئة الطائر فكذلك يكون ﴿كهيئة الطير﴾ وكذلك التي في المائة إلا أن هاهنا: ﴿فأنفخ فيه﴾ وثم: ﴿فتنفخ فيها﴾، فيجوز أن يكون على الهيئة مرة وعلى الطير أخرى، ويجوز أن يكون ذكر الطير على معنى الجمع، وأنت على معنى الجماعة، وقالوا: طائر وأطيوار، فهذا يكون كصاحب وأصحاب. وقال أبو الحسن: وقول العرب: طيور جمعوا الجمع. ووجه قراءة من قرأ: ﴿فيكون طائراً﴾ أنه أراد يكون ما أنفخ فيه، أو ما أخلقه طائراً فأفرد لذلك، أو يكون أراد يكون كل واحد من ذلك طائراً كما قال: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ أي: اجلدوا كل واحد منهم.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/ ٣٦٢): قال أحمد: ولم يختلفوا في النون من قوله تعالى ﴿فيوفيهم أجورهم﴾ إلا ما رواه حفص عن عاصم فإنه روى عنه بالياء. قال أبو علي: وجه من قرأ بالنون قوله: ﴿فأما الذين كفروا فأعذبهم﴾ فقوله: ﴿فيوفيهم﴾ في المعنى مثل: ﴿فأعذبهم﴾. ومما يحسن ذلك قوله: ﴿ذلك نتلوه عليك﴾. ومن قرأ بالياء: فلأن ذكر الله سبحانه قد تقدم في قوله: ﴿إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك﴾، فيحمل على لفظ الغيبة لتقدم هذا الذكر، إذ صار في لفظ الخطاب في قوله: ﴿فأعذبهم﴾ وقوله: ﴿فيوفيهم﴾ إلى الغيبة كقوله: ﴿فأولئك هم المضعفون﴾ بعد قوله: ﴿وما آتيتم من زكاة﴾.

روى قبل، ورويس: «هأنتم»<sup>(١)</sup> [٦٦] بحذف الألف / من ها وتحقيق همزة [١٥٦/ب] أنتم، ووصل الهاء بها بحيث وقع. الباقون «ها أنتم» بإثبات الألف بعد الهاء. واختلفوا في تحقيق الهمزة وتليينها، فلينها نافع، وأبو عمرو، وابن فليح، وخففها الباقون.

قرأ الأعمش: «إن يؤتى»<sup>(٢)</sup> [٧٣] بكسر الهمزة. وفتحها الباقون. وزاد

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٦٣/٢): اختلفوا في المد في: «هأنتم» والهمز وتركه.

فقرأ ابن كثير: «هأنتم» لا يمدّها، ويهزم أنتم. وقرأت أنا على قبل، عن ابن كثير «هأنتم» في وزن هعنتم. وقرأ نافع، وأبو عمرو «هاتتم» ممدودًا استفهام بلا همز. وقال علي بن نصر عن أبي عمرو: إنه كان يخفف ولا يهزم استفهاما بلا همز. وقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع ممدود غير مهموز. وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: «ها أنتم» ممدود مهموز، ولم يختلفوا في مد هؤلاء، وأولاء. قال أبو علي: أما قول ابن كثير: «هأنتم هؤلاء» فوجه أنه أبدل من همزة الاستفهام الهاء، أراد: أنتم؟ فأبدل من الهمزة الهاء.

... فأما قراءة نافع، وأبي عمرو: «هاتتم» فيحتمل ضربين: يجوز أن تكون «ها» التي للتنبية دخلت على «أنتم» ويكون التنبية داخلاً على الجملة كما دخل في قوله: هلم، وكما دخلت «يا» التي للتنبية في نحو: «ألا يا اسجدوا».... فكما أن هذا لاحق للجملة كذلك يجوز في: "يا قاتل الله"، وقوله: «ألا يا اسجدوا» لاحقاً لها.

فأما الهمزة في «أنتم» فيجوز أن تخفف ولا تحقق لوقوعها بعد الألف كما تقول في هبأة: هبأة وفي المسائل: المسائل، ويجوز أن تكون الهاء في «هأنتم» بدلا من همزة الاستفهام كما كانت بدلا منها في قول ابن كثير، وتكون الألف التي تدخل بين الهمزتين لتفصل بينهما كما تدخل بين النونين لتفصل بينهما في: احسينان.... وأما قراءة عاصم، وابن عامر وحمزة، والكسائي: «ها أنتم» ممدود مهموز فإن «ها» فيه تحتمل الوجهين اللذين ذكرناهما في قراءة نافع، وأبي عمرو، إلا أنهم حققوا الهمزة التي هي بعد الألف ولم يخففوها كما خففها أبو عمرو، ونافع وإن لم يروا إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين كما يراه أبو عمرو في نحو: «هأنتم» فينبغي أن تكون «ها» في قولهم حرف التنبية، ولا تكون الهاء بدلا من همزة الاستفهام كما يجوز أن تكون بدلا منها على قول من أدخل الألف بين الهمزتين قال: ولم يختلفوا في مد هؤلاء وأولاء.

(٢) هكذا هنا، ولم يشر صاحب الحجة إلى كسر الهمزة ولا إلى قراءة الأعمش ولكنه =

عليها همزة استفهام ولينها ابن كثير، وابن محيصن.

قرأ أبو عمرو إلا العباس واختياره اليزيدي والأعمش، وهمزة وأبو بكر، والوليد بن مسلم عن ابن عامر: ﴿يوده﴾ [٧٥] و ﴿لا يوده﴾ [٧٥] بسكون الهاء فيهما. وقرأ قالون إلا أبا سليمان، وأبا نشيط، والداجوني عن ابن ذكوان والأخفش عن هشام، ويعقوب بكسرهما من غير صلة فيهما. وقرأ ابن كثير، وابن محيصن وابن عامر إلا الداجوني عن ابن ذكوان والأخفش عن هشام، والوليد بن مسلم والكسائي وخلف، وورش، وأبو سليمان، وأبو نشيط، وحفص والعباس عن أبي عمرو، واليزيدي في اختياره بكسر الهاء وصلتها بياء فيهما. وكذلك اختلافهم في: ﴿يؤته منها﴾ و ﴿نؤته منها﴾ ونظيرهما في الشورى، و ﴿نوله﴾ و ﴿نصله﴾ وما بقي من هذا الباب نذكره مكانه إن شاء الله.

[١/١٥٧] روى المطوعي عن الأعمش: / ﴿إلا ما دمت﴾ [٧٥] بكسر الدال، وكذلك: ﴿دمتم﴾ حيث وقع. وضمها الباقون.

قرأ أهل الحجاز والبصرة: ﴿بما كنتم تعلمون الكتاب﴾<sup>(١)</sup> [٧٩] بفتح التاء،

= قال في هذه الآية واختلافهم هذه الهمزة (٣٦٧/٢): كلهم قرأ: ﴿أن يؤتى أحد﴾ غير ممدود إلا ابن كثير فإنه قرأ: ﴿آن يؤتى أحد﴾ ممدوداً.

قال أبو علي: ابن كثير ﴿آن يؤتى أحد﴾، والباقون ﴿أن يؤتى أحد﴾ فقول الباقيين: أن المعنى: لا تصدقوا إلا لمن تبع دينكم أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وقوله: ﴿قل إن الهدى هدى الله﴾ اعتراض بين المفعول وفعله، والتقدير: لا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم.

فأما قوله: ﴿أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم﴾ فإن أول الآية: ﴿وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار﴾، وقوله: ﴿ولا تؤمنوا أن يؤتى أحد﴾ يكون ﴿تؤمنوا﴾ فيه متعدياً بالجار كما كان في أول الآية متعدياً به، وإلا حذف الجار من ﴿أن﴾ كان موضع أن على الخلاف يكون في قول الخليل جرّاً وفي قول سيبويه نصباً.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧/٢): اختلفوا في فتح التاء واللام والتخفيف وضمها والتشديد من قوله جل وعز: ﴿تعلمون الكتاب﴾. فقرأ ابن كثير: ﴿تعلمون﴾ بإسكان العين ونصب اللام.

سورة آل عمران ..... ١٥٥

وسكون العين، وفتح اللام وتخفيفها من العلم. وقرأ الباقون: ﴿تعلمون﴾ بضم التاء، وفتح العين، وكسر اللام، وتشديدها.

قرأ ابن عامر، وأهل الكوفة إلا الكسائي ويعقوب، وعبد الوارث واليزيدي في اختياره:

﴿ولا يأمركم﴾<sup>(١)</sup> [٨٠] بنصب الراء. ورفعها الباقون وهم أهل الحجاز، وأبو عمرو إلا اليزيدي في اختياره، وعبد الوارث والكسائي. وقد ذكرنا من سكن الراء في قوله ﴿يأمركم﴾ فيما مضى.

= وقرأ عاصم، وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تعلمون﴾ مثقلاً.... حجة من قال: ﴿بما كنتم تعلمون﴾ أن أبا عمرو قال فيما زعموا: يصدقها: ﴿تدرسون﴾ ولم يقل: تدرسون، ومن حجتها أن العالم الدارس، قد يدرك بعلمه ودرسه مما يكون داعياً إلى التمسك بعلمه والعمل به ما يدركه العالم المعلم في تعليمه.

ألا ترى أنه يتكرر عليه في درسه ما يتكرر في تعليمه مما ينبه ويبصر من اللطائف التي يثيرها النظر في حال الدرس. وحجة من قال: ﴿تعلمون﴾ أن التعليم أبلغ في هذا المعنى؛ لأنه إذا علم الناس فلم يعمل بعلمه ولم يتمسك بدينه كان مع استحقاق الذم بترك علمه داخلاً في جملة من وبخ بقوله: ﴿أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم﴾ ومن حجتهم أن الذي يعلم لا يكون إلا عالمًا بما يعلم فإذا علم كان عالمًا. فيعلم في هذا الموضوع أبلغ لأن المعلم عالم، والعالم لا يدل على علم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧/٢): اختلفوا في فتح الراء وضمها من قوله تعالى ﴿ولا يأمركم﴾. فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو والكسائي ﴿ولا يأمركم﴾ رفعاً، وكان أبو عمرو يختلس حركة الراء تخفيفاً. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة: ﴿ولا يأمركم﴾ نصياً.

ولم يختلفوا في رفع الراء من قوله: ﴿يأمركم بالكفر﴾ إلا اختلاس أبي عمرو.... مما يقوي الرفع: أنه في حرف ابن مسعود زعموا ولن يأمركم، فهذا يدل على الانقطاع من الأول. ومما يقوي النصب: أنه قد جاء في السير فيما ذكر بعض شيوخنا أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: أتريد يا محمد أن نتخذك رباً؟ فقال الله تعالى: ﴿ما كان لبشر أن يؤتية الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله... ولا يأمركم﴾.

قرأ الأعمش وحمزة: ﴿لما آتيتكم﴾<sup>(١)</sup> [٨١] بكسر اللام. وفتحها الباقون.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٣٧٤): اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله: ﴿لما آتيتكم﴾. فقرأ حمزة وحده: ﴿لما﴾ مكسورة اللام. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿لما﴾ مفتوحة اللام.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿لما﴾ بكسر اللام وذلك غير محفوظ عن حفص عن عاصم والمعروف عن عاصم في رواية حفص وغيره فتح اللام. قال أبو علي: وجه قراءة حمزة ﴿لما آتيتكم﴾ بكسر اللام أنه يتعلق بالأخذ كأن المعنى: أخذ ميثاقهم لهذا، لأن من يؤتى الكتاب والحكمة يؤخذ عليهم الميثاق لما أوتوه من الحكمة، وأهم الأفاضل، وأمائل الناس.... فأما من فتح اللام فقال: ﴿لما آتيتكم﴾ من كتاب وحكمة ثم جاءكم﴾ فإن ما فيه يحتمل تأويلين: أحدهما: أن تكون موصولة. والآخر: أن تكون للجزاء فمن قدرها موصولة كان القول فيما يقتضيه قوله: ﴿ثم جاءكم رسول مصدقاً لما معكم﴾ من الراجع إلى الموصول ما تقدم ذكره في وجه قراءة حمزة.

فأما الراجع إلى الموصول من الجملة الأولى فالضمير المحذوف من الصلة تقديره لما آتيتكموه حذف الراجع كما حذف من قوله: ﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾ ونحو ذلك. واللام في ﴿لما﴾ فيمن قدر ﴿ما﴾ موصولة لام الابتداء وهي المتلقية لما أجرى بجرى القسم من قوله: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين﴾ وموضع ﴿ما﴾ رفع بالابتداء، والخبر ﴿لتؤمنن به﴾ ولتؤمنن معلق بقسم محذوف، والمعنى: والله لتؤمنن به.

فإذا قدرت ﴿ما﴾ للجزاء كانت ﴿ما﴾ في موضع نصب بآتيتكم، ﴿وجاءكم﴾ في موضع جزم بالعطف على ﴿آتيتكم﴾، واللام الداخلة على ما لا تكون المتلقية بالقسم، ولكن تكون بمنزلة اللام في قوله: ﴿لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض﴾ والمتلقية للقسم قوله: ﴿لتؤمنن به﴾ كما أنها في قوله: ﴿لم ينته المنافقون﴾ قوله: ﴿لنغرينك بهم﴾ وهذه اللام الداخلة على إن في ﴿لئن﴾ لا يعتمد القسم عليها لذلك جاز حذفها تارة وإثباتها تارة كما قال: ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا﴾ فتلحق هذه اللام بما لا تلحق أخرى كما أن كذلك في قوله: والله أن لو فعلت لفعلت، والله لو فعلت لفعلت، فهذه اللام بمنزلة أن الواقعة بعد لو.

قال سيبويه: سألته -يعني الخليل- عن قوله: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه﴾ فقال: ﴿ما﴾ هاهنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على ﴿إن﴾ حين قلت: لئن فعلت لأفعلن، فاللام التي في ﴿ما﴾ مثل هذه التي في ﴿إن﴾ واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هاهنا.



قرأ نافع: ﴿آتيناكم﴾<sup>(١)</sup> [٨١] بنون، وألف. وقرأه الباقون: ﴿آتيتكم﴾ بالتاء.  
 قرأ حفص ويعقوب: ﴿أفغير دين الله يبغون وإليه يرجعون﴾<sup>(٢)</sup> [٨٣] بالياء  
 فيهما إلا أن يعقوب يمضي على أصله في فتح الياء وكسر الجيم. وافقهما أبو  
 عمرو في ﴿يبغون﴾، وقرأ: ﴿ترجعون﴾ بالتاء. ووافقهما العباس عنه في  
 ﴿ترجعون﴾ وأثبت التاء في الحرفين الباقون.

روى الزينبي عن / صاحبيه: ﴿مل الأرض﴾<sup>(٣)</sup> [٩١] بإلقاء حركة الهمز [١٥٧/ب]  
 وحذفها مثل ورش. وقرأت بإلقاء حركتها على لام ﴿مل﴾ وضم اللام كابين  
 فليح. وقرأت بإلقاء حركة الهمزة على ﴿مل﴾ و ﴿الأرض﴾ جميعاً كذا رأيت

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٧٨/٢): اختلفوا في التاء والنون من قوله تعالى: ﴿آتيتكم﴾.  
 فقرأ نافع وحده: ﴿آتيناكم﴾ بالنون. وقرأ الباقون: ﴿آتيتكم﴾ بالتاء. قال أبو علي:  
 الحجة لنافع في قراءته: ﴿لما آتيناكم﴾ قوله تعالى: ﴿وآتينا داود زبوراً﴾، و ﴿آتينا الحكم  
 صيباً﴾ و ﴿آتيناها الكتاب المستبين﴾ ونحو ذلك. وحجة من قال: ﴿آتيتكم﴾ قوله:  
 ﴿هو الذي ينزل على عبده آيات مبينات﴾ و ﴿نزل عليك الكتاب بالحق﴾ و ﴿الحمد لله  
 الذي أنزل على عبده الكتاب﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧٩/٢): اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى:  
 ﴿يبغون﴾ و ﴿ترجعون﴾. فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿يبغون﴾ بالياء مفتوحة و ﴿إليه  
 ترجعون﴾ بالتاء مضمومة. وقرأهما الباقون: ﴿تبغون﴾ و ﴿إليه ترجعون﴾ بالتاء جميعاً.  
 وروى حفص عن عاصم: ﴿يبغون﴾ و ﴿يرجعون﴾ بالياء جميعاً.

قال أبو علي: هذا مخاطبة للنبي صلى الله عليه وسلم بدلالة قوله: ﴿قل آمنا بالله﴾ فإذا  
 كان كذلك كان هذا حجة لمن قرأ بالتاء على تقدير: قل لهم أفغير دين الله تبغون وإليه  
 ترجعون؟ ليكون مثل تبغون في أنه خطاب، ويؤكد التاء في ﴿ترجعون﴾ أنهم كانوا  
 منكرين للبعث ويدل على ﴿ترجعون﴾ إلى مرجعكم.

وحجة من قرأ بالياء: ﴿يبغون﴾ أنه على تقدير: قل كأنه قل لهم ﴿أفغير دين الله يبغون  
 وإليه يرجعون﴾ فهذا لأنهم غيب فجاء على لفظ الغيبة وكذلك ﴿وإليه يرجعون﴾.

وقد تقدم القول في ﴿ترجعون﴾ و ﴿يرجعون﴾ والمعنى على الوعيد أي: أيبغون غير دين  
 الله، ويزيغون عن دينه مع أن مرجعهم إليه فيجازيهم على رفضهم له، وأخذهم سواه؟

(٣) جاء في القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم فكرة علوي بن محمد بن  
 بلقيه إعداد الشيخ محمد كريم راجح: ﴿مل﴾ ابن وردان. ﴿ملء﴾ الباقون.

منصوصاً في تعليق الخلاف لابن فليح عن الكارزيني.

روى المطوعي عن الأعمش: «ولو افتدى به» [٩١] بضم الواو، وكذلك: «لو اطلعت عليهم» و «أن لو استقاموا» وما أشبه ذلك. وكسرها الباقون. قرأ أهل الحجاز، وابن عامر وأهل البصرة وأبو بكر: «حج البيت»<sup>(١)</sup> [٩٧] بفتح الحاء. وكسرها الباقون.

قرأ الكسائي إلا أبا الحارث: «يسارعون»، «وسارعوا»<sup>(٢)</sup> [١٣٣] «ونسارع لهم»

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٨٠/٢): اختلفوا في نصب الحاء وكسرها من قوله عز وجل: «حج البيت». فقرأ حمزة، والكسائي وحفص عن عاصم: «حج البيت» بكسر الحاء.

وقرأ الباقون: «حج البيت» بفتح الحاء. قال أبو علي: قال سيبويه: حج حجاً مثل ذكر ذكراً، فحج على هذا مصدر فهذا حجة لمن كسر الحاء.... وقال أبو زيد: والحجة من حج البيت الواحدة.

وقال سيبويه: قالوا: غزاة، فأرادوا عمل وجه واحد كما قالوا: حجة، يريد عمل سنة، ولم يجيئوا بها على الأصل ولكنه اسم له، فقلوه: لم يجيئوا بها على الأصل، أي على الفتح الذي هو للدفع من الفعل، ولكن كسروه فجعلوه اسماً لذا المعنى كما أن غزاة كذلك ولم تجئ فيه الغزوة وكان القياس أن يجيء.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٨٤/٢): قال أحمد: كلهم قرأ: «وسارعوا» بواو غير نافع، وابن عامر، فإنهما قرءا: «سارعوا» بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام. وروى أبو عمر الدوري عن الكسائي: «وسارعوا». و «أولئك يسارعون في الخيرات» و «نسارع لهم في الخيرات» بالإمالة في كل ذلك.

قال أبو علي: كلا الأمرين سائغ مستقيم: فمن قرأ بالواو فلأنه عطف الجملة على الجملة، والمعطوف عليها قوله: «أطيعوا الله والرسول» و «وسارعوا». ومن ترك الواو فلأن الجملة الثانية ملتبسة بالأولى مستغنية بالنباسها عن عطفها بالواو، وقد جاء الأمران في التنزيل في قول: «سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم» وقال: «ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم» وقال: «أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون»، فهذا على قياس قراءة نافع وابن عامر. وما روي عن الكسائي من إمالة الألف في «وسارعوا» و «أولئك يسارعون» و «نسارع لهم في الخيرات» فالإمالة هنا في الألف حسنة لوقوع الراء المكسورة بعدها، وكما تمنع المفتوحة الإمالة فكذلك المكسورة تجليها.

بالإمالة وقد ذكر.

روى المطوعي عن الأعمش: «لن يضروكم إلا أذى» [١١١] بكسر الضاد وكذلك: «فلن يضروا الله شيئاً»<sup>(١)</sup> [١٤٤] ونحوه. وضمهما الباقون.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر، وعبد الوارث والعباس جميعاً عن أبي عمرو: «وما يفعلوا من خير فلن يكفروه»<sup>(٢)</sup> [١١٥] بالياء فيهما. الباقون بالتاء فيهما.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن ونافع وأهل البصرة: «لا يضركم»<sup>(٣)</sup> [١٢٠]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٨٢/٢) في قوله تعالى: «لا يضركم»: اختلفوا في ضم الضاد وتشديد الراء وكسر الضاد وتخفيف الراء من قوله تعالى: «لا يضركم». فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع: «لا يضركم» بكسر الضاد وتخفيف الراء. وقرأ عاصم، وابن عامر وحمزة والكسائي: «يضركم» بضم الضاد وتشديد الراء. حدثنا ابن مجاهد قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله المقرئ عن عبد الرازق بن الحسن قال حدثنا أحمد بن جبير قال حدثنا حجاج الأعور عن حمزة أنه قرأ: «لا يضركم» مثل قراءة أبي عمرو. قال أبو علي: من قال: «لا يضركم» جعله من ضار يضير، مثل باع يبيع، وحجة قوله: «قالوا لا ضير» فضير مصدر كالبيع.

... وحجة من قال: «لا يضركم» قوله تعالى: «ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم». فكلتا القراءتين حسنة لمجيئهما في التنزيل.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٨١ / ٢): اختلفوا في الياء والتاء من قوله جل وعز: «وما تفعلوا من خير فلن تكفروه». فقرأ ابن كثير، ونافع وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر بالتاء، وكان أبو عمرو، لا يبالي كيف قرأها بالياء أو بالتاء. وقال علي بن نصر عن هارون عن أبي عمرو بالياء، ولم يذكر التاء. وكان حمزة والكسائي وحفص عن عاصم يقرءونها بالياء.

قال أبو علي: حجة من قرأ بالتاء: «إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم» وقوله: «وما تنفقوا من خير يوف إليكم»، «وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا». قوله: «يعلمه الله» أي يجازي عليه. وحجة من قرأ بالياء أنه قد تقدم: «أمة قائمة يتلون آيات الله» و«وما يفعلوا من خير فلن يكفروه».

(٣) سبق الكلام عن هذه الآية عن التعليق على الآية [١١١] من نفس السورة فراجعه هناك.

١٦٠ .....سورة آل عمران

بكسر الضاد وسكون الراء. الباقون بضم الضاد وتشديد الراء، وضمها.

[١/١٥٨] روى المطوعي عن الأعمش: / «بما تعملون محيط» [١٢٠] بالتاء. وقرأه الباقون بالياء.

قرأ ابن عامر، وأبو معمر عن عبد الوارث: «منزليين»<sup>(١)</sup> [١٢٤] بفتح النون وتشديد الزاي. وروى أبو معمر وجهًا ثانيًا بإسكان النون وتخفيف الزاي كالباقيين.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن وعاصم وأهل البصرة: «مسومين»<sup>(٢)</sup> [١٢٥]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٨٣/٢): قال: وكلهم قرأ: «منزليين» خفيف الزاي غير ابن عامر، فإنه قرأ: «منزليين» مشدد الزاي. قال أبو علي: حجة ابن عامر: «تنزل الملائكة والروح فيها».

ألا ترى أن مطاوع نزل ينزل نزلته فتزول؟ وقوله جل اسمه: «ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة». وحجة من خفف قوله: «وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكاً لقضى الأمر».

ومن حجة من قرأ: «منزليين» أن الإنزال يعم التنزيل وغيره، قال تعالى: «أنزلنا إليك الذكر»، و «إنا أنزلناه في ليلة القدر»، و «أنزلنا الحديد فيه بأس شديد»، و «أنزلنا لكم من الأنعام ثمانية أزواج».

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٨٣/٢): اختلفوا في فتح الواو وكسرها من قوله عز وجل: «مسومين». فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم «مسومين» بكسر الواو. وقرأ الباقون: «مسومين» بفتح الواو. قال أبو علي: جاء في التفسير في قوله تعالى: «يعرف المجرمون بسيماهم» أنه سواد الوجوه وزرقة الأعين. قال أبو زيد السومة العلامة تكون على الشاة ويجعل عليها لون يخالف لونها لتعرف به.

قال أبو علي: فقوله: «مسومين» من هذا العلامة يعلمها الفارس يوم اللقاء ليعرف بها... وقال أبو زيد: سوم الرجل تسويماً فهو مسوم إذا أغار على القوم إغارة فعث فيهم.

وقال: وسومت الخيل تسويماً إذا أرسلتها وخليتها تخلياً. وأما من قرأ: «مسومين»، فقال أبو الحسن: لأهم هم سوموا الخيل. قال: ومن قرأ: «مسومين» فإنهم هم سوموا. قال: «مسومين» يكون معلمين ويكون مرسلين من قولك: سوم فيها الخيل أي أرسلها، ومنها السائمة. وذكر بعض شيوخنا أن الاختيار عنده الكسر لما جاء في الخبر: أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر: «سوموا فإن الملائكة قد سومت» فنسب الفعل إلى الملائكة.

بكسر الواو.

وفتحها الباقون مضعفة، ذكر.

قرأ نافع، وابن عامر: «سارعوا»<sup>(١)</sup> [١٣٣] بغير واو العطف. وأثبتها الباقون.

قرأ أهل الكوفة إلا حفصًا: «قُرِح»<sup>(٢)</sup> [١٤٠] والقرح: بضم القاف في ثلاثة مواضع. وفتحها الباقون «يرد ثواب» [١٤٥] ذكر<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق التعليق على هذه الآية بعد التعليق على الآية [٩٧] من نفس السورة فراجعها هناك عند قول المؤلف وقرأ الكسائي إلا أبا الحارث: «يسارعون» و«سارعوا» و«سارع لهم» بالإمالة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧٥/٢): اختلفوا في فتح القاف وضمها من قوله تعالى: «قُرِح». فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وابن عامر: «قُرِح» بفتح القاف في كلهن. وقرأ عاصم — في رواية أبي بكر — وحزمة والكسائي: «قُرِح» بضم القاف في جميعهن. وروى حفص عن عاصم: «قُرِح» بالفتح مثل أبي عمرو، وكلهم أسكن الراء في «قُرِح».

قال أبو علي: قُرِح وقُرِح مثل: الضعف والضعف، والكره والكره، والفقر والفقر، والدف والدف، والشهد والشهد، وكأن الفتح أولى لقراءة ابن كثير، ولأن لغة أهل الحجاز الأخذ بها أوجب لأن القرآن عليها نزل. وقال أبو الحسن: قُرِح يقرح قرحًا وقرحًا، فهذا يدل على أنهما مصدران، وأن كل واحد منهما بمعنى الآخر. ومن قال: إن القرح الجراحات بأعيانها، والقرح ألم الجراحات قبل ذلك منه إذا أتى فيه برواية، لأن ذلك مما لا يعلم بالقياس.

(٣) كذا ذكر في المخطوط دون تعليق ولا إشارة إلى موضع ذكره سابقًا ولم ترد هذه الآية فيما سبق. وقال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١٦٩/١): ومن ذلك قراءة الأعمش فيما روى القطيعي عن أبي زيد عن المفضل عن الأعمش: «ومن يرد ثواب الدنيا يؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة يؤته منها وسنجزي الشاكرين» بالياء فيهما.

قال أبو الفتح: وجهه على إضمار الفاعل للدلالة الحال عليه، أي يؤته الله يدل على ذلك قراءة الجماعة: «نؤته منها» بالنون. وحديث إضمار الفاعل للدلالة عليه واسع فشاغ عنهم، منه حكاية الكتاب أنهم يقولون إذا كان غداً فأتني، أي إذا كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني.

ومثله حكايته أيضًا: من كذب كان شرًّا له، أي إذا كان الكذب شرًّا له، وعليه قوله =

١٦٢ .....سورة آل عمران

روى المطوعي عن الأعمش: «ثواب الدنيا يؤتة منها» [١٤٥] و «ثواب الآخرة يؤتة منها وسيجزى»<sup>(١)</sup> [١٤٥] بالياء فيهن. وقرأهن الباقون بالنون.  
روى أبو معمر عن عبد الوارث: «ويعلم الصابرين» [١٤٢] بكسر الميم. وفتحها الباقون.

قرأ ابن كثير والشنبوذي عن التمار عن رويس: «وكأئن من نبي»<sup>(٢)</sup> [١٤٦] بألف بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة بمد الألف من أجلها، ونون بعد الهمزة في وزن ماءٍ حيث وقع.

= الآخر:

ومجوفات قد علا ألوانها أسار جرد مترصات كالنوى

أي قد علا التحريف ألوانها، وقول الآخر:

إذا نهي السفية جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف

وكما أضمر المصدر مجروراً أعني الهاء في إليه يعني إلى السفه - كذلك أيضاً أضمره مرفوعاً بفعله.

(١) سبق التعليق على هذه الآية في الفقرة السابقة فراجعها.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٨٥/٢): اختلفوا في الهمز من قوله: «كأئن» فقرأ ابن كثير «وكائن» الهمزة بين الألف، والنون في وزن كائن. وقرأ الباقون: «وكأي» الهمزة بين الكاف والياء مشددة في وزن كعي.

... وكائن على وزن كاعن كان الأصل فيه كأى دخلت الكاف على أي، كما دخلت على ذا من كذا، وأن من كأن، وكثر استعمال الكلمة فصارت كلمة واحدة، فقلب قلب الكلمة الواحدة كما فعل ذلك في قولهم: لعمرى ورعملي. حكى لنا عن أحمد بن يحيى فصار كياتن فحذفت الياء الثانية كما حذفت في كينونة، فصار كياتن بعد الحذف، ثم أبدلت من الياء الألف كما أبدل من طائي، وكما أبدلت من آية عند سيويه، وكانت آية، وقد حذفت الياء من أي في قول الفرزدق:

تنظرت نصرًا والسماكين أيهما على من الغيث استهلت مواطره

فحذف الياء الثانية من أي أيضاً. فأما النون في أي فهي التنوين الداخلة الكلمة مع الجر، فإذا كان كذلك فالقياس إذا وقفت عليه كاء، فتسكن الهمزة المجرورة للوقف. وقياس من قال: مررت بزبد، أن يقول: كائي فيبدل منه الياء.

وقرأها ابن محيصن: ﴿وكئن﴾ بغير ياء بعد كسر الهمزة في وزن كعين. الباقون ﴿وكأين﴾ بهمزة بعد الكاف / مفتوحة وبعدها ياء مشددة مكسورة ونون. وكلهم [١٥٨/ب] وقف على النون كما يصلون لموافقة خط المصحف إلا أهل البصرة، والكسائي في بعض رواياته، فإنهم يقفون على الياء المشددة دون النون؛ لأنها عندهم تنوين يسقط في الوقف كسائر التنوين.

قرأ أهل الحجاز، والوليد بن مسلم عن ابن عامر، وأهل البصرة: ﴿قتل﴾<sup>(١)</sup> [١٤٦] بضم القاف، وكسر التاء من القتل. الباقون: ﴿قاتل﴾ بألف وبفتح القاف.

روى الشنبوذي عن الأعمش: ﴿فما وهنوا إلى ما أصابهم﴾<sup>(٢)</sup> [١٤٦] بحرف إلى التي لانتهاء الغاية. وقرأه الباقون بكسر اللام.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٨٧/٢): اختلفوا في ضم القاف وفتحها، وإدخال الألف وإسقاطها من قوله تعالى: ﴿قتل معه﴾. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع: ﴿قتل معه﴾ بضم القاف بغير ألف. وقرأ الباقون: ﴿قاتل﴾ بفتح القاف وبألف.....

حجة من قرأ: ﴿قتل﴾ أن هذا الكلام اقتصاص ما جرى عليه سير أمم الأنبياء قلبهم ليتأسوا بهم، وقد قال: ﴿إفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾. وحجة من قرأ: ﴿قاتل﴾ أن المقاتل قد مدح كما مدح المقتول، فقال: ﴿وقاتلوا وقتلوا لأكفرون عنهم سيئاتهم﴾ فمن أسند الضمير الذي في قتل إلى ﴿نبي﴾ كان قوله: ﴿فما وهنوا﴾ أي: ما وهن ﴿الريون﴾. ومن أسند الفعل إلى الريين دون ضمير نبي، كان معنى ﴿فما وهنوا﴾ ما وهن باقيهم بعد من قتل منهم في سبيل الله فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

ومن جعل قوله: ﴿معه ريون﴾ صفة أضرر المبتدأ الذي هو كأين خيرًا. وموضع الكاف الجارة في كأين مع المحرور رفع كما أن موضع الكاف في قوله: له كذا وكذا رفع ولا معنى للتشبيه فيها كما أنه لا معنى للتشبيه في كذا وكذا.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/١٧٤): معلقًا على قوله: ﴿فما وهنوا﴾ بكسر الهاء ونسبه إلى الحسن فيه لغتان: وهن يهن، ووهن يوهن. وقولهم في المصدر: الوهن بفتح الهاء يؤنس بكسر الهاء من ﴿وهن﴾ فيكون كفرق فرقًا وحذر حذرًا. وحدثنا أبو علي أن أبا زيد حكى فيها كسر الهاء في الماضي، وقولهم فيه: الوهن، بسكون الهاء يؤنس بفتح عين الماضي كقتر فترا.

١٦٤ .....سورة آل عمران

قرأ ابن عامر، والكسائي، ويعقوب: «الرعب»<sup>(١)</sup> [١٥١] بضم العين حيث وقع. وأسكنها الباقون.

قرأ ابن محيصن: «إذ يصعدون» [١٥٣] بفتح الياء والعين. «ولا يلوون على أحد» [١٥٣] بالياء أيضاً. الباقون بالتاء وضمها وكسر العين، و«تلوون» بالتاء.

قرأ ابن محيصن: «أمنة نعاساً»<sup>(٢)</sup> [١٥٤] ساكنة الميم، ومثله في الأنفال. وفتحها الباقون.

قرأ الأعمش، وحمزة والكسائي، وخلف: «تغشى»<sup>(٣)</sup> [١٥٤] بالتاء،

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٨٩/٢): اختلفوا في تخفيف قوله جل وعز: «الرعب» وثقله.

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة: «الرعب» ساكنة العين خفيفة. وقرأ ابن عامر، والكسائي: «الرعب» مضمومة العين مثقلة حيث وقعت. قال أبو علي: الإلقاء في قوله تعالى: «سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب» أصله في الأعيان، واستعمل في غيرها على طريق الاتساع، يدل ذلك على ذلك قوله: «وألقي الألواح» و«فألقوا حسابهم وعصيهم» و«إذ يلقون أقلامهم». قال سيبويه: ألقى متاعك بعضه على بعض، وليس الرعب بعين. وكذلك قوله تعالى: «وألقيت عليك محبة مني».

ومثل الغلقاء في ذلك الرمي، قال: رمى فأخطأ، أي السهم..... وقال تعالى: «والذين يرمون أزواجهم» أي بالزنا، فهذا اتساع، لأن هذا ليس بعين.... ومما جاء قريباً من الرمي والقذف والإلقاء: الرجم، ورجم ماعز، ومن الاتساع فيه قوله:

هما نفثا في من فمويهما على النابح العاوي أشد رجام

فالرجم: المراجعة بالسباب، فهذا نحو: رماه بالزنى، وقذفه به، وألقى عليه مسألة ونفثاً السباب اتساع أيضاً لأنه ليس بعين. فأما مثل الرعب والرغب، والطنب والطنب، والعنق والعنق فقد تقدم ذكره.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١٧٤/١): ومن ذلك قراءة ابن محيصن ورويت عن يحيى وإبراهيم: «أمنة نعاساً» بسكون الميم. قال أبو الفتح: روي عن قطرب أنه قال: الأمنة، والأمن، والأمنة بفتح الميم أشبه بمعاينة الأمن، ونظير ذلك قولهم: الحبط، والخبجن والرمث، كل ذلك في أدواء الابل، فلما أسكنوا العين جاءوا بالهاء، فقالوا: مغل مغلّة وحقل حقلة.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٩٠/٢): اختلفوا في الياء، والتاء من قوله تعالى: =



والإمالة. الباقون بالتاء والفتح.

قرأ أهل البصرة: «الأمر كله»<sup>(١)</sup> [١٥٤] بالرفع. وقرأه الباقون «كله» نصبًا.

= «يغشي طائفة منكم». فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: «يغشي طائفة منكم» بالياء. وقرأ حمزة والكسائي: «تغشي» بالتاء. قال أبو علي: حجة من قرأ بالياء قوله تعالى: «إذ يغشاكم النعاس» فالنعاس هو الغاشي. وكذلك قرأه من قرأ: «يغشيكم النعاس»؛ لأنه إنما جعل الفاعل بتضعيف العين مفعولاً. ومن حجتهم أن: «يغشي» أقرب إلى النعاس فإسناد الفعل إليه أولى. ومنها أنه يقال: غشيتي النعاس وغلب عليّ النعاس، ولا يسهل غشيتي الأمانة. ومن قرأ بالتاء حملة على الأمانة، فأما قوله: «إن شجرة الزقوم طعام الأثيم كالمهل تغلي» فحمل الكلام على الشجرة لقوله تعالى: «فإنهم لاكلون منها فمالئون منها البطون»، وقال: «لاكلون من شجر من زقوم» فنسب الأكل إلى الشجر.

ومن حجة من قرأ بالتاء: أن النعاس وإن كان بدلاً من الأمانة فليس المبدل منه في طريق ما يسقط من الكلام. يدل ذلك على ذلك قولهم: الذي مررت به زيد أبو عبد الله، وقال: وكأنه لهو السرّة كأنه ما حاجبيه مُعِينٌ بسواد فجعل الخبر على الذي أبدل منه.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٩١): اختلفوا في رفع اللام ونصبها من قوله تعالى: «قل إن الأمر كله لله». فقرأ أبو عمرو، وحده: «قل إن الأمر كله لله» رفعًا. وقرأ الباقون: «كله» نصبًا.

قال أبو علي: حجة من نصب أن «كله» بمنزلة أجمعين، وجمع في أنه للإحاطة والعموم، فكما أنه لو قال: إن الأمر أجمع لم يكن إلا نصبًا، كذلك إذا قال: «كله» لأنه بمنزلة أجمعين، وليس الوجه أن يلي العوامل كما لا يليها أجمعون. وحجة أبي عمرو في رفعه: «كله» وابتدائه به أنه وإن كان في أكثر الأمر بمنزلة أجمعين لعمومها فإنه قد ابتدأ بها كما ابتدأ بسائر الأسماء في نحو قوله: «وكلّهم آتية يوم القيامة فرداً» فابتدأ به في الآية، ولم يُجره على ما قبله لأن قبله كلاماً قد بنى عليه، فأشبه بذلك ما يكون جارياً على ما قبله، وإن خالفه في الإعراب.

ألا ترى أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا جرى صفة لموصوف أو حالاً لذي حال أو خبراً لمبتدأ ولا يحسن إعماله عمل الفعل إلا في هذه المواضع؟ وقد قالوا: أقائم أخواك، وأذهب إخوتك؟ وما ذاهب إخوتك. فأعملوا اسم الفاعل لما تقدمه كلام أسند إليه، وإن لم يكن أحد تلك الأشياء التي تقدم =

﴿١٥٩﴾ قسراً ابن كثير، وابن محيصن / وأهل الكوفة إلا عاصمًا وعبد الوارث: ﴿بما يعملون بصير﴾<sup>(١)</sup> [١٥٦] بالياء. وقرأ الباقون بالتاء.

قرأ نافع والأعمش وحزمة والكسائي وخلف: ﴿أومتم﴾<sup>(٢)</sup> [١٥٧] و ﴿لئن

= ذكرها.

فكذلك حسن ابتداء كلهم في الآية لما كان قبله كلام، فأشبهه بذلك اتباعه ما كان جارياً عليه كما أشبه اسم الفاعل في إجرائه على ما ذكرنا ما يجري صفة على موصوف أو حالاً أو خبر مبتدأ نحو:

مررت برجل قائم أبواه، وهذا زيد قائماً غلامه، وزيد منطلق أبواه.

فكذلك حسن الابتداء بكلهم وقطعه مما قبله لما ذكرت من المشابهة.

ومن ثم أجاز سيويه: أين تظن زيد ذاهب؟ فألغى الظن، وإن كان "أين" غير مستقر كما جاز إلغائه إذا كان "أين" مستقراً بمنزلة المستقر. كما جعلوا همزة الاستفهام، وحرف النفي في: أفائم أخواك؟ بمنزلة الموصوف نحو: مررت برجل قائم أخواه.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٩٣/٢): اختلفوا في التاء والياء من قوله جل اسمه: ﴿يحيي ويميت والله بما تعملون بصير﴾.

فقرأ ابن كثير، وحزمة، والكسائي: يعملون بالياء. وقرأ الباقون بالتاء. وروى هارون الأعور، وعلي بن نصر عن ابن عمرو بالياء. قال أبو علي: حجة من قرأ بالتاء: قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا﴾.

وحجة الياء: أن قبلها أيضاً غيبة، وهو قوله: ﴿وقالوا لإخوانهم﴾ وما بعده، فحمل الكلام على الغيبة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٩٣/٢): اختلفوا في ضم الميم وكسرها من قوله ﴿مِتَّ﴾، و ﴿مُتْنَا﴾ و ﴿مُتُّم﴾ في كل القرآن.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿مِتَّ﴾ و ﴿مُتُّم﴾ و ﴿مُتْنَا﴾ برفع الميم في كل القرآن. وروى حفص عن عاصم: ﴿ولئن قتلتم في سبيل الله أو مؤتمم﴾، ﴿ولئن مؤتمم أو قتلتم﴾ برفع الميم في هذين الحرفين، ولم يكن يرفع الميم في غير هذين الحرفين في جميع القرآن. حدثنا ابن مجاهد قال حدثنا وهب المروزي قال حدثنا الحسن بن المبارك قال حدثنا أبو حفص قال حدثنا سهل أبو عمرو قال: قال عاصم ﴿ولئن قتلتم في سبيل الله أو مؤتمم﴾ بضم الميم من الموت، وباقي القرآن ﴿مُتُّم﴾ بكسر الميم. أي: بليئتم ومُتْنَا ومِتَّ. وقرأ نافع: وحزمة والكسائي: ﴿مُتُّم﴾، و ﴿مِتَّ﴾ و ﴿مُتْنَا﴾ في كل القرآن بالكسر. قال أبو علي: الأشهر الأقيس مُتَّ تموت مثل: قُلْتُ تَقُولُ، وَطُفَّتْ تَطُوفُ، وكذلك هذا =

﴿يَا لَيْتَنِي مِتَّ﴾ ﴿أَوْ إِنْ مِتَّ﴾ ﴿إِذَا مَا مِتَّ﴾. نحوه بكسر الميم فيها. وافقهم ابن محيصن فكسر ﴿إِذَا مِتْنَا﴾ في سورة الصافات كليهما، وضم الميم فيما عداها. وروى عن ابن محيصن كسر الميم من الخمسة وبها قرأت. وضم الميم في جميعه الباقيون.

روى حفص: ﴿مَّا يَجْمَعُونَ﴾<sup>(١)</sup> [١٥٧] بالياء. الباقيون بالتاء.

قرأ ابن كثير وابن محيصن وعاصم، وأبو عمرو: ﴿أَنْ يُغَلَّ﴾<sup>(٢)</sup> [١٦١]

= يستمر على ضم الفاء منه، والكسر شاذ في القياس وإن لم يكن في الاستعمال بشذوذ اليجدع وهو من تقطع أذناه — ونحوه مما شذ عن الاستعمال والقياس، ونظيره: فضل يفضل في الصحيح.....

ولا أعلم فصلاً بين الموت إذا تبعه البلى وبينه إذا لم يتبعه البلى.

(١) قال صاحب الحجة (٢/٣٩٤): قال: كلهم قرأ: ﴿خير مما تجمعون﴾ بالتاء إلا عاصماً في رواية حفص، فإنه قرأ بالياء، ولم يروها عن عاصم غيره بالياء. قال أبو علي: المعنى خير مما تجمعون أيها المقتولون في سبيل الله، أو الماتون مما تجمعون من أعراض الدنيا التي تتركون القتال في سبيله للاشتغال بها ويجمعها عنه. ومعنى الياء: إنه لمغفرة من الله خير مما يجمعه غيركم مما تركوا القتال لجمعه والأول أظهر وأشكل بالكلام.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٣٩): اختلفوا في فتح الياء، وضم الغين وضم الياء وفتح الغين من قوله جل وعز: ﴿يُغَلَّ﴾. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ﴿يُغَلَّ﴾ بفتح الياء، وضم الغين.

وقرأ الباقيون: ﴿يُغَلَّ﴾ بضم الياء، وفتح الغين. قال أبو علي: قالوا في الخيانة: أَعْلَّ يُغَلَّ إِغْلَالًا، إذا خان ولم يؤد الأمانة.... وقالوا: من الغل الذي هو الشحنة والضعن غل يغل بكسر الغين.

وقالوا في الغلول من الغنيمة: غل يغل بضم الغين. والحجة لمن قرأ: ﴿يُغَلَّ﴾ أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو أسند الفعل فيه إلى الفاعل نحو: ﴿مَا كَانَ لَنَا أَنْ نَشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ و ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ﴾ و ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، و ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ﴾، و ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾. ولا يكاد يجيء منه: ما كان زيد ليضرب، فيسند الفعل فيه إلى المفعول به، فكذلك ﴿مَا كَانَ لَنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ﴾ يسند الفعل فيه إلى الفاعل. وروى عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿يُغَلَّ﴾، وقيل له: إن عبد الله قرأ: ﴿يُغَلَّ﴾؟ فقال ابن عباس: بلى والله ويُقتل.

بفتح الياء، وضم الغين. الباقون بضم الياء، وفتح الغين.

روى الداجوني عن هشام:

﴿لو أطاعونا ما قتلوا﴾ [١٦٩] بتشديد التاء. [الباقون بالتخفيف]<sup>(١)</sup>.

= وروي أيضاً عن ابن عباس: قد كان النبي ﷺ يقتل فكيف لا يُخَوَّن؟ ومن قال: ﴿يُعَلَّ﴾ احتمل أمرين: أحدهما: أن ينسب إلى ذلك. أي لا يقال له: غَلَّتْ، كقولك أسَقَيْتُهُ، قلت له: سقاك الله... وكقولهم: أكفرتني، أي: نسيتني إلى الكفر، قال: فطائفة قد أكفرتني بُحْبُكُم، أي نسبتني إلى الكفر. ويجوز أن يكون: ﴿يُعَلَّ﴾ أي: ليس لأحد أن يُعَلِّه، فيأخذ من الغنيمة التي حازها. وإن كان لا يجوز أن يُعَلَّ غير النبي ﷺ إمام المسلمين وأمير لهم، لأن ذلك يجوز أن يعظم بحضرتة يكبر كبيراً لا يكبر عند غيره لأن المعاصي تعظم بحضرتة كما قال: ﴿لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي﴾. فالغلول وإن كان كبيراً فهو بحضرتة عليه السلام أعظم.

(١) ما بين المعقوفين يقتضيه السابق، وأحسبه سقط من الناسخ والله أعلم، وقال ابن

القاصح في سراج القارئ المبتدئ (٢٣١) عند شرحه لقول الشاطبي في منظومته:

بما قتلوا التشديد لئى وبعده وفي الحج للشامي والآخر كَمَلَا

دراك وقد قالوا في الأنعام قَتَلُوا وبالخُلف غيباً يحسبن له ولا

أراد "بما قتلوا" الواقع بعد ﴿يُعَلَّ﴾؛ لأن الذي قبله لا خلاف في تخفيفه وهو قوله تعالى:

﴿لو كانوا عندنا ما ماتوا ولا قتلوا﴾. وأخبر أن المشار إليه باللام من "لئى" وهو هشام

قرأ: ﴿لو أطاعونا ما قتلوا﴾ بتشديد التاء فتعين للباقيين القراءة بتخفيفها، وقوله: "وبعده

في الحج للشامي" الواو عاطفة فاصلة أخبر أن الشامي وهو ابن عامر قرأ: ﴿ولا تحسبن

الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً﴾ في هذه السورة، و ﴿ثم قتلوا أو ماتوا﴾ بالحج بتشديد

التاء فتعين للباقيين القراءة بتخفيف التاء فيهما.

وأراد بقوله: "وبعده": ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله﴾ الواقع بعد ﴿لو أطاعونا

ما قتلوا﴾ في التلاوة. وقول: "والآخر كَمَلَا دراك وقد قالوا في الأنعام" أخبر أن المشار

إليهما بالكاف والبدال في قوله: "كَمَلَا دراك" هما ابن عامر، وابن كثير قرأ: ﴿وقتلوا

لأكفرن عنهم سيئاتهم﴾ وهو الأخير الذي في هذه السورة: ﴿وقد خسر الذين قتلوا

أولادهم﴾ في الأنعام بتشديد التاء فتعين للباقيين القراءة فيهما بتخفيف التاء، والضمير في

"قالا" عائد على ابن عامر، وابن كثير. وقوله: "وبالخلف غيباً يحسبن له" أخبر أن المشار

إليه باللام من "له" هو هشام قرأ: ﴿ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً﴾ بياء

الغيب بخلاف عنه في ذلك وقرأ الباقون بتاء الخطاب كالوجه الثاني لهشام.

سورة آل عمران ..... ١٦٩

قرأ ابن محيصن وهشام: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا﴾<sup>(١)</sup> [١٦٩] بالياء. الباقون بالتاء.

قرأ ابن عامر: ﴿قَاتَلُوا﴾<sup>(٢)</sup> [١٦٩] بتشديد التاء، وكذلك في آخرها: ﴿وَقَاتَلُوا لِأَكْفَرْنَ﴾ [١٩٥] وفي الأنعام: ﴿قَاتَلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾ وفي الحج ﴿قَاتَلُوا أَوْ مَاتُوا﴾. وافقه ابن كثير، ابن محيصن في آخرها في الأنعام. وخفف الباقون التاء في الأربعة.

قرأ الكسائي: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ﴾<sup>(٣)</sup> [١٧١] بكسر الهمزة. وفتحها / الباقون. [١٥٩/ب] قرا نافع، وابن محيصن: ﴿وَلَا يُحْزِنُكَ﴾<sup>(٤)</sup> [١٧٦] بضم الياء، وكسر الزاي

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٩٧/٢): قال: وكلهم قرأ: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ مخففة التاء إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿قَاتَلُوا﴾ مشددة التاء. قال أبو علي: وجه من قرأ: ﴿قَاتَلُوا﴾ بالتخفيف أن التخفيف يصلح للكثير والقليل، تقول: قتلت القوم، فيصلح التخفيف للكثرة، وضربت زيذاً ضربة فيصلح للقلة. ووجه التثقيب: أن المقتولين كثرة فحسن التثقيب كما قال: ﴿مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ وفعل يختص به الكثير دون القليل.

(٢) راجع الفقرة قبل السابقة من نفس الآية وفيها قد علقنا على نحو هذه الآية فراجعها هناك.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٩٧/٢): اختلفوا في قوله ﷻ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ﴾ في كسر الألف وفتحها. فقرأ الكسائي وحده: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ﴾ بكسر الألف. وقرأ الباقون: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ بفتح الألف قال أبو علي: وجه الفتح: أن المعنى: يستبشرون بنعمة الله، وبأن الله لا يضيع، فإنه معطوفة على الباء، والمعنى: يستبشرون بتوفر ذلك عليهم ووصوله إليهم، لأن إذا لم يضعه وصل إليهم فلم يبخسوا ولم ينقصوه، فهذا مما يستبشرون به، كما أن النعمة والفضل كذلك. ومن كسر فيلى ذا المعنى يؤول لأنه إذا يضعه وصل إليهم فلم ينقصوه. فالأول أشد إبانة لهذا المعنى.

(٤) قال أبو علي في الحجة (٣٩٧/٢): اختلفوا في فتح الياء، وضم الزاي، وضم الياء، وكسر الزاي في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحْزِنُكَ﴾. فقرأ نافع وحده: ﴿يُحْزِنُكَ﴾ و ﴿يُحْزِنُكَ﴾ و ﴿إِنِّي لِيُحْزِنُنِي﴾ بضم الياء وكسر الزاي في كل القرآن إلا في سورة الأنبياء: ﴿لَا يَحْزِنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ فإنه فتحها يعني الباء وضم الزاي.

وقرأ الباقون جميع ذلك ﴿يُحْزِنُ﴾ بفتح الياء وضم الزاي في كل القرآن قال أبو علي: قال سيبويه: تقول: فَتَنَ الرَّجُلَ وَفَتَّنَتْهُ. وَحَزَنَ وَحَزَنَتْهُ. قال: وزعم الخليل أنك حيث قلت: فَتَّنَتْهُ وَحَزَنَتْهُ لم تُرد أن تقول: جعلته حزينا =

١٧٠ ..... سورة آل عمران

حيث وقع إلا قوله: ﴿لَا يَجْزِيهِمُ الْفَرْعُ﴾ في الأنبياء فإن نافعاً فتح ياءه، وضم زاية. وافقهما الوليد بن مسلم في سورة المجادلة في قوله: ﴿لِيُحْزِنَ الَّذِينَ﴾ فضم الياء، وكسر الزاي. وقرأ ابن محيصن والكسائي في رواية الشيزري في سورة الأنبياء بضم الياء وكسر الزاي. الباقر بن فتح الياء وضم الزاي في جميعه.

قرأ حمزة والمطوعي عن الأعمش: ﴿لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup> [١٧٨]

= وجعلته فاتناً. كما أنك حين قلت: أدخلته أردت جعلته داخلاً ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزناً وفتنة فقلت: فتنته كما قلت: كحلته أي جعلت فيه كحلاً، ودَهْنَتَه جعلت فيه دهناً فجئت بفعلته على حدة ولم ترد بفعلته هاهنا بتغيير قوله حَزَنَ وَفَتَنَ، ولو أردت ذلك لقلت: أحزنته وأفتنته وفتني من فتنة كحزن من حزنته. قال بعض العرب: أفتنت الرجل وأحزنته أرادوا جعلته حزينا وفاتنا، فغيروا فعل قال أبو علي: فهذا الذي حكاه عن بعض العرب حجة نافع في قراءته ﴿لِيَحْزُنُنِي﴾، وأما قرأته ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ﴾ فعلى أنه يشبه أن يكون تبع فيه أثراً، أو أحب الأخذ بالوجهين إذ كان كل واحد منهما جائزاً.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٩٨/٢): اختلفوا في الياء، والتاء من قوله جل وعز: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، ﴿فَلَا يَحْسِبَنَّ﴾ ضم الباء في ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ وكلهن بالياء وكسر السين في كل القرآن. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ كل ذلك بالتاء، ﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ﴾ بالتاء، وفتح الباء غير أن نافعاً كسر السين، وفتحها ابن عامر. وقرأ حمزة: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، فلا تحسبهم﴾ بفتح الباء والسين، وكل ذلك بالتاء.

وقرأ عاصم والكسائي كل ما في هذه السورة بالتاء إلا حرفين قوله: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فإنهما بالياء، غير أن عاصماً فتح السين وكسرها الكسائي. ولم يختلفوا في قوله: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ أنها بالتاء. قال أبو علي: قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، ﴿فَلَا يَحْسِبَنَّ﴾ بضم الباء في ﴿يَحْسِبَنَّ﴾، وكلهن بالياء، وكسر السين في كل القرآن... ووجه قول ابن كثير، وأبي عمرو في أن لم يعديا حسبت إلى مفعوليه اللذين يقتضيهما أن يحسب في قوله: ﴿فَلَا يَحْسِبَنَّ﴾ بمفازة من العذاب﴾ لما =

﴿ولا تحسبن الذين يخجلون﴾ [١٨٠] بالياء فيهما. وقرأه الباقون بالياء فيهما.

قرأ الأعمش، وحمزة والكسائي، وخلف ويعقوب: ﴿حتى يُمَيِّز﴾<sup>(١)</sup> [١٧٩]

= جعل بدلاً من الأول وعدي إلى مفعوليه استغنى بهما عن تعدية الأولى إليهما... قال: وقرأه نافع، وابن عامر: ﴿ولا يحسبن الذين كفروا﴾، ﴿ولا يحسبن الذين يخجلون﴾ كل ذلك بالياء، ﴿فلا تحسبنهم﴾ بالياء وفتح الباء. قراءتهما في ذلك مثل قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وقد مر القول فيها إلا في قوله: ﴿فلا تحسبنهم﴾ بالياء وفتح الباء. والمفعولان اللذان يقتضيهما الحسبان في قوله: ﴿لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا﴾ محذوفان لدلالة ما ذكر من بعد عليهما، ولا يجوز البديل كما جاز البديل في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، لاختلاف الفاعلين باختلاف فاعليهما. قال: وقرأ حمزة: ﴿ولا تحسبن الذين كفروا﴾، ﴿ولا تحسبن الذين يفرحون﴾، ﴿فلا تحسبنهم﴾ بفتح الباء والسين، وكل ذلك بالياء... قال: وقرأ عاصم، والكسائي كل ما في هذه السورة بالياء إلا حرفين: ﴿ولا يحسبن الذين يخجلون﴾، ﴿ولا يحسبن الذين كفروا﴾ فإنهما بالياء غير أن عاصمًا فتح السين، وكسرهما الكسائي. قد تقدم القول في: ﴿ولا يحسبن الذين يخجلون﴾ فأما قوله:

﴿ولا يحسبن الذي كفروا أن ما نملي لهم﴾ فالوجه فتح أن؛ لأنها تسد مسد المفعولين كما سد الفعل والفاعل مسدهما لما جرى ذكرهما في الصلة في نحو قوله: ﴿أحسب أن يتركوا﴾. قال: لم يختلفا في قوله: ﴿ولا تحسبن الذي قتلوا﴾ أنها بالياء، قوله ﴿تحسبن﴾ مسند إلى الفاعل المخاطب ﴿والذين قتلوا﴾ المفعول الأول، والمفعول الثاني قوله: ﴿أمواتاً﴾ فقد استوفى الحسبان فاعله ومفعوليه.

(١) قال أبو علي الفراسي في الحجة (٢/٤٠٥): اختلفوا في فتح الياء، والتخفيف، وضمها والتشديد من قوله ﷻ: ﴿حَتَّى يَمَيِّزَ﴾، و﴿لِيَمَيِّزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ﴾. فقرأ ابن كثير، وناجع، وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم: ﴿حتى يَمَيِّزَ﴾ و﴿لِيَمَيِّزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ﴾ بفتح الياء والتخفيف. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿حَتَّى يُمَيِّزَ﴾، و﴿لِيَمَيِّزَ اللَّهُ﴾ بضم الياء والتشديد. وقال ابن القاصح في سراج القارئ (٢٣٢): في قول الشاطبي في منظومته:

يميز مع الأنفال فاكسر سكونه وشدده بعد الفتح والضم شلشلا

أمر في ﴿حتى يميز﴾ الخبيث من الطيب هنا و﴿ليميز الله الخبيث﴾ بالأنفال بكسر سكون الياء الثانية من ﴿يميز﴾ وتشديدها بعد الفتح في الميم والضم في الياء الأولى المشار إليهما بالسين من "شلشلا" وهما حمزة والكسائي. فتعين للباقيين القراءة بسكون الياء على ما قيد لهم بعد الكسر في الميم، والفتح في الياء الأولى.

سورة آل عمران.....

بضم الياء، وفتح الميم، وتشديد الياء وكسرها. وكذلك «ليميز الله» في الأنفال. الباقون بفتح الياء الأولى وتسكين الثانية.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل البصرة: «بما يعملون خبير»<sup>(١)</sup> [١٨٠] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

روى المطوعي عن الأعمش: «سَيُكْتَبُ» [١٨١] بفتح الياء، وضم التاء. «وقتلهم» [١٨١] بتصب اللام. «يقول» [١٨١] بالياء.

وقرأ حمزة، والشنبوذي عن الأعمش: «سَيُكْتَبُ» بضم الياء، وفتح التاء [١٦٠]. واللام، «ويقول» بالياء. الباقون: «سَنُكْتَبُ» بالنون وفتحها/ وضم التاء، ونصب اللام: «ونقول» بالنون.

قرأ ابن عامر: «بالينيات وبالزبر»<sup>(٢)</sup> [١٨٤] بزيادة باء. وحذفها الباقون.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠٧/٢):

قال: قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: «والله بما يعملون خبير» بالياء، وقرأ الباقون بالتاء. قال أبو علي: القول في ذلك أن من قرأ بالياء أتبعه ما قبله، وهو على الغيبة، وذلك قوله: «سيطوقون»، «والله بما يعملون خبير» من منعهم الحقوق من أموالهم فيجازيهم عليه. ومن قرأ بالتاء، فلأن قبله خطاباً وهو قوله: «وإن تؤمنوا وتتقوا فلکم أجر عظيم» والله بعملكم المرضي خبير، فيجازيكم عليه، فالغيبة أقرب إليه من الخطاب.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (٤٠٧/٢):

قال: قرأ ابن عامر وحده: «بالينيات وبالزبر» بالباء، وكذلك في مصاحف أهل الشام. وقرأ الباقون: «بالييات والزبر» بغير باء، وكذلك هي في مصاحفهم. قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ: «بالينيات والزبر» أن الواو قد أغنت عن تكرير العامل. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزید، وعمرو أشركت الواو عمراً في الباء؟ فأنت عن تكريرك الباء مستغن. وكذلك إذا قلت: جاءني زيد وعمرو، قالوا: قد أشركت عمراً في الهجيء، وكذلك جميع حروف العطف.

ووجه قول ابن عامر: أن إعادة الباء وإن كان مستغنى عنها فإنه لضرب من التأكيد، ولو لم يكرر لاستغنى بإشراك حرف العطف، فمما جاء على قياس قراءة ابن عامر. ولو قلت: زيد وعمرو، لأشركت الواو في الاسم الجار كما تشرك بالباء... وكلا الوجهين حسن عربي.



سورة آل عمران ..... ١٧٣

روى الحلواني عن هشام: «وبالكتاب»<sup>(١)</sup> [١٨٤] بزيادة باء. وحذفها من بقي.

روى المطوعي عن الأعمش «ذائقة» [١٨٥] بالتنونين. «الموت» [١٨٥] بالنصب. وروي عنه حذف التنونين، مع نصب «الموت» حيث وقع. والباقون «ذائقة» بغير تنونين، «الموت» بالجر مضافاً.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو، وأبو بكر: «ليبينه للناس ولا يكتمون»<sup>(٢)</sup> [١٨٧] بالياء فيهما. الباقون بالتاء فيهما.

(١) قال ابن القاصح في سراج القارئ المبتدئ (٢٣٣) في شرحه لقول الناظم: وبالزبر الشامي كذا رسمهم وبالكتاب هشام والكشف الرسم مجملاً أحر الشامي وهو عبد الله بن عامر قرأ: «وبالزبر» بالياء، وإن رسم مصحف الشام كذلك، ثم أحر أن هشاماً قرأ: «وبالكتاب» بالياء فتعين للباقين القراءة بغير باء فيهما. وروى الداني في المقنع عن أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه أن الباء ثابتة في الموضعين للشامي.

قال أحفش: إن الباء زيدت في الإمام، أي في مصحف الشام في «وبالزبر» وحده. وقال مكّي في الهداية: لم يرسم الثاني بالياء أصلاً. قال الداني: رواية أبي الدرداء أثبت.

قلت: وإلى هذا اختلاف أشار بقوله:

"واكشف الرسم مجملاً" أي قائلاً جميلاً.

وقيل: إنما اعتمد ابن عامر على النقل والرواية لا رسمه والوفاق اتفاق.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠٩/٢):

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل:

«لتبينه للناس ولا تكتمنونه».

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر بالياء فيهما.

وقرأ الباقر، وحفص عن عاصم بالتاء فيهما.

قال أبو علي: حجة من قرأ بالتاء قوله: «وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم» والاتفاق

عليه، وكذلك «وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون» وقد تقدم القول في ذلك.

وحجة من قرأ بالياء أن الكلام حمل على الغيبة، لأنهم غيب.

قرأ أهل الكوفة ويعقوب: ﴿لا تحسبن الذين يفرحون﴾<sup>(١)</sup> [١٨٨] التاء. وقرأ الباقون بالياء.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿بما أوثوا﴾ [١٨٨] بضم الهمزة ومدّها وإثبات واو بعدها وضم التاء قبل الواو، وإسكان الواو بوزن أوذوا. وقرأه الباقون بفتح الهمزة، وحذف الواو، والمد، وفتح التاء، وإدغام الواو في الواو لانفتاح ما قبلها. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو: ﴿فلا يحسبنهم﴾<sup>(٢)</sup> [١٨٨] بالياء، وضم الباء. وقرأه الباقون بالتاء، وفتح الباء، وقد تقدم اختلافهم في كسر السين، وفتحها.

[ب/١٦٠] قرأ حمزة، والكسائي، /وخلف المطوعي عن الأعمش: ﴿وقتلوا وقاتلوا﴾<sup>(٣)</sup>

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٩٨/٢):

اختلفوا في الياء، والتاء من قوله جل وعز: ﴿ولا يحسبن الذين كفروا﴾. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿ولا يحسبن الذين ييخلون﴾، ﴿ولا يحسبن الذين يفرحون﴾، ﴿فلا يحسبنهم﴾ ضم الباء في ﴿يحسبنهم﴾، وكلهن بالياء، وكسر السين في كل القرآن.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿ولا تحسبن الذين كفروا﴾، ﴿ولا تحسبن الذين ييخلون﴾ و ﴿لا تحسبن الذين يفرحون﴾ كل ذلك بالتاء، ﴿فلا تحسبنهم﴾ بالتاء وفتح الباء غير أن نافعاً كسر السين، وفتحها ابن عامر.

وقرأ حمزة ﴿ولا تحسبن الذين كفروا﴾ و ﴿لا تحسبن الذين يفرحون﴾، ﴿فلا تحسبنهم﴾ بفتح الباء والسين، وكل ذلك بالتاء.

... قال أبو علي: قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: ﴿ولا يحسبن الذين كفروا﴾، ﴿ولا يحسبن الذين ييخلون﴾، و ﴿لا يحسبن الذين يفرحون﴾، ﴿فلا يحسبنهم﴾ بضم الباء في ﴿يحسبنهم﴾ وكلهن بالياء وكسر السين في كل القرآن.

(٢) راجع الفقرة التي قبل التي قبلها.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠٩/٢):

اختلفوا في قوله: ﴿وقاتلوا وقاتلوا﴾ في تقدم الفعل المبني للفاعل وتأخيره والتشديد والتخفيف. فقرأ ابن كثير، وابن عامر: ﴿وقاتلوا وقاتلوا﴾ مشددة التاء. وقرأ نافع، وعاصم وأبو عمرو: ﴿قاتلوا وقاتلوا﴾ خفيفة.

سورة آل عمران ..... ١٧٥

[١٩٥] الأول من القتل بني للمفعول، والثاني من القتال مبني للفاعل. وقرأه السابقون: «قاتلوا وقتلوا» قدموا الفاعلين على المفعولين. وكذلك اختلافهم في سورة التوبة.

روى رويس: «لا يغرئك قلب»<sup>(١)</sup> [١٩٦] بسكون النون وتخفيفها وكذلك: «لا يحطمنكم سليمان»، «ولا يستخفنك الذين»، «فإما نذهبن بك» «أو نرينك» خمسة مواضع بنون التوكيد الخفيفة وافقه الشنبوذي عن الأعمش في «لا يحطمنكم» في سورة النمل. وقرأهن السابقون بتوكيد النون المثقلة مفتوحة.

قرأ الأعمش، من طريق المطوعي: «نزلاً من عند الله» [١٩٨] بسكون الزاي. وضمها السابقون.

\*\*\*\*

= وقرأ حمزة والكسائي: «وقتلوا وقتلوا»، بيد أن بالفعل المبني للمفعول به قبل الفعل المبني للفاعل، وكذلك اختلافهم في سورة التوبة غير أن ابن كثير وابن عامر شددوا في التوبة.

قال أبو علي: تقديم «قاتلوا» على «قتلوا» حسن لأن القتال قبل القتال والتشديد حسن لتكرار القتل، فهو مثل: «مفتحة لهم الأبواب». ومن خفف فقال: «وقتلوا» فإن فعلوا يقع على الكثير والقليل، والتثقيل تختص به الكثرة. من قرأ: «قتلوا وقتلوا» كان حسناً؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى، وإن كان مؤخرًا في اللفظ، وليس العطف بما كالعطف بالفاء، وكذلك اختلافهم في سورة التوبة.

ووجه قول من قرأ: «قتلوا وقتلوا» أن يكون لما قتل منهم قاتلوا ولم يهنوا ولم يضعفوا للقتل الذي أوقع بهم، كما قال: «فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله».

(١) قال الحصري في القراءات العشر: (١٧٩):

اختلف في «لا يغرئك» هنا و «يحطمنكم» بالنمل، و «يستخفنك» بالروم و «فإما نذهبن بك» «أو نرينك». فرويس بتخفيف النون ساكنة في الخمس، واتفق على الوقف له على «نذهبن» بالألف بعد الباء أصل نون التوكيد الخفيفة، والسابقون بالتشديد في الكل.

## تفصيل ما أجهلناه

من

## الياءات المتحركات والمحذوفات

## فالمحركات:

قوله: ﴿وَجَهِيَ لِّلَّهِ﴾ فتحها نافع، وابن عامر، وحفص. ﴿مَنِيْ إِنْكَ﴾ و﴿لِيْ آيَةَ﴾ فتحهما نافع وأبو عمرو. ﴿إِنِّيْ أَعُوذُهَا﴾ و﴿أَنْصَارِيْ إِلَى﴾ فتحهما نافع. ﴿بَلَّغْنِي الْكُرَى﴾ أسكنها، وحذفها من الوصل ابن محيصن، والمطوعي عن الأعمش. ﴿إِنِّيْ أَخْلَقُ﴾ فتحها أهل الحجاز، وأبو عمرو.

## والمحذوفات:

[١٦١/أ] ﴿وَمَنْ اتَّبَعْنِ﴾ أثبتها في الوصل، والوقف /يعقوب، وافقه نافع إلا أبا سليمان، وأبو عمرو في الوصل. و﴿أَطِيعُونِ﴾ بياء في الحالين يعقوب. و﴿خَافُونِ﴾ بياء في الحالين يعقوب، وابن شنود عن قُنبِل وافقهما في الوصل أبو عمرو. وحذفها من الحالين الباكون.

\*\*\*\*

## سورة النساء

قرأ أهل الكوفة، وعبد الوارث، والعباس جميعاً عن أبي عمر: «تساءلون به»<sup>(١)</sup> [١] بتخفيف السين. وشددها الباقر.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي وعبد الوارث: «والأرحام»<sup>(٢)</sup> [١] بالجر. ونصبه الباقر.

روى الشنبوذي عن الأعمش: «فواحدة»<sup>(٣)</sup> [٣] بالرفع. ونصبها الباقر.

(١) قال ابن القاصح في سراج القارئ (٢٣٤):

في شرحه لقول الناظم:

وكوفيهم تساءلون مخففاً وحمة والأرحام بالخفض جملاً

أخبر أن الكوفيين وهم عاصم وحمة والكسائي قرأوا «الذي تساءلون» بتخفيف السين. فتعين للباقرين القراءة بتشديدها. وقال محمد سالم محيسن في كتابه المستنير في تخريج القراءات المتواترة (١٣٩) في القراءات والتوجيه: قرأ عاصم، وحمة، والكسائي وخلف العاشر: «تساءلون» بتخفيف السين على حذف إحدى التائين لأن أصلها: تساءلون، وقرأ الباقر بتشديدها على إدغام في السين.

(٢) قال ابن القاصح في سراج القارئ (٢٣٤): إتماماً لما سبق قيل من شرحه للبيت إذ قال:

وأن حمزة قرأ: «والأرحام» بخفض الميم فتعين للباقرين القراءة بنصبها. وقال ابن محيسن في المستنير إتماماً لما سبق بالفقرة السابقة أيضاً: وقرأ حمزة «والأرحام» بخفض الميم عطفاً على الضمير المجرور في: «به». وقرأ الباقر بنصبها عطفاً على لفظ الجلالة.

(٣) قال ابن محيسن في المستنير (١٣٧) في إعرابها: «فواحدة» مفعول لفعل محذوف أي

فانكحوا واحدة أو حرف عطف «ما» موصولة «ملكتم أيماكم» فعل وفاعل، والجملة صلة الموصول، وقال في القراءات والتوجيه:

قرأ أبو جعفر: «فواحدة» برفع التاء على أنها خبر لمبتدأ محذوف أي فالمنع واحدة أو فاعل لفعل محذوف أي فيكفي واحدة. وقرأ الباقر بنصبها على أنها مفعول محذوف أي فانكحوا واحدة. وقال ابن الأنباري في البيان (١/ ٢٤٢): «فواحدة» تُقرأ بالنصب والرفع، فأما من قرأ بالنصب فلأن التقدير فيه، فانكحوا واحدة وهو جواب الشرط في قوله: «فإن خفتم ألا تعدلوا». ومن قرأ بالرفع ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف وتقديره فهي واحدة. والثاني: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، وتقديره فامرأة واحدة تقع، والأول أولى.

قرأ نافع وابن عامر: ﴿قيماً﴾<sup>(١)</sup> [٥] بغير ألف.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٥/٢): اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله: ﴿قيماً﴾ و ﴿قيماً﴾. فقرأ ابن كثير، وعاصم، وحزرة والكسائي، وأبو عمرو ﴿قيماً﴾ بألف. وقرأ نافع، وابن عامر ﴿قيماً﴾ بغير ألف. ... قال أبو الحسن: ﴿جعل الله لكم قياماً﴾، وفي الكلام قواماً، وقيماً وهو القوام الذي يقيم شأنهم. وقال أبو الحسن: في قيام ثلاث لغات: قيماً وقياماً، وقوماً. قال: وبنو ضبة يقولون: طويل، وطيبال والعامية على طوال. ... والدليل على أن قيماً مصدر في معنى القيام قوله: ﴿ديناً قيماً ملة إبراهيم﴾ فالقيمة التي هي معادلة الشيء ومقاومته لا مذهب له هنا، وإنما المعنى، والله أعلم: ديناً ثابتاً دائماً لازماً لا ينسخ كما تنسخ الشرائع التي قبله، وكذلك قوله: ﴿إلا ما دمت عليه قائماً﴾ أي اقتضاؤك له ومطالبتك إياه.

فقوله ﴿قيماً﴾ ينبغي أن يكون مصدرًا وُصف به الدين، ولا وجه للجمع هنا ولا للصفة لقلّة مجيء هذا البناء في الصفة، ألا ترى أنه إنما جاء في قولهم: قوم عدى، ومكان سوى، وفعل في المصادر كالشعب والرضا، وحروف آخر أوسع من الوصف، فإذا كان كذلك حمل على الأثر. ... ويدل ذلك على أنه مصدر، وأنه مثل عوض حكاية أبي الحسن قوماً، وقيماً، وكان القياس تصحيح الواو كما حكاها أبو الحسن، وإنما انقلبت ياء على وجه الشذوذ عن الاستعمال كما انقلبت ثيرة، وكما قالوا: طويل وطيبال في لغة بني ضبة فيما حكاها أبو الحسن، وكما قالوا: جميعاً جواد، وجياد، وكان حكم جواد أن تصح عينه في الجمع، قال الأعشى:

جياذك في الصيف في نعمة      تصان الجلال وتعطي الشعر

فكما شذت هذه الأشياء عما عليه الاستعمال كذلك شذ قولهم: قيماً، وهو فعل كالسبع، ولا وجه للصفة هنا لقلّة الصفة ولا لأن يكون جمع قيمة، لأن ذلك لا مذهب له ألا ترى أنه لا يجوز أن يوصف الدين بذلك. وقوله قيماً، وقياماً بمعنى، وإنما أعل القيام؛ لأنه مصدر قد اعتل فعله فأتبع الفعل في الاعتلال، فأما القوام الذي حكاها أبو عبيدة فإنه ينبغي أن يكون اسماً غير مصدر كالقوام فيمن فتح.

ويجوز أن يكون مصدر قاوم، كما أن الغوار مصدر غاور، فأما القيام، والصيام والعياد، والعيادة والحياكة، ونحو ذلك مما قلبت الواو فيه ياءً فمصادر جارية على الفعل ومما يدل على قيماً ليس بجمع قيمة، وإنما هو مصدر قوله: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس﴾، و ﴿قيماً للناس﴾، وإنما المعنى: جعل الله حج البيت الحرام قواماً لمعيش الناس.

وأثبتته الباقون. «ذرية» ذكر<sup>(١)</sup>.

قرأ ابن محيصن: «ضُعفا»<sup>(٢)</sup> [٩] بضم الضاد، والعين مقصوراً. وروي عنه «ضُعفا» بضم الضاد، وفتح العين، والمد على وزن فعلاء. الباقون «ضِعافاً» بكسر الضاد، وفتح العين، وإثبات الألف بعدها.

وأمال «ضعافاً» الأعمش وحمزة من رواية ابن عطية، وسليمان من طريق خلف وابن لاحق، والدوري. وفتحها الباقون.

قرأ ابن عامر، وأبو بكر: «سَيْصِلُون»<sup>(٣)</sup> [١٠] بضم الياء. وفتحها الباقون.

(١) سبق ذكر هذه الآية في «وله ذرية ضعفاء» في البقرة [٢٦٦]، وفي «ذرية بعضها من بعض» في آل عمران [٣٤]، في «ذرية طيبة» في آل عمران [٣٨].  
(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٨/٢):

قال: وقرأ حمزة وحده «ضعفاً» بإمالة العين وكذلك: «خافوا» بإمالة الخاء. واختلف عنه في الإمالة فروى عبيد الله بن موسى: «ضعفاً» بالفتح. وروى خلف بن هشام عن سليم بن عيسى عنه بالكسر.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٩/٢):

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله جل وعز: «وسَيْصِلُون سعيراً» فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي «وسَيْصِلُون» بفتح الياء. وقرأ ابن عامر: «وسَيْصِلُون سعيراً» بضم الياء.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر بن عياش وأبان، والمفضل عنه: «وسَيْصِلُون» مثل ابن عامر بضم الياء و «تُصَلَّى ناراً حامية» بالضم أيضاً وروى عنه حفص: «وسَيْصِلُون سعيراً»، مفتوحاً كله.

وقال أبو علي: قال أبو زيد: صلي الرجل النار يصلها صلاً وصلأ وصلأ وهما واحد، وأصله الله حر النار إصلاءً، وهو صالي النار في قوم صالين وصلى.

حجة من قرأ: «سَيْصِلُون» بالفتح قوله تعالى: «اصلوها اليوم» و «إلا من هو صال الجحيم»، و «جهنم يصلونها».

وحجة من قال: «سَيْصِلُون» أنه من: أصلاه الله وسَيْصِلُون مثل: سيعطون، من أصلاه الله مثل: أدخله الله النار، وحجته: «سوف نصليهم ناراً».

[١٦١/ب] / قرأ نافع: «وإن كانت واحدة»<sup>(١)</sup> [١١] بالرفع. ونصبها الباقون.  
 قرأ الأعمش، وحمزة والكسائي: «فلامه الثلث»<sup>(٢)</sup> [١١] و «فلامه  
 السدس» [١١] بكسر الهمزة من أم إذا تقدمتها كسرة، أو ياء ساكنة في الإفراد،  
 والجمع نحو: «إمها رسولاً» و «في إم الكتاب»، ولا مثل لهذه الأربعة المفردة.

(١) قال ابن الأنباري في البيان (٢٤٤/١):

قرئ: «واحدة» بالرفع، والنصب. فالنصب على أنه خبر كان الناقصة أيضاً وتقديره:  
 فإن كان المتروك واحدة. والرفع: على أنه فاعل كان التامة، وهي بمعنى حدث ووقع فلا  
 تفتقر إلى الخبر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٩ / ٢):

اختلفوا في ضم الألف في: أم، وكسرها إذا وليتها كسرة أو ياء ساكنة.  
 فقرأ ابن كثير، ونافع وعاصم وأبو عمرو، وابن عامر: «فلامه» و «في بطون  
 أمهاتكم» و «في أمها» و «في أم الكتاب» بالرفع. وقرأ حمزة، والكسائي كل ذلك  
 بالكسر إذا وصلا.

قال أبو علي: حجة من ضم أن الهمزة ليست كالهاء، ولا في خفائها، إنما اتبع الهاء الياء  
 والكسرة من اتبع في بهم، وبه، عليهم، ولديهم لخفائها، وليست الهمزة كذلك، وإن  
 كانت تقارب الهاء في المخرج. ويقوي ذلك أنهم لم يغيروا غير همزة: أم، هذا التغيير، ألا  
 ترى أن الهمزة في:

أد، وأف، وأم مضمومة على جميع أحوالها، وكذلك همزة أناس؟

ووجه قول حمزة، والكسائي أن الهمزة حرف مستقل بدلالة تخفيفهم لها، فأتبعوها ما  
 قبلها من الياء والكسرة ليكون العمل فيها من وجه واحد. ويقوي ذلك أنها تقارب  
 الهاء، وقد فعل ذلك بالهاء. ويقوي ذلك أيضاً أنهم قد أتبعوا غيرها من الحروف نحو: هو  
 منحدر من الجبل، فغيروا البناء للإلتحاق. ويقوي ذلك أنهم قد أتبعوا ما قبل الهمزة في  
 قولهم: أجوؤك، وأنبوؤك، كما أتبعوا الهمزة ما قبلها في قوله: «في إمها» و «لامه»  
 فالهمزة لما يتعاورها من القلب والتخفيف تشبه الياء، والواو، والهاء، فتغير كما تغير، فإن  
 قلت: فهلا فعلوا ذلك بغير هذا الحرف مما فيه الهمزة؟

قيل: إن هذا الحرف قد كثر في كلامهم والتغيير إلى ما كثر استعماله أسرع، وقد يختص  
 الشيء في الموضع بما لا يكون في أمثاله كقولهم:

أسطاع، وأهراق، ولم يفعل ذلك بما أشبهه، وكذلك هذا التغيير في الهمزة مع الكسرة  
 والياء احتص به هذا الحرف ولم يكن فيما أشبهه.



فأما الجمع فأربعة أيضاً: في النحل: «من بطون إمهاتكم». وفي النور: «بيوت إمهاتكم». وفي الزمر: «في بطون إمهاتكم». وفي النجم: «بطون إمهاتكم». وزاد الأعمش، وحمزة كسر الميم أيضاً في الوصل من الجمع<sup>(١)</sup>.

قراً أهل مكة، وابن عامر، وأبو بكر: «يوصى بها»<sup>(٢)</sup> [١١] بفتح الصاد في

(١) قال أبو علي في الحجة (٧٠/٢):

اختلفوا في الميم من «إمهاتكم» فكسرها حمزة فإن وقفوا على ما قبل الهمزة فيهن ابتداءوا بضم الهمزة لا غير، ويفتح الميم في الأربعة المجموعة على قراءة الأعمش، وحمزة إذا ابتداءوا. وقراءه الباقون بضم الهمزة من ثمانية المواضع في الوصل في الابتداء. وفتحها الكسائي. قال أبو علي: أما فتح الكسائي الميم في «إمهاتكم» فهكذا ينبغي لأن التغيير والاتباع إنما جاء في الهمزة، ولم يأت في الميم لم تغير وإنما غيرت الهمزة إذا وليتها الكسرة أو الياء، فلما كان كذلك أتبع الهمزة ما كان قبلها من الكسرة والياء ترك الميم على أصلها كما تركها من ضم الهمزة فقال: أمهات. وأما كسر الميم في إمهات، فقول الكسائي أشبه منه. ووجهه أنه أتبع الميم الهمزة كما قالوا: منحدر من الجبل، فأتبعوا حركة الدال ما بعدها، ونحو هذا الاتباع لا يجسر عليه إلا بالسمع.

ويقوي ذلك قول من قال: «عليهمي ولا» ألا ترى أنه أتبع الهاء الياء، ثم أتبع الميم الهاء وإن لم تكن في خفاء الهاء، فكذلك أتبع الميم الهمزة في قوله: «إمهات»، وكما أن قول من قال: «عليهمي» فاعلم يقوي ما أخذ به حمزة.

فكذلك قول من قال: «عليهم ولا» يقوي قول الكسائي، ألا ترى أنه أتبع الياء ما أشبهها في الخفاء، وترك غير الهاء على أصلها. فكذلك أتبع الكسائي الكسرة أو الياء الهمزة، وترك الميم التي بعد الهمزة في قوله: «لإمها» على أصله فلم يغيره.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (٧١/٢):

اختلفوا في كسر الصاد وفتحها من قوله جل وعز: «يوصى بها». فقرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: «يوصى بها» بفتح الصاد في الحرفين. وقرأ حفص عن عاصم الأولى بالكسر «يوصى» والثانية: «يوصى».

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: «يوصى» فيهما بالكسر.

قال أبو علي: حجة من قال: «يوصى» أنه قد تقدم ذكر الميت، وذكر المفروض فيما ترك يبين ذلك قوله: «فإن كان له إحوة فألمه السدس من بعد وصية يوصي». وحجة من قال: «يوصى» أنه في المعنى: يؤول إلى يوصي. ألا ترى أن الموصي هو الميت؟ وكان الذي حسن ذلك أنه ليس ميت معين إنما هو شائع في الجميع، فلذلك حسن «يوصى».

الموضعين. وافقهم حفص في الثاني. الباقر بكسر الصاد فيهما.

روى المطوعي عن الأعمش: «إن كان رجلاً يورث كلاله»<sup>(١)</sup> [١٢] بفتح السواو، وتشديد الراء كسرهما. الباقر: «يورث» بإسكان الواو، وفتح الراء وتخفيفها.

قرأ نافع، وابن عامر: «ندخله جنات»<sup>(٢)</sup> [١٣] و «ندخله ناراً» [١٤]

(١) قال ابن الأثير في البيان (٢٤٥/١): «كان»: ها هنا تامة. و«رجل»: فاعله، كحدث زيد، ووقع عمرو. و«يورث»: جملة فعلية في موضع رفع؛ لأنها لرجل. و«كلالة»: منصوب في أربعة أوجه: الأول: أن يكون منصوباً على الحال من الضمير في «يورث» أي يورث في هذه الحالة. والثاني: أن يكون منصوباً على التمييز، والمراد بالكلالة في هذين الوجهين الميت. والثالث: أن يكون منصوباً؛ لأنه صفة مصدر محذوف وتقديره يورث وارثه كلاله، والمراد بالكلالة في هذا الوجه هو المال. والرابع: أن يكون منصوباً لأنه خبر كان، والمراد بالكلالة في هذا الوجه اسم الورثة، والتقدير فيه: ذا كلاله.

ومن قرأ: «يورث» بكسر الراء، كان كلاله، منصوباً؛ لأنه مفعول. ومن قرأ «كلالة» بالرفع أي، وإن كان رجل كلاله يورث أي يورث الوارث المال، فحذف المفعولين.

وقال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١٨٢/١):

ومن ذلك قراءة الحسن: «يورث كلاله» و«يورث» أيضاً كالمقروء به في السبعة. وقرأ عيسى بن عمر الثقفي: «يورث كلاله».

قال أبو الفتح: يورث، ويورث، كلاهما منقول من: ورث فهذا من أورث، وهذا من ورث، فورث وأورثته كوغر صدره وأوغرته، وورث وورثته كورم وورمته. قال الأعمش:

مورثه مالا وفي المجد رفعة لما ضاع فيها من قراء نساءكا  
وفي كلتا القراءتين هناك المفعولان محذوفان، كأنه قال: يورث وارثه ماله أو يورث  
وارثه ماله... و«كلالة» على نصها في جميع القراءات.

(٢) قال ابن القاصح في سراج القارئ المتدئ (٢٣٦):

عند شرحه لقول الناظم:

بالنون فيهما، وكذلك / في الفتح: «ندخله» و«نعذبه». وفي التغابن: «نكفر [١/٦٢] عنه» و«ندخله». وفي الطلاق: «ندخله». ووافقهما في سورة التغابن والطلاق الأعمش. في رواية المطوعي. وقرأهن الباقون بالياء.  
قرأ ابن كثير: «سبيلا واللذان»<sup>(١)</sup> [١٦] بتشديد النون، وفي طه: «هذان».

= وندخله نون من إطلاق وفوق مع نكفر نعذب معه في الفتح ذاكلا  
أحبر أن المشار إليهما بالهمزة والكاف في قوله: "ذاكلا" هما: نافع، وابن عامر قرأ:  
«ندخله جنات» و«ندخله ناراً» في هذه السورة. و«ندخله جنات» في سورة  
الطلاق. و«نكفر عنه سيئاته» و«ندخله جنات» في التغابن.  
وأشار إليهما قوله: "فوق مع نكفر"، و«ندخله جنات» و«نعذبه عذاباً أليماً» في  
سورة الفتح، وإليهما أشار بقوله: "نعذب معه في الفتح" بالنون في السبعة.  
وتعين للباقيين القراءة بالياء في الجميع، ومعنى كلاً: حفظ.  
وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٧١ / ٢): اختلفوا في الياء والنون من قوله جل وعز:  
«يدخله». فقرأ ابن عامر، ونافع: «ندخله جنات» بالنون في الحرفين جميعاً، وقرأ  
الباقون بالياء فيهما. قال أبو علي: كلاهما حسن، فمن قرأ: «يدخله» فلأن ذكر اسم  
الله عز وجل قد تقدم فحمل الكلام على الغيبة. ومن قرأ «ندخله» فالمعنى فيه كالمعنى  
في الياء، ويقري ذلك قوله تعالى: «بل الله مولاكم» ثم قال: «سنلقي».  
(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧١/٢):

واختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله عز وجل: «واللذان» و«هذان»، و«فذانك»  
و«هاتين». فقرأ ابن كثير: «هذان» و«اللذان» و«فذانك» و«هاتين» مشددة النون.  
وقرأ نافع، وعاصم وابن عامر، وحزمة والكسائي بتخفيف ذلك كله، وشدد أبو عمرو  
«فذانك» وحدها، ولم يشدد غيرها. قال أبو علي: من قرأ: «اللذان» و«هذان»  
و«هاتين» فالقول في تشديد نون التثنية: أنه عوض من الحذف الذي يلحق الكلمة.  
ألا ترى أن قولهم: ذا قد حذف لأها، وقد حذفت الياء من اللذين في التثنية.

.... إن السلام في "اللتان واللذان" وإن كانت حذفت لالتقاء الساكنين، فإنهما لما لم  
تظهر في التثنية التي كان يلزم أن يثبت فيها وتتحرك أشبه ما حذف حذفاً لغير التقاء  
الساكنين، فاقتضى العوض منه كما اقتضته المبهمة نحو: هذان، واتفقت هذه الأسماء من  
اللذان، وهذان في هذا التعويض كما اتفقا في التحضير في فتح الأوائل منهما مع ضمها  
من غيرهما، وفي إلحاق الألف أو آخرهما، وذلك، نحو "اللتيا، واللذيا، وهاتيا".

وفي الحج: «ما يشاء هذان». وفي القصص: «هاتين»، «فذانك». وفي السجدة: «أرنا اللذين». وافقه أبو عمرو إلا العباس، ورويس في «فذانك»<sup>(١)</sup>. وخففها الباقون، ومعهم ابن محيصن في الجميع، والعباس في «فذانك» خاصة.

قرأ: الأعمش وحمزة والكسائي، وخلف: «أن ترثوا النساء كُرْهًا»<sup>(٢)</sup> [١٩] بضم الكاف، وكذلك في التوبة: «طوعًا وكُرْهًا»، وفي الأحقاف: «كُرْهًا»

(١) قال أبو علي في الحجة (٧٢/٢):

فأما تخصيص أبي عمرو التعويض في المهمة في نحو قوله: «فذانك» وتركه التعويض في "اللذان"، فيشبه أن يكون ذلك لما رأى من أن الحذف للمهمة ألزم فيحسب لزومها الحذف ألزمها العوض، ولم يعوض في اللذين.

ألا ترى أن اللذين إذا قلت: اللذان فحقرت أظهرت اللام المحذوفة التثنية في التحقير، وإذا حقرت المبهم فقلت: هاذيا فالحذف في الاسم قائم؛ لأنه كان ينبغي هاذيا، الباء الأولى عين الفعل، والثانية للتحقير، والثالثة لام الفعل، فحذفت التي هي عين الفعل، ولم يجز أن تحذف التي هي لام؛ لأنك لو حذفتها لتحركت ياء التحقير بجاورها الألف، وهذه الياء لا تحرك أبدًا.

ألا ترى أنه يلقي عليها حركة الهمزة في نحو: أقيس، فلما لم يتم في التحقير، وأتم الموصول خصص المبهم بالعوض دون الموصول لذلك.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٣/٢):

اختلفوا في فتح الكاف وضمها من قوله جل وعز:

«كُرْهًا»، وذلك في أربعة مواضع:

في النساء، والتوبة والأحقاف في موضعين. فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو «كُرْهًا» بفتح الكاف فيهن كلهن. وقرأ عاصم، وابن عامر: «كُرْهًا» بالفتح في النساء والتوبة. وقرأ في الأحقاف: «كُرْهًا» مضمومتين. وقرأ حمزة، والكسائي: «كُرْهًا» بالضم فيهن كلهن.

وقال ابن ذكوان في حفطي: «كُرْهًا» بفتح الكاف في سورة الأحقاف في الموضعين، قال أبو علي: الكره، والكُره: لغتان كقولهم:

الفقر والفُقر، والضعف والضعف، والدف والدف، والشهد والشهد.

فمن قرأ الجميع بالضم فقد أصاب، وكذلك لو قرأ قارئ جميع ذلك بالفتح.

وكذلك إن قرأ بعض ذلك بالفتح وبعضه بالضم فكل ذلك مستقيم.

و «كُرْهًا». وافقهم عاصم، وابن عامر إلا الأخفش، والحلواني جميعًا عن هشام ويعقوب في الأحقاف. وفتحهن الباكون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن وأبو بكر «مِيْنَةٌ»<sup>(١)</sup> [١٩] و «مِيْنَات» بفتح الياء في جميع القرآن.

وافقهم نافع، وأهل البصرة في «ميينات». وافقهم الوليد بن مسلم في الموضوعين من سورة الطلاق. وكسرها فيهن الباكون.

قرأ ابن محيصن: «وَأَيْتِمُّ إِحْدَاهُنْ قَنْطَارًا»<sup>(٢)</sup> [٢٠] بتثقيل حركة الهمزة على الميم، وحذفها / فتصير ميمًا مكسورة في الوصل كسرًا عارضًا. [١٦٢/ب] وقرأ الباكون بإسكان الميم، وإثبات همزة مكسورة في الوصل والوقف.

قرأ الكسائي: «وَالْمُحْصِنَات»<sup>(٣)</sup> [٢٤] و «مُحْصِنَات» [٢٥] بكسر الصاد ما

(١) قال ابن القاصح في سراج القارئ (٢٣٧) في شرحه لقول الشاطبي:

وفي لكن فافتح يا ميينة دنا صحيحًا وكسر الجمع كم شرفًا فاعلاً أمر بفتح ياء كل ما جاء من لفظ: ميينة مفردًا، وهو قوله تعالى: «إلا أن يأتين بفاحشة ميينة» بالنساء، والطلاق، و «يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة ميينة» بالأحزاب للمشار إليهما بإبدال الصاد من قوله: "دنا صحيحًا" وهما: ابن كثير وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بكسر الياء فيهن ثم أخبر أن المشار إليهم بالكاف والشين والعين في قوله: "كم شرفًا فاعلاً" وهم: ابن كثير، وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص قرأوا بكسر الياء في كل ما جاء من لفظ: «ميينات» مجموعًا وهو: «ولقد أنزلنا إليكم آيات ميينات مثلًا» و «لقد أنزلنا آيات ميينات والله يهدي» بالنور «يتلو عليكم آيات ميينات» بالطلاق. فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء فيهن.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١٨٤/١):

ومن ذلك قراءة ابن محيصن: «وَأَيْتِمُّ إِحْدَاهُنْ قَنْطَارًا»، وصل ألف إحداهن. قال أبو الفتح: قد تقدم نحو هذا فيمن قرأ: «فلا إثم عليه». يريد فلا إثم عليه بشواهد، وهذا حذف صريح، واعتباط مريح.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٥/٢):

اختلفوا في فتح الصاد وكسرها من قوله جل وعز: «وَالْمُحْصِنَات».

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو وعاصم وابن عامر، وحمزة: «وَالْمُحْصِنَات» بفتح الصاد =

عدا الحرف الأول من هذه السورة. وفتحها الباقون فيهن.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> [٢٤] بضم الهمزة، وكسر

= في كل القرآن.

وقرأ الكسائي: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ بفتح الصاد من هذه وحدها وسائر القرآن: ﴿والمحصنات﴾ و ﴿محصنات﴾ بكسر الصاد. ولم يختلف أحد من القراء في هذه وحدها إنما بفتح الصاد، أعني: ﴿والمحصنات من النساء﴾.

حدثنا أحمد بن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن مجاهد، وعبد الله بن كثير مثل قراءة الكسائي: ﴿والمحصنات من النساء﴾ مفتوحة الصاد، وسائر القرآن ﴿والمحصنات﴾. ... وروي عن إبراهيم، ومجاهد: أن أحدهما قرأ: ﴿أحصن﴾ وفسره بتزويجهن. وقرأ الآخر: ﴿أحصن﴾ وفسره: بأسلمن.

فقد ثبت بما ذكرنا أن الإحصان يقع على الحرية، وعلى التزويج، وعلى العفة، وعلى الإسلام، وليس تبعد هذه الأسماء عما عليه موضوع اللغة. ... والحرية: تبعد وتمنع من امتهان الرق.

والإسلام: يحظر الدم والمال اللذين كانا على الإباحة قبل. والتزويج في المرأة: كذلك حظر خطبتها التي كانت مباحة قبل، ويمنع تصديها التزويج. والعفة: حظر النفس عما يحظره الشرع. فهذه الأسماء قريبة مما عليه أصل اللغة.

(١) قال ابن القاصح في سراج القارئ (٢٣٨):

في شرحه لقول الشاطبي في منظومته:

وضم وكسر في أحل صحابه وجوه وفي أحصن عن نقر العلاء

أخبر أن المشار إليهم وبصحاب في قوله صحابه وهم: حمزة والكسائي وحفص قرؤوا ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ ما وراء ذلكم﴾ بضم الهمزة وكسر الحاء فتعين للباقيين القراءة بفتحها.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٧/٢): اختلفوا في فتح الألف وضمها من قوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ﴾. فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أحل لكم﴾ بفتح الألف والحاء. وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ﴾ بضم الألف.

قال أبو علي: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ ما وراء ذلكم﴾ بناء الفعل للفاعل أشبه بما قبله، ألا ترى أن معنى: كتاب الله عليكم: كتب الله عليكم كتاباً، وأحل لكم؟.

ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ﴾ فهو في المعنى يؤول إلى الأول، وفي ذلك مراعاة مشاكلة ما بعد قبل.

الحاء. وفتحها الباقون.

قرأ أهل الكوفة إلا حفصًا، والوليد بن مسلم: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾<sup>(١)</sup> [٢٥] بفتح الهمزة، والصاد. وقرأه الباقون بضم الهمزة وكسر الصاد.  
قرأ أهل الكوفة: ﴿تِجَارَةٌ عَنِ تِرَاضٍ﴾<sup>(٢)</sup> [٢٩] نصبًا. ورفعها الباقون.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٧/٢):

اختلفوا في فتح الألف وضمها من قوله تعالى: ﴿أَحْصَنَ﴾.

فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿أَحْصَنَ﴾ مضمومة الألف.

وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿أَحْصَنَ﴾ مفتوحة الألف.

واختلف عن عاصم فروى عنه أبو بكر والمفضل: ﴿وَأَحْلَ لَكُمْ﴾ و ﴿أَحْصَنَ﴾ بالفتح جميعًا.

وروى عنه حفص: ﴿وَأَحْلَ لَكُمْ﴾ و ﴿أَحْصَنَ﴾ بالضم جميعًا. حدثنا محمد بن الحسين ابن شهريار قال: حدثنا الحسين بن الأسود قال: حدثنا عبد الله بن موسى عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود أنه قرأ: ﴿وَأَحْلَ﴾ بفتح الألف.

حدثنا أحمد: قال أخبرني علي بن العباس، قال حدثنا محمد بن عمر بن الوليد الكندي عن ابن أبي حماد عن شيبان عن عاصم: ﴿وَأَحْلَ﴾ فتحًا، ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾ بضم الألف. قال أبو علي: أحسن: أحسن بالأزواج، وقد رويت عن ابن عباس. وفسر بعض السلف أحسن تزوجن.

ومن قرأ: ﴿أَحْصَنَ﴾: فمعناه أسلمن، وكذا فسره إبراهيم أو مجاهد.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٨/٢):

اختلفوا في الرفع، والنصب في قوله جل وعز: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾.

وقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو ابن عامر: ﴿تِجَارَةً﴾ رفعًا.

وقرأ حمزة والكسائي، وعاصم ﴿تِجَارَةً﴾ نصبًا.

قال أبو علي: من رفع فالاستثناء منقطع؛ لأن التجارة عن تراض ليس من أكل المال الباطل. ومن نصب: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ احتمل ضربين:

أحدهما: إلا أن تكون التجارة تجارةً، ومثل ذلك قوله: إذا كان يومًا ذا كواكب أي إذا كان اليوم يومًا.

والآخر: إلا أن تكون الأموال ذوات تجارة فتحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه، والاستثناء على هذا الوجه أيضًا منقطع.

روى المطوعي عن الأعمش: «ولا تقتلوا أنفسكم» [٢٩] بضم التاء الأولى، وفتح القاف، وتشديد التاء الثانية، وكسرهما. وقرأه الباقون: «ولا تقتلوا» بوزن تفعلوا.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: «فسوف نصليه»<sup>(١)</sup> [٣٠] بفتح النون. وضمها الباقون.

قرأ الأعمش في رواية المطوعي: «يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم»<sup>(٢)</sup> [٣١] بالياء فيهما. الباقون بالنون فيهما.

قرأ نافع: «مدخلاً كريماً»<sup>(٣)</sup> [٣١] و «مدخلاً يرضونه» في الحج بفتح الميم

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب ومن ذلك قراءة إبراهيم، والأعمش، وحميد «فسوف نصليه ناراً» بفتح النون وسكون الصاد.

قال أبو الفتح: يروى في الحديث أنه: أتى بشاة مصلية، أي مشوية. يقال: صلاه يصليه، إذا شواه، ويكون منقولاً من صلى ناراً، وصليته ناراً كقولك: كسى ثوباً وكسوته ثوباً. ومثله — إلا أنه قبل النقل غير متعد — شتر وشترته وغارت عينه وغرتها... .

فأما قراءة العامة: «فسوف نصليه ناراً» بضم النون فهو منقول من صلى، إلا أنه نقل بالهمزة لا بالمثل قولك: طعم خبزاً وأطعمته خبزاً، وعلم الخير وأعلمته، أي: عرف وعرفته. والصلبي: النار منه، وهو من الياء لقولهم: صلتيه ناراً.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٧٨):

اختلفوا في الياء والنون من قوله: «نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم».

فروى أبو زيد سعيد بن أوس عن المفضل عن عاصم: «يكفر عنكم سيئاتكم» بالياء جميعاً. وقرأ الباقون بالنون.

قال أبو علي: من قرأ: «يكفر» بالياء فلأن ذكر اسم الله تعالى قد تقدم في قوله: «إن الله كان بكم رحيماً» ومن قال: «نكفر» بالنون فالمعنى معنى الياء، ومثل ذلك: «بل الله مولاكم»، ثم قال: «سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب». وأبو الحسن يستحسن النون في هذا النحو.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٧٨):

اختلفوا في ضم الميم وفتحها من قوله عز وجل: «مدخلاً».

فقرأ نافع وحده: «مدخلاً كريماً» مفتوحة الميم، وفي الحج مثله. وقرأ الباقون: «مدخلاً» مضمومة الميم ها هنا وفي الحج. ولم يختلفوا في بني إسرائيل في: «مدخل صدق» و «مخرج صدق» أنهما بضم الميم. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: «مدخلاً» بفتح الميم ها هنا وفي الحج.



فيهما. وضمهما الباكون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، والكسائي وخلف: / «وسألوا»<sup>(١)</sup> [٣٢] بفتح [١/١٦٣]

= قال أبو علي: قوله تعالى: «مدحلاً» بعد «يدخلكم» يحتمل وجهين:  
 يحتمل أن يكون مصدرًا، ويجوز أن يكون مكانًا. فإن حملته على المصدر أضمرته له فعلاً  
 دل عليه الفعل المذكور، ويكون قوله: «مدحلاً» فيمن قدره مصدرًا انتصابه بذلك  
 الفعل، التقدير: ويدخلكم فتدخلون مدحلاً.  
 ويجوز أن يكون مكانه فإنه قال يدخلكم مكانًا فيكون على هذا التقدير منتصبًا بهذا  
 الفعل المذكور، كما أنك إذا قلت: أدخلتكم مكانًا، انتصب بهذا الفعل، والمكان أشبه  
 ها هنا؛ لأننا رأينا المكان وُصف بالكرم وهو قوله:  
 «كم تركوا من جنات وعيون وزروع ومكان كريم»، فوصف المكان بالكرم، فكذلك  
 يكون قوله: «مدحلاً» يراد به المكان مثل المقام.  
 ويجوز أن يكون المراد به الدخول أو الإدخال وإن كان قد وصف بالكرم، ويكون  
 المعنى: دخولًا تكرمون فيه خلاف من قيل فيه: «الذين يحشرون على وجوههم إلى  
 جهنم» فليس هذا كقولك: حشرتهم على الوجه، وحشرتهم على وجوههم أي لم أدع  
 منهم أحدًا غير محشور، ولكن مثل قوله: «أفمن يمشي مكبًا على وجهه أهدي أم من  
 يمشي»، وكقوله: «أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة».  
 قال: ولم يختلفوا في بني إسرائيل في: «مدخل صدق» و «مخرج صدق» أنهما بضم الميم.  
 قال أبو علي: لا يمتنع في القياس أن تفتح الميم من مدخل على نحو ما قدمنا ذكره من أنه  
 يكون على فعل مضمير يدل عليه الكلام. ويجوز في المدخل إذا ضم أن يكون مكانًا،  
 وأن يكون مصدرًا. فإذا جعلته مصدرًا جاز أن تريد مفعولًا محذوفًا من الكلام كأنه  
 قال: أدخلني الجنة مدحلاً أي: إدخال صدق.  
 والأشبه أن يكون مكانًا لإضافته إلى صدق، فهو في هذا كقوله «في مقعد صدق».  
 فكما أن هذا المضاف إلى صدق مكان، كذلك يكون المدخل مكانًا. ولا يمتنع الآخر  
 لأن غير العين قد أضيف إلى صدق في نحو: «أن لهم قدم صدق عند ربهم». ألا ترى أنه  
 قد فسر بالعمل الصالح.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٩/٢):

اختلفوا في الهمز وتركه من قوله تعالى: «واسألوا الله من فضله».  
 فقرأ ابن كثير، والكسائي: «وسلوا الله من فضله» و «فسل الذين» و «فسل بني إسرائيل»  
 و «وسل من أرسلنا» وما كان مثله من الأمر المواجه به وقبله واو أو فاء، فهو غير =

١٩٠ ..... سورة النساء

السين، وإسقاط الهمزة، حيث وقع أمرًا مواجهًا به. وقبل سينه واو أو فاء. وأسكن السين وأثبت الهمزة مفتوحة فيه الباقون.

قرأ أهل الكوفة: «عقدت»<sup>(١)</sup> [٣٣] بغير ألف بعد العين، وشدد القاف منهم الأعمش فيما رواه عنه المطوعي. الباقون: «عقدت» بألف وتخفيف القاف. روى المطوعي عن الأعمش: «في المضجع واضربوهن» [٣٤] بغير ألف بعد الضاد موحدًا. وقرأه الباقون: «في المضاجع» بألف على الجمع.

= مهموز في قولهما.

وروى الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر، وشيبة أنهما لم يههما: «وسل» ولا: «فسل» مثل قراءة الكسائي. وقرأ الباقون: بالهمزة في ذلك كله، ولم يختلفوا في قوله: «وليسألوا ما أنفقوا» أنه مهموز.

قال أبو علي: الهمز وترك الهمز حسنان، ولو خففت الهمزة في قوله «وليسألوا ما أنفقوا» كان أيضًا حسنًا، وقد قدمنا ذكر وجوه «وسل».

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٨٠/٢):

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله جل وعز: «عقدت». فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع وابن عامر: «عقدت» بالألف. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: «عقدت» بغير ألف.

قال أبو علي: الذكر الذي يعود من الصلة إلى الموصول ينبغي أن يكون ضميرًا منصوبًا فالتقدير: والذين عاقدتهم أيمانكم، فجعل الأيمان في اللفظ هي المعاقدة، والمعنى على الخالفين الذين هم أصحاب الأيمان. والمعنى: والذين عاقدت حلفهم أيمانكم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

فعاقدت أشبه بهذا المعنى؛ لأن لكل نفر من المعاقدين يمينًا على المحالفة.

ومن قال: «عقدت أيمانكم» كان المعنى: عقدت حلفهم أيمانكم، فحذف الحلف، وأقام المضاف إليه مقامه.

والأولون كأنهم حملوا الكلام على المعنى فقالوا: «عقدت» حيث كان من كل واحد من الفريقين يمين.

والذين قالوا: «عقدت» حملوا الكلام على اللفظ لفظ الأيمان لأن الفعل لم يسند إلى أصحاب الأيمان في اللفظ إنما أسند إلى الأيمان.

سورة النساء..... سورة النساء..... ١٩١

قرأ الأعمش من طريق المطوعي: «والجار الجنب»<sup>(١)</sup> [٣٦] بفتح الجيم، وسكون النون. وضمهما الباوقن.

قرأ ابن محيصن، والأعمش، وحمزة والكسائي، وخلف، وعبد الوارث: «بالبخل»<sup>(٢)</sup> [٣٧] بفتح الباء، والحاء، ومثله في الحديد. وأسكن الحاء الباوقن.

قرأ أهل الحجاز، والشنبوذي عن الأعمش: «وإن تك حسنة»<sup>(٣)</sup> [٤٠]

(١) قال صاحب الحجة (٨٠/٢):

قال أحمد: روى أبو زيد سعيد بن أوس عن المفضل عن عاصم: «والجار الجنب» بفتح الجيم وإسكان النون، ولم يأت به غيره. وقرأ الباوقن: الجنب بضمين. قال أبو الحسن: قال: «والجار الجنب»، وقال بعضهم: «الجنب». .... قال أبو علي: قوله تعالى: «والجار الجنب» يمتل معنيين:

أحدهما: أن يريد الناحية، فإذا أراد هذا فالمعنى ذي الجنب، فحذف المضاف لأن المعنى مفهوم ألا ترى أن الناحية لا يكون الجار إياها. والمعنى: ذي ناحية ليس هو الآن بها، أي هو غريب عنها.

والآخر: أن يكون وصفاً مثل: ضرب، وفسل، وندب، فهذا وصف يجري على الموصوف كما أن الجنب كذلك، وهو في معناه. ومعنى اللفظتين على هذا واحد وهو أنه بجانب لأقاربه، متباعد عنهم.

(٢) قال صاحب الحجة (٨٢/٢):

اختلفوا في ضم الباء، في «البخل» والتخفيف وفتحها، والتثقيل. فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وعاصم وابن عامر: «بالبخل» خفيفاً. وقرأ حمزة والكسائي: «بالبخل» مثقلة، وكذلك في سورة الحديد مثله.

قال أبو علي: قال سيبويه: قالوا: بخل يبخل بخلاً. فالبخل كاللؤم، والفعل كشقي، وسعد وقالوا: بخيل. وبعضهم يقول: البخل كالفقر. وبعضهم يقول: البخل كالكرم. وقد حكى فيه ثلاث لغات، وقرئ باثنتين منها: البخل، والبخل.

(٣) قال أبو علي في الحجة (٨٢/٢):

قرأ ابن كثير، ونافع: «وإن تك حسنة» رفعا. وقرأ الباوقن نصباً. قال أبو علي: النصب حسن لتقدم ذكر: «مثقال ذرة»، فالتقدير: وإن تكن الحسنة مثقال ذرة يضاعفها، كما قال: «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها».

والرفع على: وإن تحدث حسنة أو إن تقع حسنة يضاعفها.

بالرفع. ونصبها بالاقون.

قرأ نافع، وابن عامر، وعبد الوارث: ﴿تَسْوَى﴾<sup>(١)</sup> [٤٢] بفتح التاء، وتشديد السين. وقرأ أهل الكوفة كذلك إلا عاصمًا إلا أنهم خففوا السين فأمالوها. وقرأ ابن كثير، وابن محيصن وعاصم، وأهل البصرة إلا عبد الوارث: ﴿تَسْوَى﴾ بضم التاء، وتخفيف السين، والتفخيم.

(١) قال صاحب الحجة (٢/٨٣):

اختلفوا في فتح التاء في قوله تعالى: ﴿تَسْوَى﴾ والتشديد وضمها والتخفيف. فقرأ ابن كثير، وعاصم أبو عمرو ﴿لو تسوى﴾ مضمومة التاء خفيفة السين. وقرأ نافع، وابن عامر: ﴿تَسْوَى﴾ مفتوحة التاء مشددة السين. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لو تسوى﴾ مفتوحة التاء خفيفة السين والواو ممالاة مشددة في كل القرآن.

قال أبو علي: من قال: ﴿تَسْوَى﴾ فهو تفعل من التسوية، والمعنى: لو يجعلون والأرض سواء كما قال: ﴿ويقول الكافر يا ليتني كنت ترابًا﴾ ومن هذا قوله: ﴿بلى قادرين على أن نسوي بنانه﴾ أي نجعلها صفحة واحدة لا تفصل بعضها عن بعض فتكون كاللحم فيعجز بذلك عما يستعين عليه من الأعمال بالبنان كالكتابة والخياطة ونحو ذلك مما لو فقدت البنان معها لم يتمكن منها.

ومن أيماهم: لا والذي شقهن خمسًا من واحدة.

وقراءة نافع، وابن عامر: ﴿لو تسوى﴾ المعنى: لو تتسوى فأدغم التاء في السين لقربها منها، وهذا مطاوع لو تسوى لأنك تقول: سويته فتسوى، ولا ينبغي أن يكون هذا لاجتماع تشديدين، ألا ترى أن في التنزيل: ﴿أطيرنا﴾، ﴿وازينت﴾ و ﴿لعلكم تذكرون﴾ ونحو ذلك.

وفي هذا الوجه اتساع؛ لأن الفعل مسند إلى الأرض، وليس المراد: ودوا لو يصيرون ينسون بها، لا تتسوى هي بهم، وجاز ذلك لأنه لا يلبس، وقالوا: أدخل فوه الحجر لما لم يلبس.

وقول حمزة والكسائي: ﴿لو تسوى﴾ هو: لو تتسوى فحذف التاء التي أدغمها من قال: ﴿لو تسوى﴾؛ لأنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذف.

وأما إمالة الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء في ﴿تسوى﴾ فحسنة لأن الفعل إذا صار على هذه العدة استمرت فيه الإمالة لانقلاب ألفه إلى الياء في نحو: يستويان.

/ قرأ الأعمش من طريق المطوعي «وأنتم سُكْرَى»<sup>(١)</sup> [٤٣] بضم السين، [١٦٣/ب] وتسكين الكاف على وزن فعلى. وقرأه الباقون: «سُكَارَى» في وزن فعلى وتقدم ذكر من أماله أمثاله وفخمه.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا: «أو لمستم النساء»<sup>(٢)</sup> [٤٣] بغير ألف بعد اللام

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/١٨٨):

ومن ذلك قراءة الأعمش «لا تقربوا الصلاة وأنتم سكرى» مضمومة السين ساكنة الكاف من غير ألف. وقراءة إبراهيم: «وأنتم سكرى» وفي قراءته أيضًا: «ترى الناس سكرى وما هم بسكرى». قال أبو الفتح أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن وكيع عن الدمشقي عن ابن قطرب عن قطرب في كتابه الكبير، أن قراءة أبي زرعة الشامي: «وترى الناس سكرى وما هم بسكرى».

وسألت أبا علي عن «سكرى» فردد القول فيها، ثم استقر الأمر فيها بيننا على أنها صفة من هذا اللفظ، والمعنى، بمنزلة حبلى مفردة كما ترى. فأما: «سكرى» بفتح السين فمن قرأ كذلك فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون جمع سكران إلا أنه كسر على فعلى إذ كان السكر علة تلحق العقل فجرى مجرى: صريع وصرعى، وجريح وجرحى إذ كان ذلك علة بلوا بها.

والآخر: أن يكون «سكرى» هنا صفة مفردة مذكرها سكران، كما رواه سكرى، ويشهد لهذا الأمر قراءة من قرأ: «سكرى» بالضم، وهذا لا يكون إلا واحدًا، ويشهد للقول الأول قراءة العامة: «وترى الناس سكرى وما هم بسكرى».

وجاز أن يوقع على الناس كلهم صفة مفردة تصورًا للمعنى الجملة والجماعة وهي بلفظ الواحد، كما جاز لليد أن يشير أيضًا إلى الناس بلفظ الواحد في قوله:

ولقد سمعت من الحياة وطولها  
وسؤال هذا الناس كيف ليبد

ومن معكوسة في إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد قوله تعالى: «الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم» والمراد به الواحد، كل من كلام العرب.

وقراءته: «وترى الناس سكرى» بضم التاء يقوي ما قدمناه من أن أرى في اليقين دون أرى لقوله تعالى: «وما هم بسكرى».

(٢) قال أبو علي في الحجة (٢/٨٣):

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله عز وجل: «أو لامستم النساء». فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: «أو لامستم» بألف هاهنا وفي المائة مثله.

هنا وفي المائة. وأثبتها الباقر فيها.

قرأ ابن محيصن: ﴿يخرفون الكلام عن مواضعه﴾ [٤٦] بألف هاهنا، وفي

= وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لستم﴾ بغير ألف وفي المائة مثله.

قال أبو علي: اللبس يكون باليد، وقد اتسع فيه فأوقع علي غيره، فمما جاء يراه به مس باليد قوله:

ولا تلمس الأفعى يداك تنوشها ودعها إذا ما غيبتها سفاتها

ومما جاء يراد به غير اللبس بالجراحة قوله تعالى: ﴿وأنا لمسنا السماء فوجدناها﴾ تأويله: عاجلنا غيب السماء ورمناه لنسرقه فلنقيه إلى الكهنة ونخبرهم به.

ولما كان اللبس قد يكون غير المباشرة بالجراحة قال: ﴿ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس فلمسوه بأيديهم﴾ فخصص باليد لئلا يلتبس بالوجه الآخر كما جاء:

﴿وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم﴾ لما كان الابن قد يكون متبني به من غير الصلب، وقد كان ينسب المتبني به إلى المتبني فقال: ﴿ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله﴾.

وقد قالوا التمس وهو افتعل من اللبس، فأوقع علي ما يقع عليه اللبس والمباشرة. ... وقوله تعالى: ﴿أو لامستم النساء﴾ قد عني به ما لا يكون مساً بيد، وذلك أن الخلوة قد تكون في حكم المس في قول عمر وعلي رضي الله عنهما، والخلوة ليست بلمس ولا مس بجراحة.

واختلف الصحابة في قوله: ﴿أو لامستم النساء﴾ على قولين: فحمله حاملون على المس باليد، وآخرون على الجماع.

ولم يحمله أحد منهم على الأمرين جميعاً، فحمله على عليهما خروج من إجماعهم، وأخذ بقول قد أجمعوا على رفضه.

... فأما قوله: ﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن﴾ فقد يكون من مثل قوله: ﴿ذوقوا مس سقر﴾ وقد لا يكون مساً، ولكن ما يكون في حكم المس وهو الخلوة بها في قول عمر، وعلي رضي الله عنهما.

وحجة من قرأ: ﴿لستم﴾ أن هذا المعنى جاء في التزليل في غير موضع على فعلتم، وذلك قوله: ﴿ولم يمسن بشراً﴾ و ﴿لم يطمئن إنس﴾.

وحجة من قرأ: ﴿لامستم﴾ أن الفاعل قد جاء في معنى الفعل نحو: عاقبته، وطارقت النعل.

وقال أبو عبيدة: اللباس النكاح.

الموضوعين في المائدة. وحذفها منها الباقون.

قرأ أهل البصرة، وعاصم، والأعمش، وحزمة، والوليد بن مسلم، والأحفش عن ابن ذكوان: ﴿فتيلاً. انظر﴾<sup>(١)</sup> [٤٩، ٥٠] بكسر التنوين حيث وقع. ووافقهم الإسكندراني عن ابن ذكوان في هذه السورة: ﴿محظوراً انظر﴾ في بني إسرائيل، وفيها: ﴿مسحوراً انظر﴾ وفي الفرقان: ﴿مسحوراً انظر﴾ وفي صاد ﴿وعذاب اركض﴾ وفي ق: ﴿منيب ادخلوها﴾، وضم ما عدا ذلك. ووافقهم الوليد بن عتبة عن أيوب إلا: ﴿متشابهة انظروا﴾ في سورة الأنعام. وفي صاد: ﴿وعذاب اركض﴾ وفي ق: ﴿منيب ادخلوها﴾ فإنه ضم هذه إلا ثلاثة كسرهما عداهن. ووافقهم ابن شنبوذ فيما رواه الشذائي والشنوبذي، والخزاعي عن البرقي إلا في التنوين المحرور ما قبله نحو: ﴿خبيثة اجتثت﴾ و/ ﴿منيب ادخلوها﴾ ونحوه. الباقون [١٦٤/٧] بالضم فيهن.

قرأ ابن عامر: ﴿إلا قليلاً﴾<sup>(٢)</sup> [٦٦] بالنصب. ورفعها الباقون.

(١) في القراءات العشر المتواترة في هامش القرآن الكريم فكرة علوي بن محمد بن أحمد بلفقيه إعداد الشيخ محمد كرم راجح عند هذه الآية قال: ﴿فتيلاً انظر﴾: بكسر التنوين وصلاً قرأ: أبو عمرو، وابن ذكوان، وعاصم وحزمة ويعقوب، وقرأ الباقون بالضم، وإذا وقف على رأس الآي فكلهم يتدثون بهمزة مضمومة.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٢/ ٨٦):

قال: كلهم قرأ: ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ رفعا إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿إلا قليلاً﴾ نصبا، وكذلك هي مصاحفهم. قال أبو علي: الوجه في قولهم: ما أتاني أحد إلا زيد، الرفع وهو الأكثر الأشيع في الاستعمال والأقيس، فقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحد إلا زيد، وما أتاني إلا زيد، واحد فكما اتفقوا على: ما أتاني إلا زيد على الرفع، وكان: ما أتاني أحد إلا زيد بمنزلة ومعناه. اختاروا الرفع مع ذكر أحد. ... ومما يقوي ذلك أنهم في الكلام وأكثر الاستعمال يقولون: ما جاءني إلا امرأة، فيذكرون حملاً على المعنى ولا يؤثنون ذلك فيما زعم أبو الحسن إلا في الشعر. ... وأما من نصب فقال: ما جاءني أحد إلا زيدا، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، وذلك أن قوله: ﴿ما جاءني أحد﴾ كلام تام، كما أن جاءني القوم كذلك فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتماعا في أن كل واحد منهما كلام تام.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن وحفص ورويس، والعباس عن أبي عمرو، وأبو معمر عن عبد الوارث، والشنبوذي عن الأعمش: «كأن لم تكن»<sup>(١)</sup> [٧٣] بالتاء. الباقرن بالياء.

قرأ الأعمش في رواية الشنبوذي: «فسوف يُؤتيه أجراً عظيماً»<sup>(٢)</sup> [٧٤] رأس أربع وسبعين آية بالياء تفرد به. الباقرن بالنون.

قرأ ابن محيصن: «يكتب ما يببتون» [٨١] بإدغام الباء في الميم. وأظهرها الباقرن.

قرأ ابن كثير وابن محيصن وأهل الكوفة إلا عاصمًا: «ولا يظلمون فتيلاً»<sup>(٣)</sup>

(١) قال الفارسي في الحجة (٨٨/٢):

اختلفوا في الياء، والتاء من قوله عز وجل: «كأن لم تكن بينكم وبينه مودة».

فقرأ ابن كثير، وعاصم في رواية حفص، والمفضل: «كأن لم تكن» بالتاء.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي:

«يكن» بالياء. قال أبو علي: من قرأ بالتاء: فلأن الفاعل المسند إليه الفعل مؤنث في

اللفظ. ومن قرأ بالياء: فلأن التانيث ليس بحقيقي. وحسن التذكير الفصل الواقع بين

الفعل والفاعل. ومثل التذكير قوله: «وأخذ الذين ظلموا الصيحة»، وقوله: «فمن جاءه

موعظة من ربه»... فكلتا الأمرين قد جاء التنزيل به.

(٢) قال الحصري في القراءات العشر (١٨٣): اختلف في: «فسوف يؤتيه أجراً عظيماً».

فأبو عمرو، وحمزة وخلف بالياء تحية. والباقرن بالنون.

(٣) قال الفارسي في الحجة (٨٨/٢):

اختلفوا في الياء، والتاء من قوله جل وعز: «ولا يظلمون». فقرأ ابن كثير، وابن عامر

وحمزة والكسائي: «ولا يظلمون» بالياء. وقرأ نافع وأبو عمرو، وعاصم: «تظلمون»

بالتاء. قال: ولم يختلفوا في قوله: «يزكي من يشاء ولا يظلمون فتيلاً» [٤٩] أنه بالياء.

قال أبو علي: من قرأ: «ولا يظلمون فتيلاً» بالياء، فلما تقدم من ذكر الغيبة وهو قوله:

«ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم... ولا يظلمون».

ومن قرأ بالتاء: فكأنه ضم إليهم في الخطاب النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين فغلب

الخطاب على الغيبة. والمعنى: أنكم أيها المسلمون ما تفعلون من خير يوف إليكم،

ويجازي من أمر بالقتال فتثبط عنه بعد أن كان يكتب عليه. ويؤكد التاء قوله: «قل

متاع الدنيا قليل» وما في «قل» من الخطاب. وأما قوله: «بل الله يزكي من يشاء»

ففي «يزكي» ضمير الغيبة: «ولا يظلمون» بالياء لأنه إذا كان لمن يشاء فهو للغيبة.



سورة النساء ..... ١٩٧

[٧٧] بالياء، ويقتضي أن يكون معهم الحلواني عن هشام، ولم أره منصوبًا في تعليقي عن الشريف. وقرأه الباقون بالتاء. «فمال هؤلاء القوم» [٧٨] كتب في المصاحف الأول مفصول اللام مما بعدها. ومثله: «مال هذا الكتاب» و «مال هذا الرسول» و «فمال الذين كفروا قبلك».

فذهب أبو عمرو، والكسائي وحدهما إلى أن الوقف إن دعت ضرورة بحيث أن يكون على «ما» ويتدآن باللام متصلة بما بعدها من الأسماء. وذهب الباقون إلى أن الوقف يجب أن يكون على «مال» باللام بعدها على ما هو في المصحف ويتدئون / الأسماء المجرورة منفصلة من الجار في هذه الأربعة. [١٦٤/ب]

قرأ أبو عمرو إلا العباس، والأعمش وحمزة: «بيت طائفة منهم»<sup>(١)</sup> [٨١] بإسكان التاء وإدغامها في الطاء. وأظهرها وفتحها الباقون.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا، وابن لاحق عن حمزة ورويس: «ومن أصدق»<sup>(٢)</sup> [٨٧] بتمثيل الصاد إلى الزاي، وكل ما جاء منه من صاد ساكنة

(١) قال صاحب الحجة (١٩/٢):

اختلفوا في إدغام التاء وإظهارها من قوله عز وجل: «بيت طائفة». فقرأ أبو عمرو، وحمزة: «بيت طائفة» مدغمًا. وقرأ الباقون: «بيت طائفة» بنصب التاء. قال أبو علي: وجه الإدغام: أن التاء، والطاء، والذال من حيز واحد، فالتقارب الذي بينهما يجريهما مجرى المثليين في الإدغام. ومما يحسن الإدغام: أن الطاء تزيد على التاء بالإطباق، فحسن إدغام الأنقص صوتًا من الحروف في الأزيد، بحسب قبح إدغام الأزيد في الأنقص، ألا ترى أن الصاد لا تدغم في مقارها، ويدغم مقارها فيها، وكذلك الصاد والسين والزاي لا تدغم في مقارها، ويدغم مقارها فيها، ويدغم بعضها في بعض. ومن بين فقال: «بيت طائفة» فلانفصال الحرفين واختلاف المخرجين.

(٢) قال أبو القاسم في سراج القارئ (٢٤٠) قول الشاطبي في منظومته حرز الأماني:

وإشمام صاد ساكن قبل داله كأصدق زايًا شاع وارتاح أشملا

أخبر أن المشار إليهما بالشين في قوله: "شاع" وهما: حمزة، والكسائي، أشما كل صاد ساكنة. "قبل داله زايًا" أي: قرأ الحرف بين الصاد والزاي كما قررنا في الصراط. قوله: "كأصدق" مثل الصاد الساكنة قبل الدال وهو اثنا عشر موضعًا «ومن أصدق من الله حديثًا» و «ومن أصدق من الله قيبًا» بالنساء، «ثم هم يصدقون» و «سنجزي الذين يصدقون» «بما كانوا يصدقون» بالأنعام.

سورة النساء ..... ١٩٨

بعدها دال في جميع القرآن نحو: ﴿يصدقون﴾ و ﴿تصدية﴾ و ﴿تصديق الذي﴾ و ﴿فاصدع بما﴾ و ﴿قصد السبيل﴾ و ﴿يُصدر الرعاء﴾ ونحوه. الباقون بصاد خالصة.

قرأ يعقوب: ﴿حصرة صدورهم﴾<sup>(١)</sup> [٩٠] بالتثوين والنصب جعله اسماً. وقرأه الباقون: ﴿حصرت صدورهم﴾ بسكون التاء، والوقف بالتاء إجماع؛ لأنه كذلك في المصحف. ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب مثل كلمة ﴿وجلة﴾.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي: ﴿خطاء﴾<sup>(٢)</sup> [٩٢] بالمد والهمز مثل: عطاء. وقرأه ﴿خطأ﴾ بغير مد الباقون.

= و﴿مكء وتصدية﴾ بالأفعال و﴿لكن تصديق الذي بين يديه﴾ بيونس ويوسف، و﴿فاصدع بما تؤمر﴾ بالحجر، و﴿على الله قصد السبيل﴾ بالنحل و﴿حتى يصدر الرعاء﴾ بالقصص، و﴿يومئذ يصدر الناس﴾ بالزلزلة. وقرأه الباقون بالصاد الخالصة. ومعنى "شاع" أي انتشر، والارتياح: النشاط.

(١) قال أبو البركات ابن الأنباري في البيان (١/٢٦٣):

قوله تعالى: ﴿إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم﴾. ﴿إلا الذين يصلون﴾ استثناء من الهاء والميم في ﴿واقلوهم﴾ وهو استثناء موجب. وحصرت صدورهم جملة فعلية وفي موضعها وجهان: أحدهما: أن يكون في موضع جر؛ لأنها صفة لجرور أول الآية وهو قوله تعالى: ﴿إلا الذين يصلون إلى قوم﴾. والثاني: أن يكون في موضع نصب؛ لأنها صفة لقوم مقدر وتقديره: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم، والفعل الماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع. وذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى أن الماضي يجوز أن يقع حالاً على الإطلاق، وقد بينا فساد ما في الآية من الأوجه في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف. ومن قرأ: ﴿حصرة﴾ جعله اسماً منصوباً على الحال من الواو في ﴿جاءوكم﴾، و ﴿أن يقاتلوكم﴾ في موضع نصب لأنه مفعول له.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/١٩٤): ومن ذلك قراءة الزهري فيما رواه عنه الواقص: ﴿إلا خطأ﴾ مقصوراً خفيفاً بغير همز. قال أبو الفتح: أصله: خطأ، بوزن خطأ، كقراءة العامة، غير أنه حذف الهمزة حذفاً على ما حكيناه عنهم من قولهم: جايحي، وسايسو. وهذا ضعيف عند أصحابنا، وإن كان قد جاء منه حروف صالحة إلا أنه ليس تخفيفاً قياسياً، وإنما هو حذف وخطب للهمزة ألبتة. وقد ذكرناه فيما قبل. ويجوز أن يكون إبدالا على حد قرئت، فجرى مجرى عصا، ومطا.

سورة النساء..... ١٩٩

قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا: ﴿فتثبتوا﴾<sup>(١)</sup> [٩٤] بالثاء، والباء من التثبث، ومثله في الذي بعده في الحجرات. وقرأه الباقون: ﴿فتبينوا﴾ بالياء، والنون من البيان.

قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة وخلف: ﴿ألقى إليكم السلام﴾<sup>(٢)</sup> [٩٤] بغير

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٨٨/٢):

اختلفوا في الثاء، والنون من قوله: ﴿فتثبتوا﴾. فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وعاصم وابن عامر، ﴿فتبينوا﴾ بالنون، وكذلك في الحجرات. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فتثبتوا﴾ بالثاء وكذلك في الحجرات. قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تثبتوا﴾ أن التثبث هو خلاف الإقدام، والمراد التأني، وخلاف التقدم، والتثبث أشد اختصاصًا بهذا الموضع.

ومما يبين ذلك قوله: ﴿وأشد تثبيتًا﴾ أي: أشد وقفًا لهم عما وعظوا بأن لا يقدموا عليه. ومما يقوي ذلك قولهم: تثبت في أمرك، ولا يكاد يقال في هذا المعنى: تبين ومن قرأ: ﴿فتبينوا﴾ فحجته: أن التبين ليس وراءه شيء، وقد يكون تبين أشد من تثبت، وقد جاء أن "التبين من الله والعجلة من الشيطان".

فمقابلة التبين بالعجلة دلالة على تقارب التثبث والتبين، وقد قال الأعشى:

كما راشد تجدن امرأ تبين ثم ارعوي أو قدم

فاستعمل البين في الموضع الذي يقف فيه ناظرًا في الشيء حتى يقدم عليه أو يرتدع عنه.

فالتبين على هذا أولى من التثبث. وقال في موضع الزجر والنهي والتوقف:

أزيد مناة توعد يابن تيم تين أين تاه بك الوعيد

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٠/٢):

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله جل وعز: ﴿ألقى إليكم السلام﴾.

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر، وحفص عن عاصم، والكسائي: ﴿السلام﴾ بالألف.

وروى قنبل، واليزي ومطرف بن معقل الشقري عن ابن كثير، وحكيم عن شبل عن

ابن كثير ﴿السلام﴾ بألف. وروى محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير ﴿السلام﴾ بغير

ألف. وروى عبيد بن عقيل عن شبل عن ابن كثير ﴿ألقى إليكم السلام﴾ بغير ألف.

قال عبيد: وهم يقرءون كل شيء في القرآن من الاستسلام بغير ألف. وروى علي بن

نصر عن أبان عن عاصم: ﴿إليكم السلام﴾ بألف.

[١/١٦٥] ألف بعد اللام كالذي قبله. / الباقون بألف.

قرأ نافع وابن محيصن، وابن عامر، والكسائي، وخلف: «غير أولي الضرر»<sup>(١)</sup> [٩٥] بنصب الراء. ورفعها الباقون.

= حدثنا أحمد قال حدثنا الحسين بن علي بن مالك قال حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا حرمي عن أبان عن عاصم. وحدثنا موسى بن هارون عن شيبان عن أبان عن عاصم: «ألقى إليكم السلم» بالكسر وتسكين اللام. وروى المفضل عن عاصم: «السلم» مثل حمزة.

وقرأ نافع، وابن عامر، وحمزة «السلم» بغير ألف. قال أبو علي: من قرأ «السلام» احتمل ضربين: أحدهما: أن يكون السلام الذي هو تحية المسلمين، أي: لا تقولوا لمن حياكم هذه التحية إنما قالها تعوداً فتقدموا عليه بالسيف، ولكن كفوا عنه، وأقبلوا منه ما أظهره من ذلك وارفعوا عنه السيف. والآخر: أن يكون المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم وكفوا أيديهم عنكم ولم يقاتلوكم «لست مؤمناً».

... فالسلام: خلاف المحارب، قال تعالى: «ادخلوا في السلم كافة».

والسلم: الصلح وقد يفتح فيقال: السلم، ومنه قوله سبحانه: «فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم» أي لا تدعوا إلى الصلح والمكافة، ولكن قاوموهم وقاتلوهم تعلوا عليهم، وتعلوا كلمتكم.

ولا يجوز أن يكون المراد فيمن قرأ هذه الآية السلم: الصلح، ولكن الإسلام كقوله: «ادخلوا في السلم».

ألا ترى أن الحربي إذا حاول من المسلم الصلح كان له الخيار في قتاله ومصالحته، وإذا أظهر له الإسلام لم يجز قتاله.

والمعنى في الآية: ولا تقولوا لمن ألقى إليكم الإسلام لست مسلماً. والسلم الذي هو الصلح تفتح فاؤه وتكسر، ويؤنث ويذكر قال تعالى: «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها».

(١) قال أبو البركات بن الأنباري في البيان (١/٢٦٤):

«غير أولي الضرر» قرئ «غير» بالرفع، والنصب، والجر.

فالرفع: على أنه بدل من «القاعدين» أو وصف لهم لأهم غير معينين، فجاز أن يوصفوا بغير. والنصب: على الاستثناء أو على الحال من «القاعدين». والجر: على أنه بدل من المؤمنين أو وصف لهم. وقال الفارسي في الحجة (٢/٩١): اختلفوا في رفع الراء ونصبها من قوله جل وعز: «غير أولي الضرر». فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة: «غير أولي» برفع الراء. حدثنا أحمد قال حدثني الصوفي الحسين بن بشر قال حدثنا =

سورة النساء ..... ٢٠١

قرأ أبو عمرو، والأعمش إلا المطوعي، وخلف وقتيبة: ﴿يؤتية أجراً عظيماً﴾<sup>(١)</sup> [١١٤] بالياء، رأس مائة وأربع عشرة آية. وقرأه الباقون بالنون.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿ونصله جهنم﴾<sup>(٢)</sup> [١١٥] بفتح النون. وقرأ الباقون [بضم] النون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو، وأبو بكر، وروح: ﴿فأولئك يُدخلون الجنة﴾<sup>(٣)</sup> [١٢٤] بضم الياء، وفتح الخاء. وفي مریم، والمؤمنون مع تقدم

= روح بن عبد المؤمن قال حدثنا محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿غير أولي الضرر﴾ بنصب الراء. وقرأ نافع، وابن عامر والكسائي: ﴿غير أولي﴾ بنصب الراء. قال أبو علي: من رفع الراء جعل ﴿غير﴾ صفة للقاعدين عند سيوييه، وكذلك من قال: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب﴾. فجر ﴿غير﴾ كان عنده أيضاً صفة. ... ومن نصب غيراً جعله استثناء من القاعدين. قال أبو الحسن: وبها نقرأ. قال: وبلغنا أنها نزلت من بعد قوله: ﴿لا يستوي القاعدون﴾، ولم تنزل معها استثنى بها قوم لم يقدرُوا على الخروج. ﴿والقاعدون﴾ مرتفع بقوله: ﴿يستوي﴾، ويستوي هذا يقتضي فاعلين فصاعداً وقوله: ﴿والمجاهدين﴾ معطوف عليه التقدير: لا يستوي القاعدون إلا أولي الضرر، والمجاهدون. (١) قال صاحب الحجة في حجته (٩٢/٢):

اختلفوا في الياء والنون من قوله تعالى: ﴿فسوف تؤتية﴾. فقرأ ابن كثير، ونافع وعاصم وابن عامر، والكسائي ﴿فسوف تؤتية﴾ بالنون. وقرأ أبو عمرو، وحزمة: ﴿يؤتية﴾ بالياء. قال أبو علي: من قرأ بالياء فلقوله: ﴿ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف يؤتية أجراً عظيماً﴾. ومن قرأ: ﴿تؤتية﴾ فهو مثل: ﴿يؤتية﴾ في المعنى.

(٢) قال في هامش القرآن القراءات العشر المتواترة فكرة علوي بن محمد بن أحمد بلفقيه إعداد الشيخ محمد كرم راجح عند هذه الآية:

﴿نوله... ونصله﴾ بالاختلاس: قالون ويعقوب، وهشام بخلف عنه. ﴿نوله... ونصله﴾ بالإشباع الباقون، والوجه الثاني لهشام.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (٩٣/٢):

اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله جل وعز: ﴿يدخلون الجنة﴾. فقرأ ابن كثير =

سورة النساء.....

يدخلون على الجنة. وافقهم رويس إلا في هذه السورة فإنه فتح الياء، وضم الخاء. ووافقهم الوليد بن مسلم عن ابن عامر في هذه السورة حسب فضم الياء وفتح الخاء. الباقون بفتح الياء، وضم الخاء في الثلاثة. وأما «يدخلونها» في فاطر فانفرد أبو عمرو، بضم الياء، وفتح الخاء و «سيدخلون جهنم» في المؤمن، نذكره هناك بمشيئة الله تعالى.

قرأ الأعمش: «يعدهم»<sup>(١)</sup> [١٢٠] ساكنة الدال. وضمها الباقون.

= «يدخلون الجنة» في ثلاثة مواضع من النساء، وفي مريم وفي المؤمن، واربعا في يس، وهو قوله تعالى: «سيدخلون جهنم».

وروى مطرف الشقري عن معروف بن مشكان عن ابن كثير أنه ضم الحرف الذي في سورة الملائكة: «جنات عدن يدخلونها» ولم يأت بها مضموماً عن ابن كثير غيره.

وقرأ عاصم في رواية أبي هشام عن يحيى، وابن عطارد عن أبي بكر مثل ابن كثير في الملائكة. وأما خلف، ومحمد بن المنذر، وأحمد بن عمر الوكيعي فرووا عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم بفتح الياء في «يدخلون الجنة»، في المؤمن. وقال خلف عن يحيى سمعت أبا بكر قد سئل عنها فقال: «سيدخلون» بفتح الياء.

وقرأ أبو عمرو في النساء، وفي مريم، وفي الملائكة، وفي المؤمن: «يدخلون الجنة» بضم الياء، وفتح الياء من «سيدخلون جهنم داخرين». وروى حفص عن عاصم أنه كان يفتحهن كلهن. وروى الكسائي عن أبي بكر، وخلاد عن حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: أنه فتحهن كلهن مثل حفص. وقرأ نافع، وابن عامر، وحمزة والكسائي بفتح الياء فيهن كلهن.

قال أبو علي: حجة من قال: «يدخلون» قوله: «ادخلوا الجنة أنتم وأزواجكم تحبرون»، «ادخلوها بسلام آمنين» و «قيل ادخل الجنة». ومن قال: «يدخلون» فلأنهم لا يدخلونها حتى يدخلوها.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/١٩٩):

ومن ذلك قال حماد بن شعيب قلت للأعمش «يعدهم ويمنيهم وما يعدهم».

فقال: «أيعدهم؟» إنما هو: «يعدهم ويمنيهم وما يعدهم» ساكنة.

قال أبو الفتح: قد تقدم القول على نحو هذا مما أسكن في موضع الرفع تخفيفاً لثقل الضمة. قال أبو زيد فيما حكاه عنهم: «بلى ورسلنا لديهم يكتبون» بسكون اللام تخفيفاً على هذا.

قرأ أهل الكوفة: ﴿أن يصلحا بينهما﴾<sup>(١)</sup> [١٢٨] بضم الياء، وسكون الصاد وكسر اللام. وقرأه الباقون: بفتح الياء، وفتح الصاد وتشديدها، وفتح اللام.

قرأ ابن عامر، والأعشى وحمة: ﴿وإن تلووا﴾<sup>(٢)</sup> [١٣٥] بضم اللام/وواو [١٦٥/ب]

(١) قال أبو البركات بن الأنباري في البيان (٢٦٨/١): قوله: ﴿أن يصلحا بينهما صلحا﴾ قرئ: ﴿يصلحا﴾ والأصل في يصلحا يتصلحا، فأبدلت التاء صادًا، وأدغمت في الصاد. وأصل ﴿يصلحا﴾ يستلحا فأبدلت التاء صادًا وأدغمت في الصاد، ولم تدغم الصاد في التاء لأن في الصاد زيادة صوت؛ لأنها من حروف الصفيير وإذا وجب إدغام أحد الحرفين في الآخر كان إدغام الأنتقص صوتًا في الأزيد صوتًا أولى. و﴿صلحًا﴾ منصوب على المصدر على تقدير: فيصلح الأمر صلحًا، وإن شئت لأن صلحًا قام مقام تصلحا على قراءة من قرأ: ﴿يصلحا﴾ وقيامه مقام "إصلاحًا" على قراءة من قرأ يصلحا، لأن مصدر يصلحا تصالح، ويصلحا إصلاح، فلما أقيم صلح مقامهما أعطى حكمهما.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٥ / ٢):

اختلفوا في إسقاط الواو وإثباتها، وضم اللام وإسكانها من قوله جل وعز: ﴿وإن تلووا﴾. فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي: ﴿تلوا﴾ بواوين الأولى مضمومة واللام ساكنة. وقرأ حمزة، وابن عامر: ﴿تلوا﴾ بواو واحدة واللام مضمومة. قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تلوا﴾ أنه قيل: إن ابن عباس فسره بأنه القاضي يكون له وإعراضه لأحد الخصمين على الآخر.

وحجة من قال: ﴿تلوا﴾ بواو واحدة أن يقول: إن تلو في هذا الموضوع حسن لأن ولاية الشيء إقبال عليه وخلاف الإعراض عنه، فالمعنى: إن تقبلوا أو تعرضوا فلا تلو، فإن الله كان بما تعملون خبيرًا، فيجازي المحسن المقبل بإحسانه، والمسيء المعرض بإعراضه، وتركه الإقبال على ما يلزمه أن يقبل عليه ويقول: لو قرأت: ﴿وإن تلووا أو تعرضوا﴾ لكان التكرير لأن اللي مثل الإعراض ألا ترى أن قوله: ﴿لووا رؤوسهم ورأيهم﴾ إنما هو إعراض منهم وترك انقياد للحق. وكذلك: ﴿ليا بألستهم﴾ إنما هو الخراف وأخذ فيما لا ينبغي أن يأخذوا فيه، فإذا كان كذلك كان كالتكرير. وإذا قلنا: ﴿تلوا﴾ فقد ذكرنا الإعراض وخلافه. ومن حجة من قال: ﴿تلوا﴾ بواوين من لوي أن يقول: ما ذكرتم من الدلالة وقعت عليه في قراءةكم ﴿تلوا﴾ بواو واحدة. وقد فهم بما تقدم من قوله: ﴿فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا﴾ فيستغني به ولا ينكر أن يتكرر اللفظان بمعنى واحد نحو قوله: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾، ونحو قوله: وهند أتى من دولها النأي البعيد

واحدة. قرأه الباقون: ﴿تَلَوْا﴾ بسكون اللام، وواوین بعدها.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿والكتاب الذي نُزِلَ على رسوله والكتاب الذي أُنزل﴾<sup>(١)</sup> [١٣٦] بضم النون في الأولى، والهمزة من الثانية الباقون بفتح النون، والهمزة فيهما.

قرأ عاصم ويعقوب: ﴿وقد نُزِلَ عليكم﴾<sup>(٢)</sup> [١٤٠] بفتح النون والزاي. وقرأه الباقون بضم النون، وكسر الزاي.

قرأ أهل الكوفة: ﴿في الدرك الأسفل﴾<sup>(٣)</sup> [١٤٥] بسكون الراء. وفتحها الباقون.

(١) قال أبو علي في الحجة (٩٦/٢):

اختلفوا في فتح النون والألف من قوله تعالى ﴿والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل﴾. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل﴾ مضمومتين. وقرأ نافع وعاصم، وحمزة والكسائي: ﴿والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل﴾ مفتوحتين. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل قراءة أبي عمرو بالضم. قال أبو علي: حجة من قال: ﴿الذي نزل﴾ قوله تعالى: ﴿لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ وقوله: ﴿تنزيل الكتاب من الله﴾ فأضيف المصدر إلى المفعول به، والكتاب على هذا منزل. وحثهم في قوله: ﴿والكتاب الذي أنزل﴾ قوله: ﴿والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق﴾. وحجة من قرأ: ﴿نزل﴾ قوله: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾ وحثهم في قوله: ﴿والكتاب الذي أنزل من قبل﴾ قوله: ﴿وأُنزلنا إليك الذكر لتبين للناس﴾.

(٢) قال أبو البركات ابن الأنباري في البيان (٢٧٠/١) في هذه الآية:

أن مخففة من المثقلة وهي مع الفعل في تأويل مصدر، وهو في موضع رفع لأنه مفعول ما لم يسم فاعله على قراءة من قرأ ﴿نزل﴾ بضم النون والتشديد. وهو في موضع نصب لأنه مفعول على قراءة من قرأ ﴿نزل﴾ بالفتح.

(٣) قال صاحب الحجة: (٩٦/٢): اختلفوا في فتح الراء وإسكانها من قوله تعالى ﴿الدرك﴾.

فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وابن عامر ﴿في الدرك﴾ مفتوحة الراء. وقرأ عاصم، وحمزة والكسائي: ﴿في الدرك﴾ ساكنة الراء. وروى الكسائي، وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿في الدرك﴾ مثل أبي عمرو.

قال أبو علي: الدرك، والدرك لغتان في الكلمة مثل: الشمع والشمع، والقصص والقصص. ومثله في المعتل العيب والعباب، والذم والذام.



قرأ نافع إلا ورشاً، وأبا سليمان عن قالون، والوليد بن مسلم: ﴿لا تعدُّوا في السبت﴾<sup>(١)</sup> [١٥٤] بسكون العين، وتشديد الدال. ورواه ورش، وأبو سليمان

= ولو كان الشمع مسكناً عن الشمع ولم يكن لغة فيها لم يجز أن يسكن. ألا ترى أن مثل جمل وقدم لا يسكن كما يسكن المضموم والمكسور كما لم يحذف الألف في الفواصل والقوافي كما حذفت الياء، والواو.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٧/٢):

اختلفوا في قول جل وعز: ﴿لا تعدوا في السبت﴾ فقرأ نافع: ﴿تعدا﴾ بتسكين العين وتشديد الدال.

وروى عنه ورش ﴿تعدوا﴾ بتشديد الدال وفتح العين. وكلهم ضم الدال، وقرأ الباقون ﴿تعدوا﴾ خفيفة.

... قال أبو علي: ومن قرأ: ﴿لا تعدوا﴾ حجته قوله تعالى: ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت﴾ فجاء في هذه القصة بعينها افتعلوا، وقال: ﴿ولا تعدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾.

وأما من قال: ﴿لا تعدوا﴾ على لا تفعلوا فحجته قوله تعالى: ﴿إذ يعدون في السبت﴾ في هذه القصة، وقال: ﴿فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون﴾ وقال: ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد﴾، فقوله ﴿ولا عاد﴾ يحتمل أمرين: أحدهما أنه فاعل من عاد يعدو: إذا جاوز. وقد تقول: ما عدوت إن زرتك، أي ما جاوزت ذلك. وروي عن الحسن: ﴿وعاد﴾ أي ولا عائد فقلب من عاد إلى الشيء.

... ومن حجته قوله: ﴿فلا عدوان إلا على الظالمين﴾ وقوله: ﴿فلا عدوان علي﴾ فهذا مصدر كالسكران، والغفران، ومصدر افتعل الاعتداء.

فأما قراءة نافع: ﴿لا تعدوا﴾ فإنه يريد لا تفتعلوا، فأدغم التاء في الدال لتقاربهما؛ ولأن الدال تزيد على التاء بالجهر، وكثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغمًا، ولم يكن الأول حرف لين نحو: دابة، وشابة، وعمود الثوب، وقيل لهم، ويقولونك إن المد يصير عوضًا من الحركة.

وقد قالوا: ثوب بكر، وجيب بكر، فأدغموا المد الذي فيهما أقل من المد الذي يكون فيهما فإذا كان حركة ما قبلهما منهما، وساغ فيه وفي نحو: وأصيم ومديق ودوية.

فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المد الذي فيه لم يتمتع أن يجمع بين الساكنين في نحو ﴿تعدوا﴾ و ﴿تخطف﴾. وقد جاء في القراءة، وجاز ذلك لأن الساكن الثاني لما كان يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعه واحدة صار بمنزلة حرف متحرك.

بفتح العين وتشديد الدال أيضاً. الباقون بسكون العين، وتخفيف الدال.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي، وحمزة، وخلف وقيسبة: «سَيُؤْتِيهِمْ أَجْرًا»<sup>(١)</sup>  
[١٦٢] بالياء. الباقون بالنون.

قرأ الأعمش، وحمزة، وخلف: «زُبُورًا»<sup>(٢)</sup> [١٦٣] بضم الزاي، ومثله في  
بني إسرائيل، وفي الأنبياء: «الزبور».

(١) قال أبو علي في الحجة (٩٧/٢) عند كلامه على الآية: (١٥٢):

حفص عن عاصم: «أولئك سوف يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ» بالياء، ولم يكن يقرأ بالياء في هذه  
السورة غير هذا الحرف. أبو بكر عن عاصم بالنون.  
وقرأ حمزة: «أولئك سوف نُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ» بالنون، وكذلك قرأ ابن كثير، ونافع،  
وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي بالنون.  
قرأ حمزة وحده: «أولئك سيؤتيهم أجراً عظيماً» بالياء. وقرأ الباقون هذا الحرف  
بالنون.

حفص عن عاصم: «أولئك سوف يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ» بالياء. حجته في ذلك «وسوف  
يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً». حمزة «سوف نُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ» حجته في ذلك قوله  
تعالى: «وَأْتَيْنَاهُ أَجْرَهُ»، «فَأْتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ». حمزة وحده: «أولئك  
سيؤتيهم» حجته «وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً»، «وأما الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات فيؤتيهم أجورهم».

(٢) قال أبو علي في الحجة (١٠٠/٢): قال: قرأ حمزة وحده: «وَأْتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا» بضم  
الزاي حيث وقعت.

قال أبو علي: القول فيه على وجهين: أحدهما: أن يكون جمع زُبُرٍ فأوقع على المزبور  
اسم الزبر كقولهم: ضرب الأمير، ونسج اليمين، كما سمي المكتوب الكتاب ثم جمع  
الزُبُرُ على زُبُورٍ، وجمعه لوقوعه موقع الأسماء التي ليست بمصادر، كما جمع الكتاب على  
كُتُبٍ لما استعمل استعمال الأسماء فقالوا: زُبُورٌ.

والآخر: أن يكون جمع زبوراً بحذف الزيادة على زُبُورٍ كما قالوا: ظريف وظُرُوفٌ،  
وكِرْوَانٌ وكِرْوَانٌ، وورشانٌ وورشانٌ، ونحو ذلك مما جمع بحذف الزيادة.

ويدل على قوة هذا الوجه في القياس أن التكسير مثل التصغير، وقد اطردها هذا الحذف في  
تاريخ التصغير نحو: أزهرٌ وزهيرٌ وحارثٌ وحريثٌ، وثابتٌ وثبيتٌ فالجمع مثله في  
القياس، وإن كان أقل منه في الاستعمال.

## سورة المائدة

/قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: «ولا آمي» [٢] بحذف النون. «البيت الحرام» [١٦٦/١]  
 [٢] بالجر مضاف. وقرأ الباقون: «ولا آمين» بالنون ونصب «البيت الحرام».  
 قرأ الأعمش: «ولا يجرمكم»<sup>(١)</sup> [٢] بضم الياء، ومثله في هود. وفتحها  
 الباقون.

قرأ ابن عامر، وأبو بكر وعبد الوارث: «شَنَانُ قوم»<sup>(٢)</sup> [٢] بسكون النون  
 الأولى وكذلك الثاني.  
 وفتحها الباقون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن وأبو عمرو، والوليد بن مسلم: «إن

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٢٠٦/١):

ومن ذلك قراءة ابن مسعود: «ولا يُجْرِمَنَّكُمْ» بضم الياء. «شَنَانُ قوم إن صدوكم»  
 بكسر الألف.

قال أبو الفتح: في هذه القراءة ضعف، وذلك لأنه جزم بإن، ولم يأت لها بجواب مجزوم  
 أو بالفاء، كقولك: إن تزري أعطك درهماً أو فلك درهم، ولو قلت: إن تزري أعطيتك  
 درهماً قبح لما ذكرنا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠١/٢):

اختلفوا في فتح النون وإسكانها من «شَنَانُ». فقرأ أبو عمرو، وحزرة والكسائي وابن  
 كثير:

«شَنَانُ» متحركة النون. وقرأ ابن عامر: «شَنَانُ» ساكنة النون.

واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر «شَنَانُ» ساكنة النون، وروى عنه حفص  
 «شَنَانُ» متحركة النون.

واختلف عن نافع أيضاً، فروى عنه إسماعيل بن جعفر، والمسيبي، والواقدي «شَنَانُ»  
 ساكنة النون، وروى عنه ابن جهم، والأصمعي وورش، وقالوا: «شَنَانُ» متحركة  
 النون.

وقال أبو البركات ابن الأنباري في البيان (٢٨٣/١):

«شَنَانُ»: قرئ بسكون النون وفتحها. فـ«شَنَانُ» بالسكون اسم كعطشان.

و«شَنَانُ»: بالفتح مصدر كضربان.

سورة المائدة .....

صدوكم<sup>(١)</sup> [٢] بكسر الهمزة. وفتحها الباقون.

روى عبد الوارث: «وما أكل السبع»<sup>(٢)</sup> [٣] ساكنة الباء. وضمها

الباقون.

روى المطوعي عن الأعمش: «محصنين» [٥] بفتح الصاد. ولا خلاف في تخفيفها.

(١) قال أبو علي في الحجة (١١١/٢):

اختلفوا في فتح الهمزة وكسرها من قوله تعالى: «أن صدوكم».

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو «إن صدوكم» بالكسر. وقرأ الباقون «أن صدوكم» بالفتح.

قال أبو علي: حجة ابن كثير، وأبي عمرو في كسرها الهمزة أنهما جعلتا «إن» للجزاء. فإن قلت: كيف صح الجزاء هنا والصدُّ ماضٍ؛ لأنه إنما هو ما كان من المشركين من صدهم المسلمين عن البيت في الحديدية، والجزاء إنما يكون بما لم يأت، فأما ما كان ماضياً فالقول فيه: إن الماضي قد يقع في الجزاء وليس على أن المراد بالماضي الجزاء، فلا يكون فيه الجزاء؟ ولكن المراد أن ما كان مثل هذا الفعل فيكون اللفظ على ما مضى، والمعنى على مثله، كأنه يقول: إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا...

وجواب «إن» قد أغنى عنه ما تقدم من قوله: «ولا يجرمكم» المعنى: إن صدكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدواناً.

وأما قول من فتح فين لا مؤونة فيه، وهو أنه مفعول له التقدير: ولا يجرمكم شأن قوم لأن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا.

فإن الثانية في موضع نصب لأنه المفعول الثاني، والأول منصوب لأنه مفعول له.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٢٠٧/١):

ومن ذلك قراءة ابن عباس: «وأكيلُ السبع».

قال أبو الفتح: ذهب بالتذكير إلى الجنس والعموم حتى كأنه قال: وما أكل السبع، ولو قال ذلك لما كان لفظ: «ما» إلا إلى التذكير. والأكيل هنا إذا يصلح للمذكر والمؤنث، وأما الأكلة فكانتطيحة والذبيحة، اسم للمأكول والمنطوح كالضحية، والبلية في قوله:

مثل البلية قالصا أهدمها

فنقول على هذا: مررت بشاة أكيل أي قد أكلها السبع ونحوه.

وتقول: ما لنا طعام إلا الأكلة، أي الشاة أو الجزور المعدة؛ لأن تؤكل، فإن كانت قد أكلت فهي أكيل بلا هاء. وكذلك أكيل السبع هنا ما قد أكل السبع بعضه.

قرأ نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص، ويعقوب: ﴿وَأرجلكم﴾<sup>(١)</sup> [٦] نصبًا. وجره الباقر.

قرأ الأعمش، وحمزة والكسائي: ﴿قسيّة﴾<sup>(٢)</sup> [١٣] بغير ألف وتشديد الياء.

(١) قال أبو علي في الحجة (١١٢/٢): واختلفوا في نصب اللام وحفضها من قوله تعالى: ﴿وَأرجلكم﴾. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة ﴿وَأرجلكم﴾ حفضًا. وقرأ نافع، وابن عامر، والكسائي ﴿وَأرجلكم﴾ نصبًا.

وروى أبو بكر عن عاصم ﴿وَأرجلكم﴾ حفضًا، وحفص عن عاصم: ﴿وَأرجلكم﴾ نصبًا. قال أبو علي: الحجة لمن جر فقال ﴿وَأرجلكم﴾ أنه وجد في الكلام عاملين: أحدهما: الغسل، والآخر: الباء الجارة. ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد، وذلك نحو قوله: ﴿وأهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدًا﴾، ونحو قوله: ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾ ونحو قوله: ﴿هاؤم اقرأوا كتابية﴾ وقوله: ﴿قال آتوني أفرغ عليه قطرًا﴾. فلما رأى العاملين إذا اجتمعا حمل الكلام على أقربهما إلى المحمول حمل في هذه الآية أيضًا على أقربهما، وهو الباء دون قوله: ﴿فاغسلوا﴾ وكان ذلك الموضع واجبًا، لما قام من الدلالة على أن المراد بالمسح العسل...

ووجه من نصب فقال: ﴿وَأرجلكم﴾ أنه حمل ذلك على الغسل دون المسح؛ لأن العمل من فقهاء الأمصار فيما علمت على الغسل دون المسح. روي أن النبي ﷺ رأى قومًا وقد توضؤوا وأعقابهم تلوح، فقال عليه السلام: "ويل للعراقيب من النار". وهذا أجدر أن يكون في المسح منه في الغسل، لأن إفاضة الماء لا يكاد يكون غير عام للعضو. (٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٣/٢):

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله تعالى: ﴿قاسية﴾ فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿قاسية﴾ بألف. وقرأ حمزة، والكسائي ﴿قسيّة﴾ بغير ألف. قال أبو علي: حجة من قرأ: قاسية على فاعله قوله تعالى: ﴿ثم قست قلوبكم من بعد ذلك﴾ وقوله تعالى: ﴿فضال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون﴾ أي: كثير ممن قست قلوبهم فاسقون. فهذا يوجب أن ممن قسا قلبه من ليس بفاسق. فأما قول الشاعر:

ما زودوني غير سحق عمامة وخمس مئي منها قسيٌّ وزائفٌ

فإن القسي أحسبه معربًا، وإذا كان معربًا لم يكن من القسي العربي، ألا ترى أن قابوس، وإبليس، وجالوت، وطالوت، ونحو ذلك من الأسماء الأعجمية التي من ألفاظها عربي لا تكون مشتقة من باب القبس، والإبلاس يدل على ذلك منعهم الصرف.

الباقون: «قاسية» بألف على وزن فاعلة.

قرأ ابن محيصن: «يخرفون الكلام» [١٣] بفتح اللام وألف بعدها مصدرًا.

قرأ ابن محيصن أيضًا: «على خيانة منهم» [١٣] بزيادة ياء، وألف بعدها.

وقرأ الباقون: «على خائنة» بألف بعد الخاء، وبعدها همزة مكسورة بوزن فاعلة.

قرأ / ابن محيصن: «يَهْدِي به الله» [١٦] بضم الهاء، وتغليط اللام من اسم الله، وكذلك كل هاء ضمير قبلها كسرة أو ياء إذا لقيها ساكن نحو: «به انظر»، «به الله» «عليه الله» ونحو ذلك. وكسرها الباقون.

قرأ ابن محيصن: «يا قومُ ادخلوا» [٢١] بضم الميم حيث وقع. وقد ذكر في

البقرة، وفي سبعة وأربعين موضعًا في القرآن.

قرأ الأعمش إلا المطوعي، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو حمدون عن

اليزيدي: «يا ويلتي»<sup>(١)</sup> [٣] بالإمالة. الباقون بالفتح.

قرأ أبو عمرو: «رسلنا بالبينات»<sup>(٢)</sup> [٣٢] و «أرسلنا رسلنا» و «من رسلنا»

و «رسلهم» و «أرسلهم» و «رسلهم» بسكون السين، وبسكون الباء من: «سئلنا»

حيث حلا مضافين إلى ضمير على حرفين، فإن كانت الرسل مضافة إلى ضمير على

(١) في القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم: وقف عليه رويس بهاء السكت

مع المد المشيع، ووقف الباقون بالألف، وكل على مذهبه في الإمالة والتقليل.

(٢) قال القاسم بن القاصح في سراج القارئ (٢٤٤) عند قول صاحب حرز الأمان في منظومته:

وفي رسلنا مع رسلكم، ثم رسلهم وفي سئلنا في الضم الإسكان حُصلاً

أحبر أن المشار إليه في: "حصلاً" وهو أبو عمرو قرأ بإسكان السين المضمومة في «رسل»

المضاف إلى نوع العظمة، وضمير المخاطبين، والغائبين نحو: «ولقد جاءهم رسلنا بالبينات»،

«أو لم تك تأتيكم رسلكم بالبينات»، «فلما جاءهم رسلهم بالبينات فرحوا».

فتعين للباقيين القراءة بضم السين فيهن، ولا خلاف بينهم في الضم المضاف إلى ضمير

المفرد، وفيما لا ضمير معه نحو: «رسله» و «الرسل».

وقوله: "وفي سئلنا" أي: وقرأ أبو عمرو وأيضًا: «لنهدينهم سئلنا» بإسكان ضم الباء.

فتعين للباقيين القراءة بضمها. ولا خلاف في ضم الباء من ربك و «سئل السلام».

سورة المائدة ..... ٢١١

حرف واحد، أو لم تكن مضافة نحو: «رسلك» و «رسله» و «الرسل» ونحو ذلك. فانفرد عبد الوارث بإسكان السين. وضمهما من الجميع الباقون.

قرأ ابن محيصن: «أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع» [٣٣] بسكون القاف فيهما والصاد، وتخفيف التاء، واللام، والطاء. وقرأه الباقون بفتح القاف فيهما والصاد، وتشديد التاء، واللام والطاء.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل البصرة / والكسائي: «السُّحْتُ»<sup>(١)</sup> [٤٢، ٦٢، ٦٣] بضم الحاء في ثلاثة مواضع. وأسكنها الباقون.

قرأ الكسائي: «العين» «والأنف» «والأذن» «والسن» «والجروح»<sup>(٢)</sup> [٤٥]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٦/٢):

اختلفوا في ضم الحاء، وإسكانها من قوله تعالى: «السُّحْتُ». فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو والكسائي «السُّحْتُ» مضمومة الحاء مثقلة. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمة «السُّحْتُ» ساكنة الحاء مخففة. روى العباس بن الفضل عن خارجة بن مصعب عن نافع «أكألون للسُّحْتِ» [المائدة: ٤٢] بفتح السين وجزم الحاء.

قال أبو عبيدة: السحت أكل ما لا يحل، يقال سحته وأسحته: إذا استأصلته وفي التنزيل: «فيسحتكم بعذاب» أي: نستأصلكم به... والسُّحْتُ، والسُّحْتُ لغتان، ويستمر التخفيف، والتنقيط في هذا النحو، وهما اسم الشيء المسحوت، وليس بالمصدر. فأما من قرأ: «أكألون للسُّحْتِ». فالسحت مصدر سحت، وأوقع اسم المصدر على المسحوت، كما أوقع الضرب على المضروب في قولهم: هذا الدرهم ضرب الأمير. والصيد على المصيد في قوله: «لا تقتلوا الصيد».

والسحت أعم من الربا، وهؤلاء قد وصفوا بأكل الربا في قوله: «وأخذهم الربا وقد نهوا عنه» إلا أن السحت أعم من الربا نحو ما أخذوا فيه من كتمانهم ما أنزل عليه، وتحريفهم إياه، ونحو ذلك؛ لأنه يشتمل على الربا وغيره.

(٢) قال أبو علي في الحجة (١١٧/٢): اختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى: «أن النفس بالنفس» إلى قوله «والجروح قصاص». فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر «أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن» ينصبون ذلك كله، ويرفعون: «والجروح قصاص».

كان نافع وعاصم وحمة ينصبون ذلك كله، وروي عن الواقدي عن نافع: =

بالرفع فيهن. ونصبهن نافع، وأهل الكوفة إلا الكسائي والشنبوذي عن الأعمش ويعقوب.

= «والجروحُ» رفعًا. وقرأ الكسائي: «أن النفسَ بالنفس» نصبًا ورفع ما بعد ذلك كله. قال أبو علي: حجة من نصب «العين بالعين» وما بعده: أنه عطف ذلك على «أن» فجعل الواو للإشراك في نصب «أن» ولم يقطع الكلام مما قبله كما فعل ذلك من رفع. فأما من رفع بعد النصب فقال: «أن النفسَ بالنفسِ والعيْنُ بالعيْنِ» فحجته: أنه يحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون الواو عاطفة جملة على جملة، وليست للاشتراك في العامل، كما كان كذلك في قول من نصب، ولكنها عطفت جملة على جملة كما تعطف المفرد على المفرد. والوجه الثاني: أنه حمل الكلام على المعنى؛ لأنه إذا قال: «وكتبنا عليهم فيها أن النفسَ بالنفسِ» فمعنى الحديث: قلنا لهم النفسُ بالنفسِ فحمل «العيْنُ بالعيْنِ» على هذا، كما أنه لما كان المعنى في قوله: «يطاف عليهم بكأس من معين» بمنحون كأسًا من معين، حمل حورًا عينًا على ذلك، كأنه: يمنحون كأسًا، ويمنحون حورًا عينًا...

ومثل هذا في الحمل على المعنى في التزليل كثير.

والوجه الثالث: أن يكون عطف قوله «والعيْنُ» على الذكر المرفوع في الظرف الذي هو الخبر، وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل، كما أكد في نحو «إنه يراكم هو وقبيله» ألا ترى أنه قد جاء: «لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا» فلم يؤكد بالمنفصل، كما أكد في الآية الأخرى؟ فإن قلت: فإن «لا» في قوله: «ولا آباؤنا» عوض من التأكيد؛ لأن الكلام قد طال بها كما طال في نحو: حضر القاضي اليوم امرأة. قيل: هذا إنما يستقيم أن يكون عوضًا إذا وقع قبل حرف العطف ليكون عوضًا من الضمير المنفصل الذي كان يقع قبل حرف العطف، فأما إذا وقع بعد حرف عطف لم يسد ذلك المسد. ألا ترى أنك لو قلت: حضر امرأة اليوم القاضي لم يغن طول الكلام في غير هذا الموضع الذي كان ينبغي أن يقع فيه التعويض.

أما قوله تعالى: «والجروحُ قصاصٌ» فمن رفعه بقطعه عما قبله فإنه يحتمل هذه الوجوه الثلاثة التي ذكرناها في قول من رفع «والعيْنُ بالعيْنِ»، ويجوز أن يستأنف «والجروحُ قصاصٌ» ليس على أنه مما كتب عليهم في التوراة، ولكن على استئناف إيجاب، وابتداء شريعة في ذلك.

ويقوي أنه من المكتوب عليهم في التوراة نصب من نصبه فقال «والجروحُ قصاصٌ» قال: وكلهم.



وقرأ أبو عمرو، وابن كثير، وابن محيصن، وابن عامر، والشنبوذي عن الأعمش بالنصب فيهن إلا الجروح فإنهم رفعوها.

قرأ نافع: ﴿وَالأُذُنُ﴾<sup>(١)</sup> [٤٥] و ﴿قُلْ أُذُنٌ﴾ و ﴿أُذُنٌ وَاَعِيَةٌ﴾ بسكون الذال حيث كان. وافقه الوليد بن مسلم في سورة التوبة خاصة. وضمها الباقون.

قرأ الأعمش، وحمزة: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾<sup>(٢)</sup> [٤٧] بكسر اللام، وفتح الميم. وقرأه الباقون بالسكون فيهما.

(١) قال أبو علي في الحجة (١١٩/٢):

قال: وكلهم ثقل: ﴿الأُذُنُ﴾ إلا نافعاً فإنه خففها في كل القرآن. القول في ذلك أهما لغتان: كما أن السُحْتُ والسُّحْتُ لغتان كما تقدم. قال أبو زيد: يقال رجل أُذُنٌ وَيَقَنُّ وهما واحد، وهو الذي لا يسمع بشيء إلا أيقن به، وقد ذكرنا ذلك في سورة التوبة أيضاً.

(٢) قال أبو البركات في البيان (٢٩٤/٢):

قرئ بكسر اللام وسكوها، وفتح الميم وسكوها. فمن قرأ بكسر اللام، وفتح الميم، فاللام فيه لام كي، والفعل بعدها منصوب بتقدير ﴿أَنْ﴾ لأن لام كي هي اللام الحارة، وحرف الجر لا يعمل في الفعل، وهي تتعلق بقفينا، وتقديره: وقفينا على آثارهم ليحكم أهل الإنجيل.

ومن كسر اللام، وجزم جعلها لام الأمر، ولام الأمر أصلها الكسر، وجزم بها الفعل. ومن قرأ بسكون اللام سكنها تشبيهاً بما ثانيه مكسور نحو: كُتِفَ وكُبِدَ، وجزم بها الفعل لأنها لام الأمر.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٩/٢):

حجة حمزة في قراءته: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾ بما أنزل الله فيه أنه جعل اللام متعلقة بقوله: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ﴾ لأن إتياءه الإنجيل إنزال ذلك عليه، فصار بمنزلة قوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾ بما أراك الله فكأن المعنى: آتيناه الإنجيل ليحكم، كما قال: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لِتَحْكُمَ﴾ فالحكمان جميعاً حكمان لله تعالى، وإن كان أحدهما حكماً بما أنزل الله، والآخر حكماً بما رآه الله، فكلاهما حكم الله.

فأما حجة من قرأ: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾ فهي نحو قوله: ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ بما أنزل الله، فكما أمر عليه السلام بالحكم بما أنزل الله كذلك أمروا هم بالحكم بما أنزل الله في الإنجيل.

قرأ ابن محيصن: ﴿ومهيماً﴾ [٤٨] بفتح الميم الثانية. وكسرها الباقون.  
 روى المطوعي عن الأعمش: ﴿أفحكّم﴾<sup>(١)</sup> [٥٠] بفتح الحاء،  
 والكاف. الباقون بضم الحاء، وسكون الكاف، ولا خلاف عنهم في  
 فتح الميم.

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٢١٠ / ١):

ومن ذلك قراءة يحيى، وإبراهيم والسلمي: ﴿أفحكّم الجاهلية ييغون﴾ بالياء، ورفع الميم.  
 قال ابن مجاهد: وهو خطأ. قال: وقال الأعرج: لا أعرف في العربية: أفحكّم، وقرأ:  
 ﴿أفحكّم﴾ نصباً.

وقرأ الأعمش: ﴿أفحكّم﴾ بفتح الحاء، والكاف والميم. قال أبو الفتح: قول ابن مجاهد  
 إنه خطأ، فيه سرف، لكنه وجه غيره أقوى منه، وهو جائز في الشعر.

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي عليّ ذنباً كلّه لم أصنع  
 أي لم أصنعه، فحذف الهاء. نعم، ولو نصب فقال: "كلّه" لم ينكسر الوزن، فهذا  
 يؤنسك بأنه ليس للضرورة مطلقة، بل لأن له وجهاً من القياس، وهو تشبيه عائذ الخير  
 بعائد الحال أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب، لأنها ضرب من الخير...

فغير بعيد أن يكون قوله: ﴿أفحكّم الجاهلية ييغون﴾ يراد به ييغونه، ثم يحذف الضمير،  
 وهذا وإن كانت فيه صنعة فإنه ليس بخطأ.

... فإذا قلت: ﴿أفحكّم الجاهلية ييغون﴾ ولم تعد ضميراً، ولا عوضت منه ما يعاقبه،  
 وحرف الاستفهام الذي يختار معه النصب، والضمير ملفوظ به موجود معك، فتكاد  
 الحال تختلف على فساد الرفع، وبإزاء هذا أنه لو نصب فقال: "كلّه لم أصنع" لما كسر  
 وزناً، فهذا يؤنسك بالرفع في القراءة.

... وأما قوله: ﴿أفحكّم الجاهلية ييغون﴾ فيمن قرأه كذلك فأمره الظاهر في إعرابه غير  
 أن حكماً هنا ليس مقصوداً به قصد حاكم بعينه.

وإنما هو بمعنى الشياخ الجنس أي أفحكّم الجاهلية ييغون؟ وجاز المضاف أن يقع جنساً  
 كما جاء عنهم في الحديث من قولهم: منعت العراق قفيزها ودرهمها، ومنعت مصر  
 أردبها، وله نظائر.

ثم يرجع المعنى من بعد إلى أن معناه معنى: ﴿أفحكّم الجاهلية ييغون﴾ لأنه ليس المراد،  
 والمبغى هنا نفس الحكام، وإنما المبغى نفس الحكم فهو إذاً على حذف المضاف أي:  
 أفحكّم حكّم الجاهلية ييغون؟ وهذا هو الأولى في المعنى فاعرف ذلك.

قرأ ابن عامر: «تبغون»<sup>(١)</sup> [٥٠] بالتاء. الباقون بالياء.

قرأ أهل الحجاز، وابن عامر: «يقول»<sup>(٢)</sup> [٥٣] بحذف واو العطف. وأثبتها

(١) قال الفارسي في الحجة (١١٩/٢): قال: كلهم قرأ: «أفحكم الجاهلية يبغون» بالياء إلا ابن عامر فإنه قرأ: «تبغون» بالتاء. قال أبو علي: من قرأ بالياء فلأنه قبله غيبة لقوله: «وإن كثيراً من الناس لفاسقون» والتاء على قوله: قل لهم: «أفحكم الجاهلية تبغون» والياء أكثر في القراءة فيما زعموا، وهي أوجه لجرى الكلام على الظاهر، واستقامته عليه، من غير تقدير إضمار، ونحو هذا الإضمار لا ينكر لكثرتيه، وإن كان الأول أظهر. (٢) قال صاحب الحجة في حجته (١٢٠/٢):

اختلفوا في إدخال الواو، وإخراجها، والرفع، والنصب في قوله جل وعز: «ويقول الذين آمنوا». فقرأ أبو عمرو وحده: «ويقول الذين آمنوا» نصباً.

وروى علي بن نصر عن أبي عمرو أنه قرأ بالنصب والرفع: «ويقول الذين آمنوا» نصباً «ويقول الذين آمنوا» رفعاً.

وقرأ عاصم، وحمة والكسائي «ويقول الذين آمنوا» رفعاً. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر «يقول الذين آمنوا» بغير واو في أولها ورفع اللام، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة ومكة، واللام من يقول مضمومة.

قال أبو علي: إن قلت: كيف قرأ أبو عمرو: «ويقول الذين آمنوا» ولا يجوز، عسى الله أن يقول الذين آمنوا؟ فالقول في ذلك: أنه يحتمل أمرين غير ما ذكرت: أحدهما: أن يحمله على المعنى لأنه إذا قال «فعسى الله أن يأتي بالفتح» فكأنه قد قال: عسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا، كما أنه إذا قال: «فأصدّق وأكن» فكأنه قد قال: أصدّق وأكن.

فكذلك حمل «ويقول الذين آمنوا» على ما كان يجوز وقوعه بعد عسى من أن... ووجه آخر وهو أنه إذا قال: «فعسى الله أن يأتي بالفتح» جاز أن يبدل: «أن يأتي» من اسم الله كما أبدلت أن من الضمير في قوله: «ما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره» وإذا أبدلت منه حملت النصب في: «ويقول» على ذلك كأنك قلت: عسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا. فأما من رفع فحجته: أن يجعل الواو لعطف جملة عسى جملة، ولا يجعلها عاطفة على مفرد، ويدل على قوة الرفع قول من حذف الواو، فقال: «يقول الذين آمنوا». وأما إسقاط الواو، وإثباتها من قوله: «ويقول الذين آمنوا» فالقول فيه: إن حذفها في المساع والحسن كإثباتها.

فأما الحذف فلأن في الجملة المعطوفة ذكراً من المعطوف عليه، وذلك أن من وصف =

الباقون. ونصب اللام أهل البصرة إلا العباس عن أبي عمرو، ورفعها الباقون [١٦٧/ب] ومعهم العباس بن الفضل عن أبي عمرو/.

قرأ نافع، وابن عامر: ﴿يَرْتَدُّ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> [١٥٤] بدالين الأولى مكسورة

= بقوله: ﴿يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة﴾ إلى قوله: ﴿نادمين﴾ هم الذين قال فيهم الذين آمنوا: ﴿أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم حبط أعمالهم﴾ فلما صار في كل واحدة من الجملتين ذكر من الأخرى حسن عطفها بالواو، وبغير الواو كما أن قوله ﴿سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم، ويقولون خمسة سادسهم كلبهم﴾ فلما كان في كل واحدة من الجملتين ذكر مما تقدم اكتفى بذلك عن الواو، لأنها بالذكر وملازمة بعضها لبعض به ترتبط إحداها بالأخرى، كما ترتبط بحرف العطف...

وعلى ذلك حسن دخول الواو ﴿ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾ فحذف الواو من قوله: ﴿ويقول الذين آمنوا﴾ كحذفها في هذه الآية إلحاقها كإلحاقها في قوله: ﴿ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾ فقد تبين لك بمجيء التنزيل بالأمرين أن هذا الموضع أيضاً مثل ما جاء به في غير هذا الموضع.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/ ١٢١): واختلفوا في إظهار الدال، وأدغمها من قوله عز وجل ﴿من يرتد منكم عن دينه﴾. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي بإدغام الدال الأولى في الأخرى. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿من يرتد منكم عن دينه﴾ بإظهار الدالين، وجزم الأخرى. حجة من أظهرهما ولم يدغم: أن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكناً ولا يمكن الإدغام في الحرف الذي يدغم؛ حتى يسكن لأن اللسان يرفع عن المدغم في ارتفاعه واحدة، فإذا لم يسكن لم يرتفع اللسان ارتفاعاً واحدة، فإذا لم يرتفع كذلك لم يمكن الإدغام فإذا كان كذلك لم يسغ الإدغام في الساكن؛ لأن المدغم إذا كان ساكناً، والمدغم فيه كذلك التقى ساكنان، والتقاء الساكنين في الوصل في هذا النحو ليس من كلامهم فأظهر الحرف الأول وحركة، وأسكن الحرف الثاني من المثليين وهذه لغة أهل الحجاز فلم يلتق الساكنان.

حجة من أدغم: أنه لما أسكن الحرف الأول من المثليين ليدغمه في الثاني، وكان الثاني ساكناً، وقد أسكن الأول للإدغام حرك المدغم فيه للتقاء الساكنين على اختلاف في التحريك، وهذه لغة بني تميم، وإنما حرك بنو تميم ذلك لتشبيههم إياه بالمعرب، وذلك أن المعرب قد اتفقوا على إدغامه، فلما وجدوا ما ليس معرباً مشابهاً للمعرب في تعاور الحركات عليه كتعاورها على المعرب جعلوه بمنزلة المعرب فأدغموا كما أدغموا المعرب، وهذا من فعلهم يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه من تشبيه حركة الإعراب بحركة البناء في التخفيف.

والثانية ساكنة. وقرأه الباقر بدل واحد مشددة.

قرأ أهل البصرة إلا عبد الوارث والكسائي: ﴿والكفار أولياء﴾<sup>(١)</sup> [٥٧]

(١) قال أبو البركات في البيان (٢٩٨/١):

قرئ ﴿الكفار﴾ بالجر، والنصب. فالجر بالعطف على ﴿الذين﴾ في قوله: ﴿من الذين أوتوا الكتاب﴾. والنصب بالعطف على ﴿الذين﴾ في قوله تعالى: ﴿لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً﴾.

وقال الفارسي في الحجة (١٢٢/٢):

اختلفوا في نصب الرء وخفضها من قوله تعالى: ﴿والكفار أولياء﴾.

فقرأ ابن كثير، ونافع وابن عامر وعاصم، وحزمة ﴿والكفار﴾ نصباً. وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿والكفار﴾ خفضاً. وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو ﴿والكفار﴾ بالنصب.

حجة من قرأ بالجر فقال: ﴿والكفار﴾ أنه: حمل الكلام على أقرب العاملين، فحمل على عامل الجر من حيث كان أقرب إلى المحرور من عامل النصب، وحسن الحمل على الجر؛ لأن فرق الكفار الثلاث: المشرك والمنافق، والكتابي الذي لم يسلم، قد كان منهم الهزء، فساغ لذلك أن يكون الكفار مجروراً، وتفسيراً للموصول موضحاً له.

... وكل من ذكرنا من المشركين، والمنافقين، ومن لم يسلم من أهل الكتاب يقع عليه اسم

كافر، ويدل على ذلك قوله: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين﴾...

فإذا وقع على المستهزين اسم كافر حسن أن يكون قوله: ﴿والكفار﴾ تفسيراً للاسم

الموصول كما كان قوله: ﴿من الذين أوتوا الكتاب﴾ تفسيراً له، ولو فسر الموصول بالكفار

لعم الجميع، ولكن الكفار كأنه أغلب على المشركين، وأهل الكتاب على من إذا عاهد دخل

في ذمة المسلمين، وقبلت منه الجزية على دينه أغلب، فلذلك فصل ذكرهما.

ويدل على تقدم قوله: ﴿والكفار﴾ قوله: ﴿ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا

المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم﴾.

فكما أن الاتفاق فيما علمنا على الجر في قوله: ﴿ولا المشركين﴾ ولم يحمل على العامل

الرافع، كذلك ينبغي أن يتقدم الجر في قوله: ﴿والكفار أولياء﴾.

وحجة من نصب فقال: ﴿والكفار أولياء﴾: أنه عطف على العامل الناصب، فكأنه قال:

لا تتخذوا الكفار أولياء. وحثهم في ذلك قوله: ﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء

من دون المؤمنين﴾. فكما وقع النهي عن اتخاذ الكفار أولياء في هذه الآية، كذلك يكون

في الأخرى معطوفاً على الاتخاذ.

بالجر، وأماله أبو عمرو إلا عبد الوارث، والكسائي إلا أبا الحارث. وفخمه يعقوب، وأبو الحارث. ونصبه عبد الوارث كالباقين.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿هل ينقمون﴾ [٥٩] بفتح القاف حيث كان وكسرهما الباقون

قرأ حمزة، والمطوعي عن الأعمش: ﴿وعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾<sup>(١)</sup> [٦٠] بضم الباء،

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٢١٤/١): ومن ذلك ما روي في قول الله تعالى: ﴿وعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ وهو عشر قراءات. ﴿وعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ على فَعَلٍ، ونصب ﴿الطَّاغُوتِ﴾. ﴿وعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين، وضم الباء، وفتح الدال، وخفض ﴿الطَّاغُوتِ﴾، وهما في السبعة.

ابن عباس، وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، والأعمش، وأبان بن تغلب، وعلي بن صالح، وشيبان: ﴿وعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ بضم العين والباء وفتح الدال، وخفض ﴿الطَّاغُوتِ﴾. وروى عكرمة عن ابن عباس، ﴿وعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ بضم العين، وفتح الباء وتشديدها، وفتح الدال، وخفض ﴿الطَّاغُوتِ﴾. وأبو واقد: ﴿وعَبَادُ الطَّاغُوتِ﴾ ﴿وعَبَادُ الطَّاغُوتِ﴾ قراءة البصريين. وقال معاذ: قرأ بعضهم: ﴿وعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ كقولك: ضَرَبَ زيد، لم يسم فاعله. وقرأ عون العقيلي، وابن بريدة: ﴿وعَبَادُ الطَّاغُوتِ﴾ وقرأ أبي بن كعب ﴿وعَبِيدُوا الطَّاغُوتِ﴾ بواو. وقرأ ابن مسعود فيما رواه عبد الغفار عن علقمة عنه: ﴿وعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ كضرد. قال أبو الفتح: أما قوله: ﴿وعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ فماض معطوف على قوله سبحانه: ﴿وجعل منهم القردة والخنازير﴾.

وأما: ﴿وعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ فاسم على فعل. قال أبو الحسن: جاء به نحو حَذَرَ، وفَطَّنَ. قال: وأما: ﴿وعَبْدُ﴾ فجمع عبيد، وأنشد:

انسب العبد إلى آبائه أسود الجلد ومن قوم عبْد

هكذا قال أبو الحسن، وقد يجوز أن يكون عبْد جمع كرهن ورهن، وسَقَفَ وسُقِفَ. ومن جهة أحمد بن يحيى: عبْد جمع عابد، وهذا صحيح كبازل وبزُل، وشارف وشُرْف. قال أبو الحسن: والمعنى فيما يقال: خَدَمَ الطَّاغُوتِ.

وأما عَبْدُ الطَّاغُوتِ فجمع عابد، ومثله عَبَادُ كضارب وضَرَّبَ وضَرَّاب، وعليه القراءتان: ﴿عَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ و﴿عَبَادُ الطَّاغُوتِ﴾ وعليه قراءة من قرأ: ﴿وعَبَادُ الطَّاغُوتِ﴾، عابد وعِبَاد، كقائم وقيام، وصائم وصيام. وقد يجوز أن يكون: عَبَادُ الطَّاغُوتِ جمع عبْد.

وكسر الـتاء. ورواه الشنوبذي عن الأعمش كذلك إلا أنه ضم العين. وقرأه الباقر بفتح العين والباء والتاء.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو، وأهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿فما بلغت رسالته﴾ [٦٧].<sup>(١)</sup>

= ولما يأتي عباد مضافاً إلى غير الله...

وأما ﴿عَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ فظاهر، وعليه قراءة أبي: ﴿وَعَبَدُوا الطَّاغُوتَ﴾ بواو.

وأما: ﴿وَعَابَدَ الطَّاغُوتَ﴾ فهو في الأفراد كَعَبَدَ الطَّاغُوتَ، واحد في معنى جماعة. على ما مضى. وعليه أيضاً: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾؛ لأنه كَحَطَمَ وُلِدَ، كما أن عَبَدًا كَنَدُسٍ وَحَذِرٍ، ووظيفٍ عَجْرٍ.

ومن جهة أحمد بن يحيى ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ أي صار الطَّاغُوتَ معبوداً... ومن جهته أيضاً: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ وقال: أراد عبدة فحذف الهاء.

قال: ويقال: عَبَدَ الطَّاغُوتَ والأوثان ويقال للمسلمين: عَبَاد.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٢٥):

اختلفوا في التوحيد، والجمع في قوله تعالى: ﴿فما بلغت رسالته﴾. فقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي ﴿فما بلغت رسالته﴾ واحدة، وفي الأنعام: ﴿حيث يجعله رسالته﴾ جماعة، وفي الأعراف: ﴿برسالاتي﴾ على الجمع أيضاً.

وقرأ ابن كثير: ﴿رسالته﴾ على التوحيد وفي الأنعام: ﴿حيث يجعل رسالته﴾ وفي الأعراف: ﴿برسالاتي﴾ على التوحيد ثلاثهن.

وقرأ نافع ﴿فما بلغت رسالاته﴾ جماعاً، وقرأ في الأنعام: ﴿حيث يجعل رسالاته﴾ جماعة، وقرأ ﴿على الناس برسالاتي﴾ واحدة.

وقرأ ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر ﴿فما بلغت رسالاته﴾ و ﴿حيث يجعل رسالاته﴾ و ﴿على الناس برسالاتي﴾ جماعاً ثلاثهن.

وروى حفص عن عاصم ﴿فما بلغت رسالته﴾ واحدة، و ﴿حيث يجعل رسالته﴾ واحدة أيضاً و ﴿على الناس برسالاتي﴾ جماعاً.

فحجة من جمع فقال: ﴿برسالاتي﴾ أن الرسل يرسلون بضروب من الرسائل كالتوحيد، والعدل، وما يشرعون من الشرائع، وما ينسخ منها على ألسنتهم، فلما اختلفت الرسائل حَسُنَ أن تجمع أسماء الأجناس إذا اختلفت، ألا ترى أنك تقول: رأيت تموراً كثيرة، =

بنصب التاء موحداً. وقرأه الباقون: ﴿رسالاته﴾ بألف وكسر التاء جميعاً.  
 قرأ ابن محيصن: ﴿والصابئين﴾<sup>(١)</sup> [٦٩] بالياء بدل الواو كالذي في سورة

= ونظرت في علوم كثيرة، فجمعت هذه الأسماء إذا اختلفت ضرورها كما تجمع غيرها من الأسماء.

وحجة من أفرد هذه الأسماء، ولم يجمعها أنها تدل على الكثرة، وإن لم تجمع كما تدل عليها الألفاظ المسوغة للجمع، وتدل على الكثير، كما تدل ألفاظ الجمع عليه، ومما يدل ذلك قوله تعالى: ﴿لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبوراً كثيراً﴾ فوق الاسم الشائع على الجميع كما يقع على الواحد، فكذلك الرسالة، ولو وضع موضع القراءة بالإفراد الجمع أو موضع الجمع الإفراد لكان سائغاً في العربية، إلا أن لفظ الجمع في الموضع الذي يراد به الجمع آيين.

والقراء قد يتبعون مع ما يجوز في العربية الآثار، فيأخذون بها، ويؤثرونها إذا وجدوا مجاز ذلك في العربية مجازاً واحداً.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٢١٦/١):

ومن ذلك قراءة الحسن، والزهري: ﴿والصايون﴾ يثبت الياء ولا يهمز.  
 وقرأ: ﴿الصائبون﴾ بغير همز، ولا ياء أبو جعفر، وشيبة و﴿الحاطون﴾ و﴿متكون﴾.  
 قال أبو الفتح: أما ﴿الصايون﴾ ياء غير مهموزة فعلى قياس قول أبي الحسن في: ﴿يستهنئون﴾: يستهنئون ياء غير مهموزة، ويحتمل ذلك فيها لتقدير الهمزة في أصلها، فيكون ذلك فرقاً بينها، وبين ياء يستقضون، ألا ترى أن أصله: يستقضيون.

كما فرق أبو الحسن بقوله في مثل عنكبوت من قرأت: قرأ يؤت بضمة الياء بينه وبين مثال عنكبوت من رميت رميوت، وأصلها رميوت. وقد مضى هذا في موضعه.

وأما ﴿الصائبون﴾ و﴿متكون﴾ فعلى إبدال الهمزة البتة، فصارت كالصايون من صبوت وكمتجنون من تجنيت، والوجه أن يكون الصايون بلا همز تخفيفاً لا بدلاً، وإن جعلته بدلاً مراعى به أولية حاله كقرأ يوت جاز أيضاً.

ومن ذلك قراءة عثمان، وأبي بن كعب، وعائشة وسعيد بن جبير، والجحدري رضي الله عنهم: ﴿والصايين﴾ ياء.

قال أبو الفتح الخطب في هذا أيسر من "الصايون" بالرفع، لأن النصب على ظاهره، وإنما الرفع يحتاج إلى أن يقال: إنه مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى على ما يقال في هذا حتى كأنه قال: ﴿لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ والصايون كذلك.



البقرة، والحج. وروي عنه بالواو كالباقين، وبهما قرأتُ.

قرأ أهل العراق إلا عاصمًا، وعبد الوارث: ﴿ألا تكون﴾<sup>(١)</sup> [٧١] بالرفع. وقرأه الباقون: ﴿تكون﴾ نصبًا.

روى ابن ذكوان وهشام إلا الأخفش: ﴿عاقدم الأيمان﴾<sup>(٢)</sup> [٨٩] / بألف [١/٦٨]

(١) قال الحصري في القراءات العشر: (١٨٦):

اختلف في ﴿ألا تكون﴾ فالبصريان، وحمزة، والكسائي، وخلف برفع النون، والباقون بنصبها. وقال ابن محسن في تخريج القراءات المتواترة (١٦٩) في القراءات والتوجيه: قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر: ﴿تكون﴾ برفع النون على ﴿أن﴾ مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، أي أنه و ﴿لا﴾ نافية وتكون تامة و ﴿فتنة﴾ فاعلة. والجملة خبر ﴿أن﴾ وهي مفسرة لضمير الشأن، وحسب حينئذ لليقن لا للشك لأن ﴿أن﴾ المخففة لا تقع إلا بعد يقن.

وقرأ الباقون بنصب النون على أن ﴿أن﴾ الناصبة للمضارع دخلت على فعل نفي بـ ﴿لا﴾ حسب حينئذ على باهما للظن لأن ﴿أن﴾ الناصبة لا تقع إلا بعد ظن. وفي الحجة (١٣١/٢):

قال أحمد: وكلهم قرأ: ﴿أن لا تكون فتنة﴾ بالرفع في فتنة، فهذا لأهم جعلوا كان بمنزلة وقع، ولو نصب فقيل: أن لا تكون فتنة؛ أي أن لا يكون قولهم فتنة لكان جائزًا في العربية، وإنما رفعوه فيما نرى لاتباع الأثر لا لأنه لا يجوز في العربية غيره.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٢/٢):

اختلفوا في تشديد القاف، وتخفيفها، وإدخال الألف، وإخراجها من قوله -عز وجل- عقدتم الأيمان. فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو: ﴿بما عقدتم﴾ بغير ألف مشددة القاف. وكذلك روى حفص عن عاصم. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿بما عقدتم﴾ بغير ألف خفيفة. وكذلك قرأ حمزة والكسائي. وقر ابن عامر: ﴿عاقدم﴾ بألف.

... من قال: ﴿عقدتم﴾ فشدد القاف احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون لتكثير الفعل لقوله: ﴿ولكن يؤاخذكم﴾ فخاطب الكثرة، فهذا مثل ﴿غَلَقَتِ الأبواب﴾. والآخر: أن يكون: عقد مثل ضعف لا يراد به التكثير كما أن ضاعف لا يراد به فعل من اثنين.

ومن قال: ﴿عقدتم﴾ فخفف جاز أن يراد به الكثير من الفعل، والقليل إلا أن فعلًا يختص بالكثير، كما أن الركبة تختص بالحال التي يكون عليها الركوب.

وقالوا: عَقَدْتُ الحبل والعهد واليمين عهد ألا ترى أن عاهدتم يتلقى بما يتلقى به =

٢٢٢ ..... سورة المائدة

من المعاقدة. وقرأه أهل الكوفة إلا حفصاً: ﴿عقدتم﴾ بتخفيف القاف من غير ألف.

وقرأ أهل الحجاز والبصرة وحفص والوليدان عن ابن عامر، والأخفش عن هشام: ﴿عقدتم﴾ بتشديد القاف من غير ألف أيضاً.

قرأ أهل الكوفة، ويعقوب: ﴿فجزاء﴾ منون ﴿مثل﴾<sup>(١)</sup> [٩٥] بالرفع. وقرأه

= القسم... وأما قراءة ابن عامر: ﴿بما عاقدتم الأيمان﴾ فيحتمل ضربين: أحدهما: أن يكون ﴿عاقدتم﴾ يراد بها ﴿عقدتم﴾ كما أن عافاه الله، وعاقبت اللص، وطارقت النعل بمنزلة فعلت، فتكون قراءته في المعنى على هذا كقراءة من خفف. ويحتمل أن يراد بـ ﴿عاقدتم﴾ فاعلت الذي يقتضي فاعلين فصاعداً كأنه يؤاخذكم بما عاقدتم عليه اليمين، ولما كان عاقد في المعنى قريباً من عاهد عُدِّي بعلى كما يُعَدِّي عاهد بما قال: ﴿ومن أوفى بما عاهد عليه الله﴾...

فالتقدير: يؤاخذكم بالذي عاقدتم عليه ثم عاقدتموه الأيمان، فحذف الراجع. ويجوز أن يجعل ما التي مع الفعل بمنزلة المصدر فيمن قرأ: ﴿عَقَدْتُمْ﴾ و ﴿عَقَدْتُمْ﴾ ولا يقتضي راجعاً كما لا تقتضيه في نحو قوله تعالى: ﴿ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون﴾. ... والكفارة في الأيمان إنما أوجبت بالتنزيل فيما عقد عليه دون اليمين التي لم يعقد عليها يدل على ذلك قوله: ﴿ولكن يؤاخذكم بما عَقَدْتُمُ الأيمان فكفارته﴾ أي كفارة ما عقدتم عليه.

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٢١٨/١):

ومن ذلك قراءة أبي عبد الرحمن ﴿فجزاء﴾ رفع منون، ﴿مثل﴾ بالنصب. قال أبو الفتح: ﴿مثل﴾ منصوب بنفس الجزاء، أي فعلية أن يجزى مثل ما قتل فـ ﴿مثل﴾ إذا في صلة الجزاء، والجزاء مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي فعلية جزاءً مثل ما قتل، أو فالواجب عليه جزاءً مثل ما قتل فلما نون المصدر أعلمه. وقال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٣/٢):

اختلفوا في الإضافة والتنوين في قوله تعالى: ﴿فجزاء مثل ما قتل﴾. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿فجزاء مثل﴾ ﴿جزاء﴾ منون و ﴿ومثل﴾ مرفوع. حجة من رفع المثل أنه وصفه بالجزاء، والمعنى: فعلية جزاء من النعم مماثل المقتول، والتقدير، فعلية جزاءً وفاءً للآزم له، أو: فالواجب عليه جزاءً من النعم مماثل ما قتل من الصيد. ﴿فمن النعم﴾ على هذه القراءة صفة والتي هي جزاء وفيه ذكره، =

الباقون: ﴿فجزاء﴾ بغير تنوين ﴿مثل ما﴾ بالجر بالإضافة.

قرأ نافع، وابن عامر: ﴿كفارة﴾ [٩٥] بغير تنوين. ﴿طعام﴾ [٩٥] بالجر، ولم يختلفوا في: ﴿مساكين﴾<sup>(١)</sup> [٩٥] أنه على الجمع ها هنا. وقرأه الباقون

= ويكون ﴿مثل﴾ صفة للجزاء....

وأما قراءة من أضاف الجزاء إلى المثل، فإن قوله: ﴿من النعم﴾ يكون صفة للجزاء كما كان في قول من نون يصف صفة له. ويجوز فيه وجه آخر لا يجوز في قول من نون ووصف، وهو أن يقدره متعلقاً بالمصدر، ولا يجوز على هذا القول أن يكون فيه ذكر كما تضمن الذكر لما كان صفة، وإنما جاز تعلقه بالمصدر على قول من أضاف؛ لأنك لم تصف الموصول كما وصفته في قول من نون، فيمتنع تعلقه به...

وأما من أضاف الجزاء إلى مثل فقال: ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾ فإنه وإن كان عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، فإهم قد يقولون: أنا أكرمُ مثلك، يريدون أنا أكرمك، فكذلك إذا قال: ﴿فجزاء مثل ما قتل﴾ فالمراد: جزاء ما قتل، كما أن المراد في: أنا أكرم مثلك: أنا أكرمك.

فإذا كان ذلك كانت الإضافة في المعنى كغير الإضافة لأن المعنى: فعليه جزاء ما قتل، ومما يؤكد أن المثل، وإن كان قد أضيف إليه الجزاء فالمعنى: فعليه جزاء المقتول لا جزاء مثله الذي لم يقتل... ولو قدرت الجزاء تقدير المصدر فأضفت إلى المثل كما تضيف المصدر إلى المفعول به لكان في قول من جر مثلاً على الاتساع الذي وصفنا، ألا ترى أن المعنى ﴿فجزاء مثل ما قتل﴾ أي يجازى مثل ما قتل، والواجب عليه في الحقيقة جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٣٥): اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله: ﴿أو

كفارة طعام مسكين﴾. فقرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحزمة، والكسائي: ﴿أو كفارة﴾ منوناً ﴿طعام﴾ رفعا ﴿مساكين﴾ جماعه. وقرأ نافع، وابن عامر: ﴿أو كفارة﴾ رفعا غير منون ﴿طعام مسكين﴾ على الإضافة. ولم يختلفوا في ﴿مساكين﴾ أنه جمع.

وجه قول من رفع ﴿طعام مسكين﴾ أنه جعله عطفاً على الكفارة عطف بيان؛ لأن طعام هو الكفارة، ولم يضيف الكفارة إلى الطعام؛ لأن الكفارة ليست للطعام، إنما الكفارة لقتل الصيد، فلذلك لم يضيفوا الكفارة إلى الطعام.

ومن أضاف الكفارة إلى الطعام، فلأنه لما خيّر المكفر بين ثلاثة أشياء: الهدى، والطعام، والصيام استجاز الإضافة لذلك. فكانه قال: كفارة طعام لا كفارة هدي ولا كفارة صيام، فاستقامت الإضافة عنده لكون الكفارة من هذه الأشياء.

﴿كفارة طعام﴾ بالرفع والتنوين، ورفع الميم.

قرأ ابن عامر: ﴿قيما للناس﴾<sup>(١)</sup> [٩٧] بغير ألف بعد الياء. وأثبتته الباقون.

قرأ ابن محيصن: ﴿لمن الآثمين﴾ [١٠٦] بإدغام النون في اللام فيصير: ﴿للمائمين﴾ وكذلك: ﴿على الإنسان﴾ ﴿علنسان﴾. وكذلك: ﴿عن الأنفال﴾ ﴿عنلنفال﴾. و ﴿من الأرض﴾ ﴿ملرض﴾. و ﴿بل الإنسان﴾ ﴿بلنسان﴾. اللام في اللام فهي أربعة أحرف: ﴿من﴾ و ﴿عن﴾ و ﴿على﴾ و ﴿بل﴾. إذا تكررت في جميع القرآن. وأظهرها الباقون.

روى حفص: ﴿من الذين استحق﴾<sup>(٢)</sup> [١٠٧] بفتح التاء، والحاء وإن وقف

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٥/٢):

وجه قول ابن عامر: ﴿قيماً﴾ على أحد أمرين: إما أن يكون جعله مصدراً كالشيع. أو حذف الألف وهو يريد بها كما يقطر الممدود. وحكم هذا الوجه: أنه يجوز في الشعر دون الكلام، وحال السعة. فإن قلت: فإذا جعله مصدراً كالشيع فهل صححه كما صحح الحول والعوض مما لا ليس على بناء من أبنية الفعل؟ فالقول فيه: إنه لما اعتل فعله اعتل المصدر على اعتلال فعله. ألا ترى أنهم قالوا: ديمة وديم، وحيلة وحيل، فأعلوا الجموع لاعتلال آحادها، فإذا أعلوا الجموع لاعتلال الآحاد فإن نُعلّ المصادر لاعتلال أفعالها أولى. ... وقيل في قوله: ﴿قيماً للناس﴾: أمناً لهم. وقيل: ﴿قيماً للناس﴾ أي: مما ينبغي أن يقوموا به. والقول الأول عندنا آيين.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٦/٢):

اختلفوا في التثنية، والجمع من قوله: ﴿استحقّ عليهم الأوليان﴾. فقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائي: ﴿من الذين استحقّ عليهم﴾ مضمومة التاء، ﴿الأوليان﴾ على التثنية. وروى نصر بن علي عن أبيه عن قرّة قال: ﴿استحقّ﴾ بفتح التاء، ﴿الأوليان﴾ على التثنية. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة ﴿استحقّ﴾ بضم التاء ﴿الأوليان﴾ على التثنية.

... أما من قرأ: ﴿من الذين استحقّ عليهم الأولين﴾ فتقديره: من الأولين الذين استحق عليهم الأنصاء أو الإثم، وإنما قيل لهم: الأولين من حيث كانوا الأولين في الذكر. ألا ترى أنه قد تقدم: ﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم﴾ وكذلك: ﴿اثان ذوا عدل منكم﴾ ذكراً في اللفظ قبل قوله: ﴿أو آخران من غيركم﴾.

واحتج من قرأ: ﴿الأولين﴾ على من قرأ ﴿الأوليان﴾ بأن قال: رأيت إن كان الأوليان =

ابتدأ بكسر الهمزة.

وقرأ الباقون: بضم التاء، وكسر الحاء، وابتدأوا بعد وقفهم بهمزة مضمومة.

قرأ الأعمش، وحمزة، وأبو بكر، وخلف ويعقوب: ﴿عليهم الأولين﴾<sup>(١)</sup>

[١٠٧] جمع الأول. الباقون / ﴿الأوليان﴾ بتثنية الأولى. [ب/١٦٨]

قرأ الأعمش، وحمزة، وابن فليح، والوليد بن عتبة عن ابن عامر، وأبو بكر

عن عاصم: ﴿الغُيُوبِ﴾<sup>(٢)</sup> [١١٦] بكسر الغين حيث وقع. وضمها الباقون.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿إن هذا إلا ساحر﴾<sup>(٣)</sup> [١١٠]

= صغيرين؟ أراد أنهما إذا كانا صغيرين لم يقوما مقام الكبيرين في الشهادة، ولم يكونا لصغرها أولى بالميت، وإن كانا لو كانا كبيرين كانا أولى به ﴿فيقسمان بالله﴾ أي: يقسم الآخران اللذان يقومان مقام الشاهدين اللذين هما آخران من غيرنا... وأما من قرأ: ﴿من الذين استحقَّ عليهم الأوليان﴾ فتقديره: من الذين استحقَّ عليهم الأوليان بالميت وصيته التي أوصى بها إلى غير أهل دينه، والمفعول محذوف، وحذف المفعول من هذا النحو كثير.

(١) سبق ذكر هذا في الذي قبله فراجع فيه.

(٢) قال أبو القاسم ابن القاصح في سراج القارئ (٢٤٨):

عند قول الشاطبي في حرزه:

وضم الغُيُوبِ يكسران عُيُونًا الـ عيون شيوخًا دانه صُحْبَةً ملا

أخبر أن من أعاد الضمير عليهما في قوله يكسران، وهما حمزة، وشعبة المرموزان في قوله:

"قطب صلا" في البيت السابق يكسران ضم الغين من الغيوب حيث وقع نحو: ﴿أنت علام الغيوب﴾ وأن المشار إليهما بالبدال وبصحبة وبالميم في قوله: "دانه صحبة ملا" وهم: ابن كثير، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وابن ذكوان، فعلوا ذلك في عيون أي قرعوا بكسر ضم العين في عيون المنكر، والعيون المعرف حيث وقع نحو: ﴿في جنات وعيون﴾ و ﴿فجرنا الأرض عيونًا﴾ و ﴿فيها من العيون﴾، وبكسر ضم الشين من: ﴿ثم لتكونوا شيوخًا﴾ في غافر.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٤٢/٢):

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿إن هذا إلا ساحر مبین﴾ في اسم الفاعل، والمصدر. فقرأ ابن =

بفتح السين، وألف بعدها، وكسر الحاء اسم فاعل. وكذلك في أول سورة يونس: ﴿لساحر﴾ وفي هود، والصف. وافقهم ابن كثير، وابن محيصن، وعاصم

= كثير، وعاصم ها هنا وفي هود، والصف: ﴿إلا سحر مبین﴾ بغير ألف. وقرأ في يونس ﴿لساحر مبین﴾ بألف. وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر في كل ذلك: ﴿سحر مبین﴾ بغير ألف. وقرأ حمزة والكسائي في المواضع الأربعة: ﴿ساحر﴾ بألف. قال أبو علي: قال تعالى: ﴿وإذ كففت بني إسرائيل عنك إذ جثتهم بالبينات فقال الذين كفروا منهم إن هذا إلا سحر مبین﴾ فمن قرأ: ﴿إلا سحر مبین﴾ جعله إشارة إلى ما جاء به كأنه قال:

ما هذا الذي جثت به إلا سحر، ومن قال: ﴿إلا ساحر﴾ أشار إلى الشخص لا إلى الحدث الذي أتى به. وكلاهما حسن لاستواء كل واحد منهما في أن ذكره قد تقدم. وكذلك ما في سورة الصف في قصة عيسى أيضاً، وهو قوله: ﴿فلما جاءهم بالبينات قالوا هذا سحر مبین﴾.

وكذلك ما في هود في قوله: ﴿ولئن قلت إنكم مبعوثون من بعد الموت ليقولن الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبین﴾.

فمن قال ﴿سحر﴾ جعل الإشارة إلى الحدث، ومن قال ﴿ساحر﴾ فإلى الشخص. فأما اختيار من اختار ﴿ساحر﴾ في هذه المواضع لما ذهب إليه من أن الساحر يقع على العين والحدث فإن وقوع اسم الفاعل على الحدث ليس بالكثير، إنما جاء في حروف قليلة ولكن لمن اختار ﴿سحراً﴾ أن يقول: إنه يجوز أن يراد به الحدث والعين جميعاً، ألا ترى أنه يستقيم أن يقول:

﴿إن هذا إلا سحر﴾ وأنت تريد به: ذو سحر، كما جاء ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾ و﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام﴾ أي أهله. ألا ترى قوله: ﴿كمن آمن بالله﴾ وقالوا: إنما أنت سير، وما أنت إلا سير. فيجوز أن يريد بسحر: ذا سحر.

ساحر: لا يجوز أن يراد به سحر، وقد جاء الفاعل يراد به المصدر في حروف ليست بالكثرة نحو: عائداً بالله من شرها، أي عياداً، ونحو: العاقبة، ولم تصر هذه الحروف من الكثرة بحيث يسوغ القياس عليها.

وحكي أن أبا عمرو كان يقول: إذا كان بعده ﴿مبين﴾ فهو ﴿سحر﴾ وإذا كان بعده ﴿عليم﴾ فهو ﴿ساحر﴾ ولا إشكال في الوصف بعليم أنه لا ينصرف إلى الحدث، ولكن ﴿مبين﴾ يقع على الحدث كما يقع على العين، فإذا كان كذلك لم يمتنع ﴿ساحر مبین﴾ كما لم يمتنع ﴿سحر مبین﴾.

في يونس. وقرأه الباقون: ﴿سحر﴾ بكسر السين من غير ألف فيهن.

قرأ الكسائي: ﴿هل تستطيع﴾<sup>(١)</sup> [١١٢] بالتاء، وإدغام اللام في التاء ﴿ربك﴾ [١١٢] بفتح الباء نصبًا. وقرأه الباقون بالياء، وإظهار اللام، ورفع الباء. روى المطوعي عن الأعمش: ﴿وتعلم أن قد صدقتنا﴾ [١١٣] بالتاء. وقرأ الباقون: ﴿ونعلم﴾ بالنون.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٤٣):

اختلفوا في الياء، والتاء من قوله جل وعز: ﴿هل يستطيع ربك﴾. فقرأ الكسائي وحده: ﴿هل تستطيع ربك﴾ بالتاء، ونصب الباء، واللام المدغمة في التاء. وقرأ الباقون: ﴿هل يستطيع ربك﴾ بالياء. ورفع الباء. قال أبو علي: وجه قراءة الكسائي ﴿تستطيع﴾ بالتاء، أن المراد: هل تستطيع سؤال ربك، وذكروا الاستطاعة في سؤا لهم له لا لأنهم شكوا في استطاعته، ولكن كأنهم ذكروه على وجه الاحتجاج عليه منهم، كأنهم قالوا: إنك مستطيع فما يمنعك؟! ومثل ذلك قولك لصاحبك: أتستطيع أن تذهب عني فيني مشغول؟ أي اذهب لأنك غير عاجز عن ذلك.

.... وأما قراءة من قرأ: ﴿هل يستطيع ربك﴾ فليس على أنهم شكوا في قدرة القدم سبحانه على ذلك؛ لأنهم كانوا مؤمنين عارفين، ولكن كأنهم قالوا: نحن نعلم قدرته على ذلك فلفعله بمسألتك إياه؛ ليكون علمًا لك، ودلالة على صدقك، وكأنهم سأله ذلك؛ ليعرفوا صدقه، وصحة أمره من حيث لا يعترض عليهم منه إشكال، ولا تنازعهم فيه شبهة؛ لأن علم الضرورة لا تعرض فيه الشبه التي تعرض في علوم الاستدلال، فأرادوا علم أمره من هذا الوجه فمن ثم قالوا: ﴿وتطمئن قلوبنا﴾ كما قال إبراهيم: ﴿بلى ولكن ليطمئن قلبي﴾ بأن أعلم ذلك من حيث لا يكون لشبهة، ولا لإشكال على طريق...

وأما إدغام الكسائي اللام في التاء فحسن، ألا ترى أن أبا عمرو قد أدغمها في التاء فيما حكاه عنه سيبويه من قوله: ﴿هتوب الكفار﴾ والتاء أقرب إليها من التاء والإدغام في المتقارين إنما يحسن بحسب قرب الحرف من الحرف، وإذا جاز إدغامهما في الشين مع أهمما أبعد منها من حروف طرف اللسان، والثنايا؛ لأنها تتصل بمخارج هذه الحروف فإنه يجوز في التاء، ونحوها من حروف طرف اللسان، والثنايا؛ لأنها تتصل بمخارج هذه الحروف. فإن يجوز في التاء ونحوها من حروف طرف الثنايا، وأصول الثنايا أجدر.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: «مائدة من السماء تكن لنا عيداً لأولنا  
وآخرنا» [١١٤] بسكون النون، وحذف الواو. وقرأه الباقون: «تكون» بإثبات  
الواو وضم النون.

قرأ / ابن محيصن: «لأولنا وأخرنا» [١١٤] بضم الهمزة فيهما، وإسكان  
الواو، والحاء، وفتح اللام، والراء، وألف فيهما. وقرأه الباقون: «لأولنا وآخرنا»  
بكسر اللام، وفتح الهمزة، وتشديد الواو وفتحها وحذف الألف فيهما، وكسر  
الحاء وجر الراء.

قرأ ابن محيصن: «وإئنه منك» [١١٤] بكسر الهمزة، وإثبات نون مشددة،  
وهاء مضمومة مثل «إنه هو العزيز» وقرأه الباقون: «وآية منك» بمد الهمزة،  
وفتحها، وياء مفتوحة خفيفة بدل النون، وتاء منصوبة تثبت في الوصل بدل الهاء.  
قرأ نافع، وابن عامر، وعاصم: «منزلها»<sup>(١)</sup> [١١٥] بتشديد الزاي بعد فتح  
النون. وقرأه الباقون بسكون النون، وكسر الزاي، وتخفيفها.

قرأ ابن عامر إلا الحلواني، والأخفش جميعاً عن هشام والوليد بن عتبة، وأهل  
الكوفة: وروح: «أأنت قلت» [١١٦] بهمزتين مخففتين. وحقق الأولى، ولين  
الثانية أهل الحجاز، وأبو عمرو، والحلواني والأخفش جميعاً عن هشام والوليد بن  
عتبة ورويس. وفصل بينهما بألف نافع إلا ورشاً، وأبو عمرو والحلواني والأخفش  
جميعاً عن هشام. وترك الفصل ابن كثير، وابن محيصن، وورش ورويس.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٤٨):

قال أحمد بن موسى: قرأ نافع، وعاصم وابن عامر «مُنزَلُهَا» مشددة. وقرأ الباقون  
خفيفة. وجه التخفيف أنه قال: «أنزل علينا مائدة» فقال: «إني مُنزَلُهَا» فيكون  
الجواب كالسؤال. ومن قال: «مُنزَلُهَا» فلأن نَزَلَ وأنزَلَ قد استعمل كل واحد منهما  
موضع الآخر كالسؤال.

ومن قال: «نَزَلَ عليك الكتاب بالحق»، وقال: «وأنزَلَ الفرقان». وقال تعالى: «تبارك الذي نَزَلَ الفرقان على عبده»، وقال: «الحمد لله الذي أنزَلَ على  
عبده الكتاب». فقد صار كل واحد من هاتين اللفظين يستعمل موضع الآخر.



قرأ نافع وابن محيصن: ﴿هَذَا يَوْمٌ﴾<sup>(١)</sup> [١١٩] بفتح الميم. وضمها الباقون.

### تفصيل ما أجملناه من الياءات المتحركات والمخذوفات

فأما المتحركات: فقوله: ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ فتحها نافع وأبو عمرو. و ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ و ﴿لِي أَنْ أَقُولَ﴾.

فتحهما أهل الحجاز، وأبو عمرو. و ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ و ﴿إِنِّي أَعَذِبُهُ﴾ فتحهما نافع. و ﴿وَأَمِي إِيهَيْنَ﴾ فتحها نافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وحفص.

/ وأما المخذوفات: ﴿فَاخْشَوْنِي الْيَوْمَ﴾ أثبتها في الوقف يعقوب، ولا خلاف في [١٦٩/ب] حذفها وصلًا. و ﴿وَإِخْشَوْنِي وَلَا﴾ أثبتها في الوصل أهل البصرة، وأثبتها وفقًا يعقوب.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/ ١٤٨): اختلفوا في نصب الميم ورفعها من قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدْقَهُمْ﴾. فقرأ نافع وحده: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ بنصب الميم. وقرأ الباقون: ﴿هَذَا يَوْمٌ﴾ برفع الميم. من رفع يومًا جعله خير المبتدأ الذي هو: ﴿هَذَا﴾ وأضاف يومًا إلى ﴿يَنْفَعُ﴾. والجملة التي من المبتدأ، وخبره في موضع نصب بأنه مفعول القول كما تقول: قال زيد: عمرو وأخوك. ومن قرأ: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدْقَهُمْ﴾ احتمل أمرين أحدهما أن يكون مفعول، ﴿قَالَ﴾ تقديره: قال الله هذا القصص أو هذا الكلام يوم ينفع الصادقين صدقهم، فيوم ظرف للقول، و ﴿هَذَا﴾ إشارة إلى ما تقدم ذكره من قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ وجاء على لفظ الماضي، وإن كان المراد به الآتي كما قال: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ ونحو ذلك، وليس ما بعد ﴿قَالَ﴾ حكاية في هذا الوجه كما كان إياها في الوجه الآخر.

ويجوز أن يكون المعنى على الحكاية تقديره: قال الله هذا يوم ينفع؛ أي هذا الذي اقتصصناه يقع أو يحدث يوم ينفع الصادقين. فيوم خبر المبتدأ الذي هو ﴿هَذَا﴾؛ لأنه إشارة إلى حدث وظروف الزمان تكون أخبارًا عن الأحداث. والجملة في موضع نصب؛ لأنها في موضع مفعول.

قال: ولا يجوز أن تكون في موضع رفع، وقد فتح لإضافته إلى الفعل لأن المضاف إليه معرب، وإنما يكتسب البناء المضاف إليه إذا كان المضاف إليه مبنياً والمضاف مبهماً، كما يكون ذلك في هذا الضرب من الأسماء إذا أضيف إلى ما كان مبنياً نحو: ﴿وَمَنْ حَزَنِي يَوْمَئِذٍ﴾ و ﴿مَنْ عَذَابٌ يُؤْمَئِذٍ﴾. وصار في المضاف البناء للإضافة إلى المبني كما صار فيه الاستفهام للإضافة إلى المستفهم به نحو: غلام من أنت؟ وكما صار فيه الجزاء في نحو: غلام من تضرب اضرب، وليس المضارع في هذا كالماضي.

## سورة الأنعام

قرأ ابن محيصن: ﴿وَلَبَّسْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [٩] بلام واحدة وتشديد الباء، وروي عنه تشديد اللام، وتخفيف الباء على إدغام اللام في اللام ﴿مَا يُلَبَّسُونَ﴾ [٩] بضم الياء، وفتح اللام وتشديد الباء.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿وَلَا يَطْعَمُ قَلَّ إِنِّي﴾ [١٤] بفتح الياء. وضمها الباقون.

قرأ أهل الكوفة إلا حفصاً ويعقوب: ﴿مَنْ يَصْرِفُ عَنْهُ﴾<sup>(١)</sup> [١٦] بفتح الياء

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٥٠): اختلفوا في ضم الياء، وفتحها من قوله تعالى: ﴿مَنْ يَصْرِفُ عَنْهُ يَوْمئذٍ﴾. وقرأ حمزة، وابن كثير، ونافع، وأبو عمرو ﴿يُصْرِفُ عَنْهُ﴾ مضمومة الياء مكسورة الراء. قرأ حمزة والكسائي: ﴿يُصْرِفُ عَنْهُ﴾ مفتوحة الياء مكسورة الراء. واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه: ﴿مَنْ يَصْرِفُ﴾ مثل حمزة، وروى حفص: ﴿يُصْرِفُ عَنْهُ﴾ مثل أبي عمرو، فاعل ﴿يُصْرِفُ﴾ الضمير العائد إلى ﴿رَبِّي﴾ من قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي﴾ وينبغي أن يكون حذف الضمير العائد إلى العذاب والمعنى: من يصرفه عنه، وكذلك هو في قراءة أبي فيما زعموا، وليس حذف هذا الضمير بالسهل وليس بمنزلة الضمير الذي يحذف من الصلة لأن ﴿مَنْ﴾ جزاء ولا يكون صلة على أن الضمير إنما يحذف من الصلة إذا عاد إلى الموصول نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾.... ولا يعود الضمير المحذوف وفي هنا إلى الموصول، ولا إلى ﴿مَنْ﴾ التي للجزاء إنما يرجع العذاب: ﴿قَلَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾... وأما قراءة من قرأ: ﴿يُصْرِفُ﴾ المسند إليه الفعل المبني للمفعول ضمير العذاب المتقدم ذكره، وليس هذا كقول من قال: ﴿يُصْرِفُ﴾ بفتح الياء؛ لأن ضمير المنصوب هنا محذوف، وفي قول من قرأ ﴿يُصْرِفُ﴾ مضمراً ليس بمحذوف.

والذكر العائد إلى المبتدأ الذي هو: ﴿مَنْ﴾ في القراءتين جميعاً الضمير الذي في ﴿عَنْهُ﴾.

ومما يقوي ذلك قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ...﴾

ومما يحسن قراءة من قرأ: ﴿يُصْرِفُ﴾ بفتح الياء أن ما بعده من قوله: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُ﴾ فعل مسند إلى ضمير اسم الله تعالى. فقد اتفق الفعلان في الإسناد إلى هذا الضمير فيمن قرأ: ﴿يُصْرِفُ﴾ بفتح الياء. ومما يقوي قراءة من قرأ: ﴿مَنْ يَصْرِفُ﴾ بفتح الياء أن الهاء المحذوفة من يصرفه لما كانت في حيز الجزاء، وكان ما في حيز الجزاء في أنه لا يتسلط على ما تقدمه بمنزلة ما في الصلة في أنه لا يجوز تسلطه على الموصول، فحسُنَ حذف الهاء منه كما حسن حذفها من الصلة.

وكسر الراء. وقرأه الباقون بضم الياء، وفتح الراء.

قرأ ابن محيصن، والأعمش في رواية المطوعي: «ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول للذين أشركوا» [٢٢] والثاني: «ويوم يحشرهم كأن لم يلبثوا». وفي الفرقان «ويوم يحشرهم وما يعبدون» وفي سبأ: «ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول للملائكة». ووافقهما روح عن يعقوب إلا في سورة يونس فإنه قرأه بالنون. ووافقهما رويس / إلا الشنبوذي إلا في الثاني من هذه السورة فإنه قرأه بالنون. [١٧٠/١] وروى النحاس عن رويس الأول من يونس بالياء. ووافقهما عبد الوارث عن أبي عمرو في الفرقان، وسبأ، وقرأ ما بقي بالنون. ووافقهما العباس عن أبي عمرو في سورة الفرقان حسب.

ووافقهما حفص في الأخير من هذه السورة، وفي الثاني من يونس، وفي الفرقان وسبأ، وقرأ ما عداهن بالنون. فانفرد ابن محيصن، ويعقوب والمطوعي إلا الأعمش بالياء في الأول من هذه السورة. وانفرد ابن محيصن والأعمش من طريق المطوعي بالياء في الأخير من سورة يونس. وقرأ ابن كثير بالياء في سورة الفرقان حسب، وبالنون فيما عدا ذلك. الباقون بالنون فيهن بلا استثناء<sup>(١)</sup>.

قرأ حمزة والكسائي والعليمي، والمطوعي عن الأعمش ويعقوب وحماد: «ثم لم يكن»<sup>(٢)</sup> [٢٣] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٢/٢):

قال: قرأ عاصم في رواية حفص «ويوم نحشرهم» بالنون حرفين ههنا وفي يونس قبل الثلاثين أيضاً: «ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا»، وباقي القراء بالياء. وروى أبو بكر عن عاصم ذلك كله بالنون.

وقرأ الباقون بالنون إلا أنهم اختلفوا في سورة الفرقان ويأتي في موضعه إن شاء الله.

حجة من قرأ بالنون قوله: «وحشرناهم فلم تغادر منهم أحداً».

وقوله: «ويوم نحشرهم» والياء في المعنى كالنون.

(٢) قال أبو البركات في البيان (٣١٦/١): قرئ: «تكن» بالتاء، والياء.

وقرئ: «فتنتهم» بالرفع والنصب. فمن قرأ «تكن فتنتهم» بالتاء ورفع «فتنتهم» كانت «فتنتهم» مرفوعة لأنها اسم «تكن».

سورة الأنعام ..... ٢٣٢

قرأ ابن كثير، وابن محيصن وابن عامر إلا الوليد بن مسلم وحفص والمطوعي عن الأعمش: «فتنتهم إلا أن قالوا»<sup>(١)</sup> [٢٣] بالرفع. ونصبه الباقون.

قرأ الأعمش وحمزة والكسائي، وخلف: «والله ربنا»<sup>(٢)</sup> [٢٣] بفتح الباء نصباً. وجره الباقون.

قرأ حمزة وحفص والمطوعي عن الأعمش ويعقوب: «ولا نكذب» [٢٧]

= وقوله تعالى: «إلا أن قالوا» في موضع نصب لأنه خبر «تكن» كأنه قال: لم تكن فتنتهم إلا مقاتلهم.

ومن قرأ بالياء، ونصب «فتنتهم» جعل اسم «يكن» «أن قالوا» كأنه قال: لم يكن فتنتهم إلا مقاتلهم.

وأنتَ يكن على المعنى لأن «أن» وما بعدها هو الفتنة في المعنى لأن اسمها كان هو خبرها في المعنى، وجعل أن وصلتها اسم كان أجود لأنها لا تكون إلا معرفة، ولا توصف فأشبهت المضمر، والمضمر أعرف المعارف، وكون الأعراف اسم كان أولى مما هو دونه في التعريف.

ومن قرأ: «يكن» بالياء ورفع «فتنتهم» ذكّر لوجهين:

أحدهما: لأن تأنيث الفتنة غير حقيقي. والثاني: لأن القول هو الفتنة في المعنى. والحمل على المعنى كثير في كلامهم.

(١) سبق الكلام عنها في الذي قبلها من التعليق.

(٢) قال أبو علي الفارسي (١٥٣/٢):

اختلفوا في الخفض، والنصب من قوله تعالى: «والله ربنا».

فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر بالكسر فيهما.

وقرأ حمزة، والكسائي: «والله ربنا» بالنصب فمن قرأ: «ربنا» جعل الاسم المضاف وصفاً للمفرد، ومثل ذلك رأيت زيدياً صاحبنا، وبكرًا جاركم. وقوله: «ما كنا مشركين» جواب القسم.

ومن قال: «والله ربنا» فصل بالاسم المنادى بين القسم والمقسم عليه بالنداء والفصل به لا يمتنع، وقد فصل بالمنادى بين الفعل وبين مفعوله، كما فعل ذلك في نحو قوله: «إنك أتيت فرعون وملاه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك»، المعنى: آتيتهم زينة وأموالاً ليضلوا فلا يؤمنوا، وفصل به في أشد من ذلك وهو الفصل بين الصلة والموصول.

﴿ونكون﴾<sup>(١)</sup> [٢٧] بالنصب فيهما. وافقهم في: ﴿ولا نكذب﴾ الشنبوذي عن

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٣/٢):

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله عز وجل: ﴿ولا نكذب بآيات ربنا ونكون﴾. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿ولا نُكذِبُ﴾ ﴿ونكون﴾ جميعاً بالرفع.

وقرأ ابن عامر، وحمزة وعاصم في رواية حفص: ﴿ولا نكذب﴾ ﴿ونكون﴾ بنصبهما هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه عن أيوب بن متمام عن ابن عامر. وقال هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر: ﴿ولا نكذبُ﴾ مرفوعة ﴿ونكونُ﴾ نصباً.

قال أبو علي: فأما من قرأ بالرفع جاز في قراءته وجهان أحدهما أن يكون معطوفاً على تُرد، فيكون قوله: ﴿ولا نكذبُ﴾، ﴿ونكونُ﴾ داخلاً في التمني دخول ﴿تُردُ﴾ فيه، فعلى هذا قد تمى الرد وأن ﴿لا نكذب﴾ والكون من المؤمنين.

ويحتمل الرفع وجهاً آخر: وهو أن تقطعه من الأول فيكون التقدير على هذا: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا ونكون.

قال سيبويه: وهو على قولك: فإننا لا نكذبُ: كما تقول: دعني ولا أعود، أي فإني ممن لا يعود، فإنما يسألك الترك، وقد أوجب على نفسه أن لا يعود ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل: أن يجمع له الترك وأن لا يعود.

وهذا الوجه الثاني ينبغي أن يكون أبو عمرو ذهب إليه في قراءته جميع ذلك بالرفع، فالأول الذي هو عطف على الرد داخل في التمني.

وقوله: ﴿ولا نكذب بآيات ربنا ونكون﴾ على نحو: دعني ولا أعود يخبرون على البتات أن لا يكذبوا ويكونوا من المؤمنين، لأن أبا عمرو روى عنه أنه استدل على خروجه من التمني بقوله: ﴿وإنهم لكاذبون﴾ فقال: قوله: ﴿وإنهم لكاذبون﴾ يدل على أنهم أخبروا بذلك عن أنفسهم، ولم يتمنوه؛ لأنه التمني لا يقع فيه الكذب إنما يكون الكذب في الخبر دون التمني. وأهل النظر يذهبون إلى أن الكذب لا يجوز وقوعه في الآخرة، فإذا لم يجز ذلك فيها كان تأويل قوله:

﴿وإنهم لكاذبون﴾ على تقدير: إنهم لكاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل، وإنكارهم البعث، ويكون قولهم: ﴿وإنهم لكاذبون﴾ حكاية للحال التي كانوا عليها في الدنيا كما أن قوله: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه﴾ حكاية للحال الماضية، وكما أن قوله: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾ حكاية للحال الآتية.

٢٣٤ ..... سورة الأنعام

الأعمش ورفع «ونكون». ووافقهم ابن عامر في «تكون» ورفع «ولا نكذب» الباقون.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: «ولو ردُّوا» [٢٨] بكسر الراء، وكذلك: «ردت» حيثما جاء. وافقه الشنبوذي إلا في هذه السورة، وضمها الباقون.

قرأ ابن عامر: «ولدار الآخرة»<sup>(١)</sup> [٣٢] بتخفيف الدال، و «الآخرة» بالجر

= ولو جاز الكذب في الآخرة لكان ذلك حجة للرفع على الوجه الذي ذكرنا. وحجة من نصب، فقال: «يا ليتنا نرد ولا نكذب» «ونكون» أنه أدخل ذلك في التمني، لأن التمني غير موجب، وهو كالاستفهام، والأمر والنهي والعرض في انتصاب ما بعد ذلك كله من الأفعال إذا دخلت عليها الفاء على تقدير ذكر مصدر الفعل الأول كأنه في التمثيل: يا ليتنا يكون لنا رد، وانتفاء للتكذيب، ونكون من المؤمنين. ومن رفع «ردُّ»، «ولا نكذب» ونصب «ونكون» فإن الفعل الثاني من الفعلين المرفوعين يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون داخلاً في التمني، فيكون في المعنى كالنصب. والوجه الآخر: أنه يخبر على البتات أن لا يكذب ردُّ أو لم يُردُّ.

ومن نصب: «ولا نكذب»، «ونكون» جعلهما جميعاً داخلين في المعنى في التمني، كما أن من رفع ذلك وعطفه على التمني كان كذلك.

(١) قال أبو علي في الحجة (١٥٧/٢):

قال: وكلهم قرأ: «ولدار الآخرة» بلامين ورفع «الآخرة» غير ابن عامر فإنه قرأ: «ولدار الآخرة» بلام واحدة، وحفض الآخرة.

الحجة لقراءتهم قوله: «وإن الدار الآخرة هي الحيوان» وقوله: «تلك الدار الآخرة» صفة للدار، وإذا كانت صفة لها وجب أن يجري عليها في الإعراب، ولا يضاف إليها. والدليل على كونها صفة للدار قوله: «وللآخرة خير لك من الأولى» فقد علمت بإقامتها مقامها أما هي، وليس غيرها، فيستقيم أن يضاف إليها.

ووجه قول ابن عامر أنه لم يجعل الآخرة صفة للدار، ولكنه أضاف الآخرة إلى الدار، فلا تكون الآخرة على هذا صفة للدار؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، ولكنه جعله صفة للساعة، فكأنه قال: ودار الساعة الآخرة.

وجاز وصف الساعة بالآخرة كما وصف اليوم بالآخرة في قوله: «وارجوا اليوم الآخر»، وحسن إضافة الدار إلى الآخرة، ولم يقبح من حيث استقبحت إقامة الصفة=

سورة الأنعام..... سورة الأنعام..... ٢٣٥

على الإضافة. وقرأه الباقون: ﴿وَاللِّدَارُ﴾ بتشديد الدال. ﴿الْآخِرَةُ﴾ بالرفع.

قرأ نافع وابن عامر وحفص ويعقوب: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾<sup>(١)</sup> [٣٢] بالناء وكذلك في الأعراف. الباقون بالياء.

قرأ الكسائي: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> [٤٠] و ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَأَيْتِ﴾ و ﴿أَرَأَيْتِكَ﴾

= مقام الموصوف؛ لأن الآخرة صارت كالأبطح، والأبرق ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ فاستعملت استعمال الأسماء، ولم تكن مثل الصفات التي لم تستعمل استعمال الأسماء، ومثل الآخرة في أنها استعملت استعمال الأسماء قولهم: "الدنيا" لما استعملت استعمال الأسماء حسن أن لا تلحق لام التعريف في نحو قوله: في سعي دُنْيَا طال ما قد مَدَّتْ

(١) قال أبو القاسم بن القاصح في سراج القارئ (٢٥١):

عند قول الشاطبي في منظومته حرز الأمان:

وعم غُلا لا يعقلون وتحتها خطاباً وقل في يوسف عم ينطلا  
أخبر أن المشار إليهم بـ "عم" وبالعين في قوله: "عم علا" وهم: نافع وابن عامر  
وحفص قرأوا في هذه السورة ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ قَدْ نَعْلَمُ﴾ وفي السورة التي تحت هذه وهي  
سورة الأعراف ﴿فَلَا يَعْقِلُونَ﴾ و ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ﴾ بناء الخطاب.

وأن المشار إليهم بـ "عم" وبالنون في قوله: "عم ينطلا" وهم: نافع وابن عامر وعاصم  
قرءوا في سورة يوسف: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ﴾ بالخطاب وأن المشار  
إليهما بالميم، والهمزة في قوله: "من أصل" وهما ابن ذكوان ونافع قرأ في سورة يس:  
﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ﴾ بالخطاب فتعين لمن لم يذكره في التراجم المذكورة  
القراءة بياء الغيب.

ثم أخبر أن المشار إليهما بالهمزة والراء في قوله: "أتى رحبا" وهما: نافع والكسائي قرأ  
﴿فَأَنهَمْ لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ بإسكان وتخفيف الذال، فتعين للباقيين القراءة بفتح الكاف  
وتشديد الذال وَعَلِمَ سكون الكاف من لفظه وفتحته من الإجماع.

(٢) قال أبو علي في الحجة (١٦٠/٢):

واختلفوا في الهمزة وتركه، وإثبات الألف من غير همز من قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾  
[الأنعام: ٤٦] و ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠] و ﴿أَرَأَيْتِ﴾ [الكهف: ٦٣].

فقرأ ابن كثير، وعاصم وأبو عمرو وابن عامر، وهمزة ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾  
و ﴿أَرَأَيْتِ﴾ بألف في كل القرآن بالهمز.

سورة الأنعام ..... ٢٣٦

﴿ [١/٧١] ﴾ و ﴿أفرايت﴾ و ﴿أفرايتم﴾ وما جاء منه من باب رأى إذا / تقدمته همزة استفهام منفردة، أو مصاحبة للفاء بحذف الهمزة التي بعد الراء، وهي عين الفعل في كل القرآن. وأثبتها الباقون، ولينها نافع.

قرأ ابن عامر إلا الوليد بن عتبة، ورويس: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِم﴾<sup>(١)</sup> [٤٤]

= وقرا نافع: ﴿أرايتم﴾ و ﴿أرايتكم﴾ و ﴿أرايت﴾ بألف في كل القرآن من غير همز على مقدار ذوق الهمز.

وقرأ الكسائي: ﴿أرايتم﴾ و ﴿أرايتكم﴾ و ﴿أرايت﴾، و ﴿أرايتك﴾ بغير همز ولا ألف. قال أبو علي: من قرأ ﴿أرايتم﴾ و ﴿أرايتكم﴾ فهمز وحقق الهمزة فوجه قوله بين؛ لأنه فعلت من الرؤية فالهمزة عين الفعل وقوله: قرأ نافع بألف في كل القرآن من غير همز على مقدار ذوق الهمز، يريد: أن نافعاً كان يجعل الهمزة بين بين، وقياسها إذا خففت أن تجعل بين بين، أي بين الهمزة والألف، فهذا التخفيف على قياس التحقيق. وأما قول الكسائي: ﴿أرايتم﴾ و ﴿أرايت﴾ فإنه حذف الهمزة حذفاً على غير التخفيف، ألا ترى أن التخفيف القياسي فيها أن تُحجَل بين بين، كما قرأ نافع؟ وهذا حذف للتخفيف... وقد زعموا أن عيسى كذلك كان يقرؤها على الحذف...

وأما القول في: أرايتك زيذاً ما فعل؟ وفتح التاء في جميع الأحوال، فالقول في ذلك في أن الكاف في ﴿أرايتك﴾ لا يخلو من أن يكون للخطاب مجرداً ومعنى الاسم مخلوع منه، أو يكون دالاً عليه مع دلالة على الخطاب.

فالدليل على أنه للخطاب مجرداً من علامة الاسم أنه لو كان اسماً لوجب أن يكون الاسم الذي بعده في نحو قوله: ﴿أرايتك هذا الذي كرمت علي﴾، وقولهم: أرايتك زيذاً ما صنع؟ لو كان الكاف اسماً، ولم يكن حرفاً للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذي بعده الكاف في المعنى... وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف، وإنما هو غيره دلالة على أنه ليس باسم، وإذا لم يكن اسماً كان حرفاً للخطاب مجرداً من معنى الاسم كما أن الكاف في: "ذلك، وهناك وأبصرك زيذاً" للخطاب، وكما أن التاء في: "أنت" كذلك، فإذا ثبت أنه للخطاب مُعَرَّى من معنى الاسم ثبت أن التاء لا يجوز أن يكون فيه معنى الخطاب.

(١) قال أبو القاسم ابن القاصح في سراج القارئ (٢٥٢) عند شرحه لقول ناظم الحرز:

إذا فتحت شدد لشم وهاهنا فتحننا وفي الأعراف واقتربت كلا

= أم بتشديد ﴿حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج﴾



سورة الأنعام..... ٢٣٧

و«لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم» في الأعراف و«فَتَحَّتْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ» و«فَتَحَّتْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ» أربعة مواضع بتشديد التاء. وافقهما روح في الأنبياء والقمر. وخففها الباقون.

قرأ ورش وابن محيصن: «بُهْ انظر»<sup>(١)</sup> [٤٦] بضم الهاء في الوصل. وكسرهما الباقون.

قرأ ابن محيصن: «فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ» [٤٧] بفتح الياء وكسر اللام. وقرأه الباقون بضم الياء، وفتح اللام.

قرأ ابن عامر: «بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ»<sup>(٢)</sup> [٥٢] بضم الغين، وسكون الدال،

= بالأنبياء "للشامي" وهو: ابن عامر.

والمراد بتشديد التاء الأولى من "فتحت" ثم أم بتشديد التاء هنا في «فتحننا عليهم بركات» وفي سورة القمر: «فتحننا أبواب السماء» لابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف التاء في الأربعة، ومعنى: "كلاً" حفظ التشديد.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦٢/٢): وكلهم قرأ: «بُهْ انظر» بكسر الهاء إلا أن ابن المسيبي روى عن أبيه عن نافع: «بُهْ انظر» برفع الهاء، وكذلك أبو قررة عن نافع أيضاً، ولم يروه عن نافع غيرهما.

من قال: «بُهْ انظر» حذف الياء التي تلحق الهاء في نحو: بهي عيب، لالتقاء الساكنين: وهما الياء، والفاء من «انظر».

ومن قال: «بُهْ انظر» فهو على قول من قال: «فخسفنا بهو وبدارهو» فحذف الواو لالتقاء الساكنين كما حذف الياء من «بهي» لذلك فصار «بُهْ انظر»، ومما يحسن هذا الوجه أن الضمة فيه مثل الضمة في «أَنْ اقْتُلُوا» «أَوْ انْقُصْ» ونحو ذلك.

فأما قوله: «قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ» ثم قال: «يَأْتِيكُمْ بِهِ» فقال أبو الحسن: هو على السمع أو على ما أخذ منكم.

(٢) قال أبو علي في الحجة (١٦٧/٢):

كلهم قرأ: «بِالْغُدَاةِ وَالْعَشِيِّ» بألف، غير ابن عامر فإنه قرأ: «بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ» في كل القرآن بواو.

الوجه: الغداة لأنها تستعمل نكرة، وتتعرف بالألف واللام. وأما الغدوة: فمعرفة وهو علم صيغ له.

وواو بعدها هاء مفتوحة من غير ألف، ومثله في الكهف.

وقرأه الباقون: ﴿بِالْعَدَاةِ﴾ بألف، وفتح الغين منهما.

قرأ ابن عامر وعاصم والأعمش إلا المطوعي ويعقوب: ﴿أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ... فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> [٥٤] بفتح الهمزة فيهما. وقرأ نافع، والوليد بن مسلم بفتح

= قال سيويه: عُذْوَةٌ وبُكْرَةٌ جعل كل واحد منهما اسماً للحين، كما جعلوا أم حنين اسماً لدابة معروفة. قال: وزعم يونس عن أبي عمرو وهو قوله: وهو القياس أنك إذا قلت لقيته يوماً من الأيام: عُذْوَةٌ أو بُكْرَةٌ، وأنت تريد المعرفة لم تنون فهذا يقوي قراءة من قرأ: ﴿بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾. ووجه قراءة ابن عامر: أن سيويه قال: زعم الخليل أنه يجوز أن تقول: أُنَيْتِكَ اليوم غدوة وبكرة فجعلهما بمثناة صحوة.

ومن حجته: أن بعض أسماء الزمان جاء معرفة بغير ألف، ولام نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم: لقيته فينة غير مصروف، والفينة بعد الفينة، فألحق لام المعرفة استعمل معرفة. ووجه ذلك أنه يقدر فيه التنكير والشياع كما يقدر فيه ذلك إذا ثني، وذلك مستمر في جميع هذا الضرب من المعارف.

ومثل ذلك ما حكاه سيويه من قول العرب: هذا يوم اثنين مباركاً، وأنتيك يوم اثنين مباركاً فيه. فجاء معرفة بلا ألف ولام كما جاء بالألف واللام، ومن ثم انتصب الحال. ومثل ذلك قولهم: هذا ابن عرس مقبل، إما أن يكون جعل عرساً نكرة، وإن كان علماً. وإما أن يكون أخبر عنه بخبرين.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦٣/٢):

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ عَمَلٍ... فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: ﴿إِنَّهُ مِنْ عَمَلٍ... فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ مكسورة الألف فيهما.

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ... فَأَنَّهُ﴾ بفتح الألف فيهما.

وقرأ نافع: ﴿الرَّحْمَةُ أَنَّهُ﴾ بفتح الألف ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. من كسر فقال: ﴿الرَّحْمَةُ إِنَّهُ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ﴾ جعله تفسيراً للرحمة كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ تفسيراً للرعء. فأما كسر إن من قوله: ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فلأن ما بعد الفاء حكمه الابتداء، فمن ثم حمل قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ على إرادة المبتدأ بعد الفاء وحذفه.

وأما من فتح أن قوله: ﴿أَنَّهُ﴾ فإنه جعل ﴿أَنَّ﴾ الأولى بدلاً من الرحمة كأنه: كتب ربك على نفسه أنه من عمل منكم.

الهمزة من الأول وكسرها من الثاني. الباوق بكسرها.

قرأ أهل الكوفة إلا حفصًا: ﴿وليستين﴾<sup>(١)</sup> [٥٥] بالياء. وقرأه الباوق بالتاء.

= وأما فتحها بعد الفاء من قوله: ﴿فأنه غفور رحيم﴾ فعلى أنه أضمر له خبراً تقديره: فله أنه غفور رحيم، أي: فله غفرانه أو أضمر مبتدأ يكون أن خبره كأنه فأمره أنه غفور رحيم.

وعلى هذا التقدير يكون الفتح في قول من فتح ﴿ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فإن له نار جهنم﴾ تقديره: فله أن له نار جهنم إلا أن إضماره هنا أحسن لأن ذكره قد جرى في صلة أن، وإن شئت قدرت: فأمره أن له نار جهنم فيكون خبر هذا مبتدأ المضمر... وأما قراءة نافع ﴿كتب أنه.. فإنه﴾ فالقول فيها: إنه أبدل من الرحمة، واستأنف ما بعد الفاء.

قال سيبويه: بلغنا أن الأعرج قرأ: ﴿أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة... فإنه غفور رحيم﴾ قال: ونظيره البيت الذي أنشدتك يعني بالبيت الذي أنشده قول ابن مقبل:

وعلمي بأسدام المياها فلم تزل قلائص تُخْذِي في طريق طلائح  
وإني إذا ملت ركابي مناخها فإني على حظي من الأمر جامح

يريد أن قوله: "وإني إذا ملت ركابي" محمول على ما قبله كما أن قوله: ومن عمل محمول على ما قبله وما بعده من قوله: "فإني على حظي من الأمر" مستأنف كما أن قوله: ﴿فإنه غفور رحيم﴾ مستأنف به منقطع مما قبله.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٦٤):

اختلفوا في الياء، والتاء، والرفع، والنصب من قوله جل وعز: ﴿ولتستين سبيل المحرمين﴾. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ولتستين﴾ بالتاء ﴿سبيل﴾ بالرفع.

وقرأ نافع: ﴿ولتستين﴾ بالتاء أيضاً، و ﴿سبيل المحرمين﴾ نصباً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي ﴿وليستين﴾ بالياء ﴿سبيل﴾ رفعاً حفص عن عاصم مثل أبي عمرو.

وجه قراءة ابن كثير، وأبي عمرو وابن عامر:

﴿ولتستين﴾ بالتاء ﴿سبيل﴾ رفعاً، أهم جعلوا السبيل فاعل الاستبانة، وأنت السبيل كما قال: ﴿قل هذه سبيلي أذعو﴾ وقد ذكر السبيل أيضاً في قوله: ﴿وإن يروا سبيل الرشدا لا يتخذوه سبيلاً﴾.

= فالسبيل على هذا فاعل الاستبانة، قال سيبويه: استبان الشيء واستبينته.

قرأ / نافع والوليد بن مسلم: ﴿سبيل﴾<sup>(١)</sup> بالنصب. ورفعه الباقون. [١٧١/ب]

قرأ أهل الحجاز وعاصم: ﴿يقص الحق﴾<sup>(٢)</sup> بضم القاف، وضاد مشددة

= وقرأه نافع: ﴿ولتستبين سبيل﴾ بالتاء فيها ليس على ما تقدم ولكنها لك أيها المخاطب، ففي الفعل ضمير المخاطب.

والفعل في القراءة الأولى فارغ لا ضمير فيه، والتاء تؤدي بأن الفاعل المسند إلى الفعل مؤنث.... فالتاء في قراءة نافع. للخطاب دون التأنيث على قولك: استبنت الشيء.

وقرأه حمزة، والكسائي: ﴿وليستين﴾ بالياء ﴿سبيل﴾ رفعاً. فالفعل في هذا مسند إلى السبيل إلا أنه ذكر السبيل على قوله: ﴿يتخذوه سبيلاً﴾ والمعنى: وليستين سبيل المجرمين وسبيل المؤمنين، فحذف لأن ذكر أحد السبيلين يدل على الآخر، ومثله: ﴿سرايل تفيكم الحر﴾ ولم يذكر البر لدلالة الفحوى عليه.

(١) سبق الكلام عنه تفصيلاً في الفقرة التي قبله مباشرة، فقد جمعها في موضع واحد أبو علي الفارسي، وأثبتها معاً فيما سبق حتى تتم الفائدة فراجع ما قبله.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦٦/٢):

اختلفوا في الضاد والصاد من قوله جل وعز: ﴿يقص الحق﴾. فقرأ ابن كثير، ونافع وعاصم: ﴿يقص الحق﴾ بالصاد. وقرأ أبو عمرو وحمزة وابن عامر والكسائي: ﴿يقضي الحق﴾ بالضاد.

حجة من قرأ: ﴿يقضي﴾ أنهم زعموا أن في حرف ابن مسعود: ﴿يقضي الحق﴾ بالضاد. وذكر عن أبي عمرو أنه استدل على ﴿يقضي﴾ بقوله: ﴿وهو خير الفاصلين﴾، قال: والفصل في القضاء ليس في القصص.

ومن حجتهم قوله تعالى: ﴿والله يقضي بالحق وهو يهدي السبيل﴾. وحجة من قال: ﴿يقص الحق﴾ قوله ﴿نحن نقص عليك أحسن القصص﴾، ﴿إن هذا هو القصص الحق﴾.

وأما ما احتج به من قرأ: ﴿يقضي﴾ من قوله: ﴿وهو خير الفاصلين﴾ في أن الفصل في الحكم لا في القول. فإنهم قالوا: قد جاء الفصل في القول أيضاً: في نحو قوله: ﴿إنه لقول فصل﴾ وقال: ﴿أحكمت آياته ثم فصلت﴾ وقال: ﴿نفصل الآيات﴾ فقد حمل الفصل على القول، واستعمل معه كما جاء مع القضاء وقال: ﴿لقد كان في قصصهم عبرة

لأولي الأبصار ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفسير كل شيء﴾ فقد ذكر في القصص أنه تفصيل. فأما الحق في قوله: ﴿يقضي الحق﴾ فيحتمل أمرين:

يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف، يقضي القضاء الحق، أو يقص القصص الحق.

ويجوز أن تكون مفعولاً به مثل يفعل الحق.

سورة الأنعام..... سورة الأنعام ٢٤١

مضمومة من القصص.

وقرأه الباقون: ﴿يقضي الحق﴾ بسكون القاف، وضاد خفيفة مكسورة من القضاء. ووقف يعقوب بالياء.

قرأ الأعمش وحمزة: ﴿توفاه رسلنا﴾<sup>(١)</sup> بألف بعد الفاء مماله على التنكير. وقرأه الباقون بتاء ساكنة بعد الواو.

قرأ يعقوب، والعباس عن أبي عمرو، وأبو معمر عن عبد الوارث عنه: ﴿من ينجيكم﴾<sup>(٢)</sup> [٦٣، ٦٤] بسكون النون، وتخفيف الجيم. وزاد يعقوب في يونس:

(١) قال أبو البركات ابن الأنباري في البيان (١/٣٢٥):

قري: ﴿توفاه رسلنا﴾ بالتذكير. فمن قرأ: ﴿توفته رسلنا﴾ بالتأنيث فالتأنيث على تقدير: جماعة رسلنا. والتذكير على تقدير جمع رسلنا كقولك: قامت الرجال وقام الرجال. وكذلك في كل جماعة تذكير فعلها وتأنيثه، فالتذكير على معنى الجمع، والتأنيث على معنى الجماعة.

وقال الفارسي في الحجة (٢/١٦٨): كلهم قرأ: ﴿توفته رسلنا﴾ بالتاء غير حمزة فإنه قرأ: ﴿توفاه﴾.

حجة من قال: ﴿توفته﴾ بالتاء قوله: ﴿كذبت رسل من قبلك﴾ وقوله: ﴿إذا جاءهم الرسل من بين أيديهم﴾ و ﴿جاءهم رسلهم بالبينات فردوا أيديهم في أفواههم وقالت رسلهم أفي الله شك﴾.

حجة حمزة أنه فعل متقدم مسند إلى مؤنث غير حقيقي، وإنما التأنيث للجمع فهو مثل قوله: ﴿وقالت نسوة في المدينة﴾ وما أشبه ذلك مما تأنيثه تأنيث الجمع. وإن كان الكتاب في المصحف بسينه - يريد شعبة من شعبة أو فرع من فروع - فليس ذلك بخلاف له؛ لأن الألف المماله قد كتبت ياء.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (٢/١٦٩):

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله جل وعز: ﴿قل من ينجيكم... قل الله ينجيكم﴾ فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قل من ينجيكم﴾ مشددة ﴿قل الله ينجيكم﴾ مخففة.

وروى علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿قل من ينجيكم﴾ خفيفة ﴿قل الله ينجيكم﴾ مثله مخففة. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿قل من ينجيكم... قل الله ينجيكم﴾ مشددين. وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي: ﴿لئن أنجانا﴾ بألف =

﴿ثم ننجي رسلنا﴾.

وقرأها الباقون: بفتح النون وتشديد الجيم.

روى أبو بكر: ﴿خفية﴾<sup>(١)</sup> [٦٣] بكسر الخاء، ومثله في الأعراف وضمهما الباقون.

قرأ أهل الكوفة: ﴿لئن أنجانا من هذه﴾<sup>(٢)</sup> [٦٣] بألف على الإخبار عن

= وقرأ الحجازيون، وأهل الشام: ابن كثير، ونافع وابن عامر: ﴿لئن أنجيتنا﴾ وأبو عمرو ومثلهم ﴿لئن أنجينا﴾. وكان حمزة والكسائي يملان الجيم، وغيرهما لا يميل.

وجه التشديد والتخفيف في: ﴿ينجيكم﴾ و ﴿ينجيكم﴾، أنهم قالوا: نجا زيد... فإذا نقل الفعل فحسن نقله بالهمزة في أفعل كحسن نقله بتضعيف العين ومثل ذلك: أفرحته وفرحته، وأغرمته وغرمته، وما أشبه ذلك، وفي التنزيل: ﴿فأنجاه الله من النار﴾... فإذا جاء التنزيل باللغتين جميعاً تبين من ذلك استواء القراءتين في الحسن.

فأما حجة من قرأ: ﴿لئن أنجانا﴾ فهي أنه حمله على الغيبة وذلك قوله: ﴿تدعونهم﴾ و ﴿لئن أنجانا﴾ وكذلك ما بعده ﴿قل الله ينجيكم﴾ ﴿قل هو القادر﴾ فهذه كلها أسماء غيبة، فأنجانا أولى من أنجيتنا، لكونه على ما قبله وما بعده من لفظ الغيبة، وإذا كان مشاكلاً لما قبله وما بعده كان أولى...

فأما إمالة حمزة والكسائي في ﴿أنجانا﴾ فمذهب حسن؛ لأن هذا النحو من الفعل إذا كان على أربعة أحرف استمرت فيه الإمالة لانقلاب الألف إلى الياء في المضارع وإذا كانت الإمالة قد حسنت في: غزا مع أنه على ثلاثة أحرف؛ لأن الياء تثبت فيه إذا بني الفعل للمفعول مع أن الواو تصح فيه في فعلت فلا إشكال في حسنها في أنجانا، وأغزا، ونحو ذلك.

(١) قال أبو علي في الحجة (١٦٦/٢):

قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿خفية﴾ بكسر الخاء ها هنا وفي الأعراف عند قوله: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾، وقرأ الباقون ﴿خفية﴾ بضم الخاء ها هنا وفي الأعراف. روى حفص عن عاصم: ﴿خفية﴾ بضم الخاء أيضاً في الموضعين. قال أبو عبيدة: خفية: تخفون في أنفسكم. وحكى غيره: خفية، وخفية وهما لغتان. وروى عن الحسن: التضرع: العلانية، والخفية بالنية.

وأما قوله: ﴿تضرعاً وخفية﴾ فخيفة فعلة من الخوف، وانقلبت الواو للكسرة، والمعنى: ادعوا خائضين وجلين.

(٢) سبق الكلام عنها قبل التي قبلها فراجعها هناك عند قوله: وأما حجة من قرأ: ﴿لئن أنجانا﴾...

سورة الأنعام..... سورة الأنعام..... ٢٤٣

الغائب، وأمالوها إلا عاصمًا.

وقراه الباقون: ﴿أنجيتنا﴾ بياء، وتاء على الخطاب.

قرا أهل الكوفة وهشام: ﴿قل الله ينجيكم منها﴾<sup>(١)</sup> [٦٤] بفتح النون، وتشديد الجيم. الباقون بسكون النون وتخفيف الجيم.

وجملة ما اختلفوا فيه من هذا الباب بين التخفيف والتشديد أحد عشر

موضعًا منها /موضعان في هذه السورة: ﴿قل من ينجيكم﴾ و ﴿قل الله ينجيكم﴾. [١٧٢/١]

وقد ذكروا ثلاثة في يونس: ﴿فاليوم ننجيك ببدنك﴾ و ﴿ثم ننجي رسلنا﴾، و ﴿ننج المؤمنين﴾.

وفي الحجر: ﴿لمنجوهم﴾. وفي مريم: ﴿ثم ننجي الذين آمنوا﴾.

وفي العنكبوت موضعان ﴿لننجينه﴾، ﴿إنا منجوك﴾. وفي الزمر: ﴿وينجي الله الذين اتقوا﴾.

وفي الصف: ﴿ينجيكم من عذاب أليم﴾. وسنذكر كل مسألة مكانها بخلافها

قرأ ابن عامر: ﴿وإما ينسينك﴾<sup>(٢)</sup> [٦٨] بفتح النون، وتشديد السين. وقراه الباقون بسكون النون وتخفيف السين.

(١) سبق الكلام عنها في الموضوع المشار إليه في الفقرة السابقة فراجعه هناك.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٢/١٧٠):

كلهم قرأ: ﴿وإما ينسينك الشيطان﴾ بتسكين النون الأولى، وتشديد الثانية غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿ينسينك﴾ بفتح النون وتشديد السين مع النون الثانية. الحجة لهم في قراءتهم: ﴿ينسينك﴾ قوله: ﴿وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره﴾ فجاء في التنزيل على أفعل.

ووجه قول ابن عامر: إنك تقول: نسيت الشيء فإذا أردت أن غيرك أنساكه جاز أن تنقل الفعل بتضعيف العين كما تنقله بالهمزة وعلى هذا قالوا: غرمته وأغرمته، ففعل وأفعل يجري كل واحد منهما مجرى الآخر، وفي التنزيل ﴿فمهل الكافرين أمهلهم رويدًا﴾.

٢٤٤ ..... سورة الأنعام

قرأ الأعمش وحمزة: «استهواه»<sup>(١)</sup> [٧١] بألف بعد الواو مماله. وقرأه الباقون: «استهوته» بتاء ساكنة بعد الواو.

روى المطوعي عن الأعمش: «الشیطان» [٧١] موحدًا. وقرأه الباقون: «الشیاطین» على الجمع.

قرأ يعقوب: «لأبيه آزر»<sup>(٢)</sup> [٧٤] بضم الراء. وفتحها الباقون.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي إلا ابن أبي نصر عن نصير، وخلف ونفطويه عن شعيب، وخلف جميعًا عن يحيى، والوليد بن مسلم والأخفش عن ابن ذكوان، والداجوني عن صاحبيه وأبو نشيط عن قالون: «رأى

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٧٠):

كلهم قرأ: «استهوته الشياطين» بتاء غير حمزة، فإنه قرأ «استهواه» بألف ويميلها. قال أبو عبيدة: «استهوته الشياطين» أي استمالته، أي ذهبت به. وقرأ حمزة: «استهواه الشياطين» على قياس قراءته «توفاه رسلنا» وكلا المذهبين حسن.

وأرى قولهم: استهواه كذا، إنما هو من قولهم: هوى من حالى: إذا تردى منه، ويشبهه به الذي يزل عن الطريق المستقيم، كما أن زل إنما هو من العثار من المكان. ثم يشبهه به المخطئ في طريقه، وتقول: أزله غيره، كما قال: «فأزلهما الشيطان عنها» فكذلك: هوى هو، وأهواه غيره، قال: «والمؤتفكة أهوى» فتقول: أهويته، واستهويته كما قال: «فأزلهما الشيطان» وإنما استزلهم الشيطان، فكما أن استزله بمنزلة أزله، كذلك استهواه بمنزلة أهواه، كما أن استجابته بمنزلة أجابه في قوله:

فلم يستجبه عند ذاك مجيب

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/٢٢٣):

ومن ذلك قراءة أبي وابن عباس، والحسن ومجاهد والضحاك ورويت عن سليمان التيمي «لأبيه آزر».

وقرأ ابن عباس بخلاف: «أزرًا تتخذ» بمزني استفهام وينصبها وينون. وقرأ أبو إسماعيل رجل من أهل الشام «أتررًا» مكسورة الألف منونة، «تتخذ». قال أبو الفتح: «أما آزر» فنداء، وأما: «أتررًا» ففيل: «إزرًا» هو الصنم، و «أزرًا» بالفتح أيضًا.



سورة الأنعام..... ٢٤٥

كوكبًا<sup>(١)</sup> [٧٦] بإمالة فتحة الراء، والهمزة معًا في الوصل والوقف. وكذلك

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧١/٢):

اختلفوا في فتح الراء والهمزة وكسرها من قوله تعالى: «رأى كوكبًا» فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص «رأى» بفتح الراء والهمزة. قرأ نافع: بين الفتح والكسرة. وقرأ أبو عمرو: «رأى كوكبًا» بفتح الراء، وكسر الهمزة.

وروى القطعي عن عبيد بن عقيّل عن أبي عمرو: بكسر الراء والهمزة جميعًا. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر، وحمزة والكسائي «رأى» بكسر الراء، والهمزة. وجه قراءة ابن كثير وعاصم في إحدى الروايتين عنه أنهما يميلان كما أن قال: رعى، ورمى، لما لم يعمل الألف لم يعمل الفتحة التي قبلها، كما يميلها من يرى الإمالة ليميل الألف نحو الياء.

قال: وجه قراءتهم أنهم كسروا الراء من «رأى»؛ لأن المضارع منه يفعل، وإذا كان المضارع على يفعل، فكان الماضي على فعل. وإذا كان الماضي كأنه على فعل فيما يتزل كسرت الراء التي هي فاء؛ لأن العين همزة، وحروف الحلق إذا جاءت في كلمة على زنة فعل كسرت فيها الفاء لكسرة العين في الاسم والفعل وذلك قولهم: غير نعر، ورجل جئز، ومحك وماضع لهم. وكذلك الفعل نحو: شهد ولعب ونعم، وكسرة الراء على هذا كسرة مخلصه محضة، وليست بفتحة مماله. وأما كسر الهمزة فإنه يراد به إمالة فتحها إلى الكسر، لتميل الألف نحو الياء، وذلك قوله: «رأى كوكبًا».

واختلفوا فيها إذا لقيها ساكن: فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو والكسائي وابن عامر: «رأى القمر» و «رأى الشمس» و «رأى المجرمون» و «رأى الذين أشركوا» وما كان مثله بفتح الراء والهمزة. قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة «رأى القمر» و «رأى الشمس» بكسر الراء وفتح الهمزة في كل القرآن. وذكر خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم. «رأى القمر» و «رأى الشمس» بكسر الراء والهمزة معًا. قال بعض أصحاب أحمد: قوله: بكسر الراء والهمزة خطأ، وإنما هو بكسر الراء وإمالة الهمزة. قال أبو علي: تحقيق هذا: وإمالة فتحة الهمزة. وروى حفص عن عاصم: بفتح الراء والهمزة في «رأى» في كل القرآن.

وأما موافقة ابن عامر، والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر، وابن كثير نافعًا وأبا عمرو في: «رأى المجرمون» وفتحهم الراء، وقد كانوا كسروها في «رأى كوكبًا» فلا تهم آثروا الأخذ باللغتين، كسر الراء وفتحها.

[١٧٢/ب] أحواته الست المتعدية إلى ظاهر / أوله متحرك وهو في هو: «رأى أيديهم».

وفي يوسف: «رأى قميصه»، «رأى برهان ربه»، وفي طه: «رأى ناراً».

وفي النجم: «ما رأى»، «لقد رأى».

وافقهم المطوعي عن حماد في ثلاثة مواضع:

هنا وفي هود، وفي يوسف «رأى قميصه» حسب، وفتح الراء والهمزة فيما

بقي.

وقرأ أبو عمرو إلا شجاعاً من طريق الشدائي بإمالة فتحة الهمزة فقط في

السيح.

وروى الإسكندراني عن ذكوان وجهين: إمالتها، وفتحها فيهما. وقرأ

الباقون بفتح الراء والهمزة.

قرأ الأعمش، وحمزة وأبو بكر عن عاصم، وأبو معمر عن عبد الوارث في

أحد الوجهين، ونصير عن الكسائي، وخلف في اختياره: «رأى القمر»<sup>(١)</sup> [٧٧]،

«رأى الشمس» [٧٨] بإمالة الراء وحدها في الوصل، وإمالة فتحة الهمزة معها في

الوقف، وكذلك أحواتهما الأربعة: في النحل موضعان:

و «إذا رأى الذين ظلموا»، و «رأى الذين أشركوا». وفي الكهف: «رأى

المجرمون النار».

وفي الأحزاب «ولما رأى المؤمنون».

= ووجه قراءة عاصم في رواية أبي بكر وحمزة «رأى القمر» و «رأى الشمس» بكسر

الراء وفتح الهمزة في كل القرآن: فلأن كسر الراء إنما هو للتزليل الذي ذكرنا وهو معنى

منفصل من إمالة فتحة الهمزة.

وأما رواية خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: «رأى القمر» و «رأى الشمس»

بكسر الراء والهمزة معاً، يريد بكسر الهمزة إمالة فتحها فوجه كسر الراء قد ذكر، وأما

إمالة فتحها مع زوال ما كان يوجب إمالتها من حذف الألف فلأن الألف محذوفة

لالتقاء الساكنين، وما يحذف لالتقاء الساكنين فقد يتزلل المثبت.

(١) راجع التعليق عليهما في التعليق على الفقرة السابقة.

سورة الأنعام..... سورة الأنعام..... ٢٤٧

وقرأ الباقيون بفتحهما في الوصل، وأما في الوقف فإن أبا عمرو، والكسائي إلا نصيراً يقفان بإمالة فتحة الهمزة فقط، والأشبه بمذهب الكسائي أن يقف بإمالة الجميع وهو القياس.

فأما ما يتعدى فيه من لفظ «رأى» إلى مضمّر / فهو في تسعة مواضع [١٧٣/١] حصرتها في كتاب الاختيار نحو: «رأى» و«رأها» و«رآه».

فقرأ الأعمش وحمزة والكسائي، وخلف، ونفطويه عن شعيب وخلف جميعاً عن يحيى وأبو نسيط عن قالون والإسكندراني عن ابن ذكوان بإمالة الراء، والهمزة. وافقهم أبو عمرو على إمالة فتحة الهمزة فقط، وفتح الراء. وقرأ الباقيون بفتحهما في جميعه.

قرأ نافع، وابن عامر إلا الحلواني، والأخفش جميعاً عن هشام: «أتحاجوني في الله»<sup>(١)</sup> [٨٠].

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٤/٢):

اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله تعالى «أتحاجوني في الله»، و«تأمروني». فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم، وحمزة والكسائي «أتحاجوني» و«تأمروني» مشددين. وقرأ نافع وابن عامر مخففتين. لا نظير في قول من شدد.

فأما وجه التخفيف: فإنهما حذفوا النون الثانية لالتقاء النونين، والتضعيف يكره فيتوصل إلى إزالته تارة بالحذف نحو: علماء بنو فلان، وتارة بالإبدال نحو:

لا أملاه حتى يفارقا

ونحو: ديوان وقيراط، فحذفوا الثانية من المثلين كراهة التضعيف، ولا يجوز أن يكون المحذوف النون الأولى لأن الاستتقال يقع بالتكرير في الأمر الأعم والأولى أيضاً فيها أنها دلالة الإعراب، وإنما حذفت الثانية كما حذفتها من "ليتي" في قوله:

إذ قال لبيبي أصادفه وأفقد بعض مالي

فالمحذوفة المصاحبة للباء ليسلم سكون لام الفعل وما يجري مجراها أو حركتها، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الأولى فيبقى الفعل بلا فاعل كما لا تحذف الأولى في «أتحاجوني»؛ لأنها الإعراب ويدل ذلك على أن المحذوف الثانية إنما قد حذفت مع الجار أيضاً. وزعم بعض البصريين في حذف هذه النون أنها لغة لغطفان. وحكى سيويه هذه القراءة فزعم أن بعض القراء قرأ: «أتحاجوني» واستشهد بها في حذف النونات لكراهة التضعيف.

بتخفيف النون. وشددها الباقون.

قرأ أهل الكوفة: «درجات من نشاء»<sup>(١)</sup> [٨٣] بالتونين هنا وفي يوسف. وافقهم يعقوب هنا.

الباقون بالإضافة فيهما ومعهم يعقوب في يوسف. قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا وعبد الوارث: «واللَّيسع»<sup>(٢)</sup> [٨٦] بتشديد اللام وفتحها، وتسكين الياء ومثله في صاد. وقرأه الباقون بفتح الياء وتخفيف اللام.

روى ابن ذكوان إلا المطوعي عن محمد بن موسى:

(١) قال ابن محيسن في المستنير (١٩٤) في توجيه قراءات هذه الآية:

قرأ عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر: «درجات» بتونين التاء على أنه منصوب على الظرفية. و «من» مفعول. أي: نرفع من نشاء مراتب ومنازل. أو على أنه مفعول ثان قدم على المفعول الأول بتضمين «نرفع» معنى فعل يتعدى لاثنتين، وهو نعطي أي نعطي من نشاء درجات. وقرأ الباقون بغير تونين، على الإضافة. فدرجات مفعول به لرفع.

وقال أبو القاسم ابن القاصح في سراج القارئ عند شرحه لقول الناظم:

وفي درجات النون مع يوسف ثوى

أراد «نرفع درجات من نشاء» هنا ويوسف.

وأراد بالنون: التونين، وأخبر أن المشار إليهم بالتاء من "ثوى" وهم الكوفيون قرءوا: «نرفع درجات» من السورتين بتونين التاء. فتعين للباقيين القراءة بغير تونين.

(٢) قال أبو علي في الحجة (١٧٧/٢):

اختلفوا في زيادة اللام ونقصانها من قوله تعالى «واليسع». فقرأ ابن كثير، ونافع وعاصم وأبو عمرو، وابن عامر بلام واحدة. وقرأ حمزة والكسائي «الليسع» بلامين، وفي "ص" مثله. فأما قول من قال: «الليسع» فإنه تكون اللام على حد ما في الحارث، ألا ترى أنه على وزن الصفات؟

فهو كالحارث إلا أنه، وإن كان كذلك، فليس له مزية على القول الآخر، ألا ترى أنه لم يجرى في الأسماء الأعجمية المنقولة في حال التعريف نحو: إسماعيل وإبراهيم شيء على هذا النحو كما لم يجرى فيها شيء فيه لام التعريف؟

فإذا كان كذلك كان: «الليسع» بمنزلة: «اليسع» في أنه خارج عما كان عليه الأسماء الأعجمية المختصة المعربة.

سورة الأنعام..... ٢٤٩

﴿اقتدهي قل﴾<sup>(١)</sup> [٩٠] بكسر الهاء وصلتها بياء. وروى الداجوني عن رجاله عن ابن ذكوان والأخفش، والحلواني جميعاً عن هشام بكسر الهاء من غير صلة. وقرأ الأعمش، وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب واليزيدي في اختياره /بجذف الهاء في الوصل. الباقرن بإثبات الهاء في الوصل على سكونها وهم: [١٧٣/ب] أهل الحجاز وأبو عمرو إلا اختيار اليزيدي وعاصم وابن عامر في رواية الوليد بن مسلم وهشام إلا الأخفش والحلواني والمطوعي عن محمد بن موسى عن ابن ذكوان. قرأ ابن كثير، وابن محيصن وأبو عمرو: ﴿ويجعلونه قراطيس يبدوها ويخفون﴾<sup>(٢)</sup> [٩١]

(١) قال أبو علي في الحجة (١٨٥/٢):

اختلفوا في إثبات الهاء في قوله تعالى: ﴿اقتده﴾ في الوصل. فقرأ ابن كثير، وأهل مكة، ونافع وأبو عمرو وأهل المدينة وعاصم: ﴿فبهدهم اقتده قل﴾ يثبتون الهاء في الوصل ساكنة. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فبهدهم اقتد قل﴾ بغير هاء في الوصل، ويقفان بالهاء. وقرأ عبد الله بن عامر: ﴿فبهدهم اقتده قل﴾ بكسر الدال، ويشم الهاء الكسر من غير بلوغ بياء. وهذا غلط لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرف في حال من الأحوال، وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها.

قال أبو علي: الوجه الوقف على الهاء لاجتماع الكثرة، والجمهور على إثباته ولا ينبغي أن يوصل، والهاء ثابتة لأن هذه الهاء في السكت بمنزلة همزة الوصل في الابتداء، في أن الهاء للوقف، كما أن همزة الوصل للابتداء بالساكن وكما لا تثبت همزة في الوصل كذلك ينبغي أن لا تثبت الهاء.

(٢) قال أبو علي في الحجة (١٨٧/٢):

اختلفوا في الباء والتاء من قوله عز وجل: ﴿تجعلونه قراطيس تبدوها وتخفون كثيراً﴾. وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالتاء. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يجعلونه قراطيس يبدوها ويخفون كثيراً﴾ بالياء جميعاً. من قرأ بالياء فلائهم غيب، بذلك على ذلك قوله: ﴿وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا﴾، وقوله: ﴿من أنزل الكتاب... يجعلونه﴾ فيحمله على الغيبة؛ لأن ما قبله كذلك أيضاً. ومن قرأ بالتاء فعلى الخطاب، قل لهم: ﴿تجعلونه قراطيس تبدوها وتخفون كثيراً﴾. ويؤكد قراءة من قرأ بالتاء قوله: ﴿وعلمتم ما لم تعلموا أتم﴾ فجاء على الخطاب، وكذلك يكون ما قبله من قوله: ﴿تجعلونه قراطيس تبدوها﴾.

بالياء فيهن. الباقون بالتاء فيهن.

قرأ نافع، والكسائي وحفص: ﴿بينكم﴾<sup>(١)</sup> [٩٤] بفتح النون. وضمها الباقون.

روى أبو بكر:

(١) قال أبو البركات ابن الأتباري في البيان (١/٣٣٢):

يقرأ ﴿بينكم﴾ بالرفع والنصب. فالرفع على أنه فاعل «تقطع»، ويكون معنى ﴿بينكم﴾ وصلكم، فيكون معناه: لقد تقطع وصلكم. والنصب على الظرف، وتقديره: لقد تقطع ما بينكم. على أن تكون "ما" نكرة موصوفة، ويكون: ﴿بينكم﴾ صفته فحذف الموصوف، ولا تكون موصولة على مذهب البصريين؛ لأن الاسم الموصول لا يجوز حذفه، وأجازه الكوفيون.

وقال الفارسي في الحجة (٢/١٨٨):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر، وحمزة: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ رفعاً.

وقرأ نافع والكسائي: ﴿بينكم﴾ نصباً، وكذلك روى حفص عن عاصم بالنصب أيضاً. قال أبو علي: البين: مصدر بان يبين إذا فارق. واستعمل هذا الاسم على ضربين: أحدهما:

أن يكون اسماً متصرفاً كالافتراق. والآخر: أن يكون ظرفاً. فالرفوع في قراءة من قرأ ﴿لقد تقطع بينكم﴾ هو الذي كان ظرفاً ثم استعمل اسماً.

ومثل بين في أنه يجري في الكلام ظرفاً ثم يستعمل اسماً: "وسط" الساكن العين، ألا ترى أنك تقول: جلست وسط القوم، فنجعله ظرفاً، لا يكون إلا كذلك، ثم استعملوه اسماً في نحو قول القائل:

من وسط جمع بني قريظ بعدما هتفت ربيعة يا بني جواباً  
وحكى سيبويه: هو أحمر بين العينين. فأما من قال: ﴿لست تقطع بينكم﴾ بالنصب ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه أضمر الفاعل في الفعل:

والآخر: انتصاب البين في قوله: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ على شيء يقوله أبو الحسن: وهو أنه يذهب إلى أن قوله: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ إذا نصب يكون معناه معنى المرفوع فلما جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام.

﴿ولينذر أم القرى﴾<sup>(١)</sup> [٩٢] بالياء. الباقون بالتاء.

قرأ نافع، والكسائي وحفص: ﴿بينكم﴾<sup>(٢)</sup> [٩٤] بفتح النون. وضمها الباقون.

قرأ الأعمش إلا الشنوبذي: ﴿إن الله فلق﴾ [٩٦] بفتح اللام، والقاف فعلاً ماضياً ﴿الحب﴾ [٩٦] بالنصب. وتقضي روايته أن يقرأ: ﴿فلق الإصباح﴾ كذلك. ولم أره منصوباً، والإشارة إليه تجعل فيه وجهين: ﴿يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي﴾ ذكراً.<sup>(٣)</sup> قرأ أهل الكوفة: ﴿جعل﴾ [٩٦] فعلاً ماضياً. ﴿الليل﴾<sup>(٤)</sup> [٩٦] نصباً.

(١) قال صاحب الحجة (٢/١٨٨): قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر ﴿ولينذر أم القرى﴾ بالياء. وقرأ الباقون: ﴿ولتنذر أم القرى﴾ بالتاء وكذلك روى حفص عن عاصم بالتاء أيضاً. وجه من قرأ بالتاء قوله: ﴿إنما أنت منذر﴾ و ﴿إنما أنت منذر من يخشاها﴾. ومن قرأ بالياء جعل الكتاب هو المنذر؛ لأن فيه انذاراً.

ألا ترى أنه قد خوف به في نحو قوله: ﴿هذا بلاغ للناس ولينذروا به﴾ و ﴿وانذر الذين يخافون﴾ و ﴿قل إنما أنذركم بالوحي﴾ فلا يمتنع أن يسند الإنذار إليه على الاتساع.

(٢) هذه الفقرة معادة بتمامها وفي قبل التي قبلها، وربما كان ذلك سهو من الناسخ حيث جاءت هناك في غير موضعها حيث تقدمت ما بعدها، ثم ذكرت هنا في موضعها من السورة وعموماً فقد سبق التعليق عليها في الموضع السابق فراجعها هناك.

(٣) يريد أنه سبق ذكر هذا في سورة آل عمران عند الآية (٢٧).

(٤) قال الفارسي في حجته (٢/١٩٠): اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله عز

وجل: ﴿وجاعل الليل سكناً﴾. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وجاعل الليل سكناً﴾ بألف. وجه قول من قال: ﴿جاعل﴾ أن قبله اسم فاعل: ﴿إن الله فالق الحب والنوى... فالق الإصباح وجاعل﴾ ليكون فاعل المعطوف مثل فاعل المعطوف عليه... وإذا كان كذلك كان ﴿جاعل الليل﴾ أولى من ﴿جعل﴾. ومن قرأ: ﴿وجعل﴾ فلأن اسم الفاعل الذي قبله بمعنى المضى، فلما كان فاعل بمنزلة فعل في المعنى عطف عليه "فعل" لموافقته إياه في المعنى. ويدل ذلك عن أنه بمنزلة "فعل" أنه نزل منزلة فيما عطف عليه وهو قوله: ﴿والشمس والقمر حساباً﴾ ألا ترى أنه لما كان المعنى "فعل" حمل المعطوف على ذلك فنصب: ﴿الشمس والقمر﴾ على "فعل" كما كان فاعل كفعل. ويقوي ذلك قولهم: هذا معطي زيد درهماً أمس. فالدرهم محمول على أعطى؛ لأن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل، وإنما جعل معط. بمنزلة أعطى فكذلك جعل: ﴿فالق الإصباح﴾ بمنزلة فلق لأن اسم الفاعل لما مضى فعطف عليه فعل، لما كان بمنزلة.

٢٥٢ ..... سورة الأنعام

وقراه الباقر: ﴿جاعل﴾ اسم فاعل، ﴿الليل﴾ بالجر إضافة.

قرأ ابن محيصن: ﴿والشمس والقمر﴾ [٩٦] بالرفع فيهما. ونصبهما الباقر.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو، وروح: ﴿فمستقر﴾<sup>(١)</sup> [٩٨] بكسر القاف.

وفتحها الباقر.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: ﴿يخرج﴾ [٩٩] بفتح الياء، وضم الراء. ﴿حب﴾ [١٧٤/أ] متراكب [٩٩] / بالرفع فيهما.

﴿وقنوان دائية﴾<sup>(٢)</sup> [٩٩] بضم القاف.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٩١/٢):

قرأ ابن كثير، وأبو عمر ﴿فمستقر﴾ بكسر القاف. وقرأ نافع، وابن عامر وعاصم وحمة، والكسائي ﴿فمستقر﴾ بفتح القاف.

من فتح ﴿مستقر﴾ فليس على أنه مفعول به... وإذا لم يكن مفعولا به كان اسم مكان فالمستقر بمنزلة المقر كما أن المستقر بمنزلة القار.

ومن قرأ: ﴿فمستقر﴾ فالمعنى: منكم مستقر في الأرحام، ومنكم مستودع في الأصلاب فالمستودع اسم المفعول به فيكون مثل المستقر في أنه اسم لغير المكان فعلى هذا يوجه.

(٢) في المحتسب ذكر ابن جني قراءة أخرى بفتح القاف من قوله: ﴿قنوان﴾ في (٢٢٣/١) فقال: ومن ذلك قراءة الأعرج: ﴿قنوان﴾ بالفتح.

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون قنوان هذا اسماً للجمع غير مكسر بمنزلة ركب عند سيويه، والجامل والباقر.

[قلت: الجامل قطع الإبل، والباقر: قطع البقر] وذلك أن فعلا ليس من أمثلة الجمع.

وقرأت على أبي علي في بعض كتب أبي زيد قوله:

خلع الملوك وسار تحت لوائه شجر العرا، وعراعر الأقوام

وقال أبو زيد: عراعر جمع عرعة.

فقلت لأبي علي: كيف يكون هذا وأوله مضموم؟ فقال: يعني أبا زيد أنه اسم للجمع يفيد مفاد التكسير.



سورة الأنعام..... ٢٥٣

الباقون: «يخرج منه حبًا متراكبًا وقنوان» بإثبات النون وكسر الراء، ونصب الاسمين بعده، وكسر القاف.

قرأ الأعمش إلا الشنوذى: «وجنات» بالرفع. وقرأه الباقون «جنات» بالكسر في التاء نصبًا.

قرأ الأعمش والكسائي وحمزة وخلف: «إلى ثمره» [٩٩] «من ثمره»<sup>(١)</sup> [١٤١] قبل الخمسين ومائة، وفي "يس" «من ثمره» بضم التاء، والميم. وافقهم عبد الوارث في "يس" وفتح التاء، والميم الباقون فيهن.

قرأ ابن محيصن: «ينعه» [٩٩] بالضم الياء. وفتحها الباقون.

قرأ نافع، والوليد بن مسلم: «وخرقوا»<sup>(٢)</sup> [١٠٠] بتشديد الراء. وخففها الباقون.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٩٢/٢):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وابن عامر وعاصم بالفتح في ذلك كله. وقرأ حمزة والكسائي بالضم في ذلك. وجه قول من فتح فقال: «من ثمره»: أن سيويه يرى: أن الثمر جمع ثمرة. وأما قول حمزة والكسائي: «من ثمره» فإنه يحتمل وجهين: إلا بين أن يكون جمع ثمرة على ثمر كما جمعوا خشبة على خشب في قوله «كأنهم خشب مسندة».

والآخر: أن يكون جمع ثمارًا على ثمر فيكون: ثمر جمع الجمع، وجمعه على فعل كما جمعه على فعائل في قولهم: جمال وجمائل.

(٢) قال أبو الفتح في المحتسب (٢٢٤/١) ومن ذلك قراءة عمر، وابن عباس رضي الله

عنهما: «وخرقوا له» بالخاء والفاء. قال أبو الفتح: هذا شاهد يكذبهم، ومثله:

«يخرفون الكلم عن مواضعه» وأصله من الانحراف، أي الانعدال عن القصد وكلاهما من حرف الشيء؛ لأنه زائل عن المقابلة والمعادلة، وهو أيضًا معنى قراءة الجماعة «وخرقوا» بالخاء والقاف، ومعنى الجميع كذبوا.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (١٩٦/٢): قرأ ابن كثير، وعاصم وابن عامر وأبو

عمرو وحمزة والكسائي: «وخرقوا له بنين وبنات» خفيفة. وقرأ نافع وحده: «خرقوا

له» مشددة الراء. قال أبو علي: قال أبو عبيدة: «وخرقوا له بنين وبنات» أي: جعلوا

له وأشركوه. احترق واختلق وابتشك سواء. وقال أبو الحسن: الخفيفة أعجب إلي لأنها

أكثر، وبها قرأ. ومن شدد فكأنه ذهب إلى التكثير.

قرأ ابن محيصن وابن كثير وأبو عمرو: ﴿دارست﴾<sup>(١)</sup> [١٠٥] بألف بين الدال

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٢٢٥/١): ومن ذلك قراءة ابن عباس بخلاف، وقتادة ورويت عن الحسن: ﴿دارست﴾.

ابن مسعود وأبي: ﴿درس﴾.

ابن مسعود أيضاً: ﴿درسن﴾.

قال أبو الفتح: أما ﴿دارست﴾ ففيه ضمير الآيات، معناه: وليقولوا درستها أنت يا محمد كالقراءة العامة: ﴿دارست﴾.

ويجوز أن يكون ﴿دارست﴾ أي عفت وتنوسيت، لقراءة ابن مسعود ﴿درسن﴾ أي عفون، فيكون كقوله: ﴿إن هذا إلا أساطير الأولين﴾ ونحو ذلك.

وأما ﴿درس﴾ ففيه ضمير النبي صلى الله عليه وسلم، وشاهد هذا ﴿دارست﴾ أي فإذا جنتهم بهذه القصص والأنبياء قالوا:

شيء قرأه أو قاراه فأنتى به، وليس من عند الله، أي يفعل هذا بهم لتقوى أثره التكليف عليهم، وزيادة في الابتلاء لهم كالحج والغزو، وتكليف المشاق المشتق عليه الثواب. وإن شئت كان معناه: فإذا هم يقولون كذا، كقوله: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً﴾ أي: فإذا هو عدو لهم.

قال أبو علي في الحجة (١٩٦/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿دارست﴾ بألف.

وقرأ نافع وعاصم وحمة والكسائي ﴿دارست﴾ ساكنة السين بغير ألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿دارست﴾ مفتوحة السين، ساكنة التاء بغير ألف.

قال أبو زيد: درست أدرس، دراسة، وهي القراءة قال: وإنما يقال ذلك إذا قرأت على غيرك.

وجه من قرأ: ﴿دارست﴾ أي: دارست أهل الكتاب، وذاكرتهم ويقوي ذلك قوله: ﴿إن هذا إلا إفاك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون﴾.

وجه: ﴿دارست﴾ في حجة هذه القراءة: أن أياً، وابن مسعود فيما زعموا قرأ: ﴿درس﴾ وأسند الفعل فيه إلى الغيبة، كما أسند إلى الخطاب وهو فعل من: درست كما أن دارست فاعلت منه. وقرأ ابن عامر: ﴿دارست﴾ مفتوحة السين ساكنة التاء فهو من الدروس الذي هو تعضي الأثر، وأمحاء الرسم.

وأما من قرأ: ﴿دارست﴾ و ﴿دارست﴾ فاللام على قولهم كالتى في قوله: ﴿ليكون لهم عدواً وحزناً﴾، ولم يلتقطوه لذلك كما لم يفصل الآيات ليقولوا: ﴿دارست﴾، و﴿دارست﴾ ولكن لما قالوا ذلك أطلق هذا عليه في الاتساع.

سورة الأنعام ..... ٢٥٥

والراء من الدراسة. قرأ ابن عامر، ويعقوب: «درست» بفتح السين، وسكون التاء من غير ألف.

وقرأ الباقون: «درست» بغير ألف وسكون السين، وفتح التاء، وهم نافع وأهل الكوفة.

قرأ الأعمش: «وليبينه لقوم» [١٠٥] بالياء. وقرأه الباقون بالنون.

قرأ يعقوب، وابن مسلم: «فيسبوا الله عدواً»<sup>(١)</sup> [١٠٨] بضم العين، والداد، وتشديد الواو.

وقرأ الباقون: بفتح العين وسكون الدال، وتخفيف الواو.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن وأهل البصرة، وخلف / وشعيب من طريق [١٧٤/ب] نبطويه وخلف جميعاً عن يحيى: «إنها إذا جاءت»<sup>(٢)</sup> [١٠٩] بكسر الهمزة.

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (١/٢٢٦):

ومن ذلك الحسن، وأبي رجاء، وقتادة وسلام ويعقوب وعبد الله بن يزيد: «فيسبوا الله عدواً».

وروى عنهم أيضاً: «بغياً وعدواً». قال أبو الفتح: العدو والعدد جميعاً: الظلم والتعدي للحق، ومثلهما: العدوان والعداء قال الراعي:

كتبوا الدهيم على العداء لمسرف عاد يريد خيانة وغلولا  
ومثله الاعتداء قال أبو نخيلة:

ويعتدي ويعتدي ويعتدي وهو بعين الأسد المسود

ومثل العدو والعدو من التعدي الركوب والركب، قال:

أو ركب البراذين

يريد ركوب.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٩٧):

قرأ ابن كثير: «وما يشعركم إنهما» مكسورة الألف.

وقرأ أبو عمرو بالكسر أيضاً، وكان يحتلس حركة الراء من «يشعركم». وقرأ نافع، وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي - وأحسب ابن عامر - «إنها» بالفتح.

أما أبو بكر بن عياش فقال يحيى عنه: لم تحفظ عن عاصم كيف قرأ؟ أفتحاً أم كسراً؟

وقال الحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم:

## وفتحها الباقون.

= ﴿إنها﴾ مكسورة، أخبرني به موسى بن إسحاق عن هارون بن حاتم عن حسين الجعفي بذلك.

وحدثني موسى بن إسحاق عن أبي هشام محمد بن يزيد قال سمعت أبا يوسف الأعمش: قرأها على أبي بكر: ﴿إنها﴾ كسرًا ﴿لا يؤمنون﴾ بالياء. وكذلك روى داود الأودي أنه سمع عاصمًا يقرأها ﴿إنها﴾ كسرًا.

قال سيبويه: سألته: يعني الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟

فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموضع، إنما قال: ﴿وما يشعركم﴾؟ ثم ابتداء فأوجب فقال: ﴿إنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ ولو قال: ﴿وما يشعركم أنها﴾ كان ذلك عنه عذرًا لهم، وأهل المدينة يقولون ﴿إنها﴾ فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئًا، أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون.

أما قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: فالتقدير فيها: وما يشعركم إيمانكم، فحذف المفعول أي: لو جاءت الآية التي اقترحوها لم يؤمنوا، ثم قال: ﴿إنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾.

ولو فتح: ﴿أن﴾ وجعلها التي في نحو: بلغني أن زيدًا منطلق، لكان عذرًا لمن أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون؛ لأنه إذا قال قائل: إن زيدًا لا يؤمن، فقلت: ما يدريك أنه لا يؤمن؟ فالمعنى أنه: يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذرًا لمن نفى الإيمان عنه.

أما وجه قراءة من فتح أن، فإن في فتحها تأويلين: أحدهما: أن يكون بمعنى لعل. وفسر على: لعل منيبي. ويدل على صحة ذلك وجودته في المعنى:

أنه قد جاء في التنزيل لعل بعد العلم وذلك قوله: ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾، ﴿وما يدريك لعل الساعة قريب﴾ فكما جاء لعل بعد العلم، كذلك يكون ﴿إنها إذا جاءت﴾ بمنزلة: لعلها إذا جاءت.

والتأويل الآخر لم يذهب إليه الخليل وسيبويه، وهو أن يكون أنها. والوجه الآخر: أن تكون لا غير زائدة، ولكنها متصلة بأهلكتنا، كأنه قال: وحرام على قرية أهلكتناها بأنهم لا يرجعون أي: أهلكتناهم بالاصطلام والاستئصال بأنهم إنما لا يرجعون إلى أهلهم للاستئصال الواقع بهم والإبادة لهم، وخبر المبتدأ على هذا محذوف تقديره: وحرام على قرية أهلكتناها بالاستئصال بقاؤهم أو حياتهم، ونحو ذلك مما يكون في الكلام دلالة عليه فهذه في أحد التأويلين مثل قوله: ﴿إنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ وأنت تريد به يؤمنون.

سورة الأنعام..... سورة الأنعام ٢٥٧

قرأ ابن عامر، والأعمش وحمزة «لا تؤمنون»<sup>(١)</sup> [١٠٩] بالتاء. وقرأه الباقون بالياء.

قرأ الأعمش إلا الشنوبذي: «تقلب» [١١٠] بضم التاء، وفتح اللام «أفتدثهم وأبصارهم» [١١٠] بالرفع فيهما. وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر اللام، «أفتدثهم وأبصارهم» بالنصب فيهما.

قرأ الأعمش: «ويذرهم»<sup>(٢)</sup> [١١٠] بالياء، وجزم الراء. الباقون بالنون، وضم الراء.

قرأ نافع وابن عامر: «كل شيء قبلا»<sup>(٣)</sup> [١١١] بكسر القاف، وفتح الباء

(١) قال أبو علي الفارسي (٢٠١/٢):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو والكسائي: «لا يؤمنون» بالياء.

وروى حفص عن عاصم، وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم بالياء أيضاً.

وقرأ أبو عامر، وحمزة: «لا تؤمنون».

وجه القراءة بالياء: أن قوله: «وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها» إنما يراد به قوم مخصوصون... قال: وجه الياء في قوله: «لا يؤمنون» أن المراد بمن نفى عنه الإيمان هم الغيب المقسمون، والوجه على هذا: لا يؤمنون أي: لا يؤمن هؤلاء الغيب المقسمون، وليس الخطاب للمؤمنين فيكون قوله: «لا تؤمنون» بالتاء.

ووجه القراءة بالتاء: أنه انصراف من الغيبة إلى الخطاب والمراد بالمخاطبين في يؤمنون هم الغيب المقسمون الذي أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون مثل قوله: «الحمد لله»، ثم قال: «إياك نعبد» ونحو ذلك مما يصرف إلى الخطاب بعد الغيبة.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٢٢٧/١):

ومن ذلك قراءة الحسن، وأبي رجاء وقتادة وسلام ويعقوب، وعبد الله بن زيد، والأعمش: «يذرهم» بالياء وجزم الراء.

قال أبو الفتح: قد تقدم ذكر إسكان المرفوع تخفيفاً وعليه قراءة من قرأ أيضاً: «وما يشعركم» بإسكان الراء وكان: «يشعركم» أعذر من: «يذرهم»؛ لأن فيه خروجاً من كسر إلى ضم، وهو في: «يذرهم» خروج من فتح إلى ضم.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠١/٢):

وكذلك في الكهف.

وقرأ أهل الكوفة بضم القاف والباء فيهما. وقرأ ابن كثير وابن محيصن وأهل البصرة «قبلاً» بضم القاف والباء هاهنا وفي الكهف بكسر القاف وفتح الباء. قرأ ابن عامر: «منزل من ربك»<sup>(١)</sup> [١١٤] بفتح النون، وتشديد الزاي. وقرأ الباقون بإسكان النون وتخفيف الزاي.

= قرأ نافع وابن عامر: «كل شيء قبلاً»، و «العذاب قبلاً» [الكهف: ٥٥] بكسر القاف فيهما وفتح الباء. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: «كل شيء قبلاً»، و «العذاب قبلاً». وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: «كل شيء قبلاً» مضمومة القاف، و «العذاب قبلاً» مكسورة القاف.

... وجه قراءة نافع وابن عامر: «كل شيء قبلاً» و «العذاب قبلاً»: أن المعنى: لو حشرنا عليهم كل شيء معاناة أو أتاهم العذاب معاناة لم يؤمنوا كأثمهم من شدة عنادهم وتركهم الإذعان والانقياد للحق يشكون في المشاهدات التي لا شك فيها. وقراءة عاصم، وحمزة والكسائي: «كل شيء قبلاً» يحتمل ثلاثة أضرب: يجوز أن يكون قبلاً جمع قبيل الذي يعني به الكفيل. ويجوز أن يكون جمع قبيل الذي يعني به الصنف. ويجوز أن يكون قبلاً بمعنى قبل..

فليس بالسهل أن يحمل على القبيل الذي هو الكفيل؛ لأنهم إذ لم يؤمنوا مع إنزال الملائكة إليهم، وأن يكلمهم الموتى مع أن ذلك مما يبهر ظهوره ويضطر مشاهدته فأن لا يؤمنوا بالكفالة التي هي قول لا يبهر ولا يضطر، ويجوز أن لا يصدق أجدر... وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي «أو يأتيهم العذاب قبلاً» [الكهف: ٥٥] فمعناه: مواجهة، ولا يجوز أن يكون القبيل الذي يراد به الكفيل، ولا يمنع أن يكون جمع قبيل الذي هو الصنف فيكون المعنى: أو يأتيهم العذاب صنفاً صنفاً.

وأما قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: «وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا» فعلى الأحزاب الثلاثة التي مضى ذكرها.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٠٣):

قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم «منزل من ربك» الزاي وخففها الباقون، وأبو بكر عن عاصم أيضاً. حجة التشديد: «تنزيل الكتاب من الله». وحجة التخفيف: «وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم»، «ولكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه».

سورة الأنعام..... ٢٥٩

قرأ أهل الكوفة ويعقوب: «وتمت كلمة ربك»<sup>(١)</sup> [١١٥] بالتوحيد. وقراه الباقون: «كلمات» بالجمع.

روى نصير إلا الدانداني: «أعلم من يضل»<sup>(٢)</sup> [١١٧] بضم الياء، وكسر

(١) في الحجة (٢/ ٢٠٣) قال الفارسي:

اختلفوا في التوحيد والجمع في قوله «وتمت كلمة ربك» في أربعة مواضع: فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: «وتمت كلمات ربك» جماعاً، وفي يونس: «حقت عليهم كلمة ربك» في الموضعين. وفي حم: «كلمة ربك» على واحدة. وقرأ نافع، وابن عامر هذه المواضع الأربعة «كلمات» جماعاً.

وقرأهن عاصم، وحزمة والكسائي بالتوحيد: «كلمة»، ولم يختلفوا في غير هذه المواضع الأربعة.

وجه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: «وتمت كلمات ربك» جماعاً، وفي سورة يونس «حقت عليهم كلمة ربك» في الموضعين، وفي حم المؤمن: «حقت كلمة ربك» على واحدة.

وقرأ نافع، وابن عامر هذه المواضع كلها: «كلمات» جماعاً. وجه جميع ذلك أنه لما كان جمعاً كان في المعنى جمعاً.

ووجه الأفراد: أنهم قد قالوا: الكلمة يعنون الكثرة كقولهم: قال زهير في كلمته، يعني: قصيدته، وقال قيس في كلمته، يعني: خطبته، فقد وقع المفرد على الكثرة، فلما كان كذلك أغنى عن الجمع.

وأما قراءة عاصم، وحزمة، والكسائي بالتوحيد فهو على ما ذكرنا من أن الكلمة قد جاءت يراد بها الكثرة والجمع، ويؤكد ذلك أمر آخر، وهو أن المضاف قد يقع على الكثرة نحو قوله: «وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها».

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/ ٢٢٨):

ومن ذلك قراءة الحسن: «عن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله» بضم الياء. قال أبو الفتح: لا يجوز أن تكون «من» في موضع جر بإضافة «أعلم» إليها، لا فيمن ضم ياء يضل، ولا فيمن فتحها من حيث كانت «أعلم» أفعل، وأفعل هذه متى أضيفت إلى شيء فهو بعضه كقولنا: زيد أفضل عشيرته لأنه واحد منهم، ولا نقول: زيد أفضل إخوته، لأنه ليس منهم ولا نقول أيضاً: النبي ﷺ أفضل بني تميم على أنه ليس منهم، لكن نقول: محمد ﷺ أفضل بني هاشم لأنه منهم، والله تعالى علواً عظيماً أن يكون بعض المضلين أو بعض الضالين.

٢٦٠ ..... سورة الأنعام

[[١٧٥/]] الضاد، تفرد به ها هنا. وقرأه الباقون بفتح الباء وكسر الضاد. / قرأ أهل الكوفة،

ونافع، ويعقوب:

﴿فصل لكم﴾<sup>(١)</sup> [١١٩] بفتح الفاء، والصاد. الباقون بضم الفاء وكسر

= فأما قوله تعالى: ﴿وأضله الله على علم﴾ فليس من هذا وإنما تأويل ذلك، والله أعلم وجده ضالاً كقوله: ﴿ووجدك ضالاً فهدى﴾، وذلك مشروح في موضعه، فقوله أيضاً ﴿أعلم من يضل عن سبيله﴾ أي يجيره، عن الحق ويصد عنه.

كما أن قراءة من قرأ: ﴿أعلم من يضل عن سبيله﴾ من يجور عنه ألا ترى إلى قوله قبل ذلك: ﴿وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله﴾ فلا محالة أنه سبحانه أراد بمن يضل عن سبيله، فحذف الباء وأصل ﴿أعلم﴾ هذه بنفسها أو أضمر فعلاً وأصلاً تدل هذه الظاهرة عليه، حتى كأنه قال: يعلم، أو علم من يصل عن سبيله، يؤكد ذلك ظهور الباء بعده معه في قوله: ﴿وهو أعلم بالمهتدين﴾، وقوله بعده: ﴿إن ربك هو أعلم بالمعتدين﴾.

وقد يجوز أن تكون ﴿من﴾ هذه مرفوعة بالابتداء ويضل بعدها خبر عنها، و ﴿أعلم﴾ هذه معلقة عن الجملة حتى كأنه قال: إن ربك هو أعلم أيهم يضل عن سبيله، كقوله تعالى: ﴿لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا﴾.

فأما الجر فمدفوع من حيث ذكرنا، وإذا كان ذلك كذلك علمت أن ﴿من﴾ في قول الطائي:

غدوت بهم أمد دويّ ظلاً وأكثر من ورائي ماء وادي

لا يجوز أن تكون ﴿من﴾ في موضع جر بإضافة أكثر إليه، إذ ليس واحداً ممن وراءه فهو إذا منصوب الموضع لا محالة بأكثر أو بما دل عليه أكثر، أي كثرهم: كنت أكثرهم ماء واد.

ولا يجوز فيه الرفع الذي جاز مع العلم؛ لأن كثرت ليس من الأفعال التي يجوز تعليقها، إنما تلك ما كان من الأفعال داخلاً على المبتدأ وخيره، وأظني قد ذكرت نحو هذا في صدر هذا الكتاب.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/٢٢٧):

من ذلك قراءة عطية العوفي ﴿وقد فصل لكم﴾ حفيفة. قال أبو الفتح: هو من قولك: قد فصل إليكم وخرج نحوكم. وقال الفارسي في الحجة (٢/٢٠٤):

اختلفوا في ضم الفاء، والحاء من قوله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ ونصبهما.



سورة الأنعام..... سورة الأنعام..... ٢٦١

الصاد. وقرأ نافع وحفص ويعقوب: ﴿ما حرم﴾ بفتح الحاء، والراء. الباقون: بضم الحاء وكسر الراء.

قرأ أهل الكوفة: ﴿يضلون﴾<sup>(١)</sup> [١١٩]، و ﴿ليضلوا﴾ في يونس بضم الياء

= فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿وقد فصل لكم ما حرم﴾ مرفوعتان جميعاً. وقرأ نافع، وعاصم في رواية حفص: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ بنصبهما جميعاً وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحزمة والكسائي: ﴿وقد فصل﴾ بفتح الفاء ﴿ما حرم عليكم﴾ بضم الحاء.

حجة من ضم الحاء من ﴿حرم﴾ والفاء من ﴿فصل﴾ قوله: ﴿حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير﴾ فهذا تفصيل هذا العام المجمل بقوله: ﴿حرم﴾ فكما أن الاتفاق ها هنا على ﴿حرمت... الميتة﴾ كذلك يكون الذي أجمل فيه في قوله: ﴿وقد حرم عليكم﴾ على ما فصل، كما وجب ﴿حرم﴾ بضم الحاء لقوله: ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ كذلك ضم ﴿فصل﴾ لأن هذا المفصل هو ذلك المحرم الذي قد أجمل في هذه الآية ذكره، وقال: ﴿وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً﴾ مفصلاً يدل على فصل. وحجة نافع، وعاصم في إحدى الروايتين عنه في ﴿فصل لكم ما حرم عليكم﴾ قوله: ﴿قد فصلنا الآيات﴾.

وحجتهما في ﴿حرم﴾ قوله: ﴿قل تعالوا آتل ما حرم ربكم عليكم﴾، والذين يشهدون أن الله حرم هذا. ويدل على الفتح قوله: ﴿وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ ينبغي أن يكون الفعل مبنياً للفاعل لتقدم ذكر اسم الله تعالى. ووجه قراءة عاصم في إحدى الروايتين، وحزمة والكسائي: ﴿وقد فصل لكم ما حرم﴾ بضم الحاء وفتح الفاء قوله: ﴿قد فصلنا الآيات﴾. ووجه ﴿حرم﴾ قوله: ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ وهو تفصيل المحرم في قوله: ﴿ما حرم عليكم﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٠٥):

اختلفوا في ضم الياء وفتحها في قوله جل وعز: ﴿وإن كثيراً ليضلون﴾ في ستة مواضع. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو ﴿ليضلون﴾ ها هنا. وفي يونس: ﴿ربنا ليضلوا عن سبيلك﴾. وفي سورة إبراهيم: ﴿أنداداً ليضلوا﴾. وفي سورة الحج: ﴿ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله﴾. وفي لقمان: ﴿ليضل عن سبيل الله بغير علم﴾. وفي الزمر: ﴿أنداداً ليضل عن سبيله﴾. بفتح الياء في هذه المواضع الستة.

وقرأ نافع، وابن عامر ﴿ليضلون بأهوائهم بغير علم﴾ وفي يونس: ﴿ربنا ليضلوا﴾ بفتح الياء فيهما، وفي الرابعة التي بعد هذين الموضوعين يضم الياء.

## وكسر الضاد فيهما.

= وقرأ عاصم، وحمزة والكسائي في الستة بضم الياء. قال أبو علي: يقال: ضل زيد عن قصد الطريق، وأضله غيره عنه.

أما قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: ﴿وإن كثيراً ليضلون بأهوائهم﴾ أي يضلون باتباع أهوائهم كما قال: ﴿واتبع هواه﴾ أي: يضلون في أنفسهم من غير أن يضلوا غيرهم من اتباعهم بامتناعهم من أكل ما ذكر اسم الله عليه، وغير ذلك مما يتبعونه، ويأخذونه به مما لا شيء يوجهه من شرع ولا عقل نحو: السائبة، والبحيرة وغير ذلك مما كان يفعله أهل الجاهلية.

وأما قراءتها في سورة يونس: ﴿ربنا ليضلوا عن سبيلك﴾ الذي قال أبو الحسن: إن اللام في: ﴿ليضلوا﴾ إنما هو لما يؤول إليه الأمر... فالتح في قوله: ﴿ليضلوا﴾ أحسن لهذا المعنى لأنهم هم ضلوا وطفخوا لما أوتوه من الزينة والأموال.

وقراءتها في إبراهيم: ﴿وجعلوا لله أنداداً ليضلوا عن سبيله﴾ أي لم ينتفعوا بما اتخذوا من الأنداد إلا ليزيغوا عن الطريق الذي نصبت عليه، فقوله: ﴿ليضلوا﴾ فتح الياء فيه حسن لذلك.

وقوله في الحج: ﴿ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله﴾ أي يجادل في الله بغير علم مستكبراً ثاني عطفه، ولاويًا عنقه ليضل عن سبيل الله، ويذهب عنه لا أن له على ذلك حجة أو لديه فيه برهان.

وفي لقمان: ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم﴾ أي: يذهب عنه.

وفي الزمر: ﴿وجعل الله أنداداً ليضل عن سبيل الله﴾ وقد تقدم القول فيه.

قال: وقرأ حمزة، والكسائي في المواضع الستة بضم الياء.

ومن حجة من ضم الياء في هذه المواضع أنه يدل على أن الموصوف بذلك يكون في الضلال أذهب ومن الهدى أبعد. ألا ترى أن كل مضل ضال، وليس كل ضال مضل لأن الضال قد يكون ضلاله مقصوراً على نفسه لا يتعداه إلى سواه، والمضل أكثر استحقاقاً للذم، وأغلظ حالاً من الضال لتحمله إثم من أضله... والمواضع التي فيها الياء من فتح يسوغ فيها تقدير الإضلال ويستقيم...

فأما قراءة نافع، وابن عامر: ﴿ليضلون بأهوائهم﴾ وفي يونس: ﴿ربنا ليضلوا عن سبيلك﴾ فتح الياء في فتح الياء ابن كثير وأبي عمرو، وقد تقدم القول فيه.

وحجتها في الأربعة مواضع حجة عاصم وحمزة والكسائي.

سورة الأنعام..... سورة الأنعام ٢٦٣

فارقهم في سورة يونس الشنبوذي عن الأعمش وقرأه بفتح الياء كالباقين.  
 قرأ نافع ويعقوب: ﴿أومن كان ميتاً﴾<sup>(١)</sup> [١٢٢] بتشديد الياء وكسرها. وقرأ  
 الباقون بإسكان الياء وتخفيفها.  
 قرأ أهل مكة وحفص: ﴿يجعل رسالته﴾<sup>(٢)</sup> [١٢٤] بفتح التاء على الإفراد.  
 وقرأها الباقون بكسر التاء على الجمع.  
 قرأ ابن كثير: ﴿ضيقاً﴾<sup>(٣)</sup> [١٢٥] وفي الفرقان بسكون الياء وتخفيفها. وقرأ

(١) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٠٨):

قرأ نافع وحده: ﴿أو من كان ميتاً﴾ مشددة. وقرأ الباقون ﴿ميتاً﴾ بالتخفيف.  
 قال أبو عبيدة: الميتة مخففة، وهو تخفيف ميتة، وبالتشديد ومعناها واحد ثقل أو خفف.  
 قال ابن الرعلاء الغساني:

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء  
 إنما الميت من يعيـش كميئاً كاسفأً باله قليل الرجاء

وقد وصف الكفار بأنهم أموات في قوله تعالى: ﴿أموات غير أحياء وما يشعرون أيان  
 يعثون﴾ وكذلك قوله: ﴿أومن كان ميتاً فأحييناه﴾ أي: صادفناه حياً بالإسلام من بعد  
 الكفر كالكافر المصر على كفره.

(٢) قال ابن القاصح في سراج القارئ (٢٦٠): عند شرحه لقول الناظم:

رسالات فردوا افتحوا دون علة.....

أحسب أن المشار إليهما بالدال والعين في قوله: "دون علة" وهما ابن كثير، وحفص قرأ  
 ﴿حيث يجعل رسالته﴾ بحذف الألف الثانية على التوحيد.  
 وأمر بفتح لهما فتعين للباقيين القراءة بإثبات الألف وكسر التاء على الجمع، وعبر عن  
 التوحيد بقوله: "فرداً" أي بالإفراد.

(٣) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٠٩):

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها في قوله عز وجل: ﴿ضيقاً﴾.

فقرأ ابن كثير وحده ﴿ضيقاً﴾ ساكنة الياء، وفي الفرقان: ﴿مكأننا ضيقاً﴾ خفيفتين.  
 وقرأ الباقون التي في سورة الأنعام ﴿ضيقاً﴾ مشددة. وكذلك روى حجاج بن محمد  
 الأعور عن عقبة بن سنان عن أبي عمرو ﴿ضيقاً﴾ خفيفاً، أخبرنا بذلك أبو بكر محمد  
 ابن عبد الله المقرئ قال: حدثنا عبد الرازق بن الحسن قال حدثنا أحمد بن جبير مقرئ  
 أنطاكية قال حدثنا حجاج الأعور عن عقبة عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿ضيقاً﴾ خفيفاً. =

الباقون بكسر الياء وتشديدها فيهما.

قرأ نافع، وابن محيصن وأبو بكر: ﴿حرجًا﴾<sup>(١)</sup> [١٢٥] بكسر الراء. قرأه الباقون بالفتح.

قرأ ابن كثير: ﴿كأنما يصعد﴾<sup>(٢)</sup> [١٢٥] بسكون الصاد، وتخفيفها.

= الضيق والضييق: مثل الميت والميت في أن المحذوف مثل المتم في المعنى. والياء مثل الواو في الحذف وإن لم يعتل بالقلب كما اعتلت الواو به واتبعت الياء الواو في هذا كما اتبعتها في قولهم: اتسر، قالوا في اتسار الجزور: اتسروها فجعلت بمزلة اتعد.

(١) قال أبو علي الفارسي (٢/٢٠٩):

اختلفوا في فتح الراء وكسرها من قوله عز وجل: ﴿حرجًا﴾. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿حرجًا﴾ مفتوحة الراء. وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿حرجًا﴾ مكسورة الراء. وروى حفص عن عاصم: ﴿حرجًا﴾ مثل أبي عمرو. قال أبو زيد: حرج عليه السحور يخرج حرجًا إذا أصبح قبل أن يتسحر... وقال أبو زيد: حرج فلان يخرج حرجًا، إذا هاب أن يتقدم على الأمر، أو قاتل فصير وهو كاره. من فتح الراء كان وصفًا بالمصدر مثل: قمن، وحرى، ودفن ونحو ذلك من المصادر التي يوصف بها، ولا يكون كبطل لأن اسم الفاعل في الأمر العام من فعل إنما يجيء على فعل. ومن قرأ: ﴿حرجًا﴾ فهو مثل دنف، وفرق. ومعنى الكلمة فيما فسر أبو زيد الضيق والكراهة.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٢/٢١٠):

اختلفوا في تشديد العين وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله عز وجل: ﴿كأنما يصعد في السماء﴾. فقرأ ابن كثير وحده: ﴿كأنما يصعد﴾، ساكنة الصاد بغير ألف خفيفة. وقرأ نافع، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: ﴿يصعد﴾ مشددة الصاد والعين بغير ألف. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿يصاعد﴾ بألف مشددة الصاد. روى حفص عن عاصم مشددة بغير ألف: ﴿يصعد﴾ مثل حمزة. قراءة ابن كثير ﴿يصعد في السماء﴾ من الصعود، والمعنى أنه نفوره من الإسلام وثقله عليه بمزلة من تكلف ما لا يطيقه، كما أن صعود السماء لا يستطيع.

ومن قال: ﴿يصعد﴾ أراد يتصعد، ومعنى يتصعد: أنه كأنه يتكلف ما يثقل عليه، وكأنه يتكلف شيئًا بعد شيء كقولهم يتفوق ويتجرع ونحو ذلك مما يتعاطى فيه الفعل شيئًا =

سورة الأنعام..... سورة الأنعام..... ٢٦٥

وروى المطوعي عن الأعمش: «يتصعد» بزيادة تاء بعد الياء وخير بين إثباتها وحذفها.

وروى أبو بكر: «يصاعد» بتشديد الصاد وألف بعدها. وقرأ الباقر: «يصعد» بتشديد الصاد والعين من غير ألف. قرأ ابن محيصن / وحفص، [١٧٥/ب] والمطوعي عن الأعمش وروح:

«ويوم يحشرهم جميعاً يا معشر»<sup>(١)</sup> [١٢٨] بالياء. الباقر بالنون.

قرأ ابن عامر إلا الوليد بن مسلم: «وما ربك بغافل عما تعملون»<sup>(٢)</sup> [١٣٢] بالتاء. وقرأه الباقر بالياء.

= بعد شيء.

ويصاعد مثل: يتصعد في المعنى مثل: ضاعف وضعف، وناعم ونعم... فأما قوله: «كأنما يصاعد في السماء» فمن قال يصاعد يصعد فهو من المشقة وصعوبة الشيء...

فكأن معنى: «يصعد» يتكلف مشقة في ارتقاء صعداً.

(١) قال أبو علي في الحجة (٢/٢١٢):

حفص عن عاصم «ويوم يحشرهم» بالياء. وقرأ الباقر بالنون. أما الياء فلقوله: «لهم دار السلام عند ربهم»، «ويوم يحشرهم» والنون كالياء في المعنى. والذي يتعلق به اليوم: هو القول المضمر.

ويقوي النون قوله: «وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً» وقوله: «ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم عمياً».

(٢) قال ابن القاصح في سراج القارئ (٢٦٢) عند شرحه لقول الناظم:

وخاطب شام تعملون ومن يكون فيها وتحت النمل ذكره شلشلا  
أخبر أن الشامي، وهو ابن عامر قرأ: «ولكل درجات مما عملوا وما ربك بغافل عما تعملون» بناء الخطاب فتعين للباقرين القراءة بياء الغيب.

ثم أمر للمشار إليهما بالشين من "شلشلا" وهما حمزة والكسائي بالقراءة بالتذكير في «ومن يكون له عاقبة الدار» هنا "وتحت النمل" يعني القصص، فتعين للباقرين القراءة بالتأنيث فيهما.

٢٦٦ ..... سورة الأنعام

روى أبو بكر: «مكاناتكم»<sup>(١)</sup> [١٣٥] و «مكاناتهم» بألف بعد النون على الجمع حيث وقع.

وقراه الباقون بحذف الألف على الأفراد. قرأ الأعمش وحمزة والكسائي وخلف: «ومن يكون له عاقبة»<sup>(٢)</sup> [١٣٥] بالياء، ومثله في القصص. وقرأهما

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢١٢):

اختلفوا في الجمع في قوله: «علي مكانتكم». فقرأ الجميع «علي مكانتكم» على الواحد، واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر «علي مكاناتكم» جماعاً في كل القرآن. وروى حفص عن عاصم وشيبان النحوي عن عاصم «مكانتكم» واحدة في كل القرآن. حدثني موسى بن إسحاق قال حدثنا هارون بن حاتم قال حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عاصم أنه قرأ «علي مكانتكم» واحدة، وكذلك قرأ الباقون على التوحيد أيضاً.

قال أبو زيد: يقال: رجل مكين عند السلطان، من قوم مكناء، وقد مكن مكانه. وقال أبو عبيده: «علي مكانتكم» أي على حيالكم وناحيتكم، وما جاء في التنزيل من قوله: «إنك اليوم لدينا مكين أمين»، وقوله: «مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم» يدل على أن المكانة: المنزلة والتمكن كأنه: اعملوا على قدر منزلتكم وتمكنكم من دينكم فإنكم لن تضرونا بذلك شيئاً كما قال: «لن يضروكم إلا أذى» ومثل هذا قوله: «وقل للذين لا يؤمنون اعملوا على مكانتكم إنا عاملون».

ووجه الأفراد: أنه مصدر والمصادر في أكثر الأمر مفردة. ووجه الجمع: أنها قد تجمع كقولهم: الحلوم والأحلام.

فأما إذا جلسوا بالعشي  
فأحلام عاد وأيد هضم  
والأمر العام على الوجه الأول.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢١٣):

اختلفوا في قوله جل وعز: «ومن تكون له عاقبة الدار» هاهنا وفي القصص. فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وعاصم وابن عامر: «من تكون» بالتاء، وكذلك قراءتهم في سورة القصص.

وقرأ حمزة والكسائي: «يكون له» في الموضعين. العاقبة: مصدر كالعافية، وتأنيثه غير حقيق، فمن أنث فكقوله: «وأخذت الذين ظلموا الصيحة». ومن ذكر فكقوله: «وأخذ الذين ظلموا الصيحة». وكقوله: «قد جاءكم موعظة من ربكم»، «ومن جاءه موعظة من ربه فاتته». وكلا الأمرين حسن كثير.

سورة الأنعام..... سورة الباقون ٢٦٧

الباقون بالتاء.

قرأ الكسائي والشنبوذي عن الأعمش: ﴿بزعمهم﴾<sup>(١)</sup> [١٣٦] بضم الزاي، والثاني مثله.

وفتحهما فيهما الباقون.

قرأ ابن عامر: ﴿وكذلك زين﴾ [١٣٧] بضم الزاي، وكسر الياء. ﴿قتل﴾ [١٣٧] بالرفع.

﴿أولادهم﴾ [١٣٧] بنصب الدال. ﴿شركائهم﴾<sup>(٢)</sup> [١٣٧] بكسر الهمزة

(١) قال الفارسي في الحجة (٢/٢١٣):

اختلفوا في الزاي في قوله: ﴿بزعمهم﴾ وضمها. فقرأ الكسائي وحده: ﴿بزعمهم﴾ مضمومة الزاي.

وقرأ الباقون ﴿بزعمهم﴾ مفتوحة الزاي. القول فيه إنهما لغتان.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/٢٢٩):

ومن ذلك قراءة أبي عبد الرحمن السلمي: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾.

قال أبو الفتح: يحتمل رفع شركاء تأويلين: أحدهما وهو الوجه: أن يكون مرفوعاً بفعل مضمّر، دل عليه قوله: ﴿زين﴾ كأنه لما قال: ﴿زين لكثير من المشركين قتل أولادهم﴾ قيل: من زينهم؟

ف قيل: زينهم شركاؤهم، فارتفع الشركاء بفعل مضمّر دل عليه ﴿زين﴾ فهو إذا كقولك: أكل اللحم زيّداً، وجعفر بفعل مضمّر دل عليه هذا الظاهر، وإياك وأن تقول: ارتفع بهذا الظاهر لأنه هو الفاعل في المعنى لأمرين:

أحدهما: أن الفعل لا يرفع إلا الواحد فاعلاً أو مفعولاً أقيم مقام الفاعل، وقد رفع هذا الفعل ما أقيم مقام فاعله وهو: ﴿قتل أولادهم﴾ فلا سبيل له إلى رفع اسم آخر على أنه هو الفاعل في المعنى لأنك إذا انصرفت بالفعل نحو إسنادك إياه إلى المفعول لم يجز أن تراجع عنه فتسندته إلى الفاعل إذا كان لكل واحد منهما فعل يخصه دون صاحبه كقولك: ضرب وضرب، وقتل وقتل، وهذا أوضح.

والآخر: أن الفاعل عندنا ليس المراد به أن يكون فاعلاً في المعنى دون ترتيب للفظ، وأن يكون اسماً ذكرته بعد فعل وأسندته ونسبته إلى الفاعل كقمام زيد، وقعد عمرو، ولو كان الفاعل الصناعي هو الفاعل المعنوي للزمك عليه أن تقول: مررت برجل يقرأ، =

٢٦٨ ..... سورة الأنعام

والهاء. وقرأه الباقون ﴿زين﴾ بفتح الزاي، والياء، ﴿قتل أولادهم﴾ بنصب اللام. و﴿شركاؤهم﴾ بالرفع وضم الهاء.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: ﴿حرت حجر﴾<sup>(١)</sup> [١٣٨] بضم الحاء والجيم.

= ترفعه لأنه قد كان يفعل شيئاً وهو القراءة، وأن تقول: رأيت رجلاً يحدث ترفعه بحديثه، وأن تقول في رفع زيد من قولك: زيد قام أنه مرفوع بفعله لأنه الفاعل في المعنى، لكن طريق الرفع في ﴿شركاؤهم﴾ هو ما أريتك من إضمار الفعل له لترفعه به، ونحوه ما أنشده صاحب الكتاب من قول الشاعر:

ليبك يزيد ضارع لخصومة      ومختبظ مما طريح الطوائح  
كأنه لما قال: "ليبك يزيد" قيل من يبكيه؟ فقال: ليبيكه ضارع لخصومة.  
والحمل على المعنى كثير جداً....

فهذا هو الوجه المختار في رفع الشركاء وشاهده في المعنى قراءة الكافة: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ ألا ترى أن الشركاء هم المزيّنون لا محالة؟

وأما الوجه الآخر: فأجازه قطرب وهو: الذي هو القتل بفعلهم وكأنه: وكذلك زين لكثير من المشركين أن قتل شركاؤهم أولادهم، وشبهه بقوله: "حبب إلى ركوب الفرس زيد، أي أن ركب الفرس زيد هذا — لعمرى — ونحو صحيح المعنى"، فأما الآية فليست منه بدلالة القراءة المجتمع عليها، وأن المعنى:

أن المزيّن هم الشركاء، وأن القاتل هم المشركون، وهذا واضح.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في وجه آخر لقراءتها في المحتسب (١/ ٢٣١):

ومن ذلك قراءة أبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس، وابن الزبير، والأعمش، وعكرمة وعمرو بن دينار: ﴿حرت حجر﴾ وقراءة الناس: ﴿حجر﴾.

قال أبو الفتح: قد قدمنا في كتابنا الخصائص مصدرًا صالحًا من قلب الأصل الواحد والمادة الواحدة إلى صور مختلفة يخطها كلها معنى واحد، ووسمناه بباب الاشتقاق الأكبر نحو: ك ل م، ك م ل، م ك ل، ل ك م، ل م ك.

ولها مع التأمل لها ولين معطف الفكر إليها آيلة إلى موضع واحد، ومترامية نحو غرض غير مختلف كذلك أيضًا يقال:

ح ج ر، ج ر ح، ح ر ج، ر ج ح، ج ح ر.

= وأما: ر ح ج فمهمل فيما علمنا.



وقرأه الباقون بكسر الحاء، وسكون الجيم. قرأ الأعمش من رواية المطوعي:  
**﴿خالصة لذكورنا﴾<sup>(١)</sup> [١٣٩]**

= فالتقاء معانيها كلها إلى الشدة والضيقة والاجتماع من ذلك الحجر وما تصرف منه نحو: انحجر، واستحجر الطين والحجرة وبقيته، وكله إلى التماسك في الضيق، ومنه الحرج: الضيق، والحرج مثله، والحرجة: ما التف من الشجر فلم يمكن دخوله، ومنه: الجحر وبابه لضيقه، ومنه الجرح لمخالطة الحديد للحم وتلاحمه عليه، ومنه: رجح الميزان لأنه مال أحد شقيه نحو الأرض فقرب منها، وضاق ما كان واسعاً بينه وبينها. فإن قلت: فإنه إذا مال أحدهما إلى الأرض، فقد بعد الآخر منها. قيل: كلامنا على الرجوح، والرجوح هو الداني إلى الأرض، فأما الآخر فلا يقال له راجح، فيلزم ما ألزمته، وإذا ثبت ذلك — وقد ثبت — فكذلك قوله تعالى: ﴿حرت حجر﴾ في معنى حجر — معناه عندهم أنها ممنوعة محجورة أن يطعمها إلا من يشاءون أن يطعموه إياها بزعمهم.

(١) قال ابن جني في المحتسب (١/ ٢٣٢):

ومن ذلك قراءة ابن عباس بخلاف، والأعرج، وقتادة، وسفيان بن حسين: ﴿خالصة﴾. وقرأ: ﴿خالصاً﴾ سعيد بن جبير. وقرأ: ﴿خالصة﴾ ابن عباس بخلاف، والزهري والأعمش وأبو طلوت. وقرأ ﴿خالص﴾ ابن عباس، وابن مسعود والأعمش بخلاف. قال أبو الفتح: أما قراءة العامة ﴿خالصة﴾ فتقديره: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا، أي خالص لنا، فأنت للمبالغة في الخلوص، كقولك: زيد خالصي، كقولك: صفيي، وثقتي، أي المبالغ في الصفاء والثقة عندي، ومنه قولهم: فلان خاصتي من بين الجماعة، أي خاصي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة والمصدر إلى الجنسية، فهي أعم وأوكد. ويدلك على إزادة اسم الفاعل هنا أي خالص — قراءة سعيد بن جبير ﴿خالصاً﴾ وعليه القراءة الأخرى: ﴿خالص لذكورنا﴾ والقراءة الأخرى ﴿خالصة لذكورنا﴾. ألا تراه اسم فاعل وإن كان مضافاً؟ لكن الكلام في نصب خالصاً وخالصة، وفيه جوابان: أحدهما: أن يكون حالاً من الضمير في الظرف الجاري صلة على ﴿ما﴾ كقولنا: الذي في الدار قائماً زيد. والآخر أن يكون حالاً من ﴿ما﴾ على مذهب أبي الحسن في إجازته تقدم الحال على العامل فيها إذا كان معنى بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها كقولنا: زيد قائماً في الدار.

واحتج في ذلك بقول الله تعالى: ﴿والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة﴾، فيجوز على هذا في العربية لا في القراءة؛ لأنها سنة لا تخالف ﴿والسماوات مطويات بيمينه﴾. =

٢٧٠ ..... سورة الأنعام

بضم الصاد والهاء، وحذف التنوين. وقرأه الباقون: «خالصة» بفتح الصاد، وبالتاء المبذلة وتنوينها ورفعها.

[١٧٦/] قرأ / ابن محيصن وابن عامر، وأبو بكر وعبد الوارث: «وإن تكن» [١٣٩] بالطاء. وقرأه الباقون بالياء. قرأ ابن كثير، ابن محيصن وابن عامر، والقصيبي عن عبد الوارث: «ميتة»<sup>(١)</sup> [١٣٩]

= فإن قلت: هل يجوز أن يكون «خالصاً» و «خالصة» حالاً من الضمير في لنا [الآية لذكورنا]؟  
 قيل: هذا غير جائز، وذلك أنه تقدم على العامل فيه وهو معنى، وعلى صاحب الحال، وهذا ليس على ما بينا.  
 ولا يجوز أن يكون «خالصة» حالاً من الأنعام لأن المعنى ليس عليه، ولعزة الحال من المضاف إليه.

(١) قال ابن الفارسي في الحجة في كليهما في (٢/٢١٦):

اختلفوا في الياء والطاء من قوله عز وجل: «وإن تكن ميتة» في الرفع والنصب.  
 فقرأ ابن كثير: «وإن يكن» بالياء «ميتة» رفعاً خفيفاً. وقرأ ابن عامر: «وإن تكن» بالطاء، «ميتة» رفعاً. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر «وإن تكن» بالطاء «ميتة» نصباً.  
 وروى حفص عنه «ميتة» نصباً.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وحزمة والكسائي: «يكن» بالياء «ميتة» نصباً.  
 وقراءة ابن كثير: «وإن يكن» بالياء «ميتة» رفعاً، أنه لم يلحق الفعل علامة التأنيث لما كان الفاعل المسند إليه تأنيثه غير حقيقي، ولم يجعل في «يكن» شيئاً. والمعنى، وإن وقع ميتة، أو حدث ميتة.

وألحق ابن عامر الفعل علامة التأنيث، لما كان الفاعل على اللفظ مؤنثاً، وأسند الفعل إلى الميتة، كما فعل ذلك ابن كثير.

وأما قراءة أبي عمرو ومن تبعه: «وإن يكن ميتة» فإنه ذكر الفعل؛ لأنه مسند إلى ضمير ما تقدم في قوله: «ما في بطون هذه الأنعام» وهو مذكر وانتصب الميتة لها كان الفعل مسنداً إلى الضمير، ولم يسنده إلى الميتة، كما فعل ابن كثير وابن عامر.  
 وقراءة عاصم في رواية أبي بكر «تكن» بالطاء «ميتة» فإنه أنث، وإن كان المتقدم مذكراً؛ لأنه حمله على المعنى، وما في بطون الأنعام حورانٌ فحمل على المعنى كما قالوا: ما جاءت حاجتك، فأنت الضمير لما كان في المعنى حاجة.

سورة الأنعام ..... سورة الأنعام ٢٧١

بالرفع. ونصبهما الباقون. قرأ نافع وابن كثير وابن محيصن، والعباس عن أبي عمرو:

﴿أكله﴾ [١٤١] ساكنة الكاف، وقد ذكر<sup>(١)</sup>.

قرأ أهل البصرة، وعاصم وابن عامر: ﴿يوم حصاده﴾<sup>(٢)</sup> [١٤١] بفتح الحاء. وكسرهما الباقون.

قرأ ابن كثير إلا ابن فليح، وابن محيصن وأهل البصرة وابن عامر: ﴿ومن المعز﴾<sup>(٣)</sup> [١٤٣]

(١) يريد أنه ذكر نحوها وهو عند قوله تعالى ﴿فآتت أكلها ضعفين﴾ [٢٦٥] من سورة البقرة فقد تكلم هناك عن خلافهم فيها بين الضم والسكون في الكاف.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢١٧):

قرأ ابن كثير، ونافع وحزمة، والكسائي: ﴿حصاده﴾ بكسر الحاء. وقرأ عاصم وأبو عمر وابن عامر ﴿حصاده﴾ مفتوحة الحاء.

قال سيويه: جاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فعال وذلك: الصرام، والجرام، والجذاذ، والقطاع، والحصاد. وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فعال، وفعال، فقد تبينت مما قال: أن الحَصَادَ، والحِصَادَ لغتان فأما قول النابغة:

يمده كل واد مزبد لجب فيه ركام من الينبوت والحصد

فإن محمد بن السري روى فيه: الحصد، وذكر أن بعضهم رواه الخضد، وفسر الخضد: ما تكسر من الشجر. قال أبو علي: ويجوز أن يكون الحصد الذي يفسره ابن السري الحصاد حذف الألف منه كما يقصر الممدود، وكأن الحصود مسمى الحصاد باسم المصدر كالخلق، والصيد وضرب الأمير، وسبح اليمن، ونحو ذلك.

(٣) قال الفارسي في الحجة (٢/٢١٨):

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ﴿من المعز﴾ بفتح العين. وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي ﴿من المعز﴾ ساكنة العين.

من قرأ المعز فإن ﴿المعز﴾ جمع يدل على ذلك قوله: ﴿ومن المعز اثنين ومن الضأن اثنين﴾ ولو كان واحداً لم يسغ فيه هذا، فأما انتصاب اثنين فمحمول على أنشأ ثمانية أزواج، أنشأ من كذا اثنين. فأما المعز في جمع ماعز...

فأما من قال: المعز بإسكان العين: فهو على هذا جمع أيضاً، وجمع ماعز عليه كما قالوا: صاحب وصحب، وتاجر وتجر، وراكب وركب.

بفتح العين. وقرأ نافع، وأهل الكوفة، وابن فليح يسكون العين.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن وابن عامر إلا الداجواني عن هشام، وحمزة والأعمش إلا الشنوذلي: ﴿إلا أن تكون﴾<sup>(١)</sup> [١٤٥] بالتاء. وقرأه الباقون بالياء. وقرأ ابن عامر والقصي عن عبد الوارث: ﴿ميتة﴾ [١٤٥] بالرفع. الباقون بالنصب.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿لعلكم تذكرون﴾<sup>(٢)</sup> [١٥٢] بتخفيف الذال إذا كان بالتاء في جميع القرآن. الباقون بالتشديد. قرأ الأعمش، وحمزة والكسائي وخلف: ﴿وإن هذا صراطي﴾<sup>(٣)</sup> [١٥٣] بكسر الهمزة، وتشديد النون. وقرأه ابن

(١) سبق التعليق على ذلك في الآية [١٣٩] من نفس السورة فراجعه هناك.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٢١):

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَذْكُرُونَ﴾ و ﴿تَذْكُرُونَ﴾ و ﴿يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ﴾ و ﴿أَنْ يَذْكُرَ﴾ و ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ مشدداً ذلك كله. وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: كل ذلك بالتشديد إلا قوله ﴿أولا يذكر الإنسان﴾ فإنهم خففوها.

وروى علي بن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم: ﴿تذكرون﴾ خفيفة الذال في كل القرآن وكذلك روى حفص عن عاصم. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يذكرون﴾ مشدداً إذا كان بالياء، و﴿تذكرون﴾ مخففاً إذا كان بالتاء.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٢٧):

﴿وأن هذا صراطي مستقيماً﴾ مفتوحة الألف مشددة النون ﴿صراطي﴾ ساكنة الياء. وقرأ ابن عامر: ﴿وأن هذا﴾ مفتوحة الألف ساكنة النون: ﴿صراطي﴾ مفتوحة الياء. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وإن﴾ مكسورة الألف مشددة النون: ﴿صراطي﴾ ساكنة الياء. وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿صراطي﴾ بالسين. وقرأ حمزة بين الصاد والزاي، واختلف عنه وقد ذكر. وقرأ الباقون بالصاد.

من فتح ﴿أن﴾ فقياسه قول سيبويه: إنه حملة على ﴿فاتبعوه﴾؛ لأنه قال في قوله: ﴿لإيلاف قريش﴾ وقوله: ﴿وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾ وقوله ﴿وإن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً﴾ أن المعنى: لهذا فليعبدوا؛ ولأن هذه أمتكم، ولأن المساجد لله فلا تدعوا فكذلك لأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه.

ومن خفف فقال: ﴿وأن هذا صراطي﴾ فإن المخففة في قوله يتعلق بما يتعلق به المشدد وموضع ﴿هذا﴾ رفع بالابتداء، وخبره: ﴿صراطي﴾ وفي ﴿أن﴾ ضمير القصة، =

عامر، ويعقوب: «وأن هذا» بفتح الهمزة وتخفيف «أن» / وسكنها. وقرأ الباقون [١٧٦/ب] كذلك إلا أنهم شددوا النون وفتحوها.

روى الشنوبدي عن الأعمش: «تماماً على الذي أحسن»<sup>(١)</sup> [١٥٤] برفع النون، ونصبها الباقون.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: «إلا أن يأتيهم الملائكة»<sup>(٢)</sup>

= والحديث، وعلى هذه الشريطة يخفف، وليست المفتوحة كالمكسورة إذا خففت، وعلى هذا قول الأعمش:

في فنية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يخفي ويتعل  
والفاء التي في قوله: «فاتبعوه» مثل الفاء التي في قوله: يزيد فامرؤ.

ومن كسر «إن» استأنف بها، والفاء في قوله: «فاتبعوه» على قوله عاطفة جملة على جملة، وعلى القول الأول زيادة.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٢/٢٣٤):

ومن ذلك قراءة ابن يعمر: «تماماً على الذي أحسن». قال أبو الفتح: هذا مستضعف الإعراب عندنا، لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لأن تقديره: تماماً على الذي هو أحسن، وحذف «هو» من هنا ضعيف، وذلك أنه إنما يحذف من صلة الذي الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلته نحو مررت بالذي ضربت أي ضربته وأكرمت الذي أهنت أي أهنته، فالهاء ضمير المفعول، ومن المفعول بد، وطال الاسم بصلته، فحذفت الهاء لذلك.

وليس المبتدأ أبتئف ولا فضلة فيحذف تخفيفاً، لا سيما وهو عائد الموصول وأن هذا قد جاء نحوه عنهم، حكى سيبويه:

عن الخليل: ما أنا بالذي هو قائل، وقلل

لم أر مثل الفتيان في غبن الأيام

ينسون ما عواقبها

أي ينسون الذي هو عواقبها. ويجوز أن يكون "ينسون" معلقة كما علقوا نقيضتها التي هي يعلمون، وتكون ما استفهاماً، وعواقبها خبر "ما" كقولك: علمت من أبوك وعرفت أيهم أخوك؟ وعلى الوجه الأول جملة أصحابنا.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٢٨):

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو، وابن عامر: «تأتيهم» بالياء. وقرأ حمزة، والكسائي «يأتيهم» بالياء. وقد تقدم هذا النحو في غير موضع.

[١٥٨] بالياء وكذلك في النحل. وقرأهما الباقون بالتاء.

قرأ الأعمش وحمزة والكسائي: «فارقوا دينهم»<sup>(١)</sup> [١٥٩] بألف وتخفيف الراء ومثله في الروم.

وقرأه الباقون بحذف الألف وتشديد الراء.

قرأ الأعمش ويعقوب: «عشر» [١٦٠] بالتثنية «أمثالها»<sup>(٢)</sup> [١٦٠]

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٢٣٨/١):

ومن ذلك قراءة النخعي، وأبي صالح مولى ابن هاني، ويروى أيضاً عن الأعمش، ويحيى: «الذين فارقوا دينهم» بالتخفيف قال أبو الفتح: «أما «فارقوا» بالتخفيف فتأويله: أنهم مازوه عن غيره من سائر الأديان هذا ظاهر «فارقوا» بالتخفيف.

وقد يحتمل أن يكون معناه معنى القراءة بالثقل أي فرقوه وعضوه أعضاء، فخالقوا بين بعضه وبعض، وذلك أن فعل بالتخفيف يكون فيها معنى التثقل. وقال أبو علي الفارسي في الحجة: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وابن عامر وعاصم: «فارقوا دينهم» مشدداً، وكذلك في الروم.

وقرأ حمزة والكسائي «فارقوا» بألف، وكذلك في الروم.

من قال: «فارقوا» فتقديره: يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض كما قال: «أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض» فهم خلاف المسلمين الذين وصفوا بالإيمان به كله في قوله: «وتؤمنون بالكتاب كله»، وقال: «إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض».

ويجوز أن يكون المعنى: إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين دين الله ودين رسله لا يؤمنون بجميعه، كمن وصف بذلك في قوله: «وتؤمنون بالكتاب كله». ومن قرأ: «فارقوا» فالمعنى: باينوه، وخرجوا عنه.

وإلى معنى «فارقوا» يؤول ألا ترى أنهم لما آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه فارقوه كله، فخرجوا عنه ولم يتبعوه. وأما قوله: «يومئذ يفرقون» فالمعنى: يصيرون فرقة فرقة من قوله تعالى: «فريق في الجنة وفريق في السعير».

(٢) قال أبو البركات ابن الأنباري (٣٥٠/١):

يقرأ بالتثنية، والإضافة. فمن قرأ بالتثنية كان «عشر» مبتدأ و «أمثالها» صفة له، و «له» خبر المبتدأ مقدم عليه. ومن قرأ بالإضافة كان في حذف الهاء من «عشر» ثلاثة أوجه:

سورة الأنعام..... ٢٧٥

بالرفع، وروي عن الأعمش «أمثالها» نصبًا. وقرأه الباقون: «عشر» بغير تنوين «أمثالها» بالجر مضافًا.

قرأ أهل الكوفة، وابن عامر إلا الوليد بن مسلم: «قيماً»<sup>(١)</sup> [١٦١] بكسر القاف، وتخفيف الياء. وقرأه الباقون بفتح القاف وتشديد الياء وكسرها، ومعهم الوليد بن مسلم.

= الأول: أن يكون التقدير: فيه عشر حسنات أمثالها، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، هذا مذهب سيويه وإن كان يرى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في نحو: مررت بثلاثة صالحين، إلا أن المثل وإن كان وصفًا في الأصل، إلا أنه أجرى مجرى الاسم في نحو قولهم: مررت بمثلك، ولا يلزم ذكر الموصوف معه. والثاني: أنه حمل أمثالها على المعنى؛ لأن الأمثال في معنى حسنات، فكأنه قال: عشر حسنات.

والثالث: أن يكون اكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه، كقوله تعالى: «تلتقطه بعض السيارة» في قراءة من قرأ بالتاء. وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه. والأول أوجه. (١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٢٨):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو «دينًا قيمًا» مفتوحة القاف مشدودة الياء. وقرأ عاصم، وابن عامر وحمزة والكسائي: «دينًا قيمًا» مكسورة القاف خفيفة الياء. حجة من قرأ: «دينًا قيمًا» قوله: «وذلك دين القيمة» كأنه دين الملة القيمة. فعلى هذا يكون وصفًا للدين إذا كانت فكرة، كما كان وصفًا للملة؛ لأن الملة هي الدين وزعموا أنه في قراءة أبي «وهذا صراطي... دينًا قيمًا»...

فأما «قيماً» فهو مصدر كالشيع، ولم يصحح كما صحح عوض وحول وقد كان القياس، ولكنه شذ عن القياس كما شذ أشياء من نحوه عن القياس نحو: ثيرة، ونحو قولهم: جباد في جمع جواد، وكان القياس الواو، كما قالوا: طويل وطوال. فأما انتصاب «دينًا» فيحتمل نصبه ثلاثة أضرب:

أحدها: أنه لما قال: «قل إنني هادي ربي إلى صراط مستقيم» استغنى بجري ذكر الفعل عن ذكره فقال: «دينًا قيمًا» أي: هادي دينًا قيمًا كما قال: «اهدنا الصراط المستقيم»، وإن شئت نصبته على: اعرفوا دينًا قيمًا.

وإن شئت حملته على الاتباع كأنه قال: اتبعوا دينًا وألزموه، كما قال: «اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم».

تفصيل ما أجملناه  
من  
الياءات المتحركات والمحذوفات

أما المتحركات فقوله:

﴿إني أمرت﴾ و ﴿مما﴾ فتحهما نافع.

﴿إني أخاف﴾، ﴿إني أراك﴾ فتحهما أهل الحجاز، وأبو عمرو.

﴿وجهي﴾ فتحها نافع، وابن عامر وحفص.

﴿صراطي﴾ فتحها ابن عامر إلا الوليد بن مسلم.

﴿ربي إلى﴾ فتحها نافع وأبو عمرو.

/ وأما المحذوفات:

[١٧٧/١]

﴿وقد هداني﴾ أثبتها في الحالين يعقوب، وافقه في الوصل أبو عمرو ووقف

يعقوب على: ﴿يقضي الحق﴾ بالياء، وحذفها الباقون.

\*\*\*\*\*



## سورة الأعراف

قرأ ابن عامر إلا الوليد بن مسلم: «قليلاً ما يتذكرون»<sup>(١)</sup> [٣] بياء وتاء. ورواه الوليد بن مسلم بتاءين. الباقون بتاء واحدة، وقد ذكرت من خفف الذال. قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: «مذوما»<sup>(٢)</sup> [١٨] بنقل حركة الهمزة إلى الذال الساكنة وحذفها البتة فتضم الذال. وقرأه الباقون «مذومًا» بجمزة مضمومة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٣١): فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر: «قليلاً ما تذكرون» مشددة الذال والكاف. وقرأ حمزة، والكسائي، وعاصم في رواية حفص «تذكرون» خفيفة الذال شديدة الكاف. وقرأ ابن عامر: «قليلاً ما يتذكرون» بياء وتاء. وقد روي عنه بتاءين. من قرأ: «تذكرون» أراد: تتذكرون، فأدغم تاء تفعل في الذال، وإدغامها فيه حسن، لأن التاء مهموسة، والذال مجهورة، والمجهور أزيد صوتاً، وأقوى من المهموس، فحسن إدغام الأنقص في الأزيد، ولا يسوغ إدغام الأزيد في الأنقص. ألا ترى أن الصاد وأختها لم يدغمن في مقاربهن لما فيهن من زيادة الصغير. و«ما» في قوله: «ما تذكرون» موصولة بالفعل، وهي معه بمنزلة المصدر والمعنى: قليل تذركم ولا ذكر في الصلة يعود إليها كما يكون فيها صلة من ذكر. وقراءة عاصم، وحمزة والكسائي في المعنى مثل قراءة من تقدم ذكره على أنهم حذفوا التاء التي أدغمها هؤلاء وذلك حسن لاجتماع ثلاثة أحرف متقاربة. ويقوي ذلك قولهم: اسطاع يستطيع فحذفوا أحد الثلاثة المتقاربة. وقول ابن عامر: «تذكرون» بتاءين كقراءة من قرأ «تذكرون» و«تذكرون» إلا أنه أظهر ما أدغمه من قال: «تذكرون» وما حذفه من قال: «تذكرون». وقول ابن عامر: «يتذكرون» بياء، وتاء، وجهه أنه مخاطبة للنبي صلى الله عليه وسلم أي: قليلاً ما تذكر هؤلاء الذين ذكروا بهذا الخطاب.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/٢٤٣): من ذلك قراءة الزهري «مذومًا مدحورًا». قال أبو الفتح: هذا على تخفيف الهمزة من «مذومًا» كقولك في مسئول: مسول. فإن قلت: أفيكون من ذمته أديمة؟ قيل: لو كان منه لكان مذمياً كميع ومكيل. فإن قيل: فقد حكى الفراء هذا بر مكول، ورجل مسور به. وقد قالوا في مهيب: مهوب. قيل: هذا من الشذوذ في منزلة القضايا، فلا يحسن الحمل عليه، وإنما ذكرناه لثلاث يورده من يضعف نظره وهو يظنه طائلاً. فلا تحفل به.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان ويعقوب: ﴿تخرجون﴾<sup>(١)</sup> [٢٥] بفتح التاء، وضم الراء، وأما التي في الروم والزخرف فنذكرهما هناك.

قرأ نافع، وابن عامر والكسائي، والأعمش إلا المطوعي: ﴿ولباس التقوى﴾<sup>(٢)</sup>

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٣٣٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وعاصم: ﴿ومنها تخرجون﴾ بضم التاء، وفتح الراء، ها هنا، وفي الروم: ﴿وكذلك تخرجون ومن آياته﴾ مثله، وفي الزخرف ﴿كذلك تخرجون﴾ مثله، وفي الجاثية: ﴿فاليوم لا يخرجون منها﴾. وقرأ في سأل سائل: ﴿يوم يخرجون﴾ وفي الروم ﴿إذا أنتم تخرجون﴾ ففتح: التاء والياء في هذين، ولم يقرأ الناس فيهما...

وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿ومنها تخرجون﴾ في الأعراف بفتح التاء وضم الراء، وفي الروم ﴿وكذلك تخرجون﴾ مثله، وفي الجاثية: ﴿فاليوم لا يخرجون منها﴾ مثله، وكذلك الزخرف: ﴿يخرجون﴾. وفتح ابن عامر التاء في الأعراف فقط وضمها في الباقي... من قرأ: ﴿يخرجون﴾ بضم الياء فحجته قوله: ﴿أبعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما إنكم مخرجون﴾، وقوله: ﴿كذلك يخرج الموتى﴾.

وحجة من قال: ﴿تخرجون﴾ اتفاق الجميع في قوله: ﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾ بفتح التاء ومن حجته قوله: ﴿إلى ربه ينسلون﴾ فأسند الفعل إليهم. ومن حجته أنه أشبه بما قبله من قوله: ﴿قال فيها تحيون وفيها تموتون ومنها تخرجون﴾. ومن حجته قوله: ﴿كما بدأكم تعودون﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٣٤): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة: ﴿ولباس التقوى﴾ رفعا. وقرأ نافع، وابن عامر، والكسائي ﴿ولباس التقوى﴾ نصبا. أما النصب: فعلى أنه حمل على ﴿أنزل﴾ من قوله: ﴿قد أنزل عليكم لباسا﴾، ﴿ولباس التقوى﴾ وأنزلنا هنا كقوله: ﴿وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد﴾، وكقوله: ﴿وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج﴾ أي: خلق، وقوله: ﴿ذلك﴾ على هذا: مبتدأ، وخبره ﴿خير﴾. ومن رفع فقال: ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ قطع اللباس من الأول، واستأنف به فجعله مبتدأ. وقوله: ﴿ذلك﴾ صفة أو بدل أو عطف بيان.

ومن قال: إن ﴿ذلك﴾ لغو، لم يكن على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على ما ذكرنا و﴿خير﴾ خير لباس، والمعنى: لباس التقوى خير لصاحبه إذا أخذ به، وأقر له إلى الله مما خلف له من اللباس والرياش الذي يتجمل به، وأضيف اللباس إلى التقوى كما أضيف في قوله: ﴿فأذاقها الله لباس الجوع والخوف﴾ إلى الجوع.

[٢٦] نصبا. وقرأ الباقون: ﴿ولباس﴾ بالرفع.

قرأ نافع: ﴿خالصة﴾<sup>(١)</sup> [٣٢] بالرفع. ونصبه الباقون. روى أبو بكر: ﴿ولكن لا يعلمون﴾<sup>(٢)</sup> [٣٨] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

(١) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٣٤): قرأ نافع وحده: ﴿خالصة﴾ رفعا. وقرأ الباقون: ﴿خالصة﴾ نصبا.

..... فأما قوله: ﴿خالصة﴾ فمن رفعه جعله خيرا للمبتدأ الذي هو هي، ويكون للذين آمنوا تثبيتا للخلوص، ولا شيء فيه على هذا ومن قال: هذا حلو "حامض"، أمكن أن يكون: ﴿للذين آمنوا﴾ خيرا، و﴿خالصة﴾ خبر آخر، ويكون الذكر فيه على ما تقدم وصفه في هذا الكتاب.

ومن نصب ﴿خالصة﴾ كان: حالا مما في قوله: ﴿للذين آمنوا﴾، ألا ترى أن فيه ذكرا يعود إلى المبتدأ الذي هو هي؟

فخالصة حالا عن ذلك الذكر، والعامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل، وهي متعلقة بمحذوف، وفيه الذكر الذي كان يكون في المحذوف، ولو ذكر ولم يحذف، وليس متعلقا بالخلوص، كما تعلق به في قول من رفع.

... وحجة من رفع: ﴿خالصة﴾ أن المعنى: هي تخلص للذين آمنوا يوم القيامة، وإن شركهم فيها غيرهم من الكافرين في الدنيا.

من نصب، فالمعنى عنده: هي ثابتة للذين آمنوا في حال خلوصها يوم القيامة لهم.. وانتصاب ﴿خالصة﴾ على الحال وهو أشبه لقوله ﴿إن المتقين في جنات وعيون آخذين﴾.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٣٦):

قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر ﴿لكل ضعف ولكن لا يعلمون﴾ بالياء. وروى حفص عن عاصم بالتاء، وكذلك قرأ الباقون بالتاء.

وجه القراءة بالتاء في قوله: ﴿ولكن لا تعلمون﴾: أن المعنى: لكل ضعف، أي: لكل فريق من المضلين والمضلين ضعف، ولكن لا تعلمون أيها المضلون والمضلون.

ومن قرأ بالياء: حمل الكلام على كل؛ لأنه وإن كان للمخاطبين فهو اسم ظاهر موضوع للغيبة، فحمل على اللفظ دون المعنى.

ومثل هذا في المعنى: ﴿قالوا ربنا من قدم لنا هذا فزده عذابا في النار﴾.

[١٧٧/ب] قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: «حتى إذا تداركوا»<sup>(١)</sup> [٣٨] / بالتاء مكان همزة الوصل، وتخفيف الدال. وقرأه الباقر «أداركوا» بألف الوصل، وتشديد الدال.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٢٤٧/١) ومن ذلك قراءة أبي عمرو: «حتى إذا أداركوا».

وروى عنه أيضاً: «حتى إذا» يقف ثم يقول: «تداركوا». وظهور التاء في: «تداركوا» قراءة ابن مسعود والأعمش.

وقراءة أخرى: «إذا أداركوا» قرأ بها مجاهد، وحמיד، ويحيى بن ابراهيم. قال أبو الفتح: قطع أبو عمرو همزة «اداركوا» في الوصل مشكل، وذلك أنه لا مانع من حذف الهمزة، إذ ليست مبتدأة كقراءته الأخرى مع الجماعة.

وأمثل ما يصرف إليه هذا أن يكون وقف على ألف: «إذا» ميلاً بين هذه القراءة وقراءته الأخرى التي هي تداركوا، فلما اطمأن على الألف لذلك القدر من التمييز بين القراءتين لزمه الابتداء بأول الحرف، فأثبت همزة الوصل مكسورة على ما يجب من ذلك في ابتدائها فجرى هذا التمييز في التلوم عليه وتطاول الصوت به مجرى وقفة التذكر في نحو قولك: قالوا - وأنت تتذكر - الآن من قول الله سبحانه «قالوا الآن» فثبت الواو من قالوا: لتلومك عليها للاستدكار، ثم تثبت همزة الآن، أعني همزة لام التعريف.

ومثله: «اشتروا» إذا وقفت مستذكراً «للضلالة» فتضم الواو من اشتروا على ما كانت عليه من الضم لالتقاء الساكنين، ثم تشيع الضمة لإطالة صوت وقفة الاستدكار فتحدث هناك واوا تنشأ عن ضمة واو الضمير، ثم تبدئ فتقول: «الضلالة» فتقطع همزة الوصل لابتدائك بها، فهذا أمثل ما يقال في هذا...

فأما: «حتى إذا اداركوا» بإثبات ألف إذا وسكون الدال من «اداركوا» فإنما ذلك لأنه أجرى المنفصل مجرى المتصل فشابهه بشابة ودابة ونحو قولهم: لا ها الله ذا بإثبات الألف في «ها» وترك حذفها لالتقاء الساكنين كما حذف في قول من قال: لا ها الله ذا.

وقال لي أبو علي: فيها أربع لغات: لا ها الله ذا بحذف الألف. ولا ها الله ذا بعدها تشبيهاً بالمتصل على ما مضى في دابة. ولا ها الله بإثبات ألف ها الله ذا في وزن هعله ذا، تحرك الألف «ها» لا لالتقاء الساكنين وتقليها همزة كما قرأ أيوب السخيتاني: «ولا الضالين» بوزن الفعليين، وعليه ما حكاه أبو زيد من قولهم: شابة، ومأدة.

سورة الأعراف ..... ٢٨١

قرأ أبو عمرو، وابن محيصن: ﴿لا تفتح لهم﴾<sup>(١)</sup> [٤٠] بالتاء وسكون الفاء وتخفيف التاء الثانية. وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف، والشنوذى عن الأعمش كذلك إلا أنهم قرءوه بالتاء.

وروى المطوعي عن الأعمش وجهين ﴿لا تفتح لهم﴾ بالياء، والتاء، وفتحهما أبواب السماء بالنصب. الباقر بالتاء وضمها، وفتح الفاء وتشديد التاء الثانية.

قرأ ابن محيصن: ﴿حتى يلج الجمل﴾<sup>(٢)</sup> [٤٠] بضم الجيم، وتشديد الميم. وقرأ

(١) قال الفارسي في حجته (٢/٢٣٦):

قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر: ﴿لا تفتح﴾ بالتاء مشددة التاء الثانية. وقرأ أبو عمرو ﴿لا تفتح﴾ بالتاء خفيفة ساكنة الفاء. وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿لا يفتح﴾ بالياء خفيفة.

حجة من قال: ﴿تفتح﴾ قوله: ﴿جنات عدن مفتحة لهم الأبواب﴾ فقياس مفتحة: ﴿تفتح﴾، وقوله: ﴿وفتحت السماء فكانت أبوابا﴾ لأن المعنى في فتحت السماء على أبوابها، والمعنى: فكانت ذات أبواب.

وحجة من خفف قوله: ﴿فتفتحنا أبواب السماء بماء منهمر﴾ وقوله: ﴿فتحنا عليهم أبواب كل شيء﴾، و﴿فتحننا﴾ قد يقع على التكثر كما يقع على ﴿فتحننا﴾.

ومن قال: ﴿لا يفتح﴾ بالياء فلتقدم الفعل، ويشهد للتأنيث قوله: ﴿مفتحة لهم الأبواب﴾ ألا ترى أن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل وقد أنث، وكذلك الفعل ينبغي أن يؤنث.

وأما قوله: ﴿حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج﴾ فإنما خفف لأن المعنى: فتح سد يأجوج ومأجوج، فأجري التأنيث على لفظ يأجوج وإن كان المعنى على السد، أو يكون: فتحت أرض يأجوج لأن فتح سدها فتح أرضهم، فهو فتح واحد لا تكرير فيه فيحسن التشديد.

ومعنى: ﴿لا تفتح لهم أبواب السماء﴾ أي: لا تصعد أعمالهم إليها. وروي في تفسير قوله: ﴿فما بكت عليهم السماء والأرض﴾ أن موضع المؤمن الذي كان يرتفع إليه عمله الصالح، يبكي عليه إذا مات وقال الله عز وجل ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/٢٤٩):

من ذلك قراءة ابن عباس، وسعيد بن جبير، ومجاهد، والشعبي، وأبي العلاء بن الشخير، ورويت عن أبي رجاء ﴿حتى يلج الجمل﴾.

الباقون بفتح الجيم والميم وبالتخفيف.

روى رويس عن يعقوب: ﴿لهم من جهنم مهاد﴾ [٤١] بالإدغام موافقة لأبي عمرو في إدغامه الكبير.

قرأ ابن عامر: ﴿ما كنا لنهتدي﴾ [٤٣] بحذف واو العطف. وأثبتها الباقر.

قرأ ابن محيصن، وأبو عمرو، والأعمش، وحمزة، والكسائي، والوليد بن مسلم، والحلواني عن هشام: ﴿أورثتموها﴾ [٤٣] بإدغام التاء في التاء، وكذلك في الزخرف. وأظهرها الباقر.

قرأ الكسائي، والأعمش إلا المطوعي: ﴿قالوا نعم﴾<sup>(١)</sup> [٤٤] بكسر العين

= وقرأ: ﴿الجملة﴾ بضم الجيم وفتحة الميم مخففة - ابن عباس وسعيد بن جبيرة بخلاف، وعبد الكريم وحنظلة، ومجاهد بخلاف.

وقراه ﴿الجملة﴾ بضم الجيم وسكون الميم ابن عباس، وسعيد بن جبيرة بخلاف عنهما. وقرأ ﴿الجملة﴾ بضميتين والميم خفيفة ابن عباس. وقرأ أبو السمال: ﴿الجملة﴾ مفتوحة الجيم، ساكنة الميم. قال أبو الفتح: أما ﴿الجملة﴾ بالثقل و﴿الجملة﴾ بالتخفيف فكلاهما: الحيل الغليظ من القنب، ويقال: حبل السفينة، ويقال: الحبال المجموعة، وكله قريب بعضه من بعض.

وأما ﴿الجملة﴾ فقد يجوز في القياس أن يكون جمع جمل كأسد، وأسد، ووثن ووثن، وكذلك المضموم الميم أيضا كأسد. وأما ﴿الجملة﴾ فبعيد أن يكون مخففا من المفتوح لخفة الفتحة وإن كان قد جاء عنهم قوله:

وما كل مبتاع ولو سلف صفقة... برجع ما قد فاتة برداد

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٣٧): كلهم قرأ: ﴿قالوا نعم﴾ بفتح العين، والنون في كل القرآن غير الكسائي فإنه قرأ: ﴿نعم﴾ بفتح النون وكسر العين في كل القرآن. قال أبو الحسن: نَعَم، ونَعِم لغتان، قال: وفي القراءة الفتح.

قال سيويه: نعم: عدة وتصديق، قال: وإذا استفهمت أجبت بنعم. ولم يحك سيويه فيها الكسر، والذي يريده بقوله: عدة وتصديق، أنه يستعمل عدة ويستعمل تصديقا، وليس يريد أن التصديق يجتمع مع العدة، ألا ترى أنه إذا قال: أتعطيني؟ فقال: نعم، كان عدة؟! ولا تصديق في هذا. وإذا قال: قد كان كذا وكذا، فقلت: نعم، فقد صدقته ولا عدة في هذا.

حيث حل، وهو أربعة مواضع هنا وبعد المائة ﴿قال نعم﴾ / ومثله في الشعراء، [١/١٧٨] وفي الصافات: ﴿قل نعم﴾ الباقون بفتح العين فيهن.

قرأ نافع، وقنبل عن ابن كثير، وابن محيصن، وعاصم، وأهل البصرة: ﴿أن لعنة﴾<sup>(١)</sup> [٤٤] بسكون النون وتخفيفها ورفع ﴿لعنة﴾ وقرأه الباقون بفتح النون وتشديدها ﴿لعنة﴾ بالنصب. وعن ابن محيصن كذلك وجه ثان.

قرأ ابن محيصن: ﴿فضلناه على علم﴾ [٥٢] بالضاد. وقرأه الباقون بالصاد غير معجمة.

قرأ أهل الكوفة إلا حفصا ويعقوب: ﴿يغشى الليل﴾<sup>(٢)</sup> [٥٤] بفتح الغين

(١) قال أبو علي الفارسي الحجة (٢/٢٣٨): قرأ ابن كثير في رواية قنبل، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم ﴿أن لعنة الله﴾ خفيفة النون ساكنة. حدثني نصر بن محمد القاضي عن البيهقي عنهم ﴿أن لعنة الله﴾ نصبا.

وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي ﴿أن لعنة الله﴾ نصبا ﴿على الظالمين﴾ مشددة النون.. وكلهم قرأ التي في سورة النور ﴿أن لعنة الله﴾، ﴿وأن غضب الله﴾ بالتشديد غير نافع فإنه قرأ: ﴿أن لعنة الله﴾، ﴿أن غضب الله﴾ مخففتين.

وقال ابن القاصح في سراج القارئ (٢٦٨): في شرحه لقوله الناظم:

وأن لعنة التخفيف والرفع نصه كما ما خلا البيهقي وفي النور أوصلا

أخبر أن عاصما، ونافعا وأبا عمرو وقنبلا قرءوا هنا ﴿مؤذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين﴾ بإسكان النون وتخفيفها ﴿لعنة﴾ برفع التاء. وأشار إليهم بقوله: "نصه سما" واستثنى منهم البيهقي، ثم قال: "وفي النور" أخبر أن المشار إليه بالهمزة من: "أوصلا" وهو نافع قرأ: ﴿والخامسة أن﴾ بإسكان النون وتخفيفها ﴿أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين﴾ برفع التاء من ﴿لعنة﴾ لمن لم يذكره في الترحمتين القراءة بنصب النون من ﴿أن﴾ وتشديدها ونصب التاء من ﴿لعنة﴾.

وقوله: "أوصلا" أي: أوصل هذا الحكم إلى سورة النور لنافع.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (٢/٢٤٠): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر: ﴿يغشى﴾ ساكنة الغين خفيفة، وكذلك في الرعد. وروى حفص عن عاصم: ﴿يغشى﴾ ساكنة الغين خفيفة فيهما. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿يغشى﴾ مفتوحة الغين مشددة، وكذلك في الرعد.

وتشديد الشين، ومثله في الرعد. وافقه الوليد بن عتبة ها هنا.

قرأ ابن عامر: «والشمس والقمر والنجوم مسخرات»<sup>(١)</sup> [٥٤] بالرفع فيهن، وكذلك، نظراؤها في النحل أيضا. وافقه حفص في النحل في: «والنجوم مسخرات». «خفية» [٥٥] ذكر<sup>(٢)</sup>.

= وأما قوله: «إذ يغشاكم العاصم»: فقرأ ابن كثير: «إذ يغشاكم العاصم» رفعا، وقرأ ابن عامر وعاصم، وحمزة، والكسائي: «يغشيكم» بضم الياء، وفتح الغين وتشديد الشين «العاصم» نصبا. وقرأ نافع: «إذ يغشيكم» من أغشى «العاصم» نصبا. قولهم: غشى فعل متعد إلى مفعول واحد، يدل على ذلك قوله: «وتغشى وجوههم النار» و«غشيهم من اليم ما غشيهم» فإذا نقلت الفعل المتعدي إلى المفعول الواحد بالهمزة أو بتضعيف تعدى إلى مفعولين.

وقد جاء التنزيل بالأمرين جميعا فمما جاء بتضعيف العين قوله: «فغشاها ما غشى» فما في موضع نصب بأها المفعول الثاني. ومما جاء بنقل الهمزة قوله: «فأغشيناهم فهم لا يبصرون».

فهذا منقول بالهمزة، والمفعول الثاني محذوف والمعنى: فأغشيناهم العمى عنهم أو فقد الرؤية. فإذا جاء التنزيل بالأمرين فكل واحد من الفريقين ممن قرأ: «يغشى» و«يغشى» أخذ بما جاء في التنزيل، وكذلك إن أخذ أخذ بالوجهين جميعا كما روي عن عاصم الأمران جميعا.

(١) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٤١):

حجة من نصب قوله: «ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن».

فكما أخبر في هذه الآية أنه خلق الشمس والقمر، كذلك يحمل على خلق في قوله: «إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض والشمس والقمر والنجوم مسخرات».

وحجة ابن عامر قوله: «وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض»، ومما في السماء الشمس والقمر، فإذا أخبر بتسخيرها حسن الإخبار عنها به، كما أنك إذا قلت: ضربت زيدا، استقام أن تقول: زيد مضروب.

(٢) يريد أنه سبق أن تكلم عن تلك الآية ونظائرها فيما سبق في الآية رقم (٦٣) من سورة الأنعام فمراجعتها هناك.



قرأ عاصم: ﴿بشرا﴾<sup>(١)</sup> [٥٧] بالباء وضمها، وبسكون الشين، وكذلك في الفرقان والنمل. وقرأها ابن عامر، وعبد الوارث بالنون وضمها، وسكون الشين أيضا. وقرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف كذلك إلا أنهم فتحوا النون. وضم النون والشين أهل الحجاز / والبصرة إلا عبد الوارث.

[ب/١٧٨]

قرأ ابن محيصن والكسائي، والأعمش من طريق المطوعي. ﴿من إله غيره﴾<sup>(٢)</sup> [٥٩] بالجر حيث وقع وافقهم حمزة، وخلف في أول فاطر: ﴿من خالق

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٢٥٥/١):

ومن ذلك قراءة الحسن بخلاف، وقتادة وأبي رجاء، والجحدري، وسهل بن شعيب: ﴿نشرا﴾ بضم النون، وجزم الشين. وقرأ ﴿بشرا﴾ بفتح الباء ساكنة الشين أبو عبد الرحمن بخلاف. وقرأ: ﴿بشرا﴾ بالياء مضمومة منونين ابن عباس، والسلمي بخلاف، وعاصم بخلاف. وقرأ: ﴿بشري﴾ غير منونة على فعلى محمد بن السميع، وابن قطيب. وقرأ: ﴿نشرا﴾ بفتح النون والشين مسروق.

قال أبو الفتح: أما ﴿نشرا﴾ بتخفيف ﴿نشرا﴾ في قراءة العامة، والنشر جمع منشور؛ لأنها تنشر السحاب وتستدره والتثقيل أفصح؛ لأنه لغة الحجازيين، والتخفيف في نحو ذلك لتيميم. وأما ﴿بشرا﴾ فجمع بشير لأن الريح تبشر بالسحاب.

وأما: ﴿بشرا﴾ فمصدر في موضع الحال كقول الله تعالى: ﴿ثم ادعهن يا تينك سعيا﴾ أي ساعيات فكذلك ﴿بشرا﴾ أي باشرات في معنى مبشرات. والبشارة: حسن البشارة.

قال أبو إسحاق: قيل لما يفرح به بشارة؛ لأن الإنسان إذا فرح حسنت بشرته.. وأما: ﴿بشري﴾ على فعلى فمنصوبة على الحال أيضا، أي مبشرات على ما مضى. وفي ﴿نشرا﴾ فعلى حذف المضاف، أي ذوات نشر.

والنشر: أن ينتشر الغنم بالليل فترعى فهذا على تشبيه السحاب في انتشاره وعمومه من ها هنا، ومن ها هنا بالغنم إذا انتشرت للرعي.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٤٧/٢): اختلفوا في الرفع والخفض في قوله تعالى: ﴿من إله غيره﴾. فقرأ الكسائي وحده: ﴿ما لكم من إله غيره﴾ خفضا. وقرأ الباقون: ﴿ما لكم من إله غيره﴾ رفعا في كل القرآن. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿هل من خالق غير الله﴾ خفضا. وقرأ الباقون ﴿غير الله﴾ رفعا.

وجه قراءة الكسائي في: ﴿ما لكم من إله غيره﴾ بالجر: أنه جعل "غير" صفة لإله على اللفظ، وجعل "لكم" مستقرا أو جعله غير مستقر فأضمر الخبر، والخبر: ما لكم في =

غير الله». وروي عن ابن محيصن غيره بالنصب حيث وقع ولم أره مضموما في أصل الشريف. الباقر بالرفع.

قرأ أبو عمرو: ﴿أبلغكم﴾<sup>(١)</sup> [٦٢] بسكون الباء وتخفيف اللام حيث وقع. قرأ ابن محيصن، وابن كثير في رواية قبل من طريق ابن مجاهد، وابن شنبوذ، وفي رواية البزري من طريق البلخي عن أبي ربيعة والأعمش وحمزة، وحفص، وأبو عمرو إلا شجاعا وأبو سليمان عن قالون، وهشام، والوليد بن مسلم، والداقوني عن ابن ذكوان: ﴿بسطة﴾ [٩] بالسين، والمعروف عن رويس أنه قرأها بالسين، لكن رأيت منصوصا عنه في تعليقي عن الشريف أنه قرأها بالصاد، والله أعلم بصواب ذلك.

قرأ الأعمش: ﴿وإلى ثود﴾ [٧٣] بجر الدال، وإثبات التنوين بعدها عن

= الوجود أو العالم، ونحو ذلك، لا بد من هذا الإضمار إذا لم يجعل لكم مستقرا؛ لأن الصفة والموصوف لا يستقل بهما كلام.

وحجة من قرأ ذلك رفعا ﴿ما لكم من إله غيره﴾ قوله: ﴿وما من إله إلا الله﴾ فكما أن قوله: ﴿إلا الله﴾ بدل من قوله: ﴿ما من إله﴾ كذلك قوله: ﴿غير الله﴾ يكون بدلا من قوله: ﴿من إله﴾ و﴿غيره﴾ يكون بمنزلة الاسم الذي بعد إلا.

وهذا الذي ذكرنا أولى أن يحمل عليه من أن يجعل ﴿غير﴾ صفة لإله على الموضع. ... أما قراءة حمزة والكسائي: ﴿هل من خالق غير الله﴾ فعلى أن جعلنا ﴿غير﴾ صفة للخالق وأضمر الخير كما تقدم. والباقر جعلوه استثناء بدلا من المنفي، وهو الأولى عندنا لما تقدم من الاستشهاد عليه من قوله ﴿وما من إله إلا الله﴾.

(١) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٤٧):

قرأ أبو عمرو وحده ﴿أبلغكم﴾ ساكنة الباء خفيفة اللام مضمومة الغين في كل القرآن. قرأ الباقر ﴿أبلغكم﴾ بفتح الباء، وتشديد اللام في كل القرآن.

القول: إن بلغ فعل يتعدى إلى مفعول واحد في نحو: بلغني خبرك، وبلغت أرضك جريبا. فإذا نقلته تعدى إلى مفعولين، والنقل تارة يكون بالهمزة، وأخرى بتضعيف العين، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل قال: ﴿فإن تولوا فقد أبلغتكم﴾ فهذا نقل بالهمزة، والنقل بالتضعيف: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾. فكل الأمرين في التنزيل، وكل واحد من اللغتين مثل الأخرى في مجيء التنزيل بهما، وفي الحديث: "اللهم هل بلغت".

الإجراء، وكذلك يصرف هذا الاسم سواء كان مرفوعاً /أو في موضع جر نحو: [١٧٩/١] «بعثت ثمود»، «وثمود الذين جابوا الصخر بالواد» ونحو ذلك. وقرأ الباقر بضم الدال في المرفوع وفتحها في المجرور، وحذف التنوين.

قرأ ابن عامر في قصة صالح: «وقال الملأ الذين استكبروا»<sup>(١)</sup> [٧٥] بواو العطف. وحذفها الباقر. «إنكم لتأتون» [٨١] ذكر<sup>(٢)</sup>.

قرأ نافع، وابن محيصن، وابن عامر: «أو أمن أهل»<sup>(٣)</sup> [٩٨] بسكون الواو

(١) قال الفارسي في الحجة (٢/٢٥٢): يثبت الواو، وكذلك هي في مصاحفهم. وقرأ الباقر بغير واو، وكذلك هي في مصاحفهم. قد قلنا فيما تقدم في نحو هذه الواو أن إثباتها حسن وحذفها حسن.

(٢) يريد أنه سبق أن ذكر نحو هذه الآية وما قيل فيها من وجوه القراءات فراجعه في سورة البقرة عند قوله سبحانه: «وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها» (١٨٩).

(٣) قال الفارسي في الحجة (٢/٢٥٣): اختلفوا في فتح الواو وإسكانها من قوله: «أو أمن». فقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر «أو أمن» بإسكان الواو.

وروى ورش عن نافع «أو أمن» يفتح ويدع الهمزة، ويلقي حركتها على الواو. وقرأ عاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: «أو أمن» بتحريك الواو غير أن ابن كثير كان ينصب الواو في الصافات والواقعة. وكان نافع، وابن عامر يقفانها في الثلاثة المواضع. قال أبو علي: أو: حرف استعمل على حزين: أحدهما: أن يكون بمعنى أحد الشئيين أو الأشياء في الخير أو الاستفهام. والآخر: أن يكون للإضراب عما قبلها في الخير والاستفهام كما أن "أم" المنقطعة في الاستفهام والخير كذلك.

..... فوجه قراءة من قرأ: «أو أمن» أنه جعل أو للإضراب لا على أنه أبطل الأول ولكن كقوله: «لم تزيل الكتاب لا ريب فيه» ثم قال: «أم يقولون افتراه» فجاء هذا ليبصروا ضلالتهم فكان المعنى: أممنوا هذه الضروب من معاقبتهم، والأخذ لهم، وإن شئت جعلته أو التي في قولك: ضربت زيداً أو عمراً، كأنك أردت: أممنوا إحدى هذه العقوبات؟ ووجه من قرأ: «أو أمن أهل القرى» أنه أدخل همزة الاستفهام على حرف العطف كما دخل في نحو قوله: «ثم إذا ما وقع» وقوله: «أو كلما عاهدوا عهداً نبذه». ومن حجة من قرأ ذلك: أنه أشبه بما قبله وما بعده ألا ترى أن قبله: «أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا» وبعده «أفأمنوا مكر الله»، «أو لم يهد للذين يرثون الأرض» فكما أن هذه الأشياء حروف عطف دخل عليها حرف الاستفهام كذلك يكون قوله «أو أمن».

على أهما أو التي لأحد الشيعيين، وكذلك في الصافات والواقعة ﴿أو آباؤنا﴾. ومر ورش على أصله في إلقاء حركة الهزمة على الواو وحذفها. وافقهم ها هنا ابن كثير إلا ابن فليح، والشذائي عن قنبل. ووافقهم الشنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزري على إسكانها في الصافات، والواقعة. وقرأه الباقون بواو العطف دخلت عليها همزة الاستفهام.

قرأ نافع والوليد بن مسلم: ﴿حقيق عليّ أن لا أقول﴾<sup>(١)</sup> [١٠٥] بزيادة الإضافة على حرف الجر فيصيرياء مشددة. وقرأه الباقون ﴿على﴾ بغير ياء الإضافة.

﴿معي﴾ [١٠٥] ذكر في بابه<sup>(٢)</sup>.

قرأ أهل البصرة إلا عبد الوارث، والعباس ونفطويه عن يحيى، والوليد بن عتبة

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٥٤): قرأ نافع وحده: ﴿حقيق عليّ أن لا أقول﴾ بتشديد الباء ونصبها.

وقرأ الباقون بتخفيف الباء وهي مرسله حجة نافع في قوله تعالى: ﴿حقيق علي﴾ وإيصاله له بـ ﴿على﴾ أنه يسوغ من وجهين: أحدهما: أن حق الذي هو فعل قد تعدى بعلى قال: ﴿فحق علينا قول ربنا﴾، وقال: ﴿فحق عليها القول﴾ فـ ﴿حقيق﴾ يتصل بعلى من هذا الوجه.

الوجه الآخر: أن حقيق بمعنى واجب، فكما أن واجب يتعدى بعلى كذلك يتعدى حقيق به إذا أريد به ما أريد بواجب.

أما قراءة ﴿حقيق على﴾ فجاز تعديه بعلى من الوجهين الذين ذكرنا. وقد قالوا: هو حقيق بكذا، فيجوز على هذا أن يكون ﴿على﴾ بمنزلة الباء تقول: حقيق على أن. فتضع على موضع الباء.

قال أبو الحسن: قال: ﴿ولا تقعدوا بكل صراط توعدون﴾، فكما وقعت الباء في قوله: ﴿بكل صراط توعدون﴾ موقع "على" كذلك وقعت "على" بموقع الباء في قوله: ﴿حقيق على أن لا﴾.

(٢) لا أدري ما مراده بهذا؟ ولكن كلمة ﴿معي﴾ لم ترد في القراءة من أوله إلى هذا الموضع إلا تلك المرة، ومن عادته أن يذكر القراءة واختلافهم فيها عند أول ورد لها ثم يشير إلى ذلك أو يحيل إليه بعد ذلك.

عن أيوب والأخفش عن هشام: ﴿أرجه﴾<sup>(١)</sup> [١١١] / بهمزة ساكنة بعد الجيم، [١٧٩/ب] وضّم / الهاء من غير صلة. وقرأه ابن كثير، وابن محيصن، وأبو نشيط عن قالون عن نافع، والحلواني، والداجوني جميعا عن هشام كذلك إلا أنهم وصلوا الهاء بواو. ورواه الوليد بن مسلم، وابن ذكوان: ﴿أرجئه﴾ بهمزة ساكنة بعد الجيم وكسر الهاء من غير صلة.

وقرأ الأعمش وحزمة، وعاصم إلا نفظويه عن يحيى، وعبد الوارث: ﴿أرجه﴾ بسكون الهاء من غير همز. وقرأه نافع في رواية قالون من غير رواية أبي نشيط بكسر الهاء من غير صلة ولا همزة وقرأ الكسائي، وخلف، وورش، والعباس بن الفضل، والأخفش عن هشام: ﴿أرجهي﴾ بكسر الهاء وصلتها بياء من غير همز. وكذلك اختلافهم في الشعراء إلا أن الوليد بن عتبة وافق عاصما في الشعراء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٥٥):

اختلفوا في الهمزة وإسقاطها من قوله تعالى: ﴿أرجه وأخاه﴾. فقرأ ابن كثير: ﴿أرجئه وأخاه﴾ مهموز بواو بعد الهاء في اللفظ، وقرأ أبو عمرو مثله غير أنه كان يضم الهاء ضمة من غير أن يبلغ بها الواو، وكانا يهزان ﴿مرجؤون﴾ و﴿ترجئ من تشاء﴾.

وقرأ نافع وحده ﴿أرجه وأخاه﴾ بكسر الهاء، ولا يبلغ بهاء الباء، ولا يهمز، وهذه رواية المسيبي وقالون.

وروى ورش عنه: ﴿أرجهي وأخاه﴾ يصلها بياء، ولا يهمز بين الجيم والهاء وكذلك قال إسماعيل بن جعفر عن نافع.

وقال خلف، وابن سعدان عن إسحاق عن نافع أنه وصل الهاء بياء. وقرأ ابن عامر: ﴿أرجئه وأخاه﴾ في رواية هشام بن عمار مثل أبي عمرو.

وفي رواية ابن ذكوان: كسرهما بالهمز، وكسر الهاء ﴿أرجئه﴾، وهمز ﴿مرجؤون﴾ و﴿ترجئ﴾ وهذا غلط، لا يجوز كسر الهاء مع الهمز، وإنما يجوز إذا كان قبلها باء ساكنة أو كسرة.

واختلف عن عاصم فروى هارون بن حاتم عن حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ مثل أبي عمرو: ﴿أرجئه﴾ مهموزا. وقال خلف عن يحيى عن أبي بكر أنه ربما كان همزها ورفع الهاء.

قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿بكل سحر﴾<sup>(١)</sup> [١١٢] الحاء قبل الألف على فعال. وفي يونس كالذي في سورة الشعراء. وقرأه الباقون: ﴿ساحر﴾ الألف قبل الحاء على فاعل فيهما. زاد الأعمش عليهم فقرأ الذي في الشعراء على فاعل، تفرد به. وأماها حمزة في رواية الدوري والكسائي إلا أبا الحارث.

[١٨٠] /أروى حفص: ﴿تلقف﴾<sup>(٢)</sup> [١١٧] بسكون اللام وتخفيف القاف. وكذلك في طه، والشعراء. وقرأه الباقون بفتح اللام وتشديد القاف.

(١) قال الفارسي في الحجة (٢/٢٥٨):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر في الأعراف، وفي يونس: ﴿بكل ساحر عليم﴾ بالألف قبل الحاء، وقرأوا في الشعراء ﴿سحار﴾ بألف بعد الحاء. وقرأ حمزة، والكسائي ثلاثهن ﴿سحار﴾ بألف بعد الحاء.

قال أبو علي: من حجة من قال: ﴿ساحر﴾ قوله: ﴿ما جئتم به السحر﴾ والفاعل من السحر ساحر، بذلك على ذلك قوله: ﴿فألقي السحرة ساجدين﴾ و﴿لعلنا نتبع السحرة إن كانوا هم الغالبين﴾، والسحرة جمع ساحر، ككاتب وكتبة، وفاجر وفجرة. ومن حجتهم: ﴿سحروا أعين الناس﴾ واسم الفاعل على ﴿سحروا﴾ ساحر.

ومن حجة من قال: ﴿سحار﴾ أنه قد وصف بعليم ووصفه به يدل على تناهيه فيه وحذفه به فحسن بذلك أن يذكره بالاسم الدال على المبالغة في السحر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٥٩): كلهم قرأ: ﴿تلقف﴾ بتشديد القاف إلا عاصما فإنه قرأ: ﴿تلقف﴾.

قال أبو عبيد: ﴿تلقف﴾ وتلهم واحد، قال: ﴿ما يأفكون﴾ ما يسخرون.

وما روي عن عاصم من قراءته: تلقف ينبغي أن يكون مضارع ﴿لقف﴾ مثل لقم يلقم. .... قال أبو علي: وجه ما روي عن ابن كثير: ﴿فإذا هي تلقف﴾ أنه أدغم بالتاء فسكنت المدغمة ولو كان هذا في الماضي لاجتلبت له همزة الوصل مثل: ﴿فادارأتم فيها﴾ و﴿وازينت﴾ ولكن همزة الوصل لا تجتلب في المضارع لمشابهتها اسم الفاعل وإن آخره معرب.

فإذا ابتدأ بها قال ﴿تلقف﴾ يثبت التاء التي للمضارعة، ويحذف التاء التي للمطارعة في تفعّل، وليس القياس أن تجتلب في المعرب همزة الوصل، والأسماء التي جاء ذلك فيها وليست بجزارية على الأفعال شاذة في القياس قليلة.

قرأ ابن محيصن، وورش، وحفص، ورويس: ﴿قال فرعون أمتم﴾<sup>(١)</sup> [٢٢٣]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٦٠):

قرأ نافع وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿أمتم به﴾ بهمزة، ومد على الاستفهام. قياس قول أبي عمرو ﴿أمتم﴾ بهمزة مفتوحة بعدها ألف والألف التي بعدها الألف التي يفصل بها بين الهمزتين كما يفصل بين النونين في "احشيانان" والهمزة الثانية التي بعد هذه الألف هي همزة أفعل في قولك: آمن، والألف بعدها هي المنقلبة عن الفاء التي هي همزة لاجتماع همزتين في آمن، أوقعت الألف بعد الهمزة المخففة كما وقعت بعد الهمزة إذا قلت: اقرأ آية، فحققت الهمزتين جميعا، هذا قياس قوله إلا أنه يشبه أن يكون ترك قياس قوله ها هنا بما كان يلزم من اجتماع التشابه فترك الألف التي تدخل بين الهمزتين في نحو: أنت فخفضت الهمزة الثانية التي هي همزة أفعل من آمن، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء، يدل على ذلك قولهم فيما ترجموا عنه بهمزة ومد على الاستفهام، وكذلك ما ترجموا عنه من قولهم. وكذلك في طه والشعراء وفي تقدير همزة بعدها ألفان.

فالهمزة همزة الاستفهام، وألفان الأولى منهما الهمزة المخففة التي هي في أفعلتم، والثانية المنقلبة عن الفاء.

قال: وقال البري عن أبي الإخريط عن ابن كثير ﴿قال فرعون وامتم﴾ باوا وبعد النون بغير همزة.

القول فيه: أنه أبدل من همزة الاستفهام اللاحقة لأفعلتم واوا لانضمام ما قبلها وهي الميم المضمومة في قوله: ﴿فرعون﴾، وهذا في المنفصل كالم متصل في تودة، فقوله: ت وا، مثل تود من تودة، وقوله: "بغير همزة" يريد بغير همزة بعد الواو المنقلبة عن همزة الاستفهام، يريد أنه خفف همزة أفعلتم من ﴿أمتم﴾ فجعلها بين الهمزة والألف، وهذا على قول أهل الحجاز؛ لأنهم يخففون الهمزتين إذا اجتمعتا كما يخففون الواحدة..

قال أحمد بن موسى: قال قنبل عن القواس مثل رواية البري عن أبي الإخريط غير أنه كان يهزم بعد الواو.

قال أبو علي: همز بعد الواو؛ لأن هذه الواو هي منقلبة عن همزة الاستفهام، وبعد همزة الاستفهام همزة أفعلتم فحققتها ولم يخففها كما خفف في القول الأول لما خفف الأول؛ حقق الثانية ووجهه أن الأول لما زاد عن لفظة الهمزة لانقلابها واوا حقق الهمزة بعدها؛ لأنه لم يجتمع همزتان.

ووجه القول الأول: أن الواو لما كان انقلابها عن الهمزة في تخفيف قياسي كان =

بهمزة واحدة على الخير، وكذلك في طه، والشعراء. وافقه ابن مجاهد عن قبيل في طه. وقرأ الآخرون على الاستفهام بهمزتين الثانية ملينة. وزاد قبيل تخفيف الأولى في الوصل بقلبها واوا في هذه السورة، وكذلك يفعل في نظيرتها في الملك: «النشور وامنتم». وافقه الشنبوذي في هاتين، لكنه زاد بعد الواو تحقيق الهمزة الثانية، ولينها ابن كثير إلا ابن شنبوذ عن قبيل، ونافع إلا ورشا، وابن عامر إلا الداجوني عن هشام. وخففهما معا أهل الكوفة إلا حفصا وروح، والداجوني عن هشام، واتفقوا على ترك الفصل بينهما بألف؛ لأن يعيد الثانية.

قرأ ابن محيصن: «لأقطنن أيديكم» [١٢٤] «ثم لأصلبنكم» [١٢٤] بفتح الهمزة فيهما وسكون القاف، وفتح الطاء وتخفيفها، وسكون الصاد، وتخفيف اللام. وكذلك في طه والشعراء. وقرأ الباقر بضم الهمزة فيهما، وفتح

= في حكم الهمزة فلم تحقق معها الثانية، كما لا تحقق مع الهمزة نفسها؛ لأن الواو في حكمها كما أنها لما كانت في حكمها في قولهم:

رويا، في تخفيف رؤيا لم يدغموها في الياء كما لم تدغم الهمزة فيها، وكما جعلوا الواو في حكم الهمزة في روبا فلم تدغم كذلك جعل الواو في قوله: نوا، من قوله: «قال فرعون وامنتم» في حكم الهمزة فخفف الهمزة الثانية التي في أفعلتم. قال أحمد، وقال قبيل في طه: «ءامنتم» بلفظ الخير من غير مد.

قال أبو علي: وجه الخير فيه أنه يخبرهم بإيمانهم على وجه التقرير لهم بإيمانهم، والإنكار له عليهم.

ووجه الاستفهام: أنه استفهام على وجه التقرير يوضحهم به وينكره عليهم.

قال قبيل في الشعراء: «آامنتم» مثل أبي عمرو، ويمد...

قال أبو علي: يريد أنه يزيد الاستفهام فألحق همزة الاستفهام وخفف همزة «آامنتم» وهي الهمزة التي بعد همزة الاستفهام وتخفيفها أن تجعل بين بين.

وقرأ حمزة والكسائي في المواضع الثلاثة «آامنتم» بهمزتين الثانية ممدودة. قال أبو علي: حققا الهمزتين على ما يريانه من تحقيقهما، والهمزة الثانية ممدودة؛ لأن الهمزة الثانية تتصل بها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء في الأمر. وما بعد هذا روايات لا عمل فيها.



القاف وكسر الطاء وتشديد الطاء / قرأ ابن محيصن: ﴿وَيَذْرُوكِ الْإِهْتِكِ﴾<sup>(١)</sup> [١٨٠/ب] بكسر الهمزة وفتح اللام. وقرأ الباقون بفتح الهمزة وإثبات ألف بعدها، وكسر اللام.

قرأ أهل الحجاز: ﴿سَنْقُتِلِ﴾<sup>(٢)</sup> [١٢٧] بفتح النون، وسكون القاف، وتخفيف التاء وضمها. وقرأه الباقون بضم النون، وفتح القاف وكسر التاء وتشديدها.

روى عبد الوارث: ﴿وَمَتَّ كَلِمَاتِ رَبِّكَ﴾ [١٣٧] بالجمع. وقرأه الباقون

(١) قال ابن جني في المحتسب (٢/٢٥٦): ومن ذلك قراءة علي عليه السلام، وابن عباس، وابن مسعود، وأنس بن مالك وعلقمة، والحدردري، والتميمي، وأبي طلوت وأبي رجاء: ﴿وَيَذْرُوكِ الْإِهْتِكِ﴾.

وقرأ: ﴿وَيَذْرُوكِ﴾ بإسكان الراء الأشهب. وقرأ: ﴿وَيَذْرُوكِ﴾ نعيم بن ميسرة والحسن بخلاف.

قال أبو الفتح: أما ﴿إِهْتِكِ﴾ فإنه عبادتك، ومنه الإله، أي مستحق العبادة، وقد سميت الشمس إلهة، وألهاة لأنهم كانوا يعبدونها.

ويقال: تأله تألها. قال رؤبة: .. سبحن واسترجعن من تألهي .. أي عبادتي. ويقال: لاه أبوك، وله أبوك، ولهي أبوك، وله أبوك، وفي تعريفها بعض الطول فندعه تخفيفا.

وأما: ﴿وَيَذْرُوكِ﴾ بالرفع فعلى الاستئناف أي فهو يذرك. وأما: ﴿يَذْرُوكِ﴾ بالإسكان فمن ﴿يَذْرُوكِ﴾ كقراءة أبي عمرو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾. ... وليست الكاف في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ بحفية ولا خفيفة خفة الهاء وإخفائها فتقل النطق بها فحذف ضمتها.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٦٢):

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله: ﴿سَنْقُتِلْ أَبْنَاءَهُمْ﴾ و﴿يَقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [١٤١]: الأعراف]. فقرأ ابن كثير: ﴿سَنْقُتِلْ﴾ خفيفة، و﴿يَقْتُلُونَ﴾ مشددة.

وشددها جميعا أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخففها جميعا نافع ﴿يَقْتُلُونَ﴾ و﴿سَنْقُتِلْ﴾ بالتخفيف.

قال أبو علي: التثقيب حسن لأنه يراد به الكثير. والتثقيب لذا المعنى أخص والتخفيف يقع على الكثير وغيره. فمن خفف فلأنه يصلح للتكثير أيضا، ومن جمع بين التخفيف، والتثقيب كان آخذًا بالوجهين.

على واحدة.

قرأ ابن عامر، وأبو بكر: «يعرشون»<sup>(١)</sup> [١٣٧] بضم الراء هنا وفي النحل. وكسرها الباقون. وافقههم الوليد بن مسلم عن ابن عامر في كسرها الراء في النحل وضمها ها هنا تفرد بذلك.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصما: «يعكفون»<sup>(٢)</sup> [١٣٨] بكسر الكاف. وضمها الباقون.

قرأ ابن عامر: «وإذ أنجاكم»<sup>(٣)</sup> [١٤١] بألف بعد الجيم فقط على الإخبار عن الواحد الغائب. وقراه الباقون: «أنجيناكم» بياء ونون العظمة.

قرأ نافع: «يقتلون»<sup>(٤)</sup> [١٤١] بفتح الياء، وسكون القاف، وضم التاء

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/١٨٠):

اختلفوا في ضم الراء وكسرها من قوله تعالى: «يعرشون». فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم «يعرشون» بكسر الراء وفي النحل مثله. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عاصم بضم الراء فيهما.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٦٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: «يعكفون» بضم الكاف. وروى عبد الوارث عن أبي عمرو «يعكفون» بكسر الكاف. وقرأ حمزة والكسائي «يعكفون». قال أبو علي: كل واحد من الضم والكسر في عيني الكلمتين لغة، ومثل يعكف ويعكف، ويعرش، ويعرش، قولهم: يحشُر ويحشِر، ويفسُق، ويفسِق.

قال أبو عبيدة «يعرشون» أي: يبنون، والعرش في هذا الموضع: البناء ويقال: عرش مكة أي: بناؤها. وقال أبو الحسن: يعرشون ويعرشون لغتان، وكذلك يبطش ويبطش، ويحشُر ويحشِر، ويعكف ويعكف، وينفُر وينفِر.

(٣) قال الشيخ الحصري في القراءات العشر من الشاطبية والدرة (١٩٧):

اختلف في «وإذ أنجيناكم» فابن عامر بألف بعد الجيم من غير ياء، ولا نون. والباقون: بياء وتون وألف بعدها.

(٤) قال الشيخ الحصري في القراءات العشر من الدرّة والشاطبية (١٩٧):

واختلف في «يقتلون أبناءكم» فنافع بفتح الياء، وسكون القاف وضم التاء مخففة. والباقون بضم الياء، وفتح القاف وكسر التاء مشددة.

وتخفيفها. وقرأ الباقون بضم الياء وفتح القاف وكسر الياء وتشديدها.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصما: ﴿دكاء﴾<sup>(١)</sup> [١٤٣] بألف بعد الكاف ممدودة وبعدها همزة مفتوحة/ من غير تنوين وكذلك في الكهف. وافقهم [١٨٨] عاصم في الكهف. وقرأ الباقون: ﴿دكا﴾ بحذف المد والهمز وإثبات التنوين فيهما. قرأ أهل الحجاز، والوليد بن مسلم، وروح: ﴿برسالتى﴾<sup>(٢)</sup> [١٤٤] على

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٦٣):

اختلفوا في المد والقصر في قوله تعالى ﴿دكا﴾. فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿جعله دكا﴾ منونة مقصورة هاهنا وفي الكهف مثله. وقرأ عاصم في الأعراف: ﴿دكا﴾ منونة مقصورة، وقرأ في الكهف، ﴿دكاء﴾ ممدودة غير منونة. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿دكاء﴾ في الموضعين ممدودة غير منونة. قال أبو زيد: دككت على الميت التراب أدكه دكا: إذا دفتته، وهلت عليه التراب أهيله هिला، وهما واحد، ودككت الركية دكا: إذا دفتتها، ودك الرجل فهو مدكوك.. إذا مرض. قال أبو عبيدة: ﴿جعله دكا﴾ أي: مندكا، والدك والدكة مصدر، وناقاة دكاء ذاهبة السنام، والدك: المستوى، وأنشد للأغلب:

.. هل غير غار دك غارا فانهدم..

قال أبو الحسن: ﴿جعله دكا﴾؛ لأنه لما قال: ﴿جعله﴾ كأنه قال: دكه، أو أراد جعله ذا دك. ويقال: جعلوها كالناقاة الدكاء التي لا سنام لها، فكأنه بقي أكثره قال: والأول أكثر القراءتين. قال أبو علي: والمضاد محذوف على قول أبي الحسن. وفي التنزيل ﴿وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة﴾، وفيه ﴿كلا إذا دكت الأرض دكا دكا﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٦٤): قرأ ابن كثير، ونافع ﴿برسالتى﴾ واحدة، وقرأ الباقون: ﴿برسالاتي﴾ جماعة. الرسالة تجري مجرى المصدر، فتفرد في موضع الجمع وإن لم يكن المصدر من أرسل يدللك على أنه جار مجراه قول الأعشى:

غزاتك بالخيال أرض العدو وجذعائها كلفيظ العجم  
فإعماله إياه إعمال المصدر، يدللك على ذلك أنه يجري مجراه، والمصدر قد يقع لفظ الواحد منه، والمراد به الكثرة. قال:

فقتلا بتقتيل وضربا بضر بكم جزاء العطاس لا ينام من آثاره

فكان المعنى على الجميع؛ لأنه مرسل بضروب من الرسالة، والمصادر قد تجمع مثل الحلوم والألباب. وقال عز وجل ﴿إن أنكر الأصوات لصوت الحمير﴾ فجمع الأصوات لما أريد بها أحجاس مختلفة صوت الحمار بعضها، وأفرد صوت الحمار، وإن كان المراد به الكثرة؛ لأنه ضرب واحد.

الإفراد. وقرأ الباقون: ﴿برسالاتي﴾ بالجمع.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي: ﴿بكلمي﴾<sup>(١)</sup> [١٤٤] بكسر اللام وبدون الألف. الباقون ﴿بكلامي﴾ بفتح اللام، وإثبات الألف.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿سبيل الرشدا﴾<sup>(٢)</sup> [١٤٦] بفتح الراء والشين. وقرأه الباقون بضم الراء، وسكون الشين.

(١) ينطبق على هذا ما ينطبق على ما قبله فراجعه فيه.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٦٥):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر ﴿سبيل الرشدا﴾ بضم الراء خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿سبيل الرشدا﴾ مثقلة بفتح الراء والشين.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائي في الكهف: ﴿مما علمت رشدا﴾ مضمومة الراء خفيفة.

وقرأ أبو عمرو: ﴿رشدا﴾ مفتوحة الراء خفيفة. وقرأ ابن عامر: ﴿رشدا﴾ مضمومة الراء والشين ثقيلة.

هكذا في كتابي عن ابن ذكوان ﴿رشدا﴾ بضم الراء والشين.

ورأيت في رواية غيره: ﴿رشدا﴾ خفيفة الشين موقوفة، أخبرني بذلك أحمد بن يوسف التغلبي عن عبد الله بن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عنه.

روى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر ﴿رشدا﴾ بضم الراء موقوفة الشين.

قال أبو علي: الرشد، والرشد، حكى أن عمر فرق بينهما فقال الرشد: الصلاح، والرشد: الدين، مثل قوله: ﴿مما علمت رشدا﴾. قال أبو علي: وقد جاء: ﴿فمن أسلم فأولئك تحروا رشدا﴾ فهذا في الدين، وكذلك: ﴿هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشدا﴾، ﴿وهي لنا من أمرنا رشدا﴾.

فهذا كله في الدين، وهذه التي في الأعراف يجوز أن يكون يعني به الدين كأن المعنى: وإن يروا سبيل الخير زاغوا عنه وعدلوا فلم يتخذوه سبيلا أي لم يأخذوا به، وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلا، ألا تراه يقول: ﴿ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا﴾ ومقابلته بالغي يدل على الضلالة والزيف عن طريق الدين والهدى.

سورة الأعراف ..... ٢٩٧

قرأ أهل الكوفة إلا عاصما، وخلفا: ﴿حليهم﴾<sup>(١)</sup> [١٤٨] بكسر الحاء وسكون اللام وتخفيف الياء. الباقون بضم الحاء، وكسر اللام وتشديد الراء أيضا. قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿لئن لم ترحمنا ربنا وتغفر لنا﴾<sup>(٢)</sup> [١٤٩] بالتاء فيهما ونصب الباء. [وقرأ الباقون بالياء، ورفع الباء]<sup>(٣)</sup>.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٦٦): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، ﴿من حليهم﴾ بضم الحاء. وقرأ حمزة، والكسائي ﴿من حليهم﴾ بكسر الحاء، وكلهم شدد الياء.

الواحد من الحلي: حلي، وجمعه: حلى، ومثله: ثدي وئدى، ومن الواو: حقو وحقى... ووجه قول حمزة، والكسائي في كسرهما الحاء من ﴿حليهم﴾ هو أن المكسور من المجموع قد غير عما كان الواحد عليه في اللفظ والمعنى، كما أن الاسم المضاف إليه كذلك.

وقال أبو البركات في البيان (١/٢٧٤):

حلي: جمع حلي وأصله حلوى على فعول، نحو: فلس وفلوس، فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقبلوا الواو ياء، وجعلوها ياء مشددة، وأبدل من الضمة كسرة لمكان الياء، وبقيت الحاء على حالها، ومنهم من كسر الحاء اتباعا لكسرة اللام.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٧١):

قرأ ابن كثير وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر، وعام: ﴿لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا لنكونن من الخاسرين﴾ بالياء ورفع ﴿ربنا﴾.

وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿لئن لم ترحمنا ربنا وتغفر لنا﴾ بالتاء، ونصب ﴿ربنا﴾.

القول في ذلك: أن من قرأ: ﴿يرحمنا ربنا﴾ جعل الفعل للغيبة، وارتفع ﴿ربنا﴾ به، وكذلك: ﴿ويغفر لنا﴾ فيه ضمير ﴿ربنا﴾ وهو مثل ﴿يرحمنا﴾ في الإسناد إلى الغيبة.

ومن قرأ: ﴿لئن لم ترحمنا ربنا وتغفر لنا﴾ جعل ﴿تغفر لنا﴾ للخطاب، وفيه ضمير الخطاب و﴿ربنا﴾ نداء.

والذي كان في قراءة من قدمنا قوله فاعلا، وحذف حرف التنبيه معه لأن علامة ما في التثنية من ذلك، يحذف حرف التنبيه منه، كقوله: ﴿ربنا آتيت فرعون وملاه زينة... ربنا ليضلوا.. ربنا اطمس﴾، ﴿ربنا إني أسكنت من ذريتي﴾، ﴿ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك﴾.

(٣) ما بين المعرفين زيادة يتطلبها السياق على ما هو من منهج المؤلف منذ بداية فرشي الحرف وإلى آخر الكتاب فأحسبه سقطت سهوا من الناسخ في هذا الموضوع.

سورة الأعراف .....

قرأ ابن عامر، وأهل الكوفة، إلا حفصا: ﴿قال ابن أم﴾<sup>(١)</sup> [١٠٥] بكسر الميم. الباقون بفتحها.

قرأ ابن محيصن: ﴿فلا تشمت﴾ [١٥٠] بفتح التاء والميم. ﴿بي الأعداء﴾<sup>(٢)</sup> [١٨١/ب] [١٥٠] بالرفع. وقرأه الباقون بضم التاء وكسر الميم/ ﴿الأعداء﴾ بالنصب.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (٢/٢٧٢):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص بن عاصم، ﴿قال ابن أم﴾ نصبا، وفي طه مثلها.

وقرأ ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي: ﴿قال ابن أم﴾ بكسر الميم فأما الهمزة فمضمومة.

قال أبو علي: من قال يا ابن أم، فقال سيبويه: قالوا: يا ابن أم، وابن عم جعلوا ذلك بمزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي، ويا غلام غلامي.

قال أبو علي: جعلوهما بمزلة اسم واحد، ولم يرفضوا الأصل الذي هو إضافة الأول إلى الثاني كما رفضوا الأصل في خطايا والتصحيح للعين في: قال: باع، وخاف، ونحو ذلك، ومما يرفض فيه الأصل فلا يستعمل..

وحجة من قال: ﴿يا ابن أم لا تأخذ﴾ أن سيبويه قال: وقد قالوا أيضا: يا ابن أم، ويا ابن عم، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما واحدا، ثم أضافوه كقولك: يا أحد عشر أقبلا، قال: وإن شئت قلت: حذفوا هذه الباء لكثرة هذا في كلامهم، وعلى ذا قال الشاعر:

.. يا بنت عما لا تلومي واهجمي..

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/٢٥٩):

ومن ذلك قراءة مجاهد: ﴿فلا تُشمت بي الأعداء﴾. وقرأ أيضا: ﴿فلا تُشمت بي الأعداء﴾.

قال أبو الفتح: الذي روينا عن قطرب في هذا أن قراءة مجاهد ﴿فلا تشمت بي الأعداء﴾ رفع كما ترى بفعلهم، فالظاهر أن انصرافه إلى الأعداء، ومحصوله: يا رب لا تشمت أنت بي الأعداء، كقراءة الجماعة.

فأما مع النصب فإنه كأنه قال، لا تشمت بي أنت يا رب، وجاز هذا كما قال الله سبحانه: ﴿الله يستهزئ بهم﴾ ونحوه مما يجري هذا الجرى، ثم عاد إلى المراد فأضمر فعلا نصب به الأعداء، فكأنه قال: لا تشمت بي الأعداء كقراءة الجماعة.

قرأ ابن عامر: «آصارهم»<sup>(١)</sup> [١٥٧] بهمزة مفتوحة بعدها ألف جمعا.  
قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: «اثنتا عشرة»<sup>(٢)</sup> [١٦٠] بكسر الشين. وروي

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٧٤):

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله تعالى: «إصرهم». فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي: «إصرهم» بكسر الألف. وقرأ ابن عامر: «آصرهم» ممدودة الألف. قال أبو علي: الإصر: مصدر يقع على الكثرة مع إفراد لفظه يدل على ذلك قوله: «ويضع عنهم إصرهم» فأضيف وهو مفرد إلى الكثرة، ولم يجمع، وقال: «ربنا لا تحمل علينا إصرا»، «ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم» وقال: «لا يرتد إليهم طرفهم»، وقال: «ينظرون من طرف خفي».

فالوجه الإفراد كما أفرد في غير هذا الموضع.

وجمع ابن عامر كأنه أراد ضربا من المآثم مختلفة فجمع لاختلافها، والمصادر قد تجمع إذا اختلفت ضربها كما تجمع سائر الأجناس، وإذا كانوا قد جمعوا ما يكون ضربا واحدا.. فإن يجمع ما يختلف من المآثم أجدر.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/٢٦١):

ومن ذلك قراءة يحيى والأعمش، وطلحة بن سليمان: «عشيرة» وقرأ «عشيرة» بفتح الشين بخلاف. قال أبو الفتح: أما «عشيرة» بكسر الشين فتسمية، وأما إسكانها فحجازية. واعلم أن هذا موضع طريف، وذلك أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضموما أو مكسورا نحو: الرسل، والطنب، والكبد، والفخذ، ونحو: ظرف، وشرف، وعلم، وقدم.

وأما بنو تميم فيسكنون الثاني من هذا ونحوه فيقولون: رسل، وكتب، وكبد، وفخذ، وقد ظرف، وقد علم، ولكن القبليين جميعا فارقنا في هذا الموضع من العدد معتاد لغتها وأخذت كل واحدة منهما لغة صاحبتها، وتركت مألوف اللغة السائدة عنها. فقال أهل الحجاز: اثنتا عشرة بالإسكان. والتميميون: عشرة بالكسر.

.... وأما «اثنتا عشرة» بفتح الشين فعلى وجه طريف، وذلك أن قوله: «اثنتي» يختص بالتأنيث، و«عشرة» بفتح الشين تختص بالتذكير، وكل واحد من هذين يدفع صاحبه. وأقرب ما تعرف هذه القراءة إليه أن يكون شبه اثنتي عشرة بالعقود ما بين العشرة إلى المائة... وحسن تشبيه اثنتي عشرة برؤوس العقود دون المائة من حيث كان إعراب كل واحد منهما بالحرف لا بالحركة وذلك اثنتا عشرة، واثنتي عشرة، فهذا نحو من قولهم: عشرون وعشرين، وخمسون وخمسين، وتسعون وتسعين فافهمه.

٣٠٠ ..... سورة الأعراف

عنه الإسكان مخيراً.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي: «من طيبات ما رزقتكم» [١٦٠] بالتاء مكان النون، وحذف الألف. الباقون: «رزقناكم» بالنون، وإثبات الألف خطاب الواحد العظيم.

قرأ نافع، وابن عامر، ويعقوب: «تُغْفِر لَكُمْ»<sup>(١)</sup> [١٦١] بالتاء وضمها، وفتح الفاء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٧٤):

قرأ ابن كثير وعاصم، وحمزة، والكسائي: «نغفر لكم خطيئاتكم» بالتاء مهموزة على الجمع.

وقرأ أبو عمرو: «نغفر لكم» بالنون، «خطاياكم» من غير همز مثل: قضاياكم، ولا تاء فيها.

وقرأ نافع: «تغفر لكم» بالتاء مضمومة «خطيئاتكم» بالهمز وضم التاء على الجمع. وكذلك روى محبوب عن أبي عمرو: «تغفر لكم» بالتاء مضمومة «خطيئاتكم» بالهمز، وضم التاء، وتابعه ابن عامر على التاء من «تغفر لكم» وضمها، وقرأ: «خطيئتك» واحدة مهموزة مرفوعة.

من قرأ: «نغفر لكم» فهو على: «وإذا قيل لهم... ادخلوا... نغفر لكم»، والتي في البقرة: «نغفر» والنون هناك أحسن لقوله: «وإذا قلنا»، وفي الأعراف، «وإذا قيل لهم» الآية، والمعنى فيمن قرأ في الأعراف: «نغفر لكم» كأنه قيل لهم: ادخلوا نغفر أي إن دخلتم غفرنا. فأما «خطيئاتكم» فجمع خطيئة صححها في الجمع كما كسرت على خطايا.

وكلا الأمرين شائع، وحسن فخطايا في اللفظ مثل قضايا إلا أن الألف في قضايا منقلبة عن ياء هي لام الفعل، والألف في خطايا منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة، وهي لام الفعل...  
فأما قراءة نافع: «تغفر» بالتاء مضمومة فلأنه أسند إليها «خطيئاتكم» وهو مؤنث فأنث وبني الفعل للمفعول فقال: «تغفر» ولم يقل: نغفر لأن بناءه للمفعول أشبه بما قبله. ألا ترى أن قبله: «إذ قيل لهم» وليس هذا مثل ما في البقرة لأن في البقرة «وإذا قلنا» ف: «نغفر لكم» في البقرة إنما هو على قلنا. ومما يقوي قراءة من قرأ «نغفر» بالنون ما بعده من قوله: «وستزيد المحسنين».



سورة الأعراف ..... ٣٠١

قرأ نافع، ويعقوب: ﴿خطيئاتكم﴾<sup>(١)</sup> [١٦١] بالجمع، ورفع التاء. وقرأ ابن عامر ﴿خطيئتكم﴾ موحدا مرفوعا. وقرأ ابن كثير، وابن محيصن في وجه، وأهل الكوفة: ﴿خطيئاتكم﴾ على الجمع السالم بكسر التاء نصبا. وقرأ ابن محيصن في وجه وأبو عمرو: ﴿خطاياكم﴾ جمعا مكسرا.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي: ﴿لا يستون﴾ [١٦٣] بضم الياء. وفتحها بالباقون.

روى حفص، وعبد الوارث، واليزيدي في اختياره: ﴿معدرة﴾<sup>(٢)</sup> [١٦٤] بالنصب. ورفعها الباقون.

قرأ الأعمش، وخلف، ونفطويه عن شعيب/ وابن حماد عن أبي عون، [١/١٨٢] والمطوعي عن حماد: ﴿بعذاب بيأس﴾<sup>(٣)</sup> [١٦٥] بفتح الباء، وإسكان الياء وهمزة

(١) سبق التعليق على هذه الآية في الفقرة السابقة لهذه فراجعها هناك.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٧٦): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وهمزة، والكسائي: ﴿معدرة﴾ رفعا.

واختلفوا عن عاصم فروى أبو بكر في رواية يحيى بن آدم وغيره: ﴿معدرة﴾ رفعا مثل همزة.

وروى الحسين بن علي الجعفي عن أبي بكر، وحفص عن عاصم: ﴿معدرة﴾ نصبا. قال أبو زيد: عذرته أعذره عذرا، ومعدرة وعذرى، فعلى. حجة من رفع: أن سيبويه قال: ومثله في قراءته على الابتداء ويريد مثل حنان في قوله:

.. فقالت حنان ما أتى بك ها هنا

ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل قوله: ﴿قالوا معدرة إلى ربكم﴾ لم يرد أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لم يعظون قوما؟ فقالوا: معدرة أي موعظتنا معدرة إلى ربكم.

وحجة من نصب: ﴿معدرة﴾ أن سيبويه قال: لو قال رجل لرجل: معدرة إلى الله، وإليك من كذا وكذا لنصب.

(٣) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/٢٦٤):

من ذلك قراءة أبي جعفر، وشيبة، وأبي عبد الرحمن، والحسن. واختلف عن نافع: بعذاب بيس، فعل بلا همز، و﴿بئس﴾، وهي قراءة السلمي بخلاف، ويحيى، وعاصم =

= بخلاف، والأعمش بخلاف، وعيسى الهمداني «بيأس» مثال فيعل، ابن عباس، وعاصم بخلاف. «بيس» طلحة بن مصرف. وقرأ أبو رجاء «بائس»، و«بيس» وزن فعل. وقرأ نصر بن عاصم وجوية بن عائذ و«بائس»، وروي عن مالك بن دينار أيضا. و«بيس» وزن فعل يروي عن نصر بن عاصم أيضا. و«بئس» وزن فعل قراءة زيد بن ثابت و«بئس». ومما رويت عن الحسن: و«بيس». ورويت عن نافع أيضا كذلك. قال أبو الفتح: أما «بيس» بغير همز على وزن فعل فيحتمل أمرين: أحدهما أن يكون أراد مثال فعل، فيكون كما جاء من الأوصاف على فعل نحو نضو ونقض وحلف، وأصله الهمز كقراءة من قرأ: «بئس» بالهمز إلا أنه خفف فأبدل ياء فصارت «بيس» ك: بير، وذيب، فيمن خفف. والآخر: أن يكون أراد فعلا، فأصله «بئس» ل: مطر، وحذر، ثم أسكن ونقل حركة العين إلى الفاء كالعبارة فيما كان على فعل وثانيه حرف الحلق ك: فخذ ونغر وجئز، فصار إلى بئس، ثم خفف فقال: بيس على ما مضى. وأما «بئس» على فعل فجاء على قولهم: قد بئس الرجل بأسه: إذا شجع، فكأنه عذاب مقدم عليهم وغير متأخر عنهم. وقد يجوز أيضا أن يكون «بئس» مقصورا من «بئيس» كالقراءة الفاشية، كما قالوا في لبيق: لبق، وسميح سميح. وأما «بيأس» على فيعل ففيه النظر، وذلك أن هذا البناء مما يختص به ما كان معتل العين كسيد وهين ودين ولين، ولم يجيء في الصحيح، وكأنه إنما جاء في الهمزة لمشابهتها حرفي العلة والشبه بينها وبينهما من وجوه كثيرة. وأما «بيس» في وزن جيش فطريق صنعه أنه أراد «بئس» فخفف الهمزة فصارت بين أي بين الهمزة والياء، فلما قربت الياء ثقلت فيها الكسرة فأسكنها طلبا للاستخفاف فصارت في اللفظ ياء كما خففوا نحو صيد البعير، فقالوا: صيد كانت العين في صيد، ياء محضة، وكانت في «بئس» همزة مخففة إلا أنه شابهها ياء صيد لما ذكرنا من مقاربتها في اللفظ الياء... ويجوز أن يكون أراد تخفيف «بيأس»، فصارت «بيس» ثم أسكن تخفيفا في علم: علم، وفي كلمة، وفي فخذ فخذ، ومثال على هذا فيل. فأما «بائس» فاسم الفاعل من «بئس» على ما قدمنا ذكره. وأما «بيس» فطريف، وظاهر أمره أن يكون جاء على ماضي مثاله فيعل كهين/ ثم خففت الهمزة فيه وألقت حركتها على الياء فصار «بيس» وجاز اعتقاد هذا الفعل وإن لم يظهرها كأشياء تثبت تقديرا ولا تبرز استعمالا.

سورة الأعراف ..... ٣٠٣

مفتوحة بين الياء والسين بوزن فيعل.

وقرأه ابن عامر «بئس» بكسر الباء، وهمزة ساكنة بينها وبين السين بوزن فعل. وقرأه نافع كذلك إلا أنه قلب الهمزة الساكنة ياء ساكنة. الباقون: «بئيس» بفتح الباء وكسر الهمزة وبعدها ياء ساكنة بين الباء والسين في وزن فيعل. واتفقوا على ثبوت التنوين فيه.

﴿أفلا تعقلون﴾<sup>(١)</sup> [١٦٩] ذكر.

روى أبو بكر: «والذين يمسون»<sup>(٢)</sup> [١٧٠] بإسكان الميم وتخفيف السين.

وأما «بئس» بتشديد الياء وكسرها، فليس على فعل كما ظن ابن مجاهد، بل هو على فيعمل تخفيف «بئس» على قول من قال في تخفيف سوءة: سوة وفي تخفيف شيء: شيء، فأبدل الهمزة على لفظ ما قبلها.. فصار بئس كما ترى.  
وأما: «بأس» فتخفيف «بئس» كقولك في سئم: سأم، وفي علم، علم.  
وأما «بئيس» فالعمل فيه من تخفيف الهمزة ثم إسكانها فيما بعد كالعمل في «بئيس» وهو يريد الاسم وقد مضى ذلك. وأما «بئس» فعلى الإتياع مثل فخذ وشهد. وقال أبو حاتم في قراءة بعضهم: «بئيس»: فهذا في الصفة بمنزلة حذم فيعل، وكذا مثله أبو حاتم أيضا. وحكى أبو حاتم أيضا «بئيس» كشعير وبعير، فكسر أوله لكسر الهمزة بعده.  
وحكى أيضا فيها «بئس» فعل، وأنكرها فردها ألبتة، وأنكر قراءة الحسن: «بئس» وقال: لو كان كذا لما كان بد معها من «ما» بئسما كنعم ما.

(١) سبق أن ذكره في أكثر من موضع أولها في سورة البقرة الآية (٤٤) ثم (٧٦)، وفي آل عمران (٦٥) والأنعام (٣٢) ثم في هذا الموضع.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٧٩): قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر «والذين يمسون» خفيفا، وكذلك قرأ: «ولا يمسون بعصم الكوافر» خفيفا. وروى عنه حفص «يمسون» مشددة، «ولا تمسون» خفيفا.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وهمزة، والكسائي «والذين يمسون» مشددة، «ولا تمسون» خفيفة.

وقرأ أبو عمرو: «والذين يمسون» و«ولا تمسون» مشدتين مضمومة التاء.  
انفرد أبو عمرو بقوله: «يمسون» بتخفيف السين قوله: «فإمساك بمعروف» وقوله: =

الباقون بفتح الميم وتشديد السين.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل الكوفة: ﴿ذريتهم﴾<sup>(١)</sup> [١٧٢] بفتح التاء

= ﴿أمسك عليك زوجك﴾، ﴿وكلوا مما أمسكن عليكم﴾.

وقول الجميع: ﴿يمسكون بالكتاب﴾ أولى من الرواية التي انفرد بها من قال: ﴿يمسكون بالكتاب﴾ عن عاصم، وذلك أن التشديد ها هنا إذا أريد به الكثرة كان أولى من التخفيف لقوله: ﴿وتؤمنون بالكتاب كله﴾ أي: لا تؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض، فأنتم خلاف من حكى عنهم: ﴿ويقولون تؤمن ببعض ونكفر ببعض﴾، واتفاق الجماعة غير أبي عمرو في قوله: ﴿ولا تمسكوا﴾ بالتخفيف حسن لأن ذلك في إمساك المرأة وقد قال فيه: ﴿فإمسك بمعروف﴾ وقال: ﴿أمسك عليك زوجك﴾ وقال: ﴿فأمسكوهن معروف أو فارقهن معروف﴾ وقال ﴿فأمسكوهن في البيوت﴾ وقال: ﴿ولا تمسكوهن ضرازا﴾ فعلى هذا قول الجماعة ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ وقول أبي عمرو: إن أفعال، وفعل قد يكونان بمعنى واحد.

(١) قال ابن جني في المحتسب (٢٦٧/١): وذلك زهير عن خصيف ﴿من ظهورهم ذريتهم﴾ واحدة مهموزة.

قال أبو الفتح: هذا يمنع من تأول الذرية فيمن لم يهمز أهما من الذر أو من ذروت أو من ذريته، ويقطع بأهما من ذرات أي خلقت فإن قلت: فهلا أجزت أن تكون من الذر وجعلتها فعلية غير أهما همزت كما وجد بخط الأصمعي: قطاجوني. قيل: هذا من الشذوذ بحيث لا يسمع أصلا فضلا عن أن يتخذ قياسا. وقال الفارسي في الحجة (٢٧٩/٢):

قرأ ابن كثير، وعاصم، وحمة، والكسائي: ﴿من ظهورهم ذريتهم﴾ واحدة. وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿ذرياتهم﴾ جماعة...

من جمع فمن حجته أن يقول: لا يخلو من أن يكون واحدا أو جمعا فإن كان واحدا فلا إشكال في جواز الجمع فيه، وإن كان جمعا فجمعه أيضا حسن لأنك قد رأيت المجموع المكسرة قد جمعت نحو: الطرقات والجزرات، وصواحيبات يوسف.

ومن حجة من أفرد فلم يجمع: أن الذرية قد وقع على الواحد والجميع بدلالة ما تقدم ذكره، كما أن قوله: ﴿بشر﴾ تقع على الواحد والجميع، فالجميع كقوله: ﴿أبشر يهدوننا﴾ و﴿إن أنتم إلا بشر مثلنا﴾.

والواحد كقوله: ﴿ما هذا إلا بشر إن هذا﴾ و﴿لئن أطعتم بشرا مثلكم﴾. فكما لم يجمع بشر بتصحيح ولا تكسير كذلك لا يجمع الذرية.

سورة الأعراف ..... ٣٠٥

من غير ألف على التوحيد. وقرأ الباقون بألف وكسر التاء جمعاً.

قرأ أبو عمرو، وابن محيصن: ﴿أن يقولوا﴾<sup>(١)</sup> [١٧٢] ﴿أو يقولوا﴾ [١٧٣] بالياء فيهما. الباقون بالتاء فيهما.

قرأ نافع إلا أبا نشيط من طريق ابن بويان، وأبو ربيعة عن البزي، وقنبل إلا الزينبي، وحماد عن عاصم، والحلواني عن هشام: ﴿يلهث ذلك﴾ [١٧٦] بالإظهار. وأدغمه الباقون، وقد ذكر<sup>(٢)</sup>.

قرأ الأعمش، وحمزة: ﴿يلحدون في أسمائه﴾<sup>(٣)</sup> [١٨٠] بفتح الياء، والحاء،

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٨١):

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿أن يقولوا﴾، ﴿أو يقولوا﴾ بالياء جميعاً. والباقون جميعاً بالتاء. حجة أبي عمرو: أن الذي تقدم من الكلام على الغيبة، وذلك قوله: ﴿وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم﴾ كراهة أن يقولوا، أو لثلا يقولوا، ويؤكد ذلك ما جاء بعده من الإخبار عن الغيبة وهو قوله: ﴿قالوا بلى﴾. وحجة من قرأ بالتاء: أنه قد جرى في الكلام خطاب فقال: ﴿ألست بربكم قالوا بلى شهدنا﴾. وكلا الوجهين حسن لأن الغيب هم المخاطبون في المعنى.

(٢) لم يسبق ذكر هذه الآية قبل ذلك في القرآن إلا في هذا الموضع، وربما يريد أنه ذكر ذلك في أصول وأحكام القراءة قبل فرش الحروف في الإدغام.

وفي القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند هذه الآية في قسم المدغم: قال الصغير: ﴿يلهث ذلك﴾ أظهره: ورش، وابن كثير، وهشام، وأبو جعفر، وقالون بخلفه.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٨١): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم،

وابن عامر: ﴿يلحدون﴾ بضم الياء، وكذلك في سورة النحل والسجدة.

وقرأ حمزة الأحرف الثلاثة بفتح الياء والحاء. وقرأ الكسائي في النحل: ﴿لسان الذي يلحدون إليه﴾ بفتح الياء والحاء، وفي الأعراف، والسجدة: ﴿يلحدون﴾ بضم الياء.

قال أبو علي: حجة من قرأ ﴿يلحدون﴾ قوله: ﴿ومن يرد فيه بإلحاد﴾ ويدل على أن ألحد أكثر قولهم: ملحد كما قال: .. ليس الإمام بالشحيح الملحد..

ولا تكاد تسمع لأحد. وزعم أبو الحسن وغيره: أن ألحد ولحد، لغتان: فمن جمع بينهما في قراءته فكأنه أراد الأخذ بكل واحد من اللغتين وكأن الإلحاد العدول عن الاستقامة والانحراف عنها ومنه اللحد الذي يحفر في جانب القبر، خلاف الضريح الذي يحفر في وسطه.

سورة الأعراف ..... ٣٠٦

[١٨٢/ب] وكذلك في النحل: /«يلحدون إليه»، وفي المصايح: «يلحدون في آياتنا». وافقهما الكسائي، وخلف في النحل فقط. الباقر بضم الياء وكسر الحاء فيهن.  
 روى ورش: «فبأي حديث» [١٨٥] بقلب الهمزة ياء، وكذلك حيث حل نحو: «بأيكم» و«فبأي آلاء» و«بأي حديث» ونحو ذلك.  
 قرأ أهل العراق: «ويذرهم»<sup>(١)</sup> [١٨٦] بالياء وجزم الراء منهم: الأعمش وحمزة والكسائي وخلف. ورفعها الباقر.  
 «إن أنا إلا نذير» [١٨٨] ذكر<sup>(٢)</sup>.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٨٢):

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر «ونذرهم» بالنون والرفع. وقرأ أبو عمرو «ويذرهم» بالياء والرفع، وكذلك قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحفص عن عاصم: «ويذرهم» بالياء والرفع.

وقرأ حمزة، والكسائي: «ويذرهم» بالياء والجزم خفيفة. وكذلك حدثني الخزار عن هيرة عن حفص عن عاصم: «ويذرهم» مثل حمزة.

قال أبو علي: وحجة من رفع: أنه قطعه مما قبله فإما أن يكون أضمر المبتدأ فصار «ويذرهم» في موضع خبر المبتدأ المحذوف، وإما أن يكون استأنف الفعل فرفعه. وأما قول أبي عمرو: «ويذرهم» بالياء على الغيبة فلتقدم اسم الله تعالى وهو على لفظ الغيبة.

ومن قال: «ونذرهم» بالنون، فالمعنى فيه مثل الياء. وأما قراءة حمزة والكسائي: «ويذرهم» بجزم الفعل فوجهها فيما يقول سيبويه: أنه عطف على موضع الفاء وما بعدها من قوله: «فلا هادي له»؛ لأن موضع الفاء مع ما بعدها جزم فحمل «ويذرهم» على الموضع، والموضع جزم.

... ومثله في الحمل على الموضع قوله: «فأصدق وأكن».

ألا ترى أنه لو لم تلحق الفاء لقلت: لولا أخرتني إلى أجل قريب.. أصدق، لأن معنى «لولا أخرتني» أخرني أصدق، فحمل قوله: «وأكن» على ذلك..

(٢) لم يسبق أن ذكر «إن أنا إلا نذير» قبل ذلك في القرآن وهذا أول موضع لها والمراد بما ذكر هو ما تقدم من شرحه في أحكام وأصول القراءة في «إن أنا» وهو حكم النون إذا جاء بعدها الهمزة والله أعلم.

سورة الأعراف ..... سورة الأعراف ٣٠٧

قرأ نافع، وابن محيصن، وأبو بكر، والوليد بن مسلم: ﴿شركا﴾<sup>(١)</sup> [١٩٠] بكسر الشين، وسكون الراء مصدرا.

قرأ نافع: ﴿لا يتبعوكم﴾<sup>(٢)</sup> [١٩٣] بسكون التاء وتخفيفهما، وفتح الباء وكذلك ﴿يتبعهم الغاوون﴾ في الشعراء.

روى الشينيزي عن ابن غالب عن شجاع، والسوسي من طريق الشذائي

(١) قال الفارسي في الحجة (٢/٢٨٣):

قرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: ﴿جعلا له شركاء﴾ جمع شريك بضم الشين والمد، وكذلك حفص عن عاصم. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، ونافع ﴿شركا﴾ مكسورة الشين على المصدر لا على الجمع.

قال أبو علي وجه قول من قال: ﴿جعلا له شركا﴾ أنه حذف المضاف كأنه أراد جعلاً له ذا شرك أو ذوي شرك، فإذا جعلاً له ذوي شرك فيما أتاهما كما في المعنى كقوله جعلاً له شركاء، فالقراءتان على هذا تؤولان إلى معنى واحد، والضمير الذي في ﴿له﴾ يعود إلى اسم الله كأنه جعلاً لله شركاء فيما أتاهما.

قال أبو الحسن: وكان ينبغي لمن قرأ: ﴿جعلا له شركا﴾ أن يقول: جعلاً لغيره شركاً، وقول من قرأ: ﴿جعلا له شركا﴾ يجوز أن يريد جعلاً لغيره شركاً فحذف المضاف فالضمير على هذا أيضاً في ﴿له﴾ لاسم الله، ويجوز أن يكون الكلام على ظاهره، ولا يقدر حذف المضاف في قوله: ﴿جعلا له﴾ وأنت تريد لغيره، ولكن تقدر حذف المضاف إلى شرك، فيكون المعنى: جعلاً له ذوي شرك، وإذا جعلاً له ذوي شرك، كان في المعنى جعلاً لغيره شركاً، فلا يحتاج إلى تقدير جعلاً لغيره شركاً؛ لأن تقدير حذف المضاف من شرك بمنزلة جعلاً لغيره شركاً، ومثل ﴿جعلا له شركاء﴾، قوله: ﴿أم جعلوا لله شركاء﴾؛ لأنه تقرير بمنزلة ﴿أم يقولون افتراه﴾.

ويجوز في قوله: ﴿جعلا له شركا﴾ جعل أحدهما له شركاً، أو ذوي شرك، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، كما حذف من قوله: ﴿وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾ والمعنى: على رجل من أحد رجلي القريتين.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٨٤):

قرأ نافع وحده: ﴿لا يتبعوكم﴾ ساكنة التاء وفتح الباء. وقرأ الباقون: ﴿لا يتبعوكم﴾ مشدداً. قال أبو زيد: تقول: رأيت القوم فاتبعتهم اتباعاً إذا سبقوك فأسرعت نحوهم، ومروا علي فاتبعتهم اتباعاً إذا ذهبت معهم، ولم يستبعوك، قال: وتبعتهم أتبعهم تبعاً مثل ذلك. قال أبو علي: معنى القراءتين على هذا واحد.

٣٠٨ ..... سورة الأعراف

وعبد الوارث: «إن ولي الله»<sup>(١)</sup> [١٩٦] واحدة مشددة مفتوحة. وروى الشنبوذي عن السوسي كذلك إلا أنه كسر الياء.

قرأ ابن كثير وأهل البصرة والكسائي غير الشيزري، والأعمش من طريق الشنبوذي: «طيف»<sup>(٢)</sup> [٢٠١] بياء ساكنة بعد الطاء بوزن صيف. الباقيون

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٨٥):

اختلفوا في قوله جل وعز: «إن وليي الله». فقرأ ابن كثير، وعاصم، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: «وليي الله» بثلاث ياءات: الأولى: ساكنة، والثانية: مكسورة، والثالثة: هي ياء الإضافة مفتوحة.

وقال ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمر وأنه قال: لام الفعل مشمة كسرا وياء الإضافة منصوبة. وقال ابن سعدان عن اليزيدي عنه أنه قرأ: «ولي الله» يدغم الياء.

... وقال أبو زيد عن أبي عمرو: «إن ولي الله» مدغمة، وإن شاء بالبيان قال: «وليي الله» مثقلة. وروى العباس بن الفضل كذلك مثقلة عن أبي عمرو ومثله.

... فكان أبا عمرو في قوله: «إن ولي الله» شبه المنفصل بالمتصل، فحذف إحدى الياءات من وليي، كما يحذف من عطبي.

وقرأ أبو عمرو أيضا: «إن وليي الله» كما قرأ غيره، ولم يحذف الياء، فقصر حذف الياء إذا اجتمعت ثلاث ياءات على المتصل، ولم يجر المنفصل مجرى المتصل في هذا المذهب الآخر الذي وافق فيه الأكثر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٨٧):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي: «طيف» بغير ألف. وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة: «طائف» بألف وهمز. أبو زيد: طاف الرجل يطوف طوفا، إذا أقبل وأدبر، وأطاف يطيف إطفافة، إذا جعل يستدبر بالقوم ويأتيهم من نواحيهم، وطاف الخيال يطيف طيفا، إذا ألم في المنام. أبو عبيدة: طيفا من الشيطان: أي: يلم به لما.

وأنشد الأعمش:

وتصبح عن غي السرى وكأنا ألم بها من طائف الجن أولق

فقد ثبت مما قاله أبو زيد من قولهم: يطيف طيفا، أن الطيف مصدر، فكان المعنى: إذا مسهم وخطر لهم خطرة من الشيطان، ويكون: طائف بمعناه، مثل العاقبة والعافية، ونحو ذلك مما جاء المصدر فيه على فاعل وفاعلة.

والطيف أكثر لأن المصدر على هذا الوجه أكثر منه على وزن فاعل، فطيف كالخطرة والطائف كالخاطر.. قال أبو الحسن: الطيف أكثر في كلام العرب.



﴿طائف﴾ بوزن خائف.

قرأ نافع، والوليد بن مسلم، والأعمش إلا المطوعي: ﴿يَمْدُوهُمْ﴾<sup>(١)</sup> [٢٠٢] [١٨٣] بضم الياء، وكسر الميم. الباقون بفتح الياء، وضم الميم.

### تفصيل ما أجملناه

من

### الياء المتحركات والمخذوفات

فمن المتحركات: ﴿ربي الفواحش﴾ سكنها وحذفها من الوصل ابن محيصن، وحمزة، والمطوعي عن الأعمش. ﴿إني أخاف﴾، ﴿من بعدي أعجلتم﴾ فتحها أهل الحجاز وأبو عمرو. وافقهم ابن مسلم في ياء ﴿من بعدي معي﴾ فتحها حفص. ﴿إني اصطفتك﴾ فتحها ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو ﴿عن آياتي الذين﴾ أسكنها، وحذفها من الوصل ابن محيصن، وابن عامر، وحمزة، والمطوعي عن الأعمش. ﴿إني انظر﴾ فتحها ابن فليح. ﴿عذابي أصيب﴾ فتحها نافع، وابن مسلم. ومن المخذوفات: ﴿كيدوني﴾ أثبتها في الحاليين هشام، ويعقوب، وابن شنبوذ عن قبل. وافقهم في الوصل أبو عمرو. ﴿ينظروني﴾ أثبتها في الحاليين.

\*\*\*\*

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٨٨):

قرأ نافع وحده: ﴿يَمْدُوهُمْ﴾ بضم الياء وكسر الميم. وقرأ الباقون: ﴿يَمْدُوهُمْ﴾ بفتح الياء وضم الميم. قال أبو علي: عامة ما جاء في التنزيل فيما يحمّد، ويستحب أمددت على أفعلت كقوله: ﴿إنما نمدهم به من مال وبنين﴾ وقوله: ﴿وأمددناهم بفاكهة﴾ وقال: ﴿أتمدوني بمال﴾ وما كان خلافاً يجيء على مددت قال: ﴿ويمدهم في طغيانهم يعمهون﴾. وقال أبو زيد: أمددت القائد بالجند، وأمددت الدواة، أمددت القوم بمال ورجال. وقال أبو عبيدة: يمدوهم في الغي، أي يزينون لهم الغي والكفر ويقال مد له في غيه: زينه له وحسنه وتابعه عليه. قال أبو عبيدة: هكذا يتكلمون بهذا فهذا مما يدل على أن الوجه فتح الياء، كما ذهب إليه الأكثر. ووجه قول نافع أنه بمثلة قوله: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾ وقوله: ﴿فسنيسره للعسرى﴾.

## سورة الأنفال

قرأ نافع والوليد بن مسلم عن ابن عامر، ويعقوب: ﴿مردفين﴾<sup>(١)</sup> [٩] بفتح الدال. وكسرها الباقون.

قرأ ابن محيصن: ﴿الله احدى الطائفتين﴾ [٧] بوصل الألف. وكذلك: ﴿إلا احدى﴾ [١٨٣/ب] الحسنين، و﴿لاحدى الكبر﴾/ وما جاء منه، والباقون بقطع الهمزة وكسرها.

قرأ نافع والوليد بن مسلم: ﴿إذ يُعْشِيكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> [١١] بضم الياء، وسكون

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٩٠): قرأ نافع وحده: ﴿مردفين﴾ بفتح الدال. وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿مردفين﴾ بكسر الدال. وروى المعلى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مردفين﴾ بفتح الدال.

قال أبو علي: من قال: ﴿مردفين﴾ احتمل وجهين أحدهما: أن يكون مردفين مثلهم كما تقول: أردفت زيدا دابتي، فيكون المفعول الثاني محذوفا في الآية، وحذف المفعول كثير. والوجه الآخر في ﴿مردفين﴾: أن يكونوا جاءوا بعدهم. قال أبو الحسن: العرب تقول: بنو فلان يردفوننا أي يجيئون بعدنا. ... و﴿مردفين﴾: على أردفوا الناس: أي أنزلوا بعدهم، فيجوز أن حالاً من الضمير المنصوب في ﴿مُؤدِّكُمْ بِالْف من الملائكة﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٢٩١): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿إذ يُعْشَاكُمْ النعاس﴾ بفتح الياء، وجزم الغين، وفتح الشين، وألف بعدها ﴿النعاس﴾ رفعاً. وقرأ نافع ﴿يُعْشِيكُمْ﴾ بضم الياء وجزم الغين، وكسر الشين، ﴿النعاس﴾ نصباً. وقرأ عاصم، وابن عامر، والكسائي، وحمزة: ﴿يُعْشِيكُمْ﴾ بضم الياء وفتح الغين، مشددة الشين مكسورة، ﴿النعاس﴾ بنصب السين.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿يُعْشَاكُمْ﴾ قوله سبحانه: ﴿أَمِنَ نِعَاسًا يُعْشِي﴾ فكما أسند الفعل إلى النعاس أو الأمانة التي هي من النعاس كذلك على هذا: ﴿إذ يُعْشَاكُمْ النعاس﴾. وأما من قرأ: ﴿يُعْشِيكُمْ﴾، و﴿يُعْشِيكُمْ﴾ فالمعنى واحد، وقد جاء بهما التنزيل. قال: ﴿فَأَعْشَيْنَاهُمْ فَهَم لَّا يَبْصُرُونَ﴾، وقال: ﴿فَعْشَاهَا مَا عَشِي﴾، وقال: ﴿فَكَأَنَّمَا أُعْشِيَتْ وَجُوهُهُمْ قِطْعًا﴾.

ومن حجة من قرأ: ﴿إذ يُعْشِيكُمْ﴾، و﴿يُعْشِيكُمْ﴾ أنه أشبه بما بعده ألا ترى أن بعده ﴿يُنزَلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ﴾. فكما أن ﴿يُنزَلُ﴾ مسندا إلى اسم الله سبحانه، وكذلك: ﴿يُعْشِيكُمْ﴾، و﴿يُعْشِيكُمْ﴾.

سورة الأنفال ..... ٣١١

الغين، وكسر الشين، وياء ساكنة. وقرأه أهل الكوفة، وابن عامر، والوليد بن مسلم، ويعقوب: بضم الياء وفتح، وتشديد الشين وكسرها وياء ساكنة بعدها.

وقرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو: ﴿يَعْشَاكُمْ﴾ بفتح الياء وسكون العين وفتح الشين وألف بعدها. وكلهم نصب ﴿النعاس﴾ إلا ابن كثير، وابن محيصن، وأبا عمرو، فإنهم رفعوه.

قرأ أهل الحجاز، وأبو عمرو، والوليد بن مسلم: ﴿مُوَهِّنٌ﴾<sup>(١)</sup> [١٨] ﴿كَيْدٌ﴾<sup>(٣)</sup> [١٨] بالنصب.

وروى حفص: ﴿مُوَهِّنٌ﴾ بإسكان الواو وتخفيف الهاء وحذف التنوين، و﴿كَيْدٍ﴾ بالجر بالإضافة. وقرأ الباقون كذلك. إلا أنهم أثبتوا فيه التنوين، ونصبوا ﴿كَيْدٍ﴾ بعده.

قرأ الأعمش إلا الشنوبذي: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾ [٣٢] برفع القاف. ونصبها الباقون.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿وَيَكُونُ الدِّينُ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [٣٩] برفع النون. ونصبها الباقون.

(١) قال أبو علي الفارسي في حجته (٢/٢٩١): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿مُوَهِّنٌ﴾ بفتح الواو مشددة الهاء منونة ﴿كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ نصبا.

وقرأ ابن عامر، وحمة، والكسائي، وأبو بكر بن عاصم ﴿مُوَهِّنٌ﴾ ساكنة الواو منونة ﴿كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ نصبا. وروى حفص عن عاصم: ﴿مُوَهِّنٌ كَيْدٍ﴾ مضاف بتسكين الواو، وكسر الهاء، وضم النون من غير تنوين، وكسر الدال من ﴿كَيْدٍ﴾.

قال أبو علي: تقول وهن الشيء أو هنته أنا، كما تقول فرح وأفرحت، وخرج وأخرجته، فمن قرأ ﴿مُوَهِّنٌ﴾ كان من أوهن، مثل: مُخْرَجٌ من أخرج: أي: جعلته وهنا.

فأما ﴿مُوَهِّنٌ﴾ فهو من وهنته، كما تقول: خرّج وخرّجته، وعرف وعرفته، وغرم وغرّمته. وزعم أبو عثمان أن أبا زيد قال: سمعت من الأعراب من يقرأ: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فوهن يهن على هذا مثل: ومق يمق، وولي يلي، وهو أيضاً يُنْقَلُ بالهمزة، وبتثنية الغين، فالأمران فيهما حسن.

قال أبو الحسن: الخفيفة قراءة الناس، وهو أجود في المعنى وبها نقرأ.

روى رويس/﴿فإن الله بما تعملون بصير﴾ [٣٩] بالتاء.

روى عبد الوارث: ﴿خمسه﴾ [٤١] ساكنة الميم. وضمها الباقون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل البصرة: ﴿بالعدوة﴾<sup>(١)</sup> [٤٢] بكسر العين فيهما. وضمها الباقون.

قرأ أهل الحجاز إلا ابن فليح، والشنبوذي عن قنبل، والوليد بن مسلم، وأبو بكر، وخلف، ونصير، والشنبوذي عن الأعمش، ويعقوب: ﴿حَيَّ عن بينة﴾<sup>(٢)</sup>

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٢٨٠/١): ومن ذلك قراءة الناس: ﴿بالعدوة﴾ و﴿العدوة﴾ بالضم والكسر. وقرأ ﴿بالعدوة﴾ قتادة، والحسن، وعمرو، واختلف عنهم.

قال أبو الفتح: الذي في هذا أنها لغة ثالثة، كقولهم: في اللبن رُغوة ورغوة ورغوة. ولها نظائر مما جاءت فيها فُعلة وفَعلة وفَعلة، منه قولهم: له صِفوة مالي وصَفوته وصَفوته، روى ذلك أبو عبيدة. وقال أبو علي في الحجة (٢٩٢/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو ﴿بالعدوة﴾، و﴿بالعدوة﴾ العين فيهما مكسورة. وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحزمة، والكسائي بضم العين فيهما.

وقال: وهي قراءة أبي عمرو، وعيسى، قال: وبها قرأ يونس، وزعم يونس أنه سمعها من العرب قال أحمد بن يحيى: الضم أكثر اللغتين. وقال أبو عبيدة: هما لغتان، وأكثر القراءة بالضم.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٩٢/٢): قرأ ابن كثير في رواية قنبل، وأبو عمرو، وابن عامر، وحزمة، والكسائي ﴿وَيَحْيَى من حَيَّ عن بينة﴾ بياء واحدة مشددة. حفص عن عاصم بياء واحدة أيضا ﴿حَيَّ﴾. وقال البرزي عن أصحابه عن ابن كثير ﴿حَيَّ عن بينة﴾ بيايين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة. وحدثني الحسين بن بشر الصوفي قال: حدثنا روح بن عبد المؤمن قال: حدثنا محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير أنه قرأ ﴿من حَيَّ﴾ بيايين ظاهرة مثل رواية البرزي.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع بيايين الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة ﴿حَيَّ﴾. قال أبو عبيدة: الحياة والحيوان، والحيُّ واحد. فهذا على ما حكاه أبو عبيدة مصادر، فالحياة كالجلبية والحَدَمَة، والحيوان كالغليان والتَّزْوَان، والحيُّ كالعبي... ومن زعم أن: حَيَّ، جمع حياة، كَبَدَنَةٌ بُدْنٌ، فإن قوله غير مُتَّجِه؛ لأن باب المصادر الأعمُّ فيها أن لا تُجمع؛ ولأنه لو كان جمعا لَفَعَلَ لجاء فيه الضم، والكسر، كما جاء في قوله: قرْنٌ أَلْوَى، وقرُونٌ لِيٍّ، فإن لم يُسمع في الحي إلا الكسر، ولم نعلم أحدا =

[٤٢] بياءين خفيفتين أولاهما مكسورة والثانية مفتوحة. وقرأه الباقون ﴿حي﴾ بياء واحدة مشددة مفتوحة.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾ [٤٦] ساكنة الياء. وفتحها الباقون.

روى نصير: ﴿تراءت الفتتان﴾ [٤٨] بإمالة الراء. وفتحها الباقون.

قرأ ابن عامر: ﴿إذ تتوفى الذين﴾<sup>(١)</sup> [٥٠] بالتاء. وقرأه الباقون بالياء.

قرأ ابن محيصن، وابن عامر إلا الوليد بن عتبة، وحمزة، وحفص: ﴿ولا يحسبن الذين كفروا﴾<sup>(٢)</sup> [٥٩] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

= حكاها ولا ادعى أنه جمع فعل دلالة على أنه لا مجاز له.

فأما قوله من قال: ﴿حَيِّ﴾ فَيِّنَ ولم يدغم قال سيبويه: أحرنا بهذه اللغة يونس قال: وسمعنا بعض العرب يقول: أحياءٌ وأحييته فَيِّنَ، ومما يقوي البيان فيه أن مثال الماضي قد أُجْرِي حركته مجرى حركة المعرب فلم تلحقه الهاء في الوقف، كما يلحق المعربة، فكما أُجْرِيَتْ مجرى المعربة في هذا، وكذلك تُجْرِي مجراها في ترك الإدغام فيها، ومما يقوي ذلك أن حركة اللام في حَيِّ فيمن يَبِينُ يَزُولُ لاتصالها بالضمير، فصار زوال الحركة عن اللام في هذا البناء بمنزلة زوال حركة النصب عن المعرب لحدوث إعراب آخر فيه، ويقوي ذلك قوله: أعياءٌ، فبينوا مع أن الحركة غير مفارقة فإذا لم يدغموا ما لم تفارقه الحركة، فإن لا يدغموا ما تفارقه الحركة أولى.

ومثل ذلك قولهم: أئيناءٌ جمع يئن، والإخفاء في هذا النحو في قول من أظهر ولم يدغم حسن، وهو بزنة المتحرك.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٠٧/٢): قول ابن عامر ﴿تتوفى﴾ بالتاء مثل قوله: ﴿إذ قالت الملائكة﴾... ونحو ذلك من الفعل المسند إلى الموث ألحقت به علامة التأنيث. و﴿يتوفى﴾ مثل قوله: ﴿قد جاءكم بصائر من ربكم﴾ و﴿قال نسوة في المدينة﴾ ونحو ذلك.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٠٥/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وفي رواية أبي بكر والكسائي: ﴿ولا تحسبن الذين﴾ بالتاء وكسر السين غير عاصم فإنه فتح السين وفي النور أيضا بالتاء.

وروى حفص عن عاصم، وابن عامر، وحمزة: ﴿ولا يحسبن﴾ بالياء وفتح السين. وقرأ عاصم في رواية حفص بالياء هنا وفي النور بالتاء، والباقون غير حمزة، وابن عامر في =

٣١٤ ..... سورة الأنفال

قرأ المطوعي عن الأعمش: ﴿فشرذ بهم﴾<sup>(١)</sup> [٥٦] بالذال. وقرأه الباقون بالذال.

قرأ ابن عامر: ﴿أهم لا يعجزون﴾<sup>(٢)</sup> [٥٩] بفتح الهمزة. وقرأ الباقون

= السورتين بالتاء، وقرأهما حمزة بالياء.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا﴾ بالتاء، و﴿الذين كفروا﴾ المفعول الأول، و﴿سبقوا﴾ المفعول الثاني وموضعه نصب ووجهه يبيّن.

ومن قرأ: ﴿يحسبن الذين كفروا﴾ بالياء، فلا يخلو فيه من أن يكون أسند ﴿يحسبن﴾ إلى ﴿الذين كفروا﴾ فجعل ﴿الذين كفروا﴾ الفاعل، فإن جعل ﴿الذين كفروا﴾ رفعا لإسناد الفعل إليهم لم يحسن لأنه لم يُعمل ﴿يحسبن﴾ في المفعولين فلا يحمّله على هذا، ولكن يحمّله على أحد ثلاثة أشياء: إما أن تجعل فاعله النبي ﷺ كأنه: ولا يحسبن النبي الذين كفروا، وهو قول أبي الحسن.

ويجوز أن يكون أضمر المفعول الأول والتقدير: ويحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا أو إياهم سبقوا. ويجوز أيضا أن تقديره على حذف "أن" كأنه: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، فحذفت "أن" كما حذفتها في تأويل سيبويه في قوله: ﴿أفغير الله تأمروني أعبد﴾ كأنه: أفغير عبادة الله تأمروني... فإذا وجهته على هذا سد: أن سبقوا مسد المفعولين، كما أن قوله جل وعز: ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا﴾ كذلك. (١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٢٨٠/١): من ذلك ما يروى عن الأعمش أنه قرأ ﴿فشرذ بهم من خلفهم﴾ بالذال المعجمة. قال أبو الفتح: لم يمر بنا في اللغة تركيب "ش ر ذ" وأوجه ما يصرف إليه ذلك أن تكون الذال بدلا من الدال كما قالوا: لحم خراذل وخراذل ﴿مفروق﴾. والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران مقاربان.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٠٦/٢): كلهم قرأ: ﴿سبقوا إهم لا يعجزون﴾ بكسر الألف إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿أهم لا يعجزون﴾ بفتح الألف. قال أبو عبيدة: ﴿سبقوا﴾ معناها: فاتوا، و﴿أهم لا يعجزون﴾ لا يفوتون، مثل ما فسره أبو عبيدة بـ فاتوا قوله: ﴿أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا﴾، وكما أن ما بعد هذه الآية من قوله: ﴿ساء ما يحكمون﴾ منطقة من الجملة التي قبلها، كذلك يكون "إن" مكسورة على أنها استئناف كلام كما أن ﴿ساء ما يحكمون﴾ كذلك. ووجه قول ابن عامر أنه جعله متعلقا بالجملة الأولى فيكون التقدير: لا تحسبنهم سبقوا لأهم لا يفوتون يُجزون على كفرهم.

سورة الأنفال ..... ٣١٥

﴿إِثْمٌ﴾ بكسرها.

قرأ ابن محيصن: ﴿لَا يَعْجُزُونِي﴾ [٥٩] بكسر النون وتخفيفها وإثبات ياء بعدها. وروى عنه تشديد/ النون وكسرها وإثبات ياء بعدها. وروى عنه حذف [١٨٤/ب] الياء من الحالين. والباقون بتخفيف النون وفتحها وحذف الياء من الحالين.

روى عبيد الوارث ورويس: ﴿تَرْهَبُونَ﴾ [٦٠] بفتح الراء، وتشديد الهاء. وقرأه الباقر بسكون الراء، وتخفيف الهاء.

قرأ ابن محيصن، وأبو بكر: ﴿وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾<sup>(١)</sup> [٦١] بكسر السين. وفتحها الباقر.

قرأ أهل العراق إلا أبا معمر والوليد بن مسلم: ﴿وَأِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧/٢): قرأ عاصم وحده رواية أبي بكر: ﴿وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ بكسر السين. وقرأ الباقر ﴿لِلسَّلْمِ﴾ بفتح السين. وروى حفص عن عاصم: ﴿لِلسَّلْمِ﴾ أيضاً بالفتح.

قال أبو زيد فيما روى عنه الأثرم: جنح الرجل يجنح جنوحاً: إذا أعطى يده أو عدل إلى ما يجب القوم، وجنح الليل يجنح جنوحاً: إذا أقبل، وجنحت الإبل تجنح جنوحاً: إذا خفضت سوافها في السير.

وقال أبو عبيدة: ﴿وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ أي: رجعوا وطلبوا المسألة، قال: والسَّلْمُ، والسَّلْمُ، والسَّلْمُ واحدٌ...

وقال أبو الحسن: الصُّلْحُ: فيه الكسر والفتح لغتان، يعني السَّلْمُ، والسَّلْمُ، وقد تقدم القول في ذلك في سورة البقرة. قلت: يريد قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السَّلْمِ﴾ [الآية: ٢٠٨] فراجع هناك.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٠٧/٢): اختلفوا في الياء والتاء من قوله جل وعز: ﴿وَأِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا... فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةً﴾.

فقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا﴾، و﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةً﴾ بالياء فيهما. وقرأ أبو بكر: ﴿وَأِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ﴾ بالتاء والأخرى بالياء. وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي الحرفين جميعاً بالياء. وليس عن نافع خلاف أنهما بالتاء. إلا ما رواه خارجة عن نافع أنهما بالياء.

قال أبو علي قراءة ابن كثير، ونافع أنهما بالياء: ﴿إِنْ يَكُنْ﴾؛ لأنه يراد به المذكور، =

[٦٥] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي «فيكم ضَعْفَاءُ» [٦٦] بضم الضاد، وفتح العين، والمد، والهمز من غير تنوين جمع ضعيف.

وقرأ حمزة، وعاصم، وخلف، والشنبوذي عن الأعمش: «ضَعْفَاءُ<sup>(١)</sup>» بفتح الصاد، وسكون العين، والتنوين مصدرًا. الباقون كذلك إلا أنه ضموا الضاد.

قرأ أهل الكوفة، والقصيبي عن عبد الوارث: «فإن يكن منكم مائة صابرة»<sup>(٢)</sup> [٦٦] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

= ويدل على ذلك قوله: «يغلبوا» وكذلك ما وصف فيه المائة بقوله: «صابرة»؛ لأنهم رجال في المعنى، فحملوا الكلام على أنهم مذكرون في المعنى كما جاء: «فله عشر أمثالها»، فأنت الأمثال على المعنى لما كانت حسنة. وقرأ أبو عمرو: «فإن تكن منكم مائة صابرة» لأنه كما أنت صفة المائة وهي قوله: «صابرة» كذلك أنت الفعل وكأن التأنيث في قوله سبحانه: «إن تكن منكم مائة» أشد مشاكلة لقوله: «صابرة» من التذكير، وفي الأخرى بالياء لأنه أخبر عنه بقوله: «يغلبوا» فكان التذكير أشد مشاكلة ليغلبوا كما كان التأنيث في «تكن» أشد مشاكلة لقوله: «صابرة».

وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي الحرفين جميعاً بالياء حملوا ذلك على المعنى لأنهم في الموضوعين جميعاً رجال، فكان ذلك في الحمل على المعنى في قراءتهم كقوله: «فله عشر أمثالها». وقرأ نافع جميعاً بالتاء، فحملة على اللفظ، واللفظ مؤنث، ورواه خارجة بالياء، وذلك للحمل على المعنى دون اللفظ، واللفظ مؤنث، وكل ذلك حسن.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٠٨/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي: «ضَعْفَاءُ»، و«من ضَعْفٍ» كل ذلك بضم الضاد. وقرأ عاصم، وحمزة بفتح الضاد «ضَعْفَاءُ» في كل ذلك في سورة الروم. وخالف حفص عاصماً فقرأ عن نفسه لا عن عاصم في الروم: «من ضَعْفٍ»، و«ضَعْفَاءُ» بالضم جميعاً.

قال أبو علي: قال سيبويه: قالوا: ضَعْفٌ ضَعْفَاءٌ وهو ضعيف. وقال أيضاً: الْفَقْرُ، كما قالوا: الضَّعْفُ، وقالوا: الْفَقْرُ، كما قالوا: الضَّعْفُ. فعلمنا بذلك أن كل واحد من الضَّعْفِ والضَّعْفِ لغة، كما كان الفقر، والفقر كذلك.

(٢) سبق الكلام عن هذه القراءة في الفقرة التي قبل التي قبلها فراجعها هناك.



قرأ أهل البصرة والوليد بن مسلم: «أن تكون له<sup>(١)</sup>» [٦٧] بالتاء. وقرأه الباقون بالياء.

قرأ أبو عمرو: «من الأسارى<sup>(٢)</sup>» [٧٠] بوزن فعّالي. وقرأه الباقون: «الأسرى» بوزن فعّلي.

قرأ الأعمش/ إلا الشيبودي: «ما أخذ منكم» [٧٠] بفتح الهمزة، والحاء. [١/١٨٥]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٠٩/٢): قرأ أبو عمرو وحده: «أن تكون له» بالتاء. وقرأ الباقون: «يكون» بالياء.

قال أبو علي: أتت أبو عمرو «تكون» على لفظ الأسرى؛ لأن الأسرى وإن كان المراد به التذكير والرجال فهو مؤنث اللفظ. ومن قال: «يكون» فلأن الفعل متقدم، والأسرى مذكرون في المعنى، وقد وقع الفصل بين الفعل والفاعل، وكل واحد من ذلك إذا انفرد يذكر الفعل معه، يقال: جاء الرجال، وحَصَرَ قبيلتك، وحضر القاضي امرأة، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان التذكير أولى.

وقال أبو الحسن: التذكير أحب إليّ لأن الأسرى فعل الرجال وليس للنساء، تقول: النساء يفعلن، ولا تقول الأسرى يفعلن فتذكير عملهم أحسن، والتأنيث على المجاز.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٠٩/٢): قرأ أبو عمرو وحده: «قل لمن في أيديكم من الأسارى» بالألف. وقرأ الباقون: «من الأسرى» بغير ألف. قال أبو علي: «أسرى» أقيس من «الأسارى» وذلك أن أسير فعيل بمعنى مفعول، وما كان من باب فعيل الذي بمعنى مفعول لا يجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء كما أن فعولاً كذلك لكنه يجمع على فعّلي نحو جريح وجرحى، وقتيل وقتلى.

قال جل وعز: «كتب عليكم القصاص في القتلى» وعقرى ولديغ ولدغى، وكثر هذا الجمع في هذا الباب... وإنما قالوا: أسارى على التشبيه بكسالى. قال سيبويه: قالوا: أسارى شهبوه بكسالى وقالوا: كسلى فشهبوه بأسرى. وأسارى جمع أسير ليس على بابه، وما عليه قياسه، كما أن أسراء، وقتلاء في جمع أسير على التشبيه بغير بابه، وبابه أسرى، فكما شَبِه أسير بكسلان فقالوا: أسارى كما قالوا: كُسالى، كذلك شَبِه كسلان بأسير.

وقالوا جمعه: كسلى كما قالوا: أسرى فعلى هذا يوجه قول من قال: «أسارى» فأما أسرى فهو على باب المستمر الكثير. وقال أبو الحسن: الأسرى ما لم يكن موثقاً والأسارى الموثقون. قال والعرب لا تعرف ذلك كلاهما عندهم سواء.

وقرأه الباقون بضم الهمزة وكسر الخاء.

قرأ الأعمش، وحزمة: «من ولايتهم<sup>(١)</sup>» [٧٢] بكسر الواو. وفي الكهف: «هنالك الولاية». وافقه في الكهف الكسائي، وخلف. وفتح الواو فيها الباقون.

روى الشيزري: «وفساد كثير» [٧٣] بالثاء الباقون بالباء.

### ما فيها من المتحركات

«إني أرى»، و«إني أخاف» فتحها أهل الحجاز. وأبو عمرو، وأسكنها الباقون. وليس فيها ياء محذوفة.

\*\*\*\*

(١) قال أبو علي في الحجة (٣١٠/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وعاصم، وابن عامر: «من ولايتهم»، و«الولاية» بفتح الواو فيهما. وقرأ حمزة: «ولايتهم»، و«الولاية» بالكسر فيهما.

وقرأ الكسائي: «من ولايتهم» بفتح الواو، و«الولاية» بكسر الواو. قال أبو عبيدة «من ولايتهم» مصدر المولى، يقال: مولى يئ الولاية إذا فتحت، فإذا كسرت فهو من وليت الشيء.

وقال أبو الحسن: «ما لكم من ولايتهم من شيء»، وهذا من الولاية فهو مفتوح، وأما في السلطان فالولاية بالكسر، وكسر الواو في الأخرى لغة. قال: وقرأ الأعمش: «ما لكم من ولايتهم من شيء» مكسورة.

قال أبو علي: الولاية هنا من الدين فالفتح أجود. قال أبو الحسن: وهي قراءة الناس إلا أن الأعمش كسر الواو، وهي لغة وليست بذاك، وحكى محمد بن زيد عن الأصمعي: أن الأعمش لحن في كسرة لذلك. وليس قوله هذا بشيء، لأنه إذا كانت لغة فيما حكاها أبو الحسن فليس بلحن.

## سورة التوبة

قرأ ابن عامر: ﴿لَا إِيمَانَ لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> [١٢] بكسر الهمزة.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن وأهل البصرة: ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) قال أبو علي في الحجة (٣١٦/٢): قرأ ابن عامر وحده: ﴿لَا إِيمَانَ لَهُمْ﴾ بكسر الألف. وقرأ الباقون: ﴿لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ بفتح الألف. قال أبو علي: حجة من قال: ﴿لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ ففتح أن يقول: قد قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾ والمعاهدة يقع فيها إيمان فإذا كان كذلك فالفتح في الهمزة أشبه بالموضع وأليق، وأيضاً فقد قال: ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ ويقوي ذلك أن المتقدم ذكره إنما هو إيمان نكثوها، ومما يقوي ﴿أَيْمَانَ﴾ بفتح الهمزة أن قوله: ﴿فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ يعلم منه أنه لا إيمان لهم، فإذا كان كذلك كان الفتح في قوله جل وعز: ﴿لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ أولى لأنه لا يكون تكريراً، ولم يقع عليه دلالة من الكلام الذي تقدمه...

ووجه قول ابن عامر أنه ذُكر أن الكسر قراءة الحسن ووجه: ﴿لَا إِيمَانَ لَهُمْ﴾ أن يجعله مصدراً من آمنته إيماناً يريد به خلاف التخويف، ولا يريد به مصدر آمن الذي هو صدق، أي: ليس لأئمة الكفر من المشركين إيمان كما يكون الإيمان الذي هو مصدر آمنته لذوي الذمة من أهل الكتاب، لأن المشركين لا يُفْرُونَ ولا يؤمنون إلا أن يُسلموا فإن لم يسلموا فالسيف، ولا يؤمنون بتقرير بقبول جزية، كما يُقْرُّ أهل الكتاب، ولا يكون على هذا الإيمان الذي هو خلاف الكفر فيكون تكريراً لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ على أن أهل الكفر لا إيمان لهم، لأن الإيمان على هذا إنما هو مصدر آمنت المنقول من آمن الذي هو خلاف خوفاً.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣١٧/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ على واحد، و﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ على الجمع.

أخبرني أبو حمزة الأُسي قال: حدثنا الحجاج بن المنهال قال حدثنا حماد بن سلمة عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾، ﴿إِنَّمَا يُعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ بغير ألف على التوحيد. وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي على الجمع فيهما. قال أبو علي: حجة من أفرد فقال: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ أنه يعني من قوله تعالى: ﴿وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ فقال: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ واستغنى عن وصفه بالحرام بما تقدم من ذكره، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ يعني به: المسجد الحرام وغيره.

ويدل على ذلك أنهم ليس لهم عمارته كالمسلمين: قوله في الأخرى: ﴿وَمَا كَانُوا =

[١٧] بسكون السين من غير ألف بعدها، موحداً. ﴿بِشْرِهِمْ﴾ [٢١] ذُكِرَ<sup>(١)</sup>.

روى أبو بكر: ﴿وَعَشِيرَاتِكُمْ<sup>(٢)</sup>﴾ [٢٤] بألف على الجمع.

قرأ ابن محيصن، وعاصم، والكسائي، ويعقوب، واليزيدي في اختياره:

﴿عَزِيرٌ<sup>(٣)</sup>﴾ [٣٠] بالتونين.

= أولياؤه إلا المتقون». ووجه من قرأ: «أن يعمروا مسجد الله»، و«إنما يعمر مسجد الله» إنه عني بالمسجد الثاني في قوله: «أن يعمروا مسجد الله» فكرره، وسائر المساجد حكمه حكم المسجد الحرام في أنه ينبغي أن يكون عُمارة أهله الذين هم أولى به. ومن جمع فقال: «مساجد الله» بعد قوله: «ما كان للمشركين أن يعمروا مسجد الله» فلأن الجمع يشمل المسجد الحرام وغيره. ووجه قول من جمع في الموضعين: أن المشركين ليسوا بأولياء لمساجد المسلمين، لا المسجد الحرام ولا غيره فإذا لم يكونوا أولياءها لم تكن لهم عمارتها، وإنما عمارتها للمسلمين الذين هم أولياؤه، فدخل في ذلك المسجد الحرام وغيره.

(١) أراد عند قوله ﴿بِشْرِهِمْ بَعْدَابِ أَلِيمٍ﴾ [٢١ آل عمران].

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣١٧/٢): قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: ﴿وَعَشِيرَاتِكُمْ﴾

على الجمع، وقرأ الباقون: ﴿وَعَشِيرَتِكُمْ﴾ واحدة. وقال حفص عن عاصم: واحدة. قال أبو علي: وجه الجمع أن كل واحد من المخاطبين له عشيرة فإذا اجتمعت قال: ﴿عَشِيرَاتِكُمْ﴾ من حيث كان المراد الجمع. وقول من أفرد: أن العشيرة واقعة على الجمع فاستغني بذلك فيها عن جمعها، ويقوي ترك الجمع التاء أن أبا الحسن قال: لا تكاد العرب تجمع عشيرة عشيرات وإنما يجمعونها على عشائر.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣١٨/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن

عامر، وحمة: ﴿عَزِيرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ بغير تنوين. وروى عبد الوهاب عن أبي عمرو منوناً، حدثني ابن أبي خيثمة قال: حدثني القصبي عن عبد الوارث عن أبي عمرو بذلك. وقرأ عاصم، والكسائي: ﴿عَزِيرٌ﴾ منون.

قال أبو علي: من نون عزيراً جعله مبتدأ، وجعل ابناً خبره، وإذا كان كذلك فلا بد من إثبات التنوين في حال السعة والاختيار؛ لأن عزيراً ونحوه ينصرف عجمياً كان أو عربياً. فأما من حذف التنوين فإن حذفه على وجهين: أحدهما: أن يجعل الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد كما جعلهما كذلك في قولهم: لا رجل ظريف وحذف التنوين ولم يحرك لالتقاء الساكنين كما يحرك في زيدن العاقل؛ لأن الساكنين كأنهما =

قرأ ابن محيصن، وعاصم: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾<sup>(١)</sup> [٣٠] بكسر الهاء وهزمة مضمومة بينها وبين الواو. وقرأه الباقر بضم الهاء وحذف/الهمزة.

روى أبو سليمان عن قالون: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ﴾<sup>(٢)</sup> [٣٧] بياء مشددة على

التقيا في تضاعيف كلمة واحدة، فحذف الأول منهما، ولم يُحَرِّكْ لكثرة الاستعمال، فصار آخر الاسم في اتباعه حركة ما قبله بمنزلة إيتاع الآخر ما قبله فيما حكاه أبو عثمان عن ابن إسحاق من قولهم: هذا مُرٌّ، ورأيت مُرّاً، ومررت بمُرءٍ... والوجه الآخر: أن تجعلهما اسماً واحداً، ولكن تجعل الأول من الاسمين المتبدأ والآخر الخبر، فيكون المعنى فيه على هذا كالمعنى في إثبات التنوين، وتكون القراءتان متفتحتين، إلا أنك حذف التنوين لالتقاء الساكنين، كما تحذف حروف اللين لذلك... وحذوها في ﴿عزير﴾ كما حذفوا الألف من: غُلْبَط، وأبدلوا الألف من النون في نحو: رأيت زيـداً و﴿نسفعا﴾ فلما اجتمعت مع حروف اللين في هذه المواضع وشابقتها، كذلك يجوز أن تتفق معها في الحذف لالتقاء الساكنين، وعلى هذا ما يروى من قراءة بعضهم: ﴿أَحَدٌ اللهُ﴾ فحذف النون لالتقاء الساكنين وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٢٠/٢): قرأ عاصم وحده: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ بالهمز. وقرأ الباقر: ﴿يُضَاهُونَ﴾ بغير همز. قال أبو عبيدة: المضاهاة: التشبيه، ولم يحك الهمزة. وقال أحمد بن يحيى: لم يتابع عاصماً أحدٌ على الهمزة.

...وأشبهه أن يكون ما قرأ به عاصم من الهمز في ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ لغة، وهي فيما زعم الفراء عنه لغة الطائف فيكون في الكلمة لغتان مثل: أُرْجِيتِ وَأُرْجَاتِ.

...وأما من قال: يجوز أن يكون فَعِيلٌ، و﴿يُضَاهِئُونَ﴾ مشتقا منه، فقول لم يذهب إليه أحد علمناه، وهو ظاهر الفساد، لإتيانه ببناء لم يجيء في كلامهم.

...وأما ما ذهب إليه من أن الهمزة زائدة في: غَرَفِي، فخطأ قد قامت الدلالة على فساده وذلك أن أبا زيد قد حكى أنهم يقولون: غَرَفًا الدجاجة بيضها، والبيضة مُعْرَفَةٌ به، وليس في الكلام شيء على فَعَلَاتٍ، إلا أن يزعم أنه يثبت هذا أو يجيزه... فليس هذا بقول يُعْرَجُ عليه، ولا يصغى إليه، ويلزمه أن يكون: حماطة: فَعَلَّة، وقد انقلبت الألف عن حرف العلة. فإن قال: هذا بناء لم يجيء، قيل له: جَوَزَ مجيء كَنَهْلٍ، وما ذكرته.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٢٨٧/١): ومن ذلك قراءة جعفر بن محمد، والزهرى، والعلاء بن سَيَّابة: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ﴾ مخففاً في وزن الهُدْيِ بغيرهم.

سورة التوبة.....

التخفيف للهمزة، والقلب والإدغام.. وقرأه الباقون بياء ساكنة بعد السين وبعدها همزة مضمومة.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿يُضَلُّ بِهِ﴾<sup>(١)</sup> [٣٧] بضم الياء، وفتح الضاد.

= قال أبو الفتح: تحتمل هذه القراءة ثلاثة أوجه: أحدهما: أن يكون أراد النَّسء على ما يحكى عن ابن كثير بخلاف أنه قرأ به، ثم أبدلت الهمزة ياء. كما أبدلت منها فيما رويناه من قول الشاعر:

أهبي التراب فوقه إهابيا

يريد إهباء، ونحو منه قوله:

كفعل الهر يحترش العظايا

يريد العظاءة، لا على قول أبي عثمان من أنه شبه ألف النصب بياء التأنيث، ولا على ما رأيته من كونه تكسير العظاية كإداوة وأداوي.

والوجه الثاني أن يكون فَتْسَيْت، وذلك أن النسبي من نسأت: أي أحررت والشيء إذا أحرر ودفع به فكأنه منسي. والثالث وفيه الصنعة أنه أراد النسبي على فاعيل ثم خفف الهمزة وأبدلها ياء وأدغم ياء فاعيل فصارت النَّسِي، ثم قصر فاعيلًا بحذف يائه فصار نس، ثم أسكن عين فاعيل فصار نَسِي. ومثله مما قُصِرَ لا من فاعيل، ثم أسكن بعد الحذف قولهم في سَمِيح: سَمَح، وفي رطيب رطب، وفي جديب جذب. ومما قُصِر، ولم يسكن قولهم في لبيق: لَبِق، وفي سَمِيح: سَمَح.

وقال أبو علي في الحجة (٢/٣٢٣): اتفقوا على همز ﴿النَّسِي﴾ وحده، وكسر سينة، إلا ما حدثني به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدثنا محمد بن سعدان عن عبيد بن عفل عن شبيل عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿إِنَّمَا النَّسْءُ زِيَادَةٌ﴾ على وزن النَّسْع. حدثني ابن أبي خثيمة، وإدريس، عن خلف، عن عبيد عن شبيل أنه قرأ: ﴿النَّسِي﴾ مشددة الياء بغير همز.

وقد روي عن ابن كثير: ﴿النَّسِي﴾ بفتح النون وسكون السين وضم الياء مخففة. قال أبو بكر: والذي قرأت به على قبيل: ﴿النَّسِيءُ﴾ بالمد والهمز مثل أبي عمرو، وكذلك الناس عليه بمكة.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/٢٨٨): من ذلك قراءة أبي رجاء ﴿يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بفتح الياء والضاد. قال أبو الفتح: هذه لغة، أعني ضَلَّتْ أَضَلَّ. واللغة الفصحى: ضَلَّتْ أَضَلَّ.

وقرأه يعقوب، والمطوعي عن الأعمش، وأوقية عن الزبيدي بضم الياء وكسر الضاد.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿تثاقلتم﴾ [٣٨] بالتاء مكان همزة الوصل بوزن تفاعلتهم. وقرأه الباقون: ﴿اثاقلتم﴾ بألف الوصل، وتشديد التاء.

قرأ أبو عمرو إلا شجاعاً طريق: الحضيبي، والكسائي إلا أبا الحارث، والشيزري، وأبا عمرو الدوري في غير رواية الشنبوذي والدوري عن حمزة، وأبو سليمان عن قالون، والداجوني عن ابن ذكوان: ﴿الغار﴾ [٤٠] بالإمالة. وفحهما الباقون.

قرأ يعقوب، والأعمش من طريق المطوعي: ﴿وكلمة الله<sup>(١)</sup>﴾ [٤٠] بالنصب. ورفعها الباقون.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصماً: ﴿كرها﴾ [٥٣] بضم الكاف. وفتحها الباقون.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: ﴿أن تقبل منهم<sup>(٢)</sup>﴾ [٥٤] بالنون وفتحها. ﴿نفقتهم﴾ [٥٤] بفتح التاء نصبا موحداً. وقرأه الشنبوذي عن الأعمش، وحمزة

= قراءة الحسن بخلاف، وابن مسعود، ومجاهد، وأبي رجاء بخلاف، وقتادة، وعمرو بن ميمون. ورواه عباس عن الأعمش: ﴿يُضِلُّ بِهِ﴾. وفيه تأويلان: إن شئت كان الفاعل اسم الله تعالى مضمراً، أي يُضِلُّ الله الذين كفروا.

وإن شئت كان تقديره يُضِلُّ بِهِ الذين كفروا أولياءهم وأتباعهم. وقال أبو علي في الحجة (٣٢٤/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿يُضِلُّ بِهِ﴾ بفتح الياء وكسر الضاد. وقرأ عاصم في رواية حفص، وحمزة، والكسائي: ﴿يُضِلُّ بِهِ﴾ بضم الياء وفتح الضاد.

(١) قال الشيخ الحصري في القراءات العشر من الشاطبية والدرة (٢٠٢): اختلف في ﴿وكلمة الله﴾ فيعقوب بنصب التاء، والباقون برفعها.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٢٥/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿أن يُقْبَلُ﴾ بالتاء. وقرأ حمزة والكسائي ﴿أن يُقْبَلُ﴾ بالياء.

قال أبو علي: وجه القراءة بالتاء أن الفعل مسند إلى مؤنث في اللفظ، فأُثِّت لِيُعْلَمَ أن المسند إليه مؤنث. ووجه الياء أن التأنيث حقيقي، فجاز أن يذكر كما قال تعالى: ﴿فمن جاءه موعظة من ربه﴾، و﴿وأخذ الذين ظلموا الصيحة﴾.

والكسائي، وخلف: ﴿يُقْبَل﴾ بالياء وضمها.

[١/١٨٦] ﴿نَفَقَاتُهُمْ﴾/بألف بعد القاف. ورفع التاء. وقرأه الباقون كذلك إلا أنهم قرأوا ﴿تُقْبَل﴾ بتاء مضمومة.

قرأ ابن محيصن، ويعقوب: ﴿مُدْخَلًا<sup>(١)</sup>﴾ [٥٧] وقرأه الباقون ﴿مُدْخَلًا﴾ بضم الميم وفتح الدال وتشديدها.

قرأ يعقوب، والعباس، وأبو معمر: ﴿يَلْمُزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [٥٨] ﴿يَلْمُزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ﴾ [٧٩] ﴿وَلَا تَلْمُزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ في الحجرات بضم الميم فيهن. ورواه المطوعي عن الأعمش، بضم الياء والتاء، وفتح اللام وتشديد الميم وكسرها<sup>(٢)</sup> الباقون بفتح الياء أو التاء، وتخفيف الميم وكسرها أيضا.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٢٩٥/١): في تعليقه على ﴿مَغَارَاتِ﴾: ويؤكد ذلك قراءة مسلمة بن محارب ﴿مُدْخَلًا﴾ أي مكاناً يُدْخَلُونَ فِيهِ أَنْفُسَهُمْ، ورويت عن أبي بن كعب: ﴿أَوْ مَدْخَلًا﴾ وهو قول الشاعر:  
ولا يدي في حميت السكن تندخل

ومنفعل من هذا شاذ؛ لأن ثلاثيه غير متعد عندنا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٢٥/٢): قال أحمد: كلهم قرأ: ﴿يَلْمُزُكَ﴾ بكسر الميم، إلا ما روى حماد بن سلمة عن ابن كثير فإنه روى عنه: ﴿يَلَامِزُكَ﴾ حدثني بذلك محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية البصري عن حماد بن سلمة. وحدثني الصوفي عن روح بن عبد المؤمن عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير، وأهل مكة: ﴿يَلْمُزُكَ﴾، و﴿يَلْمُزُونَ﴾ برفع الميم فيهما.

وحدثني أبو حمزة الأنسي قال: حدثنا حجاج بن المنهال: قال حدثنا حماد بن سلمة قال: سمعت ابن كثير يقول: ﴿يَلْمُزُكَ﴾ بضم الميم. قال أبو عبيدة: ﴿يَلْمُزُكَ﴾ أي: يعيبك... حكى بعض الرواة: أن أعرابياً قيل له: أهمز الفارة؟ قال: تهمزها الهرة، فأوقع الهمز على الأكل، فالهمز كاللمز... وكان الهمز أوقع على الأكل لما كان غيبة... والذي جاء في الآية من اللمز غني به المشهد فيما دل عليه الأثر. والمعنى على حذف المضاف والتقدير: يعيبك في تفريق الصدقات.

ومن قرأ: ﴿يَلَامِزُكَ﴾ ينبغي أن يكون فاعلت فيه نحو: طارقت النعل، وعافاه الله؛ لأن هذا لا يكون من النبي ﷺ.

فأما ﴿يَلْمُزُكَ﴾، و﴿يَلْمُزُكَ﴾ فلغتان مثل: يعكفُ ويعكفُ، ويمحشُ ويمحشُ، ويفسُقُ ويفسُقُ.



سورة التوبة..... ٣٢٥

قرأ الأعمش من طريق المطوعي، وحمة: ﴿ورحمة﴾<sup>(١)</sup> [٦١] بالجر. ورفعها بالاقون.

قرأ عاصم: ﴿إن نغف﴾ [٦٦] بنون مفتوحة، وفاء مضمومة. ﴿نُعذَّب﴾ [٦٦] بنون مضمومة وذال مكسورة. ﴿طائفة﴾<sup>(٢)</sup> [٦٦] بالنصب .

(١) قال ابن محيصن في المستنير (٢٧٤) في القراءات والتوجيه: قرأ حمزة: ﴿ورحمة﴾ بخفض التاء عطفاً على ﴿خير﴾.

وقرأ الباقون برفعها عطفاً على ﴿أذن﴾ أو خيراً مبتدئاً محذوف، أي وهو رحمة، وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٢٩/٢): قال أحمد: وكلهم قرأ: ﴿ورحمة﴾ رفعاً إلا حمزة فإنه قرأ: ﴿أذن خير لكم ورحمة﴾ خفضاً.

حدثني أبو عمارة حمزة بن القاسم عن يعقوب بن جعفر عن نافع: ﴿ورحمة﴾ مثل حمزة قال أبو بكر وهو غلط.

قال أبو علي: من رفع فقال: ﴿ورحمة﴾ كان المعنى: أذن خير رحمة أي: مستمع خير ورحمة فجعله الرحمة لكثرة هذا فيه، وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ كما قال: ﴿بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾، ويجوز أن يقدر حذف المضاف من المصدر. فأما الجر في رحمة فعلى العطف على خير كأنه أذن خير ورحمة.

فإن قلت: أفيكون أذن رحمة؟ فإن هذا لا يمتنع لأن الأذن في معنى: مُستمع في الأقوال الثلاثة التي تقدمت وكأنه مُستمع رحمة فجاز هذا كما كان مستمع خير، ألا ترى أن الرحمة من الخير؟

... فإن قلت: أن يكون الجر في ﴿رحمة﴾ على اللام في قوله: ﴿ويؤمن للمؤمنين﴾ فإن ذلك ليس وجهاً؛ لأن اللام في قوله: ﴿ويؤمن للمؤمنين﴾ على حد اللام في قوله: ﴿ردف لكم﴾ أو على المعنى لأن معنى يؤمن: يُصدِّق، فعُدِّي باللام كما عُدِّي مصدِّق به في نحو: ﴿مصدقاً لما بين يدي من التوراة﴾، ولا يكون يؤمن للرحمة والمعنى: يؤمن الرحمة؛ لأن هذا الفعل لا يقع عليه في المعنى، ألا ترى أنك لا تقول: يصدق الرحمة؟ وزعموا أن الأعمش قرأ: ﴿قل أذن خير ورحمة لكم﴾.

وكذلك هو في حرف أبي، وعبد الله زعموا.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٣٠/٢): قرأ عاصم وحده: ﴿إن نغف عن طائفة منكم نُعذَّب طائفة﴾ بالنون جميعاً. وقرأ الباقون: ﴿إن يُغف عن طائفة منكم﴾ بالياء ﴿نُعذَّب طائفة﴾ بالتاء.

قرأ يعقوب، وقتيبة، والشنبوذي عن الأعمش: «وجاء المغذرون» بسكون العين، وتخفيف الذال.

قرأ أهل مكة، وأبو عمرو إلا عبد الوارث: «دائرة السوء»<sup>(١)</sup> [٩٨] بضم السين، ومد الواو. وكذلك في الفتح. وقرأه الباقون بفتح السين من غير مد، وروى ابن محيصن وجهاً ثانياً مثل ذلك.

= قال أبو علي: حدثنا أحمد بن محمد البصري قال حدثنا المؤمل بن هشام قال حدثنا إسماعيل ابن عُلية عن ابن أبي نُجَيح عن مجاهد في قوله سبحانه: «وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين» قال: أَقْلُهُ رجل. وقال عطاء: أَقْلُهُ من قال: «نَعْفُ» قوله: «ثم عفونا عنكم من بعد ذلك». وقال: «إِنْ يُعْفَ» فالمعنى تعفُ. وأما «تُعَذَّبُ» بالتاء فلأن الفعل في اللفظ مسند إلى مؤنث. وقال أبو الفتح في المحتسب (٢٩٨/١): ومن ذلك ما روي عن مجاهد: «إِنْ تُعْفَ عن طائفة منكم» بالتاء مضمومة: «تُعَذَّبُ طائفة». قال أبو الفتح: الوجه «يُعْفُ» بالياء لتذكر الظروف كقولك: سيرت الدابة وسير الدابة، وقصدت هند وقصد إلى هند، لكنه حملة على المعنى فأنت «تُعْفُ» حتى كأنه قال: إن تُسامح طائفة أو تُرحم طائفة. وزاد في الأُسْ بذلك مجيء التأنيث يليه، وهو قوله «تُعَذَّبُ طائفة» والحمل على المعنى أوسع وأشمل وأفسى.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٣٠/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: «دائرة السوء» بضم السين، وكذلك في سورة الفتح.

وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي «السوء» بفتح السين فيهما ولم يختلف في غيرهما... وقرأ ابن محيصن: «السوء» بضم السين.

قال أبو علي: الدائرة لا تخلو من أحد أمرين: إما أن تكون صفة قد غلبت، أو تكون بمنزلة العاقبة. والعاقبة والصفة أكثر في الكلام، وينبغي أن يكون يُحمل عليها.

فالمعنى فيها أما خلة تحيط بالإنسان حتى لا يكون له عنها مخلص يُبين ذلك أن ما جاء في التنزيل منه يدل على هذا المعنى فمن ذلك قوله سبحانه: «نخشى أن تصيبنا دائرة»،

وقال تعالى: «الظانين بالله ظن السوء عليهم دائرة السوء»، وقال: «ويتربص بكم الدوائر عليهم دائرة السوء»...

فمن قال: «دائرة السوء» فتقديره: الإضافة إلى دائرة الفساد. فمن قال: «دائرة السوء» فتقديره الضرر والمكروه، من ذلك: سؤته مساءةً ومسائيةً، والمعنيان متقاربان.

اروى ورش، والمطوعي عن الأعمش: «ألا إنها قرْبَةٌ لهم<sup>(١)</sup>» [٩٩] بضم [١٨٦/ب] الراء. وأسكنها الباقون.

قرأ يعقوب: «من المهاجرين والأنصار<sup>(٢)</sup>» [١٠٠] بالرفع. وقرأ الباقون

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٣٢/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي «قُرْبَةٌ لهم» خفيفة. واختلف نافع، فروى ابن جهمز، وإسماعيل بن جعفر عنه رواية الهاشمي سليمان بن داود وغيره، وورش، والأصمعي، ويعقوب بن جعفر «قُرْبَةٌ» مثقل.

وروي عن قالون والمسيبي وأبي بكر بن أبي أويس «قُرْبَةٌ» خفيفة ولم يختلفوا في «قُرْبَات» أنها مثقلة. قال أبو علي: لا تخلو «قُرْبَةٌ» من أن يكون الأصل فيه التخفيف أو التثقيل، ولا يجوز أن يكون التخفيف في الواحد الأصل ثم يثقل، لأن ذلك يجيء على ضربين: أحدهما: في الوقف. والآخر: أن يتبع الحركة التي قبلها، فما كان من ذلك في الوقف فنحو قوله: أنا ابن ماوية إذا جدَّ النَّقْرُ وإنما هو النَّقْرُ، فحرك القاف بالحركة التي كانت تكون للآم في الإدراج، وما كان من إتباع ما قبلها فنحو قوله:

إذا تجرد نوح قامتا معه ضرباً أليماً بسبت يَلْعَجُ الجِلدا

فالكسر في اللام إنما هو لاتباع لام الفعل... فيجوز فيه أن يكون أتبع حركة العين الفاء حرك العين على حد ما حرك الجِلد... فأما إذا جُمعت فينبغي أن يكون «قُرْبَات»؛ لأنه لا يخلو من أن يكون: كَعُرْفَةٍ، أو كِبُسْرَةٍ ومن أي الوجهين كان، فينبغي أن يُثَقَّلَ في الجمع... وينبغي في قول من خفف فقال في الواحد «قُرْبَةٌ» إذا جمع أن يعيد الضمة التي كانت هي الأصل ووقع التخفيف فيها لأنه أولى من المجتلية... ولم تجتلب حركة غريبة في الكلمة لالتقاء الساكنين.

والقُرْبَةُ: ما تُقْرَبُ به إلى الله تعالى من فعل خير أو إسداء عُرف.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٣٠٠/١): ومن ذلك قراءة عمر بن الخطاب، والحسن، وقتادة، وسلام، وسعيد بن أسعد، ويعقوب بن طلحة، وعيسى الكوفي: «من المهاجرين والأنصار».

قال أبو الفتح: الأنصار معطوف على قوله: «والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار». فأما قوله: «والذين اتبعوهم بإحسان» فيجوز أن يكون معطوفاً على «الأنصار» في رفعه وجره، ويجوز أن يكون معطوفاً على «السابقين»، وأن يكون معطوفاً على «الأنصار» القرية منه.

## ﴿الأنصار﴾ بالجر.

قرأ أهل مكة: ﴿تجري من تحتها﴾ [١٠٠] بزيادة: ﴿من﴾ على ما كان في مصحف مكة.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر والعباس عن أبي عمرو: ﴿إن صلاتك﴾<sup>(١)</sup> [١٠٣] بفتح الـتاء من غير واو، على التوحيد. وفي هود: ﴿أصلواتك تأمرك﴾ بضم الـتاء، واحدة. وقرأها الباقون بواو، وكسر الـتاء هنا، وضمها في سورة هود.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٣٤/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، ونافع، وابن عامر: ﴿إن صلواتك﴾ جماعة، وفي سورة هود: ﴿أصلواتك تأمرك﴾، وفي سورة المؤمنين: ﴿على صلواتهم﴾ جماعة كلهم.

وروى حفص عن عاصم ﴿إن صلاتك﴾ على التوحيد، وفي سورة هود على التوحيد أيضاً: ﴿على صلواتهم﴾ هذه جماع وحدها. وقرأ حمزة، والكسائي في الثلاثة مواضع في سورة التوبة، وهود، المؤمنين على التوحيد.

ولم يختلفوا في الأنعام، و﴿سأل سائل﴾. قال أبو علي: الصلاة في اللغة: الدعاء... فكأن المعنى: ﴿وصل عليهم﴾ إذع لهم فإن دعائك لهم تسكن إليه نفوسهم وتطيب به... فهذا يقوي قول من جمع في نحو: ﴿حافظوا على الصلوات﴾...

ومن أفرد فيما يراد به الركعات، كان جوازه على ضربين: أحدهما: على أنه في الأصل مصدر وجنس، والمصادر؛ لأنها أجناس مما تفرّد في موضع الجميع، إلا أن تختلف فتجمع من أجل اختلافها.

والآخر: أن الواحد قد يقع في موضع الجمع كقوله سبحانه: ﴿يخرجكم طفلاً﴾... وقال بعضهم: إن التي في التوبة، والتي في هود، وفي المؤمنين مكتوبات في المصحف بالواو، والتي في ﴿سأل سائل﴾ مكتوبة بغير واو. وإذا اتجه الأفراد والجمع في العربية رجح أحد الوجهين الموافقة لخط المصحف، كان ذلك ترجيحاً يجعله أولى بالأخذ به.

فأما من زعم أن الصلاة أولى؛ لأن الصلاة للكثرة والصلوات للقلّة، فلم يكن قوله متجهاً. لأن الجمع بالتاء قد يقع على الكثير كما يقع على القليل... إذا كان للشيء في العربية وجهان، فأخذ أحد بأحد الوجهين، وآخر بالوجه الآخر كان سائغاً، وكذلك: إن أخذ بأحد الوجهين في موضع، وفي موضع آخر بالوجه الآخر، وقال: ﴿إلا المصلين الذين هم على صلواتهم دائمون﴾، و﴿قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلواتهم خاشعون﴾، وقال: ﴿حافظوا على الصلوات﴾ فأفرد في موضع وجمع في آخر.

روى عبد الوارث: «لم تعلموا أن الله هو يقبل التوبة» [١٠٤] بالتاء. وقرأ الباقون: «يعلموا» بالياء.

قرأ نافع، وأهل الكوفة إلا أبا بكر، والوليد بن مسلم، والعباس بن أبي عمرو: «مرجون<sup>(١)</sup>» [١٠٦] بواو بدل الهمزة. و«ترجي من تشاء» في سورة الأحزاب بياء ساكنة بدل الهمزة. وقرأها الباقون بالهمزة.

قرأ نافع، وابن عامر: «حكيم الذين اتخذوا<sup>(٢)</sup>» [١٠٧] بكسر التنوين وحذف واو العطف. وقرأه الباقون بسكون التنوين وإثبات الواو.

روى المطوعي عن الأعمش: «وإرصاداً لمن حاربوا الله» [١٠٧] بضم الباء وإثبات واو بعدها على الجمع. وقرأه الباقون: «حارب الله»/بفتح الباء، وحذف [١٨٧/]. الواو على التوحيد.

قرأ نافع، وابن عامر: «أفمن أسس بنيانه<sup>(٣)</sup>» [١٠٩] بضم الهمزة، وكسر

(١) قال أبو القاسم بن القاصح في سراج القارئ (٢٨٢) عند شرحه لقول الناظم:

ووجد لهم في هود ترجي همزة صفا نفر مع مرجئون وقد حلاً ... ثم أخبر أن المشار إليهم بالصاد، وبنفر في قوله: "صفا نفر" وهم شعبة، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر قرعوا هنا: «وآخرون مرجئون» بزيادة همزة مضمومة بعد الجيم، وفي الأحزاب «ترجي من تشاء» بهمزة مضمومة مكان الياء. فتعين للباقيين القراءة بحذف همزة مضمومة في «مرجئون» وياء ساكنة مكان الهمزة في «ترجي» وما لم ينص عليه في التقييد من الكلمتين فهو مفهوم من جهة العربية.

(٢) ثم استأنف في شرحه في ص (٢٨٣) فقال:

وعم بلا واو الذين...

أخبر أن المشار إليهم بعم وهما نافع، وابن نافع قرأ: «حكيم الذين».

(٣) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٣٠٣/١): ومن ذلك قراءة نصر بن عاصم بخلاف:

«أفمن أسس بنيانه خير أم من أسس بنيانه» في وزن فَعَلَ.

وقرأ: «أساسُ بنيانه» بفتح الألف، والألف بين السينين نصر بن علي بخلاف. وروي

عنه أيضاً: «أسُ بنيانه» برفع الألف وحذف النون في «بنيانه» والسين مشددة.

قال أبو الفتح: يقال هو أسس الحائط وأساسه، فُعل وفَعَّال، وقد قالوا له: أسّ بفتح =

السين الأولى، ورفع البنيان في الموضعين على ترك تسمية الفاعل.

قرأ ابن عامر إلا الحلواني عن هشام وعتبة عن أيوب، والأعمش، وحمزة، وخلف، وأبو بكر: ﴿جُرُفٌ<sup>(١)</sup>﴾ [١٠٩] بسكون الراء. وضمها الباقون.

قرأ أبو عمرو، وابن عامر إلا الوليد بن عتبة عن أيوب، والداجوني عن هشام، وحمزة في رواية الدورى عن سليم والكسائي، وأبو بكر، وأبو سليمان،

= الألف وقد أسّ البناء يؤسه أسًا: إذا بناه على أساس.

وقالوا في جمع أس: أساس ككُفّل وأقفال. وقالوا في جمع أساس إساس وأُسُس، ونظير أساس وإساس ناقة هَجَان ونوق هَجَان. وقال أبو علي في الحجة (٣٣٦/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي بفتح الألف في الحرفين جميعاً وفتح النون فيهما.

وقرأ نافع، وابن عامر: ﴿أُسُسٌ﴾ بضم الألف ﴿بنيانه﴾ برفع النون...

فأما قراءة من قرأ: ﴿أفمن أسس بنيانه﴾ فبنى الفعل للفاعل؛ فلأنه الباني المؤسس فأسند الفعل إليه، وبناه له، كما أضاف البنيان إليه في قوله: ﴿بنيانه﴾ فكما أن المصدر مضاف إلى الفعل كذلك يكون الفعل مبنياً له.

ويدل على ترجيح هذا الوجه اتفاقهم على قوله: ﴿أمن أس بنيانه على...﴾. ومن بنى الفعل للمفعول به، لم يبعد أن يكون في المعنى كالأول؛ لأنه إذا أسس بنيانه فتولى ذلك غيره بأمره كان كبنائه هو له، وكان القول الأول أرجح لما قلنا.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٣٩/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي: ﴿شَفَا جُرُفٍ﴾ مثقل. وقرأ ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة: ﴿جُرُفٍ﴾ ساكنة الراء.

وروى حفص عن عاصم: ﴿جُرُفٍ﴾ مثقل مثل أبي عمرو. قال أبو عبيدة: الشَّفَا هو: الشفير، والجرف: ما تجرف من السيول من الأودية. قال أبو علي: الجُرُف: بضم العين الأصل، والإسكان تخفيف، ومثله: الشُّعْل والشُّعْل، وقال: ﴿إن أصحاب الجنة اليوم في شُغْلٍ﴾... والمعنى: أمن أسس بنيانه غير متق، أو: من أسس بنيانه معاقباً على بنائه؟

وفاعل اثمار: البنيان، أي: اثمار البنيان في نار جهنم؛ لأنه معصية وفعل لما كرهه الله سبحانه من الضرار والكفر، والتفريق بين المؤمنين. و﴿على شَفَا جُرُفٍ﴾ حال كما كان قوله جل وعز ﴿على تقوى من الله﴾ حالاً.

سورة التوبة..... ٣٣١

والحلواني جميعاً عن قالون: «هَارٍ<sup>(١)</sup>» [١٠٩] بالإمالة. وفخمها الباقون.  
قرأ يعقوب، والمطوعي عن الأعمش: «إلى أن تقطع<sup>(٢)</sup>» [١١٠] بالجر لأنها  
الغاية بدل حرف الاستثناء. وقرأه الباقون بحرف الاستثناء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٣٨/٢): قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية هبيرة عن حفص، وحمزة: «هَارٍ» بفتح الهاء. وقرأ الأعشى عن أبي بكر «هَارٍ» مفخمة. وأمال الهاء نافع، وأبو عمرو، وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر، والكسائي بالإمالة. وليس عندي عن أبي عامر في هذا شيء. وقال غير أحمد بن موسى: قراءة ابن عامر مفخمة. قال أبو علي: أما حجة من لم يُمِلْ، فإن كثيراً من العرب لا يميلون هذه الألفات، وترك الإمالة هو الأصل.

والإمالة في «هَارٍ» حسنة لما في الرء من التكرير فإنك قد لفظت براءين مكسورتين وبحسب كثرة الكسرات تحسب الإمالة، وكذلك لو أملتها في الوقف كان أحسن من إمالتك نحو: هذا ماش، وداع؛ لأنك تلفظ هنا بكسرة، وفي الرء كأنك قد لفظت بها لما فيها من التكرير بحرف مكسور إذا أوقفت عليها.

(٢) قال ابن محيصن في المستنير (٢٨٣): في إعرابه لهذه الآية، وفي توجيه القراءات: قرأ يعقوب: «إلى» بتخفيف اللام على أنها حرف جر.

وقرأ الباقون: «إلا» بتشديد اللام على أنها حرف استثناء، والمستثنى منه محذوف. وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وشعبة، والكسائي، وخلف العاشر: «تقطع» بضم التاء على البناء للمفعول مضارع قطع بالتشديد و«قلوبهم» نائب فاعل. وقرأ الباقون بفتح التاء على البناء للفاعل وقلوبهم فاعل.

وقرأ أبو علي في الحجة (٣٤٢/٢): أما من قراءة من قرأ: «إلا أن تَقَطَّعَ» فلا أنه يريد حتى تَبْلَى وتقطع بالبلى، أي: لا تلتج قلوبهم بالإيمان أبداً، ولا يندمون على الخطيئة التي كانت منهم في بناء المسجد. فأما قراءة من قرأ: «تَقَطَّعَ» فهو في المعنى مثل الأول، لا أن الفعل أضيف إلى المُقَطَّعِ المُبْلَى للقلوب بالموت في المعنى.

وفي الوجه الأول أسند إلى القلوب لما كانت هي البالية، وهذا مثل مات زيد ومرض عمرو، وسقط الحائط ونحو ذلك. مما يسند فيه الفعل إلى من حدث فيه وإن لم يكن له. و«تَقَطَّعَ» تُسبب الفعل فيه إلى المُقَطَّعِ المُبْلَى وإن لم يذكر في اللفظ، فأسند الفعل الذي هو لغير القلوب في الحقيقة إلى القلوب.

وزعموا أن في حرف أبي: «حتى الممات»، وهذا يدل على أنهم يموتون على نفاقهم فإذا ماتوا عَرَفُوا بالموت ما كانوا تركوا من الإيمان وأخذوا من الكفر.

سورة التوبة.....

قرأ أهل الكوفة إلا عاصماً، والشنوذى عن الأخفش: ﴿فَيَقْتُلُونَ﴾<sup>(١)</sup>

[١١١] بفتح الياء، وضم التاء على البناء للفاعل. وقد ذكر.

[ب/١٨٧] /قرأ الأعمش، وحمزة، وحفص: ﴿كاد يزيغ﴾<sup>(٢)</sup> [١١٧] بالياء.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٤٢/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ فاعل ومفعول. وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ مفعول وفاعل.

قال أبو علي: من قال ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ فقدم الفعل المسند إلى الفاعل على الفعل المسند إلى المفعول فلاهم يَقْتُلُونَ أولاً في سبيل الله وَيُقْتَلُونَ، ولا يَقْتُلُونَ إذا قُتِلُوا. ومن قدم الفعل المسند إلى المفعول به على المسند إلى الفاعل جاز أن يكون في المعنى مثل الذي تقدم؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يراد به التقدم، فإذا لم يقدر به التقدم كان المعنى في قوله: ﴿فَيَقْتُلُونَ﴾ بعد قوله: ﴿فَيُقْتَلُونَ﴾ يقتل من بقي منهم بعد قتل من قُتل، كما أن قوله سبحانه: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ما وهن من بقي منهم لقتل من قُتل من الربيبين.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٤٤/٢): قرأ حمزة، وحفص عن عاصم: ﴿كاد يزيغ﴾ بالياء. وقرأ الباقون، وعاصم في رواية أبي بكر بالتاء.

قال أبو علي: يجوز أن يكون فاعل كاد أحد ثلاثة أشياء: أحدها: أن يُضمَر فيه القصة أو الحديث، وتكون ﴿تزيغ﴾ الخبر... والوجه الثاني: في فاعل ﴿كاد﴾ أن يضمه ذكراً مما تقدم لما كان النبي ﷺ والمهاجرون والأنصار قبلاً واحداً، وفريقاً جاز أن يضم في كاد ما دل عليه مما تقدم ذكره من القبيل والحزب، ونحو ذلك من الأسماء المفردة الدالة على الجمع، وقال: منهم، فحمله على المعنى كقوله سبحانه: ﴿من آمن بالله واليوم الآخر﴾ ثم قال: ﴿فلا خوف عليهم﴾ كذلك فاعل ﴿كاد﴾ على هذا الوجه. والثالث في فاعل ﴿كاد﴾: أن يكون فاعلها كأنه من بعد ما كاد قلوب فريق منهم تزيغ، ولكنه قدم ﴿تزيغ﴾ كما قدم خير كان في قوله تعالى: ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾...

فأما من قرأ: ﴿تزيغ﴾ بالياء: فيجوز أن يكون ذهب إلى أن ﴿كاد﴾ ضمير الحديث فإذا اشتغل كاد بهذا الضمير ارتفع القلوب بـ ﴿تزيغ﴾ فذكر، وإن كان فاعله مؤنثاً لتقدم الفعل. ومن قرأ بالتاء: ﴿تزيغ﴾ جاز أن يكون ذهب إلى أن القلوب مرتفعة بكاد فلا يكون ﴿تزيغ﴾ فعلاً مقدماً كان عند الآخرين كذلك، فإذا لم يكن مقدماً قُبِحَ التذكير لتقدم ذكر الفاعل.



سورة التوبة..... ٣٣٣

قرأ الأعمش، وحمزة: ﴿أَوْ لَا تَرُونَ<sup>(١)</sup>﴾ [١٢٦] بالتاء. وقرأه الباقون بالياء.  
 روى المطوعي عن الأعمش: ﴿غَلْظَةٌ<sup>(٢)</sup>﴾ [١٢٣] بفتح الغين. وكسرها  
 الباقون. قرأ ابن محيصن: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ<sup>(٣)</sup>﴾ [١٢٨] بفتح  
 الفاء. وضمها الباقون.

قرأ ابن محيصن: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [١٢٩] برفع الميم ومثله في المؤمنين:  
 ﴿السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾. وفيها: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾. وفي النمل:  
 ﴿الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ بالوصف. وخفضهن الباقون بالوصف الثاني.

وفيها من المتحركات: ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ أسكنها أهل الكوفة إلا حفصاً، والوليد  
 ابن عتبة، ويعقوب. ﴿مَعِيَ عَدُوًّا﴾ فتحها حفص، والباقون بالإسكان. ﴿حَسْبِيَ  
 اللَّهُ﴾ أسكنها، وحذفها من الوصل ابن محيصن.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٤٣/٢): قال أحمد: قرأ حمزة وحده: ﴿أَوْ لَا تَرُونَ﴾ بالتاء.  
 وقرأ الباقون: ﴿يَرُونَ﴾ بالياء...

وجه قراءة حمزة: أن المؤمنين نبهوا على إعراض المنافقين عن النظر والتدبير لما ينبغي أن  
 ينظروا فيه ويتدبروه، وذلك أنهم يمتحنون بالأمراض والأسباب التي لا يؤمن معها الموت  
 فلا يرتدعون عن كفرهم ولا يتزجرون عما هم عليه من النفاق، ولا يقدمون عملاً  
 صالحاً يقدمون عليه إذا ماتوا فنبه المسلمون على قلة اعتبارهم واتعاضهم.

وأما من قال: ﴿أَوْ لَا يَرُونَ﴾ كان هذا التفرغ بالإعراض عما يجب أن يعرضوا عنه من  
 التوبة والإقلاع عما هم عليه من النفاق لاحقاً لهم من غير أن يُصرف التنبيه إلى  
 المسلمين في الخطاب لأن المسلمين قد عرفوا ذلك من أمرهم، وكان الأولى أن يلحق  
 التنبيه فعل من يُراد تنبيهه وتفرغه بتركه ما ينبغي أن يأخذ به.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٤٧/٢): قال أحمد: حدثني أحمد بن علي الخزاز قال: حدثني  
 محمد بن يحيى القطعي قال حدثني سعيد بن أوس عن الفضل عن عاصم: أنه قرأ:  
 ﴿غَلْظَةٌ﴾ بفتح الغين. وقرأ الباقون: ﴿غَلْظَةٌ﴾. قال أبو الحسن: ﴿غَلْظَةٌ﴾: قراءة الناس  
 بالكسر وهي العربية، وبها نقرأ. قال: ولا علم ﴿غَلْظَةٌ﴾ إلا لغة. وقال غيره: هي لغة.

(٣) قال أبو الفتح في المحتسب (٣٠٦/١): من ذلك قراءة عبد الله بن قُسيط المكي: ﴿قَدْ  
 جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾. قال أبو الفتح: معناه من خياركم ومنه قوله: هذا أنفس  
 المتاع، أي أجوده وخياره، واشتقه من النفس، وهي أشرف ما في الإنسان.

## سورة يونس

قرأ أهل الحجاز إلا أبا عمران الشحام، وأبا نشيط جميعاً عن قالون، وحفص، ويعقوب: ﴿الر<sup>(١)</sup>﴾ [١] و﴿الم﴾ بالتفخيم في جميعهن. الباقر بالإمالة.

﴿ساحر<sup>(٢)</sup>﴾ [٢] قد ذكر في المائة [١١٠]

قرأ الأعمش: ﴿حقاً أنه﴾ [٤] بفتح الهمزة. وكسرهما الباقر.

روى قنبل إلا الزيني، والبلخي عن الزبي فيما رواه الشذائي: ﴿ضئاء<sup>(٣)</sup>﴾ [٥]

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٤٨/٢): قرأ ابن كثير ﴿الر﴾ مفتوحة الراء. وقال حفص عن عاصم الراء خفيفة تامة لا تمد الراء في كل القرآن غير مكسورة. وقال هبيرة عن حفص عن عاصم. الراء مكسورة. وقال نافع في رواية المسيبي: الراء مفتوحة وليست ممدودة. قال أحمد بن صالح عن ورش وقالون: لا تفخم الراء. وقال ابن جهمار عن نافع: بكسر الراء. وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وابن عامر: ﴿الر﴾ الراء على الهجاء مكسورة. قال أبو بكر عن عاصم في رواية خلف عن يحيى بن آدم: الراء مكسورة مثل أبي عمرو.

قال أبو علي: من قال: ﴿الر﴾ فلم يُمل فتحة الراء، فلأن الكثير من العرب لا يميل ما يميز فيه الإمالة عند غيرهم. وحسن ترك الإمالة هنا؛ لأن معه حرفاً يمنع الإمالة كما يمنعها المستعلي.

فأما من أمال فقال: رايًا. فلأنها أسماء لما يلفظ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٥٢/٢): قرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿لساحر ميين﴾ بألف. وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿لسحر﴾ بغير ألف. قال أبو علي: يدل على قول من قال ﴿سِحْرٌ﴾ قوله: ﴿فلما جاءهم الحق قالوا سحر وإناب به كافرون﴾. ويدل على السحر: قوله تعالى: ﴿وقال الكافرون هذا ساحر كذاب﴾. والقول في الوجهين جميعاً قد تم.

ومن قال: ﴿ساحر﴾ أراد الرجل، ومن قال: ﴿سحر﴾ أراد أوحى سِحْرٌ وليس كما تقولون: إنه وحي.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٥٥/٢): قال: وقرأ ابن كثير وحده: ﴿ضئاء والقمر نوراً﴾ بهمزتين في كل القرآن، الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، كذلك قرأ = المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

بهمزة قبل الألف بدل الياء، ومثله في الأنبياء/والقصص. وحذف الهمزة وأثبت الياء [١/١٨٨] الباقون.

قرأ ابن كثير، وأهل البصرة، وحفص: ﴿يفصل الآيات<sup>(١)</sup>﴾ [٥] بالياء. وقرأه الباقون بالنون.

قرأ ابن محيصن: ﴿أَنَّ الحمد<sup>(٢)</sup>﴾ [١٠] بتشديد النون وفتحها، ونصب الدال.

= على قُتِبِل وهو غلط. وقرأ الباقون بهمزة واحدة في كل القرآن. وكان أصحاب البيزي، وابن فليح ينكرون هذا ويقرءون مثل قراءة الناس ﴿ضياء﴾.

وأخبرني الخزاعي عن عبد الوهاب بن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿ضياء﴾ بهمزة بعد الألف في كل القرآن، ولا يعرفون الآخرين.

قال أبو علي: الضياء لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون: جمع ضوء كسوط وسياط، وحوض وحياض. أو مصدر ضاءَ يَضوءُ كقولك: عاذ عياداً، وقام قياماً، وعاد عيادة. وعلى الوجهين حملته فالمضاف محذوف. المعنى: جعل الشمس ذات ضياء، والقمر ذا نور. أو يكون: جُعلا النور والضياء لكثرة ذلك منهما.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٥٣/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية حفص: ﴿يفصل الآيات﴾ بالياء. وروى محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير بالنون.

حدثني مضر بن محمد عن البيزي بإسناد عن ابن كثير بالنون. وحدثني الحسن بن مخلد عن البيزي بالياء. وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر، وحمزة، والكسائي ﴿نفسل﴾ بالنون.

قال أبو علي: من قال: ﴿يفصل﴾ فلأنه قد تقدم ذكر الله تعالى، فأضمر الاسم في الفعل. ومن قال: ﴿نفسل﴾ بالنون، فهذا المعنى يريد، ويقويه: ﴿تلك آيات الله تتلوها﴾ وقد تقدم ﴿أوحينا﴾، فيكون ﴿نفسل﴾ محمولاً على ﴿أوحينا﴾ إلا أن الياء أولى لأن الاسم الذي يعود إليه أقرب إليه من ﴿أوحينا﴾.

(٢) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٣٠٨/١): ومن ذلك قراءة ابن محيصن، وبلال بن أبي بُردة، ويعقوب: ﴿أَنَّ الحمدُ لله﴾. قال أبو الفتح: هذه القراءة تدل على أن قراءة الجماعة: ﴿أَنَّ الحمدُ لله﴾ على ﴿أَنَّ﴾ مخففة من ﴿أَنَّ﴾ بمنزلة الأعشى:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى ويتعل

أي أنه هالك، فكأنه على هذا: وآخر دعواهم أنه الحمد لله، وعلى أنه لا يجوز أن يكون ﴿أَنَّ﴾ هنا زائدة كما زيدت في قوله:

سورة يونس ..... سورة يونس

قرأ ابن عامر، ويعقوب، والأعمش إلا الشنبوذي: ﴿لَقَضَى﴾ [١١] بفتح الألف، والضاد، وألف بدل الياء. ﴿أَجْلَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> [١١] بالنصب. وقرأه الباقون

= يوماً توفينا بوجه مقسّم كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم أي كظبية، وإن لم يكن ذلك لم يكن تقديره: وآخر دعواهم الحمد لله، هو كقولك: أوّل ما أقوله: زيد منطلق. وعلى أن هذا مع ما ذكرناه جائز في العربية لكنّ فيه خلافاً لتقدير قراءة الجماعة، وفيه أيضاً الحمل على زيادة «أن» وليس بالكثير. ولو قرأ قارئ: ﴿إنّ الحمد لله﴾ بكسرة الهمزة على الحكاية التي للفظ بعينه لكان جائزاً، لكن لا يُقدّم على ذلك أن يرد به أثر، وإن كان في العربية سائغاً.

وإذا فتح فقال: ﴿أنّ الحمد لله﴾ فلم يحك اللفظ بعينه، وإنما جاء بمعنى الكلام كقولنا: بلغني أن زيداً منطلق فليس هذا على حكاية ما سمع لفظاً. ألا تراه إذا قيل له: قد انطلق زيد فقال: بلغني أن زيداً منطلق كان صادقاً ولم يؤد نفس اللفظ الذي سمعه أدى معناه؟ وإن كسر فقال: إن الحمد لله فهو مؤد لنفس اللفظ وحاك له ألبتة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٥٣/٢): قرأ ابن عامر وحده: ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ﴾ بفتح القاف، ﴿أَجْلَهُمْ﴾ نصباً.

وقرأ الباقون: ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ﴾ بضم القاف ﴿أَجْلَهُمْ﴾ رفعاً. قال أبو علي: اللام في قوله سبحانه: ﴿لَقَضَى﴾ جواب ﴿لو﴾ من قوله: ﴿ولو يجعل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لَقَضَى﴾ فالمعنى، والله أعلم: ولو يجعل الله للناس دعاء الشر، أي ما يدعون به من الشر على أنفسهم في حال الضجر والبطر استعجالهم إياه بدعاء الخير، فأضيف المصدر إلى المفعول، وحذف الفاعل كقوله: ﴿من دعاء الخير﴾ في حذف الفاعل والتقدير: ولو يجعل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضى إليهم أجلهم...

ووجه قراءة ابن عامر: ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ﴾ على إسناد الفعل إلى الفاعل فلأن الذكر قد تقدم في قوله: ﴿ولو يجعل الله للناس الشر﴾ فقال: ﴿لَقَضَى﴾ على هذا، ومن حجته في ذلك قوله سبحانه: ﴿ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده﴾ فهذا الأجل الذي في هذه الآية هو الأجل المضروب للمحيا كما أن الأجل في قوله: ﴿لقضى إليهم أجلهم﴾ كذلك. فكما أسند الفعل بالأجل المضروب للحياة إلى الفاعل في قوله: ﴿ثم قضى أجلاً﴾ عند الجميع.

كذلك أسنده ابن عامر في قوله: ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ﴾ إلى الفاعل ولم يسنده إلى الفعل المبني للمفعول، ويدل على أن الأجل في قوله: ﴿ثم قضى أجلاً﴾ أجل المحيا... ومن قرأ: ﴿لَقَضَى﴾ فبنى الفعل لمفعول به، فلأنه في المعنى كقول من بنى الفعل للفاعل.

بضم القاف، وكسر الضاد وياء بدل الألف مفتوحة. «أجلهم» بالرفع.

روى قنبل إلا ابن خشنام المالكي عن الزيني عن قنبل، وأبو ربيعة عن البيزي فيما رواه الشنبوذي: «ولأدراكم<sup>(١)</sup>» [١٦] بلام التوكيد داخله على «أدراكم» بدل لا النافية بوزن لأعتكم.

وقراه الأعمش من طريق الشنبوذي «ولأنذرثكم» بنون بدل الدال، وراء ساكنة، وبعد الراء تاء المتكلم مضمومة من الإنذار.

وقرأ الباقون: «ولا أدراكم به» بلا النافية داخله على أدراكم، وبعدها همزة مفتوحة، وبعد الهمزة دال ساكنة، بعدها راء مفتوحة، وألف بعدها.

وأماله أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، ونفطويه عن يحيى المطوعي عن الأعمش، والوليدان جميعاً عن ابن عامر، والداجوني عن ابن ذكوان، وابن [١٨٨/ب] الأخرم عن الأخفش، والداجوني عن هشام حيث وقع.

وافقهم في هذا الموضع الإسكندراني عن ابن ذكوان، وحماذ عن عاصم. الباقون بالفتح في جميعه.

(١) قال أبو علي في الحجة (٢/٣٥٦): قرأ ابن كثير، وعاصم، في رواية حفص، ونافع «ولا أدراكم به» بفتح الراء والألف. وقرأ أبو عمرو، وعاصم، في رواية أبو بكر، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: «ولا أدريكم به» بكسر الراء وبألف... فأما الهمزة في «أدراكم» على ما يروى عن الحسن فلا وجه له لأن الدرء الدفع، على ما جاء في قوله سبحانه: «فادرءوا عن أنفسكم الموت»، وقوله: «فأدارأتم فيها»، وما روي من قوله ﷺ: "ادرؤوا الحدود بالشبهات".

وقولهم: لما طعن من الجبل فاندفع في سائر الصحيفة: درءٌ ودرءٌ، وقال: وترمي دروءٌ دونه بالأجادل

فأما ما حكى من الهمز في الرينة للجمل الذي يحتل به الوحش، فمن همز جعله من صفة يليق وصفه بها، وقال: إنه يدفع به نحو الوحش، ولا يستقيم هذا المعنى في الآية. فأما إمالة الفتحة من الراء في «أدراكم به» وإمالة الألف عنها، فلأن الألف تنقلب إلى الياء في أدريته وهما مُدْرِيَان. وأما من لم يُمل فلأن هذه الألفات كثير من العرب لا يملونها، وهو الأصل، وعليه ناس كثير من العرب الفصحاء.

قرأ الأعمش، وحزرة، والكسائي، وخلف: ﴿عما تشركون<sup>(١)</sup>﴾ [١٨] بالتاء، وكذلك الموضعان في أول النحل وفي الروم. و﴿أما تشركون﴾ في النمل في خمسة مواضع. روى روح: ﴿ما يمكرون﴾ [٢١] بالياء. الباقون بالتاء.

قرأ ابن عامر: ﴿هو الذي يَنشُرْكم<sup>(٢)</sup>﴾ [٢٢] بياء مفتوحة، ونون بعدها

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٥٨/٢): قرأ ابن كثير، ونافع ها هنا بالياء، حرفين في النحل، وحرفاً في الروم، وحرفاً في النمل بالتاء ﴿خير أمّا تشركون﴾. وقرأ أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر خمسة الأحرف بالياء كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف الثعلبي عن ابن ذكوان عن ابن عامر: خمسة الأحرف بالياء.

ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان بإسناده في سورة النمل بالتاء. وكذلك حدثني أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: الخمسة الأحرف بالتاء.

وقرأ حمزة، والكسائي: خمسة الأحرف بالتاء. ولم يختلفوا في غير هذه الخمسة. قال أبو علي: من قرأ في يونس: ﴿وتعالى عما تشركون﴾ بالتاء، فقله: ﴿قل أتنبعون الله بما لا يعلم في السماوات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عما يشركون﴾.

ومن قرأ بالياء احتمل وجهين: أحدهما: على قُلْ، كأنه قيل له: قل أنت: سبحانه وتعالى عما يشركون. والوجه الآخر: على أنه يكون هو سبحانه نزه نفسه عما افتروه فقال: ﴿سبحانه وتعالى عما يشركون﴾. ومن قرأ في النحل: ﴿سبحانه وتعالى عما تشركون﴾ فعلى أن النبي ﷺ أمر بأن يخاطبهم بذلك كأنه: قل لهم: تعالى عما تشركون.

ومن قرأ هذا بالياء فعلى أنه نزه نفسه فقال: ﴿سبحانه وتعالى عما يشركون﴾. وفي النمل: من قرأ: ﴿الله خير أم ما تشركون﴾ فهو على: قل لهم: ﴿الله خير أم ما تشركون﴾؟. فهذا بالتاء لأنهم مخاطبون.

ومن قرأ بالياء لم يصرف الخطاب إليهم فقيل: ﴿الله خير أم ما يشركون﴾ على وجه التبكيت، والتقرع لهم، كما قالوا، السعادة أحب إليك أم الشقاء؟ وعلى هذا النحو يُحْمَلُ هذا الضرب.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٥٩/٢): فقرأ ابن عامر وحده: ﴿هو الذي ينشركم﴾ بالنون والشين من النَّشْر. وقرأ الباقون: ﴿يسيركم﴾ بضم الياء وفتح السين من السير.

قال أبو علي: قالوا: سار الدابة وسرته قال:

فلا تجز من سنة أنت سرته

سورة يونس ..... ٣٣٩

ساكنة وشين مضمومة من النشر.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: «وتزيت<sup>(١)</sup>» [٢٤] بالتاء مكان همزة الوصل كأصله. وقرأه الباقر «وازيت» بألف الوصل.

روى المطوعي عن الأعمش: «ولا يرهق وجوههم قتر» [٢٦] ساكنة التاء. وفتحها الباقر.

قرأ ابن كثير، والكسائي، ويعقوب: «قطعا<sup>(٢)</sup>» [٢٧] ساكنة الطاء. وفتحها

= وقالوا أيضاً: سيرته... قال لييد:

لَسِيَّانَ حَرْبٍ أَوْ تَبَوَّؤُوا بَجْزِيَّةً وَقَدْ يَقْبَلُ الضِّمُّ الذَّلِيلَ الْمَسِيرَ  
فهذا يدل على قراءة من قرأ: «يسيركم». ويقوي هذا الوجه قوله سبحانه وتعالى: «فامشوا في مناكبها»، و«انتشروا في الأرض»، و«قل سيروا في الأرض». وحجة ابن عامر: أن «ينشركم» في المعنى مثل قوله: «وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً»، و«ومن آياته خلق السماوات والأرض وما بث فيهما من دابة» فالبث تفريق ونشر في المعنى.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٣١١/١): ومن ذلك قراءة الأعرج: «وَأَزَيْتَ» وهي أيضاً قراءة نصر بن عاصم، وأبي العالية، والحسن بخلاف، وقاتدة، وأبي رجاء بخلاف، والشعبي، وعيسى الثقفي.

وقرأ: «وازيأت» أبو عثمان النهدي. قال أبو الفتح: أما: «أزيت» فمعناه صارت إلى الزينة بالنبت، ومثله من أفعل أي صار إلى كذا أجدع المهر صار إلى الإجداع، وأحصد الزرع، وأجز النخل أي صار إلى الحصاد والجزاز إلا أنه أخرج العين على الصحة وكان قياسه أزانت، مثل أشاع الحديث، أباع الثوب: أي عرضه للبيع. وأما «أزيانت» فإنه أراد أفعالته، وأصله: أزيأت مثل: أبيضت، واسودت إلا أنه كره التقاء الألف والنون الأولى ساكنين فحرك الألف فانقلبت همزة.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٦١/٢): قرأ ابن كثير، والكسائي: «قطعا» ساكنة الطاء. وقرأ الباقر: «قطعا» مفتوحة الطاء.

... قال أبو علي: القِطْعُ: الجزء من الليل الذي فيه ظلمة: ... فإذا أغشيت وجوههم قطعاً من الليل أسودت وجوههم منه، كما أنها إذا أغشيت قطعاً - التي هي قطعة - أسودت منها...

٣٤٠ ..... سورة يونس

الباقون.

قرأ ابن محيصن، والأعمش من طريق المطوعي، والنحاس عن رويس: «ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول للذين أشركوا مكانكم» [٢٨] بالياء فيها. الباقون بالنون.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: «هنالك تتلو<sup>(١)</sup>» [٣٠] [١/١٨٩] بالتاء/من التلاوة.

قرأ نافع، وأهل الكوفة إلاّ أبا بكر، والوليد بن مسلم، ويعقوب: «الحي من الميت ويخرج الميت من الحي» [٣١] بالتشديد فيهما هذا المكانان، وفي الروم، وفاطر.

وفارقهم يعقوب في فاطر، والوليد بن مسلم يخفف الياء بقية الباب مع

= ومن قرأ: «قطعاً» لم يكن «مظلماً» صفة للقطع، ولا حالاً من الذكر الذي في قوله: «من الليل»، ولكن يكون حالاً من الليل، وأعامل في الحال ما يتعلق به «من الليل» وهو الفعل المختزل. ... أي اسودّت لظلمة الليل.

(١) قال أبو علي في الحجة (٢/٣٦٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: «تبلو» بالياء. وقرأ حمزة، والكسائي: «تتلو» بالتاء.

قال أبو علي: أما من قال: «تبلو» فمعناه: تختبر من قوله سبحانه: «وبلوناهم بالحسنات والسيئات» أي اختبرناهم ومنه قولهم: البلاء ثم الثناء أي الاختبار للمثني عليه، ينبغي أن يكون قبل الثناء ليكون الثناء عن علم بما يوجهه.

...ومن قال: «تتلو» فإنه يكون من التلاوة التي هي القراءة، ودليله قوله: «وأولئك يقرؤون كتابهم» وقوله: «اقرأ كتابك»... فإنما يتلون ذكر ما قدموه من صالح أعمالهم وسيئها مما أحصاه الله ونسوه، ويكون تتلو: تتبع من قولهم: تلا بعد الفريضة: إذا تبعها النقل...

فيكون المعنى في «تتلو كل نفس» تتبع كل نفس ما أسلفت من حسنة وسيئة فمن جوزي بالحسنات، ومن أساء جوزي به، فيكون على هذا في المعنى كمن قرأ: «تبلو» بالياء.



المخففين لها. وقد بينت ذلك في سورة آل عمران<sup>(١)</sup>.

قرأ ابن عامر، ونافع: «حقت كلمات ربك<sup>(٢)</sup>» [٣٣] بألف الجمع، وفي آخرها وفي "حم" المؤمن.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: «أَمَّنْ لَا يَهْدِي<sup>(٣)</sup>» [٣٥] بفتح

(١) راجع السورة المشار إليها عند الآية (٢٧) منها.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٦٣/٢): قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي: «حقت كلمة ربك»، واحدة، وفي آخر السورة كذلك.

وقرأ نافع، وابن عامر الحرفين: «كلمات» جماعة. قال أبو علي: من قرأ: «كلمت ربك» على الأفراد احتمل وجهين: يجوز أن يكون جعل ما أورد به الفاسقون كلمة، وإن كانت في الحقيقة كلمة لأهم قد يسمون القصيدة والخطبة كلمة، وكذلك سمي ما تُوعد به الفاسقون من نحو قوله سبحانه: «وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم» كلمة كما أن قوله: «وتمت كلمت ربك الحسنی على بني إسرائيل بما صبروا» يعني به: «ونريد أن نؤمن على الذين استضعفوا في الأرض» إلى قوله: «يخذرون» كلمة.

ويجوز أن يكون «كلمة ربك» التي يراد بها الجنس، وقد أوقعت على بعض الجنس، كما أوقع الجنس على بعضه في قوله سبحانه: «وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل»، وكقول بعض الهذليين: ببطن شريان يعوي عنده الذيب

فأما من جمع فقال: «كلمات ربك على الذين فسقوا» فإنه جعل الكلم التي تُوعدوا بها كل كلمة منها كلمة، ثم جمع فقال: كلمات، وكلاهما وجه.

فأما قوله سبحانه: «وكلمة الله هي العليا» فيجوز أن يعني بها نحو قوله: «كتب الله لأغلبن أنا ورسلي» فُسر قوله: «وألزمهم كلمة التقوى» أنه: لا إله إلا الله.

أخبرنا يوسف بن يعقوب بإسناده عن مجاهد بهذا التأويل.

(٣) قال أبو علي في الحجة (٣٦٤/٢): فقرأ ابن كثير، وابن عامر: «يَهْدِي» مفتوحة الياء والهاء مشددة الدال. وقرأ نافع، وأبو عمرو: «يَهْدِي» بإسكان الهاء وتشديد الدال، غير أن أبا عمرو كان يُشتمُّ الهاء شيئاً من الفتح.

وروي ورش عن نافع: «يَهْدِي» بفتح الهاء مثل ابن كثير. وقرأ حمزة، والكسائي «يَهْدِي» ساكنة الهاء خفيفة الدال. وقرأ عاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر عن

=

عاصم: «يَهْدِي» مكسورة الياء، والهاء، مشددة الدال.

وروى حفص عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر عنه، وحسين عن أبي بكر عنه: ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الياء، وكسر الهاء. قال أبو علي: من قرأ: ﴿لَا يَهْدِي﴾ فقد نسبهم إلى غاية الذهاب عن الحق والزيغ عنه في معادلتهم الآلهة بالتقدم سبحانه، ألا ترى أن المعنى: أضمن يَهْدِي غيره إلى طريق التوحيد والحق أحق أن يُتَّبَع، أم من لا يهتدي وهو إلا أن يُهْدَى؟ والمعنى: أضمن يهدي غيره، فحذف المفعول الثابت في نحو قوله: ﴿فهدي الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق ياذنه﴾...

وقراءة حمزة، والكسائي: ﴿أمن لا يَهْدِي﴾ فإن المعنى فيه: أم من لا يهدي غيره لكن يُهْدِي، أي لا يعلم شيئاً، ولا يعرفه لكن يُهْدِي، أي لا هداية له، ولو هُدِي أيضاً لا يهد، إلا أن اللفظ جرى أن عليه، كما ذكرناه فيما تقدم.

فأما يَهْدِي، وَيَهْدِي وتَهْدِي، فمعانيها كلها: يَفْتَعِل وإن اختلفت ألفاظها فالجميع أذغموا التاء في الدال لمقاربتها لها ألا ترى أن التاء، والدال، والطاء من حيز واحد. واختلفوا في تحريك الهاء فمن قال: ﴿يَهْدِي﴾ ألقى حركة الحرف المدغم وهي الفتحة على الهاء كما ألقاها على ما قبل المدغم في مُعَدُّ ومُمَدِّد، وفي عُدَّ وفرَّ، وعَضَّ.

ألا ترى أن الفاءات المتحركة بحركات العينات، وكذلك: ﴿يَهْدِي﴾ فحرك الهاء بالكسر، فلأن الكلمة عنده أشبهت المنفصلة نحو: ضرب بَكْرًا، فإذا أشبهت المنفصلة بدلالة الإظهار في نحو: اقتلوا لم تُلَقَّ الحركة على ما قبل المدغم، كما أن المنفصل من نحو: قَرَمَ مالك، واسم موسى، لا يُلْقَى على الساكن منه حركة المدغم، فلما لم يَجُزْ إلقاء الحركة على الساكن ترك الهاء على سكونها فالتقت مع الحرف المدغم وهما ساكنان فحرك الأول من الساكنين بالكسر لالتقاء الساكنين.

...فأما من قال: ﴿يَهْدِي﴾ بسكون الهاء فقد قلنا في الجواز في جمع الساكنين في هذا النحو فيما تقدم ويقويه ما أنشده من قوله: ومسحي مرُّ عقاب كاسر  
وأما من أشم في هذا ولم يُسكن فالإشمام في حكم التحريك. وأما من قال: ﴿يَهْدِي﴾ بكسر الياء فإنه يفتعل، واتبع الياء ما بعدها من الكسر فإن قلت أن الياء للمضارعة لا تكسر، ألا ترى أن من قال: يَعْلمُ، لم يقل: يَعْلمُ.

قيل: لم تكسر الياء في ﴿يَهْدِي﴾ من حيث كسرت النون في يعلُّ والتاء في تَعلمُ، ولا كما كسرت حروف المضارعة فيما لحقت أوله همزة الوصل، ولا ما كان ينبغي أن تلحقه همزة الوصل نحو: يَتَعَفَّلُ، ولكن لمعنى آخر،... فكذا كُسرت في قوله ﴿يَهْدِي﴾ للاتباع لا من حيث كسر: وأنت تَعلمُ كما كسرت في: يَجَلُّ لتقلب الواو

إلى ياء.

سورة يونس ..... ٣٤٣

الياء، وسكون الهاء، وتخفيف الدال.

وقرأ نافع إلا ورشاً: ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الياء، وسكون الهاء، وتشديد الدال. وقرأ ابن كثير، وابن محيصن، وابن عامر، وورش: ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الياء، والهاء وتشديد الدال. وقرأ أبو عمرو إلا العباس، وعبد الوارث بالإشارة إلى فتح الهاء وبعد إسكانها، وتشديد الدال، بهذا صحت الرواية عنه. وبه قرأت علي شيوخه رضي الله عنهم، وكان الرئيس أبو الخطاب أحسن الناس تلفظاً به، وكان يلفظ به وأنا أعيده عليه مراراً حتى وقعت على مقصوده، وقال لي: كذا وقفني عليه الشيخ أبو الفتح بن شطا النحوي/ رضي الله عنهما.

قال أبو الفتح: والإشارة حال وسط بين قراءة نافع إلا ورشاً، وبين قراءة ابن كثير ومن تبعه.

وينبغي لمن تعذر عليه اللفظ في قراءة أبي عمرو أن يقرأه بفتح الهاء كابن كثير لا بإسكانها، لأن ذلك جمع بين ساكنين على وجه بعيد، ومنه قرأ أبو عمرو إلى الإشارة إلى فتحها. ومن لفظ به على قراءة أبي عمرو بتشديد الهاء والدال كان لاحقاً ومخطئاً فتبصر بذلك.

وقرأ حفص، ويعقوب والعباس عن أبي عمرو ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال. وروى أبو بكر، وعبد الوارث بكسر الياء والهاء مع التشديد في الدال أيضاً.

﴿ولكن الناس﴾ [٤٤] ذكر.

قرأ ابن محيصن، وحفص، والمطوعي عن الأعمش: ﴿ويوم يحشرهم كأن لم يلبثوا<sup>(١)</sup>﴾ [٤٥] بالياء.

(١) قال أبو علي في الحجة (٢/٢٧٦): قال: وكلهم قرأ ﴿ويوم يحشرهم﴾ بالنون غير عاصم فإن حفصاً روى عنه: ﴿ويوم يحشرهم﴾ بالياء، عند الخمس والأربعين منها. قال أبو علي: يحتمل قوله: ﴿كأن لم يلبثوا﴾ ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون صفة لليوم. والآخر: أن يكون صفة للمصدر المحذوف. والثالث: أن يكون حالاً من الضمير في ﴿يحشرهم﴾ فإذا جعلته صفة لليوم احتتمل ضربين من التأويل: أحدهما: أن يكون =

قرأ نافع: ﴿الآن وقد كنتم﴾<sup>(١)</sup> [٥١] ﴿الآن وقد عصيت﴾ [٩١] بإلقاء

= التقدير: كأن يلبثوا قبله إلا ساعة، فحذفت الكلمة بدلالة المعنى عليها... ويجوز أن يكون المعنى: كأن لم يلبثوا قبله، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذفت الهاء من الصفة، كقولك: الناس رجلاّن: رجل أكرمت، ورجل أهنت، ومثل هذا في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قوله: ﴿ترى الظالمين مشفقين مما كسبوا وهو واقع بهم﴾ التقدير: وجزاؤه بهم فحُذِفَ المضاف. وإن جعلته صفة للمصدر كان على هذا التقدير الذي وصفنا. فأما ﴿يوم نحشرهم﴾ فإنه يصلح أن يكون معمولاً لأحد شيئين: أحدهما: أن يكون معمولاً لما دَلَّ عليه قوله: ﴿كأن لم يلبثوا﴾ فإذا جعلته معمولاً. الآخر: أن يكون معمولاً: ﴿يتعارفون﴾ فإن جعلته معمولاً لقوله: ﴿يتعارفون﴾ انتصب ﴿يوم﴾ على وجهين: أحدهما: أن يكون ظرفاً معناه: يتعارفون في هذا اليوم. والآخر: أن يكون مفعولاً على السعة على:

يا سارق الليلة أهل الدار

ومعنى ﴿يتعارفون﴾ يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون المعنى: يتعارفون مدة إمامتهم التي وقع حشرهم بعدها، وحذف المفعول للدلالة عليه، كما حذف في مواضع كثيرة... أو يكون أعمل الفعل الذي دل عليه يتعارفون ألا ترى أنه قد دَلَّ على يستعملون ويتعارفون... والآخر: في التعارف ما جاء من قوله: ﴿وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون قال قائل إني كان لي قرين﴾... وتعرفهم يكون على أحد هذين الوجهين.

فعلى هذا يكون قوله: ﴿ويوم يحشرهم﴾ معمول يتعارفون، والآخر: أن يكون ﴿يوم نحشرهم﴾ معمول ما دل عليه قوله: ﴿كأن لم يلبثوا﴾...

ويدل على النون في ﴿يوم نحشرهم﴾ قوله: ﴿وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً﴾، وقوله: ﴿فجمعناهم جمعاً﴾، وقال: ﴿ونحشره يوم القيامة أعمى﴾. ويدل على الياء قوله: ﴿ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه﴾ ويدل على مقاربة الياء والنون في هذا النحو قوله: ﴿وكذلك من أسرف ولم يؤمن بآيات ربه﴾ فنعلم من هذا أن كل واحد منهما يجري مجرى الآخر.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٣٧٤): اختلفوا في قوله: ﴿الآن وقد عصيت

قبل﴾ فروى المسيبي، وقالون عن نافع: أنه قرأ: ﴿الآن﴾ مستفهماً جداً. وكذلك قال ابن أويس عن نافع بجمزة واحدة وقال ورش أيضاً: إنه كان يقرأ بفتح اللام ومدّ الهمزة الأولى، ولا يهزم بعد اللام. والباقون: يهزمون بعد اللام واللام ساكنة ﴿ءالآن﴾.

حركة الهمزة على الساكن وحذفها. وقد ذكر.

= وقال أحمد بن صالح عن قالون بهمزة واحدة بعد مُدَّة. وقال أبو خلود عن نافع: ﴿الآن﴾ ليس بعد اللام همزة. وأصل قول ورش عند نافع إذا كانت الهمزة قبلها ساكنة ألقى حركة الهمزة على الساكن وترك الهمزة مثل: الأرض، بفتح اللام، والأسماء بفتح اللام بحركة الهمزة و﴿الآن﴾: لا يهمز بعد اللام، ويفتح اللام بحركة الهمزة.

وقال ابن جبير: عن الكسائي عن إسماعيل عن نافع، وعن حجاج بن منهال الأعور عن ابن أبي الزناد عن نافع: ﴿الآن﴾ لا يهمز بعد اللام. قال أبو علي: إن لام المعرفة إذا دخلت على كلمة أوها فحُفَّت الهمزة فإن في تخفيفها وجهين: أحدهما: أن تحذف وتلقى حركتها على اللام، وتقرّ همزة الوصل، فيقال: ألحمر، وقد حكى ذلك سيبويه...

أما ما ذكره من رواية المسيبي وقالون عن نافع أنه قرأ: ﴿الآن﴾ مستفهماً جداً. وكذلك قال ابن أبي أويس عن نافع: بهمزة واحدة، فقله: مستفهماً جداً لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يريد أنه كان يمدُّ فإن أراد ذلك كان على لغة من قال: الحمر فلما ألحق همزة الاستفهام مد، ويريد أنه كان يقطع الهمزة، فلا يصلها كما يصل ولا يقطع إذا لم تكن للاستفهام فإذا كان كذلك فهو على قول من قال: لَحْمَر، ولا همزة فيه، فتقلب ألفاً مع همزة الاستفهام، ومد، فهو كقوله: ﴿ألكم الذكْرُ وله الأنثى﴾ في أنه لا يجوز أن يمدَّ. ويقوي هذا الوجه ما قاله أحمد، وكذلك قال ابن أبي أويس عن نافع بهمزة واحدة. قال: وقال أحمد بن صالح عن قالون همزة واحدة بعدها مدة فهذا قد فسّر، ولا يكون هذا إلا على قول من قال: ألحمر ﴿الآن﴾.

فأما ما روى ورش عن نافع من قوله: ﴿الآن﴾ إنه كان يقرأ بفتح اللام ومد الهمزة الأولى ولا يهمز بعد اللام فإن ذلك على قول من قال: ألحمر، كأنه قال: ﴿الآن﴾ فأثبت همزة الوصل ألفاً، قلت: ﴿الآن﴾ كما تقول: الرجل قال ذلك؟ ومن فصل بين الهمزتين إذا التقتا بالألف. فقال: ﴿أأنت﴾ ﴿أأندرتهم﴾ لم يفصل هنا بما؛ لأنه لا تثبت هنا همزتان، ألا ترى أن الثانية التي للوصل تقلب ألفاً؟ فلا يحتاج إذاً إلى الألف التي تفصل بين الهمزتين كما تفصل بين النونين إذا قلت: إضرئنا زيدا فعلى هذا وجه قراءة نافع هذه التي حكاها ورش، وعلى هذا أيضاً ما حكاها أحمد بن صالح عن قالون بهمزة واحدة بعدها مدة.

روى رويس، والطوعي عن الأعمش: «فبذلك فلتفرحوا»<sup>(١)</sup> [٥٨] بالتاء. قرأه الباقر بالياء.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣١٣/١): ومن ذلك قراءة النبي ﷺ، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب والحسن وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعرج، وأبي جعفر بخلاف والسلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش بخلاف، وعباس ابن الفضل، وعمرو بن فائد: «فبذلك فافرحوا» أبي بن كعب.

قال أبو الفتح: أما قراءة أبي هذه «فافرحوا» فلا نظر فيها، لكن: «فلفترحوا» بالتاء خرجت على أصلها، وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل اضرب لتضرب، وأصل قم لتقم، كما تقول للغائب: ليقيم زيد، ولتضرب هند، لكن لما كثر أمر الحاضر نحو قم، واقعد، وادخل، واخرج، وخذ، وادع حذفوا حرف المضارعة تخفيفاً بقي ما بعده، ودل حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب، فلما حذف حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكناً فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها، فقبل: اضرب، اذهب ونحو ذلك.

فإن قيل: ولم كان أمر الحاضر أكثر حتى دعت الحال إلى تخفيفه لكثرتة؟ قيل: لأن الغائب بعيد عنك، فإذا أردت أن تأمره احتجت إلى أن تأمر الحاضر ليؤدي إليه أنك تأمره، فقلت: يا زيد قل لعمرو: قم، ويا محمد قل لجعفر: اذهب، فلا تصل إلى أمر الغائب إلا بعد أن تأمر الحاضر أن يؤدي إليه أمرك إياه، والحاضر لا يحتاج إلى ذلك لأن خطابك إياه قد أغنى عن تكليفك غيره أن يتحمل إليه أمرك له.

ويدلك على تمكن أمر الحاضر أنك لا تأمر الغائب بالأسماء المسمى بها الفعل في الأمر نحو: صه، ومه، وإيه، وإيها، وحيهل، ودونك، وعندك، ونحو ذلك. ولا تقول: دونه زيدا، ولا عليه جعفرأ سعداً. وقد شذ حرف من ذلك فقالوا: عليه رجلاً كَيْسِي. ولهذا المعنى قوى ضمير الحاضر على ضمير الغائب فقالوا: أنت وهو، فلما صاغوا لهما اسماً واحداً صاغوه على لفظ الحضور لألفظ الغيبة فقالوا: أنتما، فضموا الغائب إلى الحاضر، ولم يقولوا: هما، فيضموا الحاضر إلى الغائب، فهذا كله يريك استغناءهم بقم عن لتقم ونحوه.

وكأن الذي حسن التاء هنا أنه أمرهم بالفرح فحوطبوا بالتاء لأنها أذهب في قوة الخطاب، فاعرفه، ولا تقل قياساً على ذلك: فبذلك فلتحزنوا، لأن الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح إلا أن تريد إصغارهم وإرغامهم فتؤكد ذلك بالتاء على ما

قرأ ابن عامر: «خير مما تجمعون»<sup>(١)</sup> [٥٨] بالتاء.

قرأ الأعمش والكسائي: «وما يعزب» [٦١] / بكسر الزاي، ومثله في سبأ: [١٩٠/١] «لا يعزب عنه».

قرأ الأعمش وحمزة، وخلف، ورويس فيما رأيت في تعليقي عن الشريف، والمعروف يعقوب بكماله، وعبد الوارث: «ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبر»<sup>(٢)</sup> [٦١] بالرفع فيهما. قرأ يعقوب: «أمركم

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٦٧/٢): أما قراءة ابن عامر: «هو خير مما تجمعون» بالتاء فعلى أنه عن المحاطين والغيب جميعاً إلا أنك غلبت المخاطب على الغيبة كما غلبت التذكير على التأنيث، فكأنه أراد به المؤمنين وغيرهم.

ومن قرأه بالياء كان المعنى: فافرحوا بذلك أيها المؤمنون، أي: افرحوا بفضل الله تعالى ورحمته، فإن ما آتاكموه من الموعظة، وشفاء ما في الصدور، وثلج اليقين بالإيمان، وسكون النفس إليه خير مما يجمعه غيركم من أعراض الدنيا ممن فقد هذه الخلال التي حزنتموها.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٦٨/٢): قرأ حمزة وحده: «ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبر» بضم الراء فيهما. وقرأ الباقون: «ولا أصغرَ ولا أكبر» بفتح الراء فيهما. قال أبو علي: من فتح الراء في: «ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبر» من أكبر، وأصغر، فلأن أفعال في الموضعين في موضع جرّ لأنه صفة للمجرور الذي هو قوله: «من متقال ذرة» وإنما فتح لأن أفعال إذا اتصل به من كان صفة، وإذا كان صفة لم ينصرف في النكرة.

ومن رفع فقال: «ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبر» حمله على موضع الموصوف وذلك أن الموصوف الذي هو «من متقال ذرة» الجار والمجرور فيه في موضع رفع كما كانا في موضعه في قوله: «كفى بالله شهيداً»... فحمل الصفة على الموضع، مما يجوز أن يكون محمولاً على الموضع قوله: «وما لكم من إله غيره» يجوز أن يكون صفة بمنزلة مثل، ويجوز أن يكون استثناء كما تقول: ما لكم من إله إلا الله... وقد يجوز أن يُعطف قوله: «ولا أصغر من ذلك» على «ذرة» موضع غير لفظه.

ولا يجوز على قراءة حمزة أن يكون معطوفاً على «ذرة»، وجب أن يكون «أصغرُ» مجروراً، وإنما فتح لأنه لا ينصرف، وكذلك يكون على قول من عطفه على الجار الذي هو «من».

وشركاؤكم<sup>(١)</sup> [٧١] بضم الهمزة رفعا. روى العليمي وحمّاد: «ويكون لكما»

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/٣١٤): ومن ذلك قراءة أبي عبد الرحمن، والحسن، وابن أبي اسحاق، وعيسى الثقفي، وسلام، ويعقوب، ورؤيت عن أبي عمرو: «فأجمعوا أمركم وشركاءكم» مكسورة الميم ورفع «شركاؤكم». وقرأ: «فأجمعوا أمركم» غير مهموزة، والميم مفتوحة و«شركاءكم» نصبها الأعرج، وأبو رجاء، وعاصم الجحدري، والزهري، وروى عن الأعمش. وفي قراءة أبي: «وادعوا شركاءكم ثم اجمعوا أمركم».

قال أبو الفتح: أما «أجمعوا أمركم وشركاؤكم» بالرفع، فرفعه على العطف على الضمير في «أجمعوا» من أجل طول الكلام بقوله: «أمركم». وعلى نحو من هذا أن تقول: قم إلى أحيك وأبو محمد، واذهب مع عبد الله، وأبو بكر، فتعطف على الضمير من غير توكيد، وإن كان مرفوعاً ومتصلاً لما ذكرنا من طول الكلام بالجار والمجرور. وإذا جاز قول الله تعالى: «ما أشركنا ولا آباؤنا» وأن نكتفي بطول الكلام بلا، وإن كانت بعد حرف العطف كان الاكتفاء من التوكيد بما هو أطول من لا، وهو أيضاً قبل الواو، كما أن التوكيد لو ظهر لكان قبلها أخرى. وعلى ذلك فلو قال قائل: قم وزيد فعطف على الضمير المرفوع من غير توكيد كان أقبح من قولنا: قمت وزيد، وذلك أن المعطوف عليه في قم وزيد أضعف من قمتا وزيد، لأن "تا" من قمتا أتم لفظاً من التاء في قمت. وعليه أيضاً تعلم أن قمتما وزيد أشبه شيئاً من قمتا وزيد، لأن "تتا" من قمتا أتم لفظاً من "تا" من قمتا. وكذلك أيضاً قولك للنساء: ادخلنَّان وزيد أمثل من قولك: دخلتن وزيد لأن «نان» من ادخلنَّان أطول من «تن» من دخلتن.

فهذه مصارفة وإن خفيت ولطفت تؤثر في أنفس العارفين بها ما لا تخطر على أوهام الساهين عنها. وكذلك لو قلت: اضربنا "ته" وزيد لكان أمثل من ادخلنَّان وزيد، لأن "تانه" ستة أحرف و"نان" أربعة أحرف، وكذلك اضربنا "تتها" وزيد أمثل من اضربنا "ته" وزيد لأن "تتاهما" سبعة أحرف و«تانه» ستة أحرف، وكذلك الزيدان الثوبين اكسوناهما هما أمثل من قولك: الزيدان اكسوناهما لأن "تتاهما" هما عشرة أحرف و«تانهما» سبعة أحرف. فهذا مبني يعاد عليه، ويشي أشباهه إليه. وجميعه من بعد ليس في قوة التوكيد نحو قم أنت وزيد، و«اسكن أنت وزوجك الجنة» وذلك أن التوكيد، وإن لم يكن في طول هذه الفروق والفصول فإن فيه معنى ليس فيها، وهو تنبيته معنى الاسمية للمضمرة المتصلة الذي قد شعث الفصل فمازجه وصار كجزء منه فضعف عن العطف عليه كما لا يجوز العطف على جزء من الفعل، فإذا وكَّد صار في حيز الأسماء ولحق بما يحسن العطف عليه بعد توكيده كما حسن عليها.



[٧٨] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف: ﴿بِكُلِّ سِحْرٍ﴾ [٧٩] على فَعَالٍ، وإمالة الكسائي إلا أبا الحارث وحمزة في رواية الدوري. وقرأه الباقون: ﴿ساحر﴾ على فاعل.

قرأ أبو عمرو، والشنبوذي عن الأعمش: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾<sup>(١)</sup> [٨١] بإثبات ياء الصلة في ﴿بِهِ﴾ في الوصل، ﴿السِّحْرُ﴾ بزيادة همزة الاستفهام مثل: ﴿اللَّهُ خَيْرٌ﴾.

ورواه المطوعي عن الأعمش كذلك إلا أنه حذف همزة الاستفهام والألف واللام فروى ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ﴾ وأثبت التنوين للتنكير. الباقون بحذف ياء

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧١/٢): اختلفوا في مد الألف وترك المد من قوله: ﴿السِّحْرُ﴾. قرأ أبو عمرو وحده: ﴿السِّحْرُ﴾ ممدودة الألف. وكلهم قرأها بغير مدّ على لفظ الخير. قال أبو علي: قول أبي عمرو: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾، ﴿مَا﴾ ترتفع فيه بالابتداء، و﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾ في موضع الخبر، والكلام استفهام يدلّك على ذلك استقلال الكلام بقوله: ﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾، ولو كانت موصلة احتاجت إلى جزءٍ آخر.

فأما وجه الاستفهام مع علم موسى أنه سحر فإنه على وجه التقرير، كما قال: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ وهذا كثير، ولا يلتبس بالشرط وإن كان الشرط لا صلة له؛ لأنه لا جزاء ها هنا، والشرط يلزمه الجزاء، ومن قال: زيداً مررتُ به كان ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ﴾ في موضع نصب. بمضمّر يفسره ﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾، وعلى هذا قوله: ﴿ورهبانيةً ابتدعوها﴾ فمن قال: ﴿السِّحْرُ﴾؟ فألحق حرف الاستفهام، كان ﴿السِّحْرُ﴾ بدلاً من ﴿مَا﴾ المبتدأ، ولزم أن يلحق السحر والاستفهام ليساوي المُبَدَّل منه في أنه استفهام.

ألا ترى أنه ليس في قولك: ﴿السِّحْرُ﴾ استفهام وعلى هذا قالوا: كم مالك: أعشرون أم ثلاثون؟ فجعلت العشرون بدلاً من كم، وألحقت أم، لأنك في قولك: كم درهماً مالك؟ مدّع أن له مالاً كما أنك في قولك: أعشرون أم ثلاثون مالك؟ مدّع أنه أحد الشيعين، ولا يلزم أن تضمّر للسحر خبراً على هذا؛ لأنك إذا أبدلت من المبتدأ صار في موضعه، وصار ما كان خبراً لما أبدلت منه في موضع خبر المبتدأ.

... وزعموا أن إلحاق الهمز في السحر قراءة مجاهد وأصحابه. ومن قال: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾ كان ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا جِئْتُمْ﴾ موصولاً ﴿وجِئْتُمْ بِهِ﴾ الصلة، والهاء المجهورة عائدة على الموصول وخبر المبتدأ الذي هو الموصول السحر. ومما يقوي هذا الوجه ما زعموا في حرف عبد الله ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ﴾.

الصلة، وإيصال الهاء بالسین على الخبر لأن ألف الوصل تسقط.

روى ابن ذكوان والداجوبي عن هشام: «تَبَعَان»<sup>(١)</sup> [٨٩] بتخفيف النون، وترك المدّ. وقرأه الباقر بتشديد النون، ومدّ الألف. ورواه الأخفش عن هشام بالوجهين.

[١٩٠/ب] قرأ الأعمش/وحمة والكسائي، وخلف: «آمنت إنه»<sup>(٢)</sup> [٩٠] بكسر

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧٢/٢): قرأ ابن عامر وحده: «ولا تَبَعَان» ساكنة التاء مخففة، مشددة النون. وفي رواية الحلواني عن هشام بن عمار بالنون، والتشديد. قال: واحتسب ابن ذكوان عتّى بروايته خفيفة يعنى التاء من تَبَع. قال: وإن كان كذلك فقد اتفق هو وهشام في النون، وخالفه هشام في التاء. وقال غير أحمد بن موسى: رواية الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر: «تَبَعَان» خفيفة التاء والنون. قال أبو علي: من قرأ: «ولا تَبَعَان» فالنون فيها النون الشديدة، وهي إذا دخلت على يفعل فُتِحَ لدخولها، وبُني الفعل معها على الفتح نحو: لتفعلنّ ويحذف التي تثبت في نحو: يفعلان في الرفع مع النون الشديدة كحذف الضمة في ليفعلنّ وإنما كسرت الشديدة بعد ألف التثنية في نحو: «ولا تَبَعَان» لوقوعها بعد ألف التثنية فأشبهت التي تلحق الألف في رجلان ويفعلان لما كانت زائدة مثلها وداخلة لمعنى كدخولها... فأما من قرأ: «ولا تَبَعَان» بتخفيف النون فإنه يمكن أن يكون خفف الثقيلة للتضعيف كما حذفوا: رُبَّ ونحوهما من المضاعف، إلا أنه حذف الأول من المثليين كما أبدلوا الأول من المثليين في نحو قيراط ودينار، ولزم ذلك في هذا الموضع؛ لأن الحذف لو لحق الثانية لزم التقاء ساكنين على غير ما يُستعمل في الأمر العام الشائع ألا ترى أن اجتماع الساكنين على هذا الحد غير مأخوذ به عند العامة وإن شئت كان على لفظ الخبر. والمعنى: الأمر كقولهِ «يتربصن بأنفسهن» و«لا تُضار والدة بولدها» أي لا ينبغي ذلك وإن شئت جعلته حالاً من: استقيما، وتقديره: استقيما غير متبعين.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧٣/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر: «أَنَّهُ» بفتح الألف. وقرأ حمزة والكسائي: «آمنت إنه» بكسر الألف. قال أبو علي: من قال: «آمنت أنه» فلأن هذا الفعل يصل بحرف الجر في نحو: «يؤمنون بالغيب»، و«يؤمنون بالجبت» فلما حذف الحرف وصل الفعل إلى أن صار في موضع نصب أو خفض على الخلاف في ذلك. ومن قال: «آمنت إنه» حمله على القول المضمر، كأنه آمنت فقلت: إنه، وإضمار القول في هذا النحو كثير، وإضمار القول في المزية هنا، أن قلت: إنه لا إله إلا الله في المعنى إيمان، فإذا قال: «آمنت» فكأنه قد ذكر ذلك.

الهمزة. قرأ يعقوب، وقتيبة: ﴿فاليوم ننجيك﴾<sup>(١)</sup> [٩٢] بسكون النون، وتخفيف الجيم. روى أبو بكر، وحماد: ﴿ونجعل الرجس﴾<sup>(٢)</sup> [١٠٠] بالنون. قرأ يعقوب والمطوعي عن الأعمش: ﴿ننجي رسلنا﴾<sup>(٣)</sup> [١٠٣] بسكون النون، وتخفيف الجيم.

قرأ الكسائي، إلا الشيزري، وحفص، والوليد بن مسلم، ويعقوب، والمطوعي عن الأعمش: ﴿نُجج المؤمنين﴾<sup>(٤)</sup> [١٠٣] بسكون النون، وتخفيف

(١) راجع ابن جني في المحتسب (٣١٦/١).

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧٩/٢): قرأ أبو بكر عن عاصم: ﴿ونجعل الرجس﴾ بالنون. وروى حفص عن عاصم بالياء وكذلك الباقون.

حجة من قال: ﴿يُجعل﴾ بالياء قوله: ﴿كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون﴾، وقد تقدم ذكر اسم الله في قوله: ﴿وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله﴾ والنون في هذا النحو مثل الياء، وتقدم ذكر ذلك.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧٨/٢): قال: كلهم قرأ ﴿نُججِ رُسُلَنَا﴾ مشددة الجيم، غير الكسائي، وحفص عن عاصم فإلهما قرأ: ﴿نُنجي رسلنا﴾ خفيفة. وقرأ الكسائي وحده في سورة مريم: ﴿ثم نُنجي الذين اتقوا﴾ ساكنة النون. وقرأ الباقون: ﴿نُنجي﴾ بفتح النون الثانية وتشديد الجيم. قال أبو علي: قالوا نجأ زيد، قال: نجأ سالم والروح منه بشدقه،

ولم ينج إلا جفن سيف ومترراً

فإذا عدَّيته، فإن شئت قلت: أنجيته، وإن شئت قلت: نجيته، كما تقول: فرح وأفرحته وفرحته.

ومن حجة من قال: ﴿نُنجي﴾: ﴿فأنجاه الله من النار﴾. وحجة من قال: ﴿نُنجي﴾، و﴿وننجينا الذين آمنوا﴾ وكلاهما حسن، قال الشاعر:

ونجى ابن هند سابح ذو غلالة  
أجش هزيم والرماح دواني

(٤) قال أبو القاسم ابن القاصح في سراج القارئ (٢٨٩) في شرحه لقول الناظم:

وفي أنه أكسر شافيا ونونه  
ونجعل صيف والخف نُنج رضا عللا

وذاك هو الثاني ونفس يأوها  
وربِّي مع أجرى وإني ولي حُلا

أمر بكسر الهمزة للمشار إليهما بالشين من شافياً وهما حمزة والكسائي قرأ قال: ﴿أمنت إنه﴾ بكسر همزة ﴿إنه﴾ فتعين للباقيين القراءة بفتحها. ثم أخطر أن المشار إليه بالصاد =

سورة يونس ..... ٣٥٢

الجيم. ورواه الشيزري بنون واحدة، وتشديد الجيم. وقرأه الباقر بنونين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، وتشديد الجيم.

### تفصيل ما أجملناه

من

### الياءات المتحركات والمحذوفات

فمن المتحركات:

﴿لي أن أبدله﴾ ﴿إني أخاف﴾ فتحها أهل الحجاز، وأبو عمرو. و﴿نفسى أن﴾ و﴿ربي إنه﴾ يفتحها نافع، وأبو عمرو. و﴿أجري إلا﴾ فتحها نافع، وابن محيصن، وابن عامر، وأبو حفص.

ومن المحذوفات:

﴿تنظروني﴾ ياء في الحالين يعقوب ووقف على ﴿ننج المؤمنين﴾ بالياء. ولا خلاف في حذفها وصلاً.

\*\*\*\*

= من "صف" وهو شعبة قرأ: ﴿ونجعل الرجس﴾ بالنون فتعين للباقرين القراءة بالياء. وأن المشار إليهما بالراء والعين في قوله: "رضا عللا" وهما: الكسائي، وحفص قرأ: ﴿حقاً علينا ننج المؤمنين﴾ بتخفيف الجيم فتعين للباقرين القراءة بتشديدها، والوقف عليه بغير ياء للجميع كما رسم في المصحف.

## سورة هود عليه السلام

/قرأ ابن محيصن: ﴿يُمْتَعِكُمْ مَتَاعاً﴾ [٣] بإسكان الميم، وتخفيف التاء من [١/١٩١] أمتع. وقرأه الباقون بفتح الميم وتشديد التاء من متع.

قرأ ابن محيصن: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [٣] بضم التاء، والواو، واللام. وقرأه الباقون بفتح التاء، والواو، واللام.

قرأ ابن محيصن: ﴿وَيُعَلِّمُ﴾ [٦] بضم الياء. ﴿مُسْتَقْرَّهَا﴾ [٦] برفع الراء. ﴿وَمُسْتَوْدَعُهَا﴾ [٦] برفع العين على ترك تسمية الفاعل. وقرأ الباقون: ﴿وَيَعْلَمُ﴾ بفتح الياء ﴿مُسْتَقْرَّهَا وَمُسْتَوْدَعُهَا﴾ بفتح الراء، والعين.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿وَلَنْ قَلْتِ أَنْكُمْ﴾ [٧] بفتح الهمزة. وقرأه الباقون بكسر الهمزة.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذى: ﴿يُوفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [١٥] بالياء. وقرأ الباقون بالنون.

قرأ نافع، وابن عامر إلا الوليد بن مسلم، وعاصم، والأعمش، وحمزة: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾<sup>(١)</sup> [٢٥] بكسر الهمزة. وفتحها الباقون.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٣٨٥): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي: ﴿أَنِّي لَكُمْ﴾ بفتح الألف. وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: ﴿إِنِّي﴾ بكسر الألف. وجه قول من فتح: أنهم يحملونها على ﴿أرسلنا﴾ أي أرسلنا بأني لكم نذير... قال أبو علي: ووجه قول من كسر ﴿إِنِّي﴾: أنه حملة على القول المضمر؛ لأنه مما قد أضمر كثيراً في القرآن، وسائر الكلام... فإن قلت: فهلا رجحت قراءة من فتح "أَنْ" على قراءة من كسرها، لأن قوله: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ محمول على الإرسال، فإذا فتحت أن كان أشكل بما بعدها لحملها جميعاً على الإرسال؟ قيل: لا يرجح ما ذكرت الفتح وذلك أن قوله: ﴿إِنِّي﴾ من قوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ﴾ في قول من كسر، يجوز أن يكون محمولاً وما بعده على الاعتراض بين المفعول، وما يتصل به مما بعده كما كان قوله: ﴿قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هَدَى اللَّهُ﴾ اعتراضاً بينهما في قوله: ﴿وَلَا تَوَمَّنُوا إِلَّا مَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هَدَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتَيْتُمْ﴾، فكذلك قوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾.

٣٥٤ ..... سورة هود عليه السلام

قرأ أبو عمرو وإلا عبد الوارث وُنصير: ﴿بَادِيٌّ﴾<sup>(١)</sup> [٢٧] بهمزة مفتوحة بعد السدال. وقرأ الباقون ﴿بادي﴾ بالياء بدل الهمزة. ﴿الرأي﴾ [٢٧] ذكر من خففه وهمزه في باب الهمز<sup>(٢)</sup>.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿فَعْمِيَّتْ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> [٢٨] بضم العين وتشديد

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٨٦/٢): قرأ أبو عمرو وحده: ﴿بَادِيٌّ الرَّأْيِ﴾ فهمز بعد السدال ﴿الرأي﴾ لا يهمزه. وكلهم قرأ: ﴿الرأي﴾ مهموزة غيره. وقرأ الباقون: ﴿بَادِيٌّ﴾ بغير همز. وروى علي بن نصر عن أبي عمرو أنه لا يهمز ﴿الرأي﴾. وروى اليزيد عن أبي عمرو ولا يهمز ﴿الرأي﴾ إذا أدرج القراءة، وأقرأ في الصلاة، ويهمز إذا حقق.

قال أبو علي: حدثنا محمد بن السري أن اللحياني قال: يقال: أنت بادي الرأي تريد ظلمنا. لا يهمز، وبادئ الرأي مهموز. فمن لم يهمز أراد: أنت فيما أنت بدا في الرأي وظهر، أي: ظاهر الرأي. ومن همز أراد: أنت أول الرأي ومبتدأه. وهما في القرآن: ﴿أرأدلتنا بادئ الرأي﴾، و﴿بادي الرأي﴾ بهمز، وبغير همز.

قال أبو علي: المعنى فيمن قال: ﴿بادي الرأي﴾ فجعله من بدا الشيء إذا ظهر، وما اتبعك إلا الأراذل فيما ظهر لهم من الرأي، أي لم يتعقبوه بنظر فيه ولا تبين له. ومن همز أراد اتبعوك في أول الأمر من غير أن يتبعوا الرأي بفكر وروية فيه، وهاتان الكلمتان تتقاربان في المعنى، لأن الهمز في اللام فيها ابتداء للشيء وأوله واللام إذا كانت واواً كان المعنى الظهور... وابتداء الشيء يكون ظهوراً، وإن كان الظهور قد يكون ابتداءً وغير ابتداء، فلذلك استعمل كل واحد من الكلمتين في موضع الأخرى كقولهم: أما بادي يدٍ فإني أحمد الله، وأما بادئ بدءٍ فإني أحمد الله.

... وقد يجوز في قول من همز فقال: ﴿بَادِيٌّ الرَّأْيِ﴾ إذا خفف الهمز أن يقول: ﴿بَادِيٌّ﴾ فيقلب الهمزة ياءً لانكسار ما قبلها. كقولهم: ميرٌ في جمع مئرة، وذيبٌ في جمع ذئبة... فأما تحقيق الهمزة وتخفيفها في ﴿الرأي﴾: فأهل تحقيق الهمز يحققونها، وأهل التخفيف يبدلون منها الألف، وكذلك ما أشبهه هذا من نحو: الباس، والراس، والفاس.

(٢) وراجع أيضاً التعليق على الفقرة التي قبلها.

(٣) تسال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٨٨/٢): قرأ ابن كثير، وناطع، وأبو عمرو، وابن عامسر، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿فَعْمِيَّتْ﴾ بتخفيف الميم وفتح العين. وقرأ حمزة والكسائي ﴿فَعْمِيَّتْ﴾ بضم العين وتشديد الميم وكذلك حفص عن عاصم: ﴿فَعْمِيَّتْ﴾ مثل حمزة.

الميم. روى العباس عن أبي عمرو: «أيلز مكموها» [٢٨] بإسكان الميم الأولى. [ب/١٩١] وضمها الباقون.

روى العباس: «بأعيننا» [٣٧] بإدغام النون في النون وتشديدها ونحوه من كل كلمة فيها نونان نحو «تجري بأعيننا» وما جاء منه.  
روى حفص، والمطوعي عن الأعمش: «من كل زوجين»<sup>(١)</sup> [٤٠] بتنوين

= قال أبو علي: يدل على قوله: «فَعَمِيَتْ» اجتماعهم في قوله: «فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ» وهذه مثلها، ويجوز في قوله: «فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمْ» أمران: أحدهما: أن يكون عَمُوا هُم عنها، ألا ترى أن الرحمة لا تعمى وإنما يُعَمَى عنها، فيكون هذا كقولهم: أدخلت القلنسوة في رأسي، ونحو ذلك مما يقلب إذا لم يكن فيه إشكال، وفي التنزيل: «ولا تحسبن الله مخلف وعده رُسُلُهُ»... والآخر: أن يكون معنى عميت: خفيت.... ومن هذا قيل للسحاب: العماء لإخفائه ما يخفيه، كما قيل له الغمام. ويحتمل عندنا تأويلين: أحدهما: أن يكون المصدر أضيف إلى العمى. كما قالوا: ضَرَبُ التَّفِّ، أي: الضرب الذي يحدث عنه التلف، ويقوي ذلك أنه قد جاء في الشعر:

ويهجما بارحٌ ذو عَمَى

أي: بارح يكون عنه العمى لشدة حره. ويمكن أن يكون العُمَى تصغير أعمى على وجه الترخيم وأضيف المصدر إلى المفعول به كقوله: «من دعاء الخير» ولم يذكر الفاعل الذي هو الحر. والتقدير: صكُّ الحرِّ الأعمى، والمعنى: أن الحر من شدته، كأنه يعمي من أصابه والمصدر في الوجهين ظرف، نحو مقدم الحاج، وخفوق النجم. ومن قال: «عُمِيَتْ» اعتبر قراءة أبي الأعمش: «فَعَمَّاها عَلَيْكُمْ» وإسناد الفعل إلى المفعول به في «عُمِيَتْ» من «عَمَّاها» في المعنى.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٩/٢): كلهم قرأ: «من كل زوجين اثنين» مضافاً غير حفص فإنه روى عن عاصم: «من كلِّ زوجين اثنين» مثنوياً، وكذلك من المؤمنين. وأبو بكر عن عاصم: «من كل زوجين» مضاف. قال أبو الحسن: تقول للثنتين: هما زوجان، وقال: «ومن كلِّ شيءٍ خلقنا زوجين»، وتقول للمرأة: هي زوج، وهو زوجها، وقال: «وخلق منها زوجها» يعني المرأة وقال: «أُمْسِكِ عَلَيْكَ زَوْجَكَ» قال: وقال بعضهم: الزوجة... وقال أبو الحسن: وقد يقال للثنتين هما زوج... من قال: «من كلِّ زوجين اثنين» كان قوله: «اثنين» مفعول الحمل، والمعنى: أحمل من الأزواج إذا كانت اثنين اثنين زوجين، فالزوجان في قوله: «من كلِّ زوجين» يراد بهما الشِّعَاعُ، =

﴿كَلٌّ﴾ ومثله في المؤمنين.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿مَجْرَاهَا﴾<sup>(١)</sup> [٤١] بفتح الميم، والإمالة. وقرأه الباقر بن ميم، والتفخيم إلا أبا عمرو من غير رواية العباس والداقوني عن ابن موسى وابن مامويه عن هشام فإنهم أمالوها. وروى العباس عن أبي عمرو كسر الراء كسراً محضاً.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿مَرْسِيهَا﴾<sup>(٢)</sup> [٤١] بفتح الميم. وضمها الباقر بن

= وليس يراد بذلك الناقص عن الثلاثة... ومن تَوَّنَ فقال: ﴿من كل زوجين اثنين﴾ فحذف المضاف من كل، ونون، فالمعنى: من كل شيء ومن كل زوج زوجين اثنين، فيكون انتصاب اثنين على أنه صفة لزوجين. فإن قلت: فالزوجان قد فهم أنهما اثنان، فيكون جاز وصفهما بقوله: ﴿اثنين﴾ فإن ذلك إنما جاء للتأكيد والتشديد.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣٩٣/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر ﴿مُجْرَاهَا﴾ بضم الميم. وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿مَجْرَاهَا﴾ بفتح الميم وكسر الراء، وكذلك حفص عن عاصم: ﴿مَجْرَاهَا﴾ بفتح الميم، وكسر الراء من غير إضافة.

قال: وليس يكسر في القرآن غير هذا الحرف، يعني الراء في: ﴿مَجْرَاهَا﴾. قلت: يأتي تنمة هذه الفقرة في التي بعدها إن شاء الله تعالى فتابعه فيها.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٩٣/٢): كلهم قرأ: ﴿وَمُرْسَاهَا﴾ بضم الميم. وكان ابن كثير، وابن عامر يفتحان الراء والسين. وكان نافع، وعاصم في رواية أبي بكر يقرأها بين الكسر والتفخيم. وكان أبو عمرو، وحمزة والكسائي يميلون الراء من ﴿مَجْرَاهَا﴾ ويفتح أبو عمرو وحفص عن عاصم السين من ﴿مُرْسَاهَا﴾. وأمالها حمزة والكسائي، وليس فيهم أحد جعلها نعتاً.

قال أبو علي في الحجة: يجوز في قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ أن يكون حالاً من شيئين: من الضمير الذي في قوله: ﴿ارْكُبُوا﴾ ومن الضمير الذي في ﴿فيها﴾، فإن جعلت قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا﴾ خيراً مبتدأً مقدم في قول من لم يرفع بالظرف، أو جعلته مرتفعاً بالظرف، لم يكن قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا﴾ إلا جملة في موضع الحال من الضمير الذي في ﴿فيها﴾ ولا يجوز أن يكون من الضمير في قوله: ﴿ارْكُبُوا﴾ لا ذكر فيها يرجع إلى الضمير، ألا ترى أن الظرف في قول من رفع بالظرف قد ارتفع به الظاهر، وفي قول من رفع في هذا النحو بالابتداء، قد حلَّ في الظرف ضمير المبتدأ إذا كان كذلك =



سورة هود عليه السلام ..... ٣٥٧

وروى العباس عن أبي عمرو: ﴿مرسيها﴾ بكسر السين كسراً محضاً. وأمال الألف ليمال السين الأعمش وحمزة والكسائي، وخلف وأبو حمدون عن اليزيدي، والشذائي عن ابن مجاهد عن أبي عمرو. وفتحها الباقون. وأما ﴿أيان مُرساها﴾ في الأعراف فليس فيه سوى الإمالة لمن أمال والتفخيم لمن فخم.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿يا بني اركب معنا﴾<sup>(١)</sup> [٤٢] بتخفيف الياء.

= خلعت الجملة من ذكر يعود من الحال إلى ذي الحال، وإذا خلا من ذلك لم يكن إلا حالاً من الضمير الذي في ﴿فيها﴾، ويجوز أن يكون قوله: ﴿بسم الله﴾ حالاً من الضمير الذي في ﴿اركبوا﴾ على أن لا يكون الظرف خبراً عن الاسم الذي هو ﴿مجرها﴾ على ما كان في الوجه الأول، ولا يكون حالاً عن الضمير على حد قولك: خرج بثيابه، وركب في سلاحه والمعنى: ركب مستعداً بسلاحه، أو متلبساً بثيابه، وفي التنزيل: ﴿وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به﴾ فكان المعنى: اركبوا متركبين باسم الله، و متمسكين بذكر اسم الله، فيكون ﴿بسم الله﴾ ذكر يعود إلى المأمورين... وأما قوله: ﴿مجرها﴾ فحجة من فتح قوله: ﴿وهي تجري بهم في موج كالجبال﴾ ولو كان ﴿مجرها﴾ لكان: وهي تُجرِيهم. وحجة من ضم: أن جرت بهم، وأجرتهم يتقاربان في المعنى، فإذا قال: ﴿تجري بهم﴾ فكأنه قال: تُجرِيهم، ويقال: جرى الشيء وجرت به، وأجريت، مثل ذهب وذهبت به، وأذهبتُهُ. فمن قرأ: ﴿مجرها﴾ فهو مصدر من: جرى الشيء يجري، ويدل على ﴿مجرها﴾ قوله: ﴿وهي تجري بهم﴾ ويقال: تَرَسُو إذا نفس الجبان تَطَّلَح فصيرت عارفة لذلك حُرَّة

وقال: ﴿والجبال أرساها﴾، و﴿وألقي في الأرض رواسي﴾ فهذا يدل على رسا. وقوله: ﴿أيان مُرساها﴾ يدل على أرسى وأما إمالة الألف من ﴿مُرساها﴾ وتفخيمها فكلاهما حسن. وقول أحمد بن موسى: وليس منهم أحد جعلها اسماً. يريد: ليس منهم أحد جعله اسم الفاعل وأجراها على اسم الله فيقول: ﴿مُجرِيها ومُرسِيها﴾. وهي قراءة قد قرأ بها غيرهم، وليس ذلك بالوجه؛ لأنها لم تُعْجَر بعد، ولو جرت لكان فعل حال، فلا يكون صفة للمعرفة، فإذا لم يحسن على هذا الوجه حُمِل على البديل بدل النكرة من المعرفة كقوله: ﴿بالناصية ناصية كاذبة﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٩٥/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿يا بني اركب معنا﴾ مضافة بكسر الياء. وكذلك كل ما أضافه المتكلم إلى نفسه، فالياء فيه مكسورة إذا كان الابن واحداً إلا أن ابن كثير =

٣٥٨ ..... سورة هود عليه السلام

[١/٩٢] وشددها الباقون وفتحها منهم عاصم ها هنا وزاد حفص عنه/فتحها حيث وقعت وهي ستة أمكنة هذا أولها. وفي يوسف، وثلاثة في لقمان، وموضع في الصفات. وسنذكر مذهب ابن كثير في لقمان إن شاء الله. ولا خلاف بينهم في فتح الياء إذا كان جمعاً نحو «يا بُني لا تدخلوا» و«يا بني إن الله اصطفى لكم الدين».

= روى في لقمان أنه قرأ الأحرف الثلاثة مختلفة الألفاظ فكان يقرأ: «يا بُني لا تشرك» بحذف الإضافة ولا يشدد ويسكن الياء، وقرأ الثانية: «يا بُني إنها» مشددة الياء مكسورة. وقرأ الثالثة: «يا بُني أقم» مثل الأولى ساكنة الياء هكذا قرأت على فُئيل عن القواس وتابع البري القواس في الأوليين، وخالفه في الثالثة فقرأ: «يا بُني أقم» بفتح الياء.

وروى أبو بكر عن عاصم: «يا بني اركب معنا» مفتوحة الياء في هذا الموضع وسائر القرآن مكسورة الياء مثل حمزة. وروى حفص عنه بالفتح في كل القرآن: «يا بني» إذا كان واحداً.

قال أبو علي: الكسر في الياء الوجه في قوله: «يا بني» وذلك أن اللام في ابن ياء أو واو حذفت من ابن كما حذفت من اسم واثنين، وإذا حقرت ألحقت ياء التحقير، فلزم أن تُردَّ اللام التي حذفت لأنك لو لم تردها لوجب أن تحرك ياء التحقير، بحركات الإعراب وتعاقبها عليها وهي لا تحرك أبداً بحركة الإعراب ولا غيرها.

... قال أحمد: إلا أن ابن كثير روي عنه في سورة لقمان أنه قرأ الثلاثة أحرف مختلفة الألفاظ فكان يقرأ: «يا بُني» بحذف ياء الإضافة، ولا يشدد، ويسكن الياء. قال أبو علي: إذا قرئت على هذا، فقد حذفت ياء الإضافة، وحذفت الياء التي هي لام الفعل، وبقيت الياء التي للتصغير. ووجه ذلك أنه على قوله على: «يا بني أقبل» في الوصل، فإذا وقف قال: «يا بني» بياءين مدغمة الأولى منهما في الأخرى، وخفف في الوقف، كما يخفف في ضُرٍّ وسُرٍّ فالراء من ضُرٍّ مشددة... وأما مخالفة البري القواس في الثالثة: وقراءته لها: «يا بُني أقم» بفتح الياء ورواية أبي بكر عن عاصم في هذا الموضع كذلك، فالقول فيه إنه أراد به الإضافة، كما أرادها في قوله: "يا بُني" إذا كسر الياء التي هي لام الفعل، كأنه قال: «يا بُني» ثم أبدل من الكسرة الفتحة، ومن الياء الألف، فصار: يا بُنيًا... فهذا الوجه أوجه من الإسكان، وقد أجازه أبو عثمان وراه مُطَرِّداً، فعلى رأي أبي عثمان يكون ما رواه حفص عن عاصم: أنه قرأ من كل القرآن: «يا بُني» إذا كان واحداً.

سورة هود عليه السلام ..... ٣٥٩

قرأ ابن كثير في رواية أبي ربيعة عن السري من طريق أبي الفرج الشنبوذي وأبو سليمان، وأبو مروان جميعاً عن حمزة، وخلف: «اركب معنا» بالإظهار. الباقون بالإدغام.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: «واستوت على الجودي»<sup>(١)</sup> [٤٤] بسكون الياء وتخفيفها.

قرأ الكسائي، ويعقوب، وأبو عمرو عن عبد الوارث: «إنه عمل» [٤٦] بكسر الميم، وفتح اللام من غير تنوين فعلاً ماضياً. «غير صالح»<sup>(٢)</sup> [٤٦] بفتح

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٣٢٣/١): ومن ذلك قراءة الأعمش «على الجودي» خفيف. قال أبو الفتح: تخفيف ياءٍ الإضافة قليل إلا في الشعر، أنشدنا أبو علي:

بكى عينك واكف القطر ابن الحواري العالي الذكر

يريد الحواري.

وروي عنهم: لا أكلمك حيرى دهر بتخفيف الياء، يريد حيرى دهر، وهذا في النشر، فعليه قراءة الأعمش: «الجودي» خفيفاً.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٩٩/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: «إنه عمل» رفع منون، «غير صالح» برفع الراء.

وقرأ الكسائي وحده: «إنه عمل غير صالح» بفتح العين وكسر الميم وفتح اللام «غير صالح» بنصب الراء. قال أبو علي: قول من قال: «عمل» فتون عملاً أن الضمير في «إنه» قد قيل فيه إن المراد به أن سؤالك ما ليس به علم غير صالح. ويحتمل أن يكون الضمير لما دل عليه: «اركب معنا ولا تكن مع الكافرين» فيكون التقدير: إن كونك مع الكافرين وانحيازك إليهم، وتركك الركوب معنا والدخول في جملتنا عمل غير صالح. ويجوز أن يكون الضمير لابن نوح كأنه جعل عملاً غير صالح كما يجعل الشيء لكثرة ذلك منه كقولهم: الشعر زهير أو يكون المراد أنه «عمل غير صالح» فحذف المضاف... ومن قرأ: «إنه عمل غير صالح» فقد زعموا أن ذلك روي عن النبي ﷺ فيكون هذا في المعنى كقراءة من قرأ: «إنه عمل غير صالح» وهو يجعل الضمير لابن نوح فتكون القراءتان متفقتين في المعنى، وإن اختلفتا في اللفظ.

قلت: والراجح القراءة الثانية بكسر الميم حيث إنه المناسبة للمقام والمباشرة إلى الذهن والموافق لصفة عمل ابنه والجواب على سؤاله، والله أعلم.

٣٦٠ ..... سورة هود عليه السلام

الراء نصباً.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن: ﴿فلا تسألن﴾<sup>(١)</sup> [٤٦] بفتح اللام وتشديد النون وفتحها. وقرأه نافع، وابن عامر، وعبد الوارث كذلك إلا أنه كسر النون.

[١٩٢/ب] الباقون بإسكان اللام وتخفيف النون وكسرهما وليست ياء بعدها في الوصل

(١) قال أبو علي في الحجة (٤٠١/٢): قرأ ابن كثير، وابن عامر: ﴿فلا تسألن﴾ مفتوحة اللام مشددة النون غير واقعة، هكذا روى أبو عبيد عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر. وروى ابن ذكوان: ﴿فلا تسألن﴾ مفتوحة اللام مشددة النون مكسورة النون، فهذا يدل على أنها واقعة خلاف ما روى أبو عبيد. وقرأ نافع: ﴿فلا تسألن﴾ كما قرأ ابن كثير وابن عامر غير أنه كسر النون، واختلف عنه في إثبات الياء في الوصل وحذفها. فروى ابن جَمَاز وورش والكسائي عن إسماعيل بن جعفر، وأبو بكر بن أويس عن نافع مشددة الياء في الوصل. وقال المسيبي، وقالون في رواية القاضي عنه، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وسليمان بن داود الهاشمي عن إسماعيل بن جعفر، وأبو بكر بن أويس عن نافع: ﴿فلا تسألن﴾ مكسورة من غير ياء في الوصل. وقال أحمد بن صالح عن ورش: ﴿فلا تسألن﴾ السين ساكنة والهمزة قبل اللام واللام ساكنة، والياء مثبتة في الوصل.

وقال أحمد بن صالح عن قالون: اللام ساكنة والسين ساكنة، والنون مكسورة بغير ياء في وصل ولا وقف. وقرأ أبو عمرو، وحمزة، وعاصم، والكسائي: ﴿فلا تسألن﴾ ما ليس لك خفيفة النون ساكنة اللام. وكان أبو عمرو يثبت الياء في الوصل مثل نافع في رواية من روى عنه ذلك. وكان عاصم، وحمزة، والكسائي لا يثبتون الياء في الوصل والوقف.

قال أبو علي: سألت: فعل يتعدى إلى مفعولين وليس مما يدخل على المبتدأ وخيره، فيمتنع أن يتعدى إلى مفعول واحد. فمن قرأ: ﴿تَسْأَلُنَّ﴾ بفتح اللام ولم يكسر النون عدى السؤال إلى مفعول واحد في اللفظ، والمعنى على التعدي إلى ثان.

قال: وروى ابن ذكوان مفتوحة اللام مشددة النون مكسورة، فهذا يدل على أنها واقعة. يريد أن كسر نون ﴿فلا تسألن﴾ يدل على أنه قد عدى السؤال إلى مفعولين أحدهما: اسم المتكلم، والآخر: اسم الموصول، وحذف النون المتصلة بياء المتكلم لاجتماع النونات كما حذف النون من قولهم: "إني" لذلك... فأما إثبات الياء في الوصل فهو الأصل وحذفها أخف والكسرة تدل عليها، ويعلم أن المفعول مراد في المعنى.

والوقف. يعقوب وافقه في الوصل أبو عمرو، وورش وأبو مروان، وأبو نشيط جميعاً عن قالون. وحذفها الباقون، وقد ذكرت.

قرأ نافع، والكسائي، والوليد بن مسلم، والشنوبذي عن الأعمش: «ومن خزي يومئذ»<sup>(١)</sup> [٦٦] بفتح الميم و«من عذاب يومئذ» في المواضع. وقرأهما

(١) قال أبو علي في الحجة (٤٠٢/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: «ومن خزي يومئذ» و«من عذاب يومئذ» و«هم من فزع يومئذ» مضافاً، ثلاثهن بكسر الميم. وقرأ الكسائي: «ومن خزي يومئذ» و«من عذاب يومئذ» بفتح الميم فيهما مع الإضافة، قرأ: «وهم من فزع» منونا «يومئذ» نصباً. واختلف عن نافع: فروى ابن جهمار، وأبو بكر بن أبي أويس، والمسيبي وقالون، وورش، ويعقوب بن جعفر، كل هؤلاء عن نافع بالإضافة في الأحرف الثلاثة وكسر الميم، ولا يجوز كسر الميم إذا نوتت «من فزع» ويجوز فتحها وكسرها إذا لم تنون.

قال أبو علي: قوله: «من خزي يومئذ» يوم: من قوله: «يومئذ» ظرف كسرت أو فتحت في المعنى إلا أنه أتسع فيه فجعل اسماً كما أتسع في قوله: «بل مكر الليل والنهار» فأضيف المكر إليهما وإنما هو فيها، وكذلك العذاب والخزي والفرع أضفن إلى اليوم والمعنى على أن ذلك كله في اليوم كما أن المكر في الليل والنهار... فأما من قرأ: «من عذاب يومئذ» فكسر الميم فلأن يوماً اسم معرب أضيف إليه ما أضيف من العذاب، والخزي والفرع، فانجرَّ بالإضافة، ولم يفتح اليوم فينبه لإضافته إلى المبني؛ لأن المضاف منفصل من المضاف إليه، ولا تلزمه الإضافة فلما لم تلزم الإضافة المضاف لم يلزم فيه البناء يدل على ذلك أنك تقول: ثوب خزّ، ودار زيد، فلا يجوز فيه إلا إعرابه، وإن كان الاسمان قد عملا بمعنى الحرف، ولا يلزمهما البناء، كما يلزم بما لا ينفك منه معنى الحرف في نحو: أين، وكيف، ومتى، فكما لم يُبَيَّن المضاف وإن كان قد عمل عمل الحرف من حيث كان غير لازم، كذلك لم يُبَيَّن يوم للإضافة إلى "إذ"؛ لأن إضافته لا تلزم كما لم يُبَيَّن المضاف، وإن كان قد عمل في المضاف إليه بمعنى اللام ومعنى "من" لما لم تلزم الإضافة.

ومن فتح فقال: «من عذاب يومئذ» ففتح مع أنه في موضع جر فلأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتنكير، ومعنى الاستفهام والجزاء في نحو: غلام من تضرب؟ وغلامٌ من تضرب أضربه.

والنفسى في نحو قولهم: ما أخذ باب دار أحد، فلما كان يكتسي من المضاف إليه هذه الأشياء اكتسى منه الإعراب والبناء أيضاً، إذا كان المضاف من الأسماء الشائعة نحو: =

الباقون بكسر الميم.

قرأ حمزة، وحفص، ويعقوب: ﴿إِلَّا أَنْ تَمُودَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup> [٦٨] بغير تنوين،

= يوم، وحين، ومثل، وشبيه بهذا الشَّيْخ الأسماء الشائعة المبنية نحو: أين وكيف، ولو كان المضاف مخصوصاً نحو: رجل، وغلام، لم يكتس منه البناء كما اكتسى من الأسماء الشائعة... فأما قول من أضاف ﴿من عذاب يومئذ﴾ و﴿من فزع﴾ و﴿من خزري﴾ و﴿يومئذ﴾ فلاهما معارف تعرفت بالإضافة إلى اليوم يدلُّك على ذلك قوله: ﴿ولعذاب الآخرة أشق﴾، وقوله: ﴿فَفَزَعَ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ وقوله: ﴿فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ فهذه أمور قد تعرفت بالإضافة إلى اليوم فالوجه فيها بالإضافة إليه.

فأما تنوين الكسائي ﴿وهم من فزع يومئذ﴾ وتنكيره الفزع فهو في التخصيص مثل العذاب والخزري فحقه إضافة كالأخرين، وكأنه فصل فنون ولم يصف؛ لأنه لما جاء الفزع الأكبر دل ذلك على ضروب منه. فإذا نون فقد وقع الأمن من جميع ذلك أكبره، وأوسطه، وأدونه، والفتحة في قوله: ﴿من فزع يومئذ﴾ ينبغي أن تكون فتحة لا كسرة؛ لأنه قد فتح ﴿من عذاب يومئذ﴾ و﴿من خزري يومئذ﴾ فبني يوماً لما أضافه إلى غير متمكن، فكذلك بينه إذا تَوَّن المصدر. ويجوز في قوله: ﴿يومئذ﴾ على هذه القراءة أن يكون معمول المصدر ويجوز أيضاً أن يكون معمول اسم الفاعل.

(١) قال أبو علي في الحجة (٤٠٦/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر بالتنوين في أربعة مواضع: في هود: ﴿أَلَا إِنَّ تَمُوداً﴾ وفي الفرقان: ﴿وَعَاداً وَتَمُوداً وَأَصْحَابَ الرَّسِّ﴾ وفي العنكبوت: ﴿وَعَاداً وَتَمُوداً وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ﴾ وفي النجم: ﴿وَتَمُوداً فَمَا أَبْقَى﴾ ولم يصرفوا: ﴿أَلَا بُعْدًا لِتَمُودٍ﴾.

وقرأ حمزة بترك صرف هذه الخمسة الأحرف وقرأ الكسائي بصرفهن جُمَع. واختلف عن عاصم في التي في سورة النجم فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم أنه أجرى تموداً في ثلاثة مواضع: في هود والفرقان، والعنكبوت ولم يُجره في النجم. وروى الكسائي عن أبي بكر، وحسين الجعفي أيضاً عن أبي بكر عن عاصم أنه أجرى الأربعة الأحرف، وروى حفص عن عاصم أنه لم يُجر تموداً في شيء من القرآن مثل حمزة.

قال أبو علي: هذه الأسماء التي تجري على القبائل والأحياء على أحزاب: أحدها: أن يكون اسماً للحمي أو للأب. والآخر: أن يكون اسماً للقبيلة. والثالث: أن يكون الغالب عليه الأب أو الحمي أو القبيلة. والرابع: أن يستوي ذلك في الاسم فيجاء على الوجهين، ولا يكون لأحد الوجهين مزية على الآخر في الكثرة.

وكذلك في الفرقان: ﴿وعاداً وثمود﴾ وفي العنكبوت ﴿وعاداً وثمود وقد تبين﴾ وفي النجم ﴿وثمود فما أبقى﴾. وافقهم أبو بكر في النجم فقط. الباقيون بالتنوين فيهن، ومن يتوّن يقف عليهن بألف، ومن لم يتوّن يحذف منهن الألف.

قرأ الأعمش، والكسائي: ﴿ألاً بعداً لثمود ولقد﴾ [٦٨] بكسر الدال وإثبات التنوين بعدها.

قرأ الأعمش: ﴿بالبشرى قالوا سلم﴾<sup>(١)</sup> [٦٩] بكسر السين، وسكون اللام ورفع الميم، تفرد به. ومثله في الذاريات: ﴿إذ دخلوا عليه فقالوا سلم﴾ الباقيون ﴿قالوا سلاماً﴾ بفتح السين واللام والميم، وإثبات الألف بعدها منصوباً منوناً فيها. فأما الثاني من السورتين فقرأه بكسر السين/وسكون اللام، والأعمش، وحمزة،

[١٩٣/١]

(١) قال أبو علي في الحجة (٤٠٩/٢): اختلفوا في قوله: ﴿قالوا سلاماً قال سلام﴾ ففقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم: ﴿قالوا سلاماً قال سلام﴾ بألف في السورتين جميعاً. وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿قالوا سلاماً قال سلم﴾ بكسر السين وتسكين اللام في السورتين جميعاً ها هنا وفي الذاريات.

قال أبو علي: أخبرنا أبو إسحاق: قال سمعت محمد بن يزيد يقول: السلام في اللغة أربعة أشياء: فمنها مصدر سلمت، ومنها: السلام: جمع سلامة، ومنها السلام: اسم من أسماء الله تعالى، ومنها السلام: شجرة، ومنه قول الأخطل: إلا سلامٌ وحرمل قال أبو علي: فقوله: ﴿دار السلام﴾ يجوز أن يكون أضيف إلى الله سبحانه تعظيماً لها، ويجوز أن يكون: دار السلامة من العذاب، فمن جعل فيها كان على خلاف من وُصِفَ بقوله: ﴿ويأتيه الموت من كل مكان﴾.

... وأما من قرأ: ﴿قالوا سلاماً قال سلم﴾ فإن سلماً يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون بمعنى سلام فيكون المعنى: أمرنا سلم أو سلم عليكم، ويكون ﴿سلم﴾ في أنه بمعنى سلام، لقولهم: حلّ وحلال وحرّم وحرّام، فيكون على هذا قراءة من قرأ: ﴿قال سلم﴾ و﴿سلام﴾. بمعنى واحد وإن اختلف اللفظان. والآخر: أن يكون ﴿سلم﴾ خلاف العدو والحرب، كأنهم لما كفوا عن تناول ما قدّمه إليهم ﴿فَنَكَرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ قال: أنا سلمٌ ولستُ بحرب ولا عدوّ، فلا تمتنعوا من تناول طعامي، كما تمتنع من تناول طعام العدو. وقرأ حمزة، والكسائي في الذاريات أيضاً ﴿سلم﴾ والقول فيه كما ذكرناه في هذا الموضوع سواء. ألا ترى أن ثمّ يجاس خفية وامتناعاً من تناول ما قدّم إليهم مثل ما ها هنا.

والكسائي. وقرأه الباقون بفتح السين واللام وألفٍ بعد اللام. واتفقوا على رفع الميم فيها.

قرأ ابن عامر، وحمزة، وحفص، والمطوعي عن الأعمش: ﴿إِسْحاقَ يَعقوبَ﴾<sup>(١)</sup> [٧١] بنصب الباء. وقرأه الباقون: ﴿يعقوبُ﴾ بالرفع.

روى شجاع من طريق الحُضيني: ﴿يا ويلتي﴾<sup>(٢)</sup> [٧٢] بالإمالة، وكذلك:

(١) قال أبو علي في الحجة (٤١٢/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي: ﴿ومن وراء إسحاق يعقوبُ﴾ رفعا. وقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿يعقوبُ﴾ نصبا. واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر بالرفع، وروى حفص عنه بالنصب.  
قال أبو علي: من رفع فقال: ﴿من وراء إسحاق يعقوبُ﴾ كان رفعه بالابتداء أو بالظرف في قول من رفع به وكان يبين الوجه. ومن فتح فقال: ﴿يعقوبُ﴾ احتمل ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون: ﴿يعقوبُ﴾ في موضع جر، المعنى: فبشرناها بإسحاق ويعقوب. قال أبو الحسن: وهو أقوى في المعنى؛ لأنها قد بُشِّرَتْ به. قال: وفي إعمالها ضعف؛ لأنك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف. والآخر: أن تكون على موضع الجار والمجرور كقوله:

إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا  
وبقراءة من قرأ: ﴿حوراً عيناً﴾ بعد: ﴿يطاف عليهم﴾ بكذا، ومثله:  
فلسنا بالجلال أو الحديدا

والثالث: أن تحمله على فعل مضمر، كأنه: فبشرناها بإسحاق، وهبنا له يعقوب. فأما الأول: ففقد نص سيبويه على قبح مثله نحو: مررت بزيد أوّل من أمس، وأمس عمرو، وكذلك قال أبو الحسن: قال: لو قلت: مررت بزيد اليوم، وأمس عمرو، لم يحسن. فأما الحمل على الموضع على حدّ: مررت بزيد وعمراً، فالفصل فيه أيضاً قبيح، كما قبح الحمل على الجر، وغير الجر في هذا في القياس، مثل الجر في القبيح... فإذا قبح الفصل في الحمل على الموضع كما قبح الفصل في الحمل على الجار، فينبغي أن تُحمَل قراءة من قرأ: ﴿يعقوبُ﴾ بالنصب على فعل آخر مضمر، يدل عليه بشرنا كما تقدم، ولا يُحمَل على الوجهين الآخرين لاستوائهما في القبح.

(٢) قال الشيخ علي بن محمد بن أحمد بلفقيه، والشيخ محمد كريم راجح في القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم في المال عند هذه الآية: ﴿يا ويلتي﴾ حمزة، والكسائي، وخلف. وقلها دوري البصري، وورش بخلفه.



﴿يا أسفي﴾ في يوسف، و﴿يا حسرتي﴾ في الزمر، موافقة لمن أماله.

قرأ أهل الحجاز، وأبو عمرو، والوليد بن مسلم، والحلواني، والأخفش جميعاً عن هشام، ورويس عن يعقوب: ﴿أَلِدُ﴾ [٧٢] بـمـزتين، الاستفهام ولينوا الثانية بعد تحقيق الأولى، وقد ذكرت في بابها.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي: ﴿وهذا بعلي شيخ﴾<sup>(١)</sup> [٧٢] بالرفع. ونصبه الباقر.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٢٤/١): ومن ذلك قراءة الأعمش: ﴿وهذا بعلي شيخ﴾. قال أبو الفتح: الرفع في ﴿شيخ﴾ من أربعة أوجه: أحدها: أن يكون: ﴿شيخ﴾ خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: هذا شيخ، والوقف إذاً على قوله: ﴿هذا بعلي﴾؛ لأن الجملة هناك قد تمت، ثم استأنف جملة ثانية فقال: هذا شيخ. والثاني: أن يكون: ﴿بعلي﴾ بدلاً من ﴿هذا﴾، و﴿شيخ﴾ هو الخبر. والثالث: أن يكون: ﴿شيخ﴾ بدلاً من ﴿بعلي﴾ وكأنه قال: هذا شيخ، كما كان التقدير فيما قبله: بعلي شيخ. والرابع: أن يكون: ﴿بعلي﴾ و﴿شيخ﴾ جميعاً خبراً عن هذا، كقولك: هذا حلو حامض، أي قد جمع الحلاوة والحموضة، وكذلك هذا: أي قد جمع البعولة والشيخوخة. فإن قلت: فهل تجيز أن يكون ﴿بعلي﴾ وصفاً لـ: ﴿هذا﴾؟ قيل: لا، وذلك لأن هذا ونحو من أسماء الإشارة لا يوصف بالمضاف، ألا ترى هم لم يجيزوا مررت بهذا ذي مال، كما أجازوا مررت بهذا الغلام؟ وإذا لم يجز أن يكون ﴿بعلي﴾ وصفاً لـ: ﴿هذا﴾ من حيث ذكرنا لم يجز أيضاً أن يكون عطف بيان له، لأن صورة عطف البيان صورة الصفة. فافهم ذلك.

وهنا وجه خامس، لكنه على قياس مذهب الكسائي، وذلك أنه يعتقد في خبر المبتدأ أبداً أن فيه ضميراً، وإن لم يكن مشتقاً من الفعل، نحو زيد أخوك، وهو يريد النسب. فإذا كان كذلك كان القياس مذهبه أن يكون ﴿شيخ﴾ بدلاً من الضمير في ﴿بعلي﴾؛ لأنه خبر عن ﴿هذا﴾.

فإن قلت: فإن الكوفيين لا يجيزون إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كان من لفظها، نحو قول الله تعالى: ﴿لنسفعاً بالناصية \* ناصية كاذبة خاطئة﴾ وليس قبل ﴿شيخ﴾ معرفة من لفظ؟ قيل: أجل، إلا أن هذا اعتبار في الاسمين الملفوظ بكل واحد منهما، فأما الضمير فيه فعلى قياس قول من استودعه إياه فلا لفظ له أيضاً فيعتبر خلافه أو وفاقه، وإذا سقط ذلك ساغ، وجاز إبدال النكرة منه لما ذكرنا من تقدم لفظه المخالف للفظها.

قرأ أهل الحجاز، والوليد بن مسلم: «فاسر بأهلك»<sup>(١)</sup> [٨١] بوصل الألف من غير همزتين ألفاً والسين من سرى.

وفي الحجر، وطه، والشعراء، والدخان بكسر النون من «أن» في طه والشعراء للساكن بعدها.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو، والوليد بن مسلم: «إلا امرأتك»<sup>(٢)</sup>

(١) قال أبو علي في الحجة (٤١٣/٢): قرأ ابن كثير، ونافع: «فَاسِرٌ بِأَهْلِكَ» من سریت بغیر همز. وقرأ أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: «فَاسِرٍ» من: أسريت. قال أبو علي: حجة من قرأ بوصل الهمزة قوله:  
سرت عليه من الجوزاء سارية

فسارية تدل على سرت، وقول الآخر:

أقل به ركب أتوه تَيْتَةً وأخوف إلا ما وقى الله سارياً

وقول آخر:

سرى بعد ما غار الثريا وبعد ما كأن الثريا حَلَّةَ العُورِ مُنْخَلُ

وحجة من قطع: ما في التنزيل من قوله تعالى: «سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً».

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤١٤/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو «إلا امرأتك» برفع التاء. وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: «إلا امرأتك» نصباً. قال أبو علي: الوجه في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، الرفع على البدل من أحد، وهو الأشيع في استعمالهم والأقيس. وقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، ومعنى: ما أتاني إلا زيدٌ، واحداً. فكما اتفقوا في: ما أتاني إلا زيدٌ على الرفع، وكان ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ بمنزلة ومعناه، اختار الرفع مع ذكر أحد، وأجروا ذلك مجرى: يَذُرُّ، وَيَدْعُ، في أن يذُرُّ لما كان في معنى يدع فتح كما فتح يدع؟، وإن كان لم يكن في يذر حرف من حروف الحلق.

ومما يقوي ذلك أنهم في الكلام وأكثر الاستعمال يقولون: ما جاءني إلا امرأة، فيذكرون حملاً على المعنى، ولا يكادون يوثقون ذلك فيما زعم أبو الحسن إلا في الشعر... فكما أجروه على المعنى في هذا الموضع فلم يلحقوا الفعل علامة التأنيث كذلك أجروه عليه في نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فرفعوا الاسم الواقع بعد الاستثناء. أما من نصب فقال: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، وذلك أن قوله: ما جاءني أحدٌ كلام مستقل كما أن: جاءني القوم، كذلك، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب =

[٨١] بالرفع.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿أصلائك﴾ [٨٧] برفع التاء على الإفراد.

/قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿سعدوا﴾<sup>(١)</sup> [١٠٨] بضم السين. وفتحها الباقون. [١٩٣/ب]

= من حيث اجتماعا في أن كل واحد منهما كلام مستقل.

فأما قوله: ﴿ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك﴾ فإذا جعلت قوله: ﴿إلا امرأتك﴾ مستثنى من ﴿لا يلتفت﴾ كان الوجهان: الرفع، والنصب، والوجه الرفع، وإن جعلت الاستثناء في هذه من قوله: ﴿فاسر بأهلك﴾ لم يكن إلا النصب. وزعموا أن في حرف عبد الله أو أبي: ﴿فاسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك﴾ وليس فيه: ﴿ولا يلتفت منكم أحدٌ﴾ فهذا تقويه لقول من نصب، لأنه في هذه القراءة استثناء من قوله: ﴿فأسر بأهلك﴾ فكما أن الاستثناء من قوله: ﴿فاسر بأهلك﴾ دون أحد، كذلك إذا ذكرت أحداً يكون منه، ولا يكون على البديل من أحد.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤١٩/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿سعدوا﴾ بفتح السين. وقرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿سعدوا﴾ بضم السين.

قال أبو علي: حكى سيبويه: سَعَدٌ يسعدُ سعادة فهو سعيد، وينبغي أن يكون غير متعد كما أن خلافه الذي هو شقي كذلك، وإذا لم يكن متعدياً لم يجوز أن يُبنى للمفعول به، لأنك إنما تبني الفعل للمفعول به إذا تعلق به مفعول به، فأما إذا لم يكن له مفعول فلا يجوز أن تبنيه له، وإذا كان كذلك كان ضم السين من ﴿سعدوا﴾ مستثقلاً إلا أن يكون سمع فيه لغة خارجة عن القياس، أو يكون من باب فَعَلَ وفعلته، نحو: غاض الماء وغمضته، وحزِنَ وحزنته. ولعلهم استشهدوا فيه بقولهم: مسعود، وأن مسعوداً على سعدوا، ولا دلالة قاطعة على هذا لأنه يجوز أن يكون مثل: أجنَّه الله فهو مجنون، فالمفعول جاء في هذا على أنه حُذفت الزيادة منه كما حذف من اسم الفاعل من نحو قوله: يكشف عن جمَّاته دلوا الدال

إنما هو دَلُو مُدلى... وكذلك: ﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾ وهي تلقح الشجر، فإذا ألقتها وجب أن يكون في الجمع: ملاقح، فجاء على حذف الزيادة... ولو كانت الجارية على الفعل لتثبت العلاقة كما ثبتت في قوله: ﴿ولسليمان الريح عاصفة﴾ والنسب كقوله: ﴿جاءتها ريحٌ عاصفٌ﴾، والريح الجنوب تثير السحاب فينبسط ثم ينحل، والشمال بعكس هذا، وكذلك مسعودٌ يجوز أن يكون على حذف الزيادة.

قرأ ابن محيصن: «وَأَنَا لَمَوْفُوهُمْ» [١٠٩] بسكون الواو وتخفيف الفاء.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، ونافع، وأبو بكر، والمطوعي عن الأعمش: «وَأَنَّ» [١١١] بتخفيف النون وسكونها. واتفقوا على نصب: «كَلَامًا»<sup>(١)</sup> [١١١]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٤٢٠): قرأ ابن كثير، ونافع: «وَأَنَّ» خفيفة: «كَلَامًا» مخففتان. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، ونافع: «وَأَنَّ» وقرأ حمزة والكسائي «وَأَنَّ» مشددة النون واختلفا في الميم من «لَمَامًا». فشددتها حمزة، وخففها الكسائي.

وقرأ أبو عمرو، مثل قراءة الكسائي حفص عن عاصم «وَأَنَّ» مشددة النون «لَمَامًا» مشددة أيضاً. وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة... ومن قرأ: «وَأَنَّ كَلَامًا» بتشديد «أَنَّ» وتخفيف «لَمَامًا» وهي قراءة أبي عمرو، والكسائي، فوجهه بين، وهو أن نصب كَلَامًا بِيَانٍ، وإن تقتضي أن يدخل على خبرها أو اسمها لَمْ كَمَا مثلها قبلها في ذلك هذه اللام وهي لام الابتداء على الخبر في قوله: «وَأَنَّ كَلَامًا» وقد دخلت في الخبر لَمْ أخرى وهي التي يُتَلَقَّى بها القسم، وتختص بالدخول على الفعل، ويلزمها في أكثر الأمر إحدى النونين فلما اجتمعت اللامان، واتفقا في تلقي القسم، واتفقا في اللفظ، فصل بينهما بما كما فصل بين إِنَّ واللام فدخلت ما لهذا المعنى، وإن كانت زائدة انفصل، وكما جلبت النون، وإن كانت زائدة في نحو: «فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ» وكما صارت عوضاً من الفعل في قولهم: إِمَّا لِي، وفي قوله:

أَبَا خِرَاشَةَ إِمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

هذا بَيِّنٌ.

ويلي هذا الوجه في البيان قول من خفف «إِنَّ» ونصب «كَلَامًا» وخفف «لَمَامًا» وهي قراءة ابن كثير، ونافع، قال سيبويه حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من تقول: إِنَّ عَمْرًا لَمَنْطَلِقُ، قال: وأهل المدينة يقرؤون: «وَأَنَّ كَلَامًا لَمَّا لِيُوفِينَهُمْ رَبِّكَ» يخففون وينصبون، كما قالوا:

كَأَنَّ تَدْيِيهَ حِقَانٍ

ووجه النصب بها مع التخفيف من القياس أن إِنَّ مشبهة في نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفاً كما يعمل غير محذوف وذلك في نحو: لَمْ يَكْ زَيْدٌ مَنْطَلِقًا و«فَلَا تَكُ فِي مَرِيَّةٍ» وكذلك: لا أدر. فأما من خفف «وَأَنَّ» ونصب «كَلَامًا» وثقل «لَمَامًا» فقراءته مشكلة، وذلك أن: «إِنَّ» إذا نصب بها وإن كانت مخففة، كانت بمنزلة مثقلة، و«لَمَامًا» إذا شددت كانت بمنزلة إلاً وكذلك قراءة من شدد «لَمَامًا» وثقل «إِنَّ» مشكلة، وهي =

إلا ما رواه الأعمش من طريق المطوعي فإنه رفع كل.

قرأ عاصم، وابن عامر إلا الوليد بن مسلم، والأعمش وحمزة: ﴿لَمَّا لِيُوفِيهِمْ﴾<sup>(١)</sup> [١١١] بالتشديد في الميم. ورواه الوليد بن عتبة بالوجهين، ونذكر بقية أحوالهما في أماكنها إن شاء الله. روى عبد الوارث: ﴿وَلَا تَرْكُنُوا﴾<sup>(٢)</sup>

= قراءة حمزة، وابن عامر، وحفص عن عاصم، وذلك أن ﴿إِنْ﴾ إذا ثقلت وإذا خففت ونصبت فهي في معنى الثقيلة، فكما لا يحسن: إن زيدا إلا منطلق، فكذلك لا يحسن تثقيب ﴿إِنْ﴾ وتثقيب ﴿لَمَّا﴾ فأما مجيء لما في قولهم: نشدتك الله لما فعلت، وإلا فعلت، فقال الخليل: الوجه: لتفعلن، كما تقول: أقسمت عليك لتفعلن. وأما دخول إلا، ولما، فلأن المعنى الطلب، فكأنه أراد: ما أسألك إلا فعل كذا، فلم يذكر حرف النفي في اللفظ... وقد روي أنه قد قرئ: ﴿وَأِنْ كَلَّمْنَا﴾ منوناً، كما قال: ﴿وتأكلون التراث أكلاً لَمَّا﴾ فوصف بالمصدر، فإن قال: إن ﴿لَمَّا﴾ فيمن ثقل إنما هي لما هذه وقف عليها بالألف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، فذلك مما يجوز في الشعر، ووجه الإشكال فيه أبين من هذا الوجه. وحكى الكسائي أنه قال: لا أعرف وجه التثقيب في لَمَّا. ولم يُبعد فيما قال، ولو خفف مخفف ﴿إِنْ﴾ ورفع ﴿كُلَّ﴾ بعدها لجاز تثقيب ﴿لَمَّا﴾ مع ذلك على أن يكون المعنى: ما كل: إلا ليوفينهم، فيكون ذلك كقوله: ﴿كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا والآخرة﴾ لكان ذلك أبين من النصب في كل والتثقيب للَمَّا، وينبغي أن يقدر المضاف إليه كل نكرة ليحسن وصفه بالنكرة، ولا يقدر إضافته إلى معرفة فيمتنع أن يكون لَمَّا وصفاً له، ولا يجوز أن يكون حالاً لأنه لا شيء في الكلام عاملاً في الحال.

(١) راجع التعليق على الفقرة السابقة فقد تضمنت ﴿لَمَّا﴾.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٢٩/١): ومن ذلك قراءة طلحة وقتادة والشهب، ورويت عن أبي عمرو: ﴿تركنوا﴾ بضم الكاف.

قال أبو الفتح: فيها لغتان: رَكَنٌ، كعلم يعلم، وركنٌ يركن كقتل يقتل. وحكى عنهم ركن يركن فعل يفعل. وهذا عند أبي بكر من اللغات المتداخلة، كأن الذي يقول ركن بفتح الكاف سمع مضارع الذي يقول: ركنٌ، وهو يركنٌ، فتركت له لغة بين اللغتين وهي ركن يركن... وعليه كان أبو بكر يقول أيضاً في قولهم: ضغن الرجل يضغن: إن قائل ذلك سمع قولهم: ضغن، وظاهر لفظ ذلك أن يكون فيعلاً لأنه أكثر في الكلام من فعلن فصارت نون ضيفن وإن كانت زائدة كأنها أصل لما ذكرناه، فلما استعمل الفعل منه جاء به على ذلك، فقال: ضغن يضغن. فضغن يضغن على حقيقة الأمر إنما هو فلن يفلن، لأن الضاد فاء والفاء لام، وعين ضيف التي هي ياء محذوفة للشبهة الداخلة هناك من حيث ذكرنا، وله نظائر.

[١١٣] بضم الكاف.

قرأ ابن محيصن: ﴿وزُلْفًا﴾<sup>(١)</sup> [١١٤] بسكون اللام. ورواه أيضاً: ﴿زلفى﴾ بغير تنوين بوزن فعلى. ورواه الشنوبذي عن الأعمش بضمها. والباقون بفتحها. قرأ نافع، وحفص: ﴿وإليه يُرْجَع الأمر﴾<sup>(٢)</sup> [١٢٣] بضم الياء وفتح الجيم. قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، ويعقوب: ﴿عما تعملون﴾<sup>(٣)</sup> [١٢٣] فأتمها

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٣٠/١): وذلك ﴿وزُلْفًا﴾ بضم الزاي واللام. وقرأ بها أبو جعفر يزيد وطلحة بن مصرف بخلاف، وعيسى، وابن أبي إسحاق. وقرأ: ﴿وزُلْفًا﴾ بضم الزاي ساكنة اللام ابن محيصن، ومجاهد. قال أبو الفتح: من قال: ﴿زُلْفًا﴾ بضم الزاي واللام جميعاً فواحدته زُلْفَةٌ، كسُرَّةٍ وَسُرٌّ فيمن ضم السين. ومن قرأ: ﴿زُلْفًا﴾ بسكون اللام فواحدته زُلْفَةٌ إلا أنه جمعه جمع الأجناس المخلوقات، كبرِّةٍ وَبُرٍّ، ودُرَّةٍ وَدُرٍّ، وذلك أن الزُلْفَةَ جنس من المخلوقات وإن يكن جواهر، كما أن الدرَّة والبرَّة جواهر جنس من الجواهر. وعلى هذا أجاز أبو العباس في قولنا: ضربت ضرباً أن يكون جمع ضربة، كحبة وحب ومثله قول الآخر: حتى اتقوها بالسلام والتَّحِي يريد جمع تحية. والزُلْفَةُ: الطائفة من الليل. وأما قراءة الجماعة: ﴿وزُلْفًا من الليل﴾ فعلى الظاهر، نحو عُرْفَةٍ وَغُرْفٍ، وَصُفَّةٍ وَصُفِّفَ.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٢٥/١): قرأ نافع، وعاصم في رواية حفص: ﴿وإليه يُرْجَع الأمر كُلُّهُ﴾ بضم الياء. وقرأ الباقر، وأبو بكر عن عاصم: ﴿يُرْجَع﴾ بفتح الياء. قال أبو علي: حجة من ضم قوله: ﴿ثم رُدُّوا إلى الله﴾؛ لأن المعنى: ثم رُدَّ أمرهم إلى الله. وهذا يدل على الاستسلام منهم كقوله: ﴿بل هم اليوم مستسلمون﴾ ويقوي ذلك قوله: ﴿الآ له الحكم﴾ أي له الحكم في أمرهم ويقوي ذلك قوله: ﴿إليه يُرَدُّ علم الساعة وما يخرج من ثمرَةٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾، فهذه من الأمور المردودة إليه تعالى. ومن قرأ: ﴿وإليه يرجع الأمر﴾ بفتح الياء، فقوله: ﴿والأمر يومئذ لله﴾ فكونه له رجوع إليه وانفراداً به من غير أن يشركه أحد. كما تحكم في هذه الدار الفقهاء والسلاطان، ويقوي ذلك: ﴿وله الملك يوم ينفخ في الصور﴾.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٢٥/٢): قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، عن عاصم: ﴿بغافل عما تعملون﴾ بالياء. وقرأ الباقر: ﴿بغافل عما يعملون﴾ بالياء، وكذلك أبو بكر عن عاصم. قال أبو علي: حجة التاء أن الخطاب يكون للنبي ولجميع الناس =

بالتاء، وكذلك أختها في خاتمة النمل.

## تفصيل ما أجملناه

من

### الياءات المتحركات والمخذوفات

#### فمن المتحركات:

- / «إني أخاف» ثلاثة مواضع. «إني أعظك»، «إني أعوذ بك»، «شقاقي» [١٩٤/١]
- فتحهن أهل الحجاز، وأبو عمرو. وافقهم في «شقاقي» الوليد بن عتبة.
- «عني إنه»، «إني إذا»، «نصحي إن أردت»، «ضيبي أليس» فتحهن نافع، وأبو عمرو. ووافقهما الوليد بن عتبة في ياء «نصحي» ووافقهما في فتح «ضيبي أليس» الخزاعي عن البري.
- «أجري إلا» فتحها نافع، وابن عامر، وابن محيصن.
- «ولكني أراكم»، «إني أراكم» فتحها نافع، وأبو عمرو. وافقهما الزيني عن قنبل في: «إني أراكم» وأسكنها الباقون.
- «إني أشهد الله» فتحها نافع. «وما توفيقني إلا بالله» فتحها نافع، وابن عامر، إلا الوليد بن عتبة، وأبو عمرو.
- ومن المخذوفات: «فلا تسألني» ياء الوصل أهل البصرة، وورش، وأبو مروان، وأبو نشيط جميعاً عن قالون. ووقف يعقوب عليها بالياء.
- «فلا تخزوني» ياء في الحاليين يعقوب. وافقه في الوصل أبو عمرو. «يوم يأتي» ياء في الحاليين ابن كثير، وابن محيصن، ويعقوب. وافقهم في الوصل أبو عمرو، ونافع، والكسائي.

= والمعنى أنه يجزي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، والخطاب يتوجه إلى جميع الناس مؤمنهم، وكافرهم، وهذا أعم من الياء. وحجة الياء على: قل لهم: «وما ربك بغافل عما يعملون».

## سورة يوسف

[١٩٤/ب] /قرأ ابن عامر: ﴿يَا أَبَتِ﴾<sup>(١)</sup> [٤] بفتح التاء في الوصل حيث وقع. ووقف

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٤٢٦): قرأ ابن عامر وحده: ﴿يَا أَبَتِ﴾ بفتح التاء في جميع القرآن. وقرأ الباقون بكسر التاء. وابن كثير يقف على الهاء: ﴿يَا أَبُ﴾، وكذلك ابن عامر فيما أدى. والباقون يقفون بالتاء وهم يكسرون. قال أبو علي: من فتح ﴿يَا أَبَتِ﴾ فله وجهان: أحدهما: أن يكون مثل: يا طلحة أقبل أن هذا النحو من الأسماء التي فيها تاء التأنيت أكثر ما يدعى مرخماً، فلما كان كذلك رد التاء المحذوفة في الترخيم إليه، وترك الآخر يجري على ما كان عليه في الترخيم من الفتح فلم يعتد بالهاء، وأقحمها كما أن أكثر ما تقول: اجتمعت اليمامة، وهو يريد أهل اليمامة، فردّ الأهل ولم يعتد به، فقال: اجتمعت أهل اليمامة فجعله على ما كان يكون عليه من الكثرة والوجه الآخر: أن يكون أراد: ﴿يَا أَبَتَا﴾ فحذف الألف كما يحذف التاء فتبقى الفتحة دالة على الياء.

والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ما جاء من هذه الكلمة فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم هذه الكثرة ألزموها القلب، والحذف على أن أبا عثمان قد رأى أن ذلك مطرداً في جميع هذا الباب. وأما وقف ابن كثير على الهاء وقوله: كـ يا أبه، فإنما وقف بالهاء لأن التاء التي للتأنيت يبدل منها الهاء في الوقف فيتغير الحرف في الوقف ولذلك كما غير التنوين، فانفتح ما قبله بأن أبدل منه الألف، وكما غيرت الألف بأن أبدل منها الهمزة في الوقف وتغيرت الوقف كثيرة، فإن قلت: هلا أبدلت التاء ياء في الوقف، ولم تُبدل منها الهاء، لأنه ممن يكسر فيقرأ: ﴿يَا أَبَتِ﴾ وإذا كان كذلك، فالإضافة في الاسم مراده كما أنه لو أضاف صحح التاء ولم يبدل منها الهاء كذلك إذا وقف وهو يريد ما؟ قيل له: لا يلزم اعتبار الإضافة؛ لأنه إذا وقف عليها سكنت للوقف، وإذا سكنت كانت بمنزلة ما لا يراد فيه الإضافة، فتبدل منها الهاء كما أنه إذا قال: يا طلحة أقبل، ففتح التاء ووقف عليها أبدل التاء فقد ساوى ما يراد بها الإضافة ما لا ليزاد به الإضافة في الوقت وأما ابن عامر، فإنه إن أراد بقوله: ﴿يَا أَبَتِ﴾ غير الإضافة وقف بالهاء كما أنه لو نادى مثل طلحة و حمزة، فوقف، وقف بالهاء، وإن أراد به الإضافة قال: ﴿يَا أَبَتِ﴾ فحذف الألف، كما حذف الباقون الياء في: ﴿يا عباد فاتقون﴾ فوقف بالهاء كان كوقف ابن كثير بالهاء، وإن كان يريد الإضافة لكسر التاء في ﴿يَا أَبَتِ﴾.



هو، وابن محيصن، وابن كثير المكيان، ويعقوب بالهاء. الباقون بكسر التاء في الوصل وإثباتها ساكنة في الوقف.

قرأ الكسائي إلا أبا الحارث: «رؤياك»<sup>(١)</sup> [٥] بالإمالة، وكذلك يقيد نظائرها وهي: «رؤياي»، و«الرؤيا»، و«رؤياي من قبل». وفي سبحان «الرؤيا التي» وفي الصافات «صدقت الرؤيا»، وفي الفتح «رسوله الرؤيا». تابع أبو الحارث في «رؤياك» خاصة خلف في اختياره فيما كان فيه ألف ولام.

وتقيبة في «الرؤيا تعبرون» خاصة وروي عنه إمالة الكل وفخمها الباقون. وخفف همزه منهم أبو عمرو في رواية شجاع، والسوسي عن البيهقي في كل حال. وفي رواية البيهقي إلا السوسي إذ الأثر تخفيف القراءة. وورش عن نافع. وخففها بقية القراء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٣١/٢): قال أحمد: كان الكسائي يميل قوله «رؤياي» و«رؤياك» و«الرؤيا» في كل القرآن. وروى أبو الحارث الليث بن خالد عن الكسائي أنه لم يمل هذا الحرف: «لا تقصص رؤياك» وحده، وأمال سائر القرآن. وأبو عمرو الدوري عن الكسائي الإمالة في ذلك كله، ولا يستثنى. وكان حمزة يفتح «رؤياك» و«الرؤيا» في كل القرآن، وكذلك الباقون.

قال أبو علي: الرؤيا مصدر كال بشري، والسقيا، والبقياء، والشورى، إلا أنه لما صار اسماً لهذا المتخيل في المنام جرى مجرى الأسماء، كما أن دراً لما كثر في كلامهم في قولهم: لله درك، جرى مجرى الأسماء وخرج من حكم الأعمال، فلا يعمل واحد منهما أعمال المصادر. ومما يقوي خروجه عن أحكام المصادر تكسيرهم رؤى، فصار بمنزلة ظلم، والمصادر في أكثر الأمر لا تكسر، والرؤيا على تحقيق الهمز، فإن خففت الرؤيا فقلبتها في اللفظ، ولم تُدغم الواو في الياء، وإن كانت قد تقدمتها ساكنة، كما تقلب نحو طي، وكئي، لأن الواو في تقدير الهمزة، فهي لذلك غير لازمة، فإذا لم تلزم لم ينفع الاعتداد فلم تدغم كما لم تقلب الأولى من «وؤري عنها» لما كانت غير لازمة.

ومن ثم جاز: ضوٌ وشيٌ في تخفيف ضوء، وشيء، فبقي الاسم على حرفين أحدهما حرف لين. وجاز تحرك حرف اللين وتصحيحه مع انفتاح ما قبله لأن الهمزة في تقدير الثبات وقد كسر أولها قوم فقالوا: "رئياً" فهؤلاء قلبوا الواو قلباً على غير وجه التخفيف. ومن ثم كسروا الفاء كما كسروه من قولهم: قرن ألوي، وقرن لي.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن: ﴿آية للسائلين﴾<sup>(١)</sup> [٧] واحدة.

قرأ نافع، وابن مسلم: ﴿غيايات الحب﴾<sup>(٢)</sup> [١٠] بألف بعد الياء على

(١) قال الشيخ الحصري في القراءات العشر (ص ٢٠٨): واختلف في ﴿آية للسائلين﴾ فابن كثير بالإفراد، والباقون بالجمع.

وقال أبو البركات ابن الأنباري في البيان (٣٣/٢): ﴿آيات﴾ جمع آية، وفي أصلها عدة وجوه لا يكاد يسلم شيء منها عن قلب، أو حذف على خلاف القياس وإجراؤها على القياس أن تكون آية على فعلة بكسر العين، فتقلب العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير آية، والأصل أن يقال: آيات أيتات إلا أنه اجتمع فيها علامتا تأنيث فحذفوا إحدهما وكان الأولى أولى لأن في الثانية زيادة معنى لأنها تدل على الجمع والتأنيث والأولى إنما تدل على التأنيث فقط ولهذا كان حذف الأولى أولى.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٣٣/١): ومن ذلك قراءة الأعرج: ﴿في غيابة الحب﴾ مشددة. وقرأ الحسن: ﴿في غيبة الحب﴾. قال أبو الفتح: أما ﴿غيابة﴾ فإنه اسم جاء على فعالة وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه من الأسماء التي جاءت على فعّال، وهو الجبّار، والكلاء، والفيّاد - ذكر اليوم -.

ووجدت أنا غير ذلك وهو التّيار - للموج - والفخّار - للخذف - والحّمّام، والجّيّار: السعال، والكرّار الراعي. وأما ﴿غيبة الحب﴾ فيجوز أن يكون حدثاً فعلةً من غبت، فيكون كقولنا: في ظلمة الحب. ويجوز أن يكون: موضعاً على فعلة كالقرمة والجرفة.

وقال أبو علي في الحجة (٤٣١/٢): قرأ نافع وحده: ﴿غيايات﴾ جماعة. وقرأ الباقر: ﴿غياية﴾ واحدة. قال أبو عبيدة: كل شيء غيب عنك فهو غياية، قال منحل بن سبع وفي أخرى سميع:

فسيروا بسيري في العشيرة والأهل فإذا أنا يوماً غيبتني غيايتي

قال: والحب: الركية التي لم تطو. وجه قول من أورد: أن الحب لا يخلو من أن يكون له غياية واحدة أو غيايات فغياية المفرد يجوز أن يعني به الجمع، كما يعني به الواحد.

ووجه قول من جمع: أنه يجوز أن يكون له غياية واحدة فجعل كل جزء منه غياية فجمع على ذلك كقولهم: شابت مفارقه، وبغير ذو عثانين، ويجوز أن يكون للجب عدة غيايات فجمع لذلك، والدليل على جواز الجمع فيه قوله:

إلى ذا كما ما غيبتني غيايات

فجعل له غيايات مع أن ذا الغياية واحد، كذلك الحب المذكور في التنزيل يجوز أن يكون له غيايات.

الجمع، وكذلك الذي بعده.

قرأ الأعمش إلا المطوعي، والحلواني من طريق أبي عون، والمطوعي، وابن قالون عن أبيه من طريق ابن حماد، وأبو سليمان عن قالون: /«ما لك لا تأمنا»<sup>(١)</sup> [١٩٥/أ]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٣٢/٢): قال: وكلهم قرأ: «لا تأمنا» بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية، والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضم اتفاقاً. وجهه: أن الحرف المدغم بمزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعها السكون، فمن حيث أشموا الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعاً في الإدراج أشموا النون المدغمة في «تأمنا» وليس ذلك بصوت خارج إلى اللفظ إنما هيئة العضو لإخراج ذلك الصوت به لتعلم بالتهية أنه يريد ذلك المتهياً له، ويدلك على أنه يجري مجرى الوقف أن الهزمة إذا كان قبلها ساكن حذفت حذفاً ولم تخفف بأن تجعل بين بين، كما أنها إذا ابتدئت لا تخفف؛ لأن التخفيف تقرب من الساكن فكما لا يبدأ بالساكن كذلك لا يبدأ بالمقرب منه، ولو رام الحركة فيها لم يجز مع الإدغام، كما جاز الإشمام مع الإدغام لأن روم الحركة حركة، وإن كان الصوت قد أضعف بها. ألا ترى أنهم قالوا: إن روم الحركة يُفصل به بين المذكر والمؤنث، نحو: رأيتك، ورأيتك.

وإذا كان ذلك كذلك فالحركة يفصل بين المدغم والمدغم فيه، فلا يجوز الإدغام مع الحركة وإن كانت قد أضعفت، لأن اللسان لا يرتفع عن الحرفين المدغمين ارتفاعاً واحدة كما لا يرتفع إذا فصل بينهما حرف لانفكاك الإدغام بالحركة إذا دخلت بين المثليين أو المتقاربين كانفكاك الإدغام بالحركة إذا دخلت بين المثليين أو المتقاربين كانفكاكه بالحرف إذا دخل بينهما، وتضعيف الصوت بالحركة لا يمنع أن تكون الحركة مع تضعيفها في الفصل كما أن الفصل بالحرف الضعيف القليل الجرس يجري مع الفصل بالحرف الزائد الصوت، ألا ترى أن الفصل بالنون التي هي من الخياشيم كالفصل بالصاد في منع المثليين من الإدغام فكذلك الحركة التي قد أضعفت الصوت بها تفصل كما تفصل الحركة أشبعت ومططت، فهذا وجه الإدغام والإشارة بالضم إلى الحرف المدغم.

ويجوز في ذلك وجه آخر في العربية وهو أن تُبين ولا تدغم، ولكنك تخفي الحركة وإخفاؤها هو أن لا تشبعها بالتمطيط، ولكنك تحتلسها اختلاسا، وجاز الإدغام، والبيان جميعاً لأن الحرفين ليسا يلزمان فلما لم يلزما صار بمزلة اقتتلوا في جواز البيان فيه والإدغام جميعاً، ومثل ذلك «نعماً يعظكم به» فيمن أسكن العين فالذي أسكن العين لم يدغم من كسر العين، والذي كسر العين لم يحرك الساكن من أجل الإدغام؛ =

[١١] بإخلاص فتحة النون من غير إشمامها. ورواه المطوعي: «تأمننا» أولاها مضمومة، والثانية مفتوحة على الإظهار. وقرأه الباقون بنون واحدة مشددة وإشمامها الضم.

قرأ ابن محيصن: «يُرتِع»<sup>(١)</sup> [١٢] بضم الياء، وكسر التاء. وقرأ الباقون بفتح

= لأن تحريك ما قبل الحرف المدغم لا يجوز في الإدغام إذا كان المدغم منفصلاً من المدغم فيه، ولكن: «نعم» على لغة من حرك العين قبل الإدغام، ولو حركه وألقى حركة المدغم عليه لوجب أن يكون مفتوحاً أو يجوز فيه التحريك بالفتح؛ لأن حركة المدغم الفتحة من حيث كان آخر المثال الماضي.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٣٣/١): ومن ذلك قراءة العلاء بن سبابة: «يُرتِع» بالياء وكسر العين، «ويَلْعَبُ» رفعاً. وقرأ: «يُرتِع وَيَلْعَبُ» أبو رجاء. قال أبو الفتح: أما: «يُرتِع» فجزم لأنه جواب «أرسله» مرفوع لأنه جعله استئنافاً، أي هو ممن يلعب كقولك: زُرْنِي أحسن إليك أي: أنا ممن يحسن إليك، إلا أن الرفع في أحسن هنا يضعف الضمان... وأما: «يُرتِع وَيَلْعَبُ» فمجزومان؛ لأهما جوابان: أحدهما معطوف على صاحبه، وهو على حذف المفعول، أي: يُرتِع مطبته فحذف المفعول.

وقال أبو علي في الحجة (٤٣٣/٢): قرأ ابن كثير: «تُرْتِعُ وَتَلْعَبُ» بفتح النون فيهما وكسر العين في «تُرْتِعُ» من ارتعيت. حدثنا نصر بن علي قال حدثنا أبو بكر البكراوي عن إسماعيل المكي قال: سمعت ابن كثير يقرأ: «تُرْتِعُ وَتَلْعَبُ» بالنون وكسر العين، «وتَلْعَبُ» بالياء وجزم الباء. وقرأ أبو عمرو، وابن عامر: «تُرْتِعُ وَتَلْعَبُ» بالنون فيهما وتسكين الباء والعين.

وقرأ نافع: «يُرتِعُ وَتَلْعَبُ» مثل ابن كثير في كسر العين وهي بياء و«تَلْعَبُ» بالياء، وجزم الباء. وقرأ عاصم، وحزمة، والكسائي «يُرتِعُ وَيَلْعَبُ» بالياء فيهما وجزم العين والباء. قراءة ابن كثير: «تُرْتِعُ وَيَلْعَبُ» بالياء أحسن، لأنه جعل الارتعاء والقيام على المال لمن بلغ وجاوز الصغر، وأسند اللعب إلى يوسف لصغره، ولا لوم على الصغير في اللعب ولا ذم والدليل على صغر يوسف قول إخوته: «وإنا له حافظون» ولو كان كبيراً لم يحتج إلى حفظهم ويدل على ذلك أيضاً قول يعقوب: «وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون» ولو لم يكن صغيراً قاوم الذئب، وإنما يخاف الذئب على من لا دفاع فيه ولا ممانعة عنده من شيخ فان وصبي صغير...

وأما اللعب: فما لا ينبغي أن ينسب إلى أهل النسك والصلاح، ألا ترى قوله: «أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين» فقبول اللعب بالحق فدل أنه خلافه... فأما الارتعاء: =

السياء، والستاء. وقرأه منهم ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿تَرْتَعُ﴾ بالنون وفتحها وفتح التاء. وقرأه معهم ابن محيصن: ﴿نَلْعَبُ﴾ بالنون. وقرأها الباقون بالياء وكسر العين من رتع، أهل الحجاز إلا ابن محيصن.. زاد ابن شبنوذ عن قُتيل إثبات ياء بعدها في الوصل والوقف وخلف الياء. وأسكن العين الباقون.

قرأ الكسائي، وخلف: ﴿الذَّيْبُ﴾<sup>(١)</sup> [١٣] بتخفيف الهمزة في الثلاثة مواضع

= فهو افتعال من رعت... وقد يستقيم أن يقال: تَرْتَعُ وتَرْتَعُ إليهم فيما قال أبو عبيدة. ووجه ذلك أنه كان الأصل: يَرْتَعُ إبِلنا، ثم حذف المضاف وأسند الفعل إلى المتكلمين فصار تَرْتَعُ، وكذلك نرتعي على: نرتعي إبِلنا ثم يحذف المضاف فيكون: نرتعي... أما قراءة أبي عامر: ﴿تَرْتَعُ وتَلْعَبُ﴾ ويكون: ﴿تَرْتَعُ﴾ على: ترتع إبِلنا، أو على أننا ننال مما نحتاج إليه وتنال معنا. فأما ﴿نَلْعَبُ﴾ فحكى أن أبا عمرو قيل له: كيف يقولون: ﴿نَلْعَبُ﴾ وهم أنبياء؟! فقال: لم يكونوا يومئذ أنبياء. فلو صحت هذه الحكاية عن أبي عمرو وصحَّ عنده هذا التاريخ فذاك، وإلا.. فقد قال الشاعر:

جَدَّتْ جِذَاذٍ بِلَاعِبٍ وَتَقَشَّعَتْ  
عَمَرَاتُ قَالِبٍ لِبَسَةِ حَيْرَانِ

فكان اللاعب هنا الذي يشمر في أمره فدخله بعض الهويئى، فهذا أسهل من الوجه الذي قوبل به الحق. وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال لجابر: "فهلأ بكرأ تلاعبها وتلاعبك" فهذا كأنه يتشاغل بمباح وتنفيس وجماع من الجد، وتعمل لما يتقوى به عمل النظر في العلم والعبادة...

وأما قراءة عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ جميعاً فإن كان ﴿يرتع﴾ من اللهو كما فسّر أبو عبيدة فلا يمتنع أن يخبر به عن يوسف لصغره، كما لا يمتنع أن ينسب إليه اللعب لذلك. فإن كان ﴿يَرْتَعُ﴾ من النيل من الشيء، فذلك لا يمتنع عليه أيضاً فوجهه بين، وهذا أبين من قول من قال: ﴿وتَلْعَبُ﴾ بالنون لأنهم إنما سألوا إرساله ليتنفس بلعبه، ولم يسألوا إرساله ليلعبوا هم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٣٧/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: بالهمز.

حدثني عبيد الله عن نصر عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿فأكله الذَّيْبُ﴾ لا يهمز. قال: وأهل الحجاز يهمزون. وروى عباس بن الفضل عن أبي عمرو أنه لا يهمز. وروى ورش عن نافع أنه لم يهمز، وقال ابن جهمز: أبو جعفر، وشيبة، ونافع: لا يهمزون الذيب. قال أبو بكر: وهذا وهم، إنما هو أبو جعفر وشيبة يهمزانه، ونافع يهمز. =

موافقة لمن خفف الهمزة الساكنة. وخففهن الباكون.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي: «عُشاء ييكون»<sup>(١)</sup> [١٦] بضم العين. وكسرها الباكون.

قرأ أهل الكوفة، وابن محيصن: «يا بشري»<sup>(٢)</sup> [١٩] بغير الإضافة بعد ألف

= وكذا قال إسماعيل بن جعفر عنهم. وروى المسيبي، وأبو بكر بن أبي أويس، وقالون، وإسماعيل، ويعقوب ابنا جعفر بن أبي كثير عن نافع أنه هَمَزَ. وأخبرنا أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد الحارثي البصري كُرَيْزَان عن الأصمعي قال: سألت نافعاً عن الذئب والبر؟ فقال: إن كانت تمز فاهمزها.

قال أبو علي الذئب مهموز في الأصل، وقالوا تذاءبت الرِّيح إذا جاءت من كلِّ جهة كأن المعنى أنها كما يأتي الذئب... فإذا خُفِّفت الهمزة منه قلبت ياء، وكذلك البير، ولو وقعت في رِذْفٍ لقلبها قلباً إلى الياء، كما تقلب ألف رآل في قوله:

كأنَّ مكانَ الرِّذْفِ منه على رآلٍ

وقد جمعوا فقالوا في العدد القليل: أذُوب، وقالوا: ذِئْبٌ، وذُوبان، كما قالوا: زِقٌّ ورُقَّان... فإن خففت الهمزة أبدلت منها الياء فقلت: دياب.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٣٥/١): من ذلك ما رواه عيسى بن ميمون عن الحسن أنه قرأ: وجاءوا أباهم عُشاً ييكون قال: عُشواً من البكاء. قال أبو الفتح: طريق ذلك أنه أراد جمع عَاشٍ، وكان قياسه عُشاةً كماشاً ومُشاةً، إلا أنه حذف الهاء تخفيفاً وهو يريد بها... وقد تفصينا في أماكن من كتبنا، وفيه بُعد هذا ضعف لأن قَدَرها ما بَكَوا في ذلك اليوم لا يعيشو منه الإنسان.

ويجوز أن يكون جمع عِشوة: أي ظلاماً وجمعه لتفرق أجزائه كقولهم مَعْيِرِبات، وأصِيلال ونحو ذلك أي مقارب الشمس، وجمع أصيل.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٣٦/١): من ذلك قراءة أبي الطفيل، والحدري، وابن أبي اسحاق، ورويت عن الحسن: «يا بُشري».

قال أبو الفتح: هذه لغة فاشية فيهم... وقال لي أبو علي: إن قلب هذه الألف لوقوع الياء بعدها ياء كأنه عوض مما كان يجب فيها من كسرها لياء الإضافة بعدها ككسرة ميم غلامي، وياء صاحبي ونحو ذلك. ومن قلب هذه الألف لوقوع هذه الياء بعدها ياء لم يفعل ذلك في ألف التثنية، نحو: غلاماي، وصاحباي، كراهة التباس المرفوع بالمنصوب والمجرور. فإن قيل بُعد: وهلا قلبوها، وإن صار لفظ ما هي فيه إلى لفظ =

= المجرور كما صار لفظ المرفوع والمنصوب جميعاً إلى لفظ المجرور في نحو: هذا غلامي، ورأيت غلامي. قيل: قلب الألف لوقوع الياء بعدها ياء أغلظ من قلب الضمة والفتحة حيث ذكرت كسرة، وذلك أن الجناية على الحرف أغلظ من الجناية على الحركة، فاحتل ذلك في: هذا غلامي، ورأيت غلامي، ولم يحتمل نحو: هذان غلامي، وما جرى مجراه. فإن قيل: فالذي قال: ﴿يَا بُشْرَى﴾ قد جنى على الألف بقلبها ياء؟ قيل: هذه الألف يمكن أن تقدر الكسرة فيها، وحرف التثنية لا تقدير حركة فيه أصلاً عندنا، فجائز أن تقول: ﴿بُشْرَى﴾، ولم يُقل: قام غلامي.

فأما الحركة في ياء: ﴿يَا صَاحِبِي السَّحْنِ﴾ فلالتقاء الساكنين، وهي غير محفول بها، والحركة قبل الياء من ﴿صَاحِبِي﴾ ونحو أقوى من حركة التقاء الساكنين.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٣٨/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿يَا بُشْرَى﴾ بفتح الياء وإثبات الألف. وروى ورش عن نافع: ﴿يَا بُشْرَى﴾ و﴿مَثْوَى﴾ و﴿مَحْيَى﴾ و﴿عَصَى﴾ بسكون الياء. الباقر عن نافع: بتحريك الياء إلا ﴿مَحْيَى﴾. ورأيت أصحاب ورش لا يعرفون هذا، ويروون عنه بفتح الياء في ذلك كله. وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿يَا بُشْرَى﴾ بألف بغير ياء.

وعاصم بفتح الراء، وحمزة والكسائي يميلانها. من قال: ﴿يَا بُشْرَى﴾ فأضاف إلى الياء التي للمتكلم كان للألف التي هي حرف الإعراب عنده موضعان من وجهين: أحدهما: أن الألف في موضع نصب من حيث كان نداء مضاف. والآخر: أن تكون في موضع كسر من حيث كانت بمنزلة حرف الإعراب في: ﴿غلامي﴾.

...ومن قال: ﴿يَا بُشْرَى هذا غلام﴾ احتمل وجهين: أحدهما: أن يكون في موضع ضم مثل: يا رجل، لاختصاصه بالنداء كاختصاص الرجل ونحوه من الأسماء الشائعة به. والآخر: أن يكون في موضع نصب، وذلك لأنك أشعّت النداء ولم تخصصه، كما فعلت في الوجه الأول، فصار كقوله: ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾. فالوجه الأول: على أنه ﴿بُشْرَى﴾ بالنداء. والآخر: أن تنزله في جملة كلها مثلها في الشّيع، إلا أن التنوين لم يلحق بُشْرَى لأنها لا تنصرف...

فأما من زعم أن ﴿بُشْرَى﴾ اسم رجل منادى فيحتاج إلى إثبات ذلك بخبر يُسكن إليه... وأما فتح عاصم الراء في ﴿بُشْرَى﴾ فحسن لمكان الراء، وهي تجري مجرى المستعلية إذا كانت مفتوحة في منع الإمالة. وإمالة حمزة، والكسائي إياها حسنة أيضاً؛ لأن الراء في هذا النحو لا تمنع الإمالة كما لا يمنع في طغى وصغى، وكما لم تمنع في قولهم: صار مكان كذا...

التأنيث وفتحها منهم عاصم إلا العليمي، في وجه ابن محيصن. وأماها منهم [١٩٥/ب] الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف. الباقون: «يا بشراي» ياء مفتوحة/بعد ألف التأنيث.

قرأ نافع، وابن محيصن، وابن ذكوان، والوليد بن عتبة: «هَيْتُ لَكَ»<sup>(١)</sup>

= قد قرأ ناس من غير القراء السبعة هذا النحو بقلب الألف ياء، وإدغامه في ياء الإضافة فقال: «هُدْيٌ» و«بُشْرِيٌّ». والقول في ذلك: أن ما يضاف إلى الياء يحرك بالكسر إذا كان الحرف صحيحاً نحو: غلامي، وداري، فلما لم تحمل الألف الكسرة قُرِبَتْ الألف من الياء بقلبيها عليها، كما كان الحرف يكون مكسوراً والألف قريبة من الياء فكذلك أبدل كل واحد منهما من الآخر في حاري وضاري.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٣٧/١): ومن ذلك: «هَيْتُ لَكَ» بالهمز وضم التاء قرأ بها عليّ عليه السلام، وأبو وائل وأبو رجاء ويحيى، واختلف عن ابن عباس، وعكرمة ومجاهد وقتادة وطلحة بن مُصَرِّف، وأبي عبد الرحمن. وقرأ: «هَيْتُ لَكَ» بفتح الهاء وكسر التاء ابن عباس بخلاف، وابن مُحيصن، وابن أبي إسحاق، والأسود وعيسى الثقفي، وقرأ: «هَيْتُ لَكَ» ابن عباس.

قال أبو الفتح: فيها لغات: هَيْتُ لَكَ، وهَيْتَ وهَيْتِ لَكَ، وهَيْتُ، وكلها أسماء سمي بها الفعل بمنزلة صه ومه وإيه في ذلك. ومعنى: «هَيْتُ» وبقية أخواها أسرع وبادر... وأما: «هَيْتُ» بالهمزة وضم التاء ففعل يقال فيه: هَيْتُ أهي هَيْتُ كجئت أجي جَيْتُ أي: تهيأت. وقالوا أيضاً: هَيْتُ أهَاءُ، كخضت أخاف، هذا بمعنى خذ... وأما: «هَيْتُ لَكَ» ففعل صريح كَهَيْتُ لَكَ، كقولك: أُصْلِحْتُ لَكَ، أي: فدونك وما انتظارك؟ واللام متعلقة بنفس هَيْتُ وهَيْتِ وهَيْتُ كتعلقها بنفس هَلُمَّ من قولهم: هَلُمَّ لَكَ.

وإن شئت كانت خير مبتدأ محذوف، أي: إرادتي لذلك. فأما: «هَيْتُ لَكَ» و«هَيْتُ» فاللام فيه متعلقة بالفعل نفسه كقولك: أُصْلِحْتُ لذلك وصَلَحْتُ لكذا.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٤٢/٢): قرأ ابن كثير: «هَيْتُ لَكَ» بفتح الهاء وتسكين الياء، وضم التاء. وقرأ نافع، وابن عامر: «هَيْتُ» بكسر الهاء وسكون الياء، ونصب التاء. وروى هشام بن عامر بإسناده عن ابن عامر: «هَيْتُ لَكَ» من تهيأت لك بكسر الهاء، وهمز الياء، وضم التاء. وكذلك حدثني ابن بكر مولى بني سليم عن هشام. وقال الحلواني عن هشام: «هَيْتُ لَكَ» مهموز بكسر الهاء وفتح التاء، وهو خطأ، ولم يذكره ابن ذكوان. أبو عبيدة: «هَيْتُ لَكَ» أي: هَلُمَّ لَكَ... وقال أبو الحسن: =



[٢٣] بكسر الهاء، وياء ساكنة بعدها، وفتح التاء. وروي عن ابن محيصن فتح الهاء وكسر التاء، وعنه: «هَيْتُ» بكسر الهاء وضم التاء وبها جميعاً قرأت. ورواه الوليد بن مسلم، وهشام كابن ذكوان إلا أنهما أثبتا همزة ساكنة بدل الياء.

وروى الداجوني عن هشام كذلك إلا أنه ضم التاء بعد الهمزة الساكنة. وقرأ ابن كثير هَيْتَ لك بفتح الهاء وياء ساكنة بعدها، وضم التاء. وقرأ أهل العراق: «هَيْتَ لك» بفتح الهاء وياء ساكنة بعدها، وفتح التاء.

قرأ نافع، وأهل الكوفة: «المُخْلِصِينَ»<sup>(١)</sup> [٣٤] بفتح اللام حيث وقع إلا أن يقرن بالذَّيْن فإنه يكسر اللام فيه باتفاق من الكل.

= وقد كسر بعضهم وهي لغة في ذا المعنى، ورُفِعَتْ في ذا المعنى. قال: وقرأه أهل المدينة: «هَيْتَ لك» في ذا المعنى، الهاء مكسورة، والتاء مفتوحة. قال: وقال بعضهم: «هَيْتُ لك» مهموز، جعلها من هَيأت لك وهي حسنة، إلا أن المعنى الآخر أثبت لأنها دَعَتُهُ، والمفتوحة في ذا المعنى أكثر اللغات... وقول ابن كثير: «هَيْتُ لك» بضم التاء لغة في ذا المعنى وحرَّك الآخر بالضم كما حرَّك آخر ما ذكرته من ذَيْتُ وحيثُ في أنه حرَّك مرة بالضم وأخرى بالفتح لالتقاء الساكنين. ومعنى «هَيْتَ»: هَلُمَّ.

وقراءة ابن عامر فيما روى هشام عنه «هَيْتُ لك» بكسر الهاء، والهمزة، وضم التاء، وجهها أنها فعلتُ من الهَيْتة، والتاء في هَيْتُ ضمير الفاعل المسند إليه الفعل... وأما ما رواه الخلواني عن هشام «هَيْتُ» مهموزاً بفتح التاء، وكسر الهاء فهو: أن يشبه أن يكون وهما من الراوي لأن الخطاب من المرأة ليوسف عليه السلام وهو لم يتهيأ لها يبين ذلك أن السورة في مواضع تدل على خلاف ذلك من قوله: «ورأوته التي هو في بيتها عن نفسه» وقوله: «امرات العزيز تراود».

فتاها عن نفسه» وقوله: «أنا رأوته عن نفسه» وقوله: «ذلك ليعلم أني لم أحنه بالغيب». ولو كان على هذه الرواية لقاتل له: هَيْتُ لي، فالوهم في هذه الرواية ظاهر. (١) قال أبو علي في الحجة (٤٤٤/٢): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: «المُخْلِصِينَ»، و«مُخْلِصًا» بكسر اللام، وتابعهم نافع في قوله: «إنه كان مُخْلِصًا» في مريم بكسر اللام، وقرأ سائر القرآن: «المُخْلِصِينَ» بفتح اللام فأما ما فيه «الذَّيْن» فلم يُخْتَلَف فيه أنه بكسر اللام. وقرأ عاصم وحمزة، والكسائي: «المُخْلِصِينَ»، و«مُخْلِصًا» في سائر القرآن بفتح اللام. حجة من كسر اللام من: «المُخْلِصِينَ» و«مُخْلِصًا» قوله: «وأخِصُوا دينهم لله». فأما قراءة نافع في مريم: «مُخْلِصًا» بكسر اللام.

نحو: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ و ﴿مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾.

قرأ ابن محصين: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُباً﴾<sup>(١)</sup> [٣٠] بالعين غير معجمة، قرأ الأعمش من طريق المطوعي: ﴿مُتَّكَا﴾<sup>(٢)</sup> [٣١] بإسكان التاء، وتخفيفها.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٩٩/١):

ومن ذلك قراءة علي عليه السلام، والحسن بخلاف، وابن رجاء، ويحيى بن يعمر، وقتادة بخلاف، وحيد بخلاف، والزهري بخلاف، وابن محصين، ومحمد بن السَّمِيعِ، وعلي بن حسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُباً﴾ بالعين. قال أبو الفتح: معناه وصل حبه إلى قلبها، فكاد يحرقه لحدته، وأصله من البعير يُهْتَأُ بالقطران فتصل حرارة ذلك إلى قلبه.... وأما قراءة الجماعة: ﴿شَغَفَهَا﴾ بالعين معجمة فأويله: أنه حرق شغاف قلبها، وهو غلافه فوصل إلى قلبها.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٣٩/١):

ومن ذلك قراءة الزهري، وأبي جعفر، وشيبة: ﴿مُتَّكَا﴾ مشددة التاء من غير همز. وقرأ ﴿مُتَّكَا﴾ ساكنة التاء غير مهموز ابن عباس، وابن عمر، والجدري، وقتادة، والضحاك، والكلبي، وأبان بن تغلب، ورويت عن الأعمش. وقرأ: ﴿مُتَّكَاءَ﴾ بزيادة ألف، الحسن. وقرأ الناس: ﴿مُتَّكَا﴾ في وزن مفتعل. قال أبو الفتح: أما ﴿مُتَّكَا﴾ غير مهموز فمبدل من مُتَّكَا، وهو مُفْتَعَلٌ من تَوَكَّأْتُ كَمُتَّجَهَ من توجهت، ومُتَّعَدٌ من وعدت. وهذا الإبدال عندنا لا يجوز في السعة، وإنما هو في ضرورة الشعر، فلذلك كانت القراءة به ضعيفة، وعلى أن له وجهاً آخر أن يكون مفتعلاً... يقال: أوكيت السقاء: إذا شدته، فيكون راجعاً إلى معنى: ﴿مُتَّكَا﴾ المهموز، وذلك أن الشيء إذا شُدَّ اعتمد على ما شده، كما يعتمد المتكئ على المتكأ عليه. فإن سلكت هذه الطريق لم يكن فيه بدل ولا ضعف فيكون ﴿مُتَّكَا﴾ على هذا كَمُتَّقَى من وقيت، ومُتَّكَى من وليت. وأما: ﴿مُتَّكَا﴾ ساكنة التاء فقالوا: هو الأثرُجُ [ثمره من جنس الليمون يقال لها الآن الجريب فروت]. ويقال أيضاً: هو الزُّمَارُودُ. [طعام من اللحم والبيض]. وأما: ﴿مُتَّكَاءَ﴾ فعلى إشباع فتحة الكاف من ﴿مُتَّكَلٍ﴾..

ولعمري إن هذا مما تختص به ضرورة الشعر وقلما يجيء في النثر، فوزن ﴿مُتَّكَاءَ﴾ على هذا مفتعلاً، كما أن وزن "يُنْبَغُ" على هذا يَفْعَالٌ، ولو سميت به رجلاً لصرفته في المعرفة؛ لأنه قد غارق شبه الفعل وزناً، ولو سميته: يَنْبَعُ لم تصرفه، كما أنك لو سميته ينظر لم تصرفه، فإن سميته بأنظور تريد: فأنظر لصرفته معرفة لزوال مثال الفعل، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بسر الصناعة.

قرأ أبو عمرو، وابن محيصن، والمطوعي عن الأعمش: ﴿حاشا لله﴾<sup>(١)</sup> [٥١] بألف بعد الشين في الوصل، الموضع الثاني. وحذفها منها الباقون.

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٣٤١/١):

ومن ذلك: ﴿حاشا لله﴾ ابن مسعود، وأبي بن كعب. وقرأ: ﴿حاش الإله﴾ الحسن. وقرأ: ﴿حَاشُ لله﴾ جزم الحسن بخلاف. قال أبو الفتح: أما ﴿حاشا الله﴾ فعلى أصل اللغة، وهي حرف جر، قال:

حاشا أبي ثوبان إن به ضناً على المَلْحاة والشَّثم

وأما ﴿حاش الإله﴾: فمحذوف من حاشا تخفيفاً، وهو كقولك: حاشا الرب وحاشا المعبود، وليس الإله هكذا بالهمز هو اسم العلم، إنما ذلك الله كما ترى المحذوف الهمزة على هذا استعملوه علماء، وإن كان لعمري أصلها إله مكان إله فإنه كاستعمالهم في مكانه المعبود والرب...

وأما: ﴿حاشُ لله﴾ بسكون الشين فضعف من موضعين:

أحدهما: التقاء الساكنين: الألف والشين وليست الشين مدغمة.

والآخر: إسكان الشين بعد حذف الألف، ولا موجب لذلك. وطريقه في الحذف أنه لما حذف الألف تخفيفاً اتبع ذلك المفتحة إذ كانت كالعرض اللاحق مع الألف، فصارت كالتكرير في الراء، والتفشي في الشين، والصفير في الصاد، والسين، والزاي، والإطباق في الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، ونحو ذلك.

فمتى حذفت حرفاً من هذه الحروف ذهب معه ما يصحبه من التكرير في الراء، والصفير في حروفه، والإطباق في حروفه... هذا حديث حذف الفتحة من ﴿حاش﴾.

وأما التقاء الساكنين فعلى قراءة نافع: ﴿مَحْيَاي﴾ وعلى ما حُكي عنهم من قوله التقت حَلَقَتَا البَطَان [حزام القتب] بإثبات ألف حلقتهما، لكن السؤال من هذا عن إدخال لام الجر على ﴿الله﴾ وقبلها ﴿حاش﴾ و"حاشي" وهو حرف جر، وكيف جاز التقاء حرفي الجر؟

فالقول: أن ﴿حاش﴾ "وحاشي" هنا فعلان فلذلك وقع حرف الجر بعدهما. حكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أعرابياً يقول: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشي الشيطان وأبا الإصبع فنصب بحاشي، وهذا دليل الفعلية وقعت بعده لا الجر.

وقال أبو علي في الحجة (٤٥٥/٢):

قرأ أبو عمرو وحده ﴿حَاشَا الله﴾ بألف، وقرأ الباقون: ﴿حاشُ لله﴾ بغير ألف.

وحدثني عبيد الله بن علي قال حدثنا نصر بن علي قال أخبرنا الأصمعي قال سمعت =

[[١٩٦]] / ولا خلاف بين الكل في حذفها وقفاً.

روى عبد الوارث: «ما هذا بِشِري»<sup>(١)</sup> [٣١] بكسر الباء، والشين، فإنه

= نافعاً يقرأ «حاشا لله» فيها ألف ساكنة، كذا في الحديث.

أبو عبيدة: «حاش لله» و«حاشا لله» يطلقونها وهي تيرئة واستثناء.

فأما حذف الألف فيه فلأن الأفعال قد تحذف منها نحو: لم يك، ولا أدر، ولم أبل، وقد حذفوا الألف من الفعل في قولهم: أصاب الناس جهداً، ولو تَرَّ ما أهل مكة، وإنما هو: ترى، فحذفت الألف المنقلبة عن اللام كما حذفت من «حاشا» من قوله: «حاش لله». ومن حجة الحذف: أنهم زعموا أنه في الخط محذوف.

.... وأما قول أبي عمرو: «حاشا» فإنه جاء به على التمام والأصل.

قال أبو الحسن: ولم أسمعها إلا أما قد كثرت في القراءة فكأنه تمم؛ لأنه رأى الحذف في هذا النحو قليلاً. ويدل على جودة التمام: أن "ترى" وإن كانت قد حذفت في بعض المواضع، فإتمامها جيد، فكذلك «حاشا».

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٤٢/١):

ومن ذلك قراءة الحسن، وأبي الحويرث الحنفي: «ما هذا بِشِري» بكسر الباء والشين. قال أبو الفتح: تحتل هذه القراءة وجهين: أحدهما: أن يكون أراد: ما هذا بِمَشِري من قوله تعالى: «وَشَرُّهُ بَشْمَنٍ بَخْسٍ» أي باعوه.

أي ما ينبغي لمثل هذا أن يباع، فوضع المصدر موضع اسم المفعول كقول الله سبحانه: «أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ» أي مصيده.

وكقوله: «وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ» أي المخلوق. وكقول النبي ﷺ: "الراجع في هبته" أي في موهوبه. وهذا الثوب نسيج اليمن، أي: منسوجه.

وذلك أن الأفعال لا يمكننا إعادتها، ومنه قولهم: غفر الله لك علمه فيك، أي معلومه، ومنه قولهم: هذا الدرهم ضرب الأمير، أي مضروبه.

والآخر: أن تكون الباء غير زائدة للتوكيد كالوجه الأول لكنها كالتي في قولك: هذا الثوب بمائة درهم كالتي في العبد بالألف درهم، أي هذا بهذا، فيكون معناه: ما هذا بثمان، أي مثله لا يقوم ولا يُثمن، فيكون الشرى هنا يراد به المفعول به، أي الثمن المشتري به، كقولك: ما هذا بالألف، وهو نفي قولك: هذا بألف.

فالباء إذا متعلقة بمحذوف هو الخير، مثلها قولك: كُرُّ البرّ بستين، ومنو السمن بدرهم. قلت: الكُرُّ: ستة أوقار حمار أو ستون قفيزاً، أو أربعون إردباً. والمنوان: مثنى المنا، وهو كيل أو ميزان من هامش المصدر.

وقف وقف ﴿بشرى﴾ بالإمالة، وحذف التنوين مثل: مفترى ﴿إن هذا إلا ملك﴾ بكسر اللام. الباقون بفتح الباء، والشين، والوقف. ﴿بشراً﴾ على الألف المبذلة من التنوين مثل ذكرًا. ﴿إن هذا إلا مَلَك﴾ بفتح اللام.

قرأ يعقوب: ﴿قال رب السَّجْن﴾ [٣٣] بفتح السين هنا حسب. وكسرهما الباقون.

روى أبو نسيط من طريق الشذائي ﴿ترزقانه﴾ [٣٧] باختلاس كسرة الهاء. الباقون بإشباع كسرهما في الوصل. روى المطوعي عن الأعمش ﴿أبائي إبراهيم﴾ [٣٨] بتخفيف الهمزة، روى حفص: ﴿دأباً﴾<sup>(١)</sup> [٤٧] بفتح الهمز. وأسكنها الباقون. قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا: ﴿وفيه تُعْصرون﴾<sup>(٢)</sup> [٤٩] بالتاء.

(١) قال أبو علي في الحجة (٤٤٧/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿دأباً﴾ ساكنة الهمزة إلا أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة لم يهمزها. وروى حفص عن عاصم: ﴿دأباً﴾ بفتح الهمزة. وروى أبو بكر عنه ساكنة الهمزة. وكذلك روى موسى الزبلي عن عاصم. والأكثر في: دَاب، الإسكان، ولعل الفتح لغة فيكون كشمع، وشمع، ونهر ونهر، وقصّ وقصص.

وانتصاب: ﴿دأباً﴾ لما قال: ﴿ترزعون﴾ دل على تدأبون، فانتصب ﴿دأباً﴾ بما دل عليه: ﴿ترزعون﴾ وغير سيبويه يجيز أن يكون انتصابه بـ: ﴿ترزعون﴾ كأنه إذا قال: ﴿ترزعون﴾ وفيه علاج ودؤوب، فقد قال: تدأبون، فانتصاب ﴿دأباً﴾ به لا بالمضمر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٤٧/٢):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿يعصرون﴾ بالياء. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تُعصرون﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون العصر الذي يراد به الضغط الذي يلحق ما فيه دهن أو ماء، نحو: الزيتون والسمسم والعنب ليخرج ذلك منه، وهذا يمكن أن يكون تأويل الآية عليه، لأن من المتأولين من يحكي أنهم لم يعصروا أربع عشرة سنة زيتًا ولا عنبًا فيكون المعنى: ﴿تعصرون﴾ للخصب الذي أتاكم كما كنتم تعصرون أيام الخصب وقبل الجذب الذي دُفعتم إليه، ويكون ﴿يعصرون﴾ من العصر الذي هو الالتجاء إلى ما تُقدَّر النجاة به: يقول ابن مقبل:

وصاحبي وهُوَ مستوهلُّ زعلٌ يحول بين حمار الوحش والعَصْرِ =

﴿قرأ.....[سو] [٥١]﴾<sup>(١)</sup> ﴿بالسو﴾ [٥٣] إلا أبا عمرو، وأحمد بن صالح يحدفان الهمزة الأولى. وورش، وقنبل، ورويس بتلين الثانية. ونافع إلا ورشاً، وابن كثير إلا قبلاً، وابن محيصن يجعلون الأولى واواً مشددة. أبو نشيط عن قالون يحقق الأولى، ويعوض الثانية بكسرة خفيفة. أهل الكوفة، وابن عامر، وأبو سليمان عن قالون، وروح يثبونها ومخففتين، وقد تقدم أمثال ذلك. **قرأ ابن كثير، والأعمش إلا المطوعي: ﴿حيث نشاء﴾<sup>(٢)</sup> [٥٦] بالنون.**

= أي: يحول بينه وبين الملجأ الذي يقدر به النجاة...

فأما من قال: ﴿يعصرون﴾ بالياء فإنه جعل الفاعلين الناس لأن ذكرهم قد تقدم هذا الفعل. ومن قال: ﴿تعصرون﴾ وجه الخطاب إلى المستفتين الذين قالوا: أفتنا في كذا، وعلى هذا قالوا: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ﴾ إلا أن الناس أقرب إلى الفعل منهم.

ويجوز أن يكون أريد المستفتون وغيرهم إلا أنه حمل الكلام على المخاطبين؛ لأن الخطاب والغيبة إذا اجتماعا غلب الخطاب على الغيبة كما يغلب التذكير على التأنيث. وقال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٤٤/١): ومن ذلك قراءة عيسى، والأعرج، وجعفر بن محمد: ﴿وفيه يُعصرون﴾ بياء مضمومة وصاد مفتوحة.

قال أبو الفتح: روينا عن قطرب أن المعنى: ﴿يُعصرون﴾ أي: يمحطرون، فإن شئت أخذته من العَصْرَةِ، والعَصْرُ المناجاة، وإن شئت أخذته من عَصَرَتِ السحاب ماءها عليهم، وعليه قراءة الجماعة: ﴿وفيه يُعصرون﴾ فهذا من النجاة.

قال ابن عباس: أي يعصرون من الكرم والأدهان. فهذا تفسير النجاة كيف تقع بهم وإليهم.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من عمل المحقق لاعتقاده أن سقط حدث في هذا الموضوع، والله أعلم.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٤٤٨/٢):

قرأ ابن كثير وحده: ﴿يتبأ منها حيث نشاء﴾ بالنون. وقرأ الباقر بالياء...

أما قراءة ابن كثير: ﴿حيث نشاء﴾ فإنه على أحد وجهين:

إما أن يكون أسند المشيئة إليه وهي ليوسف في المعنى، لأن مشيئته لما كانت بقوته وإرادته عليها حاز أن ينسب إلى الله سبحانه، وإن كان في المعنى ليوسف، كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ فأضاف الرمي إلى الله سبحانه لما كان بقوته، وإن كان الرمي للنبي ﷺ.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿قال لفتيانه﴾ [٦٢] بألف ونون بعد الياء.

= الآخر: أن يكون الموضع المتبوع موضع نُسك وقرب، أو مواضع يقام فيها الحق من أمرٍ معروف أو نهي عن المنكر، فالتبوءُ في نحو هذه الأماكن، والمكث فيها قرب إلى الله سبحانه فهو يشاؤه ويريده. ويقوي النون أن الفعل المعطوف عليه كذلك، وهو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾. فأما قوله: ﴿يتبوء﴾ في موضع نصب على الحال تقديره: مَكْنَاهُ متبوعاً حيث يشاء فأما قوله: ﴿حيث يشاء﴾ فيحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون في موضع نصب بأنه ظرف. الآخر: أن يكون في موضع رفع بأنه مفعول به، ويدل على جواز هذا الوجه قول الشماخ: وخلأها عن ذي الأراكة عامرٌ أخو الخضر يرمي حيث تكون التواجزُ (١) قال أبو علي في الحجة (٤٤٩/٢):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿الفتية﴾ بالياء. واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو. وروى حفص عنه: ﴿لفتيانه﴾ مثل حمزة بالنون. وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿لفتيانه﴾ بالنون. الفتية جمع فتى في العدد القليل، والفتيان في الكثير، فمثل فتى وفتية، أخ وإخوة، وولدةٌ وولدة، ونازٌ ونيرة، وقالعٍ وقلعة.

ومثل الفتيان: برق وبرقان، وخرّبٌ وخرّبان، وجارٌ وجيران، وتاجٌ وتيجان، وقد جاء فعله من العدد القليل فيما زادت عدته على ثلاثة أحرف نحو: صبيٌّ وصبية، وغلامٌ وغلّامة، وعلّيٌّ وعلية. فوجه البناء الذي للعدد القليل: أن الذين يحيطون بما يحيطون بضاعتهم فيه من رحالهم يكفون من الكثير.

ووجه الجمع الكثير: أن يجوز أن يقال ذلك للكثير، ويتولى الفعل منهم القليل، ويقوي البناء الكثير قوله: ﴿اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ فكما أن الرجال للعدد الكثير لأن جمع القليل أرْحُلٌ، فكذلك المتولون ذلك يكونون كثيرة.

وقال أبو الحسن: كلام العرب: قل لفتيانك، وما فعل فتيانك؟ وإن كانوا في أدنى العدد، إلا أن يقولوا: ثلاثة وأربعة. فإن قلت: هلاً كان فتية أولى لقوله: ﴿إِذْ أَرَى الْفِتْيَةَ إِلَى

الْكُهْفِ﴾ ولقوله: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ والأوعية للعدد القليل؟

قيل: لا دلالة على ما ذكرت من واحد من الأمرين:

فأما قوله: ﴿الفتية﴾ في أصحاب الكهف، فزعموا أنهم كانوا أقل من عشرة.

وأما قوله: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ فإنه وإن كان أفعلةً لأدنى العدد الكثير في

هذا الباب يجوز أن يعني به العدد الكثير.

قرأ الأعمش وحمزة والكسائي وخلف **﴿يكتل﴾** <sup>(١)</sup> [٦٣] بالياء. وقرأ الباقون بالنون.

وروى المطوعي عن الأعمش: **﴿فالله خير﴾** [٦٤] بغير تنوين **﴿حافظ﴾** <sup>(٢)</sup>

= ألا ترى أن قولهم: رداء، وكساء، ورشاد، وعباء، لا يقال من تكسيره إلا أعبية، وأردية، وأكسية، ولم يجمع شيء منه على فعل؛ لأنه لو جاء على ذلك لم يخل من أن تخفف العين كما خففت في رُسُلٍ ورُسُل. أو تتقل كما ثقلت العين في رُسُلٍ. فإن خففت العين في ذلك لم يُجْز؛ لأن العين إذا خففت في هذا النحو كان في حكم التثقيب بدلالة قولهم لَقَضُوا الرجل، ورضى وغرى، فكما أن التحقيق في حكم التثقيب لتقريرهم حروف اللين على ما هي عليه، والحركة ثابتة غير محذوفة، كذلك في فَعَلٍ لو خفف فقيل: رُسِيٌّ، كان في حكم التثقيب، ولم يثقل لما كان يلزم من القلب والإعلال وقد يقوم البناء الذي للقليل مقام البناء الذي للكثير، وكذلك الكثير يقوم مقام القليل حيث لا قلب ولا إعلال، وذلك نحو: أرْجُلٍ، وأقدم، وأرسان بمعنى، وفي الكثير نحو قولهم: ثلاثة شسوع، فإذا فعل ذلك فيما لا إعلال فيه فإن يرفض فما يؤدي إلى ما ذكرنا من الإعلال والقلب أولى.

فأما ما قولهم: تُن، في جميع ثَنِيٍّ، فمن الشاذ الذي لم يعد إلى غيره ورفض فيما عداه. (١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٥١/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر **﴿نكئل﴾** بالنون. وقرأ حمزة والكسائي **﴿يكتل﴾** بالياء. يدل على النون قوله **﴿وَنَمِيرُ أَهْلُنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلٌ بَعِيرٌ﴾**. ألا ترى أنهم يميرون أهلهم مما يكتالونه، فيكون نكيل مثل نمير. وأيضاً فإذا قالوا: نكيل جاز أن يكون أخوهم داخلاً معهم، وإذا قالوا: يكتل بالياء لم يدخلوا هم في هذه الجملة. وزعموا أن في قراءة عبد الله **﴿نكيل﴾** بالنون، وكان بالنون لقولهم **﴿مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ﴾** لغلبة أختينا، **﴿فأرسله﴾** نكيل ما منعه لغيبته. ووجه الياء كأنه يكتل هو حمله كما نكتال نحن أحمالنا.

(٢) وعند أبي علي في الحجة قراءات أخرى فقال في (٤٥٥/٢): اختلفوا في إسقاط الألف وإثباتها، وفتح الحاء وكسرها من قوله: **﴿خيرٌ حفظاً﴾** فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر: **﴿خيرٌ حفظاً﴾** بغير ألف. وقرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: **﴿خيرٌ حافظاً﴾** بألف. وجه من قال: **﴿خيرٌ حفظاً﴾** أنه قد ثبت قوله: **﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾** وقوله: **﴿وَأَنَا لَهُ لِحَافِظُونَ﴾** أهم قد أضافوا إلى أنفسهم حفظاً، فالمعنى على الحفظ الذي نسبوه =



[٦٤] بالخفض على الإضافة.

قرأ حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص، والشنوبذي عن الأعمش «خير» [٦٤] بالتنوين. «حافظاً<sup>(١)</sup>» [٦٤] بفتح الحاء، وألف بعده اسم فاعل. وقرأه الباقون بكسر الحاء وسكون الفاء من غير ألف مصدرًا.

قرأ ابن محيصن: «قالوا بالله لقد علمتم» [٧٣] بالباء بدل التاء، وكذلك: «وبالله تفتأ تذكر يوسف» [٨٥] وكذلك: «قالوا بالله لقد آثرك» [٩١] و«وبالله إنك لفي...» [٩٥] وفي سورة النحل: «بالله لتسألن» و«وبالله لقد». وفي الأنبياء: «بالله لأكيدن». وفي الشعراء: «بالله إن كُنَّا» وفي الصفات: «قال بالله إن كدت» قرأهن بالتاء الباقون.

= لأنفسهم، وإن كان منهم تفریط في حفظهم ليوسف، كما أن قوله: «أَيْنَ شُرَكَائِي» لم يثبت الله تعالى شريكاً، ولكن المعنى على الشركاء الذين نسبتهموهم إلي، فكذلك المعنى على الحفظ الذي نسبه إلى أنفسهم وإن كان منهم تفریط، فإذا كان كذلك فالمعنى على الحفظ الذي نسبه لأنفسهم، وإن كان منهم تفریط، فإذا كان كذلك كان المعنى: «الله خيرٌ حفظاً» من حفظكم الذي نسبتموه إلى أنفسكم لقولكم: «وَنَحْفَظُ أَخَانَا» و«وَأِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» وإن كان منكم فيه تفریط، وإضافة «خير» إلى: «حفظ» محال، ولكن تقول: حفظ الله خير من حفظكم، لأن الله حافظ، بدلالة قوله: «حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفَظَ اللَّهُ».

وأما من قال: «خيرٌ حفظاً» فينبغي أن يكون: «حافظاً» منتصباً على التمييز دون المحال كما كان «حفظاً» كذلك، ولا تستحيل الإضافة في قوله: «خيرٌ حفظاً»، وخير الحافظين كما تستحيل في: «خيرٌ حفظاً» فإن قلت: فهل كان ثمَّ حافظ كما ثبت أنه قد كان حفظ بما قدمه؟

فالقول فيه: إنه قد ثبت أنه كان ثمَّ حافظ لقوله: «وَأِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» ولقوله: «يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ» فتقول حافظ الله خير من حافظكم، كما قلت: حفظ الله خير من حفظكم؛ لأن الله سبحانه حَفَظَهُ خير من حفظكم، فحافظه خير من حافظكم كما كان حفظه خير من حفظكم.

وتقول: هو أحفظُ حافظ، كما تقول: هو أرحمُ راحم؛ لأنه سبحانه من الحافظين، كما كان من الراحمين، ولا يكون حافظاً في الآية منتصباً على الحال.

(١) سبق التعليق على هذه القراءة في الفقرة السابقة فراجعها فيها أي في التعليق عليه.

قرأ يعقوب: ﴿يرفع درجات من يشاء﴾<sup>(١)</sup> [٧٦] بالياء فيها. وقرأها الباقون بالنون. وقرأه منهم أهل الكوفة: ﴿درجات﴾ بالتثوين وحذفه الباقون.

روى أبو ربيعة عن / البزي من طريق الشنوذى: ﴿فلما استأيسوا منه﴾<sup>(٢)</sup> [١٩٧]

(١) قال ابن محيسن في المستنير (٣٢٣) في القراءات والتوجيه:

قرأ يعقوب: ﴿يرفع﴾، ﴿يشاء﴾ بالياء التحتية فيهما، والفعل ضمير يعود على الله في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ وقرأ الباقون بنون العظمة فيهما.

وقرأ حمزة، وعاصم، والكسائي، وخلف؛ ﴿درجات﴾ بالتثوين على أنه منصوب على الظرفية و﴿من﴾ مفعول، أي يرفع من يشاء مراتب ومنازل. وقرأ الباقون بغير تثوين على الإضافة، فقد جاءت مفعول به.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٤٥١/٢): قال أحمد: روى خلف، والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿فلما استأيسوا منه﴾ بغير همز.

وقرأ الباقون ﴿استأيسوا منه﴾ الهمزة بين السين والياء، وكذلك قرأت على قنبل عن ابن كثير: ﴿استأيسوا﴾ مثل حمزة ﴿ولا تئأسوا﴾. وكلهم قرأ في آخرها: ﴿استئأس الرسل﴾ إلا ما ذكرت عن ابن كثير.

قولهم: يئس واستئأس مثل: عجب واستعجب، وسخر ويستسخر، وفي التثنية: ﴿وإذا رأوا آية يستسخرون﴾... ومن قال: ﴿استأيس الرسل﴾ قلب العين إلى موضع الفاء فصارت استفعل ولفظها: استأيس، ثم خفف الهمزة وأبدلها ألفا لسكونها، وانفتح ما قبلها فصار مثل: راس، وفاس.

فإن قلت: فلم لا يكون: ﴿استئأس﴾ فأبدل من الياء الألف وإن كانت ساكنة كما قلب قوم نحو: ياتعد، وياتزر، وياتيس؟ قيل: لو كان كذلك لكان: فلما استأيسوا. فكانت الهمزة التي هي عين مخففة فإن خففها كانت بين كالي في هياها.

والرواية عن ابن كثير: ﴿استأيسوا﴾ بالياء، والهمزة لا تقلب ياء في هذا النحو في التخفيف القياسي.

وقد قلب هذا الحرف في غير هذا الموضع قالوا: أيس يائس، وهذا مقلوب من يئس يئأس وهو الأصل. يدل ذلك على ذلك أن المصدر لا نعلمه جاء إلا عن تقدم الياء....

فأما قولهم: الإياس، وتسميتهم الرجل إياساً فليس مصدر: أيس ولو كان كذلك لكان من باب جذب وجذب في أن كل واحد منهما أصل على حدة، وليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه.

ولكن إياسا مصدر أستأوساً: إذا أعطيته والإياس مثل القياس والقياد، وإنما سمي =

[٨٠] بالألف بعد التاء، وبعده ياء مفتوحة قبل السين من غير همز على تقديم عين الفعل على فائه، وكذلك كل ما أتى منه وهو خمسة أمكنة: أربعة منها في هذه السورة هذا أولها، وبعده: «ولا تايسوا» و«إنه لا ياييس» [٨٧] «حتى إذا استاييس الرسل» [١١٠]، وفي الرعد «أفلم ياييس الذين» [٣١].

وروى الطوعي عن ابن شنبوذ عن قنبل بالوجهين. ووافق الشذائي عن رجاله عن أبي ربيعة عن البزي، والأعمش إلا الشنبوذي في سورة الرعد وحقاً الهمزة فيما بقي. الباقون ياء ساكنة بعد التاء وبعدها الهمزة مفتوحة قبل السين على أصل بناء الكلمة.

قرأ الإسكندراني عن ابن ذكوان، والأخفش عن هشام، والأعمش/ وحمزة، والكسائي، وخلف: «مزجاة» [٨٨] بالإمالة.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، والشيزري عن الكسائي: «إنك لأنت يوسف<sup>(١)</sup>» [٩٠] همزة واحدة على الخبر. وقرأ الباقون بهمزتين على الاستفهام

= الرجل ياييس وأوس كما سمي بعباء وعطية....

فأما الأسو فهو من قولك أسوت الجرح أسوه أسوا، والفاعل: أس كما ترى، والمفعول كمأسو وأسي... الإساءة: فعال مثل صاحب وصحاب وآم وإمام، ومنه «وأجعلنا للمُتَّقِينَ إِمَامًا» في قول أبي الحسن وقالوا: أسي فعيل مثل أسير، ومن ثم جمع على أسارى مثل أسارى...

وأما أسيت أسي أسي في الحزن، وهو مثل، فرقت فرق فرقا، فقالوا: أسيان، وأحسبني قد سمعت: أسوان فإن لم يكن كذلك فأسيت مثل رضيت، أو يكون في الكلمة لغتان: الياء، والواو... وأما السأ بالهمزة فمصدر...

قال أبو عبيدة في قوله «أفلم ييأس الذين آمنوا» ألم يتبين ويُعلم....

ولا يجوز في ييأس هذا الذي يعنى العلم للشذوذ الذي جاء: حَسِبَ يَحْسَبُ، ويَسُ ييأس؛ لأن ذلك إنما جاء في يس الذي هو خلاف يرجو، والشذوذ حكمه أن يقصر على ما جاء فيه ولا يتعدى إلى غيره، ويقوي ذلك أنه يس ييأس، إذا أريد به خلاف الرجاء مثل: علم يعلم، ويؤكد ذلك أيضا أن خلافة على هذا المثال وهو: جهل ويجهل جهلا، ومصدره ينبغي أن يكون يأسا مثل: جهلا.

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٣٤٩/١): ومن ذلك قراءة أبي: «أئنك أو أنت يوسف» =

وقد ذكر مذاهبهم فيما أشبهها وبأها سابقا.

روى حفص: ﴿إِلَّا رَجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup> [١٠٩] بالنون، وكسر الحاء، وكذلك في النحل والأنبياء، تفرد بهذه الثلاثة. وقرأهن الباقون بالياء وفتح الحاء.

قرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، ويعقوب: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [١٠٩].

قرأ أهل الكوفة: ﴿كذَّبُوا﴾<sup>(٢)</sup> [١١٠] بتخفيف الذال. قرأ عاصم، وابن

= قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون هذا على حذف خبر إن حتى كأنه قال: أئتتك لغير يوسف أو أنت يوسف فكأنه قال: بل أنت يوسف فلما خرج مخرج التوقف، قال أنا يوسف. وقد جاء عنهم حذف خبر إن، قال الأعشى:

إن محملا وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضى مهلا

أراد: إن لنا محلا، وإن لنا مرتحلا، فحذف الخبر. والكوفيون لا يجيزون حذف خبر إن إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا، وإن كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة. (١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٤٥٥): قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿يُوحَى إِلَيْهِمْ﴾ بفتح الحاء.

وفي رواية حفص: ﴿نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ بالنون وكسر الحاء في جميع القرآن إلا في قوله في ﴿عَسَقَ كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ﴾ فإنه قرأ ﴿يُوحَى﴾ بالياء مكسورة الحاء.

وجه: ﴿نُوحِيَ﴾ بالنون قوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾. ووجه: ﴿يُوحَى﴾ قوله: ﴿وَأَوْحَى إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ﴾ جاز وأسند الفعل إلى الجار والمجرور، وإن لم يكن في حسن ما قرأ به، وكان يكون اسم الله في قوله: ﴿الله العزيز الحكيم﴾ مبتدأ و﴿العزيز الحكيم﴾ خبره إلا أن ﴿العزيز الحكيم﴾ أن تحيء به صفة جارية على اسم الله جل وعز، وأحسن من أن تجعله خبرا عنه، وكذلك إذا أسندت الفعل إلى الاسم المفرد كان أولى من أن يسند الفعل إلى الجار والمجرور، ألا ترى أن الفعل في قوله: ﴿قل أوحى إليّ أنه استمع نفر من الجن﴾ ومن قوله: ﴿وأوحى إلى نوح﴾ أنه لم يسند في واحد من الموضعين إلى الجار والمجرور، وإنما أسند إلى "إن" في الموضعين جميعا، فلعل عاصمًا اعتبر ذلك في الموضعين فأسند الفعل إلى الفاعل الذي هو اسم الله دون الجار والمجرور.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (١/٣٥٠):

ومن ذلك قراءة ابن عباس، ومجاهد، والضحاك بخلاف عنه: ﴿وظنوا أنهم قد كذبوا﴾ بفتح الكاف والذال خفيفة. قال أبو الفتح: تقديره: حتى إذا استيأس الرُّسل وظنوا أنهم قد كذبوا فيما قد أتوا به من الوحي إليهم جاءهم نصرنا.

عامر إلا الوليد بن مسلم، وأبو نسيط، والشيزري، ويعقوب: ﴿فنجي من

= وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٥٦/٢): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿كُذِّبُوا﴾ مشددة الدال. وقرأ عاصم، وحمره، والكسائي: ﴿كُذِّبُوا﴾ خفيف. وكلهم ضم الكاف.

الضمير في: ﴿ظنوا﴾ في قول من شدد الرسل تقديره: ظن الرُّسل أي تيقنوا وظنوا الظن الذي هو حسيان، ومعنى ﴿كُذِّبُوا﴾ تلقوا بالكذب، فقولهم حَيِّتَهُ، وخطأته، وفسقته، وجدعته، وعقرته وزَيَّتُهُ أي استقبله بحياك الله، وجدعك الله، وسقاك الله، فتكذيبهم إياهم يكون بأن تلقوا بذلك كقوله: ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾، أو بما يدل عليه وإن خالفة في اللفظ. ومن حجة التثقيل قوله: ﴿فقد كُذِّبْتُ رُسُلٌ﴾ وقوله: ﴿فكذبوا رُسُلِي﴾ وقوله: ﴿إن كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾.

وأما من خفف فقال: ﴿كُذِّبُوا﴾ فهو من كَذَّبْتُكَ الحديث، أي: لم أصدُقْكَ... والضمير في قوله: ﴿وظنوا أنهم قد كُذِّبُوا﴾ للمرسل إليهم، والتقدير: ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا نزل بهم العذاب، وإنما ظنوا ذلك لما شاهده من إمهال الله إياهم وإملائه لهم.

فإن قلت: كيف يجوز أن يحمل الضمير في ﴿ظنوا﴾ على أنه للمرسل إليهم الرُّسل والذي تقدم ذكرهم الرسل دون المرسل إليهم.

قيل: إن ذلك لا يمتنع لأن ذكر الرسل على المرسل إليهم لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولما في لفظ الرسل من الدلالة على المرسل إليهم... وفي التنزيل: ﴿سراويل تقيكم الحر﴾ واستغني عن ذكر البر لدلالة الحر عليه، وإن شئت قلت: إن ذكرهم قد جرى في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ فيكون الضمير للذين من قبلهم من مكذبي الرسل، وإن ذهب ذاهب إلى أن المعنى: ظن الرسل أن الذي وعد الله أمهم على لسانهم قد كُذِّبُوا أو كَذَّبُوا، فقد أتى عظيماً لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء ولا إلى صالحى عباد الله.

وكذلك من زعم أن ابن عباس ذهب إلى أن الرسل قد ضعفوا فظنوا أنهم قد أحلّفوا لأن الله لا يخلف الميعاد ولا مبدل لكلماته.

حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا المؤمل بن إسماعيل بن عليّة عن ابن المعلى عن سعيد بن جبير في قوله: ﴿حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كُذِّبُوا﴾.

قال: فقال ابن جبير: إن الرسل يتسوا من قومهم أن يؤمنوا، وأن قومهم ظنوا أن الرسل قد كُذِّبُوا فيما قالوا لهم، فأتاهم نصر الله على ذلك.

يشاء»<sup>(١)</sup> [١١٠] بنون واحدة وتشديد الجيم، وفتح الياء فعل ماضٍ. وانفرد أبو

(١) قال أبو علي في الحجة (٢/٤٥٨): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿فنجي من يشاء﴾ بنون الأولى مضمومة، والثانية ساكنة.

وروى نصر بن علي عن أبيه عن أبي عمرو ﴿فنجي من نشاء﴾ يدغم. قال أحمد: هذا غلط في قوله يدغم ليس هذا موضعاً يدغم فيه، وإنما أراد أنها محذوفة النون الثانية في الكتاب وفي اللفظ بنون الأولى متحركة والثانية ساكنة، ولا يجوز إدغام المتحرك في الساكن لأن النون الثانية ساكنة، والساكن لا يدغم فيه متحرك وكذلك السنون لا تدغم في الجيم، ومن قال يدغم فهو غلط، ولكنها حذفت من الكتاب أعني النون الثانية لأنها ساكنة تخرج من الأنف وحذفت من الكتاب، وهي اللفظ مثبتة. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحفص، وابن عامر: ﴿فنجي من نشاء﴾ مشددة الجيم مفتوحة الياء بنون واحدة.

وروى ابن اليتيم عن أبي حفص عمرو بن الصباح عن أبي عمر عن عاصم: ﴿فنجي﴾ بنون واحدة.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم بنونين وفتح الياء، وهو أغلط من قول هبيرة: من قال: ﴿فنجي من نشاء﴾ بنونين كان نجي حكاية حال ألا ترى أن القصة فيما مضى، وإنما حكى فعل الحال على ما كانت عليه، كما أن قوله: ﴿إن ربك ليحكم بينهم﴾ حكاية للحال الكائنة، وكما أن قوله: ﴿ربما يود الذين كفروا﴾ جاء هذا النحو على الحكاية، كما أن قوله: ﴿هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾ إشارة إلى الحاضر والقصة ماضية، لأنه حكى الحال ومن حكاية الحال قوله: ﴿وكتبهم بأسط ذراعيه بالصيد﴾ فلولا حكاية الحال لم يعمل اسم الفاعل لأنه إذا مضى اختص فصار معهوداً، وخرج بذلك من شبه الفعل.

ألا ترى أن الفعل لا يكون معهوداً، فكما أن اسم الفاعل إذا وصف أو حُقر لم يعمل عمل الفعل لزوال شبه الفعل عنه باختصاصه الذي يحدثه فيه التحقير والوصف؟ كذلك إذا كان ماضياً.

فأما النون الثانية من ﴿ننجي﴾ فهي مخفاة مع الجيم كذلك النون مع سائر حروف الفم لا تكون إلا مخفاة.

قال أبو عثمان: وتثنيها معها لحن. والنون مع الحروف ثلاث أحوال: إدغام، والإخفاء والبيان.

فإنما تدغم: إذا كانت مع مقارها كما يدغم سائر المقاربة فيما قاربه. والإخفاء فيها: =

نشيط عنهم بإسكان الياء.

قرأ ابن محيصن: ﴿فنجاً﴾ بفتح النون والجيم، وتخفيفها فعلاً ماضياً أيضاً. والباقون: ﴿فُنْجِي من نشاء﴾ بنونين أولاهما مضمومة والثانية ساكنة والجيم مخففة مكسورة، الياء ساكنة، فعل مضارع.

روى عبد الوارث: ﴿في قصصهم عبرة﴾ [١١١] بكسر القاف.

= مع حروف الحلق. أما حذف النون الثانية من الخط: فيشبه أن يكون لكرهه اجتماع المثلين فيه. ألا ترى أنهم كتبوا مثل: العليا، والدنيا، ويجيا، ونحو ذلك بالألف، ولولا اجتماعها مع الياء لكتبت: حبلِي، ويخشَى، وما لم يكن فيه ياء من هذا النحو بالياء؟ فكأنهم لما كرهوا اجتماع المثلين في الخط حذفوا النون.

وقوى ذلك أنه لا يجوز فيها البيان، فأشبهه بذلك الإدغام؛ لأن الإحفاء لا يتبين فيه الحرف المدغم بيانه في غير الإدغام فلما وافق النون المدغم في هذا الوجه استجيز حذفه في الخط.

ومن ذهب إلى النون الثانية مدغمة في الجيم، ولا مقارب له، فإذا خلا الحرف من هذين الوجهين لم يدغم فيما اجتمع فيه.

ووجه قراءة عاصم: ﴿فنجي من نشاء﴾ أنه أتى به على لفظ الماضي؛ لأن القصة ماضية. ويقول قوله: إنه قد عطف عليه فعل مسند إلى المفعول، وهو قوله: ﴿ولا يرد بأسنا﴾. ولو كان ﴿ننجي﴾ مسنداً إلى الفاعل كقول من خالفه لكان: لا نرد أشبه ليكون مثل المعطوف عليه.

وما رواه هبيرة عن حفص عن عاصم بنونين، وفتح الياء، فهو غلط كما قال أحمد بن موسى - من الراوي - لأنه لا شيء هاهنا تنتصب به الياء من قوله: ﴿فنجي﴾ والنون الأولى للمضارعة، فلا يجوز أن تنتصب من غير ناصب له.

## تفصيل ما أجهلناه

من

## الياءات المتحركات والمحذوفات

فمن المتحركات: قوله: ﴿لِيَحْزُنُنِي أَنْ﴾ فتحها أهل الحجاز ﴿رَبِّي أَحْسَنَ﴾ ﴿أَحْسَنَ بِي﴾ ﴿إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ﴾ ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ﴾ ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾ ﴿أَبِي أَوْ يَحْكُمَ﴾ ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ سبع آيات فتحهن أهل الحجاز، وأبو عمرو، ﴿إِنِّي أُوْفِي الْكَيْلَ﴾ فتحها نافع. ﴿حَزَنِي إِلَى اللَّهِ﴾ فتحها نافع وابن عامر، وأبو عمرو. [١/١٩٨] ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ يفتح الياء، أبو مروان عن قالون. / ﴿سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ فتحها نافع. ﴿إِنِّي﴾ و﴿إِنِّي﴾ اللذان بعيدهما ﴿أَرَانِي﴾ و﴿عَلِمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ﴾، ﴿نَفْسِي إِنْ﴾ و﴿رَحِمَ رَبِّي إِنْ﴾ و﴿بِي إِذْ أَخْرَجَنِي﴾ ثماني ياءات فتحهن نافع، وأبو عمرو، ووافقهما الوليد بن مسلم في ﴿إِنِّي﴾ و﴿إِنِّي﴾ كليهما و﴿بِي إِذْ﴾ و﴿لِي أَبِي﴾. ﴿آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾، ﴿لَعَلِّي أَرْجِعَ﴾ أسكنهما أهل الكوفة ويعقوب، وافقهم العباس عن أبي عمرو في ﴿آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾.

ومن المحذوفات: ﴿فَأَرْسَلُونِي﴾، ﴿وَلَا تَقْرَبُونِي﴾، ﴿أَنْ تَفْنَدُونِي﴾ أثبتهن في الحاليين يعقوب. ﴿حَتَّى تَوْتُونِي مَوْتًا﴾ في الوصل والوقف، ابن كثير إلا ابن فليح، وابن محيصن، ويعقوب.



وافقهم في الوصل أبو عمرو، وأبو سليمان، وأبو مروان جميعاً عن قالون.  
﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ بياض في الحالين ابن شنبوذ فيما رواه عنه أبو الفرج،  
وابن مجاهد فيما رواه عنه المطوعي. وحذفهما الباقون.

\*\*\*\*



## الفهرس

٣	فاتحة الكتاب
١١	سورة البقرة
١٤٠	سورة آل عمران
١٧٧	سورة النساء
٢٠٧	سورة المائدة
٢٣٠	سورة الأنعام
٢٧٧	سورة الأعراف
٣١٠	سورة الأنفال
٣١٩	سورة التوبة
٣٣٤	سورة يونس
٣٥٣	سورة هود عليه السلام
٣٧٢	سورة يوسف
٣٩٩	الفهرس

# AL-MUBHIJ FIL-QIRĀ'ĀT AS-SAB<sup>C</sup>

( A book about the seven  
recitations of the Holy Qur<sup>ān</sup> )

by  
Sibt Al-Ḥayyāt Al-Baġdādi

**Edited by**  
Sayyid Kisrawi Ḥasan

Volume II